

دورية نصف سنوية علمية محكمة تعنى بالدراسات التاريخية

A Bi-annual Peer-reviewed Journal for Historical Studies

العدد 13 - كانون الثاني/ يناير 2021

Issue 13 - January 2021

ISSN 2410-0870



جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العناوين التالية:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شارع الطرفة، منطقة 70، وادي البنات، الظعاين، قطـر

هاتف: 40356888 - 00974 | فاكس: 44831651 - 00974

أو على البريد الإلكتروني للمجلة ostour@dohainstitute.org





دورية نصف سنوية علمية محكمة تعنى بالدراسات التاريخية
A Bi-annual Peer-reviewed Journal for Historical Studies

العدد 13 - كانون الثاني/ يناير 2021

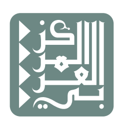
Issue 13 - January 2021

لا تعبِّر آراء الكتَّاب بالضرورة عن اتِّجاهات يتبنَّاها "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies





المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية فكرية مستقلة، مختصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، في جوانبها النظرية والتطبيقية، تسعى، عبر نشاطها العلمي والبحثي، إلى خلق تواصل في ما بين المثقفين والمتخصصين العرب في هذه العلوم، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم، وكذلك بينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية، في عملية تواصل مستمرة، من البحث، والنقد، وتطوير الأدوات المعرفية.

يتبنى المركز رؤية نهضوية للمجتمعات العربية، ملتزمة بقضايا الأمة العربية، والعمل على رقيها وتطوّرها، انطلاقًا من فهم أنّ التطور لا يتناقض مع الثقافة والهوية، بل إنّ تطوّر مجتمعٍ بعينه، بفئاته جميعها، غير ممكنٍ إلا في ظروفه التاريخية، وفي سياق ثقافته، وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

ومن ثمّ، يعمل المركز على تعزيز البحث العلمي المنهجي والعقلانية في فهم قضايا المجتمع والدولة، بتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الوطن العربي. ويتجاوز ذلك إلى دراسة علاقات الوطن العربي ومجتمعاته بمحيطه المباشر، وبالسياسات العالمية المؤثّرة فيه، بجميع أوجهها.

وفي ضوء هذه الرؤية، يعمل المركز على تحقيق أهدافه العلمية الأساسية، عن طريق نشاطاته الأكاديمية المختلفة، فهو ينتج أبحاثًا ودراسات وتقارير، ويصدر كتبًا محكّمةً ودوريات علميةً، ويبادر إلى مشاريع بحثية، ويدير عدة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات، وورش عمل وتدريب، وندوات أكاديمية، في مواضيع متعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، وموجّهة إلى المختصين، والرأي العام العربي أيضًا، ويساهم، عبر كل ذلك، في توجيه الأجندة البحثية نحو القضايا والتحديات الرئيسة التي تواجه الوطن والمواطن العربي. وينشر المركز جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.

تأسّس المركز في الدوحة في خريف 0102، وله فرع يعنى بإصداراته في بيروت، وافتتح ثلاثة فروع إضافية، في تونس وواشنطن وباريس. ويشرف على المركز مجلس إدارة بالتعاون مع مديره العام المؤسِّس.

أسّس المركز مشروع المعجم التاريخي للغة العربية، وما زال يشرف عليه بالتعاون مع مجلسه العلمي، كما أسّس معهد الدوحة للدراسات العليا، وهو معهد جامعي تشرف عليه إدارة أكاديمية ومجلس أمناء مستقل يرأسه المدير العام للمركز.

يعمل في المركز باحثون مقيمون، وطاقم إداري. ويستضيف باحثين زائرين للإقامة فيه فترات محددة من أجل التفرّغ العلمي، ويكلّف باحثين من خارجه للقيام بمشاريع بحثية، ضمن أهدافه ومجالات اهتمامه.

The Arab Center for Research and Policy Studies is an independent social sciences and humanities institute that conducts applied and theoretical research seeking to foster communication between Arab intellectuals and specialists and global and regional intellectual hubs. The ACRPS achieves this objective through consistent research, developing criticism and tools to advance knowledge, while establishing fruitful links with both Arab and international research centers.

The Center encourages a resurgence of intellectualism in Arab societies, committed to strengthening the Arab nation. It works towards the advancement of the latter based on the understanding that development cannot contradict a people's culture and identity, and that the development of any society remains impossible if pursued without an awareness of its historical and cultural context, reflecting its language(s) and its interactions with other cultures.

The Center works therefore to promote systematic and rational, scientific research-based approaches to understanding issues of society and state, through the analysis of social, economic, and cultural policies. In line with this vision, the Center conducts various academic activities to achieve fundamental goals. In addition to producing research papers, studies and reports, the center conducts specialized programs and convenes conferences, workshops, training sessions, and seminars oriented to specialists as well as to Arab public opinion. It publishes peer-reviewed books and journals and many publications are available in both Arabic and English to reach a wider audience.

The Arab Center, established in Doha in autumn 2010 with a publishing office in Beirut, has since opened three additional branches in Tunis, Washington and Paris, and founded both the Doha Historical Dictionary of Arabic and the Doha Institute for Graduate Studies. The ACRPS employs resident researchers and administrative staff in addition to hosting visiting researchers, and offering sabbaticals to pursue full time academic research. Additionally, it appoints external researchers to conduct research projects.

Through these endeavours the Center contributes to directing the regional research agenda towards the main concerns and challenges facing the Arab nation and citizen today.

Contents المحتويات





دراسات
Articles





عادل الطاهري | Adil ET-Tahiri*

الكتابة التاريخية: المنعطفات الإبستيمولوجية

Historical Writing: Epistemological Junctures

تسلط هذه الدراسة الضوء على المنعطفات الإبستيمولوجية الأساسية في الكتابة التاريخية في الغرب، وتكمن أهميتها في أنها تكشف عن الطابع الجدلي لتطور الهيستوريوغرافيا الغربية بدءًا من لحظة انفلات التاريخ من اللاهوت، واستيعابها من الفلسفة، ثم انتزاعها من المدرسة الوضعية، وصولاً إلى المنعطف الحولياتي وما بعده. وتهدف إلى تجلية حقيقة أن التطور في كتابة التاريخ تسبقه رؤى ونظرات جديدة على مستوى البحث الإبستيمولوجي؛ إذ ساد الاعتقاد طويلاً، في الجامعات العربية، والمغربية خصوصًا، أن انتعاش البحث التاريخي ينطلق من اكتشاف الوثائق وإضاءة جوانب كانت معتمة من التاريخ الحدثي، في حين تظل هذه الرؤية حبيسة مرحلة من مراحل الكتابة التاريخية، وهي المرحلة الوضعية التي لم تسلم من انتقادات بشأن قصورها المنهجي؛ وأهم قصور هو التركيز على الحدث التاريخي في بعده السياسي وإغفال أبعاد أخرى أساسية في البحث التاريخي كالاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية، فضلاً عن الذهنيات والمهمشين.

كلمات مفتاحية: التاريخ، الإبستيمولوجيا، المدرسة الوضعية، الحوليات.

The study sheds light on the dialectical nature of the development of Western historiography from the moment history departed ways with theology, to be assimilated by philosophy and snatched in turn by the positivist and Annales schools - suggesting that development in the writing of history is preceded by new vision and perspectives at the level of epistemological research. It has long been believed in Arab universities, and Moroccan ones, that revival of historical research is predicated on discovery of documents and the illumination of murky aspects surrounding historical events: a vision that is limited to the positivist stage of historical writing, one that has not escaped criticism for its methodological shortcomings. Its most important deficiency is its focus on the political dimension of the historical event and subsequent neglect of other basic dimensions of historical research (society, economics, culture, religion, mindsets, marginalized persons ... etc.).

Keywords: History, Epistemology, positivism, Annales.

* باحث مغربي، حاصل على الماجستير في التاريخ من جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.

A Moroccan researcher, he holds a master's degree in history from Ibn Tofail University, Kenitra, Morocco.

تمهيد

منذ أن ظهرت العلوم الإنسانية مع الثورة الصناعية، كما يشير ميشيل فوكو في **الكلمات والأشياء**[1]، وهي تتقلب بين مناهج متعددة، تتلاقح تارة في ما بينها، فتستعير مناهج علوم مجاورة من الدائرة نفسها، ويصلها تارة أخرى فيض نتائج العلوم الطبيعية، فتركب الموجة هي الأخرى وتلبس لباس العلم الحق. ولم يَكن التاريخ بمنأى عن هذه الحركية العلمية النشطة، بل ساهم فيها هو الآخر تأثيرًا وتأثرًا، لهذا لم يفتأ منذ القرن التاسع عشر يتقلّب على بساط إبستيمولوجي رحب؛ ذلك أنّ التجديد في الكتابة التاريخية كان، قبل كل شيء، ثورة في منهج هذه الكتابة وخروجًا على الأطر السائدة؛ وكما يذهب توماس كون، فإنّ المعرفة تتطور حين تضيق جملة المبادئ العلمية التي توجّه علمًا معيّنًا - يعرف بـ "البراديغم" - عن مجاراة روح العصر بما يغتني به من مستجدات واكتشافات تسطّر حدود هذا البراديغم، حينئذ ينفجر النسق السابق، ويستخرج من نتائج هذه العلوم نفسها مبادئَ تصير مَعْلمًا مرجعيًا[2].

تجديد الكتابة التاريخية

في مقدمة كتابه **مجمل تاريخ المغرب**، وجّه عبد الله العروي اهتمام الباحثين إلى جملة من الخطوات المنهجية لتجديد الكتابة التاريخية؛ ذلك أن الخروج عن حدود التقليد التاريخي القديم لا يكفي فيه تنظيم الأرشيفات والبحث عن وثائق جديدة، أو حتى اتباع نظريات جديدة في التأويل: سواء كانت ماركسية أو فرويدية أو بنيوية. إنها خطوات منهجية على درجة من الأهمية بلا شك، لكنها لا ترتقي بالبحث التاريخي ليحقق ما يسميه غاستون باشلار Gaston Bachelard "القطيعة الإبستيمولوجية" بالخروج عن السياجات التي تفرضها الكتابة التاريخية التقليدية، فالبحث عن الوثائق في الأرشيفات قد يساهم في تحقيق تراكمات معرفية تُثري درايتنا بالماضي، لكن ما دام هذا التراكم مطوّقًا ببراديغم المعرفة التاريخية القديمة فإنه يظل كمّيًا، ومهما دقق المؤرخ وانصبّ اهتمامه على الأحداث فإنه لا يُجري قطيعة مع نمط الكتابة التاريخية التي تحوم حول ما سمّاه فرانسيس بيكون: "أصنام قبيلة المؤرخين"[3].

أما القطيعة الإبستيمولوجية فتتطلب، أول ما تتطلّب، كما يقول أحد شُرّاح فلسفة باشلار "فترات الانتقال الكيفي في تطور العلوم"[4]؛ إذ إنّ التقدم في العلم، أيّ علم كان، لا يتم من خلال الاستمرارية، بل بالانتقال من أسس منهجية تؤطر علمًا ما إلى أسس أخرى. إن باشلار "يريد أن يبيّن أن هنالك في تاريخ العلوم قفزاتٍ كميةً تجعل العلم ينتقل بفضلها إلى نظريات جديدة لا يمكن أبدًا النظر إليها على أنها مجرد استمرار للفكر العلمي السابق"[5].

لهذا، يرى العروي أن من أولويات تطوير البحث التاريخي تركيز الاهتمام على الدراسات المنهجية والإبستيمولوجية: "من مستلزمات التجديد أولًا خلق ذهنية معاصرة عند المؤرخين المغاربة، وذلك بتوسيع وتعميم الدراسات المنهجية والإبستيمولوجية"[6]، وإذا وضعنا نصب أعيننا أن الإبستيمولوجيا هي المبحث الذي ينظر في مبادئ العلوم، كما يقول أندريه لالاند[7]، فإن تطبيق النظر

1 Michel Foucault, *Les mots et les choses* (Paris: Gallimard, 1966), p. 355.

2 Thomas Kuhn, *La structure des révolutions scientifiques*, Laure Meyer (trad.) (Paris: Flammarion, 1983).

3 François Simiand, "Méthode historique et science sociale," *Annales ESC*, no. 1 (1960), p. 117.

4 محمد وقيدي، **فلسفة المعرفة عند غاستون باشلار** (الرباط: مكتبة المعارف، 1984)، ص 130.

5 المرجع نفسه.

6 عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب** (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2009)، ص 22.

7 André Lalande, *Vocabulaire technique et critique de la philosophie* (Paris: PUF, 1988), p. 293.

الإبستيمولوجي في حقل التاريخ سيكون نظرًا في المبادئ التي يوظفها المؤرخ في عملية كتابة التاريخ، أو "صناعة التاريخ". فإن أخذنا، على سبيل المثال التاريخ الخلدوني، فإنّ ما سيهم البحث الإبستيمولوجي ليس **كتاب العبر**، أي تلك الأحداث الكثيرة المتراصّة، بل ما يثوي خلفه من خطة؛ بمعنى آخر، سيوجّه اهتمامه صوب **المقدمة**، وتحديدًا نحو قواعد علم العمران التي أرادها عبد الرحمن بن خلدون علمًا معياريًا في الكتابة التاريخية، تتنزل من التاريخ منزلة المنطق من الفلسفة، والنحو من اللغة، وهذا ما يسميه العروي "تاريخ التاريخ"، وهي عبارة وظّفها قبل أن تتّخذ عنوانًا لأحد الكتب في المنهجية التاريخية، يقول العروي: "إن مادة تاريخ التاريخ، أي مراحل تطور صناعة المؤرخ، مهملة في الجامعات المغربية"[8].

من خلال تأمّل العروي في مجمل التحوّلات التي لحقت بالبحث التاريخي بعد الثورة المعرفية التي امتدت إلى هذا المجال، استنتج أن كل التحوّلات المنهجية يمكن اختزالها في آخر المطاف في حلقة واحدة هي الحقبة، فالذي يتغيّر في مقاربة كل مؤرخ هو الأمد؛ إذ إنّ مؤرخ الدبلوماسية يقنع بالفترات الزمنية القصيرة، بينما يُمدّد من يهتم بالمؤسسات فترته الزمنية إلى قرن أو أكثر، أما من ينظر في التقنيات فيجول بنظره فوق مدد طويلة، تقدّر بعشرات القرون. ويعود العروي القهقرى في البحث عن أصل الطفرة المعرفية، فيخلص إلى ما يلي: "يبدو أولًا أن التجديد يرجع إلى الأسئلة المطروحة، إلى نقاط الاهتمام، إلى تأويل المعلومات. لكن عند التدقيق يتّضح أن ما يتغيّر هو مفهوم الوحدة الزمانية، أي الحقبة التاريخية. يعني كل تجديد في النهاية إعادة النظر في تحقيب التاريخ"[9].

لكن العروي يشدّد، في موضع آخر، على أهمية التناول التاريخي لتاريخ التاريخ نفسه، فلا يكفي ترجمة كتاب في منهجيات "صناعة التاريخ" من دون الإحاطة بالملابسات التاريخية التي كانت وراء ظهور هذا المنهج أو ذاك؛ فالمناهج تتحاور في ما بينها، والمناهج التي كانت استجابة لتحديات منهجية أخرى كثيرةٌ، وفي غياب هذا التموقع التاريخي والمعرفة بالمناقشات التي ولّدت هذه المناهج، لا يمكن أن تكون معرفتنا إلّا عمياء غير متبصّرة. يقول العروي عن ترجمة عبد الرحمن بدوي كتاب شارل-فيكتور لانجلوا وشارل سينيوبوس **المدخل إلى الدراسات التاريخية**: "الترجمة الحرفية لا تنفع. ماذا يعني الاقتداء الأعمى في مثل هذه الظروف؟ بدون نقد للكتاب، بدون وضعه في سياق المعرفيات المعاصرة، هل تعين الترجمة على توضيح فكرة التاريخ أم على طمسها؟"[10].

المدارس التاريخية: دراسة للعنوان

من المؤلفات التي اشتملت على هذين البعدين؛ أي تسليط الضوء على البحث الإبستيمولوجي في الحقل التاريخي، والتعامل معه من مدخل تاريخي، بمعنى تتبع سيرورة تطور صناعة المؤرخ في تموّجاته وانعطافاته الكتاب الأخير للمؤرخ محمد حبيدة **المدارس التاريخية: برلين - السوربون - استراسبورغ: من المنهج إلى التناهج**، وهو ليس الكتاب الأول الذي طرح فيه، تحليلًا ودرسًا، مناهجَ البحث في التاريخ، بل سبق أن أصدر مجموعة أعمال تتوزّع بين الترجمة[11] ودراسات تهتم بتقريب هذه المناهج التي ابتُكرت في الهيستوريوغرافيا الغربية من قارئ اللغة العربية[12].

---

8 العروي، ص 22.

9 المرجع نفسه، ص 18.

10 عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ** (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص 18؛ ينظر:
Charles-Victor Langlois & Charles Seignobos, *Introduction aux études historiques* (Paris: Edition Kimé, 1992).

11 **الكتابة التاريخية: التاريخ والعلوم الاجتماعية، التاريخ والذاكرة، تاريخ العقليات**، ترجمة محمد حبيدة (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2015).

12 محمد حبيدة، **كتابة التاريخ: قراءات وتأويلات** (الرباط: دار أبي رقراق، 2013)؛ ينظر أيضًا: محمد حبيدة، "مدرسة الحوليات: مفاهيم التحليل البروديلي"، **أمل** (المغرب)، العدد 3 (كانون الثاني/ يناير 1993).

لنقف بشيء من الاقتضاب مع عنواني كتاب **المدارس التاريخية** الفرعيين؛ إذ تشير برلين إلى مدرسة رانكه Leopold von Ranke واضع قواعد علم التاريخ، ومُدشّن اللبنة الأولى للمدرسة التاريخية الوضعية التي سيكتمل بناؤها في فرنسا، وتحيل السوربون على مؤسسي المدرسة الوضعية الفرنسية لانجلوا وسينيوبوس، أما ستراسبورغ فهي معقل مدرسة الحوليات التي انطلقت مع المؤرخين مارك بلوخ Marc Bloch ولوسيان فيفر Lucien Febvre. في حين يحيل العنوان الفرعي الثاني، "من المنهج إلى التناهج"، على التطور المضموني للمنهج التاريخي من منهج أحادي بسيط، وهو منهج المدرسة الوضعية الذي يرتكز على دراسة الوثائق ونقدها، ثم استخلاص ما تحويه من معطيات يضمنها المؤرخ في كتب وصفية، إلى منهج مركب يستقطب مناهج علوم مختلفة ويصهر داخل بوتقة التاريخ تخصصات مختلفة. إن مفهوم التناهج هو مفهوم إشكالي ليس بسيطًا، ودلالته لا تتبادر إلى ذهن القارئ مباشرة، ويمكن القول إنه ينتمي إلى المعجم التقني للتاريخ، ثم إنّ المؤرخ محمد حبيدة لم يُعرّف المفهوم؛ ما يدل على أن الكتاب غير موجّه إلى جمهور القراء، بل إلى الباحثين في التاريخ الذين خبروا مفاهيم التخصص. ومن بين الإشارات النادرة التي وردت عرضًا في كتاب **المدارس التاريخية** عن تعريف التناهج إشارةٌ - نجدها بعد أن تقدم المؤرخ في كتابه - إلى مقالة مرجعية للمؤرخ بيرنار لوبوتي بعنوان "مقترحات من أجل تقنين التناهج"، حيث يعطف حبيدة "التناهج" على "تداخل التخصصات والمناهج"[13].

مفهوم التناهج، في حدود اطّلاعنا، الترجمة التي اختارها العروي للمفهوم الفرنسي Interdisciplinarité، كما نجده في "فهرس المفاهيم" في آخر كتابه **مفهوم التاريخ**[14]. فالمفهوم ظهر في سياق التنافس المحموم بين العلوم الإنسانية المختلفة وتوق كل تخصص لتحقيق قصب السبق وجعل العلوم الأخرى المجاورة تابعة له، وهذه التبعية - بلا شك - تستلزم ضمنيًا حضور هذه العلوم الإنسانية الأخرى في كل تخصص؛ ما يفترض وجود حدٍّ أدنى من التلاقح المعرفي بين التخصصات. يقول العروي عن التناهج إنه "التعاون العضوي بين التخصصات المختلفة على أساس أن التاريخ هو علم العلوم"[15]. أما أندريه بورغيير André Burguière فيرى أن التناهج يفرضه تنويع أنماط مقاربة الظاهرة الاجتماعية. وما يستبطنه هذا الموقف أن الظاهرة الاجتماعية هي من التركيب، حيث لا يستطيع علم إنساني واحد، أو منهج واحد، أن يحيط بمختلف أبعاد الوجود الاجتماعي، ومن هنا تأتي ضرورة إزالة الحدود والحواجز بين التخصصات[16]. فالوجود الاجتماعي يتحدد بالحاجات الاقتصادية (الاقتصاد) والإكراهات الجغرافية (الجغرافيا)، وجود يتجاوز الفرد وإرادته؛ ما يحتّم الالتجاء إلى السوسيولوجيا على النحو الذي نظّر له إيميل دوركايم[17]، كما أن الإنسان ليس حيوانًا يزحف على بطنه أو كيانًا عقلانيًا بحتًا، بل تصدر عنه سلوكات لاعقلانية، بطريقة غير إرادية؛ ولهذا يكون الحفر في تاريخ العقليات[18] هو الآخر شرطًا للإدراك الأمثل للواقع في تجلّياته المتعددة، وهذه التخصصات إذا كان كل واحد منها قد نشأ على حدة، بمعزل عن الأخرى، فإنّ بلورة رؤية شمولية عن الإنسان تقود إلى التناهج.

أما العنوان الرئيس "المدارس التاريخية"، فلا بد من استبعاد المعنى الدارج المتعلق به، فالمدرسة ليست هي المؤسسة ذات الحجرات التي تُلقّن فيها دروس، بل هي في هذا السياق رباط منهجي فكري ينضوي تحته باحثون يقتسمون التوجّهات الفكرية والمنهجية نفسها، مع أن هذه الرزمة من المبادئ المنهجية التي تشكل عامل قرابة بين أعضاء المدرسة الواحدة ليست جامدة ثابتة، بل قابلة للابتكار

13 محمد حبيدة، **المدارس التاريخية: برلين - السوربون - استراسبورغ: من المنهج إلى التناهج** (الرباط: دار الأمان، 2018)، ص 116.

14 العروي، **مفهوم التاريخ**، ص 420.

15 المرجع نفسه، ص 81.

16 A. Burguiere, "Histoire d'une histoire: La naissance des Annales," *Annales ESC*, no. 6 (1979), p. 1351.

17 Emile Durkheim, *Les règles de la méthode sociologique* (Paris: PUF, [s. d.]), p. 13.

18 Jacques Le Goff, "Les mentalités, une histoire *ambiguë*," in: J. Le Goff & P. Nora (eds.), *Faire de l'histoire* (Paris: Gallimard, 1974).

والإبداع والتجديد، ويمكن القول إن استمرار مدرسة في العطاء رهينٌ بجدلية الانفتاح، من دون فقدان الذات محدّدات هويتها. يقول حبيدة عن المدرسة إنها: "جماعة من المؤرخين يرتبطون فيما بينهم بنسب منهجي وفكري على مدى أكثر من جيل واحد، مع ما توفره بنية النسب هذه، ضمن هذه المدرسة أو تلك، من إمكانيات التجديد والابتكار والعطاء"[19].

ولادة التاريخ بوصفه علماً

في الفصل الأول من كتاب **المدارس التاريخية**، يخصّص حبيدة مبحثًا لتناول السياق الإبستيمولوجي الذي ظهر فيه التاريخ بوصفه علمًا، ففي محطة أولى حدث انتزاع التاريخ من القبضة الدينية؛ إذ شهد عصر الأنوار عملية علمنة فكرية شاملة، فاستعاد الإنسان ما باعه للسماء بثمن بخس، كما يقول جورج فيلهلم فريدريش هيغل. يصف حبيدة هذه الانعطافة التي يمكن عدّها قطيعة إبستيمولوجية بقوله: "في محطة أولى تحرر التاريخ من التصور الديني، لما انتزعه فلاسفة الأنوار من قبضة الكنيسة، ليتحوّل إلى مادة علمانية، حيث خلع المؤرخ لبوس اللاهوتي وصار يفهم التاريخ فهمًا واقعيًا"[20]. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التحوّل، الذي تمّ في إثره تخليص التاريخ من الدين، قد حدث في الهيستوريوغرافيا العربية مع ابن خلدون. ومع ذلك، ظلّ النظر الخلدوني العلماني إلى التاريخ حبيس **المقدمة** ولم يتجاوزه ليُحدث تأثيرًا في العقليات. يقول كريستوف بوميان عن علمانية التصور الخلدوني للتاريخ إن التحقيب الأوغسطيني للتاريخ يتعارض مع التحقيب الخلدوني تمامًا، كما يتناقض الوعي المقدس مع الوعي الدنيوي[21].

الوضعية التاريخية: العلموية ومركزية الوثيقة

في محطة ثانية، ستُفصل العلوم عن الفلسفة بتأثير من المدرسة الوضعية التي وضع لبناتها أوغست كونت الذي كان يؤمن بعقيدة التقدم التي سادت مجمل الفكر الغربي، خصوصًا في القرن التاسع عشر، لكنه لا يتحدث عن التقدم الحضاري البراني، بل عن "المسيرة التقدمية للعقل الإنساني"، ويرى أن فهم الحالة الوضعية لا بد من أن تسبقه معرفة بالحالات السابقة؛ أي الحالة اللاهوتية التي يسميها التخيل، والحالة الفلسفية التي يسميها التجريد. ويرى كونت أيضًا أن التاريخ الإنساني مر بهاتين المرحلتين الطفوليتين، وأنه ما من طفل إلّا قطَع المرحلتين في طفولته قبل أن يبلغ النضج الوضعي: "إن كل فرع من فروع معرفتنا تمر على التوالي بثلاث حالات نظرية مختلفة: الحالة اللاهوتية، أو التخيلية، الحالة الميتافيزيقية، أو المجردة، ثم الحالة العلمية أو الوضعية"[22]. وبعد ذلك يعدّد تمظهرات هذه الحالات الثلاث وطبيعة النشاط الفكري الممارس في كل منها، ففي الحالة اللاهوتية يتّجه الفكر الإنساني نحو الطبيعة الجوهرية للكائنات، ونحو الأسباب الأولية والغائية للظواهر: "نحو المعرفة المطلقة"[23]، كما أن الظواهر الطبيعية هي نتيجة تدخل قوى فوق طبيعية، وتدخلاتها العشوائية هي التي تفسر الظواهر غير الطبيعية من تشوهاتٍ وشذوذٍ في الكون.

19 حبيدة، **المدارس التاريخية**، ص 15.

20 المرجع نفسه، ص 27.

21 Krzystof Pomian, *L'ordre du temps* (Paris: Gallimard, 1984), p. 110.

22 Auguste Comte, *Cours de philosophie positive*, tome 1 (Paris: Librairie Garnier frères, [s. d.]), p. 21.

23 Ibid., p. 22.

أما الحالة الفلسفية، فالتغير فيها بسيط مقارنة بالحالة اللاهوتية السابقة، ويتمثّل هذا التحوّل في تعويض القوى المتعالية الفوق الطبيعية بقوى أخرى مجردة[24]، في حين تتحدّد المرحلة الوضعية بجدل السلب للحالتين السابقتين، وبناء أورغانون جديد لبناء نسق العلوم؛ فمن جهة، تعترف بحدود العقل البشري، وتُقرّ باستحالة تحصيله مفاهيم مطلقة، كما تتخلّى عن البحث في أصل الكون ومصيره. ومن جهة أخرى، تتّجه نحو الظواهر الطبيعية القابلة للملاحظة، وتحدّد قوانينها غير المتغيرة باعتماد المنهج التجريبي والعقلنة، والغاية الأخيرة؛ فهي تتمثّل، كما يقول كونت، في ربط الظواهر المختلفة بقانون عام واحد يفسّره ويشرحه، مثل قانون الجاذبية[25].

كان لهذه الموجة الوضعية تأثيرها في مختلف العلوم، فانفصلت عن الفلسفة بعد أن تحرّرت من قيود الفكر الديني في عصر الأنوار، ويصف حبيدة هذه المحطة الثانية، فيقول: "في محطة ثانية، ابتعد الفهم التاريخي عن الفلسفة بتفادي الخوض في المطارحات النظرية، حيث انفلت من القالب الذي صنعه الفلاسفة [...] هكذا ابتكر المؤرخ زيًّا جديدًا، زي العلماني والعالم، زي المحلّل والناقد. الزي المنهجي الذي أدخل التاريخ في مرحلة الممارسة الاحترافية المرتبطة بالتجريب"[26]، لكن لا يخفى أن هذا الترتيب الذي وضعه كونت للعلوم لم يكن موضوعيًا كما قد يتبادر إلى الذهن أول وهلة، صحيح أن العلوم الدقيقة الحقيقية تحقق إجماعًا حول نتائجها بحكم اعتماد الملاحظة والتجريب، لكن لا يمكن فصل هذا النزوع الوضعي لدى كونت عن واقع الفوضى والتشتت الذي عاشته فرنسا بعد ثورتها، يقول محمد عابد الجابري: "لقد عاش هذا المفكر الفرنسي في ظل الأوضاع التي أعقبت الثورة الفرنسية، فراعه ما أصاب المجتمع الفرنسي آنذاك من فوضى وتمزق، وعزا ذلك إلى تنافر الأفكار. وتساءل: كيف يمكن تحقيق الانسجام في ميدان الفكر [...] لقد لاحظ أن الاختلاف في ميدان الفكر إنما يقوم في المجالات التي يبتعد فيها الإنسان عن الواقع، حيث يتناول بالبحث والمناقشة أمورًا لا سبيل إلى معرفتها، أما حين ينصرف الفكر البشري عن هذه المواضيع الفارغة ويقصر اهتمامه على ملاحظة الظواهر يحصل الاتفاق"[27].

لهذا، فقبل الوضعية، رأى المؤرخون المعاصرون هذه الحقبة بمنزلة "ما قبل تاريخ التاريخ"، وللكتابة التاريخية قبل تاريخ التاريخ، بحسب المؤرخ الفرنسي جيرار نواربيل، سمتان بارزتان: فمن جهة لم تحقق الاستقلالية، بل كانت تابعة للأدب والفلسفة، وتسيطر عليها قضايا الصراع السياسي[28]، ومن جهة أخرى كانت الأبحاث التاريخية "العالمة" محتكرة، في فرنسا، من جهات معادية للجمهورية[29]: "خلافًا لما قد نعتقده الآن؛ هذا التاريخ المتحيّز سيطرت عليه، على نحو واسع، التيارات الكاثوليكية المحافظة التي تعارض بحزم الجمهوريين"[30].

كان لإخضاع التاريخ لرياح الوضعية ثلاث نتائج أساسية؛ فالتاريخ لم يعد حقلًا لإصدار الأحكام الأخلاقية؛ ذلك أنه لم يعد تاريخًا أخلاقيًا، وكان منسجمًا مع هذا المنحى التاريخي الجديد؛ أن يتراجع التاريخ الديني على حساب تصاعد التاريخ السياسي. وبالمثل، لا ينفصل تراجع التاريخ الديني عن ظهور قيم جديدة و"تطليق" القيم الماضوية، ولا يخفى أن هذا التوجه لا بد من أن يحمل معه رؤية تاريخية جديدة، رؤية تتطلّع إلى المستقبل وتؤمن بأفضليته، وفي المقابل تنزع الأمثلة عن الماضي[31].

---

24 Ibid., p. 23.

25 Ibid.

26 حبيدة، **المدارس التاريخية**، ص 27-28.

27 محمد عابد الجابري، **مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 25 (بتصرف).

28 Gerard Noiriel, "Naissance du métier d'historien," *Genèses: Sciences sociales et histoire*, no. 1 (1990), p. 58.

29 Ibid.

30 Ibid., p. 60.

31 حبيدة، **المدارس التاريخية**، ص 32.

يذكر المؤرخ محمد حبيدة خمس قواعد للمنهج التاريخي الوضعاني الذي وضعه رائد المدرسة الوضعية الألمانية المؤرخ ليوبولد فون رانكه الملقب بـ "نسطور المؤرخين":

1. التحقق من الوثائق وتحليلها ونقدها.
2. التحقق من الأحداث، وعرضها بطريقة كرونولوجية.
3. اجتناب الحكم على الماضي، والاقتصار على وصف الواقعة التاريخية كما هي.
4. نفي العلاقة بين الذات العارفة، أي المؤرخ من جهة، وموضوع المعرفة، أي الواقعة التاريخية من جهة أخرى.
5. التاريخ موجود لذاته موضوعيًا، وفهمه ميسر بصفة موضوعية وحيادية.

يرى وجيه كوثراني أنه ينبغي التمييز في فكر رانكه بين المنهج والفلسفة؛ فمنهجيًا يدعو إلى الفصل بين الذات والموضوع والتعامل مع الوثائق بحياد "حيث تنحصر [مهمته] في ملاحظة الوقائع بدقة وتجنّب إقحام الأخلاقيات أو التزيين والتزويق، كما تقتضي إبراز الحقيقة التاريخية وحدها وأداتها الوثائق وتحقيقها"[32]. أما فلسفيًا، فكان رانكه وضعانيًا، بمعنى أنه يؤمن بأيديولوجيا التقدم ويُيَمّم وجهه إلى المستقبل، معتقدًا أن القادم حتميًا أفضل مما مضى: "على مستوى الفلسفة، فلسفة التاريخ، فهو وضعاني، يؤمن بتقدم الثقافة كمضمون متحرك وفاعل في التاريخ"[33].

حمل مشعل هذه المدرسة في ما بعد المدرسةُ الفرنسية، فهي التي سترفع لواء الوضعانية مع المؤرخين لانجلوا وسينيوبوس. فهذه المدرسة، كما يقول حبيدة، مزيج من الحس الأرشيفي الوطني والقواعد التي وضعتها المدرسة الوضعية في ألمانيا في شخص رانكه، والاهتمام بالأرشيف إنجاز أوجدته الثورة الفرنسية، لكن لا بد من الإشارة إلى أن بعض الشخصيات الثورية كانت مع إبادة الوثائق المحفوظة في الأرشيفات التي تشهد على الوضع السياسي والاجتماعي لما قبل الثورة. ففي كتاب كريستيان ديلاكروا وآخرين **التيارات التاريخية في فرنسا** دراسة لباتريك غارسيا بعنوان "ولادة التاريخ المعاصر" شهادةٌ مهمة من خطاب لنيكولا كوندورسي، أحد رجال الثورة الفرنسية، يقول فيها: "في هذا اليوم المشهود أرسى البرلمان دعائم المساواة السياسية بالقضاء على الأرستقراطية. في هذا اليوم، وبفضل انتصار العقل، تحترق في العاصمة، تحت أقدام تمثال لويس الرابع عشر، تلك المجلدات الضخمة التي تشهد بغرور هذه الطائفة. وتلقى آثار أخرى المصير نفسه في الخزانات العامة ومجالس الحسابات ودور الأنساب. ينبغي تدمير هذه المستودعات تدميرًا شاملًا. لن تحتفظوا، على حساب الأمة، بهذه التفاهات التي تهدد المساواة"[34]. لكن بعد مقتل كوندورسي، انتصر موقف حفظ وصيانة هذه "المجلدات الضخمة" التي ستتحول إلى وثائق مهمة ومادة للبحث التاريخي، خصوصًا مع المدرسة الوضعية.

مرجعان اثنان كانا بمنزلة بيانين منهجيين للمدرسة الوضعية في فرنسا وخارجها؛ فمن خلالهما رُوّج لأدبيات الوضعية: **المجلة التاريخية**، والكتاب المشترك للانجلوا وسينيوبوس **مدخل إلى الدراسات التاريخية**. يبدأ الفصل الأول "البحث عن الوثائق" في هذا الكتاب بجملة تختزل مجمل الرؤية المنهجية للمدرسة الوضعية: "التاريخ يُصنَع بالوثائق"[35]، فكما كانت المدرسة الوضعية تدعو في

---

32 وجيه كوثراني، **تاريخ التأريخ: اتجاهات - مدارس - مناهج** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 165.

33 المرجع نفسه.

34 Patrick Garcia, "La naissance de l'histoire contemporaine," in: Christian Delacroix, Patrick Garcia & François Dosse, *Les courants historiques en France: XIXe-XXe siècle* (Paris: Gallimard, 2007), pp. 18-19.

في ملحق كتاب **المدارس التاريخية** ترجمة من المؤلف لهذا الخطاب، وهي التي اعتمدناها هنا.

35 Langlois & Seignobos, p. 13.

فلسفة العلم إلى التعامل مع الظواهر الطبيعية الظاهرة عن طريق الملاحظة، فإن المدرسة التاريخية في سبيل تحقيق علميتها حاكت كذلك هذا المنحى باختيارها كتابة التاريخ من خلال دعائم مادية، هي الوثائق. صحيح أنّ المؤرخَيْن يعترفان بأن المنهج التاريخي، في تعامله مع الوثائق والمخلفات التي تركها الماضي، أقل علمية ودقّة من منهج العلوم الحقيقية والدقيقة التي تعتمد الملاحظة المباشرة، لكنهما أمام التحدي العلمي، يريان أن نقد الوثيقة هي الوسيلة الوحيدة التي يمتلكها المؤرخون من أجل بلوغ هذا الهدف، فيرتقي علم التاريخ إلى مصاف العلوم التي تعتمد المنهج الوضعي[36]، وإن كان هذا المنهج غير المباشر - كما يطلقان عليه - ليس كدقة منهج الملاحظة المباشرة.

لكن ما يقلّل من دقة المنهج التاريخي في نسق الكتابة الوضعانية المعتمد على الوثائق ليس استنادها في كتابة التاريخ إلى الوثائق فحسب، بل جملة ثغرات ونقائص تتخلّل هذه الوثائق أيضًا. فالوثائق، بحسب المؤرخين، ليست نسخًا أصلية، "في أي حال حفظت الوثائق القديمة؟ تقريبًا النسخ الأصلية، دائمًا، ضائعة، لا نمتلك إلّا نسخ النسخ"[37]، لهذا، ليس المؤرخ مطالبًا بإيجاد النسخة السليمة الأصلية من بين نسخ وثيقة ما، أي تلك التي لا يعتورها نقص مهما صغر؛ إذ إن أقصى ما قد يطمح إليه هو الوصول إلى "النص الأفضل"، أي نص الوثيقة الذي يشبه النسخ الأصلية ويقترب منها: "إننا نصل عبر طريق التخمين، أو عبر طريق المقارنة والتخمين، ليس للحصول بالضرورة على النص السليم، بل إلى النص الأفضل ما أمكننا ذلك"[38].

تدعو المدرسة الوضعية إلى مجموعة خطوات منهجية من أجل تجاوز هذه الصعوبات والاقتراب من تحقيق العلمية؛ من خلال التعامل النقدي مع الوثائق قبل اعتمادها مادةً للبحث التاريخي. ثمة نقدان يمارسهما الباحث قبل أن يسلّم بما في الوثيقة، وأقول الباحث وليس المؤرخ؛ لأن النقد الخارجي للوثيقة، بحسب المؤرخين الوضعيين، ليس عملًا من صميم اهتمام المؤرخ، إنه عمل تقني يتطلّب مواصفات معيّنة، مثل المثابرة والصبر ... إلخ، لكن مهنة المؤرخ لا تشترط تحقيق الوثائق[39].

النقد الأول هو النقد الخارجي، ويشمل نقد التصحيح، يقول لانجلوا وسينيوبوس: "قبل استخدام وثيقة، يجب أن نعرف أولًا هل نص هذه الوثيقة صحيح؟ أي هل يتّفق، قدر الإمكان، مع نسخة المؤلف التي كتبها بخطه؟ فإن كان النص سقيمًا يجب تصحيحه"[40]، أما الخطوة الثانية في النقد الخارجي، فهي نقد المصدر، ويقصد به التأكد من الحيثيات الخارجية والملابسات التاريخية التي كُتبت فيها الوثيقة، وكما يقول المؤرخان: "من غير المعقول أن ننشد معلومات عن واقعة ما في أوراق شخص لم يعرف عنها شيئًا، ولم يكن في وسعه أن يعرف عنها شيئًا. ولهذا ينبغي أن نتساءل أولًا حينما نكون أمام وثيقة ما: من أين أتت؟ ومن مؤلفها؟ وما تاريخها؟ فالوثيقة التي لا يُعرف شيء عن مؤلفها وتاريخها ومكان كتابتها، وبالجملة مصدرها، هي وثيقة لا تفيد شيئًا"[41]. أما الخطوة الثالثة بعد تصحيح الوثائق ونقد المصدر، فهي جمع هذه الوثائق وترتيبها، وهنا يدعو المؤرخان إلى ترتيب الوثائق باعتماد الجذاذات Les fiches. وهذا متعلق بالنقد الخارجي.

أما النقد الداخلي، فهو ممارسة التحليل الهيرمينوطيقي، ولا بد أن من يقرأ الخطاب الوضعي سيلحظ المفارقة المتمثلة في تناقض الوضعية بوصفها اتجاهًا علميًا يتوجّه إلى الظواهر فقط، مع الفهم كتأويل باطني ينخرط في تخمين بعض النشاطات الذهنية لكاتب

---

36 Ibid., p. 39.

37 Ibid., p. 44.

38 Ibid., p. 50.

39 Ibid., p. 67.

40 Ibid.

41 Ibid., p. 52.

الوثيقة، وهي نشاطات لا يسمح المنهج الوضعي بدراستها دراسة علمية، حيث يقول لانجلوا وسينيوبوس إن مهمة النقد الباطني هي إعادة تحليل كل العمليات التي قام بها الكاتب واختبارها، للتأكد مما إذا كانت كل عملية من هذه العمليات تمّت بطريقة صحيحة. ومما يدخل في هذه العمليات التي يجب أن تدرس، كما يقول المؤرخان، حركة اليد التي سطّرت الوثيقة: "يجب أن نصعد في الاتجاه المعاكس، درجة درجة، من حركة اليد إلى الملاحظة"[42]، وهذه النشاطات باطنية مغيّبة عن الحس والملاحظة، وغير قابلة للدراسة على الشرط الوضعي.

تحيلنا هذه المفارقة التي سقط فيها المؤرخان على نقاش عريض بشأن إشكالية الفهم والتفسير، وهي إشكالية أثارتها المدرسة الرومانسية ردًّا على تحديات الوضعية. فالتفسير بالنسبة إلى الباحثين في الهيرمينوطيقا، مثل فريدريك شلايرماخر Friedrich Schleiermacher، وفيلهلم ديلثاي Wilhelm Dilthey، هو منهج العلوم الطبيعية؛ تلك التي تقصد استخلاص جملة قوانين ثابتة من الطبيعة وصوغها صوغًا علميًّا. أما الفهم، فهو مبتغى العلوم الإنسانية أو الروحية، كما يسميها ديلثاي، وخلاصة تغلغل قارئ النصوص، حيث هو يتعامل مع حالات فردية تنبع من الوجدان الإنساني؛ لهذا فإن تطبيق المنهج العلمي عليها هو تحريف للمنهج والمقروء على حد سواء. إنّ الغاية التي يصبو إليها قارئ نص ما هي فهمه، وما يجعل هذا الفهم ممكنَ الإدراك هو تجانس الطبيعة البشرية والتجارب التي يمرّ منها الإنسان. لهذا، كما يقول بول ريكور عن شلايرماخر، فإنّ فهم نصٍّ ما ممكنٌ، بل إنه يغلو في ذلك، ويرى إمكان "فهم الكاتب مثلما أو حتى أحسن مما فهم نفسه"[43]، وآلية الفهم، بحسب شلايرماخر، هي التأويل الذي يقسمه قسمين: تأويل لغوي وتأويل تقني أو نفسي؛ فالأول تأويل موضوعي إلى حدٍّ ما، يدرس بنية النص من المنظور اللغوي ويستهدف وحدته الدلالية ويحدّد معاني الكلمات في سياقها. أما الثاني، فيتّجه إلى وجدان الكاتب لمحاولة الإمساك بماهية الفكر الذي أنتج النص. وكما يقول ريكور عن منهج شلايرماخر أيضًا، لا بد من "نسيان الكاتب في أثناء الفهم اللغوي، ونسيان اللغة في أثناء الفهم التقني"[44]. والمنحى التأويلي الهيرمينوطيقي نفسه نلمسه عند ديلثاي الذي يرى أن الفهم يتم بكل قوى الإنسان، بما في ذلك العاطفة والانفعال، وليس العقل الأداتي فحسب، وبموضوعية تامة كما نجد عند رانكه، بل كان مشروع ديلثاي، في وجه من الوجوه، ردًّا في الاتجاه المعاكس لرانكه، ولهذا يقدّم ثلاثة مبادئ للعلوم الروحية، بما في ذلك المعرفة التاريخية:

1. المعرفة التاريخية تقوم على التأمل الذاتي.
2. الفهم ليس هو التفسير، ولا هو وظيفة عقلية، بل يتم بكل القوى الانفعالية للنفس.
3. الفهم هو حركية الحياة باتجاه الحياة، وكما يقول غادامير: "يبدأ ديلثاي من الحياة؛ فالحياة ذاتها منظمة من أجل تأمل ذاتها"[45].

كان طموح ديلثاي، والمدرسة الرومانسية عمومًا، فك الارتباط بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، بما في ذلك التاريخ، فهما موضوعان مختلفان، فمن الناحية الأولى نجد الاطّراد والثبات، أما من الناحية الثانية فنجد الخصوصية والتعدد. يقول هانز جورج

42 Ibid., p. 82.

43 Paul Ricoeur, *Du texte à l'action* (Paris: Seuil, 1986), p. 87.

44 Ibid., p. 33.

45 Ibid.

غادامير عن غاية مشروع ديلثاي: "طموح ديلثاي كان من البداية هو فصل العلاقات المؤثرة في العالم الروحي عن العلاقات السببية التي تجري في سياق الطبيعة"[46].

كان هذا عرضًا موضوعيًا لبعض القضايا التي طرحتها المدرسة الوضعية وقادتنا إلى إشكالية الفهم والتفسير، أما إذا أردنا تقييم هذه المدرسة ونظرتها المنهجية إلى التاريخ، فيمكن القول مع العروي إن المدرسة الوضعية لا تعي حدودها، فهي ترى المنهج العلمي المطبّق على التاريخ كما لو كان منهجًا مطلقًا. وكما يقول العروي أيضًا، يُنسى أنّ "العلم الطبيعي كما أسسه غليليو وديكارت ونيوتن، هو نفسه أمر حادث في التاريخ [...] التاريخ الوضعاني ليس التاريخ الوحيد أو التاريخ الحق، بل هو تأليف واحد بين عدة تآليف ممكنة. يبدو موضوعيًا لأنه مقبول لدى جماعة، لأنه المنطق البديهي في عصر من العصور"[47]. وأمام هذه الحصيلة غير الواعية ذاتها، يدعو العروي إلى دراسة ثقافية من أعلى لأدبيات هذه المدرسة الوضعية حتى تدرك نسبيتها التاريخية. وإذا أردنا أن نُعبّر عن قَصْد العروي بعبارات أخرى أوضح، نقول إن روحًا ثقافية ما حين تسود حقبة ما تُتَصور كمطلق، وهنا تتماهى الذات مع هذه الروح الثقافية، ولتلَمّس نسبية المنهج لا بد من الارتفاع عن اللحظة التي ينتمي إليها المؤرخ، ثم النظر إلى المنهج من الأعلى، وحينئذ سيتراءى كمنهج من بين مناهج، محدود في سياقه الزماني، له حدود، ويعتوره قصور.

ثمة نمط آخر من الكتابة التاريخية تزامن مع المدرسة التاريخية الوضعانية في ألمانيا، ولم يُخفِ رفضه المنهج الوضعاني في تصوّره التاريخ، إنه التنظير الفلسفي للتاريخ مع الفيلسوف الألماني هيغل، يقول حبيدة: "جامعة برلين التي أسسها الفيلسوف هامبولد عام 1810 لم تكن تضم في بداية القرن 19 سوى كرسيين لتدريس التاريخ، واحد يشغله هيغل، وآخر تولّاه رانكه"[48]. كان هيغل يعتبر محاولة إحياء الماضي كما حدث تمامًا مجرد وهم، لهذا أطلق على الطريقة المتبعة من رانكه "الواقعية الوهمية"[49].

لفهم هذا الحكم الذي يصدره هيغل، نستحضر تقسيمه الكتابة التاريخية؛ إذ يقسم أنماط التواريخ أربعة أصناف: يسمي الأول "التاريخ الأصلي"، ويعني به التاريخ الذي يكتبه المؤرخ الذي عاصر ما يكتب عنه، ولا يستبعد هيغل أن يعتور هذا النوع من الكتابة التاريخية ما يتخلّل الكتابات الأخرى من تحريفات، لكنه، انطلاقًا من تصوّره لروح العصر، يرى أن ما يختلقه المؤرخ الذي يكتب عن عصره لا يخرج عن نطاق تلك الروح، لهذا فما يضيفه المؤرخ هو من "الممكن" في ذلك العصر، وليس من الممتنع، بالدلالة الفلسفية للمفهومين[50].

أما الصنف الثاني من الكتابة التاريخية، فهو التاريخ النظري، ويجعله هيغل أصنافًا أيضًا؛ أولها التاريخ الكلي. فحين يكتب المؤرخ حوليات بلد أو شعب ما، يكتب عن أحداث ووقائع لم يعايشها، لهذا يرى هيغل أن المؤرخ في هذا النوع من الكتابة التاريخية يسقط روح عصره على روح أخرى[51]، كما يورد تحت التاريخ النظري صنفًا آخر يسمّيه التاريخ العملي أو البراغماتي، ويعرّفه إمام عبد الفتاح بقوله: "هو التاريخ الذي يهتم أساسًا باستخلاص العظات والعبر"[52].

---

46 Hans-Georg Gadamer, *Vérité et méthode, Les grandes lignes d'une herméneutique philosophique*, Etienne Sacre (trad.) (Paris: Seuil, 1976), p. 244.

47 العروي، **مفهوم التاريخ**، ص 236-237.

48 حبيدة، **المدارس التاريخية**، ص 37.

49 المرجع نفسه.

50 Georg Wilhem Friedrich Hegel, *La raison dans l'Histoire: Introduction à la philosophie de l'Histoire*, Kostas Papaioannou (trad.) (Paris: Librairie Plon, 1965), p. 26.

51 Ibid., p. 30.

52 **العقل في التاريخ: محاضرات في فلسفة التاريخ**، تقديم إمام عبد الفتاح إمام (بيروت: دار التنوير، 2007)، ص 38.

أما الصنف الثالث، فهو الذي يسميه هيغل "التاريخ النقدي"، ويشير إلى أن هذا النقد للتاريخ شائع ورائج في ألمانيا في زمانه. أما عن طبيعة هذه الممارسة التاريخية، فيرى هيغل أن هذا الصنف لا يكتب تاريخًا، بل يدرس الروايات التاريخية، محاولًا تقييم مدى صحّتها، ومقارنًا بين الروايات المختلفة في الواقعة الواحدة، فهذا بالنسبة إلى هيغل ليس تاريخًا، بل تاريخ التاريخ[53].

في حين أن الصنف الرابع هو الذي يصفه بالجزئية، فهو تاريخ جزئي، لكنه يراه جسرًا ومرحلة مهمة للانتقال إلى التاريخ الفلسفي الذي هو موضوع كتابه، ويدرس هذا التاريخ تطور بُعدٍ ما من أبعاد الوجود الإنساني من بدايته إلى غايته التي وصل إليها في لحظته الراهنة، مثل تاريخ الفن أو القوانين أو الأديان، ويقول عنه إنه: "يشكل مرحلة انتقال إلى التاريخ الفلسفي للعالم ما دام يأخذ بوجهة نظر عامة"[54].

يبقى أن نعرف التاريخ الفلسفي. إنه ليس تاريخ أحداث، بل إننا حين نسبر فلسفة هيغل التاريخية، قد نستنتج أن الأحداث التاريخية مقروءة بمعزل عن سياق تطور التاريخ الإنساني، وتشكل عائقًا يحول دون إدراك خط التاريخ. ولنحاول هنا أن نجمل التصور الهيغلي للتاريخ.

لا بد من أن نسجل في البدء أن هيغل، مثل جميع المفكرين الأنواريين، يؤمن بالتقدم في التاريخ، فإذا كانت الأشياء في الطبيعة تتطور وفقًا لخط دائري، أي معرّضة دائمًا للتلاشي، ثم تعود لتظهر من جديد، فإن: "هذه الخاصية التي يتميز بها عالم الروح تشير في حالة الإنسان إلى مصير مختلف أتم الاختلاف عن مصير الأشياء التي هي طبيعية فحسب، والتي نجد فيها باستمرار طابعًا واحدًا ثابتًا لا يتغير، يعود إليه كل تغيّر؛ هذا المصير الإنساني المختلف هو القابلية الحقيقية للتغير، وهو تغير للأفضل والأحسن، النزوع نحو تحقيق مزيد من الكمال"[55].

أقحمنا هنا مفهومًا جديدًا هو مفهوم "الروح"، والروح والعقل مترادفان في فلسفة هيغل، وما يريد أن يثبته هو أن العالم كله يحكمه العقل، هذه الحقيقة التي يرفعها البعض إلى مرتبة "الثابت البنيوي"[56] في الفكر الغربي كانت رائجةً في النظر إلى الطبيعة، بل إنها كانت كذلك في الفكر الديني أيضًا، وقد أراد هيغل أن يُطبّقها على التاريخ الدنيوي، ولا أدلّ على ذلك من أنه يشير إلى مقولة مشهورة للفيلسوف اليوناني أنكساغوراس: "العقل يحكم العالم"[57]. أما في الفكر الديني، فيشير هيغل إلى فكرة العناية الإلهية.

إذًا، التاريخ الفلسفي الذي يريده هيغل هو إحلال العقل في التاريخ، والنظر إلى كيفية تحقيق الروح ذاتها في التاريخ، وهذه الغاية هي ماهية الروح نفسها، أي الحرية التي تتحقق بأفعال ووسائل إنسانية خارجية، على الرغم من أنها جوانية وداخلية، فـ "تاريخ العالم ليس إلّا تقدم الوعي بالحرية"[58]، وهذه الأفعال قد تبدو، أول وهلة، متعارضة مع التطور الإنساني لتحقيق الحرية، لكنها مع ذلك، تبعًا للفلسفة التاريخية عند هيغل، تخدمه؛ وهو ما يطلق عليه "مكر التاريخ". أما هذه الحرية، فتتحقق موضوعيًا في الدولة التي تكون فيها الأخلاق الإنسانية متوافقة مع قانون الدولة، أو ما يسمّيه هيغل الأخلاق الذاتية والأخلاق الموضوعية.

---

53 Hegel, p. 37.

54 Ibid., p. 38.

55 Ibid., p. 177.

56 "المطابقة بين العقل ونظام الطبيعة والقول بأن العقل يكتشف نفسه في الطبيعة ومن خلال التعامل معها ثابتان أساسيان في بنية الفكر الغربي". محمد عابد الجابري، **تكوين العقل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 28.

57 Hegel, p. 56.

58 Ibid.

الحوليات: التاريخ في مهب ريح العلوم الاجتماعية

بعد المدرسة الوضعية، يضعنا المؤرخ محمد حبيدة أمام حلقة أخرى من حلقات التطور في المنهج التاريخي، ويتعلق الأمر بمدرسة فرضت نفسها على الساحة في مجال التاريخ، بل العلوم الإنسانية عمومًا، خصوصًا أنها دخلت في جدل مع علوم شتّى، واستعارت مناهجها؛ يتعلق الأمر بمدرسة الحوليات الفرنسية.

لكن أي انبثاق جديد لمدرسة ما، لا يكون منبتّ الصلة عن الماضي الثقافي القريب والبعيد. وبالمثل، لا يمكن أن نفصله عن المحيط السياسي والاجتماعي الذي نشأ في داخله، بل إن هذا الانبثاق يجر معه هذا وذاك. ركّز حبيدة على الجانب الأول، فخصّص فصلًا بعنوان "الحوليات قبل نشوئها"، أما البعد الثاني فلم يكن، على ما يبدو، من صميم اهتمامه في كتابه، وسنحاول أن نلقي عليه نظرة وجيزة.

لنبدأ بماضي الحوليات، حيث يرجع حبيدة القهقرى، إلى شخصيتين، يُقدّر أن تأثيرهما كبير في مدرسة الحوليات: جول ميشليه Jules michelet، وهنري بير Henri Berr. يقول حبيدة: "القفز على هذين الرجلين من شأنه أن يحرم القارئ من حلقة ربط محورية لفهم النقلة الإبستيمولوجية باتجاه تصوّر تاريخي نابض بالحياة ومُشبع بروح التركيب"[59].

يمكن أن نتطرق إلى ثلاث نقاط بخصوص تأثير ميشليه؛ فمن جهة، يذكر حبيدة أن ميشليه كان سبّاقًا في ملاحظة قصور الكتابة التاريخية بطريقة تنبئ بمنهج مؤرخي الحوليات، وهو منهج يقتصر على الأجناس ويُهمل الأرض والعادات، كما أنه إذ يتتبع الأحداث السياسية والقوانين، لا يُلقي بالًا إلى الأفكار والعادات. أما الإضافة الثانية المهمة لميشليه، فهي ابتكاره مفهوم النهضة كحقبة جديدة، فقبله لم يكن مفهوم النهضة يستقل بذاته، بل كان وصفًا أكثر من أي شيء آخر، ولم يُرسم المفهوم كاسم لحقبة إلّا معه. كذلك، كان المؤرخون يتحدثون عن نهضة فنية أو علمية، أما مع ميشليه، فقد "كبر المفهوم من الصيغة الصغيرة إلى صيغة كبيرة Renaissance"[60]، لكن ستكون هذه الإضافة، تحديدًا، محل إعادة نظر مع واحد من أهم مؤرخي المدرسة، المؤرخ الفرنسي جاك لوغوف، حيث رأى في كتابه **هل يجب تقطيع التاريخ شرائح؟** أن فترة النهضة هي حلقة في العصر الوسيط، ولم تكن من العصر الحديث؛ فهذا الأخير بدأ في القرن الثامن عشر مع الثورة الصناعية في الاقتصاد، وفلسفة الأنوار في الفكر[61].

ما يدل على تأثير ميشليه في مدرسة الحوليات افتتانُ المؤرخين المنتمين إلى هذه المدرسة به، والألقاب الفخمة التعظيمية التي أسبغوها عليه، فهو بحسب لوغوف "نبي التاريخ الجديد"، وهو "الأستاذ القدوس" بتعبير بيير نورا. أما لوسيان فيفر الذي خصص له ثلاثين محاضرة في السنة الأكاديمية 1943-1944، فيلقبه بـ "أستاذ تاريخ الإحساس والعقليات"، ثم إنه "شاعر التاريخ" في نظر إيمانويل لوروا لادوري Emmanuel Bernard Le Roy Ladurie.

أما تأثير هنري بير، فكان مباشرًا في الجيل الأول من مدرسة الحوليات، نظرًا إلى قربه الزمني من أبنائه، ويكفي هنا أن نورد شهادة فرناند بروديل التي أوردها حبيدة في كتابه **الكتابة التاريخية**، حيث يقول: "هذا الرجل هو إلى حدٍّ ما الحوليات قبل نشوئها منذ سنة 1900، أو ربما منذ 1890"[62]. وأهم ما نجده في الحوليات، مما زرع بذوره هنري بير، منهجية "التركيب"؛ إذ كان بير من أوائل الذين دعوا إلى هدم الحواجز بين علوم الإنسان والتبشير بالتناهج عن طريق تقريب هذه العلوم الإنسانية بعضها من بعض حتى تتعاضد،

---

59 حبيدة، **المدارس التاريخية**، ص 65.

60 المرجع نفسه، ص 69.

61 Jacques Le Goff, *Faut-il vraiment découper l'histoire en tranches?* (Paris: Seuil, 2014).

62 حبيدة، **الكتابة التاريخية**، ص 52.

فتسلط أضواء كاشفة على الواقع الإنساني في شموليته وتركيبه، ولعل مجلته **التركيب التاريخي** تحيلنا مباشرة على هذا الهم المعرفي، يقول حبيدة: "سعى هنري بير لإيجاد حل لمأزق التاريخ بجر المؤرخين نحو نقاش معرفي يتمرّد على الحواجز الممتدة بين علوم الإنسان وينحو باتجاه تركيب تاريخي يشمل كافة العلوم الإنسانية والاجتماعية من خلال مجلة التركيب التاريخي"[63].

لنلق الآن نظرة على الملابسات السياسية والاجتماعية التي ظهرت فيها مدرسة الحوليات ومجلتها **حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي**، حيث أشار لوغوف في كتاب **التاريخ الجديد** إلى العلاقة بين صدور مجلة **الحوليات** في عام 1929 والأزمة الاقتصادية[64]. فهذا التزامن يبدو مقنعًا، خصوصًا أن المجلة تحمل اسمه **حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي**. وهكذا، فالمجلة - والمدرسة من ورائها - جاءت لتجيب عن التحديات الاقتصادية للمجتمع الأوروبي الذي سيعيش واحدة من أشدّ الأزمات التي هزّت الغرب، غير أن فرانسوا دوس يقلّل من قيمة هذا العامل، إنه يشكك في ارتباط ظهور مجلة **الحوليات** بأزمة عام 1929؛ إذ اندلعت هذه الأخيرة في تشرين الأول/ أكتوبر 1929، بينما صدر العدد الأول من المجلة في كانون الثاني/ يناير، وكان فرانسوا يضيف معطيَين إلى هذا التحديد: أولهما الإشارة إلى حدس المؤرخين؛ فقبل تفجر الأزمة الاقتصادية على نحو جلي، كانت هناك بوادر وإرهاصات سبقتها، ونقاش طاغٍ على المجال الاقتصادي. أما ثانيهما، فهو رَبْط نجاح المجلة بتعطّش الناس إلى فهم الآليات المتحكمة في السياق الاقتصادي، وهو ما قامت به هذه المجلة التي تخصصت في الاقتصاد، وليس هذا فحسب، بل نجد لدى المجلة مسايرة كبيرة للتغيرات وقدرة على التأقلم[65].

غير أن هذا ليس كل شيء؛ فالالتجاء إلى الاجتماعي والاقتصادي يحيلنا على حقيقة أخرى، هي رفض جيل الثلاثينيات عمومًا للحياة السياسية، فقد كان هناك نفور ونبذ كبيران لمؤسسات الدولة بكل تجلياتها، من مؤسسات وبرلمان وانتخابات، وتطلّع إلى أفق آخر. يقول فرانسوا: "إن رفض السياسة جليٌّ أيضًا لدى مارك بلوخ ولوسيان فيفر، فقد طوّرا منهجًا يتمحور حول الاقتصادي والاجتماعي، مهملين بصورة كلية الحقل السياسي"[66].

ساهمت هذه الرؤية الأخيرة الرافضة للسياسة بوصفها ممارسة، إلى حد بعيد، في تحديد الرؤية التاريخية لمدرسة الحوليات، فقد قامت، كما يقول فرانسوا سيميان، على رفض "أصنام قبيلة المؤرخين"، وهذه الأصنام نابعة، في الحقيقة، من تمركز المؤرخ في الماضي على السياسة، "الصنم السياسي" و"صنم الفردية"، وهو التقليد التاريخي الذي سار عليه معظم المؤرخين من خلال التمركز حول الفرد باعتباره صانعًا للتاريخ، ثم "صنم الحدث"[67]، أي الاهتمام بالأحداث التي تجري في تواليها أكثر من الاهتمام بأبعاد أخرى، مثل الذهنيات أو الأنثروبولوجيا التاريخية أو الجغرافيا التاريخية ... إلخ[68].

لكن في هذا السياق، دائمًا، يطفو عامل آخر لم يحدّد توجهات الحوليات فحسب، بل حدد كذلك جيل الشباب في الثلاثينيات أيضًا، إنه الحرب العالمية الأولى (1914-1918) التي زعزعت، من جهة، يقينيات الأوروبيين إلى أنفسهم، وعلى رأس هذه اليقينيات ما كان سائدًا منذ عصر الأنوار عن المنحى التقدمي للتاريخ، ومن جهة أخرى، صرف أنظار المفكرين والمؤرخين عن فكرة "المركزية الأوروبية"، وانبرى المؤرخ يهتم بحضارات أخرى، بل إن اليأس بلغ ببعضهم مبلغه، فتحدث عن "سقوط الغرب"، كما عنْون أوسفالد

63 حبيدة، **المدارس التاريخية**، ص 71.

64 يقول لوغوف: "ليس من باب الصدفة أن تنشأ مجلة الحوليات سنة 1929 وهي سنة اندلاع الأزمة العالمية الكبرى". جاك لوغوف، **التاريخ الجديد**، ترجمة الطاهر المنصوري (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص 85.

65 François Dosse, *L'histoire en miettes: Des Annales à la nouvelle histoire* (Paris: La Découverte, 2005), p. 14.

66 Ibid., pp. 16-17.

67 "وكان هذا هو الوقت نفسه الذي تعهدت فيه مجلة الحوليات بنقد فكرة الحدث التاريخي نقدًا لا هوادة فيه". ينظر: لوغوف، ص 88.

68 Dosse, pp. 21-22.

شبنغلر Oswald Spengler أحد كتبه، فبالنسبة إلى المؤرخ "عنى ذلك إفلاس التاريخ - المعركة أو التاريخ السياسي العسكري الذي لم يعرف أن يمنع البربرية"[69].

يتم التمييز عادة في مدرسة الحوليات بين ثلاثة أجيال؛ جيل المؤسّسَيْن، وهما مارك بلوخ ولوسيان فيفر، ثم يأتي بعده الجيل الثاني مجسّدًا، خصوصًا، ببروديل، ثم الجيل الثالث مثل لوغوف وإيمانويل لوروا لادوري وغيرهما، وهذا التقسيم هو ما التزم به واحد من أهم مؤرخي تاريخ مدرسة الحوليات وتموّجاتها، ولا سيما فرانسوا دوس في كتابه **التاريخ المفتت: من الحوليات إلى التاريخ الجديد**، فلو ألقينا نظرة من فوق على تصميم هذا الكتاب، فسنجده مقسّمًا أربعة أقسام: ما قبل تاريخ الحوليات، وبعده زمن مارك بلوخ ولوسيان فيفر، وهو فصل كما هو واضح مخصص للرائدين الأولين، وبعده سنوات بروديل Les années Braudel، حيث خصّصه الباحث لرؤية بروديل للتاريخ والسياق التاريخي والملابسات الواقعية لما كتبه، ثم الفصل الأخير "التاريخ المفتت"، ولا يخفى أن الباحث سمّى الجيل الثالث بهذا الاسم بسبب التشظّي الكبير الذي حدث داخل المدرسة، وتباين الاهتمامات التي أدّت إلى تفتت التاريخ، وفقدان هويته إلى حدٍّ ما.

وُلد فيفر في عام 1878، وتلقّى ثقافته بوصفه مؤرخًا في نانسي، ثم في باريس في مدرسة المعلمين العليا والسوربون، وعُيّن في عام 1919 أستاذًا في ستراسبورغ، ثم في الكولاج دي فرانس في عام 1933. كان له اهتمام من نوع خاص بأفكار القرن السادس عشر، ومن أهم أعماله كتاب: **مارتن لوثر**، و**مسألة اللاإيمان في القرن السادس عشر: دين رابليه** ... إلخ. وكتب متأثرًا بالجغرافيا الفيدالية (نسبة إلى فيدال) كتابًا عن العلاقة بين الأرض والإنسان بعنوان **الأرض والتطور البشري**[70].

سنرى في ما يلي سمات منهج الحوليات كله، لكن هذا لن يمنعنا من إبداء بعض الملاحظات بشأن مميزات الكتابة التاريخية لدى فيفر؛ فمن جهة، دعا إلى استبعاد التخصص الضيق وكسر التخندق داخل المباحث ذات المجال المحدود، وفي المقابل إطلاق مبدأ تداخل العلوم والتكامل في ما بينها، وكما يقول خالد طحطح: "لقد ركّز على العمل الجماعي، وعلى مفاهيم التعاون والتقارب، والانفتاح والتداخل، والتكامل بين التخصصات بدل الذوبان والاندماج الكامل"[71]. أما الميزة الثانية، فهي الانتقال من مجال المناظرات النظرية إلى إجراء الأبحاث الميدانية الجماعية.

لننتقل الآن إلى مارك بلوخ. وُلد بلوخ في عام 1886، ثم تابع، مثل فيفر، تعليمه في المدرسة العليا للمعلمين، وبعض الحلقات الدراسية في جامعات ألمانية منذ عام 1919. أما المناصب التي تقلّدها، فهي عمله أستاذًا في جامعة ستراسبورغ، وقد مهّدت له العلاقات الجيدة التي عقدها مع أساتذة من تخصصات أخرى في تحقيق مشروع تكامل العلوم الإنسانية، وأهم أعماله التاريخية: **المجتمع الإقطاعي** (1936)، وكتب في أيام الحرب الفرنسية - الألمانية التي انتهت بإعدامه من النازية في عام 1944، مخطوطة بعنوان **تمجيد التاريخ أو مهنة المؤرخ** (1941)، وفيها يدافع عن رؤيته الجديدة للتاريخ، ضدّ بعض رواد المدرسة الوضعية، مثل لانجلوا وسينيوبوس التي تعلي من شأن الوثيقة المكتوبة بوصفها دعامة وحيدة للتاريخ.

أهم ما يميز بلوخ دعوته إلى توسيع مفهوم الوثيقة، فخزان الوثائق مهما كان كبيرًا لا يكفي المؤرخ لمقاربة الحقيقة التاريخية؛ لذا لا بد من إعارة المآثر والمخلّفات الأخرى الشاهدة الاهتمام. كما يدعو، مثل زميله فيفر، إلى دعم المؤرخ بثقافة منوعة، وإلى عدم

69 كوثراني، ص 200.

70 يقول حيدة: "اغترف لوسيان فيفر من معين الجغرافيا الفيدالية (نسبة إلى فيدال دو لابلاش) ليكتب مؤلفات زاوجت من حيث التصور بين الزمان والمكان والإنسان". ينظر: حيدة، **المدارس التاريخية**، ص 76.

71 خالد طحطح، **الكتابة التاريخية** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2012)، ص 90-91.

الاقتصار على التاريخ؛ أي بعبارة كوثراني: "يُلحّ مارك بلوخ على تكوين ثقافة عامة وصلبة لدى المؤرخين الناشئين، ففضلًا عن العلوم الضرورية المساعدة لنقد الوثائق، يطالب بالإلمام وفقًا للاختصاص وحقل الاهتمام بالآثار والجغرافيا والإحصاء والديموغرافيا والاقتصاد وعلم الاجتماع والألسنية"[72].

المؤرخ الآخر الذي يُعدّ من أعمدة مدرسة الحوليات، والذي سيتولّى إدارة المجلة بعد وفاة فيفر هو المؤرخ الفرنسي فرناند بروديل الذي وُلد في عام 1902، وتوفي في عام 1985، عن عمر يناهز ثلاثة وثمانين عامًا، أنجز اختصاصه العالي في التاريخ، ثم اشتغل في الجزائر عشر سنوات، بين عامي 1923 و1932. وقد كانت إقامته في الجزائر هي التي عرّفته إلى "المتوسط"، كما يقول بعض المؤرخين. وسيكون هذا المجال الجغرافي هو موضوع أطروحته الشهيرة التي سيخضع فيها المجال لمفاهيمه المنهجية، مثل الأمد الطويل La longue durée.

لنلق بعض الأضواء على التصور المنهجي لمدرسة الحوليات، ولنبدأ بالرؤية الزمنية؛ إذ تتبنّى هذه المدرسة، على عكس الرؤية الوضعية التي تعتبر الماضي مجرد فضول لا علاقة له بالحاضر وقضاياه، رؤية ارتدادية، أو بالأحرى ترى أن هناك علاقة جدلية بين الماضي والحاضر، فبقدر ما يساهم الماضي في إنارة الحاضر، يساهم الانطلاق من الحاضر - إضافة إلى أنه ضرورة حتى يكون للتاريخ حضور في الواقع الراهن - في فهم الماضي أيضًا؛ إنه، كما يقول بلوخ، انتقال من الأقل غموضًا، الحاضر، إلى الأكثر حلكةً وظلامًا، الماضي[73]. ويعتبر دوس هذا الربط بين الحاضر والماضي أهم ابتكارات المدرسة الحولية، على عكس المقاربة الوضعية التي يصفها دوس بالماضوية Passéiste، أي تدرس الماضي من أجله فقط، من دون أن يكون هناك أي خيط ناظم يوحّد الماضي والحاضر، إنه كما يقول: "تكوين تاريخ يتّخذ كحقل، ليس الماضي فحسب، بل المجتمع المعاصر"[74]. ونجد فيفر يُقرّ بالحقيقة نفسها، بنفي أن يكون بين الحاضر والماضي أيّ قطيعة. يقول دوس أيضًا: "بين الماضي والحاضر ليس هناك عازل، تلك هي أنشودة الحوليات"[75].

لعل أهم سمة منهجية لمدرسة الحوليات، كما يوحي بذلك كتاب محمد حبيدة **المدارس التاريخية**، هو "التناهج"، أي التداخل التكاملي بين العلوم الإنسانية، ولنحاول هنا أن نكشف عن بعض أوجه هذا التناهج.

قد يبدو، أول وهلة، أن العلم الذي أقرّت الحوليات باستفادتها منه، خاصةً لدى المؤرخين المؤسسين، هو علم الجغرافيا، ولا سيما الجغرافيَّان فيدال دو لابلاش Vidal de La Blache وألبرت دومنجون Albert Demangeon، لكنْ ثمة علوم أخرى استفادت منها كثيرًا، مثل علم النفس الذي هو العلم الأساس في دراسة العقليات، بل إن هذه الأخيرة لم تكن لتُدشّن بوصفها مبحثًا تاريخيًا لولا علم النفس ومفهوم "اللاوعي الجمعي". يقول ميشيل فوفيل: "إن حركة تاريخ العقليات مرت من مقاربة تعالج تاريخ الثقافات أو الفكر الواضح إلى مجال أشدّ خفاءً. وكما يقول فيليب أرياس Philippe Ariès، يلامس المواقف الجماعية التي تظهر في شكل أفعال وإشارات، أو حتى مجرد، ذلك الصدى اللاشعوري للتمثلات المتجذرة"[76]. وقد لا يخفى أن مفهوم اللاشعور هو مفهوم فرويدي، واقتناص ما يثوي وراء الأحلام هو كذلك من أدوات الاشتغال في التحليل النفسي ... إلخ، ونجد هذا واضحًا في كتاب بلوخ **الملوك العجائبيون**، كما يقول دوس، فهناك يصف الممارسات الجماعية والرمزية للتمثلات الذهنية غير الواعية. والأمر نفسه نجده عند

72 كوثراني، ص 208.

73 Marc Bloch, *Apologie pour l'histoire ou métier d'historien* (Paris: Armand Colin, 1997), p. 65.

74 Dosse, p. 60.

75 Ibid., p. 62.

76 Michel Vovelle, "Y a-t-il un inconscient collectif?" *La pensée*, no. 205 (Juin 1979); Michel Vovelle, *Idéologies et mentalités* (Paris: La Découverte, 1985), pp. 85-100.

فيفر؛ يقول مؤرخ مدرسة الحوليات: "لقد كان علم النفس هو الملهم الكبير للوسيان فيفر الذي ينادي بتاريخ العواطف والحب والموت والعطف والقسوة والفرح والخوف [...]"[77].

ألهمت الدراسات الأنثروبولوجية، أيضًا، الأبحاث التاريخية لمدرسة الحوليات، وأخذت هذه الدراسات اسم "أنثروبولوجيا تاريخية". صحيح أن بعض الباحثين يشيرون إلى دراسات أنثروبولوجية في عصر الأنوار، وهي دراسات ستتراجع مع غارة المدرسة الوضعية التي ترى أن "المظاهر ذات البعد التاريخي هي تلك التي تبرز، عن قرب أو بعد، القائمين على السلطة ورؤيتهم للمجتمع"[78]، إلّا أن ظهور المبحث بوصفه تخصصًا قائمًا يدين لمدرسة الحوليات، كما يقول أندري بورغيير: "حث مؤسسو الحوليات المؤرخين للخروج بدورهم من الدواوين الوزارية والمجالس البرلمانية من أجل ملاحظة مباشرة للمجموعات الاجتماعية والبنيات الاقتصادية، وباختصار دراسة المجتمع في العمق"[79]. وعلى سبيل الاستطراد، لا يخفى أن الأنثروبولوجيا هي نفسها تفتح آفاقًا للبحث التاريخي؛ إذ تتقاطع مع تخصصات أخرى، وهكذا، تنسج الأنثروبولوجيا نفسها، بوصفها تخصصًا وعلمًا مساعدًا، خيوطًا مع الاقتصاد والثقافة ... إلخ، فلو أخذنا على سبيل المثال تاريخ الأغذية، فسنجد أنفسنا أمام معطيات اقتصادية وثقافية واجتماعية كذلك، إذ إن طبيعة الخبز المستهلك قبل الثورة الفرنسية كانت تعبّر، قبل كل شيء، عن تراتبية اجتماعية، وهذا مثال بسيط، وإلّا فإنه كما يقول بورغيير بتعميم: "يلتقي في تطور السلوكيات الغذائية التاريخ الاقتصادي والتاريخ الاجتماعي وتاريخ الأنساق الثقافية. وفي واقع الأمر، تكمن المهمة الدقيقة للأنثربولوجيا التاريخية في التنبه إلى هذه الملتقيات"[80]. ودائمًا في الإطار نفسه، يمكّننا إدراك تحسن مستوى العيش من ملاحظة علاقتها بتاريخ الجسم، وبالضبط "الارتفاع في القامات الطويلة والتقدم الاقتصادي"[81] ... إلخ.

ولم يكن هذا الاهتمام المتزايد بالأنثروبولوجيا التاريخية الذي أدّى إلى تفتت التاريخ وليد الصدفة، بل استجابة، ممزوجة بيأس كبير، لـ "فعفعة" الأحداث الدرامية الواقعة لتصور الإنسان الأوروبي، خصوصًا المؤرخ، لفكرة التقدم، إنها "نهاية التقدمية"[82]. وضاعفت "فكرة أزمة التقدم إحياء ثقافات ما قبل التصنيع، فانغمس التاريخ الجديد في البحث عن التقاليد وأعطى قيمة للزمن الذي يتكرر"[83].

ثمة سمة منهجية أخرى بمنزلة روح تسري في جسد هذه المدرسة، هي رفض الانغلاق الأيديولوجي، ونقصد بالانغلاق الأيديولوجي هنا قراءة التاريخ في ضوء تصور أيديولوجي جاهز، يكون في العادة مأخوذًا من دراسة مجتمع ما، فيتم فرض قوالبه، قسرًا، على مجتمع آخر اتّسم فيه التاريخ بخصوصية أخرى، أو يكون نابعًا من نظرة تستمد حقيقتها من إطلاقيات (دين، فلسفة ... إلخ). ويرفض المؤرخون الفرنسيون الحولياتيون بدءًا فلسفة التاريخ؛ وذلك لأن هذا الأخير يميل إلى التعميم، أي تعميم الأحكام بشمولية متسرعة، من دون مراعاة الفروق بين تاريخ وآخر، وهذا ما يطبع عمومًا فلسفة التاريخ الألمانية، وهو ما نجده عند هيغل وماركس وغيرهما، يقول دوس: "للمؤرخين الفرنسيين تقليد هو النفور من الفلسفة"[84]. وكما يقول فيفر، لا يوجد منهج مجرد، بل إنّ الأفكار تستخلص من التاريخ نفسه.

---

77 Dosse, p. 79.

78 حيبدة، **الكتابة التاريخية**، ص 187.

79 المرجع نفسه.

80 المرجع نفسه، ص 197.

81 المرجع نفسه.

82 Dosse, p. 164.

83 Ibid.

84 Ibid., p. 54.

لعل رفض هذا التوجه هو الذي يضيء ذلك الرفض العنيد للماركسية من الحولياتيين حينما تتحوّل إلى دوغمائية، وأحيانًا بسخرية لاذعة؛ إذ يصف إيمانويل لوروا لادوري الماركسية باللفافة، أما فيفر، فيرى أن قراءة كتاب فريدريك إنغلز عن حرب الفلاحين تسمح له بمعرفة إنغلز نفسه، في حين أن معرفة الفلاحين فهي مجرد مزحة، وأن كتابه هذا تجاوزه الزمان. ومن المؤكد أن رفض الحولياتيين الماركسية، راجع إلى نفحتها التبشيرية العالية، وتلك الطوباوية أيضًا التي تظهر عليها، والحدّية الصارمة التي تقسم الناس إلى أشرار وطيبين، والمؤرخ كما يقول فيفر ليس قاضيًا ولا ينبغي أن يكون كذلك.

أما إذا يممنا وجهنا إلى بروديل، فيمكن القول إن أهم ما جاء به هو ابتكار الأزمنة المتعددة[85]. ففي علاقة الإنسان بمجاله الجغرافي، نكون أمام بنية شبه ثابتة وزمن طويل لا يتحرك، وأمام الظواهر الاقتصادية، مثل حركية الأسعار وما شابهها يكون التاريخ دوريًا. أما الأحداث اليومية ذات الصبغة السياسية، أو التاريخ التقليدي، فتخضع للزمن القصير. يقول بروديل في مقدمة كتابه **المتوسط والعالم المتوسطي في عصر فيليب الثاني**: "يقسم هذا الكتاب ثلاثة أبواب، كل واحد يُعدّ في ذاته محاولة في التفسير. الأول يتعلق بتاريخ شبه ثابت، تاريخ الإنسان في علاقاته مع الوسط الجغرافي المحيط به، تاريخ بطيء السيل والتحول، مكوّن في الغالب من رجوعات ملحة وحلقات متكررة باستمرار [...] وفوق هذا التاريخ شبه الثابت يمتد تاريخ بطيء الإيقاع، وقد نقول عن طيب خاطر، إذا لم تنحرف العبارة عن معناها الكامل، تاريخ اجتماعي [...] وأخيرًا باب ثالث مخصص للتاريخ التقليدي"[86].

يلفت المؤرخ حبيدة إلى سر اهتمام بروديل بالبنى التي تتجاوز الخبر، فالمؤرخ الفرنسي في أسره في ألمانيا، وهو يتابع نشرات الأخبار، لم تكن الأحداث تُشبِع فضوله المعرفي، وكان يبحث خلف ضوضاء هذه الأحداث عن الثابت، يقول حبيدة: "كان الشك في قدرة الخبر على التمكين من الفهم هو المنطلق. في الأسر لدى الألمان، إبان الحرب العالمية الثانية، وهو يتابع أخبار مجريات الحرب، تبيّن له إلى أي حد يبقى الخبر عابرًا، لا يتيح إمكانية الإمساك بما هو أساسي"[87]. كان بروديل يبحث، كما يقول هو نفسه، عن "نظرة الإله"، ولا شك في أنه يضمر هنا بوعي، أو من دون وعي، رؤية لاهوتية، وهو ما عبّر عنه علماء الكلام والفلاسفة قديمًا بمعرفة الله للجزئيات، وهي إشكالية أثارت الكثير من النقاشات، وتناهت إلى ابن رشد الذي حاول أن يحسم الخلاف بشأنها، بقوله إن الله يعرف الجزئيات على نحو كلي. يقول بروديل: "بالنسبة إلى الإله، السنة لا تعني شيئًا، والقرن مجرد رمشة عين"[88].

ثمة وجه آخر لهذا النزوع البروديلي إلى الثبات، إنه المنحى الذي كرّسته المدرسة البنيوية من حيث اهتمامها بالأنساق الثابتة، واعتقد كلود ليفي شتراوس أن الأنثروبولوجيا تستثمر التاريخ من أجل التوصل إلى حقائق أنثروبولوجية؛ بعبارة أخرى أكثر وضوحًا، يهتدي التاريخ بما هو واعٍ في النشاط الإنساني، ومن خلاله ينكشف ما هو مُحتجب في اللاوعي، فللتاريخ الوعي وللأنثروبولوجيا اللاوعي، التاريخ متذبذب لكن خلفه تثوي بنية لاواعية ثابتة، يقول شتراوس: "تهدف الإثنولوجيا إلى الوصول عبر الصورة الواعية والمنوعة والمختلفة التي يتمثلها البشر في صيرورتهم إلى جرد الممكنات اللاواعية التي تقدم عبر دراسة علاقاتها نوعًا من الهندسة المنطقية لتطورات تاريخية، قد تبدو غير مرئية، لكن ليست أبدًا اعتباطية بالضرورة"[89]. ويشير شتراوس في السياق ذاته، مباشرة بعد هذه الفقرة، إلى أن هذا التحديد لتخوم كل من التاريخ والإثنولوجيا استلهمه من عبارة شهيرة لكارل ماركس، حيث يقول: "الناس يصنعون

---

85 حبيدة، **كتابة التاريخ**، ص 68.

86 Fernand Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philllipe II*, tome 1 (Paris: A. Colin, 1982), pp. 13-14.

87 حبيدة، **المدارس التاريخية**، ص 92.

88 F. Braudel, *Une leçon d'histoire* (Paris: Arthaud- Flammarion, 1986), p. 7.

89 Claude Lévi-Strauss, *Anthropologie structurale* (Paris: Librairie Plon, 1958), pp. 30-31.

تاريخهم، لكنهم لا يعون ذلك"، فيعلق شتراوس أن الشطر الأول من عبارة ماركس هو مجال اشتغال المؤرخ، بينما الشطر الثاني هو مجال اشتغال الأنثروبولوجي، ومن ثم لا ينفصل التاريخ عن الإثنولوجيا[90].

تجدر الإشارة إلى أن في رؤية شتراوس إلى هذه الحدود الفاصلة بين الإثنولوجيا والتاريخ يكمن بعض اللبس والضبابية وعدم الوضوح؛ ذلك أن شتراوس يذكر أن بعض الكتب التاريخية الجيدة لا تغفل الإشارات اللاواعية وتدرس هذا البعد (وهو الذي يطلق عليه تاريخ العقليات). ويضرب شتراوس مثالًا بكتاب فيفر **مشكلة الكفر في القرن السادس عشر**؛ إذ يقول: "إن السيد لوسيان فيفر في كتابه مشكلة الكفر في القرن السادس عشر لا يني يستعين بالمواقف النفسانية وبالبنى المنطقية التي لا تسمح دراسة الوثائق، شأنها شأن دراسة النصوص المحلية، بوضع اليد عليها إلّا بصورة غير مباشرة؛ إذ إنها بقيت تغيب دائمًا عن وعي الذين كانوا يتكلمون أو يكتبون"[91].

يشتبك المؤرخ الفرنسي بروديل اشتباكًا معرفيًا مثمرًا مع الأنثروبولوجي شتراوس بشأن تصور البنية، إنه لا ينفي وجود بنى، لكنه في دراسته **التاريخ والعلوم الاجتماعية: الأمد الطويل** يقدّم تصوّرًا تاريخيًا للبنى يختلف عن الملاحظ الاجتماعي. فبالنسبة إلى هذا الأخير، البنية تنظيم، نسق منسجم، روابط شبه ثابتة بين الوقائع والكتل الاجتماعية[92]. أما بالنسبة إلى المؤرخ، فإنّ بروديل يرى أن البنية تركيبة، هندسة، إنها بعبارته: "واقع ينهكه الزمن ويقوده على نحو بطيء جدًا؛ إذ إن بعض البنيات تصير، بفعل صموده زمنًا طويلًا، عناصر ثابتة على مدى أجيال، فتثقل كاهل التاريخ وتعرقله"[93].

يضعنا هذا التحديد البروديلي المبدع لمفهوم البنية أمام ملاحظتين. فمن جهة، نرى بروديل يضفي بُعدًا زمنيًا على مفهوم البنية، فهذه الأخيرة هي ما يبقى زمنًا طويلًا ويتحدّى التغيير. ومن جهة أخرى، يمكن أن نلحظ كذلك أن البنية في تصور بروديل إكراه يعرقل التاريخ ويثقل حركته. عن الملاحظة الأولى يقول كوثراني: "واضح أن بروديل يعطي البنية بعدًا زمنيًا، تاريخيًا، هي جزء في كل الأحوال من زمن دائم ولكنه غيره أبدي"[94]. وعن الملاحظة الثانية، أي تحوّل البنى إلى عوائق، يقول حبيدة: "يرتبط مفهوم الزمن الطويل هذا ارتباطًا شديدًا بمفهوم آخر هو البنية. ومعنى ذلك أن الزمن الطويل هو تاريخ بنيات مادية وذهنية ضاربة في أعماق الماضي ومستعصية على التاريخ"[95].

أما تقسيم شتراوس للظواهر الإنسانية إلى واعية ولاواعية، فإنّ المؤرخ بروديل يعلق عليه بالقول إن هذا التمايز صعب، وقد يكون عشوائيًا، وإن ما نعتبره لاواعيًا قد يكون معطى لنا بوضوح أكثر مما نتصوّر، ومن هنا، فالتقسيم إلى واعٍ ولاواعٍ غير مبرر علميًا[96].

مع الجيل الثالث، جيل لوغوف، نكون مع طفرة إبستيمولوجية جديدة في الكتابة التاريخية، حيث طغى على هذا الجيل التاريخ الأنثروبولوجي، وتشظّى موضوع التاريخ حتى كاد يفقد هويته، ومن هنا سمّاه المؤرخ دوس "التاريخ المفتت"، لكن السمة البارزة لهذا التاريخ هو الانتقال من الاهتمام بما هو ظاهر قابل للحساب، إلى ما يتوارى خلف الوعي، أو بعبارة حبيدة: "انتقل بالكتابة التاريخية من

90 Ibid., p. 31.

91 Ibid.

92 F. Braudel, "Histoire et sciences sociales: La longue durée," *Annales ESC*, no. 4 (1958), p. 731.

93 Ibid.

94 كوثراني، ص 229.

95 حبيدة، **المدارس التاريخية**، ص 93.

96 كوثراني، ص 230؛ Braudel, "Histoire et sciences sociale," p. 740.

البحث في حياة الناس من زاوية الكم والرقم إلى ما هو كيفي ورمزي"[97]. فبالنسبة إلى لوغوف، فإن ما يبدو مرتجلًا، لاإراديًا، وغير واعٍ به، يشهد على الصدى الطويل لأنساق الفكر[98]، على أنه لا بد من التأكيد هنا أن الاهتمام بالرمزي جاء ردًّا على تحدي التاريخ المادي الذي يستبعد استبعادًا تامًّا ما يسميه "البنى الفوقية"، وهو رد لا نستبعد أن يكون مؤطّرًا بصراع أيديولوجي أعمق، ورغم ذلك، فإنّ لوغوف يُلبِسه لباسًا معرفيًا؛ إذ يرى أن المتخيل يغذّي الإنسان، فهو "ظاهرة جماعية، اجتماعية، تاريخية. وتاريخ من دون متخيل هو تاريخ مبتور ومفصول عن الواقع"[99].

يختم حبيدة كتابه بفصل عنوانه "عودة الحدث التاريخي"، وقبله "المنعطف النقدي". ويشير هذان العنوانان إلى محاولات المراجعة الإبستيمولوجية لحصيلة ما أنجزته مدرسة الحوليات مع أجيال ثلاثة، وكان بيرنار لوبوتي رائدًا للجيل الرابع، جيل المراجعات وإعادة خلط الأوراق؛ إذ يقول لوبوتي، مُقرًّا بوجود أزمة إبستيمولوجية سقط فيها التاريخ: "التعدد الفوضوي لموضوعات البحث تسبب في فقدان بريق التاريخ"[100]. ويتجلّى وعي المؤرخين بانزواء التاريخ كتخصص، في مقابل اتساع رقعة التخصصات الأخرى على حسابه في إعادتها الاعتبار إلى مفهوم التاريخ نفسه وحضوره في عنوان المجلة الذي استحال في عام 1994 **الحوليات: التاريخ والعلوم الاجتماعية**. يقول حبيدة عن هذا التغيير الدال: "ما يلاحظه المتتبع لهذا الموضوع هو أولًا حضور كلمة تاريخ في التسمية الجديدة، وثانيًا إرادة تجاوز الإرث الذي تركه الجيل السابق، والتذكير، كما هو مبيّن في افتتاحية العدد الأول بـ: ضرورة حفظ هوية التاريخ واستعادة مرجعياته المنهجية الأساسية"[101].

شكلت ثمانينيات القرن الماضي منعطفًا إبستيمولوجيا في مدرسة الحوليات؛ إذ تعالت أصوات من الداخل والخارج تنبه لأزمة التاريخ من حيث التصور والكتابة[102]، وقد عُرِفت في الوسط الفرنسي بأزمة الشك، وباسم المنعطف النقدي، وامتدت تأثيرات هذا الانحباس الإبستيمولوجي إلى باقي حقول العلوم الإنسانية. ومع ذلك، يبقى تأثير الجيل الثالث من مدرسة الحوليات في التوجهات التاريخية الجديدة حاضرًا، فلا ننكر أن هذا الجيل فتح آفاقًا واسعة في مجالات البحث التاريخي خارج فرنسا وأوروبا، فقد "ازدهر التاريخ المنظور إليه من أسفل، خصوصًا لدى المؤرخين الإنجليز والألمان والإيطاليين؛ وضخّ هؤلاء دماء جديدة في حقل الإسطوغرافيا من خلال تجاوز مقاربات التاريخ الجديد وتأثيرات التيار البنيوي. فعلى عكس مقاربات الماكروتاريخ، بدأ الاهتمام بالمهمشين، وبالأشخاص المغمورين من البسطاء والفقراء والعبيد والمنحرفين. وتأثر هؤلاء المؤرخون بالأنتربولوجيين والسوسيولوجيين من جامعة شيكاغو تحديدًا"[103]. ثم تعدّدت أبحاث التاريخ في الهيستوريوغرافيات الأوروبية بعد ذلك، فقد برز إلى جانب التاريخ من أسفل في إنكلترا تيار الميكروتاريخ في إيطاليا؛ إذ أطلقت مجموعة من المؤرخين الشباب الإيطاليين الأكثر انفتاحًا على الثقافات الشعبية، في خضم تيار السبعينيات، تصورًا لتاريخ مجهري قريبًا جدًّا من الأنثروبولوجيا، تاريخ يهتم بمواضيع الحياة الخاصة، وبما هو شخصي، بحسب ما ذكر لوغوف[104]. واستطاع هذا الطرح الميكروتاريخي فرض نفسه على الساحة التاريخية، وأصبح للمصطلح صدى رائج حتى في فرنسا، وكذا في إسبانيا وأميركا اللاتينية أيضًا. وفتح هذا الجيل الجديد من المؤرخين، بفضل أعماله المتميزة، نقاشًا واسعًا داخل إيطاليا وخارجها، وبفضل مجلة

---

97 حبيدة، **المدارس التاريخية**، ص 102.

98 Le Goff, "Les mentalités, une histoire ambiguë," p. 735.

99 Jacques Le Goff, *L'imaginaire médiévale* (Paris: Gallimard, 1985), p. 7.

100 B. Lepetit, "Histoire et sciences sociales: Un tournant critique?"*Annales ESC*, no. 2 (1988), p. 292.

101 حبيدة، **المدارس التاريخية**، ص 119.

102 المرجع نفسه، ص 113.

103 خالد طحطح وخالد اليعقوبي، **التاريخ من أسفل** (الرباط: منشورات الزمن، 2016)، ص 44.

104 لوغوف، ص 73.

كراسات تاريخية *Quaderni storici* التي صدرت أواسط السبعينيات، وكذلك بفضل إنشاء سلسلة ميكروسطوريا التي نشرت ابتداء من عام 1981 الكثير من الأعمال التي مثّلت دعمًا قويًا لهذا المشروع الجماعي الطموح[105].

يأتي التاريخ اليومي في ألمانيا مقاربة تأويلية مغايرة للحوليات؛ إذ يعتبر من ردات الأفعال القوية التي استجابت للنقاشات تجاه أزمة الشك والريبة التي عرفها معنى التاريخ، فقد أعادت الحيوية والنشاط إلى البحث التاريخي من خلال تركيزها على الأفراد من الفئات الدنيا في التاريخ الكبير، وأدارت الظهر للخطابات التاريخية التي كانت تركز على الشخصيات العظيمة والفاعلين الكبار، وللمقاربات التي كانت تهتم بالمؤسسات والبنيات الكبرى أيضًا، ويعتمد هذا التيار "مقاربة ماركسية متجددة، تعتبر العوامل الثقافية قوى حقيقية دافعة للتاريخ، وهو ما لم يُعِره البنيويون اهتمامًا في السبعينيات، لعدم إدراكهم البعد الثقافي للبنى الاجتماعية ودوره في آليات التاريخ الاجتماعي"[106].

امتدت التغييرات إلى الفضاء الآسيوي مع ازدهار دراسات ما بعد الكولونيالية، فبرزت دراسات التابع في الهند على أيدي مؤرخين محليين، أشهرهم راناجيت غوها، تأثروا بمناهج التاريخ من أسفل. واستفاد روّادها الذين تتلمذوا في الجامعة الإنكليزية على يد مجموعة من المؤرخين الماركسيين البريطانيين، في بداية حملتهم لانتقاد المدارس النخبوية الكولونيالية والوطنية من أعمال إدوارد بالمر تومبسون وكريستوفر هيل وإريك هابسبوم؛ إذ وجدوا فيها مدخلًا مهمًا لإعادة النظر في تاريخ بلدهم، من خلال تجاوز الهيمنة النخبوية التي تصور تاريخ الهند كإنجاز، إما للقيادة الكولونيالية البريطانية، وإما للقادة الوطنيين[107].

في السنوات الأخيرة، ظهر تيار لساني عُرف باسم "التاريخانية الجديدة"، تحدى إلى حد بعيد سلطة التاريخ من خلال التمييز فيه بين الحقيقة والخيال، وبين أحداث الماضي والمعاني التي يُعزى إليها في السرد، بل إنّ هذا التيار تسبب في ظهور وعي جديد، حاول التمييز بين أحداث الماضي والحقائق التي بناها عن هذه الأحداث، وهو التيار الذي انبثق منه دعاة ما يسمى "القص التاريخي"، أو "التخييل التاريخي"، أو "التمثيل التاريخي"، وهو مفهوم آتٍ من الأدب ورائده ستيفن غرينبلات، وأُطلق في البداية على هذا التيار اسم "مصطلح الشعرية الثقافية". واعتبر كثيرون أن المؤرخ وايت هايدن هو الذي أخضع التاريخ لـ "المنعرج اللساني"، حيث تمت عملية إعادة تشكيل العلاقة بين التاريخ والخيال. وتقوم فكرة هذا التيار الأساسية على تاريخية النصوص وتناصية التاريخ، فهما يتعاملان مع المصادر التاريخية والمراجع باعتبارهما نصوصًا أدبية[108].

موازاةً مع هذه التغيرات، وجد المؤرخون الجدد أنفسهم وجهًا لوجه مع بداية انبعاث ما كان مرفوضًا منذ نشأة الحوليات: عودة الحدث، عودة التاريخ السياسي، عودة البيوغرافيا، عودة السرد؛ إذ أثبتت هذه الأنماط الثلاثة شرعيتها من جديد، ووجدت مكانتها في الكتابات التاريخية، فلا شيء يمنع اليوم المؤرخين والأكاديميين الجامعيين من تناول التاريخ من خلال الحدث أو من خلال تجربة الفاعلين الاجتماعيين. وانتهت حقبة التابوهات والمحرّمات التي فرضتها في السابق أجيال مدرسة الحوليات. لقد أضحى علماء الاجتماع والأنثروبولوجيون بدورهم، في ظل التحولات الجديدة، يفضلون مواضيع اليومي المعيش، وهم بذلك يعيدون بناء الأحداث من جديد، انطلاقًا من تصور اجتماعي للحدث. ولإنجاح هذا النوع من التحليل، نراهم يركزون اهتمامهم بصفة خاصة على التجارب كما واجهها

105 خالد طحطح وعبد الحكيم الزاوي، **رؤى التاريخ: قضايا، نماذج، قراءات** (تطوان: منشورات بيت الحكمة، 2020)، ص 83.

106 خالد طحطح، **البيوغرافيا والتاريخ** (الدار البيضاء : دار توبقال، 2014).

107 طحطح واليعقوبي، ص 79.

108 خالد طحطح، **التاريخ وما بعد الكولونيالية** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2019)، ص 37.

معايشو الحدث من خلال إعادة تركيب تجربة الفاعلين الاجتماعيين وتوضيح دور الأفراد وحقيقة الفعل، مع أخذ السياقات والسلاسل ذات الصلة في الحسبان[109].

كما جرى إحياء التاريخ السياسي وإعادة الاعتبار إلى الأمد القصير والتاريخ الراهن، ومن مظاهر هذه الانتعاشة اكتساح التاريخ السياسي مجالات جديدة؛ إذ لم يعد مقتصرًا على الظواهر الدبلوماسية والعسكرية، بل امتدّ ليشمل أحداث الساعة، في إطار ما يعرف بتاريخ الزمن الحاضر، فالحاضر لم يعد من مجالات وسائل الإعلام فحسب، بل حواه أيضًا التاريخ الآني، وأصبح فرعًا من فروع التاريخ، واعتُرِفَ به مجالًا من مجالات اهتمام المؤرخ، اليوم، على الرغم من حداثة ظهوره[110]. وساهم صعود وسائل الإعلام القوي في إعادة البريق إلى الراهن والشاهد والفاعل التاريخي والحياة اليومية. لكن تَطرح كتابة هذا التاريخ معضلة بالنسبة إلى المؤرخين، خصوصًا في الجانب المتعلق بصعوبة الحصول على الوثائق؛ إذ يتعذر ذلك بسبب قصر المسافة الزمنيّة التي تفصلنا عن هذه الأحداث، ونظرًا إلى عدم اكتمال سلسلة حلقات الحدث، وإلى حساسية بعض القضايا التي قد تكون محل نظر قضائي، وأخيرًا تُطرح قضية الموضوعية بحكم علاقة الأحداث بالواقع المعيش[111].

لنُشِر إلى ما ختم به لوغوف دراسته "التاريخ الجديد" في الكتاب الجماعي الذي يحمل العنوان نفسه حول المصير الذي قد تؤول إليه مدرسة الحوليات والتاريخ الجديد؛ إذ يقر بعدم معرفته الغيب، ويتوقع ثلاثة آفاق للدراسات التاريخية: أن يصير التاريخ علمًا يتغلغل في كل مجال معرفي، أو بعبارته "أن يواصل التاريخ انبثاثه في باقي العلوم الإنسانية الأخرى ويبتلعها ليكون مدًّا تاريخيًا، بوصفه علمًا شموليًا لدراسة الإنسان، أي دراسة الإنسانية في الزمن"[112]، أو أن تلتحم العلوم الإنسانية الثلاثة المتقاربة في موضوعها: التاريخ والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، ويسمي بول فاين هذا العلم الجديد "التاريخ السوسيولوجي"، و"إن [كُنت] أُحبّذ تسميته الأنثربولوجيا التاريخية"[113]، كما يقول لوغوف. أما الاحتمال الثالث والأخير، فهو أن يحدث التاريخ قطيعة إبستيمولوجية مع ماضيه ويتخندق في متاريس جديدة بعد أن يتوقف عن مغازلة العلوم الإنسانية.

خاتمة

في ختام هذا التتبع لمنعطفات مناهج الكتابة التاريخية، يمكن أن نجمل تصورنا لتطور هيستوريوغرافيا كتابة التاريخ في ما يلي: التاريخ قبل أن يكون "حكيًا"، هو حزمة من المناهج والأطر المنهجية التي تحدّد الرؤية؛ رؤية المؤرخ، ولهذا فإنه ينطبق على التاريخ ما يقوله الدرس الإبستيمولوجي من ربط التطور بالتحول الذي يحصل على مستوى البراديغمات، فلا تجديد في الكتابة التاريخية ما لم يجدّد المؤرخ أدواته وتصوّره للتاريخ؛ ولهذا، كانت المنعطفات المهمة في تطور الكتابة التاريخية في الغرب منعطفات بعمق منهجي ونفَس إبستيمولوجي، ففي البدء تحرر التاريخ من جدران اللاهوت وانضمّ إلى الفلسفة، وبعد ذلك، مع تصاعد الموجة الوضعية في العلوم الدقيقة وإثباتها جدارتها، حاول المؤرخ الوضعي أن يقتفي أثر العالم، فجعل من التاريخ علمًا لا يؤسَّس إلّا على الوثيقة. وباستعارة مفهوم من الميدان العلمي البحت، يمكن القول إن المؤرخ عمل على تشريح الوثيقة، فأخضعها لنقد داخلي وخارجي. وفي حلقة أخرى،

---

109 خالد طحطح، **عودة الحدث** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2014)، ص 43.

110 المرجع نفسه، ص 50. وعن عودة التاريخ السياسي، ينظر: حبيدة، **المدارس التاريخية**، ص 124-133.

111 للمزيد عن هذه النقطة، ينظر: طحطح، **عودة الحدث**، ص 173؛ فتحي ليسير، **تاريخ الزمن الراهن: عندما يطرق المؤرخ باب الحاضر** (صفاقس: دار محمد علي للنشر، 2012).

112 لوغوف، ص 133.

113 المرجع نفسه.



سيدرك المؤرخ حدود هذه المنهجية التي تسقط منهجًا ناجعًا لدراسة الأشياء على التاريخ الذي هو إنساني في الأساس، كما يقول بلوخ، ومن هنا سيعمل على توسيع رؤيته، منفتحًا على مناهج العلوم الإنسانية المجاورة: الاقتصاد وعلم الاجتماع، خصوصًا مع المؤسسين، ثم الأنثروبولوجيا وعلم النفس مع الجيل الثالث، وأدى هذا الانفتاح إلى ما سمّاه دوس "تفتت التاريخ"؛ أي ما يشبه إلغاء المؤرخ هوية علمه بتقمّصه مناهج هذه العلوم حتى أتى على ركن أساسي من أركان التاريخ: الحركية في الزمن، فصار مولعًا بالثابت على غرار ولع الأنثروبولوجي بالبنية.





References

المراجع

العربية

- الجابري، محمد عابد. **مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- ________. **تكوين العقل العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- حبيدة، محمد. "مدرسة الحوليات: مفاهيم التحليل البروديلي". **أمل** (المغرب)، العدد 3 (كانون الثاني/ يناير 1993).
- ________. **كتابة التاريخ: قراءات وتأويلات**. الرباط: دار أبي رقراق، 2013.
- ________. **المدارس التاريخية: برلين - السوربون - استراسبورغ: من المنهج إلى التناهج**. الرباط: دار الأمان، 2018.
- طحطح، خالد. **الكتابة التاريخية**. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2012.
- ________. **عودة الحدث**. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2014.
- ________. **البيوغرافيا والتاريخ**. الدار البيضاء : دار توبقال، 2014.
- ________. **التاريخ وما بعد الكولونيالية**. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2019.
- طحطح، خالد وخالد اليعقوبي. **التاريخ من أسفل**. الرباط: منشورات الزمن، 2016.
- طحطح، خالد وعبد الحكيم الزاوي. **رؤى التاريخ: قضايا، نماذج، قراءات**. تطوان: منشورات بيت الحكمة، 2020.
- العروي، عبد الله. **مجمل تاريخ المغرب**. الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2009.
- ________. **مفهوم التاريخ**. الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2012.
- **العقل في التاريخ: محاضرات في فلسفة التاريخ**. تقديم إمام عبد الفتاح إمام. بيروت: دار التنوير، 2007.
- **الكتابة التاريخية: التاريخ والعلوم الاجتماعية، التاريخ والذاكرة، تاريخ العقليات**، ترجمة محمد حبيدة. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2015.
- كوثراني، وجيه. **تاريخ التأريخ: اتجاهات - مدارس - مناهج**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- لوغوف، جاك. **التاريخ الجديد**. ترجمة الطاهر المنصوري. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007.
- ليسير، فتحي. **تاريخ الزمن الراهن: عندما يطرق المؤرخ باب الحاضر**. صفاقس: دار محمد علي للنشر، 2012.
- وقيدي، محمد. **فلسفة المعرفة عند غاستون باشلار**. الرباط: مكتبة المعارف، 1984.

الأجنبية

- Bloch, Marc. *Apologie pour l'histoire ou métier d'historien*. Paris: Armand Colin, 1997.
- Braudel, Fernand. *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philllipe II*. Paris: A. Colin, 1982.

- ________. "Histoire et sciences sociales: La longue durée." *Annales ESC*. no. 4 (1958).
- ________. *Une leçon d'histoire*. Paris: Arthaud- Flammarion, 1986.
- Burguiere, André. "Histoire d'une histoire: La naissance des Annales." Annales ESC. no. 6 (1979).
- Comte, Auguste. *Cours de philosophie positive.* Paris: Librairie Garnier frères, [s. d.].
- Delacroix, Christian & Patrick Garcia & François Dosse. *Les courants historiques en France: XIXe-XXe siècle*. Paris: Gallimard, 2007.
- Dosse, François. *L'histoire en miettes: Des Annales à la nouvelle histoire*. Paris: La Découverte, 2005.
- Durkheim, Emile. *Les règles de la méthode sociologique.* Paris: PUF, [s. d.].
- Foucault, Michel. *Les mots et les choses*. Paris: Gallimard, 1966.
- Gadamer, Hans-Georg. *Vérité et méthode, Les grandes lignes d'une herméneutique philosophique.* Etienne Sacre. (trad.). Paris: Seuil, 1976.
- Hegel, Georg Wilhem Friedrich. *La raison dans l'Histoire: Introduction à la philosophie de l'Histoire.* Kostas Papaioannou (trad.). Paris: Librairie Plon, 1965.
- Kuhn, Thomas. *La structure des révolutions scientifiques.* Laure Meyer (trad.). Paris: Flammarion, 1983.
- Lalande, André. *Vocabulaire technique et critique de la philosophie*. Paris: PUF, 1988.
- Langlois, Charles-Victor & Charles Seignobos. *Introduction aux études historiques*. Paris: Edition kimé, 1992.
- Le Goff, Jacques & P. Nora (eds.). *Faire de l'histoire*. Paris: Gallimard, 1974.
- ________. *L'imaginaire médiévale*. Paris: Gallimard, 1985.
- Lepetit, Bernard. "Histoire et sciences sociales: Un tournant critique?" *Annales ESC*. no. 2 (1988).
- ________. *Faut-il vraiment découper l'histoire en tranches?* Paris: Seuil, 2014.
- Lévi-Strauss, Claude. *Anthropologie structurale*. Paris: Librairie Plon, 1958.
- Noiriel, Gerard. "Naissance du métier d'historien." *Genèses: Sciences sociales et histoire.* no. 1 (1990).
- Pomian, Krzystof. *L'ordre du temps*. Paris: Gallimard, 1984.
- Ricoeur, Paul. *Du texte à l'action*. Paris: Seuil, 1986.
- Simiand, François. "Méthode historique et science sociale." *Annales ESC*. no. 1 (1960).
- Vovelle, Michel. "Y a-t-il un inconscient collectif?" *La pensée.* no. 205 (Juin 1979).
- ________. Idéologies et mentalités. Paris: La Découverte, 1985.



عبد الحي الخيلي | Abdelhay EL Khili*

المؤرخون العثمانيون وإصلاح الدولة

دراسة من خلال المصادر التاريخية

Ottoman Historians and State Reform

A Study Through Historical Sources

واجهت الدولة العثمانية منذ أواخر القرن السادس عشر تحديات عميقة بسبب الأزمة التي أثرت في أهم مؤسساتها (السياسية والعسكرية والإدارية والمالية)، وكانت لها تداعيات على السلطة المركزية والولايات التابعة لها أيضًا. واقترح المؤرخون العثمانيون من خلال مؤلفاتهم التاريخية بعض الحلول والمشاريع الإصلاحية لتجاوز أزمة الدولة وإصلاح مؤسساتها. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على آراء المؤرخين لتجاوز الدولة العثمانية أزماتها وتقديم بعض مشاريع الإصلاحات في الدولة العثمانية، ومن أبرزهم: لطفي باشا بن معين الألباني (ت. نحو 1562)، ومصطفى عالي الغاليبولي (1541-1600)، وحسن كافي الأقحصاري (ت. 1617)، وكاتب چلبي (حاجي خليفة) (1609-1657)، وحسين أفندي الرومي، المعروف باسم "هزارفن" (ت. 1691/ 1692)، وقوچي بك (ت. 1648)، وإبراهيم متفرقة (1674-1744). ومع الاهتمام بمراحل تطور الكتابة التاريخية في الدولة العثمانية، نبيّن أهم تصورات المؤرخين الأتراك ومقترحاتهم لإصلاح نُظم الدولة.

كلمات مفتاحية: الدولة العثمانية، الكتابة التاريخية، الأزمات، الإصلاح العثماني.

Since the end of the sixteenth century, the Ottoman Empire faced deep challenges due to crises affecting its most important political, military, administrative and financial institutions, with repercussions on the central authority and its subordinate states as well. Through their historical writings Ottoman historians suggested solutions and projects to overcome the state's crisis and reform its institutions. This research aims to shed light on the most prominent Ottoman historians' views of the Empire's crises and suggestions for reform: Lütfi Paşa Bin Muin Al-Albani (d. About 1562 AD), Mustafa Ali Al-Gallipoli (1541-1600 AD), Hassan Kafi Al-Aqsari (d.1617 AD), Kâtip Çelebi (Haji Khalifeh) (1609-1657AD), Husayn Effendi al-Rumi, known as "Hazarvin" (d.1691 / 1692 CE), Goji Bey (d. 1648 CE), and İbrahim Müteferrika (1674-1744 CE).

Keywords: The Ottoman Empire, Historical Writing, Crises, Ottoman Reform.

* أستاذ التاريخ الحديث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

Professor of Modern History at the Faculty of Arts and Human Sciences at the Mohammed V University in Rabat, Morocco.

مقدمة

اهتمّ المؤرخون العثمانيون منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر بالتحولات العميقة التي شهدتها الدولة العثمانية بسبب الأزمة[1] التي مسَّت أهم نظمها وهياكلها، وارتبطت بعوامل ومسبّبات داخلية وخارجية جعلتها تتجدد باستمرار، وانعكست على السلطة المركزية ومؤسساتها السياسية والعسكرية والإدارية والمالية المختلفة، فضلًا عن الولايات التابعة لها.

عبَّر رجال الإصلاح العثمانيون، كلٌّ من موقعه وتخصّصه، عن الخلل الذي شهدته مختلف مؤسسات الدولة. وكانت المؤلفات التاريخية، إلى جانب رسائل الإصلاح السياسي وتقارير السفراء، ذات أهمية كشف من خلالها المؤرخون ورجال الفكر والسياسة عن تصوراتهم وأفكارهم لتشخيص واقع الدولة والدعوة إلى إصلاح مؤسساتها. فما أهم مراحل تطور الكتابة التاريخية في الدولة العثمانية؟ وكيف قارب المؤرخون الأتراك الخلل الذي شهدته مؤسساتها منذ القرن السادس عشر؟ وما حلول الإصلاح التي اقترحوها؟ وهل نجحوا في تقديم مشاريع إصلاحية لتجاوز أزمة الدولة وتحديث مؤسساتها؟

أولًا: مراحل تطور الكتابة التاريخية في الدولة العثمانية

قبل توضيح تصورات المؤرخين لإصلاح نظم الدولة العثمانية وتحديثها بين النصف الثاني من القرن السادس عشر ومطلع القرن التاسع عشر، اعتمادًا على المصادر العثمانية التي اهتمت بموضوع الأزمة والإصلاح، لا بدّ من تقديم أهم مراحل تطور الكتابة التاريخية في الدولة العثمانية، وأهم مميزاتها والقضايا التي تناولتها، ودورها في التعريف بالتاريخ العثماني.

بدايةً، يجب تـأكيد أنّ الروايات التاريخية المتعلقة بظهور العثمانيين وبداياتهم في الأناضول كُتبت في مراحل لاحقة. وظهرت أولى تلك الكتابات في مطلع القرن الخامس عشر، ومال أغلبها إلى الخيال والأسطورة، واستُمدت من الملاحم التركية القديمة والتراث الفارسي والروايات الشفوية التي مجّدت سيَر الأبطال والغُزاة وفكرتَي الغزو والجهاد، أو ترجمت مناقب الدراويش والأولياء[2]. كما ظهرت بعض التواريخ خلال النصف الأول من القرن الخامس عشر، خلال عهد السلطان مراد الثاني تحديدًا (1421-1451) التي كان الهدف منها تأصيل علاقة العثمانيين بأتراك آسيا الوسطى[3]، ومنها كتاب يازجي زاده علي **أوغوزنامه** أو **تواريخ آل سلجوق** (1437/1436).

---

1 المقصود بـ "الأزمة" هو بداية تراجع الدولة العثمانية بعد وفاة السلطان العثماني سليمان القانوني عام 1566، وكان من أهم مظاهرها الهزائمُ العسكرية للجيش العثماني أمام الجيوش الأوروبية، ووصول عدد من السلاطين الضعاف إلى الحكم؛ ما أدى إلى تدخل "الحريم" في تسيير شؤون الحكم، ثم الفساد الإداري وتراجع موارد خزينة الدولة. وقد اختلفت الأزمة التي عرفتها الدولة العثمانية خلال تلك المرحلة عن الأزمات السابقة؛ لأنها مسّت أغلب مؤسسات الدولة وهياكلها، وكان لها امتداد في الزمان والمجال. ووصل الأمر خلالها إلى اغتيال مجموعة من السلاطين والوزراء، أبرزهم عثمان الثاني عام 1622، وسليم الثالث عام 1808. ينظر: محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، ط 9 (بيروت: دار النفائس، 2003)، ص 137-149؛ خليل إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ترجمة محمد الأرناؤوط (بيروت: دار المدار الإسلامي، 2002)، ص 30-32؛ عبد الحي الخيلي، "النخبة المثقفة وأزمة السلطة في البلاد الإسلامية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر الميلاديين: المغرب والدولة العثمانية نموذجًا (دراسة مقارنة)"، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2012.

2 Louis Bazin, "La Vie intellectuelle et culturelle dans l'Empire ottoman," in: Robert Mantran, *Histoire de L'empire Ottoman* (Paris: Fayard, 1989), p. 701.

ينظر الترجمة العربية: لوي بازان، "الحياة الفكرية والثقافية في الإمبراطورية العثمانية" في: روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة بشير السباعي، ج 2 (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1993)، ص 452-453.

3 كُتبت معظم الكتابات التاريخية العثمانية في السنوات التي أعقبت معركة أنقرة عام 1402م. ويُعدُّ ملحق تاريخ أحمدي، وهو بعنوان "دستان تواريخ ملوك آل عثمان"، الذي ذيَّل به ملحمته الشعرية تحت عنوان **إسكندرنامه**، أول تاريخ باقٍ عن آل عثمان. وقد كُتب للأمير سليمان چلبي (1377-1411م) الذي كان أحد المتنافسين على العرش بعد هزيمة والده بايزيد الأول (1389-1403م) في معركة أنقرة. وسبق أن كتبَ يخشي الفقيه بن إلياس (ت. بعد عام 1413م) (الذي دوَّن ما سمعه من والده، إمام أورخان بك الغازي 1324-1362م) تاريخًا بعنوان **مناقب آل عثمان** في نحو عام 1390م، الذي عَلِمنا به من خلال كتاب تاريخ **عاشق باشا زاده تاريخي**. والمناقب مؤلفات تاريخية ترجع إلى مطلع القرن الخامس عشر للميلاد، وقد شكلت المصادر الأساسية لعاشق باشا زاده، وأوروغ بك بن عادل الأدرنوي، وغيرهما من المؤرخين الذين كتبوا في العقود الأخيرة من ذلك القرن. ينظر: عبد اللطيف الحارس، "مراجعة كتاب لجمال كفادار، بين عالمين: بناء الإمبراطورية العثمانية"، **الاجتهاد** (بيروت)، السنة العاشرة، العدد 41-42 (شتاء وربيع 1419هـ - 1999م)، ص 343-374.



لكنّ بداية الكتابة التاريخية العثمانية الحقيقية تعود إلى عصر السلطان محمد الثاني (1451-1481)؛ إذ شهدت عصرها الذهبي في عهد السلطان بايزيد الثاني (1481-1512)، وظهرت كتب الأخبار التي تُمجّد مآثر الأسلاف. غير أنّ تلك الكتابات لم تكن موضوعيةً أحيانًا في ذكر الحوادث المتعلقة بظهور العثمانيين إذا ما قورنت بالنصوص اليونانية واللاتينية التي أرَّخت للمرحلة نفسها[4]. وخلال تلك المرحلة أيضًا، اصطبغت كتابة التاريخ بالصبغة الفارسية التي كانت لغة البلاط والإدارة والأدب، وبرز ذلك من خلال استحداث منصب الـ "شاهنامجي" في البلاط العثماني. وألّف المؤرخ إدريس البدليسي (1455-1520) أول شاهنامه عثمانية[5] بعنوان **هشت بهشت** (1506)، وقد أرّخ فيها للسلاطين الثمانية الأوائل.

خلال القرن السادس عشر، تطورت كتابة التاريخ، واتّسمت بالتركيز على الوثائق أو الشهادات المباشرة للوقائع والأخبار، فضلًا عن التوجّه نحو كتابة التواريخ المحلية. وألّف عدد من المؤرخين تراجم خاصة للسلاطين العظام؛ منها **سليم نامه** لشكري البدليسي، و**سليمان نامه** لفتح الله عارف چلبي. ومن جهة أخرى، ظهر لونٌ آخر من كتابة التاريخ اهتمَّ بأخبار الحملات البحرية العثمانية، عُرف بـ "غزوات نامه"، تحدث عن مآثر كبار "ريّاس البحر"[6].

اتّسم القرن السادس عشر أيضًا ببروز كبار الإخباريّين، ومنهم كمال باشا زاده (ت. 1534) الذي أحدث طفرة في كتابة التاريخ العثماني؛ من خلال ترجمته عددًا من الأعمال التاريخية عن الفارسية والعربية إلى التركية، وتأليفه كتاب **تواريخ آل عثمان**. كما ألّف الصدر الأعظم لطفي باشا (1539-1541) كتابًا في تاريخ الدولة العثمانية، بعنوان **تواريخ آل عثمان**، يُغطي تاريخ الدولة منذ بدايتها إلى عام 1553؛ أي الجزء الأعظم من حكم السلطان سليمان القانوني (1520-1566)[7]. ومن أهم ما كُتب في هذه المرحلة أيضًا كتاب **تاج التواريخ**[8] لشيخ الإسلام سعد الدين خوجة أفندي (ت. 1599) الذي عرض فيه لتاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها إلى نهاية عهد السلطان سليم الأول (1512-1520). وأصبح هذا الكتاب مرجعًا لعدد من المؤرخين الأتراك اللاحقين، منهم مصطفى سلانيكي (ت. 1599) الذي ألّف تاريخًا[9] وثّق فيه الحوادث والوقائع بين عامَي 1563 و1599، بوصفه شاهدًا على حوادث المرحلة ومُطّلعًا على الوثائق والفرمانات وعارفًا، بصفته من رجال الإدارة، بوضعية نظم الدولة، ومُدرِكًا الخلل الذي بدأت تشهده مؤسساتها.

---

4 عبد الرحيم بنحادة، **بحوث ودراسات في التاريخ العثماني** (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2017)، ص 17-22؛ عبد الرحيم بنحادة، "لمحة عن الإستوغرافية العثمانية"، في: عبد المجيد القدوري (تنسيق)، **وقفات في تاريخ المغرب: دراسات مهداة للأستاذ إبراهيم بوطالب** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2003)، ص 559.

5 الشاهنامه: تاريخ ممزوج بالأساطير ومكتوب شعرًا. وقد ظلّت تُكتب بالفارسية حتى زمن سليمان القانوني (1520-1566). وكان تعليقي باشا زاده أول مؤلف بها باللغة التركية، وهو أحد رجال الدولة الذي خدم السلطان مراد الثالث وشارك معه في كل الحملات العسكرية، وتولّى منصب "شاهنامجي" الدولة، وقد توفي في 25 تموز/ يوليو 1599، بعد أن ترك ثلاثة مؤلفات تاريخية، هي: **روانية** و**تبريزية** و**شاهنامهء همايون**. ينظر: بنحادة، "لمحة عن الإستوغرافية"، ص 562-563.

6 ألّف بيري رايس (ولد بين عامي 1465 و1470 وتوفي بين عامي 1553 و1554) كتاب **بحرية** (كتاب البحر) الذي تميز بثراء المعلومات، واعتمد فيه على خرائط يونانية قديمة (ولا سيّما خرائط بطليموس)، وهو ما يدل على معرفته بالأعمال الخاصة في ميدان البحر. وألّف سيد علي المرادي (ت. 1562) كتاب **المحيط** الذي عرّف فيه بالمحيط الهندي وجهود العثمانيين في مواجهة البرتغاليين، وهو بحث في الجغرافيا الفلكية أيضًا. وهناك كتاب مهم جدًا ألّفه كاتب چلبي (حاجي خليفة)، هو: **تحفة الكبار في أسفار البحار**، الذي وثّق فيه أهم معارك العثمانيين البحرية في البحر المتوسط والبحر الأحمر والبحر الأسود والخليج العربي، وبيّن فيه أقسام مؤسسة البحرية العثمانية، ومنها ديوان البحرية، وعرَّف بأبرز قادة الأسطول العثماني. يُنظر: كاتب چلبي، **تحفة الكبار في أسفار البحار** (إستانبول: مطبعة بحرية، 1329هـ)؛ حاجي خليفة، **تحفة الكبار في أسفار البحار**، تحقيق وترجمة محمد حرب وتسنيم حرب (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2017).

7 Mihail Guboglu, "L'historiographie Ottoman des XVe-XVIIIe siècle bref aperçu," *Revue des Etudes Sud-est Européenne*, tome 3, no. 1-2 (1965), p. 85.

8 Hoca Sadettin Efendi, *Tacü'T-Tevarih* (Istanbul: Kültür Bakanliği Yayinlari, 1979), p. 301;

ينظر: **تواريخ آل عثمان لِلُطفي باشا**، ترجمة محمد عبد العاطي محمد (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2019).

9 ينظر: مصطفى سلانيكي، **تاريخ سلانيكي** (فريبورك: [د. ن.]، 1970).

يُعدُّ القرن السابع عشر مرحلة تطور كتابة التاريخ العثماني بامتياز، وهو "العصر الذهبي" على مستوى إنتاج المؤلَّفات المختصّة بالتاريخ التي تميّزت بعدة خصائص، أبرزها:

- التطور الملحوظ على مستوى الكتابة التاريخية كمًّا ونوعًا؛ إذ أصبحت العودة إلى التاريخ ضرورةً لفهم واقع الدولة والبحث عن حلول لإصلاح مؤسساتها وتحديثها.
- التوفيق بين الكتابة التاريخية والكتابة السياسية، وقد برز ذلك عند كبار المؤرخين الذين أرّخوا لحالة الدولة، وكتبوا في الآداب السياسية رسائل الإصلاح أيضًا[10]، لأنهم عملوا في مختلف فروع الإدارة العثمانية السياسية والمالية والعسكرية، ومن أبرزهم كاتب چلبي وهزارفن، ومصطفى عالي، وقوچي بك، ومصطفى نعيما (1655-1716)، وغيرهم.
- تعيين أول مؤرخ رسمي للدولة العثمانية "وقايع نويس"[11]، وتكليف مصطفى نعيما بكتابة تاريخها.

لكنّ إنتاج المؤلفات التاريخية خلال القرن الثامن عشر قد تراجع، واصطبغت بعض الكتابات التاريخية بالصبغة الأدبية والفقهية. غير أن المهم في هذه المرحلة هو السعي إلى تعميم المعرفة التاريخية من خلال ظهور المطبعة، وسعي إبراهيم متفرقة، المشرف على طباعة الكتب، إلى الاهتمام بنشر المصادر التاريخية وتوزيعها. وفي هذا الصدد، طُبعت مجموعةٌ من الأعمال التاريخية المهمة[12]، لكنها كانت محدودة النتائج، وانتهت بالفشل. ومن جانب آخر، ركّزت الكتابة التاريخية على إشكالية الحرب والسلم، وانعكاسها على مستقبل الدولة، ما دفع بعض المؤرخين، أمثال راشد أفندي (ت. 1735) الذي تولّى مهمة منصب "وقايع نويس" بعد مصطفى نعيما، وأحمد عاصم أفندي (ت. 1819)، إلى التركيز على تاريخ العلاقات العثمانية - الأوروبية، وعلى المفاوضات السياسية التي تُوّجت بعقد معاهدات مع الدول الأوروبية الكبرى، ومنها روسيا[13]، كما تمَّ توثيق إرسال البعثات الدبلوماسية إلى الدول الأوروبية ونصوص السفارات التي كتبها هؤلاء السفراء بعد عودتهم إلى إستانبول.

أما خلال القرن التاسع عشر، فقد تأثرت كتابة التاريخ بالتغيرات الجذرية التي شهدتها الدولة في إطار مشروع التنظيمات، وبرز ذلك من خلال الانفتاح على أوروبا بشكل أكبر، وظهور كتابات استفادت من ترجمة بعض الأعمال من اللغات الأجنبية إلى التركية، ومن نشاط حركة الطباعة والصحافة. ومن أهم الأعمال في هذه المرحلة **تاريخ جودت**[14] الذي أرّخ فيه أحمد جودت باشا (1822-1895) للحقبة التاريخية بين عامَي 1774 و1826، وبيّن فيه تاريخ الدولة العثمانية في إطار علاقتها بالدول الأوروبية، واستند إلى وثائق

---

10 عبد الحي الخيلي، **النخبة والإصلاح: نماذج من الفكر الإصلاحي العثماني بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر الميلاديين** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2014)، ص 69-95؛
Virginia H. Aksan, "Ottoman Political Writing 1768-1808," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 25 (1993), pp. 53-69.

11 بشأن تأسيس قلم كاتب الوقائع "وقعه نويسى قلمى"، ضمن أقلام الديوان الهمايوني، والمؤرخين الذين أشغلوا هذا المنصب ومهماتهم حتى مطلع القرن العشرين، يُنظر: نجيب عاصم، "عثمانلي تاريخ نويسلري ومؤرخلري"، في: **تاريخ عثمانى مجموعه سى**، ج 6 (إستانبول: أحمد إحسان وشركاسى، 1329هـ)، ص 425-435؛ محمد إيشيرلي، "التشكيلات المركزية"، في: أكمل الدين إحسان أوغلي [وآخرون]، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، ترجمة صالح سعداوي، ج 1 (إستانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 1999)، ص 202-203.

12 طبع في مطبعة إبراهيم متفرقة نحو 17 كتابًا بين عامَي 1729 و1745، ومن أهم كتب التاريخ التي طُبعت: **تحفة الكبار في أسفار البحار** و**تقويم التواريخ** لكاتب چلبي، و**تاريخ سياح** (أفغانستان) للراهب قروزينسكي (ترجمه إبراهيم متفرقة)، و**تاريخ الهند الغربي المسمى بحديث نو** لأمير محمد بن أمير حسن السعودي، و**تاريخ تيمور كوركان** لأحمد بن محمد بن عربشاه (ترجمة نظمى زاده مرتضى أفندي البغدادي)، و**أحوال غزوات در ديار بوسنه** لعمر أفندي البوسنوي، و**تاريخ مصر القديم والجديد** لسهيلي أفندي، و**تاريخ نعيما** لمصطفى نعيما، و**تاريخ راشد** لراشد أفندي و**تاريخ چلبي زاده** لعاصم أفندي.

13 عقدت الدولة العثمانية عدة معاهدات مع الدول الأوروبية؛ منها معاهدات مع روسيا، أبرزها: معاهدة كوچك قينارجة عام 1774، ومعاهدة ياش عام 1792، ومعاهدة بخارست عام 1812، ومعاهدة خونكار اسكله-سى عام 1833 وغيرها. يُنظر:
Reşat Ekrem, *Osmanlı Muahedeleri ve Kapitülâsiyonlar: 1300-1920 ve Lozan Muahedesi 24 Temmuz 1923* (Istanbul: Türkiye Matbası, 1934), pp. 100-161.

14 ينظر: أحمد جودت، **تاريخ جودت**، ج 12 (إستانبول: مطبعة علي بك، 1292هـ).

ومستندات مهمة جدًّا بحكم عمله في الأرشيف العثماني[15]. وفي هذه المرحلة أيضًا، ألّف عاصم أفندي تاريخًا للدولة العثمانية بين عامَي 1791 و1808، عرض فيه أهم الحوادث الحاسمة في تاريخ الدولة، مثل حملة نابليون على مصر (1798-1801)، وتمرّد الإنكشارية في عام 1807 على السلطان سليم الثالث (1789-1807). لكنّ المهم في كتابات عاصم أفندي، وغيره من مؤرخي هذه المرحلة، هو الدفاع عن سياسة السلطان سليم الثالث الإصلاحية، ولا سيَّما مشروعَا "النظام الجديد" و"الإيراد الجديد"، واقتراح نماذج الإصلاح الأوروبية الناجحة، ولا سيَّما التجربة الروسية[16].

وعلى الرغم من أن القرن التاسع عشر شهد استمرار بعض الكتابات التي سجلت تراجم كبار رجال الدولة، مثل الصدور العظام، فإن كتابة التاريخ قد اتَّسمت في نهاية القرن بالاعتماد على المناهج الأوروبية الجديدة في كتابة تاريخ الدولة. ومثّل هذا الاتجاهَ كتابُ **نقد التواريخ** لرفعت باشا أفندي، و**تلخيص تاريخ عثماني** لمحمد توفيق باشا[17]. كما برز الانفتاح على التاريخ العالمي في هذه المرحلة أيضًا؛ ففي عام 1866، صدرت الترجمة التركية للتاريخ الشامل Universal History[18]، واعتمدت وثائق جديدة مثل الخرائط والصور[19]، وظهرت نظرة جديدة في الكتابة التاريخية تقوم على أساس التأريخ باعتماد المراحل التاريخية الكبرى، وهو ما تجلّى في كتاب **فذلكه تاريخ عثماني**، لأحمد وفيق باشا (1832-1890)، الذي استفاد منه المؤرخ عبد الرحمن شرف عند تأليفه **تاريخ دولت عثمانيه**.

في إثر ذلك، تبلورت الكتابة التركيبية للتاريخ العثماني التي ركّزت على البحث عن أسباب الوقائع ونتائجها، وعلى الإشكالات الجوهرية التي شهدها التاريخ العثماني، سواء الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية. وخير مَن نجح في تفسير مآل الدولة العثمانية من هذه الزاوية هو المؤرخ مصطفى نوري باشا (1824-1890) عبر ثنايا كتابه **نتايج الوقوعات**[20].

مع مطلع القرن العشرين، ارتبطت الكتابة التاريخية العثمانية بأعمال موسوعية سعت لتقديم حصيلة عن تاريخ الدولة العثمانية من خلال المادة التاريخية، ومثّل هذا الاتجاه شمس الدين سامي (1850-1904) في مؤلفه **قاموس الأعلام**[21]، وبروسه لى طاهر بك (1861-1925) في معجمه[22].

في أوائل القرن العشرين أيضًا (عام 1909) أُسّس مجمع التاريخ العثماني (تاريخ عثمانى انجمنى) وأصدر دورية في عام 1911 عُرفت بـ **تاريخ عثمانى انجمنى مجموعه سى**، وقد شكلت بداية حقبة جديدة من الكتابة التاريخية العثمانية، استندت إلى وثائق الأرشيف العثماني الغنية. وتحوّل هذا المجمع في ما بعد (عام 1930) إلى هيئة تُعنى بالتاريخ التركي، عرفت بـ "مجمع التاريخ التركي" Türk Tarihi Kurumu، الذي نشر أبحاثًا مهمةً عن التاريخ التركي، ولا سيّما في ما يخصُّ الحفريات الأثرية. وعلى الرغم من عدم استعماله وثائق الأرشيف في أبحاثه، فإنه عالج التاريخ العثماني وفق منظور موضوعي، مثلما فعل عددٌ من المؤرخين الأتراك اللاحقين

15 أوكلت إلى جودت باشا مهمة تصنيف الأرشيف العثماني، وقد عرف أحد المصنفات باسمه، **تصنيف جودت**؛ إذ تشكلت هيئة تصنيف الأوراق الرسمية والتاريخية برئاسته في عام 1932، واكتمل العمل به في عام 1937، وهو يضم نحو 216572 وثيقة مفهرسة في 34 مجلدًا. ينظر: بهاء عبد القادر الإبراهيمي، "أهمية الوثائق العثمانية في الأرشيفات العربية"، **مجلة الوثائق العربية: الوثائق العثمانية في الأرشيفات العربية والتركية**، عربيكا، دارة الملك عبد العزيز (2001)، ص 189-269.

16 عاصم أفندي، **عاصم تاريخى** (إستانبول: جريدهء حوادث مطبعه سى، [د. ت.])، ص 28-65.

17 توفيق محمد، **تلخيص تاريخ عثمانى** (إستانبول: مطبعة شركت مرتبيه، 1305هـ).

18 ترجم الكتاب أحمد حلمي تحت عنوان **تاريخء عمومي**، ونُشر هذا الكتاب في إستانبول عام 1283هـ. يُنظر: بنحادة، "لمحة عن الإستوغرافية"، ص 580.

19 أحمد جواد، **معلومات كافية في الممالك العثمانية** (إستانبول: مطبعة أحمد مدحت، 1289هـ).

20 مصطفى نوري باشا، **نتايج الوقوعات**، ج 4، ط 2 (إستانبول: أخوت مطبعه سى، 1327هـ).

21 شمس الدين سامي، **قاموس الأعلام**، ج 6 (إستانبول: مطبعة مهران، 1306-1316هـ).

22 محمد طاهر بروسه لى، **عثمانلى مؤلفلرى**، ج 3 (إستانبول: مطبعهء عامره، 1333هـ).

ممّن قرؤوا التاريخ العثماني قراءةً علمية موضوعية شاملة، ومن أبرزهم عمر لطفي برقان (1902-1979)، وإسماعيل حقي أوزون جارشيلى (1888-1977) وخليل إينالجيك (1916-2016) وكمال كاربات (1923-2019) وإلبر أرطايلى (1947-) وغيرهم.

ثانيًا: تصوّرات المؤرخين ومقترحاتهم لإصلاح نُظم الدولة العثمانية

من أجل دراسة تصوّرات المؤرخين العثمانيين لإصلاح نُظم الدولة ومؤسساتها، والتعرف إلى منهجية الكتابة وزوايا التحليل التاريخي لديهم، ركّزنا على مصادر تاريخية مهمة، ولا سيّما ما ألّفه كبار المؤرخين أمثال لطفي باشا، وكاتب چلبي، ومصطفى عالي، وهزارفن وقوچي بك، ومصطفى نعيما، وإبراهيم متفرقة، وعاصم أفندي، وأحمد واصف أفندي (ت. 1806)، وأحمد جودت باشا، ومصطفى نوري باشا، وغيرهم، ممّن كانوا على دراية بالخلل الذي شهدته مختلف النظم الإدارية والعسكرية والمالية في الدولة العثمانية، لأنهم تولّوا وظائف مهمةً في تلك المؤسسات، وكانوا خبراء في تسيير شؤون الإدارة، وبذلك قدموا مشاريع مهمةً لإصلاح تلك المؤسسات وتحديثها.

1. تشخيص أزمات الدولة

أهم ما ميَّز كتابة التاريخ العثماني منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر هو "النظرة الفلسفية" في تشخيص الأزمات والدعوة إلى إصلاح المؤسسات. فقد توقف جُلُّ المؤرخين العثمانيين عند مظاهر أزمة المركز العثماني، واعتمدوا نظرية عبد الرحمن بن خلدون في تشخيص واقع الدولة "التي ظهرت فيها علامات الانحراف، وعلى قوتها آثار الاختلاف [...] حتى أصبحت تعيش زمان التوقف والانحطاط [...] ووصلت مرحلة الهرم المؤدي إلى الموت"[23]. وأكدوا ضرورة البحث عن العلاج وإصلاح مؤسسات الدولة قبل فوات الأوان[24]. كما تنبّهوا إلى خطورة امتداد تلك الأزمة إلى الولايات التي بدأت تتّجه نحو الانفصال التدريجي عن السلطة المركزية، ووصفوا تلك العلاقة بأنها أصبحت "موجودة الاسم معدومة الجسم"[25]، بمعنى أنها علاقة اسمية أكثر منها فعلية. ومن أجل تجاوز ذلك الخلل، قدّموا تصورات مهمة لإصلاح مؤسسات الدولة وتحديثها في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والمالية والإدارية وغيرها.

2. تصورات المؤرخين العثمانيين للإصلاح والتحديث

أكد أغلب المؤرخين العثمانيين أن التاريخ مدخل أساسي من مداخل إصلاح الدولة، لأن دراسة التجارب التاريخية في الإصلاح، سواء من خلال التاريخ العثماني أو "التاريخ العالمي"، كفيلة باستنباط حلول لمعالجة الخلل الذي شهدته مؤسسات الدولة. وعبّر كاتب چلبي عن هذا التصوّر في مؤلفيه **تقويم التواريخ**[26] و**فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار**. وبيّن إبراهيم متفرقة ذلك من

23 كاتب چلبي، **دستور العمل لإصلاح الخلل** (إستانبول: تصوير الأفكار، 1280هـ)، ص 120-123.

24 مصطفى نعيما، **روضة الحسين في خلاصة الخافقين** (إستانبول: دار الطباعة العامرة، 1281هـ)؛ كاتب چلبي، **فذلكهء كاتب چلبي**، ج 2 (إستانبول: جريدهء حوادث مطبعه سى، 1287هـ)؛ لطفي باشا، **تواريخ آل عثمان** (إستانبول: مطبعهء عامره 1341هـ)؛ سلانيكي.

25 قوچي بك، **قوجى بك رساله سى** (إستانبول: أبو الضياء مطبعه سى، 1303هـ)، ص 51؛ صاري محمد باشا، **نصائح الوزراء والأمراء** (برنستون: دار الفنون مطبعه سى، 1935)، ص 118.

26 كاتب چلبي، **تقويم التواريخ** (إستانبول: مخطوط الخزانة السليمانية، [د. ت.])، رقم 2399.



خلال تصديره كتاب **تاريخ نعيما**، وفي رسالته **أصول الحكم في نظام الأمم**[27]، وعبَّر عن ذلك بقوله: "إن التاريخ مدخل أساسي من مداخل إصلاح السلطنة [...] كما أن تكثير كتب التاريخ ضرورة من ضرورات التجديد والإحياء للدولة العثمانية"[28]. ومن أجل ذلك، قدّم المؤرخون مشاريع مهمة لإصلاح نُظم الدولة وتحديثها في مختلف المجالات.

أ. الإصلاح السياسي

أكدت المدوّنات التاريخية العثمانية ضرورة القيام بإصلاحات سياسية عميقة تشمل المؤسسات العليا التي أصابها الخلل والفساد. واقترح المؤرخون القيام بإصلاحات سياسية اعتمادًا على ما يمكن تسميته "ميثاق سياسي" يحدّد العلاقة بين السلطة والمجتمع، وقد تطوّر إلى إصلاحات سياسية أعمق خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

أجمعت أغلب المصادر التاريخية منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر (لطفي باشا، وحسن كافي الأقحصاري، وقوچي بك، وهزارفن، وكاتب چلبي، ومصطفى نعيما، وغيرهم) على ضرورة القيام بإصلاحات سياسية لتجاوز الخلل الذي شهدته نُظم الدولة المختلفة، مثل مؤسسة السلطنة والصدارة العظمى والإدارة والجيش. وحُدّدت أصول تلك الإصلاحات السياسية في إطار ميثاق سياسي يحدّد علاقة السلطان بالرعية بوصفه أعلى هيئة في الدولة. وتضمّن ذلك الميثاق بنودًا عِدّة، أهمها: إقامة العدل السياسي والاجتماعي باعتماد حسن السياسة والتدبير، والعمل بمبدأ الشورى في الحكم، والحرص على تلازم السياسة العقلية والشرعية، إلى جانب مراعاة مصلحة الدولة.

أجمع المؤرخون في تصوّرهم الإصلاح السياسي على فكرة أساسية، هي كيفية ضمان "نظام السلطنة وامتدادها"؛ إذ بيَّن الأقحصاري أن "العدالة وحسن السياسة" عمادُ الإصلاح السياسي، وذلك بتفويض الأمور إلى أهلها[29]، وأكد ذلك من خلال استحضار المقولة الشهيرة "لا سلطان إلّا بالرجال، ولا رجال إلّا بالمال، ولا مال إلّا بالعمارة، ولا عمارة إلّا بالعدل وحسن السياسة"[30]. فمفهوم العدل يعني العدل السياسي والاجتماعي والمالي والإداري. أما طورسون بك (1426-1492)، فأبرز أن نظام السلطنة يقوم على أساس حكم السلطان الحازم الذي يُعَدُّ وجوده ضرورة لتحقيق النظام، واشترط فيه أربعة شروط: العدل والصبر والحكمة والاعتدال. فالعدل هو الضامن لحقوق الرعيّة من الجور والظلم؛ من أجل نظام متوازن للعالم العثماني. في حين حثّ لطفي باشا على اقتران العدل بالتقوى في علاقة السلطان بالرعيّة، وهو نهج السلف الصالح من سلاطين آل عثمان، ولا سيَّما السلطان سليم الأول (1512-1520)؛ إذ أشاد بتجربته السياسية في تحقيق العدل[31]، وحذّر من الاستبداد المؤذن بخراب الدولة وفراغ الخزينة. فعلاقة السلطة بالرعية يجب أن تؤسّس على العدل لضمان خدمة الرعيّة للدولة، وهو ما يضمن موارد قارة للخزينة.

27 إبراهيم متفرقة، **أصول الحكم في نظام الأمم** (إستانبول: دار الطباعة العامرة، 1144هـ/ 1731م). وتوجد أيضًا في خزانة نور عثمانية في إستانبول تحت رقم: 3153. وصدرت في دراسة محققة بالتركية الحديثة. ينظر:
Adil Şen, *İbrahim Müteferrika ve Usülü'l Hikem fi Nizam'i-Ümmen* (Ankara: Turk Diyanet Vakfi Yayinlari, 1995).
نظرًا إلى أهمية هذه الرسالة، نُشرت لها ترجمةٌ فرنسيةٌ في فيينا بعنوان:
Ibrahim Muteferrika, *Traité de Tactique*, Karl Emerich Alexander Reviezky von Revisnye (trad.) (Vienne: Trattner, 1769).

28 إبراهيم متفرقة، **مقدمة تاريخ نعيما** (إستانبول: دار الطباعة العامرة، 1281هـ)، ص 12-13.

29 حسن كافي الأقحصاري، **أصول الحكم في نظام العالم**، دراسة وتقديم إحسان صدقي العمد (الكويت: منشورات دار ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1987)، ص 121.

30 ذكر أغلب رجال النخبة العثمانية هذه المقولة في رسائلهم بصيغ مختلفة تؤدي المعنى نفسه. ينظر: الأقحصاري، ص 123؛ چلبي، **دستور العمل**، ص 123-124؛ نعيما، ج 1، ص 39-40.

31 لطفي باشا، **آصف نامه**، ص 7-22. نشر متن رسالة **آصف نامه** للوزير لطفي باشا في:
Rudolf Tschudi, *Das Asafnâme des Lutfi Pascha* (Berlin: Mayer & Müller, 1910).

أما قوچي بك، فأكد ضرورة التلازم بين العدل السياسي والاجتماعي، ولا سيَّما في علاقة السلطة المركزية بالولايات التي يعاني فقراؤها الجور الضريبي المؤذن بالخراب. في حين تؤدي العدالة السياسية والاجتماعية إلى انتظام أحوال الفقراء وطول عمر السلطنة وتوجب الجنة للسلطان[32]. وبيّن أيضًا أن قوة الدولة من قوة العسكر، وبقاء العسكر ببقاء الخزينة، والخزينة تُحصّل من الرعية، وبقاء الرعية لا يكون إلّا بالعدل[33]. فالعدل السياسي والاجتماعي هو الضمان لقوة الدولة واستمرارها.

في حين قدّم كاتب چلبي تحليلًا للإصلاح السياسي، اعتمادًا على نظرية ابن خلدون، وفقًا لمقاربة "علم الاجتماع السياسي"؛ إذ قال: "إن أساس اجتماع النوع البشري من أجل تأسيس الدولة والملك يُبنى على أساس قانون العدل"[34] الذي يجب أن يحكم جُلّ مكونات المجتمع؛ فـ "لا ملك إلّا بالرجال، ولا رجال إلّا بالسيف، ولا سيف إلّا بالمال، ولا مال إلّا بالرعية، ولا رعية إلّا بالعدل"[35]. فمعيار العقل وقانون العدل يقتضيان إحقاق الحق وتنفيذه وإبطال الباطل[36].

إن إقامة العدل واجتناب الظلم هما الرابط الذي يجب أن يجمع السلطة بالرعية في المركز والولايات، مثلما كان الأمر في زمن سلف السلطنة، وهو ما يجب العودة إليه؛ كما يقول كاتب چلبي. فالسلطان هو المسؤول الأول عن تطبيق قانون العدل، ويجب أن يتميز بالاستقامة والحزم والعدل وحُسن تدبير أمور الدولة[37].

أبرَزَ هزارفن، أيضًا، تصوّرًا مهمًّا للعدالة؛ إذ دعا إلى ضرورة عدل السلطة في علاقاتها بولاياتها. غير أن أهم ما ميّز تصوره هو مقارنته عدل الأمم غير المسلمة بعدل الدولة العثمانية، ليخلص إلى قاعدة مهمة، هي أن الدولة تستمر بالعدل ولو مع الكفر، ولا تستمر بالظلم ولو مع الإسلام. ويقول في ذلك: "إن الله ينصر الدولة العادلة ولو كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة ولو كانت مسلمة"[38].

أكد مصطفى نعيما ما قاله كل من قوچي بك وكاتب چلبي وهزارفن؛ أن العدل هو العاصم من اختلال التركيبة الاجتماعية المؤسسة على "العسكر والمال والرعية والعدل"، وحذّر من "إهمال قانون العدل ونهج مسلك الجور والظلم من طرف الوكلاء ورجال الدولة، لأن ذلك يؤدي إلى زوال الشوكة وانقراض الدولة"[39].

أما إبراهيم متفرقة، فيمكن القول إن تصوّره للإصلاح السياسي شكَّل فاتحة الإصلاحات الدستورية الحديثة في الدولة العثمانية، وقد عبّر عن ذلك من خلال نظريته المتميزة والمتكاملة في الإصلاح السياسي والعسكري؛ إذ تحدث عن قانون ودستور من أجل الإصلاح السياسي بقوله: "إن مدار أمور السياسة مؤسَّسٌ على رعاية قانون العدالة"، وإن "تقويم سلوك المُلك يحتاج إلى دستور، لأن وكلاء الدولة وأعيان الديوان حصل لهم قصور في قانون السياسة، وفتور في الأمور المهمة، وكانت النتيجة بمقتضى العدالة الإلهية والطبيعة الكونية والتمدن البشري أن شهد نظام العالم خللًا والدولة العلية علامات انحراف"[40].

---

32 قوچي بك، ص 67.

33 المرجع نفسه، ص 71.

34 چلبي، **دستور العمل**، ص 123-128.

35 المرجع نفسه.

36 المرجع نفسه، ص 123-128.

37 المرجع نفسه، ص 136.

38 Hüseyin G. Yurdaydın, "Düşünce Hayati Hezârfen Hüseyin Efendi'nin," in: Metin Kunt et al. (eds.), *Türkiye Tarihi, Osmanli Devleti 1600-1908*, Cilt 3 (Istanbul: Cem Yayinevi, 2005), pp. 287-291.

39 نعيما، ج 1، ص 29.

40 متفرقة، **أصول الحكم**، ص 1-4.

وفصّل إبراهيم متفرقة في قانون العدالة وبيَّن الهدف منه، وهو تجديد قواعد النظام في الدولة العثمانية، ومن أجل ذلك لا بد من أن يحافظ "الحاكم العادل على مراسيم الدين والملك، وفقًا لقوانين السياسة، ومنع التعدي واعتماد الحكمة والاتحاد، واتباع الجماعة وطاعة الأوامر، والانتهاء عن النواهي من طرف الرعية، والعمل بالنظام والانتظام في الرأي والتدبير، كما دلّ على ذلك العقل والشرع، والاستفادة من تجارب الأمم الأخرى في تأسيس قواعد الدول وقانون العدل"[41]. وقد استقرأ التاريخ السياسي لليونان واللاتين ليُعرّف الأنظمة الثلاثة: الملكي، والأرستقراطي، وصولًا إلى الديمقراطي الذي يعدُّه أنموذجًا مهمًا في تأسيس قانون العدالة، كما هو عند الإنكليز والفلمنك (الهولنديون). وتوقف عند التاريخ السياسي في دعوة ضمنية منه إلى تبنّي الخيار الديمقراطي في الحكم، وخلص إلى "أن نظام الدولة العليّة رهينٌ بدستور العمل المبني على قانون العدل وحُسن التدبير في السياسة من أجل حفظ الدولة وصَوْنِها"[42].

وخلال القرن التاسع عشر، طُرحت تصورات جديدة تحثّ على ضرورة التجديد السياسي وفق منظور "النظام الجديد"؛ إذ شدّدت بعض الكتابات على ضرورة تأسيس قواعد السلطنة على أساس "التجديد السياسي" برعاية رائده السلطان سليم الثالث، فهو المجدد الباعث الذي لا ينجح الإصلاح السياسي وتتحقق مصلحة الدولة إلّا بطاعته[43]. وبيّن مصطفى نوري باشا أن الإصلاح السياسي الحقيقي رهينٌ بصلاح النظم السياسية، ومنها مؤسسة السلطان التي يجب أن تكون لها إرادة قوية للإصلاح[44].

غير أن انفتاح السفراء العثمانيين على التجارب السياسية الأوروبية، أحدث تحوّلًا جذريًا في تصورات المؤرخين ورجال الدولة للإصلاح السياسي. فمثلًا، بعد أن لاحظ السفير أحمد رسمي أفندي (1700-1783) التنظيم المحكم للمؤسسات الإدارية والسياسية في الدول الأوروبية، دعا إلى إصلاح داخلي عن طريق إصلاح مؤسسات الدولة، وإصلاح خارجي بتبني سياسة حكيمة[45]. من جهة أخرى، أُعجب السفير العثماني في برلين أحمد عزمي أفندي (ت. 1821) بالتنظيم المُحكَم لحكومة بروسيا[46]. وكان أبو بكر راتب أفندي (1750-1799) أجرأ في طرح مسألة الإصلاح السياسي؛ إذ بيّن في تقريره كيف تُدار الدولة الحديثة في أوروبا، وعرض لآراء المفكرين الأوروبيين بشأن الحكم والدولة. وتبعًا لذلك، طرح مسألة "حرية الفرد السياسية" في مقابل تقليص الصلاحيات السياسية للدولة، بمعنى الحدّ من تفرّد الحاكم بالسلطة واتخاذ القرارات[47].

وفقًا لهذه التصورات الجديدة للإصلاح السياسي التي وسمت الإستوغرافية العثمانية، أُقيمَت إصلاحات دستورية حقيقية على يد ثُلّة من رجال التحديث، منهم مصطفى رشيد باشا (1800-1858)، وعالي باشا (1815-1871)، وفؤاد باشا (1814-1869)، ومدحت باشا (1822-1884)[48]؛ إذ ركّز مشروع التنظيمات، ولا سيَّما خط شريف كلخانة (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1839)، على نقطتين: عدم تفرُّد السلطان بإصدار القرارات السياسية وخضوعه لقوانين الدولة من جهة، وتحويل النظام الاستشاري إلى حكومة دستورية من جهة

---

41 المرجع نفسه، ص 5-6.

42 المرجع نفسه، ص 4-20.

43 Dihkanizade Ubeydullah Kusmani, *Zebire-i Kusmani Fi Ta'rif-i Nizam-i Ilhani, Hazirlayan Omer Isbilir* (Ankara: Turk Tarih Kurumu Yayinlari, 2006), pp. 8-31.

44 فاضل بيات، **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني: رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر التاريخية** (بيروت: المدار الإسلامي، 2003)، ص 106-107.

45 Virginia H. Aksan, *An Ottoman Statesman in War and in Peace: Ahmed Resmi Efendi 1700-1783*, vol. 3 (Leiden/ New York/ Köln: Brill, 1995), pp. 195-205.

46 بنحادة، **بحوث ودراسات في التاريخ العثماني**، ص 78-79.

47 Faik Reşit Unat, *Osmanlı Sefirlerı ve Sefaretnameleri* (Ankara: Türk Tarih Kurumu Yayınları, 1992), pp. 112-184; Hadiye Tuncer & Hüner Tuncer, *Osmanli Diplomasisi ve Sefaretnameler* (Ankara: Ümit Yayıncılık, 1997), pp. 105-116; Hüner Tuncer, "Osmanlı Elçisi Ebubekir Ratip Efendi'nin Ozan Yönü," *Belleten*, Cilt: XLVII, Sayı 186 (Nisan 1983), pp. 169-170.

48 شالل لاقور، **تركيا رجال دولتي: رجال سياسيه-دن أثريدر** (إستانبول: اقدام مطبعى سى، 1326هـ)، ص 8-32.

أخرى[49]. وبذلك تطوّرت الكتابة التاريخية من التركيز على مبدأ العدل، لتجاوز الفساد السياسي في إطار ميثاق سياسي بين السلطة والمجتمع من أجل تحقيق الإصلاح خلال القرن السابع عشر، إلى مشروع حقيقي للإصلاح الدستوري خلال القرن التاسع عشر.

ب. إصلاح الجيش والمؤسسة العسكرية

شخَّصت المؤلفات التاريخية العثمانية إشكالية الجيش العثماني وعَدَّت تدخّله في السلطة من خلال تنصيب السلاطين وعزلهم، إلى جانب إخفاقاته أمام الجيوش الأوروبية، أحد أسباب أزمة الدولة، وقدّمت حلولًا لإصلاح تلك المؤسسة. واختلفت تصوّرات المؤرخين لإصلاح الجيش بين النظرة التقليدية خلال القرن السادس عشر والنظرة الواقعية التجديدية التي استشعرت الخلل، مقارنة بنظيرتها الأوروبية خلال نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر؛ إذ قدّم حسن كافي الأقحصاري حلولًا لإصلاح الجيش والمؤسسة العسكرية العثمانية بوصفه مرافقًا له في حملاته على البلقان، وأكد في رسالته أن عملية الإصلاح تمر بـ "استعمال آلات الحرب وتدبير العسكر"، وركَّز على ثلاثة أسس من أجل ذلك: تأهيل الجيش والقيادة العسكرية القوية، ثم ضرورة استعمال الأسلحة المتطورة، مقارنًا وضعية السلاح العثماني بنظيره الأوروبي[50]. أما كاتب چلبي، فبعد أن شخَّص الخلل الذي شهده جيش الإنكشارية وعَدَّه منبع الفساد، أكد ضرورة معاقبة الجُناة والمتمرّدين المسؤولين عن ضعف الدولة[51]، وألحَّ على تنظيم الجيش وترتيبه، واعتماد أهل الكفاءة[52]، وتقليص عدد الإنكشارية الذين يشكلون عبئًا على ميزانية الدولة[53]، وحُسن تدبير النفقات وترشيدها، وضبط نظام التيمار[54]، وتجنُّب ظلم الفلاحين من السباهية[55]، ثم دعا إلى تبني التجربة الإصلاحية للسلطان أحمد الأول (1603-1617) الذي اعتمد على العقلاء والفضلاء والخبراء. ولإصلاح الجيش، اقترح قوچي بك "وضع الرجل المناسب في المكان المناسب"، ومنح التيمار لمستحقيه وضبطه وتنظيمه، ثم تقليص عدد المنخرطين في الجيش، لتحسين وضع الخزينة[56]. أما هزارفن، فطالب هو الآخر بخفض عدد الجيش ومعاقبة المقصّرين من الضباط[57]. في حين ركّز مصطفى نعيما على ضرورة توافر القيادة القوية والحكيمة والحرص على انضباط الجيش في الحروب والتخطيط والعزم، ثم اعتماد العقلاء من أهل الرأي السديد[58].

يمكن القول إن تصوّرات المؤرخين لإصلاح الجيش خلال هذه المرحلة، كانت متشابهة؛ إذ ركّزت على ضرورة العودة إلى تجارب الإصلاح السابقة، باستثناء إشارة الأقحصاري إلى التفاوت في استخدام التقنية العسكرية بين الأوروبيين والعثمانيين الذي لم تولهِ السلطة العثمانية اهتمامًا.

---

49 أورخان أوقاي، "دراسة أولية عن الحياة الفكرية خلال عهد التغريب"، في: أوغلي [وآخرون]، ج 2، ص 271؛
Reşat Kaynar, *Mustafa Reşit Paşa ve Tanzimat* (Ankara: Türk Tarih Kurumu Basimevi, 1991), pp. 128-224.

50 الأقحصاري، ص 151-163. وألَّف الأقحصاري أيضًا **تاريخ غزوة اكرى**، على شكل تقرير عن حصار العثمانيين قلعة اكرى في البلقان وفتحها.

51 چلبي، **فذلكه**، ج 1، ص 12-13.

52 المرجع نفسه، ج 2، ص 359.

53 چلبي، **دستور العمل**، ص 129-132.

54 التيمار: هو نظام توزّع فيه الدولة الإقطاعات من الأراضي الميرية على الجنود وبعض أرباب العمل الذين يتفانون في خدمة الدولة، فتعترف لهم بحق جمع الضرائب العرفية والشرعية المفروضة على تلك الأراضي. ويضم نظام التيمار ثلاثة أطراف: الرعايا (أي الفلاحين والعاملين في التيمار)، والسباهية، والدولة. وتقسم التيمارات قسمين: تيمارات حرة وأخرى غير حرة. لمزيد من التفصيل، يُنظر: إيشيرلي، ص 217-267.

55 هم أصحاب التيمار في الولايات في مقابل خدماتهم العسكرية، وهم فرقة من فرسان البلاط. يُنظر: إينالجيك، ص 342.

56 قوچي بك، ص 23.

57 خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي: دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر** (بيروت: دار الطليعة، 1981)، ص 28-29.

58 نعيما، ج 1، ص 44-45.

بعد سلسلة من الهزائم التي شهدها الجيش العثماني أمام الجيوش الأوروبية خلال القرن الثامن عشر، طرح المؤرخون تصوّراتٍ جديدةً لإصلاح المؤسسة العسكرية العثمانية، ولا سيَّما بعد الانفتاح التدريجي على الغرب عن طريق إرسال عدد من السفراء وتسجيلهم تقارير عن القوة العسكرية الأوروبية. ويُعدُّ إبراهيم متفرقة رائد المنهج الجديد في إصلاح الجيش العثماني وتحديثه بالاعتماد على الأنموذج الغربي، وقد أكد ذلك خلال دعوته إلى تبني "نظامٍ جديد"[59]، أثمر في عهد السلطان سليم الثالث مشروعًا عسكريًا متكاملًا. ومن المؤكَّد أنه استفاد في ذلك من خبرته الطويلة في الحملات العسكرية والمهمات الدبلوماسية التي تولّاها، ومنها التفاوض مع الروس والنمساويين[60]؛ إذ ركّز في كتاباته على ضرورة استيعاب التقنية الأوروبية الحديثة لتحقيق الإصلاح العسكري، وخلص إلى ضرورة أن يكون للدولة: "جيش قوي الأعضاء والقلب، يتميز بالمقابلة والمدافعة والمبادرة والمقاتلة، واعتماد آلات الحرب، كما هو الحال عند الأمم الأوروبية"[61]. ولتجاوز الهزائم العسكرية التي شهدتها الدولة، اقترح تنظيم الجيش على الهيئة الأوروبية وصورتها "حتى تصبح العساكر بنيان الدولة وقوتها"، كما اقترح "تحصيل القوة العسكرية، والاستعانة بأهل التجارب من العساكر، ثم الاستفادة من العلوم الأخرى كالجغرافية (الطوبوغرافيا) والهندسة العسكرية لإصلاح الجيش"[62].

عبَّر أحمد جودت باشا عن رؤية مماثلة؛ إذ أكد ضرورة الاستعداد والمماثلة (أي مقابلة الأوروبيين بالمثل)، ويقتضي ذلك تنظيم الجيش وتعلّم المعارف والمهارات الحربية والاجتهاد في هذا الشأن، وترتيب العساكر في الأوجاق، واستعمال القوانين وآلات الحرب والتقنية العسكرية، وتعلّم الصنائع الحربية والتشديد على الانضباط، وتوفير الذخائر والعُدَد والموارد المالية لإنجاح الإصلاح[63].

أما محمود رئيف أفندي (ت. 1807) الذي يُعدُّ مهندس النظام الجديد والإيراد الجديد في عهد السلطان سليم الثالث، فتميّزت نظرته إلى إصلاح الجيش وتحديثه بالدقة والشمولية والمقارنة بالنماذج الغربية أيضًا؛ إذ أكد ضرورة تعليم الجيش وإصلاح نظام الذخائر من خلال ضبط معارف صنع المدافع، وتحديث عساكر الأوجاق على مستوى العدة والعتاد، وإتقان أعمال الصناعات الحربية والاهتمام بآلات الحرب، والمهمات الحربية في المركز والولايات، وإرسال فرمانات إلى الولايات من أجل ذلك، والاعتناء بمخازن البارود (البارود خانه) وإنشاء المصانع والاستعانة بالأوروبيين ما دام ذلك في مصلحة الدولة، وإعطاء الأولوية لعلوم الهندسة العسكرية، ولا سيَّما الهندسة الصناعية من خلال العناية بـ "المهندسخانه" (دار الهندسة) وإصلاح دور صناعة السفن (الترسانة العامرة) عن طريق ترميم السفن وتجهيزها وتوفير الآلات اللازمة لذلك، وإنشاء السفن الحربية والتجارية، إضافة إلى تعمير المنشآت والتجهيزات وترميم القواعد العسكرية، ثم الاهتمام بكوادر "النظام الجديد" وأساتذته من أجل إنجاح الإصلاح[64].

عبَّر المهندس سيد مصطفى أفندي (1679-1745) عن تصور مماثل أيضًا؛ إذ أكد ضرورة تطبيق الرياضيات والهندسة العسكرية في التكتيك وإصلاح المؤسسة العسكرية، ودعا إلى استعمال العلوم في سائر فروع الميكانيك، وأكد ضرورة إنشاء مدرسة للرياضيات التطبيقية والهندسة لتحصيل العلوم الحربية، وتدريب وتخريج عدد من الضباط والخبراء والكوادر العسكرية المدربة والمؤهلة، والاهتمام بعلم

59 يتحدث متفرقة عن النظام الجديد بتفصيل؛ إذ يقول إن هذا النظام الجديد "عجيب الأساس بديع البنيان يقوم على تأسيس جيش جديد، وعلى ضرورة تحصيل العلوم دون تعصب، معتمدًا حسن النظام والانتظام وترتيب العسكر والحزم والتيقظ والاحتياط، ثم مراعاة قواعد الهندسة العسكرية والتناسب والتساوي والضبط والانتظام". ينظر: متفرقة، **أصول الحكم**، ص 18-19.

60 Şen, pp. 25-39.

61 متفرقة، **أصول الحكم**، ص 10-12.

62 المرجع نفسه، ص 22-23.

63 جودت، ج 8، ص 1-3.

64 Kemal Beydilli & Ilhan Şahin, *Mahmud Raif Efendi ve Nizam-i Cedid'e Dair Eser*i (Ankara: Türk Tarih Kurumu, 2001), pp. 121-155; محمود رئيف، **جدول التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية**، ترجمة وتحقيق خالد زيادة (طرابلس، لبنان: جروس برس، 1985).

الجغرافيا من خلال تأسيس مدرسة للجغرافيا ورسم الخرائط، وخلص إلى ضرورة انفتاح الدولة العثمانية على التقنية العسكرية الأوروبية لتجاوز الهزائم العسكرية[65].

وبذلك، استطاعت المؤلفات الجديدة التي دُوِّنت خلال القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر تصحيح التصورات التقليدية عن إصلاح المؤسسة العسكرية وتجديدها، وكان ذلك على يد إبراهيم متفرقة ومحمود رئيف أفندي وسيد مصطفى الذين رسموا معالم نظام عثماني حديث لإصلاح المؤسسة العسكرية. واعتمدت السلطة على تلك النظريات والتصوّرات لإنجاز مشاريع تحديثية، غير أن قلة الموارد المالية وسعي الدول الأوروبية الكبرى لإجهاض مشاريع تحديث الجيش أدّيا إلى إجهاض تلك المحاولات الإصلاحية.

ج. الإصلاح المالي

ارتبط الإصلاح المالي في تصوّرات المؤرخين بالإصلاح العسكري ارتباطًا وثيقًا؛ لكونهما سببين رئيسين لحدوث الأزمات السياسية. كما توقف نجاح جُلِّ المشاريع الإصلاحية على هذا العامل المركزي في منظومة التغيير، فهو من الضرورات الخمس التي أشار إليها ابن خلدون وشبّهها بعصب الحياة ومن أسس قيام الدول[66]. ومن منطلق الخبرة والتخصص في الشؤون المالية، استوعب رجال الإدارة مركزية المال في عملية الإصلاح، وأولوه عناية خاصة في مؤلفاتهم، من خلال التركيز على أهمية حسن تدبير الخزينة. فمثلًا، أكّد لطفي باشا في الباب الثالث من رسالته **آصف نامه**[67] أهمية الخزينة للدولة، وبيّن سُبل الإصلاح المالي، وحدّده في الحفاظ على المال العام ومراقبة الأسعار وتفعيل دور الحسبة والموازنة بين موارد الخزينة ومداخيلها، عن طريق تقليص نفقات الجيش وحُسن التدبير المالي وإلغاء ضريبة "العوارض"[68]، وتكليف موظفين متخصصين في جمع الضرائب بدلًا من الملتزمين، ومنع كبار موظفي الدول من مزاولة التجارة وعدم السماح بتوريث التيمار، وحمَّل السلطانَ والصدرَ الأعظم مسؤولية تنفيذ الإصلاح[69].

أما مصطفى عالي، فاقترح محاربة المضاربات المالية وإعادة توزيع الثروات[70]، في حين ربط قوچي بك إصلاح المالية بإصلاح نظام التيمار وتقليص عدد الجنود الذين أصبح الراتب همَّهم الوحيد؛ إذ شكلوا نزيفًا لخزينة الدولة، على الرغم من الضرائب المفروضة على الرعية، والاستعانة بأهل الخبرة والتخصص والاستقامة من كتّاب المالية، كما أكدّ ضرورة الإعفاء الضريبي وتقليص ضريبة الجزية. وخَلص إلى أن بقاء السلطنة رهينٌ بقوة الجيش، وبقاء الخزينة التي تحصّل مواردها من الرعية التي يجب أن تُساس بالعدل[71].

65 مصطفى سيد، **الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر: نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية 1803م**، تحقيق خالد زيادة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، ص 61-73؛
Berrak Burçak, "Modernization, Science and Engineering in the Early Nineteenth Century Ottoman Empire," *Middle Eastern Studies*, vol. 44, no. 1 (January 2008), p. 70.

66 أَوْلَى ابن خلدون في عدد من فصول **مقدمته** المال والجباية أهميةً، واعتمدت النخبة العثمانية في تحليلها الإصلاح المالي على ما أورده، بل إن بعض رجال النخبة، مثل نعيما وغيره، اقتبس نصوصًا كاملة منه، منها أنه "لا عز للملك إلّا بالرجال، ولا قوام للرجال إلّا بالمال، ولا سبيل للمال إلّا بالعمارة، ولا سبيل للعمارة إلّا بالعدل"، وهي المقولة التي أخذها عنه كل من الأقحصاري، ولطفي باشا، وقوچي بك، وكاتب چلبي، ومصطفى نعيما، وعلي برتوي، وصاري محمد باشا، وغيرهم. يُنظر: عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: دار الجيل، [د. ت.])، ص 308-320.

67 لطفي باشا، **آصف نامه**، ص 35-40.

68 ضريبة العوارض: هي ضرائب عارضة كانت الدولة العثمانية تلجأ إليها في بعض الحالات التي تضطر إليها، خاصةً في أوقات الحاجة والضرورة. ينظر: إينالجيك، ص 333.

69 Tschud, pp. 24-35.

70 عبد الرحيم بنحادة، "المثقفون والأزمة في العالم العثماني"، في: **العثمانيون والعالم المتوسطي: مقاربات جديدة** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2001)، ص 183.

71 عن أهمية الخزينة، ينظر: قوچي بك، ص 16-71.

تحت وطأة الأزمة المالية التي شهدتها الدولة العثمانية خلال القرن السابع عشر، استشار السلطان محمد الرابع (1648-1687) خبراء المالية بشأن كيفية تجاوز تلك الأزمة وتحقيق الإصلاح. وكان كاتب چلبي من بين المستشارين بوصفه متخصصًا في الشؤون المالية. لذا، قدّم إجابة علمية دقيقة من خلال رسالته التي ركّز فيها على ثلاثة أسس لإصلاح مالية الدولة، هي: ضرورة التراجع عن السياسة الضريبية الجائرة بشأن حق الفلاحين من الرعايا، وحسن تدبير الخزينة من خلال إقامة توازن بين النفقات والإيرادات، بعد أن قدَّم إحصاءات دقيقة عن اختلال التوازن بين عامَي 1564 و1650؛ إذ تحوّلت النفقات من 189.6 مليون أقجة إلى 687.2 مليون أقجة[72]، إضافةً إلى زيادة واردات الخزينة وتقليص نفقاتها إلى حدّ الاعتدال.

ودعا السلطان إلى تدارك الأمر والتدخل لإصلاح الخزينة بتقليص عدد الجيش الذي يشكل عبئًا على الميزانية، واعتماد كادر تقني متخصص في الشؤون المالية، ثم التعامل بالعدل وحُسن التدبير والتنظيم لما فيه مصلحة الدين والدولة[73]. أما مصطفى نعيما، فاعتمد على ما جاء عند أسلافه، من خلال تأكيده ضرورة زيادة العائدات والاقتصاد في النفقات، إلى جانب حُسن تدبير شؤون المصاريف واعتماد أمناء ومتخصصين من الدفتردارية[74] وترشيد النفقات عن طريق الحدِّ من التبذير والإسراف والبذخ[75].

تغيّرت تصوّرات المؤرخين والمعنيين بالمسألة المالية خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر؛ إذ أصبحت مركزية المال مقترنةً بنجاح المشاريع الإصلاحية الأخرى، مثل مشروع تحديث الجيش والإدارة. وتبعًا لذلك، ظهرت دعوات تؤكد ضرورة توظيف استعمال المال توظيفًا عقلانيًا. وبيّن إبراهيم متفرقة أن المال أصلٌ من أصول نجاح الإصلاح العسكري، ودعا إلى ضرورة الضبط والنظام وحُسن التدبير لضمان موارد مالية للخزينة لتمويل "النظام الجديد"، وذلك لن يتأتّى، بحسب رأيه، إلّا عن طريق تقوية العملة والذخائر والتجهيز[76]. أما المؤرخ مصطفى نوري باشا، فبعد استقرائه الأزمات المالية التي شهدتها الدولة منذ القرن السادس عشر، قدّم تصورًا مهمًا أكد فيه أن نجاح المشاريع الإصلاحية يتطلّب شرعًا وقانونًا لزوم المال، ومن أجل ذلك لا بد من توافر الكوادر الخبيرة والمؤهّلة في الشؤون المالية لإنجاح مشروع "الإيراد الجديد"، وتبنّي سياسة السلم لتوفير المال، وإصلاح نظام التيمار وتحديث بنية الخزينة ونظامها عن طريق التدقيق في الحسابات، ومحاسبة المراقبين وضمان موارد داخلية وخارجية كافية للخزينة، وإعادة النظام الضريبي إلى ما كان عليه من العدل، ثم إصلاح العملة العثمانية[77].

وبذلك، قدَّمت كتابات رجال الإصلاح وتصوّراتهم حلولًا مهمة لتجاوز الأزمات المالية وإصلاح النظام المالي وخزينة الدولة من منطلق الخبرة والتخصص؛ إذ ركّزت على ضرورة تقليص عدد الجيش العاجز والقيام بإصلاح نظام التيمار وترشيد النفقات وتبني سياسة السلم لتوفير سيولة مالية، إلى جانب القيام بإصلاح النظام الضريبي. غير أن الأزمات السياسية والمالية، والضغط الأوروبي الخارجي كان يعصف بالمحاولات الإصلاحية، كما ارتبط الخلل بطبيعة تصوّرات رجال الدولة التي لم تستطع إدراك التفاوت الاقتصادي والتجاري بين الدولة العثمانية والعالم الأوروبي، وكان لذلك انعكاسات واضحةٌ على المجال المالي. وافتقد الوعي بمركزية المال في عملية التحديث والإصلاح في كثير من الأحيان النظرة التركيبية والتجديدية التي تربط الإصلاح المالي بالإصلاح السياسي والفكري.

---

72 چلبي، **دستور العمل**، ص 123-134؛ بنحادة، **بحوث ودراسات في التاريخ العثماني**، ص 61.

73 يتحدث كاتب چلبي عن أهمية الخزينة للدولة بقوله: "إن النفس الناطقة - للسلطنة - هي السلطان، والقوة العاقلة هي الوزير، والقوة المدركة هي مقام المفتي، والقوة الهاضمة هي المعدة وهي خزينة الدولة"، چلبي، **دستور**، ص 133.

74 بخصوص أهم المؤسسات المالية وطرائق اشتغالها في الدولة العثمانية، يُنظر: مباهات كوتوك أوغلي، "النظام المالي عند العثمانيين"، في: إحسان أوغلي [وآخرون]، ج 1، ص 621-627.

75 نعيما، ج 1، ص 30-40.

76 متفرقة، **أصول الحكم**، ص 10-22.

77 نوري باشا، ج 2، ص 98-116.

د. الإصلاح الإداري

دعا عدد من المؤرخين إلى الإصلاح الإداري لتجاوز الخلل الذي شهدته جُلّ المؤسسات والنظم الإدارية في المركز والولايات والأقاليم على حدٍّ سواء. وعبَّرت مؤلفات الإداريين عن الخلل الذي شهدته تلك المؤسسات من منطق الخبرة والتخصص، وبحكم عملها في المصالح الإدارية، المركزية منها والمحلية، ومن بينها الوزارة والكتابة والحسبة والدفتردارية والقضاء والمحاسبة وغيرها. فبعد أن شخَّصت أسباب الرشوة والمحسوبية وانعدام الكفاءة، تقدمت بحلول لتصحيح الوضع وإصلاح بنية الجهاز الإداري المركزي والمحلي.

فمثلًا، ركّز لطفي باشا في تصوّره لإصلاح الإدارة العثمانية على ضرورة محاربة إهدار المال العام والرشوة، بما فيها الهدية التي عُدَّت وجهًا من أوجه الرشوة بين صفوف كبار الموظفين، ودعا إلى تعيين الأكفاء في المناصب الإدارية المهمة واعتماد الاستحقاق في التعيين والترقية، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب في المركز والولايات، وحمَّل الوزير والسلطانَ مسؤوليةَ نجاح الإصلاح الإداري[78]. في حين حدد المؤرخ مصطفى عالي، الحلولَ الكفيلة بإصلاح الإدارة العثمانية في العودة إلى التجارب الإصلاحية للسلاطين السابقين، والقضاء على المضاربات المالية، ثم تأهيل الكوادر الإدارية عن طريق تبنّي الاستحقاق في الترقية والتعيين في المناصب العليا في المركز والولايات[79].

أما مستشار السلطان مراد الرابع (1623-1640) قوچي بك، فدعا إلى إصلاح مؤسستَي السلطنة والصدارة العظمى، بوصفهما أعلى مؤسستين في الدولة، ولارتباط الوظائف الإدارية الأخرى بهما، واقترح محاربة المحسوبية في التعيين في المناصب الحساسة (مثل القضاء، والحسبة، ومحاربة الرشوة التي استشرت في الإدارتين المركزية والمحلية)، وإصلاح مؤسسة العلماء والجهاز التعليمي المرتبط بها، ومنع تدخّل "الحريم" في شؤون السلطة، والاهتمام بنظام التيمار تدبيرًا وتسييرًا[80]. ويمكن القول إن قوچي بك كان يسعى إلى إعادة مركزية الدولة وقوتها الإدارية والقانونية.

أما كاتب چلبي، وهو أحد رجال الإدارة والخبير بخباياها[81]، فعرض أفكاره لإصلاح الإدارة العثمانية في مؤلَّفَيه **ميزان الحق في اختيار الأحق** و**دستور العمل في إصلاح الخلل**؛ إذ كشف النقاب فيهما عن أخطر ظاهرة تهدّد الإدارة العثمانية، المركزية منها والمحلّية، وهي ظاهرة الرشوة التي اتخذت أشكالًا عِدَّة، منها الهدية التي شملت كبار رجال الإدارة، مثل الوزراء ورؤساء المصالح الإدارية. وحلّل تلك الظاهرة تحليلًا علميًا، وبيّن خطورتها على بنية الإدارة والمجتمع، قائلًا إنها تؤدي إلى انعدام الكفاءة في تولّي المناصب الإدارية عن طريق توظيف أصحاب المحسوبية، وتأخذ الحق من صاحبه وتعطيه لغيره[82]. أما الحلول التي قدّمها، فتمثّلت في

---

78 باشا، **آصف نامه**، ص 6-37.

79 Cornell H. Fleischer, *Bureaucrat and Intellectual in The Ottoman Empire the Historian Mustafa Âli (1541-1600)* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988), pp. 13-70;

عيني علي، "قوانين آل عثمان در خلاصهء مضامين دفتر ديوان"، نشر متن الرسالة باللغة العثمانية في:
Ayn-ı Ali Efendi, *Kavânîn-i Al-i Osman der Hülâsa-i Mezâmin-i Defter-i Dîvân*, Önsöz Tayyib Gökbilgin (Istanbul: Kalem Yayınları Matbaası, 1979), pp. 70-90.

80 قوچي بك، ص 117-126.

81 عمل كاتب چلبي في الكتابة بالديوان، قبل أن يشغل وظيفة محاسب في وحدات الجيش، ثم الخليفة الثاني لرئيس الخزينة، وغيرها من المهمات الإدارية التي تبيّن أن له دراية دقيقة بالخلل الذي شهده الجهاز الإداري العثماني.

82 Kâtip Çelebi, *Mizanu'lhakk fi Ihtiyari'l-ahakk*, Hazirlayan Orhan Şaik Gökyab (Istanbul: Milli Egitim Basimevi, 1972), pp. 99-102.

محاربة ظاهرة الرشوة، لأنّ فيها ضررًا على المجتمع، واعتماد حُسن تدبير الإدارة لمصلحة الدين والدولة، والعمل باعتماد الكفاءة المهنية والأحقّية في التوظيف والتعيين، ثم إصلاح نظام التيمار ومنحه لمستحقيه[83].

أمّا هزارفن فقد ركز على كيفية إدارة أراضي الدولة التي شملها الخلل بسبب سوء التصرّف، واقترح العمل بسياسة السلطان سليم الأول (1512-1520)[84] في هذا الشأن، ومن الحلول التي قدّمها: ضرورة استرجاع قوة السلطة المركزية (السلطان والوزير) والاستعانة بخبراء ومفتّشين من أجل تشخيص وضع الإدارة المحلية في الولايات، وإسناد المناصب لأهل التخصص والخبرة، ومعاقبة المقصّرين والمخالفين من كبار الإداريين، وإصلاح مؤسسة العلماء ومشيخة الإسلام[85].

ذهب مصطفى نعيما في تحليل موضوع إصلاح الإدارة العثمانية إلى ما قدّمه أساتذته من قبل، مثل كاتب چلبي وقوچي بك، واعتمد في ذلك على تفسير ابن خلدون لتشخيص الوضع قبل تقديم الحلول. وفسّر الخلل الذي شهدته الإدارة بالترف والبذخ اللذين سار عليهما كبار الموظفين الإداريين وعدم قيامهم بواجباتهم. ومن بين الحلول التي اقترحها لتجاوز الخلل الإداري حُسن التدبير والتنظيم من أجل حماية أسس الدولة وتحقيق مصلحتها، والاستعانة بالعقلاء وأصحاب الرأي والفكر والخبرة ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والاستعانة بالوزير العادل، والحدّ من تدخّل "الحريم" في الحكم، ومحاربة الرشوة، واعتماد دستور للعمل وعَدّه أساسًا للدولة، وتعهُّد العلماء وأهل الرأي بالإصلاح لصَوْن نظام الدولة وحماية السلطنة من موجبات الانتقال[86] من القوة إلى الضعف والتفكك.

إذا كانت نظرة رجال الإدارة قد ركّزت خلال القرن السابع عشر على ضرورة محاربة ظاهرة الرشوة التي مسّت أعمدة الدولة في المركز والولايات، ثم انتقلت إلى المجتمع وعدَّتها خرابًا وفسادًا للدولة والدين، وأجمعت على ضرورة القيام بإصلاحات إدارية في المركز والولايات لتجاوز الفساد الإداري والسياسي، فإنها قدمت تصوّرات جديدة لتحقيق الإصلاح الإداري خلال القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر. فقد أكد إبراهيم متفرقة ضرورة تطبيق القانون بعد أن انتقد كبار مسؤولي الدولة من وزراء وموظفين وحمَّلهم مسؤولية وَهن السلطنة، ودعا إلى الاستفادة من التجارب الأوروبية لإصلاح الإدارة العثمانية التي يجب أن تعتمد على النظام وحُسن التنظيم[87]. وتعزّزت تلك الدعوة بزيارة السفراء العثمانيين إلى عواصم دول أوروبا وتأثرهم بطريقة عمل مؤسساتها الإدارية والسياسية، وبيّنوا في تقاريرهم السُّبل الكفيلة بتجاوز الخلل الذي تشهده السلطنة من خلال اعتماد التجارب الأوروبية في الإصلاح الإداري[88]. وكانت تلك التقارير أساس مشاريع الإصلاح السياسي والإداري التي بدأها السلطان سليم الثالث، وقد تبلورت بشكل فعلي في عهد التنظيمات الخيرية، وشملت إصلاحات إدارية جذرية.

وبذلك ربطت الكتابة التاريخية في الدولة العثمانية الإصلاح الإداري بالإصلاح السياسي من خلال الدعوة إلى إصلاح المؤسسات العليا في البلاد، مثل السلطنة والصدارة العظمى، وقدمت حلولًا مهمة ركّزت على ضرورة اقتران إصلاح الإدارة المركزية بالإدارة

83 چلبي، **دستور العمل**، ص 124-136.

84 P. Fodor, "State and Society, Crisis and Reform in 15th-17th Century Ottoman Mirror for Princes," in: Pál Fodor, *In Quest of The Golden Apple: Imperial Ideology, Politics, and Military Administration in the Ottoman Empire* (Istanbul: The ISIS Press, 2000), pp. 21-44.

85 Yurdaydın, p. 287.

86 نعيما، ج 1، ص 30-45.

87 متفرقة، **أصول الحكم**، ص 3-12.

88 عبد الرحيم بنحادة، "بين الرحلة السفارية والتقرير الدبلوماسي: السفارتنامه العثمانية"، في: عبد المجيد القدوري (تنسيق)، **التاريخ والدبلوماسية قضايا المصطلح والمنهج** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2003)، ص 113-122؛ Tuncer & Tuncer, p. 104.

الإقليمية؛ من أجل تجاوز الفساد الإداري، وتعزيز مركزية السلطة من جهة، ثم التشديد على حسن التدبير والاستفادة من التجارب الأوروبية لتحديث الإدارة العثمانية من جهة أخرى.

خاتمة

كشف الإنتاج التاريخي في الدولة العثمانية خلال العصر الحديث تطورًا في تصوّرات المؤرخين الأتراك للإصلاح والتحديث، أثمر مشاريع إصلاحية مهمة، شملت مختلف نُظم الدولة، السياسية والعسكرية والمالية والإدارية وغيرها. وأولَت المؤلفات التاريخية منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر أهمية كبيرة لتشخيص أزمات الدولة باستحضار نظرية ابن خلدون والدعوة إلى تقويم الخلل، وعدَّت العودة إلى التاريخ وتجارب الإصلاح الناجحة مدخلًا أساسيًّا من مداخل إصلاح مؤسسات الدولة وتحديثها. وفي السياق نفسه، اجتهد المؤرخون في البحث عن مصلحة السلطنة، وقدّموا كتابات تسويغية لتبنّي سياسة الصلح والسلم وإيقاف الحروب التي استنزفت الخزينة، ولا سيَّما بعد الهزائم العسكرية التي انتهت بمعاهدات قلّصت حدود الدولة الجغرافية، ومنحت امتيازات جديدة للقوى الأوروبية؛ ما دفع رجال الدولة والمؤرخين إلى الدعوة إلى الانفتاح على العالم الغربي، وإرسال السفراء إلى العواصم الأوروبية للاطّلاع على التجارب الناجحة، ومحاولة فهم التفاوتات العميقة بين نظم الأمم الأوروبية ونظام السلطنة العثمانية. وأسفر ذلك عن تبني السلاطين العثمانيين مشاريع تحديثية مهمة، أبرزها تأسيس المطبعة التي أسهمت إسهامًا كبيرًا في تعميم المعرفة التاريخية عن طريق طباعة المؤلفات التاريخية ونشرها، والسعي لإحياء المراحل الذهبية من تاريخ الدولة، وصولًا إلى تبني مشروعَي "النظام الجديد" و"الإيراد الجديد" في عهد السلطان سليم الثالث. وانخرطت الكتابة التاريخية في هذه الحركة التجديدية من خلال دفاعها عن هذه المشاريع بعد اطّلاع أصحابها على التقارير التي كتبها أولئك السفراء. وازدادت قوة الكتابة التجديدية بعد تبني مشروع التنظيمات الخيرية، وارتبطت بتلك المنظومة من خلال الاعتماد على المناهج الأوروبية الجديدة في كتابة تاريخ الدولة، ولا سيَّما منهج النقد العام والانفتاح على تاريخ العالم. ومن جهة أخرى، تبلورت الكتابة التركيبية للتاريخ العثماني المعنية بالبحث عن أسباب الوقائع ونتائجها من أجل حَلِّ الإشكالات الجوهرية التي شهدها التاريخ العثماني، سواء كانت عسكرية أو سياسية أو إدارية.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها السلطة العثمانية لترجمة التصورات، التي عبَّر عنها المؤرخون الأتراك بالكتابة والتأليف، إلى مشاريع لإصلاح نظم الدولة وتحديثها، في مختلف الميادين العسكرية والمالية والإدارية والسياسية، لتجاوز الأزمات التي شهدتها الدولة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، فإن تلك المشاريع واجهت عراقيل وتحديات داخلية وخارجية، أدّت إلى إجهاضها. فمن العوامل الداخلية ما هو مرتبطٌ بتصوّرات رجال الدولة (ومنهم المؤرخون أنفسهم)، وقد ركّزت على إصلاح المؤسسة العسكرية أساسًا وجعلها أولوية من أجل تحديث الدولة، في حين لم تنل سائر المجالات ما يكفي من الاهتمام لإنجاح عملية الإصلاح، مثل التعليم والمعرفة اللذين وُظِّفا لخدمة الهدف العسكري أساسًا، وليس لنشر أفكار التحديث ومبادئه في الدولة على نطاق واسع، ما جعلها تبقى تصوّرات نخبوية.

على المستويَيْن الاقتصادي والمالي، لم ينتبه المؤرخون الأتراك إلى خطورة الامتيازات الأجنبية، وسياسة الباب المفتوح التي سلكتها الدولة العثمانية تجاه الدول الأوروبية؛ من خلال معاهداتها التجارية والسياسية مع الدول الأجنبية التي وظَّفت تلك المعاهدات، خلال القرن التاسع عشر، للتغلغل في الدولة العثمانية. ولذلك، لم تُشِر المؤلفات التاريخية إلى ذلك خلال تلك المرحلة، ولم يظهر لدى العثمانيين أيّ استيعاب للتحوّلات التي شهدتها التجارة والاقتصاد العالميان، ولم يدركوا المنافسة الجارية حينذاك بين الشركات العالمية الكبرى (مثل شركة الهند الشرقية والغربية)، واكتفت الحلول والنظرة إلى الإصلاح بالتركيز على المشكلات المالية والاقتصادية الداخلية.



أما على مستوى السياسة الخارجية والتحوّل الذي شهدته الدولة العثمانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من خلال تبني خيار السلم وفقًا لمصلحتها حينذاك، فإن ذلك لم يكن خيارًا استراتيجيًا من الدولة كما حاول بعض المؤرخين تفسيره، بل إنه كان، على العكس من ذلك، خيارًا مفروضًا جاء تحت وطأة الضغط الأجنبي المتزايد على الباب العالي من القوى الأوروبية في إطار ما يمكن تسميته "السلم المفروض" الذي ظهر من خلال بنود بعض المعاهدات السياسية التي فُرضَت على الدولة العليّة ونالت من سيادتها واستقلالها.

في الختام، لا شك في أن الحلول والمقترحات الإصلاحية التي نظَّر لها المؤرخون من خلال مؤلفاتهم وحاولت السلطة العثمانية ترجمتها إلى مشاريع سياسة تؤدي إلى إصلاح وتحديث نظم الدولة ومؤسساتها، لم تكن واقعيةً في أغلب الأحيان، بل ارتبطت بصراع مرير بين النخب المتنوّرة من أنصار التجديد والحداثة؛ أي "النظام الجديد" من جهة، والنخب المحافظة وحلفائها من أنصار "النظام القديم" من جهة أخرى، وهو ما كان يجهض عملية الإصلاح التحديثية، ويساهم في استمرار أزمات الدولة العثمانية.



المراجع
References

العربية والمعرَّبة والعثمانية

- الإبراهيمي، بهاء عبد القادر. "أهمية الوثائق العثمانية في الأرشيفات العربية". **مجلة الوثائق العربية: الوثائق العثمانية في الأرشيفات العربية والتركية.** عربيكا. دارة الملك عبد العزيز (2001).
- ابن خلدون، عبد الرحمن. **مقدمة ابن خلدون.** بيروت: دار الجيل، [د. ت.].
- أفندي، عاصم. **عاصم تاريخى.** إستانبول: جريدهء حوادث مطبعه سى، [د. ت].
- الأقحصاري، حسن كافي. **أصول الحكم في نظام العالم.** دراسة وتقديم إحسان صدقي العمد. الكويت: هالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1987.
- أوغلي، إحسان أكمل الدين [وآخرون]. **الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة.** ترجمة صالح سعداوي. إستانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 1999.
- باشا، لطفي. **تواريخ آل عثمان.** إستانبول: مطبعهء عامره، 1341ه.
- ________. **تواريخ آل عُثمان لِلُطفي باشا.** ترجمة محمد عبد العاطي محمد. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2019.
- بروسه لى، محمد طاهر. **عثمانلى مؤلفلرى.** إستانبول: مطبعهء عامره، 1333ه.
- بنحادة، عبد الرحيم. **بحوث ودراسات في التاريخ العثماني.** الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2017.
- بيات، فاضل. **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني: رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر التاريخية.** بيروت: دار المدار الإسلامي، 2003.
- **تاريخ عثمانى انجمنى مجموعه سى.** إستانبول: أحمد إحسان وشركاسى، 1329ه.
- **التاريخ والدبلوماسية: قضايا المصطلح والمنهج.** عبد المجيد القدوري (تنسيق). الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2003.
- توفيق، محمد. **تلخيص تاريخ عثمانى.** إستانبول: مطبعة شركت مرتبيه، 1305هـ.
- جواد، أحمد. **معلومات كافية في الممالك العثمانية.** إستانبول: مطبعة أحمد مدحت، 1289ه.
- جودت باشا، أحمد. **تاريخ جودت.** إستانبول: مطبعة علي بك، 1292ه.
- چلبي، كاتب [خليفة، حاجي]. **تقويم التواريخ.** إستانبول: مخطوط الخزانة السليمانية، رقم 2399.
- ________. **دستور العمل لإصلاح الخلل.** إستانبول: تصوير أفكار، 1280ه.
- ________. **فذلكهء كاتب چلبي.** إستانبول: جريدهء حوادث مطبعه سى، 1287ه.
- ________. **تحفة الكبار في أسفار البحار.** إستانبول: مطبعة بحرية، 1329ه.

- ______. **تحفة الكبار في أسفار البحار**. ترجمة محمد حرب وتسنيم حرب. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2017.
- الحارس، عبد اللطيف. "مراجعة كتاب لجمال كفادار، بين عالمين: بناء الإمبراطورية العثمانية"، **الاجتهاد** (بيروت). السنة العاشرة. العدد 41-42 (شتاء وربيع 1419هـ - 1999م).
- الخيلي، عبد الحي. "النخبة المثقفة وأزمة السلطة في البلاد الإسلامية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر الميلاديين: المغرب والدولة العثمانية نموذجًا (دراسة مقارنة)". أطروحة دكتوراه. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. الرباط، 2012 .
- ______. **النخبة والإصلاح: نماذج من الفكر الإصلاحي العثماني بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر الميلاديين**. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2014.
- رئيف، محمود. **جدول التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية**. ترجمة خالد زيادة. طرابلس، لبنان: جروس برس، 1985.
- زيادة، خالد. **اكتشاف التقدم الأوروبي: دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر**. بيروت: دار الطليعة، 1981.
- سامي، شمس الدين. **قاموس الأعلام**. إستانبول: مطبعة مهران، 1306-1316هـ.
- سلانيكي، مصطفى. **تاريخ سلانيكي**. فريبورك: [د. ن.]، 1970.
- سيد، مصطفى. **الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر: نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية 1803م**. تحقيق خالد زيادة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.
- صاري، محمد. **نصائح الوزراء والأمراء**. برنستون: دار الفنون مطبعه سى، 1935.
- المودن، عبد الرحمان وعبد الرحيم بنحادة. **العثمانيون والعالم المتوسطي: مقاربات جديدة**. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2001.
- فريد بك، محمد. **تاريخ الدولة العلية العثمانية**. تحقيق إحسان حقي. ط 9. بيروت: دار النفائس، 2003.
- قوچى بك. **قوچى بك رساله سى**. إستانبول: مطبعة أبو الضياء، 1303هـ.
- لاقور، شالل. **تركيا رجال دولتي: رجال سياسيه-دن أثريدر**. إستانبول: اقدام مطبعى سى، 1326هـ.
- متفرقة، إبراهيم. **أصول الحكم في نظام الأمم**. إستانبول: دار الطباعة العامرة، 1144هـ/ 1731م.
- ممدوح، محمود. **خلعلر إجلاسلر**. إستانبول: المطبعة الخيرية، 1329هـ.
- نعيما، مصطفى. **روضة الحسين في خلاصة الخافقين**. إستانبول: دار الطباعة العامرة، 1281هـ.
- نوري باشا، مصطفى. **نتايج الوقوعات**. ط 2. إستانبول: أخوت مطبعه سى، 1327هـ.
- **وقفات في تاريخ المغرب: دراسات مهداة للأستاذ إبراهيم بوطالب**. عبد المجيد القدوري (تنسيق). الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2001.

الأجنبية

- Aksan, H. Virginia. "Ottoman Political Writing 1768-1808." *International Journal of Middle East Studies.* vol. 25 (1993).
- ________. *An Ottoman Statesman in War and in Peace: Ahmed Resmi Efendi 1700-1783.* Leiden/ New York/ Köln: Brill, 1995.
- Ali Efendi, Ayn-ı. *Kavânîn-i Al-i Osman der Hülâsa-i Mezâmin-i Defter-i Dîvân.* Önsöz Tayyib Gökbilgin. Istanbul: Kalem Yayınları Matbaası, 1979.
- Burçak, Berrak. "Modernization, Science and Engineering in the Early Nineteenth Century Ottoman Empire." *Middle Eastern Studies*. vol. 44, no. 1 (January 2008).
- Ekrem, Reşat. *Osmanlı Muahedeleri ve Kapitülâsiyonlar: 1300-1920 ve Lozan Muahedesi 24 Temmuz 1923*. Istanbul: Türkiye Matbası, 1934.
- Fleischer, Cornell H. *Bureaucrat and Intellectual in The Ottoman Empire the Historian Mustafa Âli* (1541-1600). Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988.
- Fodor, Pál. *Quest of The Golden Apple: Imperial Ideology, Politics, and Military Administration in the Ottoman Empire*. Istanbul: The ISIS Press, 2000.
- Guboglu, Mihail. "L'historiographie Ottoman des XVe-XVIIIe siècle bref aperçu." *Revue des Etudes Sud-est Europ.* tome 3. no. 1-2 (1965).
- Hoca Sadettin Efendi. *Tacü'T-Tevarih*. Istanbul: Kültür Bakanliği Yayinlari, 1979.
- Kaynar, Reşat. *Mustafa Reşit Paşa ve Tanzimat.* Ankara: Türk Tarih Kurumu Basimevi, 1991.
- Mantran, Robert. *Histoire de L'empire Ottoman*. Paris: Fayard, 1989.
- Muteferrika, Ibrahim. *Traité de Tactique*. Karl Emerich Alexander Reviezky von Revisnye (trad.). Vienne: Trattner, 1769.
- Beydill, Kemali & Ilhan Şahin. *Mahmud Raif Efendi ve Nizam-I Cedide Dair Eseri*. Ankara: Turk Tarih Kurumu Basmevi, 2001.
- Şen, Adil. *Ibrahim Muteferrika ve Usulu'l'Hikem fi Nizami'l'Ummen*. Ankara: Turkiye Diyanet Vakfi, 1995.
- Tschudi, Rudolf. *Das Asafnâme des Lutfi Pascha*. Berlin: Mayer & Müller, 1910.
- Tuncer, Hüner. "Osmanli Elçisi Ebubekir Ratip Efendi'nin Ozan Yönü." *Belleten*. Cilt: XLVII, Sayı 186 (Nisan 1983).
- Unat, Faik Reşit. *Osmanlı Sefirlerı ve Sefaretnameleri*. Ankara: Türk Tarih Kurumu Yayınları, 1992.
- Kunt, Metin et al. (eds.). *Türkiye Tarihi*, *Osmanli Devleti 1600-1908*. Istanbul: Cem Yayinevi, 2005.
- Çelebi, Katip. *Mizanu'lhakk fi Ihtiyari'l-ahakk*. Hazirlayan Orhan Şaik Gökyab. Istanbul: Milli Egitim Basimevi, 1972.



محمد الشريف | Mohamed Cherif*

قضايا حرجة من تاريخ المغرب في مطلع العصر الحديث بين التاريخ والفقه

العلاقة بين المغاربة والمحتل الإيبيري

Critical Issues in the Early Modern History of Morocco

History and Jurisprudence between Moroccans and Iberian Occupiers

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على نموذج حي من النوازل التي تسلط أضواء جديدة على قضية تاريخية حساسة شغلت المجتمع المغربي وفقهاءه، تتعلق بالوضعية القانونية للمغاربة المسلمين الذين سقطت مدنهم وقراهم بيد الإيبيريين. يرتبط الأمر بفتاوى العالم المغربي أبي الحسن علي بن عبد الله بن برطال التي ضمّنها عبد العزيز الزياتي في الفصل المتعلق بالجهاد من كتابه **الجواهر المختارة مما وقفت عليه من النوازل بجبال غمارة**، إلى جانب فتاوى عدد من العلماء المغاربة حول الموضوع نفسه. وهي فتاوى تتيح إجراء مقارنة بين موقف الفقهاء من الوضعية القانونية لمسلمي الأندلس تحت السيطرة المسيحية ومثيلتها الخاصة بالمغاربة تحت الاحتلال البرتغالي، على نحو يؤدي إلى الوقوف على خصوصية الخطاب الفقهي المغربي وتفرّده مقارنةً بالخطابات المتعارف عليها بخصوص مأزق مسلمي الأندلس تحت حكم المسيحيين، ومن أبرز تلك الخصوصيات إعطاء المقاومة المغربية سندًا شرعيًا تجاه التوسّع البرتغالي.

كلمات مفتاحية: الفتاوى المغربية، الجواهر المختارة، ابن برطال، الأندلس، المغرب.

This study considers an example of a calamity, still-alive, that can illuminate a sensitive historical issue preoccupying Moroccan society and jurists, namely the legal status of Moroccan Muslims whose cities and villages fell into the hands of the Iberians. This matter relates to *fatwas* of the Moroccan scholar Abi al-Hassan Ali bin Abdullah Ibn Bartal (who died at the beginning of the tenth century AH / 16 CE) and that were included in the chapter on *jihad* in the book *The Selected Jewels* (*al-jawahir al-mukhtarah*) by Abdul Aziz Al-Zayati (1055 AH / 1645 AD), and *fatwas* of other Moroccan scholars on the same topic. These allow us to compare the positions of jurists regarding the legal status of Andalusian Muslims under Christian control, and correspondingly, of Moroccans under Portuguese occupation. These positions inform the specific uniqueness of Moroccan jurists' discourse as contrasted with conventionally recognized jurisprudential discourse with regard to the predicament of the Muslims of Andalusia under Christian rule. Featuring most prominently here is the legal support accorded to Moroccan resistance to Portuguese expansion.

Keywords: Moroccan Fatwas, Al-jawahir Al-mukhtarah, Ibn Bartal, Andalusia, Morocco.

*أستاذ التعليم العالي بجامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، المغرب.

Professor of Higher Education, Faculty of Arts and Humanities, Abdel Malek Saadi University, Tetouan, Morocco.

مقدمة

من المتعارف عليه بين المهتمين بدراسة تاريخ الإسلامي أن قلّة الوثائق والمصادر تعتبر من أولى المشاكل التي تواجه الباحث في هذا التاريخ. وقد أصبح على المؤرخ اليوم، إن أراد تجاوز هذه العقبة وتلبية حاجات البحث العلمي الرصين، أن يبحث عن مصادر جديدة، وينقّب عن وثائق غميسة، تسد بعض المعلومات المتوارية في المادة التاريخية المتوافرة.

في هذا الإطار، اتجهت عناية الباحثين إلى الاستفادة مما تحتويه كتب "الفقه" من معطيات في الدراسات التاريخية، تلك الكتب التي لم تحظَ باهتمامهم مدة طويلة، بوصفها "مصادر جافّة"، في حين أصبحت تصنف حاليًا ضمن "المصادر الإراديّة" لتاريخ المسلمين، نظرًا إلى ارتباطها بالواقع الاجتماعي والسياسي والديني والثقافي للمجتمعات المسلمة، وباعتبارها تساهم في معالجة قضايا واقعيّة، وتعكس مواقف الفقهاء من مشاكل عصرهم. وهناك من الدارسين من اعتبرها مصادر أساسية للمؤرخ؛ إذ لا يمكن اعتبار ما نكتبه من تاريخ عملًا كاملًا وقريبًا من أعمال الماضي إلا إذا تم الاستفادة من كتب النوازل[1]. غير أن الاستفادة من هذا النوع من المصادر ليس أمرًا سهلًا أو هينًا، ذلك أن مسائلها لا تكشف عن قيمتها بالقراءة السريعة. ويستلزم التعامل معها إمعان النظر والتسلُّح بالأناة والصبر، ويتطلب تحصيلًا جديًا وتكوينًا فقهيًا لفكّ معضلاتها وإزاحة الغموض الذي يحيط بها في كثير من المواضع، وخاصة إن أخذنا في الحسبان أن "كتب الفتاوى لم توضع أصلًا لكي يستعملها المؤرخ، وإنما جمعت من أجل الفقهاء والمشتغلين بالفقه، ولذلك فهي لا تهتمّ ببعدي الزمان والمكان إلا نادرًا"[2].

"الجواهر المختارة" مصدرًا فقهيًا ثمينًا لدراسة تاريخ المغرب الحديث

يمكن اعتبار كتاب **الجواهر المختارة مما وقفت عليه من النوازل بجبال غمارة** لأبي فارس عبد العزيز بن الحسن الزياتي (ت. 1055هـ/ 1645م)[3]، من أهم المصادر الفقهية القمينة بسدّ بعض الثغرات التي تعتري التاريخ المغربي الحديث، نظرًا إلى ما تتضمّنه من قضايا تخص "المعاملات"، والمشاكل التي تترتب عليها بين الناس، وما تثيره من قضايا مرتبطة بالحياة الدينية والروحية وغيرها من جوانب "العبادات".

---

1 محمد مزين، "حصيلة استعمال كتب النوازل الفقهية في الكتابة التاريخية المغربية"، في: **البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم** (الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط؛ مطبعة النجاح الجديدة، 1989)، ص 73-93؛ محمد مزين، "التاريخ المغربي ومشكل المصادر: نموذج النوازل"، **مجلة كلية الآداب بفاس**، العدد 2 (1985)، ص 97-126؛ سعيد غراب، "كتب الفتاوى وقيمتها الاجتماعية مثال نوازل البرزلي"، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد 16 (1978)، ص 65-102؛ محمد فتحة، **النوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن 6 إلى 9هـ/ 12-15م)**، سلسلة الأطروحات والرسائل (الدار البيضاء: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1999)؛ عبد الواحد ذنون طه، "أهمية الكتب الفقهية في دراسة تاريخ الأندلس"، في: **حضارة الأندلس في الزمان والمكان: أعمال الندوة الدولية، 16-18 أبريل 1992**، منشورات جامعة الحسن الثاني، سلسلة أبحاث وندوات 1 (المحمدية: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1993)، ص 119-155؛ عمر بنميرة، **النوازل والمجتمع مساهمة في تاريخ البادية بالمغرب الوسيط**، سلسلة رسائل وأطروحات (الرباط: منشورات كلية الآداب، 2012)؛
María J. Viguera, "En torno a las fuentes jurídicas de al Andalus," Actes de colloque: *La civilisation d'al Andalus dans le temps et dans l'Espace*, Mohammadia, 1993, pp. 71-78.

2 فتحة، ص 20.

3 ينظر ترجمته في: محمد الصغير الإفراني، "صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر" (مخطوط)، تحقيق عبد المجيد خيالي، الدار البيضاء: مركز التراث الثقافي المغربي، 2004، ص 157؛ محمد بن الطيب القادري، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق، ج 2 (الرباط: دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، 1978)، ص 30؛ أبو العباس أحمد الرهوني التطواني، **عمدة الراوين في تاريخ تطاوين**، تحقيق جعفر بن الحاج السّلمي، ج 4، سلسلة تراث 6 (تطوان: جمعية تطاون أسمير، 2003)، ص 77؛ محمد داود، **تاريخ تطوان**، ج 1 (تطوان: مولاي الحسن، [د. ت.])، ص 341؛ خير الدين الزركلي، **الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، ج 4، ط 17 (بيروت: دار العلم للملايين،2007)، ص 16؛ **موسوعة أعلام المغرب**، تنسيق وتحقيق محمد حجي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1996)، ج 4، ص 1421.

يضم هذا الكتاب الضخم فتاوى تخص عصر مؤلفها الزياتي (القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي)، كما أورد فيه قضايا سابقة أفتى فيها علماء القرنين الخامس أو السادس الهجريين. وكما يبدو من العنوان، فإن الكتاب يشتمل على نوازل تخص مجال بلاد غمارة، غير أنه يتوسع لتشمل أغلب فتاواه ونوازله التي تتصل بقضايا وقعت في شمال المغرب بقراه وحواضره (فاس، ومكناس، وتطوان، وسبتة، والعرائش، وأصيلة، وتازة، والقصر الكبير، وطنجة، وغساسة ... إلخ). وتسلط هذه النوازل الضوء على قضايا مختلفة تهم الحياة الاجتماعية من عادات وتقاليد وأعراف ومشاكل يومية، سواء كان ذلك في البوادي أو المدن، إضافة إلى مواضيع مرتبطة بعلاقة السلطة الحاكمة بساكنة البلاد، وما كان يعانيه المغاربة من أزمات وأوبئة ومجاعات وتسلُّط وإجحاف ضريبي. بل إن الكتاب يفيض بمادة تاريخية قمينة بتسليط الضوء على مواضيع جديدة بدأت تثير اهتمام الباحثين؛ كاللباس والتغذية والطفل والمرأة والزواج، والممارسات السحرية والتمثلات ... إلخ[4].

وغنى هذا المصنف هو الذي جعل بعض الدراسات الحديثة توليه عناية كبيرة. وكان محمد مزين من الأوائل الذين اهتموا به، فقد اتخذه موضوعًا لأطروحته الجامعية التي ناقشها بجامعة باريس سنة 1988، بعنوان "زمن المرابطين والأشراف: محاولة في التاريخ الاجتماعي المغربي من خلال كتب النوازل"[5]، وصدرت عن منشورات كلية الآداب فاس - سايس تحت عنوان "الفقهاء على محك التاريخ"[6]، وخصّه بدراسات منها "الموت في مغرب القرن العاشر"[7]، و"الأدب الفقهي والأزمة (ق 17)"[8]، و"الجهاد ببلاد جبالة (القرن 16م)"[9]، و"العلاقات بين المدن المحتلة وأحواز مدينة فاس في القرن 16م من خلال النوازل"[10].

وأسعفت المادة التاريخية التي تضمنها **الجواهر المختارة** باحثين آخرين، نذكر منهم عمر بنميرة الذي اعتبرها من المصادر الأساسية في دراسة تاريخ البادية المغربية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين[11]، ومحمد فتحة في مؤلفه القيم **النوازل الفقهية والمجتمع**[12]، ولحسن اليوبي في مؤلفه **الفتاوى الفقهية في أهم القضايا من عهد السعديين إلى ما قبل الحماية**[13]، ورشيد المصطفى

4 حول الكتاب ومؤلفه ونسخه المخطوطة، ينظر: محمد الشريف، "ملاحظات حول كتاب الجواهر المختارة لعبد العزيز الزياتي ونسخه المخطوطة"، في: **أبحاث في الكتاب العربي المخطوط** (الرباط: وزارة الثقافة المغربية، 2015)، ص 157-195.

5 Mohamed Mezzine, "Le temps des marabouts et des Chorfa: Essai d'histoire sociale-marocaine à travers les écrits de jurisprudence religieuse," Dissertation, Doctorat D'Etat, Paris, 1988.

بشأن جانب من هذه الأطروحة، ينظر: محمد مزين، "ملاحظات حول زمن المرابطين والأشراف"، **مجلة المصباحية**، العدد 1 (1995)، ص 61-76.

6 Mohamed Mezzine, "Fuqaha à l'épreuve de l'Histoire: Sainteté, pouvoir et société au Maroc au début des temps modernes," Collection Thèses et monographies, Faculté Des Lettres Fès, 2003, p. 677.

7 محمد مزين، "الموت في مغرب القرن العاشر من خلال كتاب: الجواهر المختارة للزياتي"، في: **التاريخ وأدب النوازل: دراسات تاريخية مهداة للفقيد محمد زنيبر**، إنجاز الجمعية المغربية للبحث التاريخي، تنسيق محمد المنصور ومحمد المغراوي (الرباط: منشورات جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1995)، ص 101 وما بعدها.

8 محمد مزين، "الأدب الفقهي والأزمة (ق 17)"، في: **الأسطوغرافيا والأزمة: دراسات في الكتابة التاريخية والثقافة، أعمال اليوم الدراسي الذي نظمته الجمعية المغربية للبحث التاريخي**، سلسلة ندوات ومناظرات 34 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1994)، ص 61-74.

9 Mohamed Mezzine, "Jihad au pays Jbala (XVIème siècle): Effervescence et régulation," in: Ahmed Zouggari et al. (eds.), *Jbala: Histoire et société: Etudes sur le Maroc du Nord-Ouest*, Groupe pluridisciplinaire d'étude sur les Jbala (Paris: Editions du CNRS; Casablance: Wallada, 1991), pp. 61-87.

10 Mohamed Mezzine, "Les relations entre les places occupées et les localités de la région de Fès au XVIe siècle à partir de documents locaux inédits: les nawazil," in: García-Arenal Mercedes & María Jesús Viguera, *Relaciones de la Peninsula Iberica con El Magreb (siglos 13-16)*, Actas del Coloquio (Madrid: Instituto de Filología (Consejo Superior de Investigaciones Científicas (Spain), Instituto Hispano-Árabe de Cultura. Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Instituto de Filología, 1988), pp. 539-560.

11 بنميرة.

12 فتحة، ص 9 وما بعدها.

13 لحسن اليوبي، **الفتاوى الفقهية في أهم القضايا من عهد السعديين إلى ما قبل الحماية** (الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1998)، ص 175-224. اعتمد لحسن اليوبي فتاوى الزياتي نقلًا عن نوازل علي بن عبد السلام التسولي (ت. 1842)، والنوازل الصغرى للمهدي الوزاني (ت. 1923)

في دراسته "من تاريخ الدخان بالمغرب"[14]، وعبد الخالق أحمدون، في تتبعه للبدع ببادية الشمال[15]، ومحمد المنقشي في رصده لتقاليد المرأة القروية المغربية من خلال تحليله سبعَ فتاوى من **الجواهر المختارة**[16]. ولم تعزب أهمية **الجواهر المختارة** عن الباحثين الأجانب، ونذكر منهم الباحثة الأميركية جاكلين هندريكسن Jacqueline Hendriksen التي ناقشت أطروحتها بجامعة إيموري الأميركية حول موضوع "حكم الإقامة في دار الحرب"، من خلال إعادة قراءتها **أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر** لأبي العباس أحمد الونشريسي (ت. 914هـ/ 1508م)[17]، ومقارنته بما يورده عبد العزيز الزياتي في "نوازل الجهاد" من كتابه؛ إذ خصصت الباحثة فصلًا كاملًا (ص 101-140) للحديث عن **الجواهر المختارة** ومؤلفها، وحللت فتاوى "باب الجهاد" التي أوردها الزياتي في كتابه، وأثبتت نصوصها وترجمتها بوصفها ملحقات لأطروحتها (ص 395-406). ويظل الكتاب منجمًا ثريًا من المعلومات القيمة حول الواقع المغربي في القرن السابع عشر. وقد ارتأينا في هذه الدراسة أن نقف عند قضية أرّقت المغاربة وشغلت بال العامة والخاصة، وكانت موضوع فتاوى لعدد من فقهاء المغرب في مطلع القرن العاشر للهجرة (السادس عشر للميلاد): يتعلق الأمر بطبيعة العلاقات التي ربطت المغاربة بالمحتل الإيبيري للسواحل المغربية خلال مطلع العصر الحديث.

الأندلسيون أمام فتاوى تحريم الإقامة بدار الكفر: "أسنى المتاجر" نموذجًا

كانت قضية جواز إقامة المسلمين في الأراضي التي استولى عليها المسيحيّون بالأندلس، أو عدم جوازها، من القضايا الحرجة التي طُرحت على الفقهاء المفتين بالغرب الإسلامي منذ القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي على الأقل[18]. وكان الرأي السائد هو الرأي القاضي بتحريم هذه الإقامة، واعتبار الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام واجبًا شرعيًا ودينيًا كما نصَّت على ذلك فتوى الفقيه الونشريسي مثلًا. بَيد أننا لا نعدم من الفقهاء المفتين من كان موقفه من الهجرة أقل تصلبًا، وبحثوا عن أعذار ومسوغات تبيح للأندلسيين العاجزين عن الهجرة البقاء في الأندلس تحت حكم المسيحيين كما هو الحال بالنسبة إلى فتوى المازري[19] والمغراوي[20].

---

14 رشيد مصطفى، "من تاريخ الدخان بالمغرب"، في: **المجتمع التطواني والتطور العمراني والمعماري من القرن 16 إلى القرن 20: أعمال الندوتين، أيام 9 و10 دجمبر 2005، [و] أيام 14 و15 و16 دجمبر 2006**، تنسيق محمد بن عبود (تطوان: جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2009)، ص 148 وما بعدها.

15 عبد الخالق أحمدون، "البدع ببادية الشمال من خلال ألفية الهبطي ونوازل الزياتي"، **دفاتر البحث**، مج 1، العدد 1، جامعة الحسن الثاني، عين الشق (كانون الأول/ ديسمبر 2001)، ص 233-256.

16 Mohamed Monkachi, "Lecture des mœurs de la femme rurale marocaine à travers les nawazil de Ziyati: La religion de Ghomara au XVIIe siècle," in: Aïcha Belarbi et al. (eds.), *Femmes rurales* (Casablanca: Fennec, 1996), pp. 119-126.

17 Jacelyn Hendrickson, "The Islamic Obligation to Emigrate: Al- Wansharisi's Asna al Matajir Reconsidered," Dissertation submitted to the Faculty of the Graduate School of Emort University, Italy, 2009.

18 بحسب فتوى ابن ربيع الآتية الذكر. وينظر:
Jean-Pierre Molénat, "Le problème de la permanence des musulmans dans les territoires conquis par les chrétiens, du point de vue de la Loi islamique," *Arabica*, vol. 48, no. 3 (2001), p. 397.

19 محمد التميمي المازري، **فتاوى المازري**، تحقيق طاهر المعموري (تونس: الدار التونسية للنشر، 1994)، ص 132-134. وبشأن تحليل لهذه الفتوى، ينظر:
Abdelmajid Turki, "Consultation juridique de l'Imam al-Mazari sur le cas des musulmans vivant en Sicile sous l'autorité des Normands," *Mélanges de l'Université Saint-Joseph*, vol. 50, no. 2 (1984), pp. 689-740.

20 بخصوص فتوى المغراوي (ت. 1514)، ينظر: محمد رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16-17**، ط 3 (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1998)؛ محمد عبد الله عنان، **نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين** (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1966)، ص 342-344؛
Jean Cantineau, "Lettre du Moufti d'Oran aux musulmans d'Andalousie," *Journal Asiatique*, CCX (1923), pp. 1-17.

وقد يقف الباحث على هذه الإشكالية في عدد من النصوص التاريخية والفقهية في صيغ متعددة، بيد أن مضمونها ظل ثابتًا لم يتغير؛ ما يدل على المأزق النفسي والديني والاجتماعي الذي وجد الأندلسيون المسلمون أنفسهم فيه، وقد صاروا تحت سيطرة المسيحيين، وخاصة بعد توسع دائرة حركة الاسترداد المسيحية التي توجت بسقوط غرناطة، آخر معاقل المسلمين بالأندلس سنة 1492م.

وهناك شبه إجماع بين الباحثين[21] على أن فتوى الونشريسي[22] المعروفة بـ **أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر، وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر**[23]، هي أشهر فتوى وأوسعها وأكملها بخصوص هذا الموضوع. وهي تتناول مسألتين أساسيتين تتفرع منهما مسائل ثانوية متعددة؛ إذ تبحث في حكم بقاء المسلم في بلده الذي غلب عليه "الكفار" خاصة، وحكم الإقامة في بلاد الكفار عامة. وقد كانت هذه الفتوى موضوع تحليل ومناقشة عدد من الباحثين العرب والأجانب[24]. بيد أن فتوى الونشريسي سبقتها فتاوى علماء آخرين قد لا تقل أهمية عنها، وخاصة فتوى ابن ربيع الأندلسي (ت. 719هـ/ 1320م) التي تمثّل الأساس الذي بنى عليه الونشريسي فتواه[25].

تعكس فتوى الونشريسي الموقف السائد عند فقهاء الغرب الإسلامي بتحريم الإقامة بدار الحرب، وضرورة الهجرة منها إلى دار الإسلام[26]. وقد كانت فتاوى ابن رشد الجد (ت. 520هـ/ 1126م)، وابن الحاج التجيبي (ت. 549هـ/ 1135م)، وابن العربي المعافري (ت. 543هـ/ 1148م)، من أهم المصادر التي اعتمد عليها الونشريسي في فتواه، وهم الذين أفتوا بوجوب الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام. فهناك أربعة قرون تفصل فتوى الونشريسي عن تلك التي أصدرها ابن رشد أو المازري؛ ما يدل على أن مشكلة الأقلية المسلمة ببلاد المسيحيين ظلت مطروحة.

ولا تقدم الفتاوى الأخرى التي وصلتنا إلا تعديلات أو إضافات طفيفة، ولو أنها مهمة في بعض الأحيان[27]. فإذا ما قارنّا الفتوى التي أصدرها الفقيه الوهراني بن مقلاش في نهاية القرن الثامن الهجري (799هـ)، جوابًا عن سؤال أحد طلبة العلم الذي عاش

---

21 لأخذ فكرة عن نقاش المتخصصين الدائر حول وضعية المسلمين تحت حكم المسيحيين، ينظر:
Alan Verskin, *Islamic Law and the Crisis of the Reconquista. The Debate on the Status of Muslim Communities in Christendom* (Leiden/ Boston: Brill, 2015).

22 بشأن أحمد الونشريسي ومؤلفات، ينظر:
Francisco Vidal Castro, "Ahmad al-Wansharisi (m. 914/1508). Principales aspectos de su vida," *Al-Qantara*, vol. 12, no. 2 (1991), pp. 315-352.

23 نشرها أول مرة مؤنس، ينظر: حسين مؤنس، "أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر"، **مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد**، مج 5، العددان 1-2 (1377هـ/ 1957م).

24 Kathryn A. Miller, "Muslim minorities and the obligation to emigrate to Islamic territory: Two fatwas from fifteenth-century Granad," *Islamic Law and Society*, vol. 7, no. 2 (2000), pp. 256-288; Hossaïn Buzineb, "Respuestas de jurisconsultos magrebíes en torno a la inmigración de musulmanes hispánicos," *Hespéris*, vol. 26-27 (1988-1989); Leila Sabbagh, "La religion des Moriscos entre deux fatwas," Actes de la table ronde internationale, in: Louis Cardaillac (ed.). *Les Morisques et leur temps* (Paris: CNRS, 1983); P.S. Van Koningsveld & G.A. Wiegers, "The Islamic Statute of the Mudejars in the Light of a New Source," *Al-Qantara: Revista de Estudios Arabes,* vol. 17 (1996), pp. 19-59; Hendrickson, "The Islamic Obligation to Emigrate."

25 ينظر دراستنا لهذه الفتوى ومقارنتها بفتوى أحمد الونشريسي: محمد الشريف، "تساؤلات حول أصالة فتوى 'أسنى المتاجر' لأحمد الونشريسي"، في: **تحولات الفكر الأندلسي: أعمال الندوة الدولية المنعقدة بتطوان، يومي 18-19 صفر 1436هج 11-12 دجنبر 2014م: تكريمًا للدكتور محمد رزوق**، تنسيق جعفر ابن الحاج السلمي (تطوان: منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، 2017).

26 Sabbagh, p. 46.

27 إضافة إلى فتاوى علماء الغرب الإسلامي المتقدمين أمثال ابن عبد البر القرطبي (ت. 474هـ/ 1071م)، وابن رشد الجد (ت. 520هـ/ 1126م)، وابن الحاج التجيبي (ت. 529ه)، نشير إلى فتوى بعض المتأخرين منهم أمثال ابن الفخار (أبو بكر محمد بن علي الجذامي الشريشي، توفي في مالقة عام 723هـ/ 1323م، ضمنها كتابه (الضائع) **الجواب المختصر المروم في تحريم سكنى المسلمين ببلاد الروم**، وفتوى العبدوسي (ت. 849هـ/ 1445م)، ينظر: **أجوبة العبدوسي**، دراسة وتوثيق هشام المحمدي (الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2015)، ص 423-425؛ فتوى المواق (أبو عبد الله محمد بن يوسف العبدري) (ت. 897هـ/ 1492م)، ينظر: الشريف، "تساؤلات حول أصالة فتوى 'أسنى المتاجر'"، ص 161.

طويلًا تحت الحكم المسيحي، والذي كان يريد أن يتوب قبل هجرته إلى بلاد المغرب، بفتوى الونشريسي، فإننا نجدها غير مبنية بناءً منظمًا، ولا تستند إلى حجج وقرائن منظمة وموثقة[28]، كما أن بعض الفتاوى الأخرى التي وصلتنا مثل فتوى الفقيه الغرناطي الحفار (ت. 811هـ/ 1408م)[29]، أو فتوى المواق (ت. 897هـ/ 1492م)[30]، تتناول قضايا جزئية، لا تكتسي طابع الشمولية التي تسِمُ فتوى الونشريسي. ولا نجد فتوى تضاهي تلك التي حررها الونشريسي في إلمامها بجوانب القضية المطروحة سوى فتوى العالم الأندلسي أبي الحسن (الحسين) محمد بن يحيى بن ربيع (ت. 719هـ/ 1320م).

من خلال استعراض محتوى فتوى ابن ربيع، يبدو التشابه كبيرًا بينها وبين فتوى الونشريسي. ولا نجد إلا اختلافات طفيفة جدًّا بين النصين لا تعدو أن تكون اختلافات في الأسلوب، وليس في المضمون أو في المنظور. فالونشريسي يستعمل النصوص القرآنية والحديثية نفسها التي استعملها ابن ربيع للدلالة على تحريم الإقامة بدار الحرب، وأعاد ترتيب قرائن ابن ربيع، وأهمل بعض الفقرات من فتواه.

وقد لاحظ ذلك فان كونينغسفيلد ذلك التشابه، لكنه أرجأ إجراء المقارنة بين نص الونشريسي ونص ابن ربيع حتى الانتهاء من نشر نص ابن ربيع كاملًا[31]. ومن جهتنا، نبادر إلى القول إن الونشريسي اقتبس كثيرًا من فتوى ابن ربيع، موردًا فقرات طويلة منها في كلتا فتوييه من دون أن يشير إليه ولو مرة واحدة.

ففي الفتوى الأولى، أورد الونشريسي أهم القرائن التي استشهد بها ابن ربيع، بالمنظور النظري نفسه، وخاصة قضية جواز الإقامة بدار الكفر. فهو يتبنى وجهة نظر ابن ربيع كلية، بما في ذلك إحالته واستشهاده بالآيات القرآنية والنصوص الحديثية ومصادره المختلفة، وقد أضاف الونشريسي في آخر فتواه بعض الاقتباسات التي لم توجد في فتوى ابن ربيع.

أما في الفتوى الثانية التي يجيب فيها الونشريسي عن سؤال لرجل من مربيلة يسأل عن إمكانية الإقامة تحت حكم المسيحيين ليسدي خدماته بوصفه مترجمًا بين المسلمين والسلطات المسيحية، فإنه يتبنى بصفة كلية رأي ابن ربيع المتعلق باستحالة إتقان العبادات وممارستها كما يجب في إسبانيا المسيحية. بل إن فتوى الونشريسي منقولة كاملة من فتوى ابن ربيع الأندلسي؛ ليس فيما يخص مستنداتها النصية فحسب، وإنما في دلائلها النظرية التي ساقها ابن ربيع، والاستنتاجات والخلاصات التي انتهى إليها أيضًا.

إن التساؤل الذي يُطرح في النهاية هو: لماذا لجأ أحمد الونشريسي إلى التراث الفقهي الأندلسي السابق للبحث عن عناصر الإجابة عن قضايا حارقة طُرحت على فقهاء مغرب مطلع القرن السادس عشر الميلادي، من دون أن يأخذ في الحسبان تبدّل الظروف، وتقلّب الأوضاع واختلال ميزان القوى بشبه الجزيرة الإيبيرية. فهل هو "الذهول عن تبدل الأحوال والأجيال بتبدل العصور ومرور الأيام" كما عاب ذلك عبد الرحمن بن خلدون على من سبقه من المؤرخين؟[32]، أم أن فتوى الونشريسي هي إسقاط غير مباشر للوضع بالسواحل

28 نشرها الحسين بوزينب ضمن مقاله بعنوان "أجوبة فقهاء مغاربيين حول هجرة المسلمين من أصل إسباني"، ينظر: Bouzineb, pp. 53-66.

29 Miller, pp. 281-283.

30 ينظر نصها في: المرجع نفسه، ص 284-285. وقد أعدنا نشر فتوى الحفار والمواق في دراستنا، ينظر: الشريف، "تساؤلات حول أصالة فتوى 'أسنى المتاجر'"، ص 161.

31 Van Koningsveld, p. 52.

32 ينظر: الشريف، "تساؤلات حول أصالة فتوى 'أسنى المتاجر'"، ص 159-177.

المغربية - المتسم بواقع الاحتلال الإيبيري لسواحل البلاد مع ما استتبع ذلك من نزوع بعض المغاربة للقبول بسيطرة المسيحيين على بلادهم والعيش تحت سيادتهم - على الواقع الأندلسي؟[33]

من حكم الإقامة ببلاد الكفار إلى حكم التعامل مع المحتلين لبلاد المسلمين

إن مجمل الفتاوى السابقة الذكر تتناول قضية مسلمي الأندلس، بيد أن الأمر سيتغير مع مطلع القرن الخامس عشر حينما أضحت السواحل المغربية ومدنها هدفًا للغزوات الإيبيرية، مع ما نتج منها من احتلال لأهم حواضر المغرب على الساحل المتوسطي والساحل الأطلسي. فقد مثل الغزو الإيبيري الذي تزامن مع فترة الضعف المريني والبداية المتعثرة للوطاسيين "منعطفًا خطيرًا في البلاد المغربية، وأثر بشكل مباشر على البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الهشة، كما أحدث هزات في المجتمع المغربي وخلق بلبلة في الأفكار والمعتقدات"، حتى أفضى الأمر إلى تكريس ما أسماه أحمد بوشرب "أزمة الضمير المغربي" خلال القرن السادس عشر[34].

وأمام هذه التطورات، أضحت قضية التعامل مع المحتلين أو مقاطعتهم والجهاد ضدهم من بين القضايا الرئيسة التي شغلت فكر المغاربة وفقهائهم خلال هذه المرحلة[35]، مع ما استتبعها من قضايا مرتبطة بها، من قبيل طبيعة العلاقات التي أصبحت تربط المحتل الأجنبي بسكان المناطق التي احتلها. ولقد ترك عبد العزيز الزياتي فتوى فقهاء المغرب بخصوص بعض هذه القضايا التي طرحت عليهم آنذاك، وقد وردت في السؤال الآتي:

"وسئل فقهاء المغرب في حدود الأربعين وألف سنة [1631م]، والله أعلم، ما نصه: السادة الأعلام، أئمة الإسلام، أبقاكم الله تعالى، والدين بكم ظهور واعتلاء، ودياجي الأشكال بنوركم في الجلاء، جوابكم في مسائل يتعلق بعضها ببعض، حتى كأنها مسألة واحدة مما عمّت بها البلوى، وعظم خطره في الدين، وكثر الاختلاف فيه بين الناس، واحتاج إلى معرفة الحق فيه الخاص والعام، فطلبنا من سيادتكم الجواب عليها بإيضاح وتقرير يكفي العامة، وتحقيق وتحرير يشفي الخاصة. فاصدعوا، رضي الله عنكم، بما أمرتم به من البيان وعدم الكتمان، وقوموا لله بواجب حقه في بيان دينه وتبليغ ما جاءكم على لسان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأمينه.

المسألة الأولى: هذه المدائن والحصون التي بأرض هذه العدوة وأخذها العدو الكافر - دمره الله - من أيدي المسلمين، سواء كانت معمورة قبل أخذها، أم لا. هل قصدُ المسلمين دَفْع الكفار عنها واستنزالهم منها، واسترجاعها إلى ملك الإسلام مطلوب الفعل أم لا؟

المسألة الثانية: إن كان مطلوب الترك، فما دليله وما حكمه؟ وإن كان مطلوب الفعل فما دليله أيضًا وما حكمه؟ وهل يكون فرض كفاية كما هو عام حكم الجهاد، أم فرض عين؟ وعلى الثاني، فعلى من يجب؟

المسألة الثالثة: إذا كان واجبًا، فهل يتوقف وجوبه على وجود الإمام وإذنه، أم لا؟

المسألة الرابعة: هل يجوز بيع الطعام للحربيين من الكفار أو ما فيه إعانة على قتال المسلمين من سلاح وغيره من آلة الحرب أم لا؟

---

33 اعتبرت الباحثة الأميركية جاكلين هندركسون إحدى فتاوى الونشريسي المتضمنة في كتاب **الجواهر المختارة** للزياتي (تسميها "الفتوى البربرية")، التي أجاب فيها عن سؤال متعلق بوضعية المغاربة الذين يعيشون في المناطق التي احتلها البرتغاليون، مسودة لفتواه الشهيرة "أسنى المتاجر". ينظر:
Jacelyn Hendrickson, "Muslim Legal Responses to Portuguese Occupation in Late Fifteenth-Century North Africa," *Journal of Spanish Cultural Studies* (2012), p. 321, accessed on 21/12/2020, at: https://bit.ly/37HZxwG

34 أحمد بوشرب، "أزمة الضمير المغربي خلال القرن السادس عشر"، **مجلة كلية الآداب فاس**، عدد خاص بشعبة التاريخ (1985)، ص 67-97. وقد أعاد نشره، ينظر: أحمد بوشرب، "النتائج السوسيو ثقافية للغزو البرتغالي لسواحل المغرب"، في: **وثائق ودراسات عن الغزو البرتغالي ونتائجه** (الرباط: دار الأمان، 1997)، ص 63-89.

35 اليوبي، ص 176.

المسألة الخامسة: إذا احتاج أهل مصر أو إقليم من المسلمين لشراء الطعام من بلاد الكفار الحربيين لمجاعة وقعت بهم بالدنانير والدراهم، هل يسوغ ذلك أم لا؟ جوابًا شافيًا ولكم الأجر والسلام"[36].

وسنقتصر في هذه الدراسة على فتاوى فقيه واحد وهو أبو الحسن علي بن عبد الله بن برطال (ت. في مطلع القرن 10هـ/ 16م):

الفقيه علي بن عبد الله بن برطال

لا نكاد نعرف شيئًا يذكر حول هذا الفقيه. فالزياتي يورد في **الجواهر المختارة** ثلاثًا من فتاواه. وقد عرفه في الفتوى الأولى كما يأتي: "أبو الحسن علي بن عبد الله"، قبل أن يضيف مشككًا في كُنيته قائلًا: "وأظنه المعروف بابن برطال". وقد أكد الزياتي ذلك، أما في الفتوى الثانية فيورد الاسم الذي اشتهر به هذا الفقيه، وهو "ابن برطال" حينما قال: "وسئل الفقيه أبو الحسن علي بن عبد الله بن برطال". وأما في الفتوى الثالثة، فقد أورد اسمه كاملًا: "الفقيه أبو الحسن علي بن عبد الله بن علي الأغصاوي"، ومع ذلك، لم يتأكد الزياتي من كنيته الحقيقية، وأبقى صيغة الشك التي وردت في الفتوى الأولى. في حين نجد الوزاني يثبت اسمه كما يأتي: "أبو الحسن علي بن عبد الله الأنصاري"[37]. ونجد نسبة "الأنصاري" فيما كتبه اليوبي في أطروحته: "الفتاوى الفقهية في أهم القضايا من عهد السعديين إلى ما قبل الحماية"[38]، قبل أن يضيف أنه يعرف بابن قرطال[39]. وقد أحال اليوبي على **شجرة النور الزكية** لمحمد بن محمد بن مخلوف، وفيها نجد ترجمة عَلَم آخر، وهو أبو الحسن علي بن عبد الله الأنصاري القرطبي (ت. 651هـ). والأمر لا يتعلق بتصحيف في الاسم، وإنما يستحيل أن يكون "ابن برطال" هو ذاته "ابن قرطال"، نظرًا إلى اختلاف العصر الذي عاش فيه العلَمان.

وقد اختلط الأمر على المستشرق الهولندي بيتر فان ورفيقه جيرار فايخر أيضًا، وذلك حينما اعتقدا أن ابن برطال الوارد ذكره في **الجواهر المختارة** هو عالم أندلسي معاصر للفقيه ابن ربيع الأندلسي (ت. 719هـ/ 1319م)، ولابن الفخار الجذامي (ت. 723هـ/ 1323م)[40]. ولا يمكن أن يكون ابن برطال (أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد) الذي أورد ترجمته ابن الخطيب في **الإحاطة في أخبار غرناطة** هو ابن برطال الذي يذكره الزياتي في **الجواهر المختارة**، بصدد إجابته عن أسئلة تخص مغرب القرن العاشر الهجري.

ويبقى ابن برطال من العلماء المغمورين الذين يحيف بهم خمول الذكر وخفاء المنزلة، فلم تخصص له كتب التراجم أي ترجمة، وما نجده من معلومات عنه قد ورد عرضًا في **دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر** لابن عسكر (ت. 986هـ/ 1578م) في معرض ترجمته لعلماء مشهورين بغمارة في القرن العاشر الهجري، وعلى رأسهم موسى بن العقدة الأغصاوي

---

36 عبد العزيز الزياتي، "الجواهر المختارة مما وقفت عليه من النوازل بجبال غمارة"، ج 2، فتاوى الجهاد، مخطوط المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، رقم 178، ص 242-243. وتوجد نسخ مخطوطة أخرى من **الجواهر المختارة** في عدد من المكتبات العمومية ولدى الخواص. ينظر: محمد الشريف، "ملاحظات حول كتاب 'الجواهر المختارة' لعبد العزيز الزياتي ونسخه المخطوطة"، في: **أبحاث في الكتاب العربي المخطوط**، ص 157-195.

37 أبو عيسى محمد المهدي الوزاني، **النوازل الصغرى المسماة المنح السامية في النوازل الفقهية**، ج 1 (الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1992-1993)، ص 419.

38 اليوبي.

39 المرجع نفسه، ص 212 (هامش 2).

40 Van Koningsveld & Wiegers, p. 38.

(ت. 911هـ/ 1506م). ويخبرنا ابن عسكر أن الأغصاوي "أخذ عن المشايخ الكبار مثل القوري[41] والعبدوسي[42] والمواسي[43] وغيرهم"، ثم يضيف: "ولقد لقيت كثيرًا ممن لقيه، وهو معاصر للشيخ الورياغلي[44] وابن برطال، رحمة الله عليهم"[45].

ونجد المعطيات نفسها عند الكتاني في **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس**[46] الذي أورد معلومات إضافية عن موسى بن العقدة، لكنه لم يضف شيئًا بخصوص ابن برطال. ونرجح أن يكون ابن برطال من أحد فقهاء غمارة المغمورين، ولا يستبعد أن يكون قد تفقّه على يد علماء فاس بجامعة القرويين.

قبل أن نتطرق إلى خصوصية فتاوى الفقيه ابن برطال، نشير إلى أن النقاش لم يقتصر على قضية الجهاد ضد المحتلين ومدى توقفه على إذن الأمير، ولا على قضية التعامل التجاري مع المحتلين، بل هناك قضايا أخرى دار حولها نقاش الفقهاء، ونجد له صدى في كتب النوازل، وهي قضايا متعلقة بالمغاربة المسلمين الذين ظلوا مقيمين في الأراضي التي استولى عليها الغزاة الإيبيريون[47]، ويمكن إجمالها في النقط الآتية[48]:

- **حكم الإقامة بالأراضي المحتلة:** "اتسمت مواقف الفقهاء الذين عاصروا الاحتلال البرتغالي والإسباني للسواحل المغربية بالحزم والصرامة في موضوع الإقامة بالمناطق المحتلة، فدعوا السكان إلى هجرتها، وأدانوا المقيمين باختيارهم إدانة شديدة، فأسقطوا شهادتهم وإمامتهم، وبلغت بعض الفتاوى حد تكفيرهم وإباحة دمائهم وأموالهم"[49]، إلا أن ابن برطال لم ينهج منهج التشدد مع هؤلاء المضطرين إلى الإقامة تحت سلطة المسيحيين، واعتبر قعودهم حينًا "فعلًا مكروهًا" في استيطانهم ببلد يمكن الكافر فيه قهرهم وغلبتهم، واعتبرهم حينًا آخر "عصاة لله بقعودهم تحت الذلة"[50].

- **تجسس المسلمين لصالح العدو:** تفيد المصادر أن "أسلوب الجاسوسية كان من أهم الأساليب التي اعتمدها البرتغاليون، والتي ساعدتهم على الاحتلال، إذ كانوا يغرون بالأموال والهدايا جواسيس مغاربة من مختلف الطبقات والهيئات، لتزويدهم بالأخبار التي تهمهم. وقد شكلت ظاهرة التجسس عقبة من العقبات التي عرقلت حركات الجهاد ضد المحتل الأجنبي [...] وقد حارب الفقهاء

---

41 أبو عبد الله محمد بن قاسم القوري، ترجمته في: أحمد بن القاضي المكناسي، **درة الحجال في غرة أسماء الرجال**، حققه وعلق عليه مصطفى عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، 2002)، ص 279، ترجمة 832؛ أحمد ابن القاضي المكناسي، **جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس**، ج 1 (الرباط: دار المنصور للطباعة والوراقة، 1973)، ص 319، ترجمة 329؛ أحمد بابا التنبكتي، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، تحقيق علي عمر، ج 2 (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2004)، ص 233-235، ترجمة 672؛ محمد بن جعفر الكتاني، **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بمدينة فاس** (الدار البيضاء: دار الثقافة، 2004)، ج 2، ص 130-131، ترجمة 540.

42 أبو محمد عبد الله بن محمد بن موسى العبدوسي (ت. 849هـ/ 1488م)، ينظر ترجمته ومصادرها في: عبد الله بن محمد بن موسى العبدوسي، **أجوبة العبدوسي**، دراسة وتوثيق هشام المحمدي (الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2015)، ص 13-21.

43 أبو موسى عيسى بن أحمد البطوي المواسي: فقيه مفتي وخطيب القرويين (ت. 896هـ/ 1491م). ترجمته في: المكناسي، **جذوة الاقتباس**، ج 2، ص 502، ترجمة 575؛ المكناسي، **درة الحجال**، ص 378، ترجمة 1180؛ التنبكتي، ج 1، ص 335، ترجمة 370.

44 عبد الله الورياغلي (ت. 894هـ/ 1491م).

45 محمد بن عسكر الحسني الشفشاوني، **دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر**، تحقيق محمد حجي، ط 2 (الدار البيضاء: مركز التراث الثقافي المغربي، 2003)، ص 37 ترجمة 17.

46 الكتاني، ج 3، ص 109.

47 تعالج فتاوى ابن برطال هذه القضايا تحديدًا، كما سنرى. وينظر كذلك:
Hendrickson, "Muslim Legal Responses to Portuguese," pp. 309-325; Mezzine, "Les relations entre les places occupées," p. 540.

48 اليوبي، ص 199 وما بعدها.

49 المرجع نفسه، ص 206، وينظر كذلك: Mezzine, "Jihad au pays Jbala," p. 77.

50 الزياتي، ص 262 (الفتوى الأولى ضمن الملحق).

ظاهرة التجسس بشدة وصرامة، واتفقت الفتاوى التي أصدروها في هذا الباب على حكم واحد لا خلاف فيه هو قتل كل من ثبت عليه أنه يتجسس لصالح المحتلين الأجانب من البرتغاليين أو الإسبان"[51]. ولم تخرج فتوى ابن برطال عن هذا الإطار؛ إذ يقول: "وأما الذين يتجسسون على المسلمين، فالمشهور أن دم الجاسوس مباح، وأنه يقتل ويكون قاتله مأجورًا"[52]. ويضيف موضحًا بخصوص "أقوام ينقلون خبر المسلمين للنصارى ويخبرونهم بعوراتهم، ويسعون معهم فيما يضر المسلمين"، فـ "هؤلاء القوم يستحقون العقوبة العظيمة. واختلف في عقوبتهم على خمسة أقوال: المشهور منها ما ذهب إليه ابن القاسم وسحنون أن عقوبة من فعل ذلك القتل من غير استتابة"[53].

❁ **حكم المحاربين مع المحتل**: "من الظواهر التي أفرزها الاحتلال الأجنبي للأراضي المغربية اضطرار بعض القبائل إلى التحالف مع المحتل ومؤازرته في الغارات التي كان يشنها على السكان [...] وقد شكلت هذه الظاهرة المخزية عقبة أمام المجاهدين الذين وجدوا أنفسهم مضطرين إلى محاربة العدو البرتغالي من جهة، ومحاربة القبائل المتحالفة معه من جهة ثانية، مما تطلب منهم جهودًا مضنية"[54]. وأفتى ابن برطال بخصوص "من أشهر السلاح مع النصارى ويأتي في عسكرهم" بكونه "قد مرق من الدين، فحكمه حكم النصارى في دمه وماله"[55].

❁ **الصلح مع المحتل**: إن أغلب الفتاوى التي تضعها بين أيدينا كتب النوازل في هذا الموضوع تميل إلى القول بمنع انعقاد الصلح بين الجانب المغربي وجانب المحتلين من البرتغاليين والإسبان[56]. "وصنف الفقيه ابن خجو عقد الهدنة أو الصلح مع الكافر ضمن البدع المحرمة"[57]. وأفتى ابن برطال في قوم صالحوا العدو القريب من أرضهم وأقاموا ببلادهم على وجه تأييده وتأدية المغرم له، بأن ذلك لا يجوز؛ "إذ لا يحل للمسلم أن يعقد الصلح مع الكفار على أن يغرم لهم باتفاق في مذهب مالك، ومن فعل ذلك كان عاصيًا لله تعالى ومخالفًا لرسوله صلى الله عليه وسلم"، ودعا ابن برطال إلى "زجرهم عن فعلهم حتى يرجعوا عنه"[58]. ويتشدد ابن برطال مع المخالفين الذين لم ينزجروا فيدعو إلى نبذهم من المجتمع؛ إذ "لا يحل لكم إن تولوا بهم، ولا أن تشهدوا لهم، ولا تصلوا على جنائزهم، ولا تتعرضوا لمسائلهم، إلا أن يرجعوا عن فعلهم المذموم وعن رذالتهم الخسيسة"[59].

❁ **التجارة مع العدو**: أفتى ابن برطال بتحريمها: "لا يحل لمسلم أن يبيع ولا يشتري من النصارى، فيتقوون بذلك على المسلمين"[60]. ويضيف موضحًا: "وكذلك كنتم عرفتمونا أنهم يغرمون على النصارى يتبايعون معهم ويحملون لهم ما ينتفعون به، وجاوبناكم أنه لا يحل لمسلم أن يحمل للنصارى مما يتقوّوْن به على المسلمين، ولا يسوغ لهم أن يبيع لهم ولا أن يشتري منهم بموضع تناله فيه الذلة منهم، كبلادكم، لأن الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه. وكان من حق أهل تلك الأوطان الصبر لدينهم حتى يقع الإياس من نصرة ترجى"[61].

---

51 اليوبي، ص 228؛ وكذلك: Mezzine, "Les relations entre les places," p. 551.
52 الزياتي، ص 262 (الفتوى الأولى ضمن الملحق).
53 المرجع نفسه، ص 264 (الفتوى الثالثة ضمن الملحق).
54 المرجع نفسه، ص 229-230.
55 المرجع نفسه، ص 262 (الفتوى الأولى ضمن الملحق).
56 المرجع نفسه، ص 239-240.
57 المرجع نفسه، ص 261.
58 المرجع نفسه، ص 262 (الفتوى الأولى ضمن الملحق).
59 المرجع نفسه، ص 264 (الفتوى الثالثة ضمن الملحق).
60 المرجع نفسه.
61 المرجع نفسه.

بنية فتاوى الفقيه ابن برطال ومحتواها

تكتسي فتاوى ابن برطال الثلاث بنية متشابهة، وتعالج مجمل القضايا السابقة. ويجيب ابن برطال عن تساؤلات المستفتي نفسه، وإنْ كان الزياتي لم يورد هذه الفتاوى متصلة وفي موضع واحد، وإنما أثبتها في مكانين منفصلين من مؤلفه. بل إن مضمون الفتوى الثانية والثالثة يكاد يكون متشابهًا. ولدينا ما يدل على أن ابن برطال قد أعاد الجواب عن سؤال الفتوى الثانية؛ إذ يشير في نهاية الفتوى الثالثة إلى أنه قد أجاب المستفتي عن سؤاله وبعثه له حال توصله به: "وقد جاوبناكم قبل هذا بفور بلوغ سؤالكم وبعثناه لكم فلم يقدر وصوله"[62]، ويبدو أن المستفتي قد أعاد سؤاله إلى ابن برطال بصيغة مختلفة شيئًا ما، حين لم يصله جوابه الأول. ويبدو أن القضية كانت ملحّة جدًّا، لأن المستفتي استعجل جواب المفتي؛ بحيث طرح سؤالين وأعقبهما بسؤالين آخرين، على الرغم من أن ابن برطال نبّهه إلى أنه قد أجابه عن سؤاله، وبعثه له مباشرة بعد وصوله إليه أول مرة.

ويبدو أن المستفتي كان من الفقهاء الذين يعيشون تحت سلطة المسيحيين في إحدى المناطق الشمالية التي يحتلها الإيبيريون، وقد يكون من مدينة أصيلا، بدليل ما ورود "جبل الحبيب"[63]، فضلًا عن تعلّق الأمر بفتوى تخص رجلًا من مدينة أصيلا في فتوى ابن برطال، وكذلك ما يستشف من كلامه الآتي: "وجاوبناكم أنه لا يحل لمسلم أن يحمل للنصارى مما يتقوّوْن به على المسلمين، ولا يسوغ لهم أن يبيع لهم ولا أن يشتري منهم بموضع تناله فيه الذلة منهم، كبلادكم، لأن الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه"[64].

وكيفما كان الحال، فإن الفتوى الأولى تختلف عن الثانية في أنها تصف المسلمين الذين قبلوا العيش في كنف المسيحيين وتحت سلطتهم. وتصف الفتويان الثانية والثالثة المسلمين الذين يقيمون في منطقة الحدود بين المسلمين والمسيحيين.

في الفتوى الأولى سُئل ابن برطال عن مجموعة من المسلمين استولى المسيحيون على أراضيهم، ورضوا باتفاقية تلزم هؤلاء المسلمين بأداء غرامة لأسيادهم المسيحيين. وقد قسم المستفتي هؤلاء المسلمين إلى خمسة أصناف بحسب علاقة كل صنف بالمسيحيين:

- أولئك الذين يتجسسون على المسلمين لصالح المسيحيين.
- أولئك الذين يتاجرون معهم.
- أولئك الذين يحاربون معهم المسلمين.
- أولئك الذين يؤدون لهم المغارم فقط.
- أولئك الذين أعفاهم المسيحيون من أداء الخراج، نحو الطلبة والمؤذنين.

ويريد المستفتي أن يعرف "حكم الله في دمائهم وأموالهم وإمامتهم وشهادتهم".

تبتدئ فتوى ابن برطال بتقرير شديد اللهجة بخصوص القوم الذين عقدوا الصلح مع المسيحيين، والذين يدفعون لهم غرامة؛ فهم بحسب جواب ابن برطال "قوم فساق عصاة لله تعالى، ومخالفون لسنة رسوله"، ويضيف ابن برطال في فتواه الثالثة قائلًا: "لا يحل للمسلم أن يعقد الصلح مع الكفار على أن يغرم لهم باتفاق في مذهب مالك، ومن فعل ذلك فهو عاصٍ، ودعا إلى زجرهم عن فعلهم حتى يرجعوا عنه"[65].

---

62 المرجع نفسه.

63 المرجع نفسه.

64 المرجع نفسه.

65 المرجع نفسه.

بعد ذلك، يستعرض كل صنف من الأصناف الأخرى، مبتدئًا بمن التزم داره ولم يتاجر مع المسيحيين، إلا أنه يؤدي لهم الغرامة؛ فهو في نظر ابن برطال: "عاص لله بغرامته وقعوده تحت الذلة". وهؤلاء "لا تجوز شهادتهم ولا تصحّ إمامتهم". غير أن هذا القسم "لا يحلّ ماله لأحد، ولا يباح دمه"[66].

أما بخصوص الذين يتجسسون، فـ "المشهور أن دم الجاسوس مباح، وأنه يقتل ويكون قاتله مأجورًا"[67]. وهذا الحكم يقتضي أن هذا الصنف من المسلمين يحل ماله ودمه، ولا تجوز شهادته ولا تصح إمامته.

أما القسم الثالث، وهو المكون من الذين أشهروا السلاح مع المسيحيين ويأتون في عسكرهم، فـ "قد مرق من الدين، فحكمه حكم النصارى في دمه وماله"[68]. وهذا يعني أن هذا القسم مرتد ويحل دمه وماله.

القسم الرابع هم الذين يؤدون المغرم للكفار لكنهم لا يتجسسون على المسلمين. "وأما من صار يتسوق عندهم فهو فاسق، وهو في الإثم أقوى ممن ألزم نفسه داره"[69].

وأخيرًا، يتطرق ابن برطال إلى الطلبة والمؤذنين الذين يعتبر حالتهم أخطر من سابقيهم؛ إذ يقول: "وهم أعظم وزرًا من غيرهم"[70]، لأنهم يمثلون القدوة لغيرهم. ويعتبر ابن برطال أنّ هؤلاء "طلبة سوء ومؤذنو سوء، لا تقبل شهادتهم ولا تجوز إمامتهم"[71]، وتجب عليهم "التوبة بعد رحيلهم من تلك البلاد التي غلب عليها الكفرة"[72].

وفي الفتويين الثانية والثالثة، يجيب ابن برطال عن سؤال المستفتي المجهول، حول حكم ثلاثة أقسام من المسلمين تباينت أشكال علاقتهم بالمسيحيين؛ إذ يتعلق الأمر بمسلمين "سكنوا بأوطانهم والنصارى يجاورونهم"[73]، أي يعيشون مجاورين للمسيحيين، وليسوا تحت سلطتهم المباشرة.

- القسم الأول: هم "أهل فتنة وحرب مع الكفار، كأهل جبل حبيب"[74]. وقد تكرر السؤال بصيغة أوضح في الفتوى الثالثة التي تتحدث عن "قسم سكنوا على الفتنة مع النصارى، ويحرثون في أطراف بلاد الصلح على وجه السرقة، إذ العدو لا يعرف حدود البلاد ولا أين حرثهم"[75]. وقد يكون هذا الصلح المذكور قد أبرم بين الوطاسيين والبرتغاليين بخصوص إحدى المدن الساحلية المغربية بالشمال، أو قد يكون صلحًا أبرمته السلطات المحلية مع البرتغاليين المحتلين للسواحل المغربية.
- القسم الثاني: الذين عقدوا صلحًا مع المسيحيين لكن "نيتهم أنهم لا يؤدون مغرمًا، لأن النصارى كانوا أخروهم بالغرم إلى شهر أكتوبر"[76]. في الصيغة الأولى من السؤال نعلم أن هذا القسم من المسلمين كان ينوي الفرار إلى بلاد المسلمين، إن طُولب بأداء المغرم

66 المرجع نفسه.
67 المرجع نفسه، ص 262 (الفتوى الأولى ضمن الملحق).
68 المرجع نفسه.
69 المرجع نفسه.
70 المرجع نفسه.
71 المرجع نفسه.
72 المرجع نفسه.
73 المرجع نفسه، ص 264 (الفتوى الثالثة ضمن الملحق).
74 المرجع نفسه.
75 المرجع نفسه.
76 المرجع نفسه.

للمسيحيين. أما في الصيغة الثانية، فيقول السائل إنّ هذا القسم ينتظر "أن يغيثهم المسلمون فيكونون هم الأولون في الجهاد، وإما أن لا يغيثوهم فيرحلون إليهم"[77].

- القسم الثالث: "نيتهم أن يسكنوا بلادهم ويغرموا النصارى ما بقيت الدنيا"[78].

يفتتح ابن برطال فتواه بالتنصيص على أن "المسألة الأولى الهائلة، التي هول بها لو عاش الإسلام وطمست بها عيون الليالي والأيام"[79]. ويشرع في الإجابة عن صيغتَي السؤال؛ القسم الأول المنخرط في الجهاد، والقسم الثاني المتعلق بمن عقد الصلح مع المسيحيين وفضّل أن يبقى تحت سلطتهم وأن يؤدي لهم المغرم.

القسم الأول الرافع للواء الجهاد هم "المسلمون المشفعون بإسلامهم الذين يجب علينا التبرك بغبار أقدامهم، فإنهم في عبادة عظيمة، فـ ﴿يَا لَيتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (النساء: 73)"[80]. هذا الاقتباس من الفتوى الثانية نجده مكررًا في الفتوى الثالثة بهذه الصيغة: "الجواب عن المسألة الهائلة التي ثلث بها أركان الإسلام، وطمست بها أعين الليالي والأيام، أن الثلث الساكن على مجاهدة العدو والتأهب لجهادهم وانتظار غاراتهم، هم المسلمون المشفعون بإسلامهم الذين يجب علينا التبرك بغبار أقدامهم، فإنهم في عبادة ما أعظمها عبادة، فـ ﴿يَا لَيتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (النساء: 73)"[81].

"وأما الثلث الثاني الذي عقد نيتهم أنهم إن اضطروا على الغرامة يفر بنفسه، فقد فعل فعلًا مكروهًا في استيطانه ببلد يمكن الكافر فيه قهره وغلبته، غير أن هذا الثلث إن وفّى ما عاهدت عليه نيته فإنه من الناجين إن شاء الله"[82].

"وأما القسم الثالث فبئس الثلث، لأنه خسر دينه ودنياه وخالف ما أمر به مولاه، فهؤلاء يستحقون العقوبة العظيمة، المشهور منها ما ذهب إليها ابن القاسم وسحنون، أنه يقتل من غير استتابة"[83].

في هذه الصيغة من الفتوى، يقصد ابن برطال الثلث الأخير الذي وصف في السؤال بكونه يعيش تحت حكم المسيحيين ويؤدي لهم الضريبة، ويصفهم بأنهم مارقون وخارجون عن الملة يستحقون القتل. وهذا الحكم لا يتسق مع الجواب السابق لهذا الفقيه في فتواه الأولى التي وصف فيها جماعة مشابهة توصف بكونها جماعة بقيت تحت حكم المسيحيين وبكونها الأقل إثمًا من بين الأصناف الخمسة الأخرى.

في الجواب السابق، كان ابن برطال قد أبطل شهادتهم وإمامتهم، ولكنه لم يستبح دمهم وأملاكهم. بينما الجواب هنا يشبه قرار ابن برطال السابق الخاص بأولئك الذين يتجسسون على المسلمين أو يحاربونهم.

بالنسبة إلى الثلث الثالث، فهو الثلث الأخطر؛ لأنه فقد دينه ودنياه، وداس على سنة نبيه، لأنه من المحظور على المسلم أن يعقد صلحًا مع الكفار ينص على أن يؤدي لهم غرامة، وذلك باتفاق المذهب المالكي: "فمن فعل ذلك كان عاصيًا لله تعالى ومخالفًا لرسوله صلى الله عليه وسلم. والواجب عليكم وعلى سادتنا المستوطنين هنالكم، أن يعرّفوا هذا الثلث بخطئه، وأن يزجروا أهل الحل والعقد

---

77 المرجع نفسه.

78 المرجع نفسه.

79 المرجع نفسه.

80 المرجع نفسه.

81 المرجع نفسه.

82 المرجع نفسه.

83 المرجع نفسه.

من ذلك الثلث جهدهم"[84]، "فإن خالفوا فاهجروهم، ولا يحل لكم أن تولوا بهم، ولا أن تشهدوا لهم، ولا تصلوا على جنائزهم، ولا تتعرضوا لمسائلهم، إلا أن يرجعوا عن فعلهم المذموم وعن رذالتهم الخسيسة"[85].

وفي الفتوى الأخيرة، يجيب ابن برطال عن سؤال متعلق بمسألة مختلفة متعلقة برجل من أصيلا أُسر في الحرب، وكان على الرجل دَين، ويريد المستفتي أن يعرف إن كان المال الذي تركه الأسير يمكن أن يستعمل لأداء فديته، أو أنه يجب تسديد الديون التي عليه أولًا. وقد أفتى ابن برطال أن مال الرجل ينبغي أن يصرف لتسديد دينه. ويقدم معلومات حول الطريقة التي ينبغي بها تسديد ديونه. ويبدو أن ابن برطال لم يعتبر قضية هذا الرجل مستعجلة كما هي قضية المسلمين الذين يجاورون المسيحيين ويعيشون على حدودهم؛ لأن هذه القضية ليست واردة في الفتوى الثانية لابن برطال. ولعل ابن برطال أجاب بسرعة عن السؤال الأول، وكان يستعد للجواب عن قضية رجل أصيلا حينما وصلته الصيغة الثانية من السؤال واضطر إلى إعادة صياغة الجواب كاملًا[86].

خلاصة القول إنّ هذه الفتاوى الثلاث لابن برطال تقدم معطيات تاريخية وفقهية غنية، إضافة إلى أجوبته الفقهية التي كانت تهدف إلى تحسيس الرأي العام بمخاطر التعامل مع المحتلين الإيبيريين، وتوعية المجتمع بأحكام الشريعة الإسلامية في المسائل المتعلقة بأوضاع المقيمين بالأراضي المحتلة وعلاقاتهم بالمحتل، كما تقدم صورة عن إسهام العلماء والفقهاء المغاربة في معالجة قضية العلاقة بين المغاربة والمحتلين الإيبيريين في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

وما يمكن استنتاجه من خلال الفتاوى الثلاث، لابن برطال، هو أن مسألة معرفة ما كانت تمثله الحياة حقيقة تحت سلطة المسيحيين لم تكن محسومة في هذه الفترة، وأن هذه الوضعية قد انضافت إلى تعقيدات مجموع من القضايا الشرعية الصعبة المتعلقة بالعلاقات الإسلامية المسيحية بالمغرب في العصر الحديث.

نصوص فتاوى ابن برطال مستخرجة من "الجواهر المختارة" لعبد العزيز الزياتي

(مخطوط المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان رقم 178)

[الفتوى الأولى][87]

"وسئل الفقيه أبو الحسن علي بن عبد الله، وأظنه المعروف بابن برطال، رحمه الله، عن حكم أناس اصطلحوا مع النصارى على أن يغرموا لهم مالًا، وتركوهم ببلادهم مقيمين، وصاروا معهم على فرق، فمنهم من يتجسس على المسلمين وينقل إليهم أخبارهم، ومنهم من يتسوق عند النصارى، ومنهم من صار يقاتل عليهم ويخرج للقتال مع عساكر النصارى، ويمنع المسلمين من الوصول إلى حدودهم[88]، ومنهم من يؤدي المغرم فقط ولا يفعل شيئًا مما ذكر، ومنهم طائفة أسقط العدو عنهم الخراج، كالطلبة والمؤذنين. ما حكم الله في دمائهم وأموالهم وإمامتهم وشهادتهم؟ وما يخص كل فريق من هؤلاء الفرق؟ جوابًا شافيًا.

84 المرجع نفسه.

85 المرجع نفسه.

86 Hendrickson, "The Islamic Obligation to Emigrate," pp. 130-131.

87 الزياتي، ص 262.

88 في بعض النسخ من المخطوط: "عدوهم".



فأجاب: القوم الذين عقدوا الصلح مع النصارى، دمرهم الله تعالى، على أن يغرموا لهم، قوم فساق عصاة لله تعالى، ومخالفون لسنة رسوله. فأما من التزم داره فلم يقدم[89] عليهم لتجارة ولا لغيرها، إلا أنه يغرم لهم، فهو عاص لله بغرامته وقعوده تحت الذلة. فلا تجوز شهادته ولا تصحّ إمامته. غير أن حالته أخف من حال من هو يأتي إليهم، ويستعمل نفسه في مصالحهم. وحكم هذا القسم أنه لا يحلّ ماله لأحد، ولا يباح دمه. وأما الذين يتجسسون على المسلمين، فالمشهور أن دم الجاسوس مباح، وأنه يقتل ويكون قاتله مأجورًا. وأما من أشهر السلاح مع النصارى ويأتي في عسكرهم، فهذا القسم قد مرق من الدين، فحكمه حكم النصارى في دمه وماله. وأما من صار يتسوق عندهم فهو فاسق، وهو في الإثم أقوى ممن ألزم نفسه داره.

وأما الطلبة والمؤذنون الذين رضوا بالقعود تحت ذمة النصارى، دمرهم الله، فهم طلبة سوء ومؤذنو سوء، لا تقبل شهادتهم ولا تجوز إمامتهم، وهم أعظم وزرًا من غيرهم، لأنهم يُقتدى بهم، فتجب عليهم التوبة بعد رحيلهم من تلك البلاد التي غلب عليها الكفرة. وبالله التوفيق، انتهى من بعض التقاييد.

[الفتوى الثانية][90]

وسئل الفقيه أبو الحسن علي بن عبد الله بن برطال، رحمه الله، عن حكم أناس سكنوا بأوطانهم والنصارى يجاورونهم، وهم على ثلاثة أقسام: قسم أهل فتنة وحرب مع الكفار، كأهل جبل حبيب. وقسم، لما انعقد الصلح مع النصارى، ضربوا لهم أجلًا، ونيتهم أنهم لا يغرمون لهم مالًا، فإن هم طولبوا به فروا إلى بلاد الإسلام. ما حكم سكناهم في بلادهم مع هذه البينة؟ وقسم نيتهم أن يسكنوا بلادهم ويغرموا النصارى ما بقيت الدنيا. بينوا لنا حكم هذه الأقسام.

فأجاب: الجواب عن المسألة الأولى الهائلة، التي هول بها لو عاش الإسلام وطمست بها عيون الليالي والأيام، أن الثلث الأول هو المسلمون المشفعون بإسلامهم الذين يجب علينا التبرك بغبار أقدامهم، فإنهم في عبادة عظيمة، فيا ليتني كنت معهم فأفوز فوزًا عظيمًا.

وأما الثلث الثاني الذي عقد نيتهم أنهم إن اضطروا على الغرامة يفر بنفسه، فقد فعل فعلًا مكروهًا في استيطانه ببلد يمكن الكافر فيه قهره وغلبته، غير أن هذا الثلث إن وفى ما عاهدت عليه نيته فإنه من الناجين إن شاء الله، إنه غرّ وسلم.

وأما الثلث الثالث فبئس الثلث، لأنه خسر دينه ودنياه وخالف ما أمر به مولاه، فهؤلاء يستحقون العقوبة العظيمة.

واختلف في عقوبتهم على خمسة أقوال: المشهور منها ما ذهب إليها ابن القاسم وسحنون، أنه يقتل من غير استتابة، عافانا الله من هذه المصيبة. فبينما المسلم حرام الدم، وإذا به يصير نفسه حلال الدم.

وكذلك لا يحل لمسلم أن يبيع ولا يشتري من النصارى، فيتقوون بذلك على المسلمين. وكان يجب على أهل الأوطان الصبر على ما أصابهم حتى يقضي الله أمرًا كان مفعولًا. انتهى من التقييد المذكور أيضًا.

[الفتوى الثالثة][91]

وسئل الفقيه أبو الحسن علي بن عبد الله بن علي الأغصاوي، وأظنه المعروف بابن برطال، رحمه الله، عن أناس بلادهم قريبة من النصارى، وحالهم في السكن فيها على أقسام: قسم سكنوا على الفتنة مع النصارى ويحرثون في أطراف بلاد الصلح على وجه السرقة، إذ

89 في بعض النسخ من المخطوط: "يتردد".

90 الزياتي، ص 263.

91 المرجع نفسه، ص 264.

العدو لا يعرف حدود البلاد ولا أين حرثهم. وقسم صالحوا، ولكن نيتهم أنهم لا يؤدون مغرمًا، لأن النصارى كانوا أخروهم بالغرم إلى شهر أكتوبر، وحينئذ يؤدونه لهم، فأضمروا في أنفسهم أنهم يسكنون في بلادهم إلى ذلك الأجل، فإما أن يغيثهم المسلمون فيكونون هم الأولون في الجهاد، وإما أن لا يغيثوهم فيرحلون إليهم. فما حكم الله في أصحاب هذا القسم؟ وقسم صالحوا ونيتهم السكنى على وجه التأبيد وتأدية المغرم كذلك، فما حكم الله على هذا الوجه المذكور؟

[حكم رجل عليه دين وأُسِر]

ومسألة أخرى، رجل من أهل أصيلا، أعادها الله تعالى للإسلام، ترتب عليه دين لرجل، ثم أسره العدو وله هنا مال، فهل يقتضي رب الدين من هذا المال دينه أم يفدى الأسير أولًا؟ بينوا لنا ذلك.

فأجاب: الجواب عن المسألة الهائلة التي ثلث بها أركان الإسلام، وطمست بها أعين الليالي والأيام، أن الثلث الساكن على مجاهدة العدو والتأهب لجهادهم وانتظار غاراتهم، هم المسلمون المشفعون بإسلامهم الذين يجب علينا التبرك بغبار أقدامهم، فإنهم في عبادة ما أعظمها عبادة، فيا ليتني كنت معهم فأفوز فوزًا عظيمًا.

وأما الثلث الثاني الساكن بنية أنه إن أضغطه العدو على الغرامة يفر، فقد فعل مكروهًا في استيطانه ببلد يمكن العدو فيها قهره وغلبته واستئصال الأهل والأموال، غير أن هذا الثلث إن وفى بما عقد عليه بنيته، فإنه من الناجين إن شاء الله تعالى، إذا قطع الغروم عليهم رأسًا، لأنه غرّ وسلم.

وأما الثلث الثالث، فبئس الثلث، لأنه خسر دينه ودنياه، وخالف ما أمر به مولاه، إذ لا يحل لمسلم أن يعقد الصلح مع الكفار على أن يغرم لهم، باتفاق في مذهب مالك. فمن فعل ذلك كان عاصيًا لله تعالى ومخالفًا لرسوله صلى الله عليه وسلم. والواجب عليكم وعلى سادتنا المستوطنين هنالكم، أن يعرّفوا هذا الثلث بخطئه، وأن يزجروا أهل الحل والعقد من ذلك الثلث جهدهم. فإن خالفوا فاهجروهم، ولا يحل لكم أن تولوا بهم، ولا أن تشهدوا لهم، ولا تصلوا على جنائزهم، ولا تتعرضوا لمسائلهم، إلا أن يرجعوا عن فعلهم المذموم وعن رذالتهم الخسيسة.

وكنتم عرفتمونا في سؤالكم قبل هذا، أن القسم الثالث منهم أقوام ينقلون خبر المسلمين للنصارى ويخبرونهم بعوراتهم، ويسعون معهم فيما يضر المسلمين، فهؤلاء القوم يستحقون العقوبة العظيمة. واختلف في عقوبتهم على خمسة أقوال: المشهور منها ما ذهب إليه ابن القاسم وسحنون أن عقوبة من فعل ذلك القتل من غير استتابة. عفانا الله من هذه المصيبة العظيمة. فبينما المسلم حرام الدم وإذا به يصير نفسه حلال الدم.

وكذلك كنتم عرفتمونا أنهم يغرمون على النصارى يتبايعون معهم ويحملون لهم ما ينتفعون به، وجاوبناكم أنه لا يحل لمسلم أن يحمل للنصارى مما يتقوّوْن به على المسلمين، ولا يسوغ لهم أن يبيع لهم ولا أن يشتري منهم بموضع تناله فيه الذلة منهم، كبلادكم، لأن الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه. وكان من حق أهل تلك الأوطان الصبر لدينهم حتى يقع الإياس من نصرة ترجى، لأن بلاد المسلمين متصلة، لا سيما وعثمان المريني قائم العين مرجو الانتصار، شديد الحرص على استخلاص بلاده، مملوء الأحشاء أسفًا، مضمور القريحة ألمًا. فالله المسؤول أن يطلق عقاله، وأن يزيل وباله، وأن يصلح أمره وأن يسعد عصره، كما نسأله أن يوفق بين عباده وأن يتدارك ما هوى من بلاده.

وقد جاوبناكم قبل هذا بفور بلوغ سؤالكم وبعثناه لكم فلم يقدر وصوله.



والجواب عن المسألة الأخيرة، إن رب الدين يثبت دينه عند القاضي، فإن عدم القاضي، فعند جماعة عدول البلد. فإذا أثبته يتخلص من دينه، وقضى له به من مال الأسير، ويتولى ذلك القضاء أو جماعة عدول عند عدمه، ولا يؤخر قضاء الدين لاستيفاء الفدية. نعم، إن كان الأسير قد قاطع على نفسه بمال محدود، فإن ذلك المال من سائر ديونه، إن حمل ماله الجميع، قضى الجميع، وإن لم يحمله وقعت المخاصصة على قدر الديون. انتهى من التقييد المذكور قائلًا، إنه نقل من خط من نقله من خطه".





المراجع

References

العربية

- **أبحاث في الكتاب العربي المخطوط**. الرباط: وزارة الثقافة المغربية، 2015.
- **أجوبة العبدوسي**. دراسة وتوثيق هشام المحمدي. الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2015.
- أحمدون، عبد الخالق. "البدع ببادية الشمال من خلال ألفية الهبطي ونوازل الزياتي". **دفاتر البحث**. العدد 1. جامعة الحسن الثاني. عين الشق (كانون الأول/ ديسمبر 2001).
- **الأسطوغرافيا والأزمة: دراسات في الكتابة التاريخية والثقافة، أعمال اليوم الدراسي الذي نظمته الجمعية المغربية للبحث التاريخي**. سلسلة ندوات ومناظرات 34. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1994.
- الإفراني، محمد الصغير. "صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر" (مخطوط). تحقيق عبد المجيد خيالي. الدار البيضاء: مركز التراث الثقافي المغربي، 2004.
- **البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم**. الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط؛ مطبعة النجاح الجديدة، 1989.
- بنميرة، عمر. **النوازل والمجتمع: مساهمة في تاريخ البادية بالمغرب الوسيط**. سلسلة رسائل وأطروحات. الرباط: منشورات كلية الآداب، 2012.
- بوشرب، أحمد. "أزمة الضمير المغربي خلال القرن السادس عشر". **مجلة كلية الآداب فاس**. عدد خاص بشعبة التاريخ (1985).
- ــــــــــ. **وثائق ودراسات عن الغزو البرتغالي ونتائجه**. الرباط: دار الأمان، 1997.
- **التاريخ وأدب النوازل: دراسات تاريخية مهداة للفقيد محمد زنيبر**. إنجاز الجمعية المغربية للبحث التاريخي. تنسيق محمد المنصور ومحمد المغراوي. الرباط: منشورات جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1995.
- **تحولات الفكر الأندلسي: أعمال الندوة الدولية المنعقدة بتطوان، يومي 18-19 صفر 1436هج 11-12 دجنبر 2014م: تكريمًا للدكتور محمد رزوق**. تنسيق جعفر ابن الحاج السلمي. تطوان: الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، 2017.
- التطواني، أبو العباس أحمد الرهوني. **عمدة الراوين في تاريخ تطاوين**. تحقيق جعفر بن الحاج السّلمي. سلسلة تراث 6. تطوان: جمعية تطاون أسمير، 2003.
- التنبكتي، أحمد بابا. **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**. تحقيق علي عمر. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2004.
- **حضارة الأندلس في الزمان والمكان: أعمال الندوة الدولية، 16-18 أبريل 1992**. سلسلة أبحاث وندوات 1. المحمدية: جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1993
- داود، محمد. **تاريخ تطوان**. تطوان: مولاي الحسن، [د. ت.].



• رزوق، محمد. **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16-17**. ط 3. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1998.

• الزركلي، خير الدين. **الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**. ط 17. بيروت: دار العلم للملايين، 2007.

• الزياتي، عبد العزيز. "الجواهر المختارة مما وقفت عليه من النوازل بجبال غمارة". مخطوط المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان. رقم 178.

• الشفشاوني، محمد بن عسكر الحسني. **دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر**. تحقيق محمد حجي. ط 2. الدار البيضاء: مركز التراث الثقافي المغربي، 2003.

• العبدوسي، عبد الله بن محمد بن موسى. **أجوبة العبدوسي**. دراسة وتوثيق هشام المحمدي. الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2015.

• عنان، محمد عبد الله. **نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين**. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1966.

• غراب، سعيد. "كتب الفتاوى وقيمتها الاجتماعية مثال نوازل البرزلي". **حوليات الجامعة التونسية**. العدد 16 (1978).

• فتحة، محمد. **النوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن 6 إلى 9هـ/ 12-15م)**. سلسلة الأطروحات والرسائل. الدار البيضاء: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1999.

• القادري، محمد بن الطيب. **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**. تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق. الرباط: دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، 1978.

• الكتاني، محمد بن جعفر. **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بمدينة فاس**. الدار البيضاء: دار الثقافة، 2004.

• المازري، محمد التميمي. **فتاوى المازري**. تحقيق طاهر المعموري. تونس: الدار التونسية للنشر، 1994.

• **المجتمع التطواني والتطور العمراني والمعماري من القرن 16 إلى القرن 20: أعمال الندوتين، أيام 9 و10 دجمبر 2005، [و] أيام 14 و15 و16 دجمبر 2006**. تنسيق محمد بن عبود. تطوان: جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2009.

• مزين، محمد. "التاريخ المغربي ومشكل المصادر: نموذج النوازل". **مجلة كلية الآداب بفاس**. العدد 2 (1985).

• مزين، محمد. "ملاحظات حول زمن المرابطين والأشراف". **مجلة المصباحية**. العدد 1 (1995).

• المكناسي، أحمد ابن القاضي. **جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس**. الرباط: دار المنصور للطباعة والوراقة، 1973.

• ______. **درة الحجال في غرة أسماء الرجال**. حققه وعلق عليه مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، 2002.

• **موسوعة أعلام المغرب**. تنسيق وتحقيق محمد حجي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1996.

• مؤنس، حسين. "أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر". **مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد**. مج 5. العددان 1-2 (1377هـ/ 1957م).

- الوزاني، أبو عيسى محمد المهدي. **النوازل الصغرى المسماة المنح السامية في النوازل الفقهية**. الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1992-1993.
- اليوبي، لحسن. **الفتاوى الفقهية في أهم القضايا من عهد السعديين إلى ما قبل الحماية**. الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1998.

الأجنبية

- Belarbi, Aïcha et al. (eds.). *Femmes rurales.* Casablanca: Fennec, 1996.
- Buzineb, Hossaïn. "Respuestas de jurisconsultos magrebíes en torno a la inmigración de musulmanes hispánicos." *Hespéris*. vol. 26-27 (1988-1989).
- Cantineau, Jean. "Lettre du Moufti d'Oran aux musulmans d'Andalousie." *Journal Asiatique.* CCX (1923).
- Cardaillac, Louis (ed.). *Les Morisques et leur temps.* Paris: CNRS, 1983.
- Castro, Francisco Vidal. "Ahmad al-Wansharisi (m. 914/1508). Principales aspectos de su vida." *Al-Qantara.* vol. 12, no. 2 (1991).
- Hendrickson, Jacelyn. "The Islamic Obligation to Emigrate: Al- Wansharisi's Asna al Matajir Reconsidered." Dissertation submitted to the Faculty of the Graduate School of Emort University. Italy, 2009.
- _______. "Muslim Legal Responses to Portuguese Occupation in Late Fifteenth-Century North Africa." *Journal of Spanish Cultural Studies* (2012).
- Mercedes, García-Arenal & María Jesús Viguera. *Relaciones de la Peninsula Iberica con El Magreb (siglos 13-16)*. Actas del Coloquio. Madrid: Instituto de Filología. Consejo Superior de Investigaciones Científicas (Spain). Instituto Hispano-Árabe de Cultura. Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Instituto de Filología, 1988.
- Mezzine, Mohamed. "Fuqaha à l'épreuve de l'Histoire: Sainteté, pouvoir et société au Maroc au début des temps modernes." Collection Thèses et monographies. Faculté Des Lettres Fès, 2003.
- _______. "Le temps des marabouts et des Chorfa: Essai d'histoire sociale-marocaine à travers les écrits de jurisprudence religieuse." Dissertation, Doctorat D'Etat. Paris, 1988.
- Miller, Kathryn A. "Muslim minorities and the obligation to emigrate to Islamic territory: Two fatwas from fifteenth-century Granad." *Islamic Law and Society*. vol. 7, no. 2 (2000).
- Molénat, Jean-Pierre. "Le problème de la permanence des musulmans dans les territoires conquis par les chrétiens, du point de vue de la Loi islamique." *Arabica.* vol. 48, no. 3 (2001).
- Turki, Abdelmajid. "Consultation juridique de l'Imam al-Mazari sur le cas des musulmans vivant en Sicile sous l'autorité des Normands." *Mélanges de L'Université Saint-Joseph*. vol. 50, no. 2 (1984).
- Van Koningsveld, P.S. & G.A. Wiegers. "The Islamic Statute of the Mudejars in the Light of a New Source." *Al-Qantara: Revista de Estudios Arabes.* vol. 17 (1996).
- Viguera, María J. "En torno a las fuentes jurídicas de al Andalus." Actes de colloque: *La civilisation d'al Andalus dans le temps et dans l'Espace*. Mohammadia, 1993.



- Verskin, Alan. *Islamic Law and the Crisis of the Reconquista. The Debate on the Status of Muslim Communities in Christendom.* Leiden/ Boston: Brill, 2015.
- Zouggari, Ahmed et al. (eds.). *Jbala: Histoire et société: Etudes sur le Maroc du nord-ouest*, Groupe pluridisciplinaire d'étude sur les Jbala. Paris: Editions du CNRS; Casablance: Wallada, 1991.

عبد العزيز الطاهري | Abdelaaziz Ettahiri*

تدبير الذاكرة في سياق العدالة الانتقالية
دراسة مقارنة للتجربة المغربية

Managing Memory in the Context of Transitional Justice
A Comparative Study of Moroccan Experience

تتناول الدراسة سياسات تدبير الذاكرة في تجارب العدالة الانتقالية، مستندةً إلى التجربة المغربية التي جسّدتها هيئة الإنصاف والمصالحة. وتقارن نموذجها بنماذج أخرى، مثل جنوب أفريقيا والأرجنتين وبولندا وتشيلي وتونس. وترصد أهم أحداث العنف في تاريخ المغرب الراهن، وخصوصًا تلك التي أسفرت عنها انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، والتي سعت الهيئة لطيّ صفحتها. وتوضح أن التجربة المغربية تبنّت "الحقيقة التصالحية"، بدلًا من "الحقيقة القضائية"، واستطاعت الكشف عن حقائق عديدة، وخصوصًا ما يتّصل باستجلاء مصير كثير من مجهولي المصير، وكشفت عن حالات عديدة من الاعتقال التعسفي، إضافة إلى أساليب التعذيب وظروف الاعتقال ومراكزه. وقد جاءت هذه التجربة المغربية سياسية، واستهدفت المصالحة أكثر من المصارحة، فشابها الكثير من النسيان. وتبيّن الدراسة أن تحوّلات جرت على مستوى التأريخ؛ فقد بدأ اهتمام نسبي من المؤرخين بموضوع الذاكرة، وتعالت دعواتهم إلى فتح ورشات تاريخ الزمن الراهن ومباشرته. وتنتهي إلى أن التجربة المغربية عكست نفسًا إصلاحيًا، لكنها لم تأتِ في إطار انتقال ديمقراطي، وإنما ساهمت في التحول الديمقراطي البطيء والمتعثر الذي يعرفه المغرب.

كلمات مفتاحية: العدالة الانتقالية، هيئة الإنصاف والمصالحة، الذاكرة، التحول الديمقراطي، المغرب.

The paper deals with memory management policies in transitional justice, based on the experience of the Moroccan Justice and Reconciliation Commission, compared with other models such as those of South Africa, Argentina, Poland, Chile and Tunisia. The paper examines critical incidents of violence in current Moroccan history, especially those involving widespread violations of human rights, for which the commission sought some resolution. The paper states that Moroccan experience adopted "conciliatory truth" rather than "judicial truth," and so was able to uncover facts pertaining to the previously unknown fates of many persons, cases of arbitrary detention, methods of torture, and detention centers and conditions. This Moroccan experience was primarily political, and prioritized reconciliation over forthrightness, and was consequently marred by forgetfulness. The paper highlights a shift taking place in the chronicling of history, as historians began to take interest in the topic of memory and call for convening workshops on the history of present times. At the same time, the paper concludes by saying that the Moroccan experience reflected a reformist spirit, but one not emerging from a framework of a democratic transition, and it contributed rather to the slow and stalled democratic transformation seen in Morocco.

Keywords: Transitional Justice, Equity and Reconciliation Commission, Memory, Democratic Transition, Morocco.

* باحث مغربي، يعمل أستاذًا للتاريخ المعاصر في كلية الآداب بجامعة محمد الخامس في الرباط.

A Moroccan researcher and professor of contemporary history at the Faculty of Arts at the Mohammed V University in Rabat, Morocco.



تقديم

تقع الذاكرة في صلب تدابير العدالة الانتقالية المتعلقة بكشف حقيقة الماضي، الأليم وإعادة قراءته، وإنصاف ضحاياه، وتحقيق المصالحة الوطنية، والعمل على تفادي عودة أساليبه القمعية في المستقبل عن طريق الإصلاح السياسي وبناء المجتمع الديمقراطي.

تتناول الدراسة أشكال تدبير الذاكرة في سياقات العدالة الانتقالية، وتتخذ من التجربة المغربية، التي جسدتها أعمال هيئة الإنصاف والمصالحة، نموذجًا لذلك. وتعرِّف في بادئ الأمر بالذاكرة وآليات اشتغالها، وتوضح أبعادها الفردية والجماعية وصلتها بالتاريخ والنسيان وبالعدالة الانتقالية. وتبرز بعد ذلك أهم العوامل التي أسهمت في رسم معالم التجربة المغربية للعدالة الانتقالية وانعكست على تدبيرها للذاكرة. ومن بينها الطابع العنيف والسلطوي للدولة المستقلة الموروث عن البنى التاريخية العميقة الذي أدى، خاصة في أزمنة الصراع السياسي والاجتماعي، إلى انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان خلال الفترة الموسومة بسنوات الجمر والرصاص، إضافة إلى دور السياق السياسي، المتسم بالاستمرارية والموصول بالانفتاح والإصلاح السياسي في ظل تحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة في ما يتعلق بتدبير إرث الماضي الحقوقي الثقيل وإعادة بناء الذاكرة الجماعية على أساس المصالحة، فضلًا عن موازين وعلاقات القوة التي ولدت فيها التجربة. وستنتقل في إثر ذلك إلى تحليل المقاربة التي اعتمدتها هذه التجربة لتدبير الذاكرة، وبيان بعض مواطن النسيان التي انطوى عليها، لتجيب في نهاية المطاف عن سؤالين: ما حدود دور عمل الذاكرة خاصة، ومجمل أعمال هيئة الإنصاف والمصالحة عامة، في الإصلاح السياسي؟ وهل أفضيا إلى تحقيق انتقال ديمقراطي في المغرب؟

ومن أجل فهمٍ أعمق للنموذج المغربي، اعتمدت الدراسة منهجًا يقوم على المقارنة بينه وبين نماذج عالمية أخرى، بما فيها بعض النماذج العربية. كما ارتكزت على مقاربة تاريخية تكمن أهميتها، على الرغم مما تطرحه من إشكالات ترتبط بتاريخ الزمن الراهن والآني، في وضع هذا النموذج في سياقاته الوطنية والدولية، وصيروراته الزمنية بداية من الفترات الممهدة للتجربة مرورًا بإنجازها ووصولًا إلى ما ترتب عليها من نتائج، وفهم هذا الحدث القصير في ضوء البنى التاريخية العميقة، وذلك بغية الخروج بخلاصات أولية بخصوصها.

مفهوم الذاكرة وصلته بالعدالة الانتقالية

عرف العالم في سياق ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حضورًا كثيفًا ومتزايدًا للذاكرة، وذلك بالنظر إلى ما شهده من أحداث وتحولات. من أبرزها ما خلفته الحرب من نتائج وفظاعات، وتصاعد تصفية الاستعمار، والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها أنظمة شمولية، ودخول عدة بلدان في مراحل انتقال ديمقراطي. أدت هذه التحولات إلى صعود نجم الشاهد وتصاعد دور الذاكرة في تحديد معالم الماضي، إلى درجة وصفت فيها هذه الفترة بـ "عصر الشاهد"[1].

ويشير مفهوم الذاكرة إلى "القدرة على التمثل الانتقائي الحاضر، الفردي أو الجماعي، لأحداث وحالات ماضية، ويتم هذا التمثل عبر مسار معقد من إدراك الأحداث وتسجيلها وترميزها وتخزينها وإعادة إنتاجها في شكل صور ذهنية في زمن ماض إلى استحضارها وذكرها، أو التذكير بها حسب معطيات الحاضر الذي يتم فيه ذلك"[2]. ويميز المتخصصون بين الذاكرة الفردية، التي تنطلق من داخل الفرد وتعكس تمثلاته الذاتية للماضي، والذاكرة الجماعية التي تنتسب إلى كيان جماعي. وقد اعتبر موريس هولبفاكس أن الذاكرة

1 Annette Wieviorka, *L'ère du témoin* (Paris: Pluriel, 2013).

2 عبد العزيز الطاهري، **الذاكرة والتاريخ: المغرب خلال الفترة الاستعمارية 1912-1956** (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2016)، ص 32.

"وظيفة جماعية"[3]، تستمد قوتها ودوامها من دعامتها التي تتكون من عدد كبير من الناس[4]. وإذا كان للذاكرة الجماعية نفس خصائص الذاكرة الفردية عمومًا، فإنها مستقلة عنها، بل و"تغلف الذكريات الفردية"[5]، ذلك أن "الفرد لا يتذكر إلا بالتموضع في وجهة نظر أو وجهات نظر مجموعة أو مجتمع وفي تيار أو تيارات من التفكير الجماعي"[6].

وتختلف الذاكرة عن التاريخ في منهج استعادة الماضي وأهدافه، فهو مهنة وتخصص معرفي ينتمي إلى العلوم الإنسانية، ويقوم على مناهج وقواعد بحث عقلانية في طموحه إلى الوصول إلى الحقيقة التاريخية (النسبية)، أما هي فتتميز بالقدرة على التعرف إلى الماضي وطموح الإخلاص له وحفظه، انطلاقًا من واجب الذاكرة، غير أنها تواجه استعصاءات في ذلك تتمثل في غلبة الذاتية والعاطفة على تمثلاتها، وخضوعها لتأثيرات الحاضر ورهاناته السياسية والأيديولوجية، وجنوحها في كثير من الأحيان إلى خلط الواقع بالخيال وإلى بناء الأسطورة. وعلى الرغم من ذلك، تشكل "الذاكرة مادة أولية للتاريخ، وسواء كانت ذهنية أو شفهية أو مكتوبة فإنها المعين الذي يغرف منه المؤرخ"[7].

ويلازم النسيان الذاكرة، إذ إن "وجود ذاكرة دون نسيان محض خيال"[8]. وهو يطرح إشكالية على مستوى إخلاصها للماضي، وينتج من عجزها عن استعادة آثاره لأسباب غير إرادية في عدة أحيان، لكنه "ليس قصورًا ذاتيًا فقط، ولكنه كذلك قدرة نشيطة"[9]، وعملية متعمدة في أحيان كثيرة، فحتى "إذا كان في الإمكان تذكر كل شيء، فلا يمكن رواية كل شيء [...] لأن السرد الكامل أمر مستحيل من الناحية الإنجازية، فهو يحمل بالضرورة وبطبيعته خاصية انتقائية"[10] لأسباب مرتبطة برهانات حاضر التذكر وإكراهاته، وهذا ما تسميه لوسيت فالنسي "سياسة الصمت"[11]، وينعته بول ريكور بـ "استراتيجيات النسيان"[12]. ويتخذ هذا النوع من النسيان، عندما يتعلق الأمر برهانات اجتماعية وسياسية، عدة أشكال وتجليات؛ من أبرزها العفو الذي يجسد "الشكل المؤسساتي للنسيان" ويهدف إلى "تحقيق المصالحة بين المواطنين الأعداء"[13]، والصفح الذي يأتي من الضحية ويستلزم وجود اتهام وإدانة وعقاب واعتراف المسؤول بالذنب، وهو يشكل "الأفق المشترك للذاكرة والتاريخ والنسيان"[14]، هذا إضافة إلى الإخفاء والتهميش والإقصاء ... إلخ.

الأصول التاريخية والسياق العام

يستدعي فهم خصوصيات تجربة العدالة الانتقالية المغربية، ومعالجتها للماضي الأليم، ومقاربتها لمسألة الذاكرة، القيام بتأصيل تاريخي لظاهرة العنف في المغرب الراهن وما نتج من انتهاكات لحقوق الإنسان التي سعت هيئة الإنصاف والمصالحة لطي ملفاتها نهائيًا، وتوضيح السياق العام الذي نشأت فيه هذه التجربة.

---

3 Maurice Halbwaches, *Les cadres sociaux de la mémoire* (Paris: PUF, 1952), p. 290.

4 Maurice Halbwaches, *La mémoire collective* (Paris: PUF, 1950), p. 33.

5 Ibid., p. 36.

6 Ibid., p. 15.

7 Jacques Le Goff, *Histoire et mémoire* (Paris: Gallimard, 1988), p. 10.

8 Paul Ricoeur, *La mémoire, l'histoire, l'oubli* (Paris: Seuil, 2000), p. 537.

9 Friedrich Nietzsche, *Oeuvres: La généalogie de la morale*, vol. 2, Jean Lacoste & Jacques Le Rider (eds.), Collection Bouquins (Paris: Robert Laffont, 1993), p. 789.

10 Ricoeur, p. 579.

11 Lucette Valensi, *Fables de la mémoire*, *La glorieuse bataille des trois rois* (Paris: Seuil, 1992), p. 34.

12 Ricoeur, p. 579.

13 Ibid., pp. 585-586.

14 Ibid., pp. 593-594.

شكل العنف، المادي والاقتصادي والمجالي والرمزي، أحد ثوابت الممارسة السياسية في تاريخ المغرب[15]. تميز هذا البلد في الفترة ما قبل الاستعمارية بدولة سلطانية ومخزنية وبمجتمع قبلي. استعملت هذه الدولة في محطات عديدة العنف ضد القوى الاجتماعية والدينية المتمردة، وخاصة في مناطق السيبة[16]، كما سجل تاريخها أحداث عنف سياسي وحروبًا داخلية نتيجة الصراع على السلطة في مراحل انتقال الحكم إما من سلالة إلى أخرى أو من سلطان إلى آخر. لم تحتكر هذه الدولة العنف، فقد توفرت جل القبائل على الأسلحة[17]، ولجأت هذه القبائل إلى استعماله في مواجهة السلطة المركزية احتجاجًا على سياساتها. كما وظفته ضد قبائل أخرى، في إطار الصراع حول السلطة أو المجال وما يتضمنه من مراعٍ وموارد طبيعية بالخصوص[18].

وقد عرف تاريخ المغرب عدة وسائل لتدبير العنف وتحقيق السلم والتصالح بين القوى المتصارعة؛ فقد لجأت القبائل إلى جملة من الأعراف لتنظيم العلاقات وحفظ الأمن والسلم فيما بينها مثل إبرام عهود "الرْفُودْ"، أو عقد تحالفات قبلية واسعة تؤدي إلى توازنات كبرى ينتج منها السلم والأمن، وفي الوقت ذاته كان السلطان يقوم بدور تحكيمي بين القبائل المتصارعة، كما قامت الزوايا الدينية بأدوار كبيرة في نزع فتيل الصراعات بين السلطة المركزية والقبائل من جهة، وفي ما بين هذه الأخيرة من جهة أخرى.

احتكرت دولة الحماية، التي أقامت إدارة حديثة شكلت المؤسسة الأمنية إحدى أهم مؤسساتها، استعمال العنف بعد أن قضت على المقاومة المسلحة. وعلى الرغم من إجراءات التحديث، فقد غضّت الطرف عن أساليب العنف التقليدية التي مارسها القواد الكبار[19]، كما أنها لم تتوان في استعماله ضد أشكال الاحتجاج الوطني المسلح أو السلمي.

استمر العنف قاعدة في الممارسة السياسية في دولة الاستقلال، وقد مارسه الأفراد والجماعات السياسية والدولة. لكن عنف الدولة كان أقوى بحكم أنها ورثت عن الفترة الاستعمارية جهازًا إداريًا حديثًا إلى جانب الجهاز المخزني السابق، واحتكرت وسائل الإكراه، حيث أحدثت المؤسستين العسكرية والأمنية وبسطت سيطرتها عليهما[20]، ولم تتردد في استعمالهما قوتين ضاربتين[21]. وارتكزت في ذلك على كتلة من المشروعيات الوطنية والدينية والكارزمية والمؤسسية الحديثة؛ فتم الانتقال من عنف السيبة التقليدي الفوضوي إلى عنف النظام العصري[22]، وذلك على الرغم من أنها اعتمدت ترسانة دستورية وقانونية تجعلها قريبة تدريجيًا من الديمقراطية والتعددية السياسية والحريات.

وهكذا، عرف المغرب المستقل عنفًا واسع النطاق نجمت عنه انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، سواء في الصراعات التي وقعت بين فصائل الحركة الوطنية والمقاومة المسلحة نتيجة الاختلافات حول تدبير السنوات الأولى للاستقلال، أو في سياق وقائع الصراع

---

15 عبد الأحد السبتي، "عنف الدولة: تصورات وممارسات ومنطلقات"، ورقة مقدمة في أشغال ندوة عنف الدولة، هيئة الإنصاف والمصالحة، مراكش: 11-2004/6/12، سلسلة دراسات وندوات هيئة الإنصاف والمصالحة (الرباط: منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2009)، ص 78-82.

16 عادة ما يطلق مصطلح بلاد السيبة في مقابل بلاد المخزن في تاريخ المغرب ما قبل الحماية، ويقصد به مجال القبائل التي لم تكن تخضع للأحكام السلطانية وسلطة المخزن (الدولة) ويكتفي فيها هذا الأخير في الغالب بوجود رمزي يتمثل في بيعة السلطان، ويرجع ذلك إما إلى غياب المخزن أو إلى ضعفه في بعض الفترات، أو إلى تمرد القبائل ضد تعسفه وإهماله. وإذا كانت الرواية الاستعمارية قد أضفت طابعًا بنيويًا على الصراع بين ثنائيتي المخزن والسيبة، معتبرة أن القبائل كانت ذات طابع استقلالي رافض لسلطة الدولة، فقد نفت الرواية الوطنية وجود هذا الصراع جملة وتفصيلًا، وأكدت الوحدة الوطنية وولاء كل القبائل للدولة وخضوعها لها، في حين تجاوزت الدراسات التاريخية الأكاديمية الراهنة هاتين الروايتين الأيديولوجيتين، فأقرت بوجود السيبة لكنها درستها في حالاتها وسياقاتها وتحولاتها وباستحضار طبيعة الدولة وخصوصيات المجتمع.

17 السبتي، ص 85-86.

18 إبراهيم بوطالب، **تاريخ المغرب الحديث والمعاصر: دراسات وبحوث**، ج 1، ط 2 (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2018)، ص 553.

19 السبتي، ص 86-87.

20 Daniel Rivet, *Histoire du Maroc: De Moulay Idrîs à Mohamed VI* (Paris: Fayard, 2012), p. 357.

21 Pierre Vermeren, *Histoire du Maroc depuis l'indépendance*, 4ème ed. (Paris: La Découverte, 2016), p. 6.

22 محمد سبيلا، "العنف السياسي في مغرب ما بعد الاستقلال"، ورقة مقدمة في أشغال ندوة عنف الدولة، هيئة الإنصاف والمصالحة، ص 94-95.

السياسي والاجتماعي حول بناء الدولة الحديثة، وعلى السلطة في المدة من نهاية الخمسينيات إلى منتصف السبعينيات. ومن أبرز هذه الوقائع الانتفاضة التي عرفتها منطقة الريف بشمال المغرب سنتَي 1958 و1959 احتجاجًا على السياسات الحكومية والتهميش اللذين لحقا المنطقة بعد الاستقلال، وما سمي بـ "مؤامرة" سنة 1963 التي استهدفت حياة الملك الحسن الثاني، واتهم حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالوقوف وراءها، وانتفاضة 23 آذار/ مارس 1965 التي اندلعت في مدينة الدار البيضاء ومدن أخرى، في إثر إصدار وزارة التربية الوطنية مذكرة تمنع التلاميذ البالغين 18 سنة فما فوق من التسجيل في التعليم الثانوي، وكانت تعبيرًا عن حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولتَا الانقلاب العسكري على نظام الملك الحسن الثاني سنتَي 1971 و1972.

وحدث تراجع استراتيجي نسبي عن العنف في المرحلة الموالية من جانب الدولة، التي دعت إلى التوافق الديمقراطي في سياق تنظيم المسيرة الخضراء (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر 1975)، والمعارضة التي ما فتئت شرائحها تتراجع عنه كخيار في مواجهة الدولة في مقابل العمل على توسيع آفاق مشاركتها في السلطة بأساليب سلمية. غير أن ذلك لا يعني نهايته، فقد حدث في مواجهة الانتفاضات الحضرية التي وقعت سنوات 1981 بالدار البيضاء، و1984 ببعض مدن شمال المغرب ومراكش، و1990 بفاس[23].

لم يكن المغرب بمعزل عما كان يحدث في العالم خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد مر كثير من البلدان في مختلف القارات بمراحل سياسية مماثلة اتسمت بالاستبداد والقمع السياسي وانتهاك حقوق الإنسان. وقد دخل كثير منها، بداية من سبعينيات القرن الماضي إلى اليوم، مراحل انتقالية استهدفت تجاوز إرث الماضي العنيف والاستبدادي وبناء أنظمة ديمقراطية، وتعد العدالة الانتقالية من أبرز الآليات التي اعتمدت في هذا الصدد.

واكبت تجربة العدالة الانتقالية الأرجنتينية مرحلة الانتقال الديمقراطي التي تلت إسقاط القوى المدنية للحكم العسكري، في إثر هزيمة الجيش الأرجنتيني أمام القوات البريطانية في حرب الفوكلاند سنة 1982؛ فقد شكل الرئيس الجديد المنتخب راؤول ألفونسين Raúl Alfonsín اللجنة الوطنية لدراسة مشكلة اختفاء الأشخاص سنة 1983[24]. وبعد أن عانت البيرو الدكتاتورية العسكرية، وفي الوقت الذي بدأت فيه تنجز عدالتها الانتقالية، اندلع صراع مسلح بين الحكم ومجموعتين مسلحتين هما الحزب الشيوعي البيروفي والحركة الثورية. وامتد هذا الصراع عقدين من الزمن من 1980 إلى 2000، وبدأ يتراجع تدريجيًا منذ أن تولى ألبيرتو فوجيموري Alberto Fujimori الحكم سنة 1990 وأقام نظامًا سلطويًا أحكم قبضته على الجيش والأجهزة الأمنية. عادت البلاد إلى الديمقراطية، في إثر استقالة فوجيموري سنة 2000، بعد ضغوط داخلية ودولية شديدة. وأقامت حكومة الانتقال بقيادة فالونتان بانياكوا Valentín Paniagua لجنة للحقيقة والمصالحة سنة 2003 كلفت بتسليط الأضواء على 20 سنة من الصراع في هذا البلد[25].

كللت تجربة جنوب أفريقيا مسار الانتقال الديمقراطي. فبعد صراع مسلح قاده المؤتمر الوطني الأفريقي ضد نظام الأبارتهايد دام من 1960 إلى 1990، دخلت البلاد مرحلة مفاوضات بعد وصول فريديريك دوكليرك Frederik De klerk، أحد زعماء الأقلية البيضاء، إلى الرئاسة، فأطلق سراح نيلسون مانديلا بعد 27 سنة من الاعتقال. وقد أفضت إلى دستور انتقالي مؤقت سنة 1993 وإجراء انتخابات

23 عبد الحي المودن، "العنف السياسي في مغرب الاستقلال"، في: **من الحماية إلى الاستقلال: إشكالية الزمن الراهن**، تنسيق محمد كنبيب، سلسلة ندوات ومناظرات 133 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2006)، ص 54.

24 Nadia Tahir, "Associations de victimes de la dictature et lutte pour la défense des droits de l'homme en Argentine (1976-2007)," in: Sophie Daviaud (dir.), *Amérique Latine: De la violence politique à la défense des droits de l'homme* (Paris: L'Harmattan, 2012), pp. 23-27.

25 Camille Boutron, "Les enjeux établis autour des droits humains dans le processus de consolidation de la démocratie au Pérou," in: Daviaud, pp. 39-40.



تعددية سنة 1994 نتج منها فوز حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، ووصول زعيمه نيلسون مانديلا Nelson Mandela إلى رئاسة الدولة، فأنشأ لجنة الحقيقة والمصالحة سنة 1995[26].

وجاءت العدالة الانتقالية في أوروبا الشرقية في سياق سقوط الأنظمة الشيوعية، وانهيار المعسكر الشرقي، وبداية تشكل أنظمة ديمقراطية ليبرالية. أما تونس، فقد دخلت مسار العدالة الانتقالية مباشرة بعد ثورة 2011 التي أسقطت نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، فتم إحداث لجنة الحقيقة والكرامة بمقتضى قانون العدالة الانتقالية الذي أقره المجلس الوطني التأسيسي سنة 2013. وهناك حالات أخرى تأسست فيها لجان الحقيقة والمصالحة بضغط ودفع من المجتمع الدولي في إطار عمليات حفظ السلام بعد الحروب الأهلية مثل السلفادور وغواتيمالا.

تمت التجربة المغربية، عكس التجارب السالفة، في إطار استمرارية النظام القديم عندما يحل وارث جديد لهذا النظام، فيعلن بدء صفحة سياسية جديدة بريئة مما حصل في الماضي العنيف. ويتبنى، في سعيه لإعادة بناء شرعية نظامه وتخليصه مما علق في الذاكرة الجماعية من صور مشوبة بالعنف والقمع السياسي، نهجًا مغايرًا في ممارسة الحكم يرتكز بالأساس على إحداث تغييرات وإصلاحات قانونية وسياسية واقتصادية ومؤسساتية وتجديد النخب السياسية، وخاصة تلك التي تمسك بمفاصل السلطة، دون أن يعيد النظر جذريًا في قواعد سير النظام القديم[27].

تعود الإرهاصات الأولى لهذه التجربة إلى بداية العقد الأخير من القرن العشرين، الذي انطبع على المستوى العالمي بتحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة، وانتصار النموذج الديمقراطي الليبرالي وتعالي الدعوات إلى احترام حقوق الإنسان. عرفت بداية هذا العقد تصاعد الضغوط والانتقادات الخارجية والداخلية التي رسمت صورة قاتمة عن واقع حقوق الإنسان بهذا البلد. وقد دفع ذلك بالملك الحسن الثاني إلى الشروع في انفتاح سياسي، فأسس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عام 1991 "لتحسين صورة نظامه المتميز بطابعه القمعي"[28]، وقام بمراجعات دستورية سنوات 1992 و1995 و1996 استجابت لبعض المطالب الدستورية لأحزاب المعارضة الوطنية.

ظل الملك الراحل، الذي كانت تحدوه الرغبة في تأمين انتقال سلس للعرش إلى خلفه، مصرًا على فكرة إيصال المعارضة السياسية الوطنية إلى سدة الحكم. وقد كللت مجهوداته بتشكيل حكومة التناوب التوافقي سنة 1998 برئاسة عبد الرحمن اليوسفي، وهو الأمر الذي فتح الطريق أمام التناوب السياسي الذي طال انتظاره منذ عقود[29].

اتسع هامش الحريات خلال السنوات الأخيرة من حكم الحسن الثاني، وبلغت الجمعيات الحقوقية مستوى غير مسبوق من النشاط والحضور، وأصبحت الصحافة المستقلة والنقدية تهيمن على الفضاء الإعلامي[30]، كما تم الإفراج عن المعتقلين السياسيين والمخفيين قسريًا، وإغلاق مراكز الاعتقال السري والسماح بعودة المنفيين المطرودين إلى وظائفهم.

واصل الملك محمد السادس، الذي تولى الحكم سنة 1999، الانفتاح السياسي الذي دشنه والده، وألقى خطابات تعكس هذا الانفتاح، واتخذ إجراءات سياسية ومؤسسية وحقوقية تبرز التوجهات العامة لمنهجه في الحكم. وفي السنة الأولى من حكمه، أعلن عن

---

26 Kora Andrieu, *La justice transitionnelle: De l'Afrique du sud au Rwanda* (Paris: Gallimard, 2012), p. 231.

27 عبد العزيز النويضي، "إشكالية العدالة الانتقالية: تجربتا المغرب وجنوب إفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/1/24، شوهد في 2019/3/14، في: https://bit.ly/2XbseKT

28 Susan Slyomovics, "Témoignages, écrits et silences: L'Instance Équité et Réconciliation (IER) marocaine et la réparation," Hammadi Safi (trad.), *L'Année du Maghreb*, no. 4 (2008), p. 123.

29 بيير فيرمورين، **مغرب المرحلة الانتقالية**، ترجمة علي آيت احماد (الدار البيضاء: منشورات طارق، 2002)، ص 24.

30 المعطي منجب، "الربيع المغربي: الجذور والسياقات التاريخية"، في: **20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 110.

مفهوم جديد للسلطة "مبني على رعاية المصالح العمومية والشؤون المحلية وتدبير الشأن المحلي والمحافظة على السلم الاجتماعي"، ويعطي الأولية لـ "حماية البيئة والعمل الاجتماعي"، ويسخّر "جميع الوسائل لإدماج الفئات المحرومة في المجتمع وضمان كرامتها"[31]. وتجلى التوجه الجديد للدولة في التعامل مع القضايا الحقوقية في السماح بعودة أبراهام السرفاتي، أحد أبرز معارضي نظام الحسن الثاني، من المنفى؛ وإقالة إدريس البصري الرجل القوي في نظام والده ووزير الداخلية الذي ينظر إليه في المغرب باعتباره أحد رموز سنوات الرصاص. وفي السنة الموالية رفع الإقامة الجبرية عن عبد السلام ياسين زعيم جماعة العدل والإحسان الإسلامية.

وأصدر أوامره بإخراج هيئة التحكيم المستقلة إلى حيز الوجود بتاريخ 16 آب/ أغسطس 1999. وقد كانت بمنزلة اللبنة الأولى في مسار العدالة الانتقالية المغربية، وتمثلت مهماتها في تقديم التعويض المادي لضحايا الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري. شكلت هذه الخطوة اعترافًا من الدولة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان[32]، كما كانت مؤشرًا دالًا على رغبة العهد الجديد في فتح صفحة حقوقية جديدة والقطع مع أساليب الماضي ومعالجة الانتهاكات التي وقعت فيه[33].

شجعت هذه الإجراءات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي جرت في عهد الحسن الثاني على تنظيم أنفسهم، فشكلوا المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف في السنة نفسها، وكان هدفه الأساس إقامة لجنة مستقلة للحقيقة على غرار تلك التي أُنشئت في جنوب أفريقيا[34].

أنشئت هيئة الإنصاف والمصالحة بمقتضى قرار ملكي يوم 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، بالتصديق على توصية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وبدأت عملها في العام الموالي. كان النظام السياسي في حاجة إلى ضخ دماء جديدة من الشرعية في شرايينه، بعد الانتقال السلس للحكم من الملك الراحل إلى الملك الحالي الذي اجتاز السنوات الأولى من حكمه بيسر، فازدادت قوة هذا النظام واستقراره، مستثمرًا في ذلك الزخم الرمزي والسياسي الذي شكلته قيادة أحزاب المعارضة الوطنية لحكومة التناوب التوافقي، ومستفيدًا من انخراطه في السياق الدولي المتسم بمحاربة الإرهاب بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001. لهذا كان المتحكم الرئيس في إنشاء الهيئة وتحديد اختصاصاتها. أما الأحزاب والطبقة السياسية، التي خرجت ضعيفة ومنهكة من العهد القديم وعانت غياب الديمقراطية الداخلية في وقت تزايد فيه صعود ومنافسة التيارات الإسلامية[35]، فقد ظلت بعيدة إلى حد بعيد عن هذه التجربة، بما فيها تلك الأحزاب التي كانت تدير دفة المسؤوليات الحكومية. في حين ساهم المجتمع المدني الحقوقي، الذي فرض نفسه خلال العقد الأخير من القرن العشرين، سواء تعلق الأمر بالجمعيات المحلية أو بفروع بعض الجمعيات الدولية[36]، من خلال ضغوطه على النظام السياسي والمفاوضات التي باشرها معه، في دفعه نحو اتخاذ هذه المبادرة، وكان له أثر واضح في كثير من مجرياتها. وبغية إحداث توازن في الهيئة، التي عُهِد

---

31 المملكة المغربية، "نص الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المسؤولين عن الجهات والولايات والعملات والأقاليم من رجال الإدارة وممثلي المواطنين"، **خطب صاحب الجلالة**، البوابة الوطنية، شوهد في 2019/6/11، في: http://bit.ly/2JBhBes

32 إدريس بلمحجوب، **العدالة الانتقالية بالمغرب: التعويض من منظور هيئة التحكيم**، ج 1 (الدار البيضاء: مكتبة دار الآفاق المغربية، 2012)، ص 50-51.

33 المرجع نفسه، ص 59.

34 Marouane Laouina, "L'Instance équité et réconciliation: Une justice transitionnelle sans transition?" in: Éric Gobe (ed.), *Des justices en transition dans le monde arabe? Contributions à une réflexion sur les rapports entre justice et politique* (Rabat: Centre Jacques-Berque, 2016), pp. 247-262, accessed on 29/12/2020, at: https://bit.ly/2LW22D3

35 فيرمورين، ص 43-44.

36 المرجع نفسه، ص 56.

برئاستها إلى إدريس بن زكري المعتقل السياسي السابق ورئيس المنتدى المذكور، لكيلا تخرج عن إطار المقاربة الرسمية، فقد كان نصف أعضائها ينتمون إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المكون من أعضاء، أغلبهم مقربون من النظام السياسي[37].

تندرج التجربة المغربية ضمن التجارب التي تمت في إطار استمرارية النظام نفسه، وقيامه بتغييرات تضمن تكيفه مع الواقع الوطني والدولي واستيعابه، ولا ترقى إلى مستوى التحول الشامل، ولم تأت في إطار قطيعة أو تغيير جذري أو ثورة، وهو ما كان له انعكاسات على مجمل أعمالها، وخاصة تدبيرها للذاكرة.

الحقيقة التصالحية بدلًا من الحقيقة القضائية

يتضح من الاختصاص الزمني (1956-1999) والنوعي لهيئة الإنصاف والمصالحة[38] أنّ تدبير الذاكرة احتل حيزًا مركزيًا في عملها، سواء على مستوى كشف الحقيقة أو المساهمة في الإنصاف وجبر الضرر والمصالحة التاريخية أو بناء المستقبل وتحقيق الإصلاح والانتقال السياسي.

وتُعدّ مسألة الكشف عن حقيقة الماضي، الذي شهد انتهاكات لحقوق الإنسان، من بين المهمات التي طرحت على تجارب العدالة الانتقالية في العالم، بل يمكن اعتبارها من المؤشرات الأساسية لتقييم نجاحها في إنجاز المهمات المنوطة بها. وقد واجهت هيئة الإنصاف والمصالحة صعوبات كثيرة في ما يخص هذه المسألة؛ يعود السبب الرئيس في ذلك إلى ولادتها في سياق يتسم باستمرارية النظام السياسي نفسه، وعدم قدرة القوى المعارضة له على فرض رؤية تدمج العدالة الانتقالية في إطار تحول شامل لبناء دولة الديمقراطية والحق والقانون.

كانت إشكالية الحقيقة جوهر النقاش ومثار خلافات كبيرة وحادة منذ المفاوضات التي عرفها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المرحلة الإعدادية لتأسيس الهيئة. رأى فريق فيه، أغلبه مقربون من النظام السياسي، أن لا ضرورة لإنشاء الهيئة بدعوى أن المغرب لم يصل إلى مستوى الانتهاكات التي عرفتها تشيلي والأرجنتين، ولم يعرف ثورة أو دكتاتورية عسكرية وتصفية عرقية أو طائفية، ولأن العودة إلى الماضي ستربك حاضر المغرب وتحدث قلاقل فيه، وهو الذي بدأ المصالحة منذ زمن. وفي مقابل ذلك، اعتبر الفريق الثاني، وأغلب أفراده ذوو انتماءات يسارية وحقوقية وإسلامية، أن عدم تكرار ما وقع في الماضي وبناء مستقبل المغرب رهين بالكشف عن الحقيقة والمصالحة مع الماضي[39]. وبعد سلسلة من المفاوضات الطويلة، تم التوصل إلى حل توافقي يقضي بتأسيس الهيئة مع تعويض كلمة الحقيقة بالإنصاف في تسميتها[40]. وهو الأمر الذي أسهم في إضعاف موقع الحقيقة في عمل الهيئة. وقد جاء الخطاب الملكي أثناء تنصيب الهيئة داعمًا لمسألة الحقيقة في عملها؛ إذ قال الملك: "نعتبر هيأتكم بمثابة لجنة للحقيقة والإنصاف، مستشعرين نسبية بلوغ الحقيقة الكاملة"[41]. وهذا ما أعاد تأكيده ظهير التصديق على النظام الأساسي لهيئة الإنصاف والمصالحة[42].

37 عبد الكريم عبد اللاوي، **تجربة العدالة الانتقالية في المغرب**، تقديم هاني مجلي، أطروحات جامعية 10 (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2013)، ص 134.

38 هيئة الإنصاف والمصالحة، **التقرير الختامي**، الكتاب الأول (الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2006)، ص 17.

39 امبارك بودرقة وأحمد شوقي بنيوب، **كذلك كان: مذكرات من تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة**، ط 2 (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 2017)، ص 15-30.

40 المرجع نفسه، ص 58-66.

41 المملكة المغربية، "نص الخطاب الملكي السامي بمناسبة تنصيب هيئة الإنصاف والمصالحة"، **خطب صاحب الجلالة**، البوابة الوطنية، شوهد في 2019/12/5، في: https://bit.ly/36JoAyF

42 المملكة المغربية، "ظهير شريف رقم 1.04.42 صادر في 19 من صفر 1425 (10 أبريل 2004) بالمصادقة على النظام الأساسي لهيئة الإنصاف والمصالحة"، **الجريدة الرسمية**، السنة الثالثة والتسعون، عدد 5203، 2004/4/12، ص 1639-1642، شوهد في 2020/12/9، في: https://bit.ly/39W1GWW

لا ترتبط إشكالية الحقيقة في التجربة المغربية بطابع الاستمرارية الذي وسم سياقها فحسب، بل يجب فهمها أيضًا في إطار المعضلات التي واجهتها قضايا العدالة المتعلقة بمحاكمة جرائم الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي أرخت بظلالها على هذه التجربة وغيرها.

تبنّت بعض البلدان مقاربة قضائية بشأن جرائم الدولة، من أبرز أوجهها محاكمات نورمبورغ بألمانيا وطوكيو باليابان عقب نهاية هذه الحرب واليونان في منتصف السبعينيات ... إلخ. لكنها لم تشهد تطبيقًا نموذجيًا لفكرة العدالة العقابية[43]؛ لأنها كانت انتقائية ومحدودة وخاضعة لحسابات سياسية مرتبطة بسياقاتها[44]، ومجحفة في كثير من أحكامها، وقد تدفع أحيانًا إلى العنف والانتقام وتحدث انقسامات في المجتمع، فضلًا عن محدودية فاعليتها في ردع تلك الجرائم في بعض الحالات[45].

أدت هذه الإشكالات إلى ابتكار حل بديل تمثل في العدالة الانتقالية. وهي ترتبط بمراحل الانتقال الديمقراطي التي تتعايش فيها نخب ومؤسسات الأنظمة القديمة مع النخب والمؤسسات الجديدة. لا تتخلى العدالة الانتقالية في هذه المراحل عن العدالة الجنائية، لكنها تركز، من أجل إنجاح الانتقال الديمقراطي وضمان السلم والوحدة الوطنية، على العدالة الإجرائية؛ أي التعويض والمصالحة والعفو والإنصاف وجبر الضرر والحقيقة، مع تأجيل اللجوء إلى العدالة العقابية إلى حين توافر شروط تطبيقها، وهذا ما يتأكد من عدة نماذج.

كانت محاكمة الرئيس البيروفي ألبيرتو فوجيموري، بتهمة انتهاكات لحقوق الإنسان خلال فترة حكمه، الأولى من نوعها في أميركا اللاتينية. قضى الحكم القضائي، الذي صدر يوم 10 نيسان/ أبريل 2008 ونقل مباشرة على التلفزيون، بسجنه 25 سنة، وكانت هذه المحاكمات رمزًا لعدم الإفلات من العقاب، وأصبحت مرجعًا لمحاكمات أخرى في هذا البلد وغيره في هذه القارة[46].

وبعدما أطلقت اللجنة الوطنية لدراسة مشكلة اختفاء الأشخاص في الأرجنتين مسار محاكمة رموز الجيش ورجاله المتهمين بارتكاب الانتهاكات، تراجع الرئيس راؤول ألفونسين عن الأمر بسبب تهديدات الجنرالات بإدخال البلاد في حرب أهلية. ومنذ ذلك الحين، تكرر مشهد فتح ملفات المحاكمات ثم إغلاقها. وقد مثل وصول الرئيس نستور كيرشنر Néstor Kirchner إلى الحكم سنة 2005، وإعلان مجلس القضاء الأعلى عدم دستورية العفو العام الذي صدر تحت ضغط العسكريين، عاملين أساسيين في إتمام ملف المحاكمات. وحوكم خورخي فيدالا Jorge Videla، قائد الانقلاب العسكري الذي حكم البلاد إلى غاية 1981، بالمؤبد سنة 2010، كما حوكم عدد آخر من قادة الجيش الذين اتهموا بجرائم حقوقية[47].

كان شبح العنف العسكري أكبر في تشيلي، نظرًا إلى أن الجيش هناك كان يتمتع بشعبية واسعة وقوية أكبر مما كان عليه في الأرجنتين. وحتى حينما انهزم الرئيس أوغوستو بينوتشي Pinochet Augusto في استفتاء سنة 1988، فإن ذلك لم يتحقق إلا بفارق ضئيل في الأصوات. ومن ثم، فإن طي الصفحة الأليمة في تشيلي كان يعني الاعتراف بانتهاكات الدولة وتهيئة الأرضية لجبر أضرار الضحايا، في الوقت الذي كانت الدّمقرطة تتسع تدريجيًا على الرغم من مقاومة الجيش ومؤيديه المدنيين[48].

---

43 عبد الحي المودن، "العدالة والماضي الأليم"، **مجلة رباط الكتب الإلكترونية**، شوهد في 2019/1/30، في: https://bit.ly/2IbzGDk

44 المرجع نفسه.

45 نويل كالهون، **معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دولة ديمقراطية**، ترجمة ضفاف شربا (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014)، ص 14-19.

46 Boutron, p. 50.

47 هايدي الطيب، "العدالة الانتقالية: نماذج مختارة"، في: **العدالة الانتقالية في السياقات العربية**، تقديم علاء شبلي، إعداد هايدي علي الطيب، كرم خميس (محرر) (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2014)، ص 55.

48 المودن، "العدالة".

بررت تجربةُ لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا بتغليب العدالة الإجرائية على العقاب بضرورة الانتقال السلمي من نظام الأبارتهايد إلى النظام الديمقراطي وحفظ الوحدة الوطنية، فقايضت العدالة العقابية بالعدالة التعويضية والعفو المشروط باعتراف الجلادين بجرائمهم علنًا، وتقديم الأدلة على الطبيعة السياسية التامة لدوافعها[49].

أسهمت مبادئ الديمقراطية الليبرالية في تأييد بلدان أوروبا الشرقية للقصاص المحدود[50]. فعلى الرغم من أن ألمانيا الشرقية وبولونيا مثلًا اتخذتا سبيلين مختلفين في الانتقال الديمقراطي، فقد وصلت تجربتاهما إلى تسويات متشابهة؛ إذ تحملت الدولة المسؤولية السياسية عن جرائم انتهاكات حقوق الإنسان، وحوكم بعض المسؤولين الشيوعيين السابقين، وفقد آخرون مناصبهم عبر عملية التطهير، وتحملت الدولة أعباء تأهيل الضحايا والتعويض لهم وكشف ما وقع في الماضي[51].

من السابق لأوانه تقييم التجربة التونسية التي أكدت عدم الإفلات من العقاب[52]، لكنها تجد صعوبات وإكراهات في المساءلة القضائية؛ بسبب طبيعة التحولات السياسية بعد الثورة المتمثلة في الانسداد الفوضوي والاستبدادي للربيع العربي، وعودة جزء من نخبة النظام التونسي السابق إلى الواجهة، وانفلات الوضع الأمني بسبب توالي العمليات الإرهابية[53].

مزجت النماذج السالفة بين العدالتين العقابية والتصالحية في سياق الانتقال الديمقراطي، لكن يتضح من خلالها عمومًا أن العدالة الانتقالية شأن سياسي، أي إنها تفاهم بين العدالة والسلم يتم التفاوض عليه بحسب موازين القوى السياسية؛ لهذا فقد نحا بعضها نحو تعليق العمل بالعدالة العقابية، وخصها البعض الآخر بحيز صغير[54]. وتكمن خصوصية التجربة المغربية، مقارنة بالتجارب السالفة، في أنها اختارت منذ البداية "العدالة التصالحية بدل العدالة الاتهامية والحقيقة التاريخية بدل الحقيقة القضائية"[55]، مدفوعة في ذلك بالبراغماتية السياسية لعدد من الفاعلين التي رأت أن المصالحة، في سياق الاستمرارية الذي لم تسمح موازين القوى فيه بمعاقبة المسؤولين عن الانتهاكات، وكانت الدولة تبحث فيه عن مصادر متجددة للمشروعية السياسية، تشكل بديلًا مناسبًا للعدالة العقابية، وأنه يمكن أن يتحول إلى دعامة للانتقال الديمقراطي[56].

انعكس هذا الاختيار على أشغال العدالة الانتقالية المغربية؛ فقد انصبت مجهوداتها على تدبير الذاكرة، وخاصة في ما يتعلق بكشف حقيقة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي، وإثبات نوعية تلك الانتهاكات ومدى جسامتها والوقوف على مسؤولية أجهزة الدولة أو غيرها فيها[57].

---

49 Andrieu, pp. 231-235.

50 كالهون، ص 44-45.

51 المرجع نفسه، ص 277.

52 "قانون أساسي عدد 53 لسنة 2013 مؤرخ في 24 ديسمبر 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها"، **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**، عدد 105، 2013/12/31، ص 4335.

53 حميد بلغيت، "تطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب في تجارب العدالة الانتقالية الإفريقية"، في: **العدالة الانتقالية في أفريقيا - مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية: دراسة في تجارب لجان الحقيقة: مكتسبات وتحديات**، تحرير وإشراف المصطفى بوجعبوط (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، ص 333.

54 Sandrine Lefranc, "La justice transitionnelle, une justice pour les temps nouveaux?" in: Gobe (ed.), pp. 154-158.

55 هيئة الإنصاف والمصالحة، **التقرير الختامي**، ص 106.

56 المودن، "العدالة."

57 المملكة المغربية، **الجريدة الرسمية**، ص 1641.

واستندت منهجية عمل الهيئة إلى تجميع وتحليل المعطيات المحصلة من مصادر مختلفة تتمثل في إفادات ضحايا سابقين أو عائلاتهم وموظفين عموميين سابقين أو حاليين، والاطلاع على سجلات ووثائق تمسك بها السلطات العمومية، والقيام بزيارات ميدانية (مراكز الاحتجاز، والمدافن ... إلخ)، وإجراء اتصالات مباشرة مع مسؤولين أمنيين[58].

مكّنت تحريات الهيئة من استجلاء الحقيقة عن 742 من مجهولي المصير[59]، وكشفت عدة حقائق تتعلق بالاعتقال التعسفي، من بينها مراكزه، مثل تازمامارت ودار ابريشة ودرب مولاي الشريف ... إلخ، وظروف الاعتقال وأساليب التعذيب الجسدي والنفسي القاسية وغير الإنسانية[60]، والانتهاكات التي رافقت الأحداث الاجتماعية التي وقعت في سنوات 1965 و1981 في الدار البيضاء و1984 بمدن شمال المغرب و1990 بفاس، وخاصة المس بالحق في الحياة نتيجة استعمال الرصاص، وتوجيهه إلى مستوى الجمجمة أو القفص الصدري أو البطن[61].

واعتبرت الهيئة أن الكشف عن الحقيقة ومحو آثار الانتهاكات وحفظ الذاكرة هي من الأعمال المركزية التي قامت بها لإنصاف الضحايا وجبر أضرارهم وردّ الاعتبار لهم[62]، من جهة، ولتحقيق المصالحة التاريخية في معناها الاجتماعي والثقافي والمجالي[63]، من جهة أخرى. وكان البوح العلني بما جرى في الماضي من المداخل الأساسية التي اعتمدتها في ذلك. وفي هذا الصدد، نظمت سبع جلسات استماع عمومية أقيمت في ستة مجالات جغرافية مختلفة من المغرب ونقلتها قنوات التلفزيون والإذاعة، خصصت لسماع أصوات عدد من الضحايا وتقديم شهاداتهم عن الآلام والأهوال التي تعرضوا لها. وقد شكلت هذه الجلسات لحظات بالغة الأهمية في مسار الإنصاف والمصالحة، لأنها استهدفت استرجاع كرامة الضحايا الذين انتهكت حقوقهم ورد الاعتبار المعنوي لهم، وحفظ الذاكرة الجماعية، ومقاسمة الآلام والمعاناة والتخفيف من المخلفات النفسية الناتجة من ذلك. كما أدّت دورًا تربويًا وبيداغوجيًا تجاه المسؤولين والرأي العام والمجتمع والأجيال الصاعدة[64].

الذاكرة والنسيان

يلاحظ مما سلف أن هيئة الإنصاف والمصالحة تبنّت كشف حقيقة ما وقع في الماضي موضوع اختصاصها الزمني عوض الحقيقة القضائية، واعتبرت في تقريرها النهائي أنها "ساهمت في الرفع من مستوى الكشف عن الحقيقة"[65]. وفي ذلك إقرار بأنها لم تصل إلى أقصى درجات استجلاء الحقيقة وإعلانها؛ فجاءت المعلومات التي أوردها هذا التقرير ناقصة في كثير من القضايا والوقائع والملفات، ولم تكشف عن أخرى، ومن أبرزها ملف القيادي المهدي بن بركة ذو الحساسية السياسية الكبيرة، والذي تتداخل فيه الأبعاد الوطنية والدولية، إضافة إلى الملفين المتعلقين بظروف اختفاء عبد الحق الرويسي والحسين المانوزي ومصيرهما[66].

---

58 هيئة الإنصاف والمصالحة، **التقرير الختامي**، ص 65.

59 المرجع نفسه، ص 78.

60 هيئة الإنصاف والمصالحة، **التقرير الختامي**، الكتاب الثاني (الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2006)، ص 128-132.

61 المرجع نفسه، ص 136-137.

62 هيئة الإنصاف والمصالحة، **التقرير الختامي**، الكتاب الثالث (الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2006)، ص 39.

63 هيئة الإنصاف والمصالحة، **التقرير الختامي**، الكتاب الأول، ص 107.

64 المرجع نفسه، ص 108.

65 هيئة الإنصاف والمصالحة، **التقرير الختامي**، الكتاب الثاني، ص 138.

66 المرجع نفسه، ص 110، 112.

عللت الهيئة عدم قدرتها على كشف الحقيقة كاملة بأن عدة عوائق حالت دون ذلك، من بينها محدودية الشهادات الشفوية التي استقت منها المعلومات، وهشاشتها في بعض الحالات وتضاربها، ورفض مسؤولين سابقين تقديم شهاداتهم أمام الهيئة، والحالة المزرية التي كان عليها الأرشيف أو تعرضه للإتلاف أو غيابه أو عدم القدرة على الوصول إليه، والتعاون غير المتكافئ لأجهزة الدولة ومؤسساتها التي قدم البعض منها أجوبة ناقصة عن ملفات عرضت عليها[67].

وإذا كانت الحقيقة من الناحية التاريخية نسبية، فإن تعذر وصول الهيئة إلى مستويات أعلى من الحقيقة وكشفها لا يعود إلى الموانع السالفة الذكر فحسب، لكنه يرتبط أيضًا بأسباب سياسية. عكست الحقيقة، التي تم الكشف عنها موازين القوى الاجتماعية وعلاقات السلطة والقوة القائمة آنذاك، والتي ولدت فيها الهيئة وتحددت اختصاصاتها، بل يمكن القول إن الهيئة، في إعادة بنائها لما حدث في فترة اختصاصها الزمني، استعملت الذاكرة آليةً سياسية[68]. فلم تنتج حقيقة تاريخية بقدر ما أنتجت حقيقة سياسية متوافقًا عليها بين الفاعلين الرئيسين الذين كانوا يشتغلون وفق منطق النظام[69]. فمن جهة، وظف عمل الذاكرة، الذي قامت به الهيئة للكشف عن حقيقة الماضي، في دائرة دعم الحاضر السياسي والاجتماعي وعدم الإخلال بتوازناته، وتعزيز القوى الفاعلة والمؤثرة فيه وحماية مصالحها ومواقعها وصورها من كل خدش، وإزاحة ثقل التمثلات الفردية والجماعية المشوبة بصور العنف والقمع الذي شهده ذلك الماضي عن كاهلها. ومن جهة أخرى، انطوى هذا العمل على كثير من النسيان.

لقد همشت التجربة بعض صفحات الماضي وأحداثه. فقد قصرت الهيئة كشف حقيقة الانتهاكات على الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي وهمشت انتهاكات أخرى، مثل الجرائم الاقتصادية، وتزوير الوقائع وتلفيق التهم في المحاضر، وانتزاع التوقيعات والاعترافات تحت الضغط، وإصدار التعليمات المباشرة وغير المباشرة للنيابة العامة، وحالات الاغتراب خارج الوطن[70]، والمس بحرية التعبير ومصادرة الصحف والمجلات والكتب ومنع التظاهر، والاستيلاء على الملك العمومي[71].

ويعود ذلك إلى أن العدالة الانتقالية المغربية قامت على مقاربة إجرائية تصالحية؛ فبنت علاقتها بالحقيقة التي أعلنت عنها وفق تأويل تاريخي انتقائي وجزئي وذاتي يهمش السياق العام الذي وقعت فيه الانتهاكات، ولا يقدم تفسيرات للعوامل العميقة للعنف. وهذا ما حصل في تجربة جنوب أفريقيا أيضًا، وإن بشكل آخر؛ فقد وقعت لجنة الحقيقة والمصالحة في مفارقة، حينما اتجهت إلى الكشف عن المسؤولين عن الانتهاكات في حق الضحايا، وغضّت الطرف عن عدد من أفراد الأقلية البيضاء الذين لم يكونوا من الجلادين وممارسي التعذيب، لكنهم استفادوا اقتصاديًا واجتماعيًا من نظام الأبارتهايد[72].

إسماع صوت الضحية وإخفاء الجلاد

لم تكتف التجربة المغربية بعدم اعتماد مبدأ العقاب في حق الجلادين والمسؤولين عن الانتهاكات، بل إن الهيئة لم تكشف، وفقًا لاختصاصاتها التي جعلت منها هيئة غير قضائية "ولا تثير المسؤولية الفردية"[73]، عن هوية هؤلاء الجلادين والمسؤولين. وفي حين سمح

67 هيئة الإنصاف والمصالحة، **التقرير الختامي**، الكتاب الأول، ص 84-85.

68 Andrieu, p. 382.

69 عبد اللاوي، ص 161.

70 المرجع نفسه، ص 159-160.

71 علال البصراوي، "مدى مساهمة عمل هيئة الإنصاف والمصالحة في الانتقال الديمقراطي"، **مجلة نوافذ**، العدد 32-33 (كانون الثاني/ يناير 2007)، ص 166.

72 Andrieu, pp. 251-252.

73 المملكة المغربية، **الجريدة الرسمية**، ص 1641.

للضحايا بالظهور في جلسات الاستماع العمومية وبإسماع أصواتهم والحكي عن الماضي الذي ذاقوا مراراته وآلامه، وفي وقت كشفت فيه الهيئة في تقريرها الكثير من الجرائم والانتهاكات الحقوقية وأشكال التعذيب والأوضاع القاسية التي كانوا يعانونها في مراكز التحقيق والمعتقلات، ألقي الطرف الآخر، أي الجلادون، سواء الذين كانوا يعطون الأوامر أو الذين تولوا التنفيذ، في حقل اللامرئي وفي خانة المخفي. وقد وضع مهندسو جلسات الاستماع، تبعًا للاختصاصات السالفة الذكر، سقفًا لا يمكن تجاوزه يفرض على الضحايا عدم ذكر أسماء الجلادين والمسؤولين عن الانتهاكات.

لقد لجأت الهيئة إلى المصالحة وليس إلى المصارحة، مع العلم أن المصالحة تشمل طرفين لا طرفًا واحدًا، وهذا ما جعل هذه الشهادات التي استعادت الماضي الأليم مبتورة[74] وأحادية الجانب. فلم يسمع صوت الجلادين ورواياتهم عما وقع. ورفض كثير من المسؤولين السابقين تقديم شهاداتهم للهيئة في التحريات التي كانت تقوم بها. لقد أخفي الجلادون بعدم ذكر أسمائهم، وتمت التغطية على مسؤولياتهم بتحميل المسؤولية للدولة بصفة عامة. وقد أسهم ذلك في حجب الذنب الأخلاقي الفردي "ويتعلق الأمر بمجمل الأعمال الفردية، الصغيرة منها والكبيرة، التي ساهمت، برضاها الضمني أو العلني، في العمل الإجرامي للسياسات المختلفة، وفي الإثم السياسي لأعضاء الهيئة السياسية وهنا تتوقف المسؤولية الجماعية ذات الطبيعة السياسية وتبدأ المسؤولية الشخصية"[75]. لم يتم التمييز إذًا بين الذنب الإجرامي الذي تتحمله الدولة وجرم الأفراد من المسؤولين، وحتى بعض المؤسسات، الذين قاموا به سواء في إطار سياسة الدولة أو بمعزل عنه.

ولئن كانت ذاكرة الضحايا في الغالب مفتوحة ومنفتحة، ولها القدرة على الحكي والبوح، إلا في بعض الحالات الاستثنائية، فإن ذاكرة الجلادين كانت ممانعة وعبارة عن علبة سوداء، خاصة أنه لم يكن لهيئة الإنصاف والمصالحة القدرة المادية والقانونية والإلزامية الكفيلة بالدفع بمجموعة من المسؤولين إلى البوح لمساعدتها في الكشف عن الحقيقة[76].

لجأ الكثير من التجارب إلى معاقبة المسؤولين عن الانتهاكات وجرائم الدولة، لكن هذه التجارب غلبت منطق المصالحة وإعطاء الأولوية للسلم الاجتماعي وتسهيل عبور الانتقال السياسي، فاعتمدت مبدأ العفو عن الجلادين. وعلى الرغم من أهمية هذا المبدأ في تسهيل إنجاز العدالة الانتقالية، فإن "الصفح يخلق عدم المعاقبة وهو ظلم كبير"[77]. ومن مقتضيات العفو أن يتم في عملية تبادل بين الصفح من جهة الضحية، والاعتراف بالذنب والندامة من جهة الجلاد.

اعتمدت لجنة الحقيقة والمصالحة بجنوب أفريقيا مبدأ التبادل بين الصفح والاعتراف. واجهت العملية ارتباكات ارتبطت بالتجاذبات الحادة بين السلطتين القديمة والجديدة وبالجراح العميقة التي تركها الميز العنصري. فالعفو الذي منحته اللجنة لم يكن يعني منح الصفح الصادق الذي يطهر الذاكرة من الغضب من جهة بعض الضحايا الذين حرموا من الإشباع الذي يحصل عادة من الإدانة الآتية من المحاكمة، وكان الاعتراف العلني من جانب المذنبين، في بعض الأحيان، استراتيجية من أجل الحصول على العفو المحرر من الملاحقة القضائية. ومع ذلك، فقد كان تبادل الصفح والاعتراف مفيدًا على العموم؛ لأنه سمح بممارسة عامة لعمل الذاكرة ومعالجة الحزن والتطهير المشترك[78]. وبذلك ساهم عمل اللجنة في معالجة بعض الشحنات الاجتماعية السلبية والأمراض الجماعية

---

74 إبراهيم القادري بوتشيش، "مواطن القوة والضعف في الشهادات الشفوية: دراسة تطبيقية في تاريخ المغرب الراهن (1973 - 2005)"، في: **التاريخ الشفوي: مقاربات في المفاهيم والمنهج والخبرات**، مج 1، إعداد وتنسيق وجيه كوثراني ومارلين نصر (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 187-188.

75 Ricoeur, p. 616.

76 محمد الصبار، "العدالة الانتقالية في المغرب: قراءة في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة"، **مجلة نوافذ**، العدد 32-33 (كانون الثاني/ يناير 2007)، ص 41.

77 Ricoeur, p. 608.

78 Ibid., pp. 626-629.

التي نتجت من نظام الأبارتهايد مثل الكراهية والخوف والإحساس بالذنب والانتقام[79]. اعتمدت هذه التجربة على مقاربة علاجية، وتميزت بكثير من الشحن العاطفي وطقوس البكاء إلى درجة أنها وصفت بـ "لجنة المناديل" و"محكمة الدموع"[80].

لم يكتمل إنصاف الضحايا ورد الاعتبار لهم، وظلت المصالحة ناقصة في التجربة المغربية للاعتبارات السالفة الذكر. لهذا اتجهت إلى جعل الذاكرة أداة للقيام بعمل الحداد، كما هو شأن تجارب أميركا اللاتينية والبلدان الشيوعية السابقة[81]. كما جعلت منها، على غرار التجربة الجنوب أفريقية من دون أن تصل إلى مستواها، آليةً علاجية من جراح الماضي وآثاره، تجاه الضحايا دون المسؤولين، وراهنت على الاستثمار العاطفي والمعالجة الإشفائية؛ وذلك ما أضعف القيمة التاريخية للشهادات التي جاءت في جلسات الاستماع[82] ولعملية تدبير الذاكرة والحقيقة.

جاءت أعمال الهيئة في إطار مشروع لبناء الحاضر وتخليصه من التركة الثقيلة للماضي الأليم؛ وذلك من خلال توظيف ذاكرة علاجية تهدف إلى السلوان والعزاء في نهاية المطاف أكثر من حفظ الماضي وكشف الحقيقة. وبذلك يمكن القول إن مسارَي الذاكرة والنسيان قد تقاطعا في التجربة المغربية ليشكلا معًا "أفق ذاكرة ساكنة، بل أفق نسيان سعيد"[83]. لكنه لم يكن سعيدًا بالنسبة إلى كثير من الضحايا.

الذاكرة والتاريخ

سمح اتساع هامش الحريات العامة، في سياق العدالة الانتقالية المغربية، بارتفاع منسوب البوح بما جرى في الماضي؛ فعرف المغرب ظاهرة الحضور الكبير والمتزايد للذاكرة في الحقل التاريخي والإعلامي والسياسي والاجتماعي. وتعززت هذه الظاهرة بالتطور التقني والإعلامي الهائل، حيث يمكن الحديث اليوم عن طغيان الذاكرة واتجاهها نحو الهيمنة على تمثلات الناس للماضي القريب والراهن.

ومن مظاهر هذا الحضور إصدار كتابات ذات صبغة تاريخية وسياسية وصحافية ومذكرات وسير ذاتية وعدد من السِّيَر، والإدلاء بشهادات شفاهية خلفها فاعلون سياسيون، منهم الملك والأمير ومقاومون ووطنيون ووزراء وسفراء وزعماء حزبيون وغيرهم، تناولت عدة مواضيع من أهمها العمل الوطني السياسي والمسلح الذي واجه الاستعمارَين الفرنسي والإسباني، وتطورات المشهد السياسي المغربي منذ الاستقلال إلى اليوم، وخاصة فترة الصراع والعنف السياسي وما نتج من انتهاكات لحقوق الإنسان. واجهت هذه الذاكرات في رواياتها عن الماضي عدة استعصاءات؛ فقد تميزت بالذاتية، المفرطة أحيانًا، وبالانتقائية والعاطفية، وتحكمت فيها الرهانات الذاتية والأيديولوجية والإطار السياسي الذي ظهرت فيه[84]. لهذا، لم تذهب بعيدًا في كشف حقائق الماضي؛ فقد كانت دائرة المخفيات والمنسيات فيها أكثر بكثير مما تم ذكره والإعلان عنه.

---

79 Andrieu, p. 268.

80 Ibid., p. 238.

81 Ibid., p. 375.

82 لطيفة بوسعدن، "تجربة جلسات الاستماع العمومية بالمغرب تحت ضوء التجارب المقارنة"، **مجلة نوافذ**، العدد 32-33 (كانون الثاني/ يناير 2007)، ص 157-158.

83 Ricoeur, p. 536.

84 الطاهري، ص 201-204.

كتب بعض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أو أفراد من عائلاتهم، في السياق ذاته، مجموعة من المذكرات والكتابات التي تدخل في إطار أدب السجون والاعتقال السياسي[85]. كما روى بعضهم في وسائل الإعلام ما تعرضوا له من انتهاكات ومعاناة[86]. ولم يقتصر الأمر على الضحايا، بل إن أحد المسؤولين السابقين في جهاز المخابرات المغربية يسمى أحمد البخاري، كتب وروى عن سنوات الجمر والرصاص، وخاصة قضية المهدي بن بركة[87]. وقد ألف بعض الأدباء روايات أدبية في موضوع الاعتقال السياسي[88].

استعادت هذه الكتابات والروايات سنوات "الجمر والرصاص"، وحكت عن الألم الشديد والمعاناة البالغة التي عاناها الضحايا في المعتقلات. وقد تقاطعت في أجزاء منها مع قراءة هيئة الإنصاف لحقيقة الماضي الأليم والذاكرة الجماعية "المشتركة" التي عملت على بنائها، وحاول بعضها استكمال الحقيقة الناقصة وسد الفراغات في الذاكرة. وكان الهدف منها إقرار العدالة، وتحقيق الإنصاف، وإعادة الاعتبار للضحايا، عن طريق البوح والحكي[89].

لم يكن البحث التاريخي المغربي بمنأى عن تأثيرات هذا السياق. فمن جهة، تفاعل المؤرخون المغاربة مع العدالة الانتقالية؛ فقد كان المؤرخ إبراهيم بوطالب عضوًا في هيئة الإنصاف والمصالحة، وشارك بعضهم في الندوات العلمية الأربع التي نظمتها. كما قام بعضهم، من جهة أخرى، بدراسة هذا الحضور الكبير للذاكرة وعلاقته بسياق العدالة الانتقالية. وفي هذا الصدد، ناقشت أيام دراسية وندوات، نُشِرَت أعمالها[90]، الموضوع، ودعت إلى فتح ورشات استغرافية جديدة في المغرب هو تاريخ الزمن الراهن، وذلك في سياق ارتفاع الطلب الاجتماعي على هذا التاريخ في ظرفية العدالة الانتقالية من أجل معرفة حقائق ما وقع في المغرب خلال هذا الزمن. ومن ثمّ، أصبح من الضروري على المؤرخ أن يدلي بدلوه إلى جانب غيره من المتخصصين في الموضوع، على الرغم مما يطرحه من إشكاليات منهجية وأرشيفية وإبستيمولوجية وسياسية.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، فتطبيقًا لتوصيات الهيئة المتعلقة بحفظ الذاكرة وتنظيم الأرشيف وكتابة التاريخ، صدر قانون الأرشيف سنة 2007، وأقيمت مؤسسة أرشيف المغرب سنة 2011 التي عهد بإدارتها إلى المؤرخ جامع بيضا. كما أسس مركز دراسات تاريخ الزمن الراهن في كلية الآداب بالرباط سنة 2013 بشراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجامعة محمد الخامس، وذلك بعد توقيع اتفاقية بينهما تتعلق بإحداث ماستر لتاريخ الزمن الراهن بالكلية سنة 2010. وعلاوة على ذلك، أصبح هذا الحقل الهيستوريوغرافي الجديد من المواد الدراسية في مسالك الإجازة على مستوى شعب التاريخ بكليات الآداب، وأنشئ بعدد منها تكوينات الماستر والدكتوراه متخصصة فيه جزئيًا أو كليًا.

---

85 مثلاً: أحمد المرزوقي، **تزممارت: الزنزانة رقم 10** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012)؛ فاطمة أوفقير، **حدائق الملك: أوفقير والحسن الثاني ونحن**، ترجمة ميشيل خوري (دمشق: ورد للطباعة والنشر والتوزيع، 2000)؛ البشير بنبركة، "كرسي الاعتراف"، **جريدة المساء**، من 2012/8/30 إلى 2012/10/1؛
Mohamed Raiss, *De Skhirat à Tazmamart: Retour du bout de l'enfer*, 3ème ed. (Casablanca: Afrique Orient, 2011); Aziz Binebine, *Tazmamort* (Casablanca: Le Fennec, 2015); Malika Oufkir & Michèle Fitoussi, *La prisonnière* (Paris: Grasset, 1999); Sietske De boer, *Années de plomb: Chronique d'une famille marocaine 1913 - 1999*, Daniel Cunin (trad.) (Casablanca: Le Fennec, 2005).

86 من أبرزهم: أحمد المرزوقي، "شاهد على العصر"، يوتيوب، تسع حلقات، الأولى 2009/2/23، والأخيرة 2009/4/28.

87 جريدة **الأحداث المغربية** في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 2004؛ برنامج "لقاء خاص"، قناة **الجزيرة**، ج 1، 2001/8/3، ج 2، 2001/8/10؛
Ahmed Boukhari, *Le secret: Ben Barka et le Maroc, Un ancien agent des services spéciaux parle* (Neuilly-sur-Seine: Michel Lafon, 2002).

88 Taher Ben jeloun, *Cette aveuglante absence de lumière* (Paris: Seuil, 2001).

89 هشام العلوي، **ذاكرات على مهاوي الكتابة: مقاربة نقدية** (الدار البيضاء: شركة النشر والتوزيع المدارس، 2011)، ص 48-49.

90 من بينها: **ندوة من الحماية إلى الاستقلال**، تنسيق محمد كنبيب؛ **الكتابات التاريخية في المغارب: الهوية، الذاكرة والإسطوغرافيا**، تنسيق عبد الواحد المودن وعبد الحميد هنية وعبد الرحيم بنحادة، سلسلة ندوات ومناظرات 138 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2007)؛ **التاريخ الحاضر ومهام المؤرخ**، تنسيق محمد كنبيب، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 158 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2009)؛ **مجلة البحث التاريخي** (الرباط: الجمعية المغربية للبحث التاريخي)، العدد 1 (2003) والعدد 3 (2005).



الذاكرة والمستقبل

يحيل مفهوم العدالة الانتقالية على التحول والانتقال السياسيين؛ ومن ثمّ فإن عمل الذاكرة، باعتباره من أهم آلياتها، لا يتجه نحو الماضي فقط للتذكير به وحفظه قصد المصارحة والمصالحة والإنصاف، وإنما يستشرف المستقبل بالإسهام في الإصلاح السياسي قصد بناء دولة الحق والقانون والديمقراطية.

قبل التطرق إلى نتائج الحالة المغربية نشير إلى أن نتائج تجارب العدالة على الصعيد العالمي تأرجحت بين تأسيس نظم ديمقراطية - مثل جنوب أفريقيا والأرجنتين وتشيلي وبولونيا وألمانيا الشرقية - والفشل، مثل معظم التجارب العربية التي تعثرت "بسبب تعقد الأوضاع السياسية وضعف المجتمع المدني، علاوة على عدم استقلالية القضاء ووجود انحرافات في تدبير التنوع المجتمعي، إضافة إلى عدم نضج الرغبة والإرادة الحقيقية لصانعي القرار السياسي في المنطقة"[91].

جاءت التجربة المغربية في سياق استمرارية النظام السياسي نفسه، وموصولة بكثير من الإصلاحات السياسية، وليس في إطار قطيعة وانتقال من نظام سلطوي إلى آخر ديمقراطي. وقد خلفت نتائج مهمة نسبيًا على مستوى كشف الحقيقة وتدبير الذاكرة وجبر الضرر والإنصاف والمصالحة، لكنها ظلت ناقصة بسبب ملازمة النسيان لعمل الذاكرة فيها. أما إسهامها في بناء المستقبل والإصلاح السياسي، فيستدعي استعراض توصياتها ومجمل الآليات التي وظفتها في ذلك، بما فيها الذاكرة، وتحليل مجمل التطورات التي عرفها المغرب بعد انقضاء أجل اشتغال الهيئة.

دعت الهيئة في توصياتها الختامية إلى إصلاحات دستورية وسياسية وقانونية؛ تمثل أهمها في تعزيز الحماية القانونية والقضائية والدستورية لحقوق الإنسان، وتجريم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري، ووضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإفلات من العقاب، وإعادة تأهيل السياسة والتشريع الجنائيين، وتحسين الحكامة الأمنية وتأهيل العدالة وتقوية استقلاليتها، وتعزيز الفصل بين السلطات[92]. وقد كلف الملك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمتابعة تنفيذها بعد انقضاء أجل عمل الهيئة. تكمن أهمية هذه التوصيات في تفعيلها على أرض الواقع، وقد اتضح منذ البداية أن الأمر لن يكون هينًا ويتطلب مواصلة الجهد وتنويعه، ويستلزم مواصلة الصراع بقصد محاصرة القوى المحافظة التي لا يهمها مسلسل التحول والإصلاح[93].

يلاحظ الدارس للتطورات السياسية التي عرفها المغرب في سياق عدالته الانتقالية أنها تسير وفق ديناميتين متباينتين ومتناقضتين تخترقان الدولة والنخب والمجتمع، هما دينامية الإصلاح التي تعارضها دينامية الانتكاس[94]. تتميز الأولى بإرادة التغيير وتسعى إلى إقرار الديمقراطية وإرساء دولة الحق والقانون أفقًا لها، في حين أن الثانية محافظة وتعمل على كبح المبادرات الإصلاحية ودعم السلطوية والحيلولة دون أي انتقال ديمقراطي.

ويظهر أن الإرادة الأخيرة هي التي ظلت مسيطرة بحكم أن موازين القوى ظلت في صالحها. بينما ظلت التوجهات الإصلاحية عاجزة عن فرض برنامج إصلاح سياسي وديمقراطي حقيقي، علما بأن القوى والأحزاب السياسية، ذات التوجهات الوطنية

91 إدريس لكريني، "العدالة الانتقالية وأثرها في التحول الديمقراطي: مقاربة لنماذج عالمية في ضوء الحراك العربي"، في: **أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 522.

92 هيئة الإنصاف والمصالحة، **التقرير الختامي**، الكتاب الأول، ص 115-121.

93 كمال عبد اللطيف، **العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب: تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 73.

94 منجب، ص 115.

والديمقراطية والمنبثقة من أحضان المجتمع، قد فقدت الكثير من قوتها وتراجعت قدراتها واستنزف كثير منها في التسيير الحكومي والأزمات التنظيمية الداخلية.

شهد المغرب إصلاحات سياسية وحقوقية واقتصادية واجتماعية ودستورية، ومن أبرزها دلالة أعمال هيئة الإنصاف والمصالحة التي تعد الأولى من نوعها في العالم العربي، وعرفت حقوق الإنسان تحسنًا واضحًا، واتسعت هوامش الحريات العامة. وتوحي هذه الإصلاحات السياسية وكأن هذا البلد قد بدأ يتوجه نحو الديمقراطية وبناء دولة الحقوق والقانون. وفي مقابل ذلك، ظهرت بعض السلوكيات السياسية التي تذهب في الاتجاه المعاكس، وتستهدف تقوية السلطوية وإفراغ كل الإصلاحات من محتواها. فكثير من "النخب المخزنية العتيقة لا تزال تتحكم في دواليب الإدارة ومختلف الأجهزة الأمنية"[95]، ومن بينها من كان يتحمل المسؤوليات إبان سنوات الجمر والرصاص. وعلاوة على ذلك، ما زالت عدة مؤشرات على أرض الواقع تفيد باستمرار بعض ممارسات الماضي وبقاياه، "من تسلط واستبداد ونهب للخيرات وشطط في استعمال السلطة"[96]. يدخل بعضها في إطار ما هو بنيوي يستحيل تغييره في آماد زمنية قصيرة، ويندرج الآخر في مجمل الآليات الظرفية التي يتم اعتمادها لضبط التوازنات والتحكم في التحولات، والتكيف مع المتغيرات الوطنية والدولية. وقد يكون هناك تداخل أحيانًا بين ما هو بنيوي وما هو ظرفي.

أرخت جملة من الأحداث التي عرفها مطلع الألفية الثالثة، وخصوصًا هجمات 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأميركية وتحول المغرب إلى حليف استراتيجي لهذا البلد في الحرب ضد الإرهاب وصعود أسهم الحركات الإسلامية والهجمات الإرهابية التي وقعت في المغرب سنتي 2003 و2007، بظلالها على المغرب وعدالته الانتقالية، فقد أدت إلى تقوية موقع القوى المناهضة للتغيير والانفتاح السياسي، ولم تجد توصيات الهيئة ذات الصلة بالإصلاح السياسي والدستوري طريقها إلى التطبيق[97]. كما جرى تعزيز المقاربة الأمنية ونفوذ الأجهزة الأمنية، وقد تسبب ذلك في انتهاكات لحقوق الإنسان، خاصة في صفوف الإسلاميين[98]. ففي الوقت الذي كان فيه ضحايا العهد الماضي يشهدون أمام كاميرات التلفزيون الرسمي عما تعرضوا له من انتهاكات لحقوق الإنسان، كان ضحايا جدد من المعتقلين على خلفية هذه الهجمات الإرهابية يتعرضون للتعذيب في مراكز "متخصصة" في الدار البيضاء وتمارة وغيرها[99]. وهو الأمر الذي أكد وقوعه الملك محمد السادس في حوار أجرته معه جريدة **إيل باييس** الإسبانية سنة 2005، حيث قال: "ليس هناك شك بأن تجاوزات قد وقعت. ولقد سجلنا حوالى عشرين حالة في هذا الشأن".[100]

لقد أثر السياق المحلي والدولي السالف الذكر في مسار الانفتاح الليبرالي الذي فتحه الملك الحسن الثاني وتابعه الملك محمد السادس، فعلى المستوى السياسي عُيِّن إدريس جطو، وهو تكنوقراطي بلا انتماء سياسي، وزيرًا أول في أعقاب الانتخابات التشريعية في أيلول/ سبتمبر 2002 التي احتل فيها حزب الاتحاد الاشتراكي الرتبة الأولى[101]. وهذا ما عبر عن فشل التناوب السياسي الذي بدأ مع حكومة عبد الرحمن اليوسفي، زعيم هذا الحزب، والذي "كان ينتظر أن يكون حجر الزاوية لانتقال ديمقراطي"[102].

95 أحمد الحارثي، "العدالة الانتقالية في المغرب: قراءة في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة"، **مجلة نوافذ**، العدد 32-33 (كانون الثاني/ يناير 2007)، ص 18.

96 المرجع نفسه، ص 107.

97 النويضي.

98 حسن أوريد، "بيان وضع انتقال ديمقراطي مجهض"، في: **20 فبراير**، ص 311.

99 منجب، ص 114.

100 المملكة المغربية، "نص الحديث الذي أدلى به جلالة الملك محمد السادس لصحيفة 'إيل باييس' الإسبانية"، **خطب صاحب الجلالة**، البوابة الوطنية، شوهد في 2019/2/17، في: https://bit.ly/2TQoIUl

101 منجب، ص 111.

102 أوريد، ص 313.



وفي إثر ذلك بسنوات قليلة، وفي استعادة لممارسة سياسة تعود إلى العهد القديم تمثلت في خلق أحزاب مقربة من السلطة لتحقيق نوع من التوازن السياسي مع أحزاب المعارضة الوطنية وإضعافها، أسس فؤاد عالي الهمة، زميل الملك محمد السادس في الدراسة، بعد استقالته من كتابة الدولة في الداخلية جمعية "الحركة لكل الديمقراطيين" سنة 2008، والتي تحولت في السنة ذاتها إلى حزب الأصالة والمعاصرة. وقد استفاد هذا الحزب من هالة مخزنية، ومن الدعم الضمني للإدارة، وذلك بغية التصدي لموجة المد الإسلامي[103]. وكان هدف مهندسي هذا المسار خلق حزب الدولة على غرار النموذج التونسي في عهد زين العابدين بن علي. لكن ذلك فشل نتيجة ثورات الربيع العربي سنة 2011.

وعلى الرغم من ذلك، فقد ساهمت التحولات والإصلاحات التي عرفها المغرب في العقود الأخيرة، ومن أبرزها أعمال هيئة الإنصاف والمصالحة، في "تقليص حدة الانتفاضات والانفجارات التي ملأت الشوارع المغربية في عام 2011"[104]، كما أسهم سياق الربيع العربي في ارتفاع أسهم الدينامية الإصلاحية بالمغرب. فمن جهة، طالبت حركة 20 فبراير 2011، التي ظهرت في سياق هذا الربيع ونتيجة الانسداد السلطوي وضعف الأحزاب السياسية[105]، بالإصلاح السياسي ومحاربة الاستبداد والفساد، ومن جهة أخرى، تفاعل الملك محمد السادس إيجابيًا وبسرعة كبيرة، وذلك عكس كثير من الأنظمة السياسية العربية، مع هذه المطالب وأعلن في خطاب 9 آذار/ مارس 2011 الشروع في دستور جديد جاء متقدمًا مقارنةً بالدساتير السالفة. فقد تضمن تعديلات تميزت بـ "اقتسام أفضل للسلطة، وإن كان من المؤكد أنه اقتسام نسبي جدًا بين رئيس الحكومة ورئيس الدولة"[106]. وتمت فيه "دسترة" عدد من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي ظل كثير منها معلقًا منذ الإعلان عنها. وهو ما تجلى في تأكيد دستور 2011 حماية منظومتي حقوق الإنسان، وتجريم الاعتقال التعسفي أو السري والإخفاء القسري وجميع الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، والحق في المحاكمة العادلة ودعم استقلالية القضاء، وربط المسؤولية بالمحاسبة[107].

أيكون سلوك الدولة في تعاملها مع حركة 20 فبراير قد جسد تغييرًا يقوم على إنجاز إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية، أم أنه كان عبارة عن تكيف مع وضعية كان المخزن وقواه المحافظة فيها في حالة ضعف نتيجة حركة الشارع؟ لمناقشة الأمر يورد بعض الباحثين مؤشرات دالة في الإجابة عن السؤال. فمن جانب، تم اللجوء أثناء حملة الاستفتاء على الدستور الجديد إلى الأساليب القديمة التي كانت تستعمل في العهد السابق، مثل الترهيب وحشد الزوايا الدينية واستخدام المساجد وخطب الجمعة والإعلام العمومي، وتجريم الدعوة إلى المقاطعة، ومن ثم "بدا الاستفتاء على أنه لحظة حاسمة لتجديد 'البيعة' بين السلطان ورعاياه"[108].

ومن جانب آخر، باشر النظام السياسي سلطة تحديد الإطار العام للتناوب الثاني، الذي حمل حزب العدالة والتنمية الإسلامي إلى قيادة الحكومة برئاسة عبد الإله بنكيران بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في السنة نفسها، ووضع السياسات العامة للدولة. ولم يصدر عن قادة هذا التناوب، مثلما لم يصدر عن قادة التناوب الأول الذي مثلته حكومة عبد الرحمن اليوسفي، أدنى إشارة إلى طريقة حل الإشكال المرتبط بازدواجية برنامج الدولة وبرنامج الحكومة[109].

---

103 المرجع نفسه.

104 عبد اللطيف، ص 70.

105 محمد مدني، "حركة 20 فبراير والنظام الدستوري المغربي: آثار هزة غير متوقعة"، في: **20 فبراير**، ص 217.

106 منجب، ص 126.

107 لكريني، ص 533.

108 مدني، ص 227.

109 محمد الساسي، "النظام السياسي المغربي غداة حراك 2011: الاستقرار الهشّ بديلًا من الديمقراطية؟"، في: **20 فبراير**، ص 84.

ساهمت وضعية ميزان القوى الذي كان في صالح النظام السياسي والقوى الداعمة له، وخاصة بعد أن تحول الربيع العربي إلى خريف سلطوي في إثر الانقلاب العسكري بمصر والمواجهات المسلحة في عدد من بلدانه، في تغليب تأويل رئاسي للوثيقة الدستورية. فقد تم تكريس الملكية التنفيذية على حساب السلطات التي منحها الدستور الجديد للحكومة ورئيسها. ومن ثمّ فإن التناوب الذي حصل في المغرب كان تناوبًا على الحكومة وليس على الحكم، فالسلطة الحقيقية ظلت خارج أيدي الإسلاميين الذين تحملوا المسؤولية الحكومية، ولم تتوافر لهم الوسائل الكافية لإحداث التغيير[110].

والأكثر من ذلك، فقد انتعشت السلطوية في المغرب. ومن ثم، بدأت بعض وسائل الإعلام الوطنية تتولى، بصفة شبه يومية، تخويف الناس من عواقب الثورة على الاستبداد، وتدعو، ضمنيًا، إلى القبول به لأنه أضمن للاستقرار، وتحاول الإيحاء بأن الاستقرار والديمقراطية يتعارضان[111]. وهكذا، فقد اتضح أن الإصلاح الدستوري "لم يكن هدفه الأساسي تجديد الدستورانية المغربية أو إدخال ثقافة دستورية جديدة في المشهد السياسي"، وإنما كان "يتوخى توجيه النقاش العمومي وضبط مسار الاحتجاج"[112]. وبعد خسوف حراك الشارع، وفي الوقت الذي استحال فيه الربيع العربي خريفًا، دخل المغرب مسلسل تراجعات لإغلاق القوس والعودة بالتدريج إلى مرحلة ما قبل 20 شباط/ فبراير[113].

يتبين من هذه المؤشرات وأخرى أن "الانتقال الديمقراطي في المغرب لا يمضي قدمًا، ولكن في حلقات مفرغة"[114]، وأن تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة كانت مجرد عدالة انتقالية من دون انتقال[115]، مكنت أعمالها من تجاوز سنوات الجمر والرصاص ومن الدخول في مرحلة تمهيد للانتقال الديمقراطي[116]. وهو ما يعني أنها تندرج في سياق التحول الديمقراطي التدريجي والبطيء والصعب والمتردد، وليس في إطار الانتقال الديمقراطي الذي يحدث تغييرات جذرية وفجائية.

وإذا كانت عملية استعادة الماضي القريب الذي تمت فيه الانتهاكات وحفظها بغية العلاج من آلام الماضي وإنصاف الضحايا وخلق شروط المصالحة، وبالنتيجة مساهمة هذه الذاكرة في منع تكرار ما وقع في هذا الماضي وفي الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، فإن ثمة نوعًا من الصراع والمفاوضة بين هذه الذاكرة العلاجية والإصلاحية والتصالحية التي أقامتها هذه التجربة، وبين الذاكرة التاريخية البعيدة المدى الكامنة في عمق البنى التاريخية العنيفة والسلطوية. وهذا ما جعل المغرب يعيش استعصاء في الانتقال وحالة تردد كبيرة تتجاذبها، بحسب السياقات وموازين القوى، إرادتان تخترقان الدولة والنخب والمجتمع: الأولى إصلاحية مفتوحة على المستقبل وبناء دولة الديمقراطية والقانون وحقوق الإنسان والتنمية والعدالة الاجتماعية، والثانية محافظة تستعيد بعضًا من ممارسات الماضي وإرثه وعقلياته، وتدفع المغرب لينكص على عقبيه كلما تقدم إلى الأمام.

110 المرجع نفسه، ص 97.

111 المرجع نفسه، ص 92.

112 مدني، ص 218-220.

113 الساسي، ص 64.

114 جون واتربوري، "المغرب 2011 - 2018 المضي قدمًا أم في حلقة مفرغة؟"، في: **20 فبراير**، ص 64.

115 Laouina, pp. 247-262.

116 عبد اللطيف، ص 46.



خلاصة

كان تدبير الذاكرة من أهم أعمال هيئة الإنصاف والمصالحة لأنها ربطت بها بقية آلياتها، وخاصة في ظل تبنيها العدالة الإجرائية التعويضية بدلًا من العدالة الجزائية. وإذا كانت قد حققت نتائج مهمة في الكشف عن كثير من الحقائق التاريخية المرتبطة بالانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان التي عرفها المغرب في سنوات الرصاص، وعلى مستوى سماع شهادات الضحايا والإنصاف وجبر الضرر والمصالحة الوطنية، فإن منجزها ظل ناقصًا ولازم النسيان فيه عمل الذاكرة وذلك لأسباب سياسية. فقد جاءت في سياق الاستمرارية السياسية وفصل العدالة الانتقالية عن الانتقال الديمقراطي الذي يعتبر بمنزلة مرحلة انتقالية محددة زمانيًا تتضمن مجموعة من الترتيبات والإجراءات التي تهدف إلى الانتقال من دولة سلطوية إلى دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان، وفي خضم المعضلات التي عرفتها العدالة المتعلقة بجرائم الدولة، وفي إثر التراكمات التي حققتها تجارب العدالة الانتقالية التي تأكد من خلال نماذج منها أنها وجدت، بتفاوت بين الحالة والأخرى، صعوبات في إنجاز المهمات المنوطة بها، بما فيها التجارب التي أحدثت في سياقات القطيعة والثورة. وتبين من خلال التطورات التي عرفها المغرب بعد إنجاز عدالته الانتقالية، أنها أسهمت في التحول الديمقراطي، بما هو عملية تراكمية وصيرورة معقدة تستهدف دمج الديمقراطية في المنظومات السياسية والاجتماعية والثقافية والأيديولوجية وتحويلها إلى ثقافة وسلوك لدى الأفراد والجماعات. لكن هذا التحول ظل بطيئًا وغير منتهٍ ورهين صراع بين ديناميتين، الأولى إصلاحية والثانية محافظة. ومن ثمّ، فإذا كان المغرب قد قطع، مقارنةً بالكثير من دول محيطه العربي الإسلامي، أشواطًا كبيرة على سكة التمهيد للانتقال الديمقراطي، فإنه يعرف في الوقت نفسه بعض المؤشرات التي تعاكس ذلك.



References

المراجع

العربية

- **20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
- **أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- أوفقير، فاطمة. **حدائق الملك: أوفقير والحسن الثاني ونحن**. ترجمة ميشيل خوري. دمشق: ورد للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
- البصراوي، علال. "مدى مساهمة عمل هيئة الإنصاف والمصالحة في الانتقال الديمقراطي". **مجلة نوافذ.** العدد 32-33 (كانون الثاني/ يناير 2007).
- بلمحجوب، إدريس. **العدالة الانتقالية بالمغرب: التعويض من منظور هيئة التحكيم**. ج 1. الدار البيضاء: مكتبة دار الآفاق المغربية، 2012.
- بودرقة، امبارك وأحمد شوقي بنيوب. **كذلك كان: مذكرات من تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة.** ط 2. الدار البيضاء، دار النشر المغربية، 2017.
- بوسعدن، لطيفة. "تجربة جلسات الاستماع العمومية بالمغرب تحت ضوء التجارب المقارنة". **مجلة نوافذ.** العدد 32-33 (كانون الثاني/ يناير 2007).
- بوطالب، إبراهيم. **تاريخ المغرب الحديث والمعاصر: دراسات وبحوث**. ج 1. ط 2. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2018.
- **التاريخ الحاضر ومهام المؤرخ**. تنسيق محمد كنبيب. سلسلة ندوات ومناظرات رقم 158. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2009.
- **التاريخ الشفوي: مقاربات في المفاهيم والمنهج والخبرات**. مج 1. إعداد وتنسيق وجيه كوثراني ومارلين نصر. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- الحارثي، أحمد. "العدالة الانتقالية في المغرب: قراءة في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة". **مجلة نوافذ.** العدد 32-33 (كانون الثاني/ يناير 2007).
- السبتي، عبد الأحد. "عنف الدولة: تصورات وممارسات ومنطلقات". ورقة مقدمة في أشغال ندوة عنف الدولة. هيئة الإنصاف والمصالحة. مراكش: 11-2004/6/12. سلسلة دراسات وندوات هيئة الإنصاف والمصالحة. الرباط: منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2009.
- سبيلا، محمد. "العنف السياسي في مغرب ما بعد الاستقلال". ورقة مقدمة في أشغال ندوة عنف الدولة. هيئة الإنصاف والمصالحة. مراكش: 11-2004/6/12. سلسلة دراسات وندوات هيئة الإنصاف والمصالحة. الرباط: منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2009.
- الصبار، محمد. "العدالة الانتقالية في المغرب: قراءة في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة". **مجلة نوافذ.** العدد 32-33 (كانون الثاني/ يناير 2007).
- الطاهري، عبد العزيز. **الذاكرة والتاريخ: المغرب خلال الفترة الاستعمارية 1912-1956.** الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2016.
- عبد اللاوي، عبد الكريم. **تجربة العدالة الانتقالية في المغرب.** تقديم هاني مجلي. أطروحات جامعية 10. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2013.



- عبد اللطيف، كمال. **العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب: تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- **العدالة الانتقالية في أفريقيا: مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية - دراسة في تجارب لجان الحقيقة: مكتسبات وتحديات.** تحرير وإشراف المصطفى بوجعبوط. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.
- **العدالة الانتقالية في السياقات العربية.** تقديم علاء شبلي. إعداد هايدي علي الطيب. تحرير كرم خميس. القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2014.
- العلوي، هشام. **ذاكرات على مهاوي الكتابة: مقاربة نقدية.** الدار البيضاء: شركة النشر والتوزيع المدارس، 2011.
- فيرمورين، بيير. **مغرب المرحلة الانتقالية.** ترجمة علي آيت احماد. الدار البيضاء: منشورات طارق، 2002.
- "قانون أساسي عدد 53 لسنة 2013 مؤرخ في 24 ديسمبر 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها". **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية.** عدد 105. 2013/12/31.
- كالهون، نويل. **معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دولة ديمقراطية.** ترجمة ضفاف شربا. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.
- **الكتابات التاريخية في المغارب: الهوية، الذاكرة والإسطوغرافيا.** تنسيق عبد الواحد المودن وعبد الحميد هنية وعبد الرحيم بنحادة (تنسيق). سلسلة ندوات ومناظرات 138. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2007.
- **مجلة البحث التاريخي.** الرباط: الجمعية المغربية للبحث التاريخي. العدد 1 (2003) والعدد 3 (2005).
- المرزوقي، أحمد. **تزممارت: الزنزانة رقم 10.** الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012.
- المملكة المغربية. "ظهير شريف رقم 1.04.42 صادر في 19 من صفر 1425 (10 أبريل 2004) بالمصادقة على النظام الأساسي لهيئة الإنصاف والمصالحة". **الجريدة الرسمية.** السنة الثالثة والتسعون. عدد 5203. 2004/4/12. في: https://bit.ly/39W1GWW
- المملكة المغربية. "نص الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المسؤولين عن الجهات والولايات والعملات والأقاليم من رجال الإدارة وممثلي المواطنين". **خطب صاحب الجلالة.** البوابة الوطنية. في:http://bit.ly/2JBhBes
- ______. "نص الخطاب الملكي السامي بمناسبة تنصيب هيئة الإنصاف والمصالحة". **خطب صاحب الجلالة.** البوابة الوطنية. في: https://bit.ly/36JoAyF
- ______. "نص الحديث الذي أدلى به جلالة الملك محمد السادس لصحيفة 'إيل باييس' الإسبانية"، **خطب صاحب الجلالة.** البوابة الوطنية. في: https://bit.ly/2TQoIUl
- **من الحماية إلى الاستقلال: إشكالية الزمن الراهن.** تنسيق محمد كنبيب. سلسلة ندوات ومناظرات 133. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2006.
- النويضي، عبد العزيز. "إشكالية العدالة الانتقالية: تجربتا المغرب وجنوب إفريقيا". مركز الجزيرة للدراسات. 2013/1/24. في: https://bit.ly/2XbseKT

- هيئة الإنصاف والمصالحة. **التقرير الختامي**. الكتاب الأول. الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2006.
- ______. **التقرير الختامي**. الكتاب الثاني. الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2006.
- ______. **التقرير الختامي**. الكتاب الثالث. الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2006.

الأجنبية

- Andrieu, Kora. *La justice transitionnelle: De l'Afrique du sud au Rwanda.* Paris: Gallimard, 2012.
- Ben jeloun, Taher. *Cette aveuglante absence de lumière.* Paris: Seuil, 2001.
- Binebine, Aziz. *Tazmamort.* Casablanca: Le Fennec, 2015.
- Boukhari, Ahmed. *Le secret: Ben Barka et le Maroc, Un ancien agent des services spéciaux parle.* Neuilly-sur-Seine: Michel Lafon, 2002.
- Daviaud, Sophie (dir.). *Amérique Latine: De la violence politique à la défense des droits de l'homme.* Paris: L'Harmattan, 2012.
- De boer, Sietske. *Années de plomb: Chronique d'une famille marocaine 1913 - 1999*. Daniel Cunin (trad.). Casablanca: Le Fennec, 2005.
- Gobe, Éric (ed.). *Des justices en transition dans le monde arabe? Contributions à une réflexion sur les rapports entre justice et politique.* Rabat: Centre Jacques-Berque, 2016.
- Halbwaches, Maurice. *La mémoire collective.* Paris: PUF, 1950.
- ________. Maurice. *Les cadres sociaux de la mémoire.* Paris: PUF, 1952.
- Le Goff, Jacques. *Histoire et mémoire.* Paris: Gallimard, 1988.
- Nietzsche, Friedrich. *Oeuvres: La généalogie de la morale*. vol. 2. Jean Lacoste & Jacques Le Rider (eds.). Collection Bouquins. Paris: Robert Laffont, 1993.
- Oufkir, Malika & Michèle Fitoussi. *La prisonnière.* Paris: Grasset, 1999.
- Raiss, Mohamed. *De Skhirat à Tazmamart: Retour du bout de l'enfer*. 3eme ed. Casablanca: Afrique Orient, 2011.
- Ricoeur, Paul. *La mémoire, l'histoire, l'oubli.* Paris: Seuil, 2000.
- Rivet, Daniel. *Histoire du Maroc: De Moulay Idrîs à Mohamed VI.* Paris: Fayard, 2012.
- Slyomovics, Susan. "Témoignages, écrits et silences: L'Instance Équité et Réconciliation (IER) marocaine et la réparation," Hammadi Safi (trad.). *L'Année du Maghreb*. no. 4 (2008).
- Valensi, Lucette. *Fables de la mémoire*, *La glorieuse bataille des trois rois.* Paris: Du Seuil, 1992.
- Vermeren, Pierre. *Histoire du Maroc depuis l'indépendance*. 4emeed. Paris: La Découverte, 2016.
- Wieviorka, Annette. *L'ère du témoin.* Paris: Pluriel, 2013.



محمد مزيان | Mohammed Meziane*

المعرفة التاريخية بين ذاكرة الألم وتحقيق المصالحة المجتمعية

التجربة المغربية نموذجًا

Historical Knowledge between Pain Recollected and Societal Reconciliation Realised

The Moroccan Experience as a Model

تتناول هذه الدراسة دور الذاكرة المجروحة وذاكرة الألم، أي ذاكرة الذين عانوا الاعتقال والاختطاف القسري وغيرهما، في كتابة تاريخ وطني أكثر موضوعية ومتوافق ومتصالح مع الماضي. إن العلاقة بين الذاكرة والتاريخ هي علاقة بين الفعل الجماعي والذاكرة الفردية، حيث يعتمد عليها المؤرخ، وعلى شهادة الفاعل السياسي والمناضل من أجل التأريخ لحدث معين. تبين الدراسة أن الغرض من تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة التي دشّنها المغرب عام 2004 هو التصالح مع الماضي، وتجاوز الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وذلك بطيّ صفحة سنوات الرصاص، والسعي في المقابل لتحقيق عدالة انتقالية. وترصد امتدادات النقاش السياسي الذي وطّن مفاهيم جبر الضرر والإنصاف والمصالحة والعدالة الانتقالية والمصالحة والديمقراطية. وتؤكد أن الشهادات التي قُدّمت خلال جلسات الاستماع ومذكرات الاعتقال مهمة من أجل إنتاج معرفة تاريخية، تستفيد من عدة عوامل؛ أهمها اتساع هامش الحرية، وتحوّل الفرد إلى فاعل وشاهد في التاريخ، وإسماع صوت الهامش والمهمشين، وتراجع هيمنة المركز والفاعل الرئيس في فعل الكتابة التاريخية. وتقارب الدراسة الموضوعَ من خلال نماذج من مذكرات وشهادات الفاعلين والمعتقلين السابقين؛ بهدف الوقوف على مدى مساهمة مذكراتهم في التعبير عن حالات تاريخية مفصلية من تاريخ المغرب، مع الإشارة إلى ما تتميز به هذه المذكرات من استعادة تجربة الاعتقال والتعذيب، غير أنها كتبت في حاضر يتّسم بنوع من الانفراج والنزوع نحو المصالحة.

كلمات مفتاحية: الذاكرة، الإنصاف، المصالحة، العدالة الانتقالية، التاريخ.

The paper deals with wounded memory and memory of pain, the memory of those who have suffered arrest, forced abduction and other forms of abuse, and the role these play in writing a more objective national history; one that is compatible and reconciled with the past. The relationship between memory and history is a relationship between collective action and individual memory, in that the historian relies upon it for documenting the history of a specific event, as well as on the testimony of the political actor and campaigner. The purpose of the Equity and Reconciliation Commission that Morocco launched in 2004 was to reconcile with the past, overcome its gross violations of human rights and turn the page on "years of bullets," and move towards transitional justice, and this paper monitors the extended political dialogue that nationally planted concepts of reparation, equity, reconciliation, transitional justice, and democracy. It emphasizes that testimonies and arrest warrants presented during hearings were important in order to produce historical knowledge benefitting from the widened margin of freedom and the individual's transformation into an actor and witness in History, provide a hearing to voices of the marginalized, and reduce the hegemony of the central and dominant figure in the act of historical writing. The paper approaches the topic through examining samples of notes and testimonies of former perpetrators and detainees aimed at identifying the extent to which these memoirs contribute to expressing landmark cases in the history of Morocco, noting the characteristics of these notes as re-enactments of the experiences of detention and torture, albeit written in a present characterized by something of a detente and reconciliation.

Keywords: Memory, Equity and Reconciliation Commission, Transitional Justice, History.

* باحث مغربي، يعمل أستاذًا للتعليم العالي في التاريخ المعاصر بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة ابن طفيل بالمغرب.

A Moroccan researcher and higher education professor of contemporary history at the Faculty of Social and Human Sciences at Ibn Tufail University, Morocco.

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الذاكرة المجروحة وذاكرة الألم؛ ذاكرة من عانوا الاعتقال، أو الاختطاف القسري، ومختلف أنواع الانتهاكات، في تحقيق العدالة والمصالحة مع الماضي، ومن ثم كتابة تاريخ وطني أكثر موضوعية وحرفية. فرغم وجود حدود للاتصال وللانفصال بين الطرفين (الذاكرة والتاريخ)، فإنهما ضروريان لصياغة نظريات ورؤى جديدة تمكّن من إعادة كتابة التاريخ الوطني للمغرب الراهن يضم جميع الفرقاء؛ إذ كل تاريخ هو ذاكرة، والذاكرة هي المعين الذي نستقي منه معلوماتنا، فالعلاقة بينهما هي علاقة بين الفعل الجماعي والذاكرة الفردية، لأن الإشكالية الأساسية في التأريخ هي الذاكرة، حيث يعتمد المؤرخ على شهادة الفاعل السياسي والمناضل من أجل التأريخ لحدث معيّن. فلحظة الكتابة التاريخية على حد تعبير بول ريكور (1913-2005) Paul Ricœur هي لحظة الاستعصاءات الكبرى للذاكرة؛ استعصاء تمثيل شيء غائب وقع سابقًا، واستعصاء ممارسة مكرسة للاستذكار النشط للماضي، والتي يرفعها التاريخ إلى مستوى إعادة بناء.

تستمد هذه الدراسة راهنيتها ممّا عرفه المغرب من محاولة التصالح مع الماضي الأليم للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والسعي إلى تحقيق عدالة انتقالية، ومن الرغبة، أيضًا، في فهم الماضي بهدف تجاوزه، وهي بحق تجربة سابقة في العالم العربي والإسلامي. ويمكن اختزال الإشكالية في سؤالين محوريين، هما: ما طبيعة العلاقة بين الذاكرة المجروحة وكشف الحقيقة وتحقيق العدالة؟ وهل يمكن الاستناد إلى الذاكرة المجروحة لبلورة معرفة تاريخية تحقق الإجماع حولها؟

تقتضي الإجابة عن هذين السؤالين تفكيك نموذجين من مذكرات الفاعلين والمعتقلين السابقين وشهاداتهم[1]، بهدف الوقوف على مدى مساهمة مذكراتهم التي اعتمدت على الذاكرة والتذكر للتعبير عن حالات تاريخية مفصلية من تاريخ المغرب. تتميز هذه المذكرات باستعادة تجربة الاعتقال والتعذيب، لكنها كتبت في الحاضر بنوع من الانفراج والنزوع نحو المصالحة. والواقع أنّ دراستها وتحليلها يساهمان في الآن نفسه في فهم هذا الماضي الأليم بهدف تجاوز هفواته وآلامه ومآسيه، وهو ما يؤشر إلى وجود توافق سياسي ورغبة في النسيان عن طريق البوح لتحقيق عدالة انتقالية، لكن هل يكفي ذلك؟

أولًا: في البدء كانت المصالحة

1. تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة

عاش المغرب منذ تسعينيات القرن الماضي تطورات مهمة تدلّ عليها مجموعة من المصطلحات من قبيل "التناوب التوافقي"[2] والانتقال الديمقراطي و"العهد الجديد"، وتميزت هذه المرحلة بتقاطع مستويات الاستمرار مع منحنيات التغيير. وفي السياق نفسه، تم تأسيس "هيئة الإنصاف والمصالحة" سنة 2004 بعد استقبال ملكي لأعضائها، وقد جاء هذا الإعلان ضمن مقاربة العدالة الانتقالية للماضي الأليم؛ وذلك باعتبارها أول تجربة على صعيد العالم الإسلامي، وقد أصبحت تصنف من بين النماذج الرائدة عالميًا في هذا المجال.

1 ونخص بالذكر معتقلي تازمامارت، ذلك المعتقل الذي ضم بين جنباته المشاركين في المحاولتين الانقلابيتين ضد نظام الملك الراحل الحسن الثاني سنتَي 1971 و1972. ويقع هذا المعتقل في الجنوب الشرقي للمغرب وظل مجهولًا فترة طويلة.

2 تمثل أساسًا في تكليف عبد الرحمن اليوسفي عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بترؤس حكومة ائتلافية سنة 1998، وكان الغرض من ذلك تمهيد الطريق لمسلسل الإصلاحات الدستورية وفق منطق التدرج. للتذكير، ظل اليسار السياسي المغربي، وعلى رأسه الحزب المذكور، مبعدًا عن المشاركة السياسية أربعة عقود اتسمت في الغالب بالمواجهة مع النظام وآلياته في تدبير الشأن السياسي.



وعلى الرغم من أن ممارسة العدالة[3] الانتقالية[4] في المغرب تلتقي مع باقي التجارب الأخرى في إشكالية تدبير الإرث العنيف للسلطوية، فإن أهم ما يميزها هو كونها تشكلت ومارست مهماتها وشُرع في تنفيذ توصياتها في ظل استمرارية النظام السياسي. وكانت مطالبة بتوثيق تفاصيل عنفه، وبتهيئة شروط المصالحة مع ضحاياه، وبالبحث عن تدابير تمنعه من اللجوء إلى العنف مستقبلًا أداةً لتدبير الشأن السياسي. صاحب بروز الهيئة في المغرب تدشين عدد من الإصلاحات التي همّت توسيع حرية التعبير والتنظيم والتعددية الحزبية وإجراء انتخابات تشريعية ومحلية[5]، فقد أسست الهيئة ضمن سياق تاريخي انخرط فيه المغرب - سلطةً ومعارضةً - في عمليات توافق متدرج مؤسس على حزمة من الإصلاحات السياسية الهادفة إلى إعادة ترتيب علاقة المجتمع والدولة، واستجابة الدولة للضغط الداخلي الذي مارسته أحزاب المعارضة والتنظيمات المدنية والحقوقية منها على وجه الخصوص. ومن جهتها، أوضحت المعارضة أفقها النضالي في التوجه السياسي الإصلاحي الهادف إلى توطين مفاهيم المشروع السياسي الديمقراطي المتوافق في شأنه[6].

ويؤكد الباحث عبد الحي مؤذن - وهو من أعضاء الهيئة - وجود العديد من السياقات المميزة لميلاد الهيئة، منها ما هو مرتبط بتصور الملك الحسن الثاني (1961-1969) للكيفية التي يرغب في أن ينهي بها حكمه، ويهيئ بها انتقال الحكم إلى وارث عرشه. كما ارتبطت، من جهة ثانية، بالتطور الذي عرفته المعارضة بفصائلها المتعددة، وما تحصل لدى معظمها من اقتناع بقدرة النظام القائم على الحفاظ على مقوماته، واستعداده المبدئي، في الوقت نفسه، للسماح لها بالمشاركة في تدبير الشأن العام. وعلى الرغم من أن هذا الاستعداد لم يوح بمبادرة النظام إلى تحول ديمقراطي عميق، فإنه لم يغلق الباب كليةً في وجه إمكانات مغرية لتطوير الملكية المغربية ووظائفها وأساليبها في الحكم. وقد تعلقت السياقات الداخلية للمغرب، من جهة ثالثة، بحصول قناعة مشتركة بين النظام السياسي والمعارضة اليسارية خاصة بالتحالف لمواجهة الأصولية الدينية المعارضة، وكان هذا المسار يحظى بدعم القوى الكبرى التي أصبحت في حقبة ما بعد الحرب الباردة تعدّ الأصولية الإسلامية عدوها الأساس على الصعيد الدولي[7].

إلى جانب ذلك، كانت الحاجة إلى المصالحة السياسية والتاريخية، بعد أكثر من ثلاثة عقود من النظام الفردي في مغرب الاستقلال، مطلبًا ملحًّا، ولهذا رأى الفاعلون السياسيون، نظامًا ومعارضة، أنّ أفق العدالة الانتقالية يقدم حلولًا تحقق نوعًا من التوافق، خاصة مع وجود مجموعة من الشروط الداعمة، كاتساع هامش الحرية في مجالات الإعلام والثقافة والإبداع.

إنّ ما ميز ممارسة العدالة الانتقالية في المغرب هو تركيزها على مسألة عنف الدولة الذي ظل موضوعًا محرمًا في "السلطويات" حتى الليبرالية منها؛ لهذا وفرت التجربة مادةً لفهم دور العنف في تدبير السلطة، كما أبانت عن أن تجاوز العنف واعتماد الديمقراطية وحقوق الإنسان مدخلًا للإصلاح لن يهددا استمرارية السلطة[8]، مع تغليب أفق التصالح التاريخي والسياسي على منطق المقاضاة، وطي صفحة الماضي، والعمل على تفادي حدوث مآسٍ أخرى جديدة في الحاضر والمستقبل، مما يعني المساهمة في ترسيخ مشروع الانتقال

---

3 استقر مفهوم العدالة في تاريخ الفلسفات الكبرى، مستوعبًا منظومات من القيم وجملة من المبادئ النظرية الموصولة بتقاليد معينة في تاريخ الفلسفة. كما أعيد بناء المفهوم ليتكيف مع المتغيرات التي ألمّت بمنظومات القيم في عالم متغير. وتعدّ أبحاث جون رولز (1921-2002) وأمارتيا سن (1933-) من أهم النصوص النظرية التي ربطت المفهوم بالحرية والإنصاف وتكافؤ الفرص والديمقراطية والإصلاح السياسي الديمقراطي. كما حاولت تخليص المفهوم من الكثافة النظرية الطوباوية التي ظلت متمركزة في تلافيف معانيه. ينظر: كمال عبد اللطيف، **العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب: تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 13-14.

4 يقترن مفهوم العدالة الانتقالية بالاجتهادات الفكرية السياسية المعاصرة التي رسمت بعض ملامحه، الأمر الذي يمنح المفهوم دلالة خاصة، فإنه يشخص السمات العامة في المجتمعات التي تروم بلوغ عتبة الديمقراطية. كما تبلور المفهوم نتيجة ضغط القوى السياسية الديمقراطية والمنظمات المدنية ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية. ينظر: المرجع نفسه، ص 21.

5 عبد الحي مؤذن، "العدالة الانتقالية والسلطوية الملبرلة: نموذج المغرب"، **عمران**، العدد 5 (صيف 2013)، ص 129-148.

6 عبد اللطيف، ص 33-34.

7 مؤذن، ص 133.

8 المرجع نفسه.

الديمقراطي[9]. وتجدر الإشارة إلى أن عمل الهيئة لم يكن بالأمر الهيّن نظرًا إلى تعدد توجهات أعضائها وأيديولوجياتهم، وكذا الاختلاف حول بعض القضايا كالصيغة المادية لجبر الضرر، أو الإفلات من العقاب، أو اعتذار الدولة رسميًا عمّا جرى في "سنوات الرصاص".

2. لحظات البوح

نظمت هيئة الإنصاف والمصالحة جلسات استماع في 23 و24 كانون الأول/ ديسمبر 2004، وتواصلت خلال الأشهر الأولى من عام 2005[10] بهدف دعم مسلسل الانتقال السياسي والإصلاح الديمقراطي، لتحويلهما إلى أفق قادر على المساهمة الإيجابية في تطوير آليات الانتقال السياسي في المغرب المعاصر، ووضع ضمانات عدم تكرار ما جرى[11]، واعتبرت الهيئة أن هذه الجلسات هي لحظة تاريخية مهمة تساهم في توسيع مجالات الحريات، وتكتسي كذلك بالأساس بُعدًا بيداغوجيًا، من حيث كونها فرصة للضحايا للتعبير والبوح عن معاناتهم واسترجاع كرامتهم، فهذه اللحظات هي حدث جريء وغير مألوف في التاريخ السياسي المغربي يتمثل في فتح البلاد جراحها، ووضع صفحات من تاريخها الراهن أمام المراجعة والنقد الذاتي. كما أنها تعتبر مناسبة لكي يحاكم المغرب حقبة تاريخية معينة بشجاعة وموضوعية[12]، ثم يمكن معالجة ندوب الذاكرة وتحقيق هدوئها النسبي.

شكلت هذه الجلسات، بما فيها الجلسات المنقولة على شاشة التلفزة والإذاعة الوطنية، فرصة لإعادة ترميم الذاكرة وإنتاج أرشيف يمكن الاستناد إليه لبناء تاريخ المغرب الراهن، بعد عقود من سيادة الرؤية الرسمية التي أقصت كل الذاكرات الأخرى. تجلى ذلك في تأسيس الشروط العلمية والموضوعية لإعادة كتابة التاريخ؛ ليس لأن الشهادات قدّمت رواية مختلفة عن الرواية الرسمية فقط، بل لأن هذه الرواية اختزلت معطيات لم تكن بحوزة كثيرين أو كانت محرمة ومسكوتًا عنها، تبرز أهميته كذلك في امتدادات النقاش السياسي، حين جرى توطين مفاهيم جبر الضرر[13] والإنصاف والمصالحة[14] والعدالة الانتقالية والمصالحة والديمقراطية، وفي هذا الصدد اعتبرت الشهادات التي قدّمت بالغة الأهمية من أجل إنتاج معرفة تاريخية للأسباب التالية:

- اتساع هامش الحرية.
- تحول الفرد إلى فاعل وشاهد في التاريخ.
- إسماع صوت الهامش والمهمشين وتراجع هيمنة المركز والفاعل الرئيس في فعل الكتابة التاريخية[15].

---

9 اشتغلت الهيئة داخل إطار زمني ممتد 1956-1999، وكُلِّفت بـ: 1. التقييم الشامل لمسلسل التسوية السابق لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. 2. إثبات نوعية وجسامة الانتهاكات السابقة. 3. البحث في حالات الاختفاء القسري. 4. الوقوف على مسؤولية الدولة وغيرها من الانتهاكات الجسيمة. 5. جبر ضرر الضحايا وذوي الحقوق. 6. جبر ضرر المجتمع. 7. إعداد تقرير رسمي. 8. تنمية سلوك الحوار، وإرساء مقومات المصالحة ودعم التحول الديمقراطي. دامت أعمال الهيئة سنتين (من مستهل 2004 إلى بداية 2006) عندما استقبلها الملك محمد السادس في 6 كانون الثاني/ يناير 2006، وتسلم تقريرها، ووافق عليه وكلف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتفعيل توصياتها.

10 Driss El Yazami, "L'instance équité et réconciliation: Transition politique, histoire et mémoire," *Confluences Méditerranée*, vol. 3, no. 3 (Septembre 2007), pp. 25-34.

11 المملكة المغربية، هيئة الإنصاف والمصالحة، **التقرير الختامي: الكتاب الرابع: مقومات توطيد الإصلاح والمصالحة** (الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2006)، ص 55، شوهد في 2020/12/11، في: https://bit.ly/3oLjZCb

12 المرجع نفسه.

13 ينظر: المملكة المغربية، هيئة الإنصاف والمصالحة، **التقرير الختامي: الكتاب الثالث: إنصاف الضحايا وجبر الأضرار** (الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2006)، شوهد في 2019/1/2، في: https://bit.ly/33bRENa

14 ينظر: المملكة المغربية، هيئة الإنصاف والمصالحة، **التقرير الختامي: الكتاب الأول: الحقيقة والإنصاف والمصالحة** (الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2006)، شوهد في 2019/1/2، في: https://bit.ly/362NcSC

15 المملكة المغربية، هيئة الإنصاف والمصالحة، **التقرير الختامي: الكتاب الرابع**، ص 60.



هيّأت هذه الظروف مجتمعةً الفرصة لإعادة بناء ذاكرة وطنية متعددة وغير انتقائية أو مبنية على الإقصاء، وفتحت المجال للتفكير النقدي الحر بغية تحصين الحاضر وبناء المستقبل، وطي صفحة الماضي، وتأسيس أفق جديد للعمل السياسي يستوعب الاختلاف، ويكرس مبادئ الديمقراطية والإصلاح السياسي وينبذ العنف.

وعلى المستوى البعيد، ركزت الهيئة عملها على حفظ الذاكرة والتصالح مع الماضي والتأسيس لثقافة منع تكرار ما جرى، عبر المكاشفة والانتقال من "الذاكرة المتأزمة" إلى "الذاكرة الذكرى" كشرط لتحقيق العدالة الانتقالية[16]. تساوقًا مع ذلك، ومنذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، بدأ المجتمع المغربي في إعادة تأسيس ذاكرة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، عن طريق نشر العشرات من الشهادات الشخصية، والمقالات والمذكرات في الصحافة الوطنية، والأعمال الفنية[17]، فضلًا عن أفلام وثائقية وبرامج إذاعية وتلفزيونية. فليس من قبيل الصدفة أنّ أول ندوة عامة نظمتها هيئة الإنصاف والمصالحة كانت حول موضوع كتابات الاعتقال، كما نُظمت العديد من الندوات الأكاديمية الأخرى خلال فترة عمل هيئة الإنصاف والمصالحة حول الموضوع نفسه[18]. وقد أدرجت هيئة الإنصاف ضمن توصياتها ضرورة الاهتمام بالأرشيف ومواقع الذاكرة وتاريخ الزمن الراهن، وهو ما دفع الباحثين والمؤرخين إلى اقتحام هذه الورش من أجل المساهمة في إنجاز كتابة تاريخية حول الماضي القريب، ووضع بناء منهجي لإنتاج الذاكرة، وتسليط أضواء جديدة وإثارة اجتهادات تحليلية من شأنها أن تساعد على فهم أفضل لسياقات انتهاكات الأجهزة المغربية حقوق الإنسان[19].

تجدر الإشارة بخصوص هذه النقطة إلى مسألة جوهرية مفادها أن عمل الهيئة، في ما يتعلق بحفظ الذاكرة، اصطدم بعدة عراقيل، منها ما هو مرتبط بنقص المادة الأرشيفية، وقصور في شهادات المعتقلين السابقين، وضعف تعاون الأجهزة ذات الصلة بموضوع الانتهاكات[20]. لتعويض ذلك، لجأت إلى الزيارة الميدانية لمراكز الاعتقال، وربط الصلات بعائلات الضحايا وبالضحايا أنفسهم، والاستماع إلى الشهود ومن لهم علاقة بالضحايا.

أمام هذا الواقع لاحت الفرصة لتدخل المؤرخ لكتابة هذا التاريخ الملتهب، فكيف تم التفاعل مع هذه الأحداث لإنتاج معرفة تاريخية متوافق فيها بناءً على وثائق جديدة تشكل الذاكرة معينها الأول؟ ألا يعتبر الخوض في مثل هذه المواضيع تكسيرًا لبنية الزمن وكتابة تاريخ راهن ملتهب وآني؟[21] وفق تعبير جان لاكوتور - أحد المتخصصين في الزمن الراهن، وقد أشرف على سلسلة التاريخ الفوري في دار النشر سُوي Seuil[22] - فقد اعتبر أن "صورة 'التاريخ الآني' كما نراها ما فتئت تتغير، فهي غير قابلة لأي نوع من أنواع التأطير أو لأي نوع من الملاءمة المُرضية. من الصحافة القليلة الدقة نسبيًا، كما يمارسها أناس منغمسون في الحدث كأنهم مشاركون في صنعه، إلى

16 عزيزة البريكي ورشيد توهتو، "الذاكرة المروية وعدالة الانتقال: بين مقاربة الحركات الاجتماعية والتاريخ الجديد"، **إضافات**، العددان 26-27 (ربيع-صيف 2014)، ص 61.

17 نذكر على سبيل المثال فيلم "جوهرة" لسعد الشرايبي، أنتج عام 2003؛ شريط "درب مولاي الشريف" للمخرج حسن بنجلون، أنتج عام 2004؛ شريط "ذاكرة معتقلة" لجيلالي فرحاتي، أنتج عام 2004 بدعم من المركز السينمائي المغربي.

18 El Yazami, p. 26.

19 عبد الأحد السبتي، **التاريخ والذاكرة: أوراش في تاريخ المغرب** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص 215.

20 عبد اللطيف، ص 62.

21 عرفت الساحة الأكاديمية الأوروبية، خاصة الفرنسية، في أواخر القرن العشرين ازدهار الأبحاث التاريخية للزمن الراهن أو الفوري، بدليل ظهور مجموعة من الأعمال والمجالات المتخصصة في الموضوع. ينظر أعمال الباحث الفرنسي فرانسوا بيداريدا على رأس المركز الفرنسي للأبحاث العلمية، وخاصة الكتاب الجماعي:
Institut d'histoire du temps présent, *Écrire l'histoire du temps présent: En hommage à François Bédarida* (Paris: CNRS Ed, 1993), p. 417.

وقد ضم هذا المؤلف 47 مساهمة أجمعت كلها على ضرورة دراسة التاريخ القريب، ودراسة المجتمعات في هزائمها وانتصاراتها والتفكير في المهمشين، وخاض بيداريدا صراعًا معرفيًا مع المحافظين، وتمكن من انتزاع شرعية هذا التوجه "التخصص الجديد" في الدراسات التاريخية واعتراف المؤرخين والمهتمين بالعلوم الإنسانية، الذين أقروا بأن التاريخ ليس ذلك الماضي الذي يروى فقط، وإنما كذلك "هذا الحاضر الباذخ الذي يتابعه الناس بعيون شاخصة". كما أثار المفهوم جدلًا كبيرًا داخل الأوساط الأكاديمية الغربية والعربية حول إجرائية المفهوم وموضوعيته.

22 جان لاكوتور، "التاريخ الآني"، في: جاك لوغوف (إشراف)، **التاريخ الجديد**، ترجمة وتقديم محمد الطاهر المنصوري (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص 367.

البحث التاريخي الذي يهتم بفترة حديثة جدًا، ويعتمد مناهج التحقيق - الاستجواب [...] يتكون خط 'التاريخ الآني' بصورة أساسية من القرب الزمني لعملية التحرير من الموضوع المتطرق إليه"[23].

ومن نافلة القول أن نذكر أنّ هذا الطرح يتماشى مع ما ذهب إليه فرانسوا هارطوغ من أن تجربة الزمن لدى كل مجتمع تتحدد في العلاقة والتمفصُل اللذين يقامان داخل حاضر معيّن، بين طريقة استحضار الماضي وطريقة استحضار المستقبل، أو بعبارة أخرى بين "حقل التجربة" و"أفق الانتظار". إن اختلاف أشكال التوتر بين هذين المستويين هو الذي ينتج تعددية "أنظمة تاريخية" تخص كتابة التاريخ، في زمن توافر الثورة الإعلامية، بدليل هيمنة الصحافة ووسائط الإعلام الجديدة، ولا سيما القنوات التلفزية ووسائط الاتصال والإنترنت. وكلها وسائل تعطي انطباعًا متعلقًا بتسجيل الحدث في صفائه وفي لحظة وقوعه[24].

بمعنى آخر، يعمل التاريخ الآني على تجاوز الزمن، أي حذف المسافة بين الماضي والحاضر، وتوليد الشعور بأننا نشاهد الحاضر وهو يتحول أمام أعيننا إلى تاريخ. وفي الوقت نفسه، يحيل "تاريخ الزمن الحاضر"، بوصفه حقلًا هيستوريوغرافيًا، إلى التاريخ الذي لا يزال فاعلوه وشهوده على قيد الحياة. وقد تغيرت كذلك هوية كاتب التاريخ من المؤرخ إلى الصحافي والشاهد والضحية، والمؤسسة القضائية التي يُطلب منها أن تبتّ في قضايا وتعبّر عن مسؤوليات مرتبطة بالماضي.

ثانيًا: المذكرات وعمل المؤرخ: أيّ حدود؟

1. شهادات المعتقلين محاولة في التفكيك

أتاحت الظروف المذكورة سابقًا فرصةً لظهور كتابات ذاكرية قدمت قراءتها للمرحلة، وعارضت الرواية الرسمية في بعض الأحيان، كما أنها أسمعت صوت المنسي والمهمش، وأوضحت المسكوت عنه، وأبرزت حجم العنف والتعذيب اللذين مورسا في حق الأشخاص. وسنقصر حديثنا على نموذجين من الإصدارات التي ظهرت بعد الإفراج عن معتقلي سجن تازمامارت، هما: مذكرات محمد الرايس[25]، ومذكرات أحمد المرزوقي[26].

تكمن أهمية هاتين الشهادتين في أنهما ترصدان الحدث نفسه، وترويان وقائع الانقلاب العسكري لعام 1971 وفق "رؤية عسكرية" هاجسها الأساس تنفيذ القرارات والانصياع للأوامر. وقد كُتبتا بعيدًا عن "الأهواء" السياسية والأيديولوجية، والانقسامات والصراعات الداخلية التي تقود عادة إلى "التصرف" في الواقعة، وسردها بصيغة "توجه" مجرى القصة، وتؤولها وفق غايات أخرى مختلفة عمّا تشير إليه الأحداث الفعلية من خلال تسلسلها.

ومع ذلك، وفي هاتين الحالتين أيضًا لا نعدم وجود فوارق واختلافات تميز الشهادتين من بعضهما. فعلى الرغم من أنهما تحكيان الأحداث نفسها (الانقلاب العسكري الأول) وتتحدثان عن الشخصيات نفسها (اعبابو والجنرال المذبوح ومن معهما) وتصفان الحياة في المعتقل نفسه (تازمامارت)، فإنهما تختلفان في تصوير هذه الوقائع وتأويلها وتبريرها أيضًا، وهو ما يبدو من خلال "التعليقات"

23 المرجع نفسه، ص 368.

24 عبد الأحد السبتي، "الحاضر وتجربة الزمن في المجتمعات المعاصرة"، **رباط الكتب**، شوهد في 2019/2/1، في: https://bit.ly/33cmrJB

25 محمد الرايس، **من الصخيرات إلى تازمامارت: تذكرة ذهاب وإياب إلى الجحيم**، ترجمة عبد الحميد جماهري (الدار البيضاء: منشورات الاتحاد الاشتراكي، 2000). تجدر الإشارة إلى أن محمد الرايس توفي في نيسان/ أبريل 2010.

26 أحمد المرزوقي، **تزممارت: الزنزانة رقم 10** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012).



المتعددة الواردة في نص الرايس، وهي تعليقات "أيديولوجية" منحازة تذم وتسفه وتبرر وتكذب و"تكشف" عن حقائق يجهلها الناس، الأمر الذي لا نعثر عليه في نص المرزوقي، وهذه قضية مهمة يمكن أن تخصص لها دراسة كاملة، وهي في جميع الحالات دليل آخر، على أنّ "العين الشاهدة" لا تلتقط دائمًا "الموضوعي" و"الحقيقي"، بل تضيف إليه شيئًا من هوى النظرة [27]. وفق هذا المنظور، شكلت عملية السرد علاجًا لمآسي المعتقل وشرط حياة لما بعده.

تحيل هذه الكتابات على توظيف الذاكرة بشكل كبير في سرد الأحداث و"حكي" تجربة الاعتقال. يقول المرزوقي: "حفظنا عنه ذكرى سيئة جدًا"[28]، ولذلك فهي مذكرات مثيرة وعنيفة ومرعبة ودامية وزاخرة بالأحداث والأمكنة والتواريخ والمواقف والمشاعر والشخصيات، تؤرخ للحظات السجن والموت والعذاب. يستهل الرايس مذكراته بقوله: "قررت اليوم بعد تفكير طويل أن أكتب هذه الشهادات الحقيقية"، ويتساءل هل عليّ أن أحكي فعلًا كل شيء؟ ثم يجيب: "إن عدم فعل ذلك يعني عدم الوفاء بالوعد الذي قطعته على نفسي قبل خروجي، وخيانة ضميري، ولا سيما خيانة رفاقي في المعتقل". ويضيف: "إنني أريد أن أتخلص من هذا الكابوس الذي يسكنني والصراخات الحادة لرفاقي الذين جنوا بفعل العزلة والظلمة ... لقد حررت هذه الشهادة بإخلاص ودقة مست الأحداث والمشاهد التي عشتها، سواء في الصخيرات أو تزممارت، والله وحده شاهد على ما أقول في هذا المخطوط"[29].

نجد الانطباع نفسه عند المرزوقي حين يعترف في سرد أوامر اعبابو قبل تنفيذ الهجوم على قصر الصخيرات بأنه لا يدعي نقل كلمات اعبابو حرفيًا، غير أنه يؤكد في المقابل أن بعضًا من جمله ظلت منقوشة في ذاكرته إلى اليوم[30]. ويقول أيضًا: "قبل أن أتابع سرد الأحداث، أرى لزامًا علي أن أوضح شيئًا بالغ الأهمية: في الصخيرات كما في تزممارت، لا يسوغ لأحد أن يزعم أنه شاهد كل الوقائع ووقف على جميع الأسرار، وذلك لسبب بسيط يتمثل في أن كل شاهد لم يحضر ولم يشارك في المكان والزمان إلا جزءًا معينًا من الأحداث. لهذا السبب تحديدًا، وسعيًا مني إلى توخي أكبر قدر من الموضوعية والصدق، تملي علي الحقيقة أن أؤكد أن كل ما سأرويه هنا هو خليط مما رأيته رأي العين، وما سمعته محققًا من أفواه أصدقائي"[31].

كما نجد خلال تصفّحنا صفحات الكتاب الاعتماد الكلي على ما احتفظت به ذاكرة الشاهد، وما عاينه شاهدًا وفاعلًا، وإن بشكل غير مؤثّر في مجريات الأحداث، لهذا لجأ إلى الذاكرة لسرد التجربة الأليمة، كما أنّ عمل الذاكرة يمكن أن يعتريه نقص أو نسيان أو انتقائية وانطباعية. وفي هذا الإطار ينبه الشاهد إلى ذلك بقوله: "فإذا قدر وحصل شيء من عدم تدقيق تسلسل الأحداث، فأرجو من أصدقائي أن يصححوه في شهاداتهم المقبلة، مساهمة منهم في بسط الوقائع كما جرت، لعلنا نوفق في تحقيق أقصى ما يمكن من صدق وأمانة"[32]، وهو ما يوضح أن الهدف من هذه المذكرات هو توضيح ما جرى، لاستعادة كرامة المعتقلين، ومقاومة النسيان رغبةً في التأريخ البديل والمطالبة بالعدالة.

صنفت هذه الشهادات في دائرة الكتابات الذاكرية باعتبارها قائمة على الحكي الاستعادي النثري، وهو ما يؤدي إلى تداخل في الدلالات والمحتويات التي تتضمنها: تاريخ الحياة، وسيرة الآخر، وقصة حياة، والكتابة الذاتية، وتاريخ حياة، والشهادات الحية،

---

27 سعيد بنكراد، "أدب السجون في المغرب: من الشهادة إلى التخييل"، **أنفاس نت**، 2007/12/2، شوهد في 2019/2/16، في: https://bit.ly/39drJIN

28 المرزوقي، ص 123.

29 الرايس، ص 3-4.

30 المرزوقي، ص 34.

31 المرجع نفسه، ص 42.

32 المرجع نفسه.

والاستجوابات الصحافية، واليوميات الشخصية، والكتابة التسجيلية، وغيرها من التعبيرات التي تنتمي إلى أجناس أدبية مختلفة[33]. والواقع أن هذه الكتابات ليست سوى جزء من إنتاج أوسع، ففي الظرفية نفسها صدرت كتب ألفها فاعلون سياسيون[34] آخرون ينتمون إلى جهات متعددة، والملاحظ أنّ بعض هذه التأليفات كانت في الأصل حوارات مطولة صدرت على أعمدة بعض الصحف باللغتين العربية أو الفرنسية. وقد أسهم هذا المناخ في إعادة تملّك الماضي، وفي إطلاق حالة بوح عمومي حر، ولفت الأنظار إلى ضرورة الاهتمام بالتاريخ الراهن، ووضع الذاكرة السياسية والشخصية والمطبوعة بالتجربة تحت أنظار المؤرخ وعالم السياسة والاجتماع لبناء خطابٍ منحاز إلى الحقيقة والموضوعية[35].

بناءً على ما سبق، يتضح التوظيف الكبير للذاكرة التي تعني قدرة الفرد أو الجماعة على تخزين أفعال أو معلومات ماضية بـهدف استحضارها لسبب من الأسباب، ولعل أبرز من أثار فلسفيًا وإبستيمولوجيًا إشكاليات العلاقة المركبة بين الذاكرة والتاريخ، مضيفًا إليهما "النسيان"، هو بول ريكور في كتابه **الذاكرة، التاريخ، النسيان**، فالمؤلِّف يعتبر أن الذاكرة هي الحافظة الأولى للتاريخ، بين قطبَي الزمان والسرد: "هناك تقف الذاكرة وسيطًا، وتحوي النسيان نفسه الذي يشكل في النهاية الأفق المحدود لكل التجربة الإنسانية في كل امتدادها الزمني"[36]. لأجل ذلك، اعتبر فعل الكتابة صونًا للذاكرة الجماعية التي لخصها بيير نورا في ما تبقى من الماضي، من معاش الجماعات أو ما يتمثل بشأنه. إنها جماعات عريضة على مستوى النطاقات الثقافية أو الأمم أو الأيديولوجيات السياسية والدينية، وعليه تتطور الذاكرة بموازاة مع هذه التشكيلات، لكن الذاكرة نفسها تظل إرثًا غير قابل للتصرف، وفي الوقت نفسه سهل الاستعمال وأداة نضال وسلطة، بل رهانًا انفعاليًا ورمزيًا أيضًا.

وعلى العكس من ذلك، تمتاز الذاكرة التاريخية بالوحدة فهي ثمرة تقليد معرفي وعلمي، وهي الذاكرة الجماعية أيضًا لجماعة المؤرخين[37]، لذلك اعتبر جاك لوغوف أن البحث في الذاكرة الجمعية وإنقاذها وإعلاء شأنها، مما لا يرتبط بالحوادث بل بالزمن المديد، وتَقصّي هذه الذاكرة ليس في النصوص فحسب، بل في الأحاديث والصور والإشارات والشعائر والأعياد، يشكلان تحولًا في النظرة التاريخية[38]. علاوة على ذلك، أبرز بيير نورا أن الذاكرة الجماعية لجماعة معينة تتبلور حول أماكن معينة لها قيمتها الرمزية، وتساهم في تشكل الهوية، فهذه الأماكن تحيل على كل الأماكن المادية وغير المادية المعمارية والوظيفية، وبذلك تتجسد الذاكرة في أماكن وجب جردها تثمينًا لها، لأنها صارت مواد للذاكرة التاريخية المتميزة بالتحليل والنقد والتركيز والتمييز، لهذا يتم استدعاء الذاكرة من أجل تجديد حقل التاريخ وتوسيعه.

كما تجدر الإشارة إلى الفرق بين الذاكرة الجماعية والذاكرة التاريخية، إذ نجد في الأدبيات الكلاسيكية أن هذه الأخيرة تعني، بشكل عام، جزءًا من الذاكرة الجماعية، فهي تهدف إلى تقوية الشعور القومي الجماعي، وتأخذ في الاعتبار التغيرات المتسارعة في

---

33 فاتح رجب قدارة، "التأريخ للأحداث المعاصرة من خلال المذكرات والشهادات الشخصية: الأهمية والمحاذير البحثية (الحالة الليبية نموذجًا)"، **أسطور**، العدد 6 (تموز/ يوليو 2017)، ص 79-98.

34 نذكر هنا على سبيل الاستئناس، مذكرات محمد بنسعيد آيت إيدر، **هكذا تكلم محمد بنسعيد** (الرباط: منشورات مركز محمد بنسعيد آيت إيدر، 2019)، يقول عنها: "لقد تطرقت إلى جميع القضايا التي كنت شاهدًا عليها أو فاعلًا فيها، سواء كان مسكوتًا عنها إما لحسابات سياسية أو لخوف ما"، مشيرًا إلى أن مذكراته تخاطب الجيل الجديد لكي يتعرف إلى هذه التجربة النضالية والسياسية؛ ومن الأعمال الأدبية التي اتخذت من حكاية تازمامارت موضوعًا لها نورد: الطاهر بن جلون، **تلك العتمة الباهرة**، ترجمة بسام حجار (بيروت: دار الساقي، 2002).

35 حسن طارق، "عن مذكرات زعيم يساري مغربي"، **العربي الجديد**، 2019/2/1، شوهد في 2019/3/2، في: https://bit.ly/3m4kOFB

36 بول ريكور، **الذاكرة، التاريخ، النسيان**، ترجمة وتقديم وتعليق جورج زيناتي (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009)، ص 14.

37 بيير نورا، "الذاكرة الجماعية"، في: **الكتابة التاريخية**، محمد حبيدة (ترجمة وتحرير)، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2015)، ص 86.

38 جاك لوغوف، **التاريخ والذاكرة**، ترجمة جمال شحيد، سلسلة ترجمان (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 162.



المجال السياسي والاقتصادي والثقافي. ومع ذلك، إذا كانت الإشارة إلى الماضي من رؤية جماعية هي نهج مميز، لكنه يثبت مجموعة من الصعوبات، فالأهم من ذلك أن الذاكرة التاريخية لا تعكس بالضرورة "الحقائق التاريخية"، ولكن لديها درجة كبيرة من الموضوعية لأن اختيار كيفية تذكّر الماضي ينطوي على أحكام قيمة. وهكذا، يمكن أن تؤدي الذاكرة التاريخية دورًا وظيفيًا، الأمر الذي يعرضها للتلاعب السياسي، ولكن أيضًا لخطر استخدامها؛ إما لتعزيز التزييف، وإما للتفسير الخاطئ المتعمد للتاريخ[39].

2. شهادة الشاهد وعمل المؤرخ

أبرزت كتابات المعتقلين السابقين وشهاداتهم تجربة الألم والمعاناة التي ذاقوا مرارتها، وعمدوا إلى تصوير يوميات السجن في أدق تفاصيلها، وكذا تسجيل سيرورة حالات الحياة وتحولاتها، وإبراز علامات الوهن والضعف التي أصابت أجسادهم، كما قدموا صورًا لرفاقهم الذين فارقوا الحياة. "في لحظة حرجة كهاته يغوص الإنسان بلا وعي في أغواره السحيقة ليقيس حدود مناعته"[40].

وظفت أغلب هذه الكتابات الأسلوب السردي الذي يتخذ أحيانًا شكل حكي عفوي يروي وقائع التجربة وفق تسلسل كرونولوجي عادي (كان الشاهد/ المعتقل يملي هذه التجربة على طرف ثالث، وغالبًا ما يكون ثمة صحافي يقدم الصياغة النهائية). في المقابل، تتضمن هذه الكتابات جزءًا من تاريخ نضال الشعب المغربي ضد التسلط والقهر والتوق إلى الحرية والديمقراطية والعيش الكريم، فالجرح الذي ظل ينزف دمًا مدة طويلة، هو ذاته الذي يقود الشعب اليوم إلى معرفة كيف يحتمي من كل الجروح الآتية[41].

استندت هذه الكتابات إلى الذاكرة من أجل استرجاع جزء من تاريخ المغرب وتاريخ انقلاب الصخيرات وفق رؤية مغايرة، إذ كتبوا عن هذه المرحلة بوصفهم فاعلين، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فجاءت شهاداتهم مطبوعة بآفة الذاكرة ومنها الانفعالية والأسطورية[42]؛ لهذا فالسؤال الذي يطرح بإلحاح هو: كيف يمكن الركون إلى هذه الشهادات من أجل إنتاج معرفة تاريخية؟ وهل يمكن أن يساهم المؤرخ بشكل فعال في التنقيب عن الحقيقة والإلمام بكل حيثياتها وظروفها؟

يشير الباحث عبد الأحد السبتي إلى أن الشهادات/ المذكرات هي ذاكرة مرجعية، ووثيقة أساس لرصد تاريخ المغرب الراهن وكتابته اعتبارًا لوجود دمقرطة للمعرفة التاريخية، وهي تتمثل في الانتقال من ذاكرة الحكام إلى ذاكرة المنتجين من فلاحين وصناع، ومن تاريخ الدولة إلى تاريخ الحياة اليومية في مختلف تجلياتها[43]، بيد أنه نبّه إلى أن هناك عدة محاذير تواجه عمل المؤرخ المطالب بفهم الماضي في إطار اختلافه عن الحاضر، لكنه يطرح في آن واحد على الماضي أسئلة تتأثر بقيم الحاضر، مما قد يساعد على إنتاج معرفة تاريخية تعكس ثراء الذاكرة المتعددة وتناقضاتها، وهي ذاكرة الحكام وذاكرة المناضل المغمور وذاكرة المواطن العادي، وقد يساعد ذلك على الانتقال من ذاكرة الإثارة والألغام إلى تمثل متكامل لتحولات الحقبة المعينة ورهاناتها[44].

أضف إلى ذلك أن الكتابة التاريخية الرزينة هي قبل كل شيء تركيب واجتهاد، وفي نهاية الأمر تأويل لمجموعة من المعطيات والوقائع المتداخلة والشائكة، غير أنه تأويل خاضع لضوابط علمية معترف بها ومتفق عليها. وفضلًا عن وجود ما يصطلح عليه بـ "ألغاز

---

39 Parlement Européen, Markus J. Prutsch, *La mémoire historique européenne: Politique, défis et perspectives* (Bruxelles: Septembre 2013), p. 5, accessed on 11/12/2020, at: https://bit.ly/2W2piAT

40 المرزوقي، ص 85.

41 بنكراد.

42 عبد العزيز الطاهري، "الأستوغرافيا العربية المعاصرة بين التاريخ والذاكرة: المغرب أنموذجًا"، في: **التأريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كتب وكيف يكتب؟ الإجابات الممكنة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 7.

43 السبتي، **التاريخ والذاكرة**، ص 202.

44 المرجع نفسه، ص 207.

التاريخ" يصطدم المؤرخ أيضًا بـ "جروح التاريخ"، بمعنى أحداث ووقائع وتصورات تخيم بظلالها على الشعور القومي وعلى الذاكرة الجماعية، ولا تفسح المجال للمناقشة الهادئة وللتحليل الموضوعي[45].

وإذا كانت الشهادة/ المذكرات مصدرًا غير مكتمل، لما يعتريه من غموض واضطراب في السرد بالنسبة إلى المؤرخ، فإن ذلك هو ما يشرعن تحوّل الشهادة إلى مادة للتاريخ، فليس هناك شهادة جيدة وأخرى رديئة، وما يهم المؤرخ من هذه الشهادات كلها هو بناء الواقع[46] القريب الذي ما زال تأثيره قائمًا، وما زالت شخوصه شاهدة على ما جرى وكيف جرى؛ لذلك فالرهان على الذاكرة اليوم الذي هو أحد الثيمات Thèmes المهمة في المجتمعات المعاصرة، فبعد أن تجاوزت الذاكرة الجمعية، وفقًا للوغوف، التاريخ بوصفه علمًا أو طقسًا دينيًا عامًا، وأحيانًا في حدها الأقصى بصفتها خزانًا متحركًا للتاريخ غنيًا بأرشيفه وبوثائقه وصروحه، وفي حدّها الأدنى بصفتها صدى مسموعًا للعمل التاريخي، فإنها تشكل اليوم جزءًا من الرهانات الكبرى للمجتمعات[47].

يصرح المرزوقي قائلًا: "ما زال كل واحد منا يحفظها في ذاكرته"[48]. فهل تمكّن الشاهد/ الفاعل من تجاوز عتمة تازمامارت؟ وهل تمكّن من تجاوز فظاظة السجانين وعنفهم؟ يمكن أن نستخلص الإجابة عند المرزوقي عبر تفكيك السرد الذي خصه للحديث عن السجانين الذين صنّفهم إلى حراس طيبين، وآخرين غلاظ شداد لا يشفقون ولا يعصون أوامر مدير السجن الفظ الذي تفنن بدوره في تعذيب السجناء والاختلاس من ميزانية التغذية، فقد جاء على لسان مدير السجن قوله: "من الآن فصاعدًا لا تخبروني إلا بموتهم إن ماتوا، أما مرضهم فلا يعنيني في شيء"[49].

وتظهر شهادات الرايس تفاصيل أكثر ومعطيات كثيرة عن تجربة الانقلاب ومجريات أحداثه ومنعطفاتها وأسماء ضباط الجيش المؤيدين والمعارضين للانقلاب، وكذا مرارة الاعتقال، سواء في سجن القنيطرة أو معتقل تازمامارت، وفظاعة التعذيب والموت، فهل هي انتقائية ذاكرة الشاهد الأول أم تورط الشاهد الثاني في الأحداث بشكل كبير نظرًا إلى رتبته العسكرية؟ أم هما معًا؟ وكيف يمكن أن يتعامل المؤرخ مع هذه الوضعية؟ وما حدود الموضوعية والدقة وشمولية النظرة؟

تحيلنا هذه الأسئلة على مساءلة صاحب المذكرات نفسه، باعتباره شاهدًا على مدى موضوعيته حين حكيه عن ذاته وتجربته ولكونه حاضرًا فعليًا، بَيد أن هناك تحولًا من زمن الحدث إلى زمن الكتابة التي تقدم الشاهد بوصفه ذاتًا وهوية، تماهيًا مع ما قاله تزفيتان تودوروف من أن استرجاعنا الماضي أمر لا بد منه من أجل تأكيد هويتنا، سواء كنّا أفرادًا أو جماعات، إذ يمكننا التعرف إليهما من خلال إرادتهما في الحاضر، ومشاريعهما المستقبلية؛ ولكنهما، أي الفرد والمجتمع، لا يستطيعان الاستغناء عن هذه المرحلة الأولى لإحياء الماضي، فإذا فقدنا شعورنا بالانتماء من خلال امتلاكنا الهوية الشخصية، فإننا سنشعر بأنفسنا مهددين في شخصنا بعد أن سيطر علينا العجز[50]، وهو ما يبرز الحضور القوي هنا للذات بوصفها ماهية وهوية، لها مجموعة من الروافد التي يحاول الإنسان جاهدًا الحفاظ عليها، وتعزيز حضورها في الزمن من خلال الحكي وتدبير التوتر بين الذاكرة والنسيان.

---

45 محمد كنبيب، "الحقيقة التاريخية بين ضوابط العلمية، الدولة والمجتمع"، ورقة مقدمة في ندوة مفهوم الحقيقة، هيئة الإنصاف والمصالحة، طنجة، 17-2004/9/18، ص 2.

46 عبد الحميد الصنهاجي، "المؤرخ والشاهد: الكوم المغاربة في حرب الهند الصينية 1954"، في: محمد كنبيب (تنسيق)، **التاريخ الحاضر ومهام المؤرخ**، سلسلة ندوات ومناظرات 158 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2009)، ص 71.

47 لوغوف، **التاريخ والذاكرة**، ص 166.

48 المرزوقي، ص 109.

49 المرجع نفسه، ص 107.

50 تزفيتان تودوروف، **الأمل والذاكرة: خلاصة القرن العشرين**، ترجمة نرمين العمري (الرياض: مكتبة العبيكان، 2006)، ص 228.



فالمعلوم أن زمن الحدث بتقلباته ومنعطفاته يختلف عن زمن الكتابة بهواجسه وهدوئه النسبي من أجل إضفاء نوع من الصدقية والعلمية على هذه المذكرات، لهذا يجد المؤرخ نفسه أمام مادة سردية تصبو إلى تحقيق "البطولة الفردية" أحيانًا، وتخليد التجربة الشخصية وكذا الجماعية، ووضعها في إطاراتها الطبيعية، أي التطور العادي للمجتمع والتحولات الطوعية والاضطرارية لسيرة الدولة والنظام، حيث ارتكزت عملية الحكي على الخلاص من مرارة التجربة، لذا فالرهان أمام مؤرخ الزمن الراهن هو ترجمة هذه المميزات إلى حقائق تاريخية، فهو في بحث دائم عن معالم في طريق البحث التاريخي بغية بناء معرفة تاريخية تخص مرحلة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أو ما يصطلح عليه بسنوات الرصاص بتقلباتها الزمنية واختلافاتها الأيديولوجية وصراعاتها الفكرية، مما يدفعنا إلى مناقشة وظيفة المؤرخ ومدى تأثيره في المجتمع المغربي، علاوة على المهمة الأساس المتمثلة في حفظ الذاكرة التي لا تعني الاحتفالية والتمجيد وصقل الأساطير المؤسسة فحسب، بل تعني كذلك الاعتبار من الانتكاسات والمآسي[51]، من دون إغفال مسألة أخرى مرتبطة بطبيعة المادة المصدرية نفسها التي هي هنا عبارة عن مذكرات وشهادات لمعتقلين، ومن ثم فهي مادة تخلق توترًا لدى القارئ والمهتم، وتفضح ما كانت تروج له الأطروحات الرسمية، كما أنها تمثل ثورة في الكتابة، سواء من حيث الموضوع أو من حيث المعلومات، وتدل على قدرات هؤلاء المعتقلين على المقاومة وعلى الرغبة في البقاء وعلى فضح النزعة الاستبدادية، زيادة على التخلص من ماضٍ ثقيل جاثم على الصدور. وهي في عمقها تصحيح لتأويلات سنوات الرصاص وسد للفراغات التي قد توجد في الروايات الرسمية، واعتمدت في ذلك على الذاكرة الفردية والجماعية، وعلى تمثل الماضي والحاضر.

ثالثًا: العلاقة بين العدالة الانتقالية وكتابة التاريخ

اعتبر الباحث بيربر بيفرناج في مقال له عن العلاقة بين العدالة الانتقالية والتأريخ أنها علاقة معقدة وموضوع جدال، لأنها قد تحوّل المؤرخ إلى محقق الشيء الذي انتقده العديد من المؤرخين، كما أشار إلى أن التأريخ للعدالة الانتقالية يعتمد بطريقة خاصة على العلاقة بينهما بوصفهما حقلين منفصلين، وجب فهم خصوصية وطبيعة كليهما، تحقيقًا "للمصالحة من خلال قول الحقيقة"؛ بمعنى جعل "التذكر عدالة". وبناء عليه، فقد حدد بعض الباحثين الوظيفة (المحتملة) لتأريخ العدالة الانتقالية بوصفه بحثًا عن الحقيقة (الموضوعية) أو كفاحًا ضد النسيان. كما ركز على أن الخطاب التأريخي يستخدم في المجمل في العدالة الانتقالية من أجل صياغة مفاهيم جديدة حول "المسافات" الزمنية، ومن أجل تحديد الحدود بشكل رمزي بين الماضي والحاضر، وهو ما يثير عددًا من الأسئلة حول أخلاقيات استخدام خطاب الذاكرة في رأي الباحث[52].

لا مندوحة عن الإشارة إلى أن التأريخ لهذه المرحلة يساهم في بناء الحقيقة من خلال تفكيك "الأساطير التاريخية"، ويمكن أن يساهم في المصالحة وبناء الدولة الديمقراطية، ففعل الكتابة يمثل صنفًا من أصناف العدالة التصالحية، كما شكلت فترة العدالة الانتقالية مناسبة لتنظيم مجموعة من اللقاءات والندوات من أجل التداول في النقاشات والأدبيات المتعلقة بالعدالة الانتقالية، باعتبارها إحدى الأطروحات المركزية التي توفر الأساس المنطقي لإنشاء لجان الحقيقة.

علاوة على ذلك، كانت واحدة من الأفكار الأساسية التي أثارت اهتمامًا متزايدًا "الشرعية التعليمية" بين المهتمين، وقد قدمت بعض الحجج الأساسية الكامنة وراء إنشاء قوانين الذاكرة الاجتماعية في العديد من البلدان[53]، وهو ما نجده عند البحث في التجربة المغربية وتجربة

51 محمد حاتمي، "أدبيات السجون كمصدر تاريخي: الإشكاليات والمقاربة"، ورقة مقدمة في ندوة كتابات الاعتقال السياسي، هيئة الإنصاف والمصالحة، الرباط، 2004/5/20، ص 3.

52 Berber Bevernage, "Writing the Past Out of the Present: History and the Politics of Time in Transitional Justice," *History Workshop Journal*, vol. 69, no. 1 (March 2010), accessed on 11/12/2020, at: https://bit.ly/37RuUn7

53 Ibid.

هيئة الإنصاف والمصالحة التي جعلت أحد أهم مجالات اشتغالها حفظ الماضي من أجل عدم تكراره في المستقبل. وكذا التجربة التونسية من خلال عمل هيئة الحقيقة والكرامة، وتتلخص مهمتها في توثيق ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان بتونس الحديثة (1955-2013).

إن الشهادة بوصفها مصدرًا للتاريخ تعبّر عن لحظة زمنية تطابق فيها الواقعة التاريخية لحظة البوح بها في الوقت نفسه، فعلاقة الشهادة التاريخية هي علاقة مزدوجة الأطراف، مع التاريخ ومع الشاهد أيضًا، وهكذا تتحقق خصوصية التاريخ الراهن الذي صارت تصنعه المعلومة الفورية، والحديث التلقائي، والاستجواب، والخبر الذي تقدمه الوسائط المختلفة والمتنوعة في مجالات معينة، وفي طريقة التقديم نفسها. هذا التعدد والتنوع هو الذي صار يحث على عدم الركون المطلق إلى المعلومة مهما كان مصدرها، وإلى التوجس والريبة من التصريحات والشهادات والأحاديث. والتاريخ من هذه الناحية لا يكتب بلغة واحدة، ولا برأي واحد، ولا بشهادة واحدة، فقد زاد الوعي بالحقيقة إلى درجة لم يعد حديث "الآحاد" يكفي لإضفاء الصدقية على الرواية والشهادة والحديث من الذاكرة، وهو ما يستشف من قول العروي: "إن التاريخ فعاليات مختلفة، مستقلة بعضها عن بعض، تنتظم وتتوحد في عمل ينجز وفي خبر يروى. وما يتحكم في الحياة في العمل في القول هو الزمان. التاريخ لا يبدأ مع الرواية ولا مع العمل والإنجاز، ولا مع الحياة، بل قبل كل ذلك بمدد مديدة [...] الأثر، المثل، الحفظ الذكر، التقليد هي معان مكونة لمفهوم التاريخ"[54].

كما يمكن أن يشكل التاريخ أحد الأطر الاجتماعية للذاكرة في سياق تساؤلات جوهرية عن وظائف المؤرخ والإكراهات الجديدة التي باتت تصطدم بها مهماته المعتادة في محيط وطني ودولي متسم بشتى أنواع المراجعات والتحولات، وعلى أساس مقاربة ترغب في الشمولية، وتقوم على الانفتاح على العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى، وكذلك مقارنة بالمكتسبات المنهجية والمعرفية التي راكمها البحث التاريخي، وهو ما يحيلنا على الحديث عن مهنة المؤرخ الذي يسعى للانفتاح على كل العلوم، لكنه يخشى أن يفقد الأس الذي ترتكز عليه خصوصية وأهمية نظرته، أي قدرته على التوليف التي يبدو أنه تخلى عنها من وراء توسيع خطاب المؤرخ.

يبدو أنّ هناك إقرارًا بالعجز عن جعل كل الواقع مفهومًا، وأنّ المؤرخ لم يعد مدافعًا عن مجتمع يتقدم وفق قيم صلبة وعالمية، فهو مرتج مثل العالم الذي يحيط به بفعل نسبية القيم التي جاء بها الغرب. كما أدى تشابك الأمكنة من جهة أخرى إلى نسبية المدة الزمنية. إنه تطور تاريخ مفكك نتيجة لتغير منظور الفرد المؤرخ، وهذا المؤرخ لم يعد يبحث عن فهم كل الواقع، بل يسعى لاكتشاف كل التاريخ من خلال هدفه[55]، كما عبّر عن ذلك فرانسوا دوس.

يسعى المؤرخ في مجال التاريخ الراهن إلى استجلاء الحقيقة، لهذا انخرط بشكل ملحوظ في النقاش الدائر حول أحقية المؤرخ في كتابة تاريخ المرحلة[56] بوصفه مشروعًا مشتركًا بين الروايات التاريخية المعتمدة على "التفسيرات الواعية" و"المعلومات المشتركة"، نظرًا

---

54 عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992)، ص 396.

55 فرانسوا دوس، **التاريخ المفتت: من الحوليات إلى التاريخ الجديد**، ترجمة محمد الطاهر المنصوري (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 269-270.

56 على سبيل الذكر لا الحصر: السبتي، **التاريخ والذاكرة**، عبارة عن تشكيلة فسيفسائية من الدراسات التي كتبت على مراحل زمنية متباعدة، تحاول أن تبرز تطور الكتابة التاريخية المغربية وتجاوز التاريخ السياسي-العسكري الكلاسيكي، وإعادة الاعتبار إلى المجتمع من أجل فهم مكوناته وشروط عيشه وديناميته، وذاكرته التي تزامنت مع مرحلة بناء ذاكرة تاريخية وطنية؛ محمد كنبيب (تنسيق)، **من الحماية إلى الاستقلال، إشكالية الزمن الراهن**، سلسلة ندوات ومناظرات 133 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2006)، تضمن مقالات تناولت الجوانب الإبستيمولوجية والمنهجية والقضايا السياسية المرتبطة بدراسة تاريخ الحماية الفرنسية وإشكالية الزمن الراهن، وعلاقة كل ذلك بالذاكرة الجماعية بوصفها حاملًا لمعطيات تاريخية؛ عبد الرحمن المودن وعبد الحميد هنية وعبد الرحيم بنحادة (تنسيق)، **الكتابة التاريخية في المغارب: الهوية، الذاكرة والإسطوغرافيا**، سلسلة ندوات ومناظرات 138 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2007)، تناول هذا العمل العلاقة بين الأطراف المكونة للعنوان بمشاركة باحثين من بلدان المغارب؛ محمد كنبيب (تنسيق)، **التاريخ الحاضر ومهام المؤرخ**؛ عبد العزيز الطاهري، **الذاكرة والتاريخ: المغرب خلال الفترة الاستعمارية (1912-1956)** (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2016)، هو كتاب في الأصل عبارة عن أطروحة دكتوراه تقدم بها المؤلف لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، وحاول من خلالها التركيز على العلاقة بين الذاكرة والتاريخ في المغرب المعاصر في سياق التحولات التي عرفها المغرب في العقدين الأخيرين من توسيع هامش الحريات العامة، لهذا تناسل إنتاج المذكرات من طرف فاعلين سياسيين نقابيين حزبيين ... إلخ. ويوضح المؤلف أن كتابة التاريخ لم تعد حكرًا على المؤرخين المحترفين، بل أصبح هؤلاء يواجهون بمنافسة من طرف تخصصات معرفية أخرى مثل علوم السياسة والاجتماع والأنثروبولوجيا والفاعل الإعلامي والذاكرة التي أصبحت تنافس التاريخ في مجال الكتابة عن الماضي القريب.



إلى أن استخدام "الذاكرة التاريخية" كونها "آلية غير مستغلة لمعالجة هذه المرحلة" يستدعي الوعي بوجود فوارق بين الكتابة الذاكرية والكتابة التاريخية، فالأولى تعتمد، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، على التذكر والذاكرة، أما الثانية فتعتمد على منهج علمي مضبوط وقواعد محددة، فمن خلال تعدد الشهادات وتقاطعها والتقائها واختلافها، تظهر الحقائق التي يستعين بها الباحث في كتابة التاريخ وتحليله.

بناء على ذلك، فإن عملية استعادة الماضي واستحضاره هي لمصلحة الأمة، لهذا اعتبر بول ريكور أن المشكل لا يبدأ مع التاريخ، بل مع الذاكرة، ودافع عن أسبقية مسألة التمثل الذاكري مقارنة بتمثل الماضي في التاريخ، حيث يكمن السبب في أن مشكل التمثل، الذي يشكل همًّا للمؤرخ، يتموضع منذ مدة على مستوى الذاكرة، بل يستقي منها حلًّا محدودًا وعارضًا يصعب إسقاطه على التاريخ.

على هذا الأساس، يكون التاريخ وريثًا لمشكل يطرح من تحت، إذا صح القول، على مستوى الذاكرة والنسيان، وبذلك تنضاف صعوبات الخصوصية إلى صعوبات التجربة الذاكرية[57]، وهو ما ينطبق على التجربة المغربية بوضوح، حيث لم يقتحم هذا الموضوع عددٌ كافٍ من المؤرخين، نظرًا إلى وجود صعوبات منهجية وأخرى مرتبطة بالشهادات والمذكرات التي لا يمكن الركون إليها كليةً من أجل كتابة تاريخ المرحلة.

يضيف ريكور أن صعوبات الذاكرة تُنقل إلى إبستيمولوجية التاريخ، ذاكرة محظورة، ذاكرة مدبرة، ذاكرة مرغمة: إنها مواضيع متعددة ترنّ كالناقوس في أذن المؤرخ، ففي ضوء هذا الخليط من الذاكرة العسيرة يشيد التاريخ إكراهاته، وأيضًا الحصانات والتوسعات، ويعمل على دمجها ضمن إشكالية التمثل التاريخي[58]، وهو ما يسوغ تحويل الحكي إلى موضوع للتاريخ، لا يخرج عن الإطار الذي يحدده تمثل الذاكرة مع ضرورة الوعي بوجود الاختلاف بين عمل الذاكرة والمؤرخ، هذا الأخير الذي يستند إلى عُدة منهجية تجعله قادرًا على تجاوز استعصاءات الذاكرة واقتفاء أثر الوثيقة والشهادة.

وكما عبر عن ذلك مارك بلوخ، فإنّ على المؤرخ أن يبرع في اقتناص شواهده أولًا وألّا يطمئن إليها ثانيًا[59]، الشيء الذي يوضح أن هناك مسؤولية ملقاة على عاتق المؤرخ، مردّها اختلاف الكتابة التاريخية العلمية التي تتوخى تعميم الفائدة والانحياز إلى أكبر قدر من الموضوعية، كما تنبع هذه المسؤولية من الكيفية التي يربط بها بين وثائقه وبين الشهادات المتحصل عليها، ووضع الحدث ضمن إطاره العام وعلى الأرضية التي أفرزتها، مع مراعاة جميع عناصرها من سوسيولوجيا واقتصاد وسياسة وعلم النفس، وهنا يمكن أن يقدم المؤرخ الإجابات عن الطلب الاجتماعي الكبير لمعرفة بعض حقائق المرحلة، رغم منافسة وسائل الإعلام في صناعة الحدث ونقل الخبر الفوري الذي تحوّل إلى ما يشبه سلعة استهلاكية، حين أصبحنا نعيش تحت رحمة سلطة الصورة، وزادت سلطة الفرجة، وأصبح الخبر يركز على الفضيحة والإثارة والشائعة، وبذلك أصبح الحدث صناعة تخاطب المخيلة، وتتقن السرد، ويخفي واقع الرهانات الاجتماعية والسياسية، وأصبحت الصحافة هي التي تؤرخ وتقيس تاريخية الحدث[60].

الرهان المطروح اليوم هو إثارة الاهتمام بحيوية استرجاع الوعي التاريخي وتنقيحه، وتقريب علم التاريخ من عموم المواطنين على نحو تتم فيه تنقية زوايا الذاكرة الجماعية من كثير من الشوائب التي علقت بها، لأن مواطنًا جاهلًا بتاريخه ومستسيغًا لكل ما يسرب إليه، بسبب فقدانه تلك المناعة التي يوفرها الوعي التاريخي، لا يمكنه أن يسهم إسهامًا واعيًا في الحياة العامة لبلده، مع التأكيد فعلًا أن الذاكرة الجماعية مجال آخر للصراع، وأن المعرفة التاريخية سلاح ليس أقل مضاءً من الأسلحة الأخرى، فالتصالح مع الوعي

57 حبيدة، ص 92.

58 المرجع نفسه.

59 مارك بلوخ، **دفاعًا عن التاريخ أو مهنة المؤرخ**، ترجمة أحمد الشيخ (القاهرة: المركز العربي الإسلامي للدراسات الغربية، 2012)، ص 107.

60 عبد الأحد السبتي، "التاريخ والثقافة الشفوية"، **رباط الكتب**، 2014/1/6، شوهد في 2017/8/11، في: https://bit.ly/2KGSv1U



التاريخي يتم ويتبلور بإعادة صهر معرفتنا التاريخية ومقاربتها بطريقة ديمقراطية ونشرها بشفافية ونزاهة، بعيدًا عن التشنج والخلفيات المصلحية الضيقة والنظرة الأحادية لوقائع تاريخنا المشترك، لأن تدوين الأمم والشعوب تاريخها وتلقينه لناشئتها ليس ترفًا فكريًا، بل هو من صميم أدوات التحكم في مصائرها سلبيًا أو إيجابيًا[61].

خلاصة

تأسيسًا على ما سبق، يمكن الخروج بالخلاصات التالية:

1. إن تجربة العدالة الانتقالية في المغرب تجربة مهمة في العالم العربي والإسلامي وقد ساهمت في تغيير واقع حقوق الإنسان، لكن هناك عمل كبير ينتظر الهيئات الحقوقية، كالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، من أجل صيانة المكتسبات والقطع النهائي مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتطلع نحو المستقبل، خاصة أن عمل الهيئة لم يرض المعتقلين وذويهم، بما في ذلك صيغ جبر الضرر.

2. تتأسس العدالة الانتقالية على كشف الحقيقة التي هي كذلك غاية المؤرخ وهدفه الأسمى، فهو المؤهل أكثر من غيره لامتلاكه أدوات منهجية تمكّنه من تدقيق ونقد ما جاءت به المذكرات من شهادات واعترافات وحكي وجلسات استماع، وتقديم ذلك في صيغة موضوعية تخدم مسار العدالة الانتقالية في المغرب.

3. إن بناء معرفة تاريخية "موضوعية" بالاعتماد على الذاكرة الأليمة وذاكرة الاعتقال يتطلب تضافر الجهود، وحضور الوعي التاريخي القادر على تطوير العمل وتنويعه. ولتحقيق ذلك يجب إعادة النظر في برامج مادة التاريخ في المدارس والجامعات المغربية.

4. توسيع حقل التاريخ الراهن الذي يعتبر مختبرًا لمواجهة إشكالات الذاكرة والشهادة، وارتباطها بالموضوعية وبالحقيقة في تمثّل الماضي، وأيضًا وسيلة ناجعة للتفاعل بين المؤرخ وموضوع بحثه.

5. وضع إطار مؤسساتي يجمع بين المؤرخ والهيئات الحقوقية، وخلق تنسيق عابر للتخصصات.

6. إن التحول في التعامل مع الماضي هو من بين المؤشرات الدالة على ترسيخ الانتقال الديمقراطي، عن طريق شيوع الوعي التاريخي اعتمادًا على الأرشيف الذي أوجدته أشغال هيئة الإنصاف والمصالحة، واستثمار الأرشيف المتاح في مؤسسة أرشيف المغرب بطريقة منهجية متجاوزة لغة الإثارة والصحافة والتوظيف السياسي، زيادة على الانفتاح على العلوم الإنسانية والاجتماعية بهدف الاستجابة لميثاق الحقيقة مع الأجيال الحاضرة والقادمة، ووضع الضمانات الدستورية لمنع تكرار ما جرى، وتعزيز احترام حقوق الإنسان وتحسين الحكامة الأمنية وعلى الخصوص في أثناء الأزمات.



61 محمد بوكبوط، "سلطة التاريخ ورهان حماية الذاكرة الجماعية"، **الجمعية المغربية للبحث التاريخي**، شوهد في 2018/11/11، في: https://bit.ly/3q4cBno

المراجع

References

العربية

- آيت إيدر، محمد بنسعيد. **هكذا تكلم محمد بنسعيد.** الرباط: منشورات مركز محمد بنسعيد آيت إيدر، 2019.
- البريكي، عزيزة ورشيد توهتو. "الذاكرة المروية وعدالة الانتقال: بين مقاربة الحركات الاجتماعية والتاريخ الجديد". **إضافات**. العددان 26-27 (ربيع-صيف 2014).
- بلوخ، مارك. **دفاعًا عن التاريخ أو مهنة المؤرخ**. ترجمة أحمد الشيخ. القاهرة: المركز العربي الإسلامي للدراسات الغربية، 2012.
- بن جلون، الطاهر. **تلك العتمة الباهرة**. ترجمة بسام حجار. بيروت: دار الساقي، 2002.
- **التاريخ الشفوي: مقاربات في المفاهيم والمنهج والخبرات.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- **التأريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كتب وكيف يكتب؟ الإجابات الممكنة.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- تودوروف، تزفيتان. **الأمل والذاكرة: خلاصة القرن العشرين**. ترجمة نرمين العمري. الرياض: مكتبة العبيكان، 2006.
- حاتمي، محمد. "أدبيات السجون كمصدر تاريخي: الإشكاليات والمقاربة". ورقة مقدمة في ندوة كتابات الاعتقال السياسي. هيئة الإنصاف والمصالحة. الرباط، 2004/5/20.
- **الكتابة التاريخية.** محمد حبيدة (ترجمة وتحرير). الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2015.
- دوس، فرانسوا. **التاريخ المفتت: من الحوليات إلى التاريخ الجديد**. ترجمة محمد الطاهر المنصوري. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.
- الرايس، محمد. **من الصخيرات إلى تازمامارت: تذكرة ذهاب وإياب إلى الجحيم**. ترجمة عبد الحميد جماهري. الدار البيضاء: منشورات الاتحاد الاشتراكي، 2000.
- ريكور، بول. **الذاكرة، التاريخ، النسيان**. ترجمة وتقديم وتعليق جورج زيناتي. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009.
- السبتي، عبد الأحد. **التاريخ والذاكرة: أوراش في تاريخ المغرب**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012.
- الطاهري، عبد العزيز. **الذاكرة والتاريخ: المغرب خلال الفترة الاستعمارية (1912-1956)**. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2016.
- عبد اللطيف، كمال. **العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب: تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- العروي، عبد الله. **مفهوم التاريخ**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992.
- قدارة، فاتح رجب. "التأريخ للأحداث المعاصرة من خلال المذكرات والشهادات الشخصية: الأهمية والمحاذير البحثية (الحالة الليبية نموذجًا)". **أسطور**. العدد 6 (تموز/ يوليو 2017).



- كنبيب، محمد. "الحقيقة التاريخية بين ضوابط العلمية، الدولة والمجتمع". ورقة مقدمة في ندوة مفهوم الحقيقة. هيئة الإنصاف والمصالحة. طنجة، 17-2004/9/18.
- ـــــــــ (تنسيق). **من الحماية إلى الاستقلال، إشكالية الزمن الراهن.** سلسلة ندوات ومناظرات 133. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2006.
- ـــــــــ (تنسيق). **التاريخ الحاضر ومهام المؤرخ.** سلسلة ندوات ومناظرات 158. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2009.
- لوغوف، جاك (إشراف). **التاريخ الجديد.** ترجمة وتقديم محمد الطاهر المنصوري. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007.
- ـــــــــ. **التاريخ والذاكرة.** ترجمة جمال شحيد. سلسلة ترجمان. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- المرزوقي، أحمد. **تزممارت: الزنزانة رقم 10.** الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012.
- المملكة المغربية. هيئة الإنصاف والمصالحة. **التقرير الختامي: الكتاب الرابع: مقومات توطيد الإصلاح والمصالحة.** الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2006. في: https://bit.ly/30LjZCb
- ـــــــــ. هيئة الإنصاف والمصالحة. **التقرير الختامي: الكتاب الثالث: إنصاف الضحايا وجبر الأضرار.** الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2006. في: https://bit.ly/33bRENa
- ـــــــــ. هيئة الإنصاف والمصالحة. **التقرير الختامي: الكتاب الأول: الحقيقة والإنصاف والمصالحة.** الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2006. في: https://bit.ly/362NcSC
- المودن، عبد الرحمن وعبد الحميد هنية وعبد الرحيم بنحادة (تنسيق). **الكتابة التاريخية في المغارب: الهوية، الذاكرة والإسطوغرافيا.** سلسلة ندوات ومناظرات 138. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2007.
- مؤذن، عبد الحي. "العدالة الانتقالية والسلطوية المبرلة: نموذج المغرب". **عمران.** العدد 5 (صيف 2013).

الأجنبية

- Bevernage, Berber. "Writing the Past Out of the Present: History and the Politics of Time in Transitional Justice." *History Workshop Journal*. vol. 69, no. 1 (March 2010). at: https://bit.ly/37RuUn7
- El Yazami, Driss. "L'instance équité et réconciliation: Transition politique, histoire et mémoire." *Confluences Méditerranée*. vol. 3, no. 3 (Septembre 2007).
- Institut d'histoire du temps présent. *Écrire l'histoire du temps présent: En hommage à François Bédarida.* Paris: CNRS Ed., 1993.
- Parlement Européen. Markus J. Prutsch. *La mémoire historique européenne: Politique, défis et perspectives.* Bruxelles: Septembre 2013. at: https://bit.ly/2W2piAT



صوفية حنازلة | Sofia Hanezla*

مؤسسات السلطة الدينية: العرفية والمدنية في مزاب بالجزائر

Religious, Customary and Civilian Institutions of Authority in M'zab, Algeria: Origins and Developments

مزاب هي منطقة بالوسـط الجزائري تتميز بانتمائها مذهبيًا إلى الإباضيـة، وإثنيًا إلى الأمازيغ. وقد بنيت سردية الجماعة المزابيـة عـلى الاعتزاز والدفاع الـشرس عن هذه الثنائية التـي من خلالها يعرف المزابيون بأنفسـهم، ومـن ثمّ يربطون علاقات مختلفة مع الآخرين المخالفين. وقد عرفت الجماعة، في تاريخها المعاصر خصوصًا، العديد من التحولات والتطورات المهمة التي ارتبطت أساسًا بمؤسسات الدولة الحديثة وسطوتها على فعل التشريع القانوني والمأسسة. وقد أثر ذلك أوليًا في سـلطة المؤسسـات العرفية والدينية للجماعة وبنيتها وأسـاليبها ومرجعياتها للبقاء والاسـتمرار. تحاول هذه الدراسـة رسـم تاريخ المؤسسـات الدينية والعرفية في مزاب وأهم التطـورات الحادثة عليها، والتي مـن خلالها تطورت الجماعة نفسها وأعادت تركيب بنيتها الهوية ذاتها. كما ستعمل الدراسة على تفكيك المداخلات الهووية التي يقدمها المزابيون عن أنفسـهم، وكيف تشـتغل هذه المداخلات لتوفير مرجعيات أيديولوجية متغيرة ومتطورة ومركبة في بنائها لعلاقة المزابيين بغيرهم.

كلمات مفتاحية: مزاب، غرداية، العزابة، العرش، الاتفاقات.

M'zab is a region in central Algeria distinguished by its two principal cultural dimensions: the first is an affiliation with the Ibadi sect, and the second is Berber. The region's historical narrative celebrates and focuses on this dual identity in self-definition and in dealing with a dissenting Other. During its passage from one historical stage to another M'zabite society underwent many important transformations that changed its structure and dominant institutions, transforming the references as well through which it establishes itself.

This study will attempt to understand the nature of compound relationships in M'zab through a reconstruction of the history of its customary and religious institutions and their interrelationships. It will also try to analyze identity interventions undertaken by the M'zabites themselves and how these interventions operate to supply variable, sophisticated and complex ideological references in structuring M'zabites' relationship with others.

Keywords: Mozab/M'zab, Ghardaia, celibacy, throne, Agreements.

* باحثة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Researcher at the Arab Center for Research and Policy Studies.

مدخل

مزاب[1] أو غرداية أو بلاد الشبكة، منطقة في الوسط الجزائري، تتميز بانتمائها إلى بعدين ثقافيين مركزيين: أولهما الانتماء إلى المذهب الإباضي؛ وثانيهما الانتماء الأمازيغي. وقامت سردية تاريخ هذه المنطقة، كما حاضرها، على الاحتفاء والتركيز على هذه الثنائية الهووية في تعريف الذات، وفي التعامل مع الآخر المخالف. وشهد المجتمع المزابي، في أثناء مروره من مرحلة تاريخية إلى أخرى، الكثير من التحولات المهمة التي غيّرت من بنيته والمؤسسات المهيمنة عليه والمرجعيات التي من خلالها يؤسس ذاته ويقوّم علاقته بالآخر.

تحاول هذه الدراسة فهم طبيعة العلاقات المركبة في مزاب من خلال إعادة تركيب ما لتاريخ مؤسساتها العرفية والدينية والعلاقات في ما بينها. ففي إطار الصراع المتواصل في المنطقة[2]، ستعمل هذه الدراسة على تفكيك السرديات الهووية التي يشكلها المزابيون عن أنفسهم، والتي من خلالها يركبون علاقاتهم مع الآخرين. فهذه السرديات توفر المرجعيات الأيديولوجية المناسبة لفترات تاريخية معينة والمتطورة وفقها، والتي عبرها يضبط ويبرمج السلوك الاجتماعي للجماعة في يوميته.

بناء عليه، تسعى الدراسة نظريًا إلى تفكيك كيفية اشتغال الهوية تاريخيًا، من خلال نموذج معين وكيفية توفيرها البناء الأيديولوجي والفكري الذي من خلاله يتم التشريع للبنية الاجتماعية، وكذا للعلاقة مع الآخر. ومن ثمّ تتشكل الهوية خلال الدراسة بالأساس، باعتبارها خطابًا مركبًا[3]، يختزل مجموعة من علاقات القوى، يتم تشكيله نسقيًا في شكل سردية مخصوصة. وفي هذا السياق، تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية: ما المؤسسات الناظمة للمجتمع المزابي؟ وكيف نشأت وتطورت هذه المؤسسات من حيث البنية والمهمات والمرجعيات؟ وما دورها في محاولات المجتمع المزابي الحفاظ على مميزاته الثقافية والبنيوية المخصوصة؟ وكيف تعكس التطورات الحاصلة في هذه المؤسسات تطورات بنية المجتمع المزابي نفسه ومنظومته القيمية؟

ولذلك تقسم هذه الدراسة تاريخ المؤسسات المزابية ثلاث مراحل كبرى، مختلفة من جهة طبيعتها ومرجعياتها الأيديولوجية والعلاقات الرابطة بينها. وتتمثل الأولى في مرحلة النشأة التي تُركّز على الأشكال الأولى التي ظهرت عليها مؤسسات المنطقة الدينية والعرفية؛ والثانية هي مرحلة الاستعمار التي ترصد شبكة العلاقات بين المؤسسات المحلية المزابية والسلطات الاستعمارية؛ أما الثالثة، فمرحلة الدولة الوطنية ومختلف التفاوضات التي حصلت بين المؤسسات المحلّية والدولة.

اعتمدنا في دراستنا مجموعة من المصادر والمراجع الأساسية التي كانت عونًا لنا في استطلاع إشكالية البحث؛ وتتمثل هذه المصادر في مجموعة من النصوص المركزية في الفقه والعقيدة الإباضية المزابية التي تُمثل المرجعية العامة التي يحدّد المزابيون من خلالها أنفسهم ويميّزونها من غيرهم من الجماعات؛ إذ يتميز المجتمع المزابي بإنتاجه تشريعاته الخاصة من خلال مؤسساته الدينية والعرفية،

---

1 منطقة صخرية "حمادة" تقع ضمن ولاية غرداية - وهو اسم أحد قصور وادي مزاب - على بعد 700 كيلومتر من العاصمة الجزائر، وتتكون من سبع واحات أو "قصور" خمسة منها متجاورة وهي بني اسقن، وغرداية (تغردايت)، وبنورة (آت بنور)، ومليكة (آت مليشت)، والعطف (تاجنينت)، إضافة إلى واحتين متباعدتين وهما بريان (آت برقان) والقرارة (تقرار)، تبعد الأولى 48 كيلومترًا والثانية 100 كيلومتر عن غرداية. وتمتد هذه المنطقة على نحو 6850 كيلومترًا مربعًا بحسب التقسيم الإداري القائم منذ 1984. كما تسمى المنطقة ببلاد الشبكة نظرًا إلى مرور عدد من الأودية منها مما أعطاها شكل الشبكة. وقد قامت منظمة اليونسكو بتقييم هذه المنطقة ضمن مواقع التراث العالمي منذ 1982.

2 قاسم حجاج، "غرداية: أزمة ممتدة في عهدة بوتفليقة"، **تقييم حالة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015/8/5.

3 M. Bamberg, A. De Fina & D. Schiffrin, *Discourse and Identity Construction*. In: S. Schwartz, K. Luyckx, V. Vignoles (ed.), *Handbook of Identity Theory and Research* (New York: Springer, 2011).

وتسمى "الاتفاقات". وحصلنا خلال زيارة ميدانية أجريناها في إطار بحث سابق[4]، على مجموعة نسخ من هذه الاتفاقات غير المنشورة وغير المتوافرة إلّا في المنطقة. كما اعتمدنا مجموعة من الاتفاقات المضمّنة في ملاحق مجموعة من المراجع المهمة التي كانت مساعدًا أساسيًا لنا. واعتبرنا هذه الاتفاقات من المصادر، نظرًا إلى البعد التشريعي الذي اتّخذته وأسبغ عليها نوعًا من الإلزامية الدينية والعرفية والاجتماعية التي ما زالت حاضرة إلى اليوم داخل المجتمع المزابي.

أما بالنسبة إلى المراجع، فاعتمدنا مجموعة منها، يمكن تصنيفها معرفيًا وتاريخيًا ضمن ثلاثة أصناف: يضم الأول المؤلفات المتعلقة بالمنطقة التي تنخرط ضمن الأنثروبولوجيا الاستعمارية، ونجد أمثلة كثيرة على هذا الصنف، متفاوتة من حيث الأهمية والقيمة، منها ترجمة ماسكراي لسيرة أبي زكرياء، وهي مدوّنة مهمة بفرادتها واحتوائها على فترة تأسيسية من تاريخ الإباضية في المغرب عمومًا، وفي وادي مزاب خصوصًا. ومع ذلك، فإن هذا المرجع يبقى مصدرًا مشكلًا، نظرًا إلى طريقة التحقيق والترجمة المعتمدة وإلى قلة المعطيات واعتماد المترجم نسخة غير مكتملة من المخطوط الأصلي. أما الصنف الثاني، فهو ما يمكن وسمه بالكتابات المذهبية القائمة على التمجيد وإظهار المجتمع المزابي باعتباره مثاليًا، يتسامى عن كل هفوة أو خطأ؛ وهي كتابات أيديولوجية في الأساس، لكنها تفيدنا في استنطاق رؤية المزابيين لأنفسهم وتاريخهم وعلاقاتهم بالآخر. أما الصنف الثالث، فيمكن تسميته مراجعات حول ما كُتب في الفترة الاستعمارية، وهي محاولات أبناء المنطقة وغيرهم من الباحثين إعادة قراءة تاريخ المنطقة وواقعها ضمن إطارات معرفية وأكاديمية، ولنا أمثلة كثيرة عن هذا النوع من الدراسات المهمة، لكن من أهمها ثلاثة: أولًا أطروحة دكتوراه لإبراهيم الشريفي بعنوان "بحث في الأنثروبولوجية التاريخية والثقافية حول مزاب"؛ ثانيًا دراسة الباحثة نهى سبيقة، عنوانها "أشكال تمرير القيم داخل العائلة المزابية المعاصرة"؛ ثالثًا رسالة الماجستير للباحثة سارة بن عيسى، بعنوان "النساء المزابيات والمنزل في القرارة".

سنعتمد في محاولة تلمّس أهداف الدراسة، مجموعة من المفاهيم المركزية، من أهمها مفهوم الضبط الاجتماعي[5]؛ إذ يصبّ هذا العمل أيضًا في معالجة أشكال الضبط الاجتماعي بما هي تقنيات المجتمع في تسييج أفراده حفاظًا على بنية اجتماعية ونسق قيمي معين. وتتبدّى أدوات الضبط في أكثر وجوهها وضوحًا في المؤسسات الضابطة للمجتمع التي من خلالها توضع التشريعات والقوانين المتحكمة في أداء أفراد الجماعة الاجتماعي[6] من جهة؛ ولتوفير القاعدة الأيديولوجية الأخلاقية لتواصل هذه الأداءات نفسها من جهة أخرى. وتعتمد هذه المؤسسات تقنيات اشتغال مخصوصة، من أهمها تقنيات التشريع والمراقبة والمعاقبة في حال عدم الالتزام بالقواعد الموضوعة. كما تؤسس هذه المؤسسات لأشكال معيّنة من المعرفة، تتحوّل بدورها، في حالة مزاب، إلى بناء أيديولوجي مشرّع لوجود المؤسسة نفسها وتواصلها في التاريخ.

من جهة أخرى، يطرح مفهوم التغير الاجتماعي نفسه، باعتباره بداهةً واقعيةً غير قابلة للمساءلة؛ إذ تتطوّر الظواهر الاجتماعية وتتغير وتُزاح بحسب ثنائية الزمان والمكان. لكن، تسعى محاولتنا رصد التغير خلال هذه الدراسة، لإعادة تركيب السردية[7] المزابية تركيبًا

4 زرنا قرى وادي مزاب مرتين، امتدّت الأولى خمسة أسابيع، بين 15 آب/ أغسطس و22 أيلول/ سبتمبر 2012؛ والثانية أربعة أسابيع، بين 13 أيار/ مايو و12 حزيران/ يونيو 2013. تمكّنا خلال هذه الفترة من زيارة بعض قصور وادي مزاب: غرداية مليكة وبونورة وبني أسقن، والمكتبات المتوافرة في هذه القصور والاطلاع على أهم الإصدارات التي تتوافر فيها. وتمثلت المهمة المركزية لهذه الزيارات في إجراء المقابلات مع مجموعة من الأساتذة والصحافيين والجامعيين والطلاب وأعضاء المجتمع المدني. وتمكّنا أيضًا من الحصول على بيانات مختلفة حول المنطقة، خصوصًا الحصول على نسخ من المراجع المهمة التي تعتبر أساسية في هذه الدراسة، مثل الاتفاقات الصادرة عن مجلس العزابة. ينظر: صوفية حنازلة، "المرأة الإباضية بين فقه الفرقة والعرف الاجتماعي"، رسالة لنيل درجة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوسة، 2014.

5 Michel Foucault, *Surveiller et punir: Naissance de la prison*, Collection: Bibliothèque des Histoires (Paris: nrf, Gallimard, 1975).

6 Judith Butler, *Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity* (New York: Routledge, 1990).

7 Elinor Ochs, "Narrative," in: Teun A. Van Dijk (ed.), *Discourse as Structure and Process: Discourse Studies: A Multidisciplinary Introduction*, vol. 1 (London: Sage Publication, 1997), pp. 185-207.

تاريخيًا للكشف عن تهافت خطاب الاستمرارية التاريخية والحفاظ على البنية المحلّية التي من خلالها تؤسس الجماعة المزابية وجودها. كما يحضر التغير الاجتماعي في هذه الحالة باعتباره وجهًا من وجوه تملّص الظاهرة الاجتماعية من سلطة الضبط والهرب منه، ومحاولة فرض سلطة مضادّة لإيجاد معادلة اجتماعية جديدة؛ الأمر الذي يحيلنا إلى ثنائية مفهومية أخرى مهمة، هي السلطة Le pouvoir والسلطة المضادة Le contre-pouvoir، وما يحيلنا أيضًا إلى القدرات الفردية والجماعاتية من أجل تحدي البنية الاجتماعية أو تطويرها أو إعادة تركيبها. وبالنتيجة يصبح فعل التغير بهذا المعنى فعلَ مقاومة، لكنه في الآن نفسه فعل إعادة بناء الضبط الاجتماعي من جديد.

المرحلة الأولى: النشأة

1- العزابة: المؤسسة الدينية

ظهرت مؤسسة العزابة[8]، أو بالأحرى نظام الحلقة، في فترة تاريخية وحضارية معيّنة، لعلها كانت المساهم الأكبر في الدفع نحو وضع قواعد هذه الحلقة، ومن أهم أحداث هذه الفترة:

- سقوط الدولة الرستمية، وهي أهم إمامة ظهور أرستها الإباضية في شمال أفريقيا.
- هزيمة "بغاي" في عام 359هـ/ 939م، وإعلان نهاية إمامة الدفاع[9].
- تفرّقَ الإباضيون في أماكن متباعدة في الصحراء، خصوصًا بعد غزو بني هلال 443هـ/ 1051م.
- تشتت الإباضية بين وهبية[10] ونكار[11] وخلفية[12].

تسببت هذه الأحداث المختلفة في إعلان فشل نموذج الحكم الإباضي في شمال أفريقيا، وانعدام الأمل في قيامه مجددًا. ولعل أبرز دليل على ذلك ما أعلنه آخر الأئمة الرستميين لمن أرادوا تنصيبه إمام ظهور في ورغلة في أثر هروبهم من تيهرت: "افترقوا فقد انقضت أيامكم وزال ملككم ولا يعود إليكم إلى يوم القيامة"[13]. وأثبت تاريخ المنطقة هذا التحليل، على الرغم من الكثير من المحاولات، وخصوصًا في جبل نفوسة، التي باءت كلها بالفشل ولم تساهم إلّا في مزيد من تضييق الخناق على الوهبية داخليًا بالانقسامات، وخارجيًا بالخطر الفاطمي. وإزاء هذا التشتت وغياب الاتصال والوحدة السياسية والجغرافية، غابت قدرة الفقه

8 "اشتُقّت هذه الكلمة من العزوب والعزابة، وتعني العزلة والغربة والتصوف والتهجد والانقطاع في رؤوس الجبال، ويُقصَد بها في هذا الاستعمال الانقطاع إلى خدمة المصلحة العامة". ومن شروط العضوية في العزابة: حفظ القرآن، والمحافظة على الزيّ الرسمي، والأدب والفطنة، وحب التعلم والتعليم، والطهارة ... إلخ. ويختلف نظام العزابة، من حيث الأهمية والعدد وآليات العمل، في شمال أفريقيا من مكان إلى آخر. ينظر: علي يحيى معمر، **الإباضية في موكب التاريخ: نشأة المذهب الإباضي**، ج 1، ط 2 (القاهرة: مكتبة وهبة، 1993)، ص 97-101؛ علي يحيى معمر، **الإباضية في موكب التاريخ: الإباضية في الجزائر**، ج 4 (القاهرة: مكتبة وهبة، د. ت.)، ص 260-264.

9 Moncef Gouja, *La grande discorde de l'islam: Le point de vue des kharijites*, Collection: Islamoccident (Paris: L'Harmattan, 2006), pp. 99-100.

10 "وهي الإباضية الأم الحاكمة في الدولة الرستمية، وهي نسبة إلى الإمام عبد الوهاب. وظهرت التسمية إثر فتنة النكار [...] وهناك من ينسب الوهبية إلى عبد إله بن وهب الراسبي"، ابن الصغير (القرن الثالث الهجري)، **أخبار الأئمة الرستميين**، تحرير وتعليق محمد ناصر وإبراهيم بحاز (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986)، ص 43.

11 "هم أتباع يزيد بن فندين أبو قدامة النكاري، وسمّوا النكار لأنهم أنكروا إمامة عبد الوهاب بن عبد الرحمان وثاروا ضده. ولقد تطورت هذه الفرقة التي انسلخت عن الإباضية الأم ...". المرجع نفسه، ص 43.

12 "فرقة فرعية أسّسها خلف بن السمح في طرابلس، وهو حفيد الإمام الإباضي أبي الخطاب عبد الأعلى المعافري، وكان يلقى دعمًا من قبيلة زواغة. واستمرت هذه الفرقة في شرقي جبل نفوسة حتى القرن الثاني عشر، وما زالت بقية منها تقيم في جبل نفوسة". ينظر: تاديوس ليفيتسكي، **المؤرخون الإباضيون في أفريقيا الشمالية**، ترجمة ماهر جرار وديما جرار (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2000)، ص 201.

13 Brahim Chrifi, "Etude d'anthropologie historique et culturelle sur le M'Zab," Thèse doctorat d'anthropologie, Université de Paris 8, Paris, 2003, p. 257.

الإباضي في تأصيل هذه المرحلة التاريخية ضمن البنية الكلاسيكية "مسالك الدين"[14]. وهو ما شكّل مرحلة فراغ سياسي وفقهي وتشريعي في الأساس. ولعل أبرز تعبير عن هذا الوعي، بشأن الفراغ التشريعي، ما صرّح به أبو بكر الزواغي: "لسنا في حالة الدفاع، ولا الظهور، ولا الكتمان، ولا الشراء. مرحلتنا هذه تتميز بالفراغ بسبب رفض الناس الدفاع عن ديانتهم"[15]. وبقدر ما ساهمت هذه الوضعية في تدمير آمال الإباضية في إمامة ظهور جديدة، فإنها مثّلت دافعًا كبيرًا للمحافظة على العقيدة والمذهب، وعيًا منهم، وخصوصًا الشيوخ، بإمكان ضياع مذهبهم و"فساده" تحت وطأة الزمن والاحتلال الخارجي. وأبرز مثال على ذلك ما قام به المعز بن باديس من قتل شيوخ الإباضية في عام 431هـ لإجبارهم على اعتناق المالكية[16]. شكلت هذه الظرفية العامة مشكلة دينية واجتماعية لعلماء الإباضية في شمال أفريقيا، حاولوا البحث عن حل عملي لها.

تروي المدوّنات الإباضية أن أول من طرح فكرة الحلقة هو "الشيخ فصيل"، أي أبو زكرياء فصيل بن أبي مسور، أحد أساتذة محمد بن أبي بكر الفرسطائي؛ إذ أرسل الأستاذ إلى تلميذه مجموعة من الطلاب من جربة إلى تقيوس[17]، طالبًا منه التفرغ للتدريس، مقترحًا عليه "تكوين تنظيم محكم يضمن للإباضية كيانهم في هذه المرحلة العصيبة من تاريخهم"[18]. وتبدّلت استجابة الشيخ لطلب معلمه من الرفض إلى القبول، تحت إلحاح الرُسل، شرط أن يتركوه مدة أربعة شهور؛ أي المدة التي قضاها أبو بكر "يستجلي الخطوط العريضة والجزئيات الدقيقة لخطة العمل المرجوّة"[19]. وأُعلن عن هذه الحلقة في عام 408هـ/ 1017م، في مسجد المنية في تقيوس، وسُمّيت "السيرة المسورية البكرية"[20]، نسبة إلى الرجلين. وبدأت هذه الحلقة بأربعة أشخاص، هم أبو بكر شيخًا وطلاب الشيخ فصيل[21]، ثم تحوّلت إلى أريغ عند قبيلة بني مغراوة، وتحديدًا في غار تينيسلي في عام 409هـ[22]. وتنقّل أبو بكر بين المناطق العامرة بالإباضية، محاولًا إرساء هذا النظام فيها، ومن ذلك قسطيلية ووارجلان ومزاب في ما بعد. ولعل ذلك ما أدّى إلى تلقيبه بـ "عمي محمد السائح". وكانت مهمة هذه الحلقات المركزية تكوين شيوخ متخصصين في الدين والعقيدة الإباضية؛ ما يحفظها من الزوال ويدعو إليها العامة. ويعود أقدم نص مكتوب لهيئة العزابة في مزاب إلى النصف الأول من القرن التاسع الهجري، والمعروف بـ "سيَر العزابة في غرداية"[23]. لكن الأكيد أن هذا النظام يعود إلى فترة سابقة على هذا التاريخ، وخصوصًا مع تنقّل أبي بكر إلى مزاب، بحسب ما أوردناه في فقرات سابقة.

---

14 "أصل من أصول الفكر السياسي عند الإباضية [...] والإباضية يحصرون هذا الركن - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - في مسالك الدين، فهي كما يلي:
- الظهور: هو بروز الدولة بالمعنى السياسي المعبّر عن السلطة الحاكمة والسيادة العامة والتنفيذ.
- الدفاع: هو إجماع المسلمين على إمام يعيّنونه عند محاربتهم العدو الذي دهمهم واحتلّ ديارهم، أو حاكم عبث بمصير الأمة الإسلامية والمحرف عن تطبيق كتاب الله.
- الشراة (الشراء): أن يبيع أربعون مسلمًا فما فوق أنفسهم لله عز وجل ويُعلنون الجهاد أمام السلطة الجائرة.
- الكتمان: يُعدّ أدنى درجة في الجهاد، ويتمثّل في عدم مساعدة الظالمين والابتعاد عن وظائفهم وإرشاد الناس إلى الخير العام"، ينظر: بكير بن سعيد أعوشت، **دراسات إسلامية في الأصول الإباضية**، ط 3 (القاهرة: مكتبة وهبة، 1988)، ص 107-110.

15 Moncef Gouja, "La théologie ibadite histoire, genèse, formation et formulation définitive," Thèse de doctorat, Université de Paris Sorbonne, Paris, 1986, p. 101.

16 Ibid.

17 "دقاش قرية من قرى تقيوس ... وتقيوس هي قرية الوديان حاليًا"، في منطقة الجريد في البلاد التونسية. ينظر: فرحات الجعبيري، **شخصيات إباضية** (عمان: مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، 2010)، ص 132.

18 المرجع نفسه، ص 137.

19 المرجع نفسه، ص 140.

20 المرجع نفسه.

21 Gouja, "La théologie ibadite," p. 103.

22 الجعبيري، ص 142-145.

23 Chrifi, p. 275.

إن التطور الذي عرفته هذه الحلقة من حيث البنية والوظائف يثير الانتباه؛ ما جعلها تعيش لحظتين تاريخيتين مهمتين:

- **اللحظة الجنينية** (على امتداد القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي): حيث كانت الحلقة تعليميّة، هدفها المركزي الحفاظ على المذهب الإباضي من الزوال، عبر تعليمه والدعوة إليه وربط علاقات بين مختلف المنتسبين إليه، المشتتين في صحاري شمال أفريقيا، عبر التمركز في حلقات، والانعزال عن الشأن العام، وترك الدنيا والعزوف عنها. ولعل فضاء الغار الذي اعتبر الفضاء المؤسس للحلقة، واقعيًا أو تخييليًا، يُعبّر عن هذا الميل نحو فكرة العزوف والانعزال والتفرغ للتعبّد. وتميزت هذه اللحظة بالبعد الصوفي الذي اتسمت به الحلقة من خلال التركيز على الهدف العقدي الذي وُضعت لأجله، ومن خلال التأكيد على الفصل الذي تقيمه بين أعضائها والعالم، أي بين "المتديّنين" و"العامّة" والزهد في الدنيا[24]. ولعل التنصيص الدقيق على "توحيد نوعية الرداء، ضرورة حلق شعر الرأس، فضلًا عن التمسك بنظام أخلاقي صارم"[25]، يحيلنا من جديد إلى فكرة التزهّد. وما يهمنا هنا هو الطابع المفارق الذي حاولت الحلقة أن تتّسم به في هذه اللحظة التاريخية، ولعل ذلك ما جعل التسمية تتطور من حلقة إلى عزابة، فتُحيل الأولى إلى الفترة التأسيسية، والثانية إلى المرحلة اللاحقة، على الرغم من وجود اللفظين معًا منذ النشأة الأولى. واعتبر بعض الباحثين مؤسسة العزابة إعلانًا لفشل منظومة الحكم الإباضية، من خلال استبدالها بهذه الهيئة[26]، على عكس ما يزعمه الكتّاب الإباضيون من تماهي هذه المؤسسة مع حالة الكتمان وتعويضها شخص الإمام الغائب[27]. ولعل هذا ما أصبحت عليه في ما بعد مع التركيب الذي عرفته من حيث بنيتها ووظائفها.
- **لحظة الانعطاف** (منذ القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي): وتمثل التحوّل المركزي الذي عرفته الحلقة في دخولها إلى المدينة، وتحوّل المسجد إلى مقرّها الرسمي، على يد الشيخ أبي زيد عبد الرهان بن المعلّى في مدينة توغورت. وعلى الرغم من غياب التفصيلات الدقيقة بشأن هذا التحول، فإن المصادر الإباضية تورد أن التأصيل والتقنين لهذا التحول كان خصوصًا مع أبي عمار عبد الكافي الورجلاني في نصّه سير العزابة، حيث حدّد نهائيًا المسجد مركزًا للعزابة. وبهذا مرت الحلقة من محاولة الانعزال عن الواقع والعامة إلى التدخل المباشر في الواقع والشأن العام. وتطوّرت لذلك بنية العزابة لتتكوّن في مزاب من 12 عزابيًا[28]، من دون احتساب الشيخ، ويتوزعون في كل قصر من قصور مزاب بحسب المهمات كما يلي[29]:
  - شيخ العزابة.
  - مكلفون بالتعليم (3 أشخاص).
  - مكلفون بغسل الموتى (5 أشخاص).
  - مؤذن.
  - إمام.
  - مكلفون بإدارة مداخيل الجامع (شخصان).

24 روبيرتو روبانيتشي، **العزابة حلقة الشيخ محمد بن أبي بكر وثيقة قديمة عن حياة نساك الصوامع في الإسلام**، ترجمة لميس الشجني (المغرب الأقصى: منشورات تاوالت الثقافية، 2006).

25 المرجع نفسه، ص 28.

26 Chrifi, p. 263.

27 "وهي (أي العزابة) في زمن الظهور والدفاع تمثل مجلس الشورى للإمام أو عامله ومن ينوب عنه؛ أما في زمن الشراء أو الكتمان، فهي تمثل الإمام وتقوم بعمله"، معمر، **الإباضية في موكب التاريخ**، ج 1، ص 97.

28 قابل للارتفاع إلى 16 عزابيًا. المرجع نفسه، ص 99.

29 إبراهيم فخار، "التعليم الجامعي والقيم السوسيودينية للفتاة المزابية: دراسة ميدانية بالمركز الجامعي غرداية"، رسالة للحصول على شهادة الماجستير في علم الاجتماع التربوي الديني، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية غرداية، غرداية، 2012، ص 118.

توسعت مجالات اهتمامهم لتشمل الحياة الدينية والسياسية والثقافية والاجتماعية، ومن مهماتهم[30]:

- تعليم الأطفال في المسجد والمؤسسات التعليمية الخاصة الخاضعة لإشراف العزابة.
- إدارة المسجد والأوقاف المخصصة له.
- الإشراف على المناسبات الخاصة والعامة.
- حل الإشكاليات بين سكان القصور.
- إصدار القوانين المشرّعة للحياة العامة في مدن مزاب، وهي "الاتفاقات" بالتنسيق مع مجلس العشائر.
- الاعتناء بشؤون المحتاجين والفقراء والنساء وضبط مساعدات عينية لهم.
- الإشراف على الأسواق ومراقبتها.
- الإشراف على تصريف مياه الأمطار.
- الإشراف على الأمن وحراسة القصور.

تحولت بذلك مؤسسة العزابة إلى "قوة دينية عليا، منظمة ومهيكلة تعمل على ضبط العلاقات الاجتماعية ومراقبة الفاعليات الأساسية في هذا المجتمع لها سلطة التأثير النفسي (الروحي) والاجتماعي (الاتفاقيات والقرارات) على مختلف الشرائح الاجتماعية"[31]. واستعملت لذلك السلاح الفقهي الأشد فاعلية في المذهب الإباضي، وهو "البراءة"، لتُعلنها في وجه كل من خالفها من الأفراد. أما في حالة العصيان الجماعي، فيتخذ العزابة الإضراب سبيلًا لهم لردع العامة، من خلال الاعتكاف في الجامع ورفض القيام بأي وظيفة من وظائفهم حتى يرتدع "العاصون"، أو في حالات قصوى، يضطر العزابة إلى هجر المدينة بعض الوقت عقابًا لأهلها[32]. وبذلك تمكّنت العزابة من امتلاك سلطة أدبية ودينية واجتماعية، مثّلت وسيلةَ ردعٍ قويةً ووسيلةَ ضبطٍ اجتماعي ناجعةً في الحفاظ على المذهب الإباضي، حتى إن بعض الدارسين اعتبر أنه "لولا هذا النظام لما تمكّن الإباضية من الحفاظ على عقيدتهم"[33].

دفع تعدد الوظائف العزابة إلى تكوين مؤسسات مساعدة، مثّلت سندًا في عملية إدارة الشؤون العامة، ومن أهمها[34]:

أ. مجلس عمي سعيد: يجمع عزّابة كل المدن المزابية، ممثلة في ثلاثة من كل قصر. وهو مؤسسة الإفتاء العليا في مزاب، وهي مؤسسة تُنسَب إلى العلامة الشيخ سعيد بن علي الجربي، المعروف بالشيخ عمي سعيد. ويعرف المجلس بـ "الهيئة التشريعية، يتركب أعضاؤه من قضاة البلاد وعلمائها، ويختارهم عزابة المدن من بينهم، ويعتبر أعلى سلطة دينية واجتماعية [...] وهذا المجلس يضع القوانين والأحكام القضائية في الجرائم والجنايات والمعاملات ضمن الفقه الإسلامي، وهو يعتبر من حلقات العزابة لأنه مكوّن منهم، لكنه لا يختص بمدينة عن أخرى، إذ أنه يشمل مدن مُزاب كافة، ومجموعة قوانينه المدوّنة تعرف باتفاقات وادي مُزاب، كما أن هذا المجلس هو الذي يحدد الأكيال والمعايير والموازين المستعملة في الأسواق بحيث لا يجوز التعامل بغيرها من المعايير، ومن يخالف أحد هذه المعايير من المزابيين في أي مكان وليس فقط في وادي مزاب، فإنه يتعرّض لحكم البراءة"[35].

---

30 المرجع نفسه، ص 118-120.

31 عبد العزيز خواجة، "المجتمع الميزابي ونسق القيم من ضبطية التغير إلى تغير الضبط"، **مجلة الحياة**، العدد 11 (2007)، ص 55-80.

32 Chrifi, p. 289.

33 Gouja, "La théologie ibadite," p. 103.

34 إبراهيم فخار، ص 120-123.

35 "نظام حلقة العزابة"، **تادارات: مركز الدراسات الإباضية**، شوهد في 2019/4/28، في: https://bit.ly/2GGqsKw

ب. مؤسسة لاومنا: تشرف على تصريف المياه وتقسيمها على الواحات والحماية من الفيضانات.

ج. مجلس إروان: وهم الطلاب الذين يدرسون في المدارس القرآنية، ومنهم يختار العزابة.

د. مجلس إمصّوردان: مؤسسة خدماتيّة أمنية ينخرط فيها الشباب.

ه. هيئة تمسردين: وهي الهيئة الدينية النسوية[36]. تمسردين Timsiridine هو جمع تمسردت Tamesred't، وهي أسماء مشتقة من الكلمة الأمازيغية أسّيراد Assirad، وتعني الغسل[37]. فتمسردين هي اللفظ الأمازيغي لغسالات الأموات، من النساء والأطفال، وهي الوظيفة الأولى المسندة إلى هذه الهيئة. ويمكن أن نُعرف هيئة تمسردين باعتبارها هيئةً نسويةً تتولّى شؤون المرأة في المجتمع المزابي، وهي هيئة ملحقة بمجلس العزابة، تُختار من خلاله، وتتلقّى القرارات منه، وترفع إليه التقارير بشأن المجتمع النسوي، أو بشأن حالة معيّنة حتى يتخذ فيها قرارًا. وفي حالة وفاة إحدى أعضائه، تجتمع بقيتهن حتى ترشح اسم عضو جديد على مجلس العزابة الذي يصدّق على هذا الاختيار. توفر كل مدينة من مدن مزاب بيتًا لهذه الهيئة، يكون في شكل وقف، يسمى "دار تمسردين"، تتلو فيها القرآن وتقيم فيها محاضرات وعظ وإرشاد[38]. تتميز هذه الهيئة بالتساوي الذي تقيمه بين أعضائها، ذلك أن القيادة أو الزعامة تغيب عن هيكلة تمسردين، على الرغم من أن التاريخ سجل استثناءات لهذه القاعدة[39]؛ فقد فرض بعض النساء سلطتهن على الغسالات في فترات تاريخية مختلفة، نظرًا إلى ما تميّزن به من معرفة وحفظ للدين وشخصية كاريزماتية فرضن من خلالها نوعًا من الاحترام على المجتمع النسائي والرجالي في مزاب على غرار شخصية "ماما سليمان". لا تتقاضى الغسالات أجرًا عما يقمن به من خدمات، بل يكون عملهن تطوّعيًا، ما عدا وجبات الطعام التي تعدّ لهن في أثناء المناسبات والحفلات[40]. لا نعلم لحظة التأسيس الأولى لهذه الهيئة، لكننا نُرجّح قدم وجود وظيفة غسل الأموات، موكلة إلى بعض النسوة، لكن تحوّلهن إلى مؤسسة دينية لم يتم إلّا بعد تكوّن مؤسسة العزابة، نظرًا إلى أنهن تابعات لها من حيث القرار والنشأة. لكن نجد الباحثين يؤكدون وجود هذه الهيئة خلال القرن الخامس عشر الميلادي (التاسع الهجري). تتوافر هذه الهيئة في كل مدينة من مدن وادي مزاب، بعدد يراوح بين 5 و6 لكل مدينة. ويتم اختيار الغسالات وفق شروط معينة[41].

نلاحظ المركزية التي أصبحت تتمتع بها هيئة العزابة داخل المجتمع المزابي، وخصوصًا من خلال ما تُصدره من قرارات هي في جملتها جموع القوانين التي على الفرد المزابي الالتزام بها. وتكون إما "اتفاقات" جزئية تتعلق بسكان مدينة واحدة، أو عامة يُصدرها مجلس المدن السبع (مجلس عمي سعيد). وشملت هذه القرارات مختلف أبعاد الحياة المزابية: تنظيم الأعراس وما يتعلق بها من عطايا وهدايا وما يرتبط بها من ممنوعات[42]، وتنظيم علاقات المزابيين في ما بينهم ومع الآخرين وفضّ النزاعات الحادثة وحلّ النزاعات

36 Noha Spiga, "Les modalités de transmission des valeurs Ibadites dans la famille mozabite contemporaine: L'instruction des filles en question: Etude anthropologique de terrain dans la vallée du Mzab," Mémoire de magister, Université Mouloud Mamri, Tizi-ouzou, 2010, p. 74.

37 Ibid.

38 صالح بن عمر السماوي، **العزابة ودورهم في المجتمع الإباضي بميزاب**، ج 2 (غرداية: المطبعة العربية، 2005)، ص 491.

39 Amelie-Marie Goichon, *La vie féminine au Mzab: Etude de sociologie musulmane*, Tome 1 (Paris: Librairie orientaliste Paul Geuthner, 1927), p. 221.

40 Jean Delheure, *Faits et dires du Mzab* (Paris: SELAF, 1986), p. 41.

41 السماوي، ص 488.

42 ينظر: محمد يوسف أطفيش، **شرح كتاب النيل وشفاء العليل**، ج 6، ط 3 (جدة: مكتبة الإرشاد، 1985)، ص 79-80؛ ولائحة أنظمة الأعراس والمآتم الصادرة عن حلقة العزابة لقصر غرداية، المؤرخة في 9 فيفري [شباط/ فبراير] 1984 (وثيقة غير منشورة)؛ وإصلاحات مجلس العزابة بشأن الأعراس المعلنة في 14 [آذار/] مارس 1991 (وثيقة غير منشورة)؛ و"بيان من العزابة والهيئات الدينية لقصر غرداية حول أنظمة الأعراس"، 6 [آذار/] مارس 2011 (وثيقة غير منشورة)، مكتبة الشيخ إبراهيم حواش، غرداية.

العائلية وضبط العلاقات داخل الأسرة وتحديد العقوبات الجزائية لمن أخطأ[43] وإعلان البراءة منه في حالات معينة[44]، وتنظيم الأسواق وما يتعلق بالحياة الاقتصادية للمجتمع المزابي[45]. ونلاحظ الإصرار الكلّي على إلزامية هذه الاتفاقات باعتبارها الناطق الرسمي، ليس باسم العزابة فحسب، بل باسم المذهب والعقيدة التي يمثلونها. ونستطيع أن نستشفّ هذا البعد المذهبي في التسمية في حد ذاتها؛ إذ يحيل الاتفاق إلى أصل من أصول الفقه عند الإباضية، وهو "الإجماع"، ويعرّفه صاحب **مختصر العدل والإنصاف** بما "هو لغة العزم والاتفاق، وفي الاصطلاح اتفاق لمجتهدي الأمة على أمر في عصر [...] ويعتبر بسكوت المجتهد وطلب الدليل إلى انقضاء العصر وإن سكت لأمر قيل ولا يسعه السكوت فيما يتعلق بالدين ويعتبر المجتهد التابعي مع الصحابة كجابر بن زيد"[46]. ويعتبر القائمون على إنتاج الاتفاقات في مرتبة "مجتهدين"؛ ما يحيل إلى أصل آخر من أصول الفقه عند الإباضية، وهو الاجتهاد، ويعرّفه الشماخي: "في اللغة تحمّل مشقة في أمر وفي الاصطلاح استفراغ الفقيه الوسع في استحصال حادث بشرع المجتهد فاعل الاجتهاد والمجتهد فيه محل الاجتهاد والمصيب في القطعيات واحد"[47]. وبذلك تكون نصوص الاتفاقات نصوصًا دينية مقدسة؛ باعتبار انخراطها داخل نسق التشريع الذي وضعه الفقه الإباضي.

2- مجلس العشائر: "المؤسسة المدنية"

يتكوّن المجتمع المزابي من مجموعة من العروش، تقسم إلى مجموعة من العشائر، يكون لكل عشيرة أصل واحد أو جدّ واحد (بغض النظر إن كان هذا الأصل الواحد حقيقيًا أو متخيّلًا[48])، و"قد تتفرع العشيرة الواحدة إلى فروع، تتكوّن منها بطول الزمن عشائر مختلفة"[49]، فتصبح سردية الجد الأول والقرابة الدموية مركزيةً في تعريف العشائر لذاتها، وفي تشكيل تمايزها من غيرها. كما يُضاف إلى سردية الجد الأول المؤسس عوامل أخرى اقتصادية أو اجتماعية تُلحق عائلة ما بعشيرة ما، أو تَجمَع مجموعة من العائلات داخل عشيرة واحدة. وبذلك تكون البنية الاجتماعية للمجتمع المزابي متكوّنة من: عرش يمثّل مجموع سكان قصر من قصور مزاب، ويقسم إلى عشائر تُقسم بدورها إلى بيوتات أو عائلات. ولم يكن التركيز على مركزية البنية العروشية والتمييز بين مختلف العائلات المزابية مجرد رغبة في التفرد، ولا نزوعًا عرقيًا صرفًا، إنما كان فرضًا اجتماعيًا، على الجميع الالتزام به من خلال تأكيد وجوب انضواء النازلين الجدد إلى عشيرة ما والتسمّي باسمها. فهو ضرورة مجتمعية في الأساس، تتعلق بعلاقات التضامن والحميّة وغيرها؛ ما يحيلنا إلى الأهمية التي تقوم بها مؤسسة مجلس العشائر التي تقف مؤسسة/ مشكلة/ مشرعنة لانتساب مزاب الإثني الثقافي الأمازيغي.

---

43 في أصناف العقوبات، ينظر:
Louis Milliot, *Recueil de délibérations des Djemâ'a du Mzâb* (Paris: Librairie orientaliste Paul Geuthner, 1930), p. 225.

44 من العقوبات المذكورة أيضًا: النفي في الجزائر العاصمة مدة زمنية معينة أو مدى الحياة، اتفاق صادر عن عزابة بني أسقن في 1 شوال 1991، في:
Georges H. Bousquet, "Recueil de délibérations de la mosquée de Béni Isguen," Traduction anonyme, *Annales de l'institut d'études orientales*, Tome IX (1951), pp. 18-51.

45 ينظر:
Fatma Oussedik, Louis Millot & E. Zeys, *Relire les Ittifaqat: Essai d'interprétation sociologique* (Alger: ENAG, 2007).

46 أحمد بن سعيد الشماخي، **مختصر العدل والإنصاف** (عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، 1984)، ص 45.

47 المرجع نفسه، ص 46.

48 "إن الهوية القبلية شأنها شأن الأسس الأخرى للهوية الاجتماعية، بما في ذلك علاقات القرابة والمواطنة والهوية الوطنية، هي نتاج العقل البشري (وأحيانًا للإثنوغرافيين والسياسيين أيضًا)، فهذه الأشكال لا وجود لها كموضوعات يمكن علماء الأنثروبولوجيا فصلها عن السياقات الاجتماعية والثقافية من أجل توثيقها وتصنيفها داخل خانات". ينظر: ديل أيكلمان، "الانتماء القبلي في وقتنا الراهن: التداعيات والتحولات"، **عمران**، مج 5، العدد 19 (شتاء 2017)، ص 61.

49 يوسف بن بكير الحاج سعيد، **الهوية المزابية أهم عناصرها وتشكلها عبر التاريخ** (غرداية: المطبعة العربية، 2011)، ص 36-37.

اعتبر بعض الباحثين أن هذه المؤسسة تمثل السلطة المدنية في موازاة السلطة الدينية التي تمثلها هيئة العزابة. ولعل مجلس العشائر في مرحلة أولى كان يقوم بهذا الدور الموازي، حينما كانت الحلقة مقتصرة على الشؤون الدينية والتعليمية، فكان للعشيرة موقعُ الريادة في تنظيم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للجماعة. لكن مع تفاقم سلطة العزابة، أصبحت السلطة الأدبية والتشريعية متساوية بين المؤسستين. لكن البيانات الدقيقة بشأن هذه المرحلة غير موجودة وتبقى محاولة قراءتها تأويليةً في الجملة.

من هذا المنطلق، كانت تسمية الاتفاقات باعتبارها إعلان "إجماع" بين السلطتين الدينية والعرفية للمجتمع المزابي. وحاول المجتمع المزابي التشريع لهذه الهيئة بالاعتماد على النصوص الفقهية. ونجد مثالًا على ذلك في ما أورده يوسف بن بكير الحاج سعيد في كتابه **الهوية المزابية**؛ فهو يعمد إلى مجموعة من الآيات والأحاديث النبوية التي يؤصل من خلالها لنظام العشيرة، محاولًا التأسيس لشرعية دينية تعاضد الشرعية العرفية[50].

لكل عشيرة من العشائر مجلس يتداول أمورها، يُنتخب منه رئيس يمثلهم في الجماعة التي بدورها تكون مسؤولة عن إدارة شؤون كل قصر من قصور وادي مزاب، ويسمى "ضامنًا"، وتسمى الجماعة "مجلس الضمّان". ويلتزم مجلس العشائر القيام بمجموعة من الوظائف تتعلق أساسًا بـ: العناية بحقوق الفقراء والعجزة والأيتام وذوي الحاجات الخاصة، وضمان الأمن العام واحترام القوانين العامة للمجتمع المزابي، وتأديب "المنحرفين" من الشباب، والسعي لنشر الوعي بشأن قيمة الأسرة، وتمويل حفلات الزواج المجانية للعائلات الفقيرة، وتمويل المؤسسات الدينية بالعطايا والأوقاف.

تتبدّى لنا مؤسسة العشيرة في المجتمع المزابي مؤسسةً ذات أهمية كبرى، يحترمها الأهالي وبقية المؤسسات، وتربطها علاقات وثيقة بالسلطة الدينية؛ إذ بإجماعهما يجري الحصول على "الاتفاقات"، ولا يمكن أن يصدر قانون في مزاب إلّا بمصادقة السلطتين المدنية والدينية عليه. وتتمثّل طرافة حضور مؤسسة العشيرة في المجتمع المزابي في ما تعكسه من بنية اجتماعية وثقافية، هي البنية العشائرية المطّردة في شمال أفريقيا، التي على الرغم من أسلمة المكان وتكوينه مؤسسات دينية، فإنها أصبحت عماد المجتمع، وبقيت حاضرة، بكثافة، بالفعل داخل المجتمع؛ وحافظ المزابيون بذلك، كما غيرهم من الجماعات، على جزء كبير من انتظامهم الاجتماعي المحلّي الذي يمنح وجودهم وهيئتهم الحجيةَ الاجتماعية العرفية، إضافة إلى الحجية الدينية الحادثة.

المرحلة الثانية: فترة الاستعمار

نحيل بدايةً إلى ملاحظة مهمة وهي تجاوزنا المرحلة العثمانية، نظرًا إلى إدراكنا أنه لم يكن لهذه المرحلة شديدُ التأثير في بنية المجتمع المزابي، إذ منحت الدولةُ العثمانية سكانَ مزاب التسيير الذاتي التام، في مقابل مراقبة وحماية القوافل التجارية التي تمر عبر المنطقة من الصحراء إلى الشمال؛ ما جعل حضور التأثير العثماني ضعيفًا في مجمله[51].

---

50 وسم هذا الجزء من كتابه بـ "التأصيل الشرعي لنظام العشيرة"، وذكر مثالين للحجج الدينية التي اعتمدها: يتمثل الأول في الآية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: 13]؛ ويتمثل الثاني في الحديث النبوي "إن رسول الله [صلى الله عليه وسلم] قام على المنبر فقال: من أنا؟ فقالوا: أنت رسول الله، فقال: أنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، إن الله خلق الخلق، ثم جعلهم فرقتين، فجعلني في خيرهم فرقة، ثم جعلهم قبائل، فجعلني في خيرهم قبيلة". الحاج سعيد، ص 38-39.

51 "أما المناطق التي كانت خاضعة لأمراء أو شيوخ يتمتعون بنوع من الحكم الذاتي، مثل بعض مناطق القبائل ومثل بوسعادة وتاغرت والأغواط وعين ماضي [...] هذه المناطق تُعدّ أصنافًا اجتماعية من السكان لا يمكن حصرها على وجه الدقة، لعدم وجود نظام إداري دقيق يحكمها". ينظر: مبارك بن محمد الهلالي الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج 3 (الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، 1964)، ص 294.

منذ احتلال فرنسا الجزائر في عام 1830، مرّت علاقة المجتمع المزابي بهذا الاحتلال بمراحل متفاوتة. بدايةً، تميّزت بإهمال القوات الفرنسية الصحراء الجزائرية والتركيز على إخضاع المراكز الحضارية الكبرى، لذلك بقي المجتمع المزابي بمأمن جزئي خلال هذه الفترة. لكن هذا الوضع لم يدُم؛ إذ غيّر الاحتلال استراتيجيات تعامله مع هذه المناطق، وخصوصًا بعد إدراك الدور التجاري المهم الذي تقوم به بين الصحراء والشمال، وبين تونس والمغرب، ما دفع المستعمر إلى فتح جبهات صحراوية، تمكّن من خلالها احتلال بسكرة في عام 1844 والأغواط في عام 1852[52]. وكانت المرحلة الموالية إخضاع مزاب من خلال التذرع بهروب الثائر محمد بن عبد الله نحو مدينة ورغلة. وتمكّن المزابيون من تكوين مجموعة من الممثلين لمقابلة الماريشال جاك لويس راندون Jacques Louis Randon (حاكم الجزائر منذ عام 1851) وتقديم طلب ينصّ على تمكين مزاب من الحكم الذاتي، كما كانت الحال مع الوجود العثماني، ووافقت السلطة الاستعمارية على هذا الطلب في مقابل مجموعة من الشروط، تتمثل في:

- إغلاق السوق المزابية أمام الثوار وعدم مدّهم بالسلاح والمؤونة.
- منع الشجارات الدائرة بين الصفوف المزابية التي قد تعكر صفو المناطق الأخرى.
- ضبط غرامة سنوية تقدر بـ 45 ألف فرانك، وغرامة على المنتجات الموردة من تونس والمغرب الأقصى[53].

بذلك أصبحت قرى مزاب خاضعة سياسيًا واقتصاديًا لسلطة الاستعمار الفرنسي، لكنها بقيت تحافظ على مؤسساتها المحلية وعلى استقلالية هذه المؤسسات بحسب اتفاق الحكم الذاتي المبرم في عام 1853[54]؛ ما ساهم في تعميق الإشكاليات داخل المجتمع المزابي والاختلافات بين من انتفع بهذا الاتفاق ومن لحق به منه ضرر اقتصادي في الأساس.

أُلحق مزاب إداريًا بالمناطق المحتلة منذ عام 1882[55]، ونتج من هذا الإلحاق مجموعة من التغيرات البنيوية في المجتمع المزابي، تمثلت أساسًا في بناء الطرق، وبعث المتطوعين الفرنسيين، وخصوصًا من الآباء البيض وتكوين مدارس ونظام تعليمي ملحق بهم، والكهرباء، والسيارة، والهاتف، واكتشاف النفط في عام 1956[56]. أضف إلى ذلك الكثير من الوسائل التقنية المتطورة التي ساهمت في تغيير وجه مزاب الحضاري منذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. وبالنسبة إلى الجانب المؤسساتي، وضع الاستعمار الفرنسي تقسيمًا خاصًا للصحراء الجزائرية وللمؤسسات الحاكمة فيها، محاولًا فرض سلطته التامة على هذه الأقاليم البعيدة. وفي قرى مزاب، كانت السلطات الفرنسية مُمَثَّلَةً من خلال هيئة تنفيذية مكوّنة من جنود فرنسيين معنيين بالجانب المدني والقضائي والعسكري، تعاضدها هيئة أخرى تتكوّن من المسؤول المدني الفرنسي وسبعة "قوّاد" إباضيين وثلاثة قواد مالكية وشيخ الطائفة اليهودية[57]. ويُمثَّل كل قصر من قصور مزاب بمجلس الضمان، "تحت رئاسة القائد الذي تعيّنه السلطات الفرنسية من بين ثلاثة أشخاص ترشّحهم لها جماعة الضمان". وأصبح اختيار الضمان يتم من عشائرهم، أو بالأحرى من أعيان العشائر وخاصتهم، مدة ثلاث سنوات، ويصدّق على ذلك الوالي العام للجزائر[58].

52 Chrifi, pp. 93-94.
53 Ibid., pp. 94-95.
54 Oussedik, p. 172.
55 Spiga, p. 60.
56 Ibid., pp. 10-60.
57 Oussedik, p. 174.
58 الحاج سعيد، ص 41-42.

شهدت بنية المجتمع المزابي خلال الاستعمار الفرنسي الكثير من التحولات الثقافية والمؤسساتية التي ساهمت في إيجاد دينامية جديدة داخل المجتمع؛ إذ لم يكن تأثير الاستعمار الفرنسي محصورًا في الجانب العسكري فحسب، بل غطى جميع مجالات الحياة المزابية، من الناحية القانونية المدنية إلى النواحي التعليمية والاقتصادية والسياسية والثقافية. لكن الاستعمار لم يتمكن من المساس بالسلطة الدينية التي مارست نشاطها المعتاد، من تنظيم للحياة الدينية وإصدار للاتفاقات، مع أن دورها تراجع داخل الشأن المدني العام لمصلحة المؤسسات الفرنسية. وساهم هذا التدخل غير المسبوق في حياة المزابيين والخوف المتزايد من فقدان الخصوصيات المحلية في إحداث ردات فعل متباينة، تشكلت في ما بعد ضمن إطار تيار "النهضة" الذي أنتج انقسام المجتمع المزابي فكريًا واجتماعيًا قسمين:

1. المحافظون: ويتمثلون، خصوصًا، في قسم من العزابة، وهم المتشبثون بالقطع التام مع كل ما هو مستحدث غريب عن الثقافة المحلية، ويعتبرون أنفسهم الورثة الشرعيين للحلقة البكريّة[59].

2. المصلحون: وهم رموز النهضة الدينية والتعليمية في مزاب، ومن أبرزهم إبراهيم بيوض من القرارة، صاحب المشروع التحديثي المتأثر بأفكار مفكري النهضة في المشرق، مثل جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، ومؤسس معهد الحياة للتعليم الابتدائي والثانوي[60]. وتمكّن هذا التيار من الانتشار داخل مدن وادي مزاب بعد الحرب العالمية الأولى، ما عدا بني أسقن التي بقيت حكرًا على سلطة المحافظين. ومن أهم الأفكار التي دعا إليها جمع المصلحين محاولة التكيف مع الحداثة، بما لا يتعارض مع العقائد الدينية وعدم رفض إمكانات التطور، واكتساب آليات وتكنولوجيا حديثة والرغبة في المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية من خلال المشاركة في الانتخابات المحلية، إضافة إلى الدعوة إلى مراجعة الموقف من سفر المرأة وتعليمها؛ ما دفع المحافظين إلى اتهامهم بـ "البدعة" والابتعاد عن الإسلام الحق.

لم يؤدِّ هذا الانقسام إلى تفكك مؤسسة العزابة وتفكك بنيتها، بل كثّف قدرتها على عمليات المفاوضة الاجتماعية الداخلية. ولعل هذا ما قصده عبد العزيز خواجة، حينما اعتبر هذه المؤسسة ذات منهجية تقوم على "احتواء التغيّر الاجتماعي داخل الضبطية وتغيير الضبط للتوافق مع التغيّر باستمرار"[61].

اجتماعيًا، تميّزت هذه الفترة بحضور ثلاثة أصناف من المؤسسات: يتمثل الأول في المؤسسة الدينية، ممثلة في العزابة؛ والثاني في المؤسسة المدنية المحلية، ممثلة في مجلس الضمان، إضافة، إلى وحدة اجتماعية جديدة تركز عليها النصوص المدرجة في السياق الكولونيالي، وهي "الصفّ"، ويتمثل في تحالف مجموعة من العشائر. ويبدو أن هذا التحالف ذو طابع حربي في الأساس؛ ما دعا هذه العشائر إلى الاستنجاد بالقبائل البدوية العربية المحيطة بها، وميّز هذه المرحلة بطابع قبلي محتدم، تميّز بالاضطراب والصراع، حيث أدى الاستعمار دورًا كبيرًا في تشجيعه وتجييشه في النفوس[62]. أما الصنف الثالث فهو المؤسسات الاستعمارية. وساهم هذا المرور من البنية الثنائية السابقة إلى بنية مؤسساتية ثلاثية في فتح المجتمع المزابي أمام نماذج اجتماعية وثقافية واقتصادية جديدة؛ إذ مرّ من اقتصاد فلاحي بسيط، إلى اقتصاد تصنيعي بعد اكتشاف النفط. ومع ازدياد عدد الزائرين والوافدين الجدد إلى المنطقة من مدن التل من خارج الجزائر، وجد المجتمع المزابي نفسه مُجبرًا، قسرًا، على الاتصال المباشر بهذه الذوات وما تحتمله من إمكانات ثقافية وسلوكية مختلفة

59 Chrifi, pp. 283-284.

60 Ibid., p. 281.

61 قدّم مثالًا عن ذلك الأجهزة الجديدة التي دخلت مزاب، مثل الهاتف والتلفاز والكهرباء التي رفض العزابة بداية استعمالها وتبرؤوا ممن يستعملها، لكن التغير الاجتماعي أصبح واقعًا، ما أجبر العزابة على تغيير موقفهم منها. ينظر: خواجة.

62 Chrifi, pp. 196-200.

عن قيم المحل. ويعتبر هذا التذبذب في مواكبة العصر من جهة، والتمسك بالخصوصية الثقافية والحضارية للمجتمع من جهة أخرى، من أهم التحديات التي عرفها المجتمع المزابي[63].

إذًا، استطاع المجتمع المزابي خلال هذه الفترة، وتحت ضغط الاستعمار، المرور من مرحلة فكرية إلى أخرى، إن كان من زاوية رؤيته لذاته، أو من زاوية علاقته بالآخر. وتتمثل هذه القفزة في إحداث نوع من الانشقاق داخل مفهوم الجماعة وإيجاد مقترحات مجتمعية أخرى بديلة، على غرار مفهوم الفرد أو المجموعة الإصلاحية أو غيره. ولعل ذلك يعود أساسًا إلى اندثار فاعلية حكم البراءة بسبب تعويضها بمؤسسات التقاضي الفرنسية.

المرحلة الثالثة: ما بعد الاستقلال

شهدت الجزائر في أثر استقلالها في 5 تموز/ يوليو 1962 الكثير من الصراعات الداخلية التي شقت "جبهة التحرير الوطني" في فترات متقاربة وسنوات طويلة، دفع في المجمل الشعب الجزائري ضريبتها. وتسبب في هذه الصراعات، إضافة إلى حب السلطة والتمسك بالمنصب، الاختلاف الواضح في رؤية مستقبل الدولة الجزائرية ومختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يجب أن تكرّسها السلطة الحاكمة. لن نتوسع هنا في النظر في خصائص كل مرحلة والإضافات والنقائص التي اتّسمت بها، نظرًا إلى عدم اتساع المجال لبحثها هنا[64]، لكننا سنكتفي ببيان أهم الأفكار التي أثّرت في تطوير انتظام المجتمع المزابي خصوصًا.

مثّل المرور من الاستعمار الفرنسي إلى مرحلة بناء الدولة الحديثة قطعًا تاريخيًا مع كل المراحل السابقة، باعتباره تأسيسًا لمجموعة مفاهيم حديثة، لعل أهمها: الجمهورية، والدولة - الأمة، والديمقراطية، والاشتراكية، والهوية. وكان تفهّم هذه المفاهيم وتطبيقها مختلفًا من ظرفية إلى أخرى، ومن حكم إلى آخر. وتميزت الأوضاع الجزائرية بُعيد الاستقلال بأزمة اقتصادية وسياسية وإدارية. وساهمت الصّراعات السياسية في تعميق هذه الإشكالات وتعقيدها. ولم تكن قرى مزاب استثناء داخل هذه الوضعية العامة. وركز الخطاب السياسي الجزائري في فترة بناء الدولة على مفهوم الوحدة الوطنية الذي بُني على مجموعة من الاعتبارات الثقافية في الأساس، والمتمثلة في التركيز على الهوية الواحدة للمجتمع الجزائري، في مواجهة الهوية الاستعمارية، هوية تقوم أساسًا على بعدين مركزيين: العروبة والإسلام. فركّزت كل النصوص المؤسِّسة للدولة الجديدة[65] على عروبة الشعب الجزائري وإسلامه، ونقصد بالإسلام هنا المذهب الرسمي للبلاد، أي المذهب المالكي. ومن هذا المنطلق النظري الأوّلي، انطلقت سياسة الدولة في مخطط التعريب الذي أحاط بمختلف مجالات الحياة اليومية للشعب الجزائري في مواجهة اللغة الفرنسية التي بقيت قرنًا ونصف القرن لغة الدولة الغالبة.

ما يهمّنا من مختلف هذه الخيارات السياسية والثقافية هو تأثيرها في الواقع المزابي الذي لم تستثنه الدولة الجديدة من مشروع التوحيد؛ إذ نلاحظ بداية التزام الخطاب السياسي، عمومًا، لهذه الفترة، نصوصًا وشخصيات، الصمت في موضوع الأقليات الأمازيغية في الجزائر[66]؛ فلم تتم الإحالة عليهم نهائيًا، وكل ما جرى التركيز عليه هو وحدة الأصل والدين للشعب الجزائري. وهذا الصمت، في رأينا،

63 عائشة نجار، "مقاربة سوسيولوجية في الأدوار التقليدية للمرأة المزابية وتأثيرات التكنولوجيا الحديثة: دراسة ميدانيّة على عيّنة من النّساء المتزوّجات بقصر غرداية"، مذكرة ليسانس في علم الاجتماع، جامعة غرداية، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، غرداية، 2011/ 2012، ص 149.

64 لمزيد التوسع في هذا الموضوع يمكن العودة إلى: محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج 2 (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1999).

65 تتمثل هذه النصوص في: ميثاق طرابلس 1962، ميثاق الجزائر الصادر عن المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير أفريل [نيسان/ أبريل] 1964، والميثاق الوطني الصادر في عام 1976، ودستور الجزائر في عام 1963، ودستور عام 1976. ينظر: المنصف ونّاس، **المسألة الثقافية في المغرب العربي 2: الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر دراسة في التغيير الثقافي والاجتماعي** (تونس: المطبعة العربية، د. ت.)، ص 123-126.

66 المرجع نفسه، ص 165.

لا يعكس إقصاءً، بقدر ما يعكس عجزًا نظريًا عن تفهّم بنية المجتمع الجزائري والتعامل معها تعاملًا متكيّفًا مع الخاصيات المحلية لكل مكوّن لها، وخصوصًا في ظرفية دقيقة، مثل ظرفية البناء الوطني لدولة خرجت من مرحلة الاستعمار المباشر بخسائر سياسية واقتصادية كبرى. لكن الخطاب السياسي تجاوز مرحلة الصمت إلى مرحلة الفعل، أو الفعل السلبي. ففي موضوع اللغة الذي خاضت الدولة لأجله صراعًا كبيرًا من أجل التعريب، جرى التعامل مع اللغة الأمازيغية بنوع من الإقصاء التام، حتى إنه "كان ممنوعًا التكلّم بها في الأماكن الرسمية وحتى في النشاطات الثقافية الخاصة، حيث يمنع استعمال اللغة المزابية إلّا بترخيص من الحزب"[67]. ووصل هذا التشدد في التعامل مع المسألة اللغوية إلى "تغيير الأسماء الأمازيغية لمدن وادي مزاب، وحتى أسماء الشوارع والساحات"[68].

مؤسساتيًا، حاولت مؤسسات الدولة الجديدة افتكاك السلطة من المؤسسات التقليدية المؤثرة في المجتمع، وقد اعتمدت هذه المحاولات في بعض الأحيان على القمع وتهديد رؤساء الهيئات العرفية من أجل التخلّي عن مهماتهم، أو في الأدنى مساندة المواقف الصادرة عن السلطة المركزية[69]، وفي أحيان أخرى على المحاصرة القانونية والسياسية. وطالبت اتحادية غرداية لحزب جبهة التحرير الوطني السلطات العليا في عام 1967 بـ "إلغاء نظام العشائر في مزاب وإلحاق دور العشائر بالأملاك العقارية للحزب، مُدّعية أن نمط الحياة الخاص بالقرى السبع أصبح غير ملائم للتطور الحضاري، معتبرة أن النظام العشائري نظام رجعي"[70].

انخرط مختلف هذه التدخلات في نظام عيش المجتمع المزابي في إطار محاولة "الرقيّ" بالمجتمع الجزائري إلى المجتمع الواحد الموحد. لكنّ هذا المشروع "المواطني" طرح الكثير من الإشكاليات العميقة: تتعلق الأولى ببنية المجتمع الجزائري الذي ما زال يجمع بين خصوصيات طُرحت في مرحلة ما، باعتبارها تناقضات جوهرية، ساهم الاستعمار في مزيد تعميقها، على غرار حضور البنية القبلية/ العشائرية داخل بنية الدولة الوطنية واللّغات المحلية أمام مشروع التعريب ومشروع الديمقراطية في إطار هيمنة الحزب الواحد. أما الثانية، فتعود إلى آليات تطبيق هذا المشروع المجتمعي واقعيًا من خلال الضغط والتهديد وممارسة السلطة في إطار نظام يقوم على دكتاتورية عسكرية في أجلى مظاهرها؛ وهو ما يطرح تناقضًا بين المشروع الوطني وطبيعة الآليات التي تم تطبيقه من خلالها. وثالثًا، تُحيلنا هذه الوضعية/ المشكلة إلى محاولة تأصيل وضع المزابيين في تلك الفترة التاريخية، ولعلها ملاحظة تنسحب على الحاضر أيضًا: أهو وضع مجتمعي Societal، أم وضع جماعاتي Communautaire؟[71]

67 كمال الدين فخار، "حماية الأقليات: الحق في التنوع والاختلاف"، مقدمة في ندوة: "حول الأقليات اللغوية: مركز التوثيق والإعلام في حقوق الإنسان"، عنابة، 2009/10/17.

68 المرجع نفسه.

69 كمال الدين فخار، "بعد أن استطاعت أن تسيطر كلية على المجالس العرفية المزابية: هل نجحت السلطة الجزائرية في القضاء نهائيًا على ما بقي من الخصوصية المزابية؟"، **الجزائر تايمز**، [د. ت.]، شوهد في 2019/3/18، في: https://bit.ly/3haVImD

70 الحاج سعيد، ص 42.

71 يجب الإحالة هنا إلى أحد الاتفاقات الصادرة عن مجلس العزابة الممثل لقرى وادي مزاب السبع، في 6 شوال 1346هـ/ 1928م؛ إذ على الرغم من قدمه وأسبقيته على مرحلة ما بعد الاستقلال، فإن طرافته تتمثل في إحالته إلى فكرة "الجمهورية" وإيراد نوع من الموقف منها. جاء في نص الاتفاق: "معشر الإخوان أننا لا نقدر إبطال دعوة الجمهورية ولا حق لنا ولا طاقة لمعارضتها فإن الدولة لا تمنع من فعل ذلك أو أراد أن يفعل ونحن لا نجهل ذلك إلّا أننا نحذّركم ونندركم [...] فإن عقوبة ذلك خسرانًا مبينًا لأن هذا مما يسوؤنا عقباه في ديننا وأعراضنا وتشتيت ملّتنا ومخالفة أغراضنا وبدعة في سيرتنا". يتعلق هذا القانون بداية بسفر المرأة الذي تمنعه الهيئات العرفية المزابية وتسمح به الدولة، أي الدولة الاستعمارية. لكن ما نحاول التركيز عليه ليس معارضة القانون المزابي للدولة بطابعها الاستعماري، إنما باختلافها العقدي والمرجعي مع المؤسسات المحلية، وهي حقيقة تنسحب أيضًا على الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال. لهذا ما يحيل إليه الاستعمال المكثف لضمير المتكلم في صيغة الجمع الذي يعكس رؤية جماعاتية، يميز نظرة المزابيين المرجع أنفسهم ويحكم تعاملهم مع الآخر المخالف، لتتحول الهوية المحلية إلى هوية مطلقة وشمولية، ولعل ذلك ما يمثل أكبر تحدٍ أمام صنّاع الجزائر الحديثة والمعاصرة.

مؤسساتيًا، لم تتمكن الحكومات المتوالية من تعويض الفراغ الذي سبّبه خروج المستعمر، ولا من وضع هيكلة إدارية واضحة. ولم يتم ملء هذا الفراغ إلى حدود إصدار "ميثاق البلدية" في 18 شباط/ فبراير 1967، و"ميثاق الولاية" (المحافظة) في 25 أيار/ مايو 1969[72]. ومن ثم، مرّت المؤسسات الإدارية في مزاب بالكثير من التغيرات والتطورات التي مسّت هيأتها والقوانين المنظمة لها. فمثلًا، غيَّر التقسيم الإداري لعام 1984 توزيع السكان داخل منطقة الشبكة، وبذلك أصبح "غرداية" اسم الولاية السابعة والأربعين في الجزائر، ومساحتها 6850 كيلومترًا مربعًا، وعدد سكانها 400515 نسمة (في عام 2010)، وتضم 13 بلدية[73]. مثّل هذا التقسيم الإداري نوعًا من القطع المركزي مع مفهوم القصر، باعتباره وحدة تمييز بين الفضاءات العمرانية، ومن ثمّ تم المرور من الحديث عن سبع مدن مزابية إلى الحديث عن 13 بلدية.

أسست الدولة الحديثة مجموعة من المؤسسات والقوانين التي شكلت المجتمع المزابي تشكيلًا جديدًا، من خلال قيام هذه المؤسسات بتعويض الكثير من المهمات التي كانت المؤسسات التقليدية تقوم بها، على غرار فض النزاعات والتقاضي عمومًا، وتنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية داخل المدن. فأصبح المزابي مواطنًا مثله مثل العربي؛ ما ساهم في تحطيم التقسيم الجغرافي في بلدية غرداية تحديدًا، وهو تقسيم أقامه نظام العزابة بين "الأصلاء" و"النزلاء"، أو بين العرب والأمازيغ، فلم يعد للمؤسسات التقليدية سلطة مطلقة على التحكم في دخول المواطنين وخروجهم داخل أسوار القصور المزابية كما في السابق[74]. ويعني شمول المؤسسات المدنية للدولة مختلف مجالات حياة المواطنين، في الأساس، تقلّص سلطات المؤسسات السابقة، أو غيابها تمامًا أحيانًا.

حافظت الهيئات العرفية على وجودها في الواقع المزابي، على الرغم من كل التهديدات التي مرّت بها، لكن تغيرات فارقة حصلت في تركيبتها ومهماتها وعلاقتها بالسلطة. أما على مستوى المهمات، فاحتفظت الهيئات التقليدية بما يلي:

- الأدوار الدينية الموكولة إلى العزابة، وخصوصًا الفتوى، لكنهم تراجعوا أمام سطوة الدولة على الحياة المدنية، على الرغم من أن المزابيين ما زالوا يفضّلون الاعتماد على العزابة لحل النزاعات في ما بينهم، على التقاضي أمام القضاء العمومي.
- حافظ مجلس عمي سعيد على اجتماعه السنوي مع ممثلي العشائر لمناقشة الشؤون الدينية.
- حافظت هيئة تمسردين على اجتماع النسوة السنوي في "ليلة لا إله إلا الله"[75].
- أهم عنصر ثقافي ساهم في تواصل الثقافة المحلية هو التعليم، من خلال تمويل صنف التعليم الحر وإدارته.
- حافظ مجلس الضمان على الوظائف التضامنية التي تميز بها، من خلال رعاية الأوقاف وشؤون المحتاجين والأرامل واليتامى، إضافة إلى رعاية شؤون العشائر وتوجيه الشباب وردّ "المنحرفين" وردعهم.
- حلّ النزاعات داخل المدن بين المزابيين أنفسهم، أو بينهم وبين القبائل العربية القاطنة في الولاية، وهي نزاعات تعجز في بعض الأحيان أجهزة الدولة عن فضّها[76].

أما التغيرات التي طرأت على هذه الهيئات، فتتمثل في:

72 بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988**، ترجمة صباح ممدوح كعدان (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012)، ص 43.

73 Oussedik, p. 200.

74 Ibid., p. 199.

75 Spiga, p. 68.

76 Oussedik, pp. 208-209.

❁ ارتفاع عدد العزابة إلى 29 عزابيًا، ولعل ذلك يعود إلى الزيادة الديموغرافية في المنطقة، كما إلى الصراع الذي ما زال يشق المجتمع بين المحافظين والمصلحين.

❁ التحول من مرتبة الإلزام إلى مرتبة السلطة الأدبية القابلة للرفض، تحوّل سببه أساسًا اندثار نظام البراءة. وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال ثورة المزابيين على قرارات الهيئات العرفية؛ إذ ما زال بيدها البراءة من الفرد من خلال الدعوة عليه والامتناع عن حضور مناسبات أفراحه أو أتراحه والامتناع عن تغسيله عند مماته، ودعوة العامة إلى رفض التعامل معه ... إلخ. لكن ما عاد في إمكانها تطبيق العقوبات الجسدية أو المالية أو عقوبة النفي أو السجن، كما كان لها؛ نظرًا إلى احتكار الدولة وظيفتَي التقاضي والتنفيذ.

❁ مهمة تسيير الحياة السياسية المحلية من خلال اختيار الممثلين عن المجتمع المزابي في المجالس المحلية وترشيحهم في قوائم مستقلة حاصلة على تصديق الهيئات التقليدية[77].

❁ تأثير اتجاهات عقدية ومذاهب جديدة (الإخوان المسلمون، السلفية العلمية، السلفية الجهادية، الوهابية) في المجتمع المزابي واستقراره واستمرار الانشقاق نفسه داخل هيئة العزابة بين مصلحين ومحافظين. وأبرز مثال على ذلك هو مجلس العزابة لمدينة غرداية، حيث توجد هيئتان للعزابة[78]. لكن، يُحلّ الإشكال فقهيًا باعتبار مجلس عمي سعيد هو مجلس الإفتاء الرسمي الناطق باسم إباضية بني مزاب[79].

❁ تطوّر علاقة الهيئات العرفية بالسلطة في أثر قضاء مؤسسات الدولة، كما ذكرنا سابقًا، على الهيئات التقليدية، أو باحتوائها من خلال ضمان عدم المساس بمصالحها وعدم الثورة على قراراتها، ومن ثمّ أصبحت الهيئات المحلية ناطقة باسم السلطة المركزية ومدافعة عنها[80].

❁ انحسار مواضيع الاتفاقات الصادرة عن العزابة في تنظيم المناسبات، وما يرتبط بها من أفعال تشرف عليها الهيئات العرفية، على غرار الزواج والحج والختان والجنائز.

مثّل المرور إلى مرحلة الدولة الحديثة منعرجًا مهمًا في تاريخ بني مزاب، وفي بنيتهم الاجتماعية والمرجعيات التي من خلالها يستمدون الشرعية والحجية. وأُضيفت إلى الشرعيتين الدينية والعرفية، المتواصلتين من خلال المؤسسات المعبرة عنهما، مرجعيةٌ جديدةٌ تؤسس لها مؤسسات الدولة، وهي المرجعية القانونية التي هيمنت على الكثير من مجالات حياة المزابيين، وحاولت حتى التدخل في المؤسسات العرفية وطريقة عملها؛ ما جعل العلاقة بين المؤسسات التقليدية والمؤسسات الحديثة تتذبذب لتشكل إمكانات علائقية مختلفة.

خاتمة

سمح لنا تركيب تطوّر التاريخ المزابي، من خلال تتبّع منتجاته المؤسسية، بتدقيق الرؤية بشأن التطور الذي عرفه المجتمع المزابي نفسه من حيث المرجعيات الأيديولوجية والبنية الاجتماعية. ومثّلت المؤسسات المختلفة التي تعايشت، أو تنافست، أو تنافت في مزاب، نماذج مصغرة عن عمليات التفاوض الاجتماعي المتغير تاريخيًا، والمركب حينيًا. فهي لحظات بينيّة Liminal[81]، يعبّر المجتمع المزابي

77 Ibid., p. 197.

78 طالبة، اختصاص بيولوجيا، مقابلة شخصية، جامعة غرداية، 2012/9/4.

79 (ع.)، باحثة في علم الاجتماع من غرداية، مقابلة شخصية، غرداية، 2013/5/23.

80 فـخار، "بعد أن استطاعت أن تسيطر كلية على المجالس العرفية المزابية".

81 Victor Turner, *The Ritual Process: Structure and Anti-structure* (New York: Cornell University Press, 1991).



من خلالها في كلّيته، لكن بتلبسات مختلفة في جزئياته، من لحظة تاريخية مخصوصة إلى أخرى، وفي بعض الأحيان من بنية مجتمعية إلى أخرى.

تؤدي هذه المؤسسات، على الرغم من اختلافها الأيديولوجي وتفاوتها من حيث التنظيم والدقة والقرب من واقع المزابيين الاجتماعي، دورًا في عمليات الضبط. وكانت مهمة هذه المؤسسات، كما تبدو ظاهريًا، إيقاف عجلة التاريخ عن المرور بمزاب؛ بمعنى الحفاظ على المجتمع كما هو من دون تغيير، ولفظ كل مختلف عنه خارجًا. لكن، تزداد هذه المهمة الظاهرية تعقيدًا، نظرًا إلى التطورات الحاصلة داخل هذه المؤسسات نفسها، أيديولوجيًا وبنيويًا؛ إذ تبدو المهمة الأدق التي تضطلع بها هذه المؤسسات هي إدارة عمليات التغيير داخل آلة الضبط الاجتماعي. فهي المؤسسات الموكل إليها التعامل مع الحادث من الأمور، تشريعيًا أو عمليًا، التي من خلالها تتم إعادة تركيب البناء الاجتماعي بما يضمن استمرار الجماعة؛ وهو ما يمكن تسميته عمليات الاصطفاف المختلفة والمتقلبة التي قامت بها الجماعة في وجه محيطها المختلف.

يدعونا هذا التمرين التاريخ/ الاجتماعي المتواضع إلى إعادة النظر في مفهوم الهوية، باعتباره مفهومًا مؤسّسًا في تعريف الجماعة لذاتها، وفي بنائها علاقاتها بالآخر وبالعالم؛ إذ يحضر مفهوم الهوية بحسب هذه الدراسة باعتباره مفهومًا مؤسساتيًا، تتم عمليات إنتاجه واستهلاكه وإعادة تدويره داخل بناء مؤسسة الضبط الاجتماعي. وهذا لا ينفي القدرات الفردية أو الفئوية داخل الجماعة في إعادة تشكيل مفهوم الهوية. لكن لا تتم عملية الاعتراف بهذه التغييرات وتعميم استهلاكها، ومن ثم ترسيخها عرفًا أو دينًا أو عادةً، إلّا من خلال المؤسسة التي وُجدت للغرض. ولعل من المفيد إعادة قراءة، ليس الواقع المزابي فحسب، بل الواقع العربي عمومًا؛ باعتباره واقعًا محكومًا بسلطة المؤسسة وبهويات مُشكَّلَة مُحَافَظ عليها من المؤسسة وخدمة لها في الوقت نفسه.



المراجع

References

العربية

- ابن الصغير. **أخبار الأئمة الرستميين**. تحرير وتعليق محمد ناصر وإبراهيم بحاز. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986.
- أطفيش، محمد يوسف. **شرح كتاب النيل وشفاء العليل**. ط 3. جدة: مكتبة الإرشاد، 1985.
- أعوشت، بكير بن سعيد. **دراسات إسلامية في الأصول الإباضية**. ط 3. القاهرة: مكتبة وهبة، 1988.
- أيكلمان، ديل. "الانتماء القبلي في وقتنا الراهن: التداعيات والتحولات". **عمران**. مج 5، العدد 19 (شتاء 2017).
- الجعبيري، فرحات. **نظام العزابة عند الإباضية الوهبية في جربة**. تونس: المكتبة التاريخية للمعهد القومي للآثار والفنون، 1975.
- ______. **شخصيات إباضية**. عمّان: مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، 2010.
- الحاج سعيد، يوسف بن بكير. **الهوية المزابية أهم عناصرها وتشكلها عبر التاريخ**. غرداية: المطبعة العربية، 2011.
- حجاج، قاسم. "غرداية: أزمة ممتدة في عهدة بوتفليقة". **تقييم حالة**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2015/8/5. في:

https://bit.ly/37Ian4n
- حنازلة، صوفية. "المرأة الإباضية بين فقه الفرقة والعرف الاجتماعي". رسالة ماجستير. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. سوسة، 2014.
- خواجة، عبد العزيز. "المجتمع الميزابي ونسق القيم من ضبطية التغير إلى تغير الضبط". **مجلة الحياة**. العدد 11 (2007).
- روبانيتشي، روبيرتو. **العزابة حلقة الشيخ محمد بن أبي بكر وثيقة قديمة عن حياة نساك الصوامع في الإسلام**. ترجمة لميس الشجني. المغرب الأقصى: منشورات تاوالت الثقافية، 2006.
- الزبيري، محمد العربي. **تاريخ الجزائر المعاصر**. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1999.
- ستورا، بنجامين. **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988**. ترجمة صباح ممدوح كعدان. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012.
- السماوي، صالح بن عمر. **العزابة ودورهم في المجتمع الإباضي بميزاب**. غرداية: جمعية التراث، المطبعة، 2005.
- الشماخي، أحمد بن سعيد. **مختصر العدل والإنصاف**. عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، 1984.
- فخار، إبراهيم. "التعليم الجامعي والقيم السوسيودينية للفتاة المزابية: دراسة ميدانية بالمركز الجامعي غرداية". رسالة ماجستير في علم الاجتماع التربوي الديني. معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية غرداية. غرداية. 2012.
- فخار، كمال الدين. "حماية الأقليات: الحق في التنوع والاختلاف". ورقة مقدمة في ندوة حول الأقليات اللغوية: مركز التوثيق والإعلام في حقوق الإنسان. عنابة. 2009/10/17.
- ليفيتسكي تاديوس. **المؤرخون الإباضيون في إفريقيا الشمالية**. ترجمة ماهر جرار وديما جرار. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2000.
- معمر، علي يحيى. **الإباضية في موكب التاريخ: الإباضية في الجزائر**. القاهرة: مكتبة وهبة، د. ت.



- ______. **الإباضية في موكب التاريخ: نشأة المذهب الإباضي**. ط 2. القاهرة: مكتبة وهبة، 1993.
- الميلي، مبارك بن محمد الهلالي. **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**. الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، 1964.
- نجار، عائشة. "مقاربة سوسيولوجية في الأدوار التقليدية للمرأة المزابية وتأثيرات التكنولوجيا الحديثة: دراسة ميدانيّة على عيّنة من النّساء المتزوّجات بقصر غرداية". مذكرة ليسانس في علم الاجتماع. جامعة غرداية، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية. غرداية. 2011/ 2012.
- "نظام حلقة العزابة". **تادارات: مركز الدراسات الإباضية**. في: https://bit.ly/2GGqsK
- ونّاس، المنصف. **المسألة الثقافية في المغرب العربي 2: الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر دراسة في التغيير الثقافي والاجتماعي**. تونس: المطبعة العربية، د. ت.

الأجنبية

- Bousquet, Georges H. "Recueil de délibérations de la mosquée de Béni Isguen." *Annales de l'institut d'études orientales.* Tome IX (1951).
- Butler, Judith. *Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity*. New York: Routledge, 1990.
- Chrifi, Brahim. "Etude d'anthropologie historique et culturelle sur le M'Zab." Thèse doctorat d'anthropologie. Université de Paris 8. Paris. 2003.
- Delheure, Jean. *Faits et dires du Mzab*. Paris: SELAF, 1986.
- Foucault, Michel. *Surveiller et Punir: Naissance De La Prison*. Collection: Bibliothèque des Histoires. Paris: nrf, Gallimard, 1975.
- Goichon, Amelie-Marie. *La vie féminine au Mzab: Etude de sociologie musulmane*. Tome 1. Paris: Librairie orientaliste Paul Geuthner, 1927.
- Gouja, Moncef. "La théologie ibadite histoire, genèse, formation et formulation definitive." Thèse de doctorat. Université de Paris Sorbonne. Paris. 1986.
- ______. *La grande discorde de l'islam: Le point de vue des kharijites*. Collection: Islamoccident. Paris: L'Harmattan, 2006.
- Milliot, Louis. *Recueil de délibérations des Djemâ'a du Mzâb*. Paris: Librairie orientaliste Paul Geuthner, 1930.
- Nouha, Spiga. "Les modalités de transmission des valeurs Ibadites dans la famille mozabite contemporaine: L'instruction des filles en question: Etude anthropologique de terrain dans la vallée du Mzab." Mémoire de magister. Université Mouloud Mamri. Tizi-ouzou. 2010.
- Oussedik, Fatma, Louis Millot & E. Zeys. *Relire les Ittifaqat: Essai d'interprétation sociologique*. Alger: ENAG, 2007.
- Schwartz, Seth, Koen Luyckx & Vivian Vignoles (eds.). *Handbook of Identity Theory and Research*. New York: Springer, 2011.
- Turner, Victor. *The Ritual Process: Structure and Anti-structure*. New York: Cornell University Press, 1991.
- Van Dijk, Teun A. (ed.). *Discourse as Structure and Process: Discourse Studies: A Multidisciplinary Introduction*. vol. 1. London: Sage Publication, 1997.

مجموعة مؤلفين

الحكومة العربية في دمشق



صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **الحكومة العربية في دمشق: التجربة المبكرة للدولة العربية الحديثة (1918-1920)**، وهو حصيلة جهد عدد من الباحثين المختصين الذين شاركوا بأوراقهم البحثية في مؤتمر عقده المركز في بيروت خلال الفترة 26-27 نيسان/ أبريل 2019.

يضم الكتاب (820 صفحة بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) ثمانية عشر بحثًا أقرت اللجنة العلمية مشاركتها في المؤتمر، وتوزّعت في خمسة أقسام.

يشتمل القسم الأول، "الحكومة العربية في خضم التحولات الإقليمية والدولية" على ثلاثة فصول. وفي الفصل الأول، وهو بعنوان "دور نفط الموصل في تعديل الاتفاقيات التقاسمية 1918-1920"، يقصد محمود غزلان بـ "التعديل" تعديلَ اتفاقية سايكس-بيكو الأصلية. ويتتبع، عبر مدخل منهجي تاريخي كرونولوجي تحليلي، بروز مشكلة الموصل في الاتصالات البريطانية - الفرنسية الأولى بشأن هذه الاتفاقية، والتعديل الذي طرأ عليها بصورة شفوية، في أوائل كانون الأول/ ديسمبر 1918، بين لويد جورج وجورج كليمنصو، على أساس أن الموصل وفلسطين لبريطانيا، وسوريا لفرنسا، في مقابل حصة لفرنسا في نفط الموصل، كما يتتبع الشروط التي حكمت ذلك.



ترجمات
Translations





ناتالي زيمون ديفيز | Natalie Zemon Davis*
ترجمة ثائر ديب | Translation: Thaer Deeb**

أَسْفَارُ الأُلْعُبَان: مسلمٌ من القرن السادس عشر بين عالمين***

Trickster Travels: A Sixteenth Century Muslim between Worlds

هذا النصّ هو مدخل كتاب ناتالي زيمون ديفيز **أَسْفَارُ الأُلْعُبَان: مسلمٌ من القرن السادس عشر بين عالمين** الذي صدر في طبعات عديـدة حمل بعضها العنوان الفرعي **البحث عن ليون الأفريقي**. وقد عَدَّ سـتيفن غرينبلات، عمدة "التاريخانية الجديدة" ومنظّرها، هذا الكتاب روعةً من روائع صنعة المؤرِّخ. تعرِض ديفيز في هذا المدخل لمادتها، حياة الحسن الوزّان أو ليون الأفريقي وأعماله، لا سيما كتابه **وصف أفريقيا**، وتلاحظ أنّ مقدارًا كبيرًا من الصمت والغموض يلفانها، سواء في أوروبا حيث أُسِرَ أو في شمال أفريقيا التـي عاد إليها بعد طول غياب. وهي تتفحّص تفحّصًا نقديًا مفصّـلًا كل ما قيل عن الوزان، في التأريخ والجغرافيا كما في التحقيق والسـيرة والأدب. ولعـلّ الأهـمّ في هـذا المدخل هـو أنّ ديفيز لا تعمَـد إلى وضع عملها هذا في سـياق أعمالهـا وما طرأ على منهجيتها ورؤيتها التاريخية من تغيّرات فحسـب، بل أيضًا في سـياق ما طرأ من تبدّل المنهجيات والرؤى عمومًا وصولًا إلى لحظة كتابته. فمن الاهتمام بالبشر قليلي الشأن في كتبها السابقة إلى الاهتمام بالمواجهة بين أوروبا وأفريقيا، ومن طرائق التفكير القطبيـة في النظر إلى علاقة المسـتعمِر بالمسـتعمَر إلى فكرة الهجنة والمنطقة الوسـطى، إنمّا مـن دون التخلي عن فكرتي السـيطرة والمقاومة، كما يفعل هومي بابا، مثلًا، ومن دون أيّ تناسٍ للسياسـات الشرسـة التي تمارسها الحكومات تجاه الغرباء والاستغلال الاقتصادي والجنسي للمهاجرين، للتركيز بدلًا من ذلك على ضروب التبادل الثقافي واستراتيجيات الوافدين في التكيّف.

كلمات مفتاحية: ليون الأفريقي، وصف أفريقيا، منهجيات التأريخ، الهجنة، الاستغلال، المقاومة.

This text is the preface to Natalie Zemon Davis' *Trickster Travels: A Sixteenth Century Muslim between Worlds*, published in numerous editions, some subtitled *In Search of Leo Africanus*. Stephen Greenblatt, the dean of "New Historicism," considered this book a masterpiece of the historian's craft. Here Davis introduces her book's topic of the life and works of Hassan al-Wazzan or Leo the African, and especially his *Description of Africa*. She observes that much silence and mystery surrounds him, whether in Europe where he was imprisoned or in North Africa to which he returned after a long absence, and details everything said about al-Wazzan in biography, literature, geography and historical inquiry and chronicle. In this preface Davis not only situates her book in the context of her other works and the changes that have taken place in her methodology and historical vision, but also considers changes that have occurred in methodologies in general, right up to the moment of this latest endeavor: from an interest in people of diminished status in her previous books to concerns relating to the confrontation between Europe and Africa, and from polarized ways of looking at the relationship of colonizer with colonized to the idea of hybridization and middle ground - while not relinquishing the two key ideas of *control* and *resistance* (as per Homi Baba, for example), and without ignoring governments' antagonism towards foreigners and economic and sexual exploitation of migrants - she instead focuses on avenues of cultural exchange and emigrant coping strategies.

Keywords: Leo the African, Historical methodologies, Hybridization, Exploitation, resistance.

* أستاذة مساعدة في قسم التاريخ والأنثروبولوجيا في جامعة تورنتو في كندا، وهي باحثة متخصصة في دراسات العصور الوسطى.
Assistant Professor in the Department of History and Anthropology at the University of Toronto, Canada, and a specialist in Medieval Studies.

** كاتب ومترجم سوري.

Syrian writer and translator.

*** Natalie Zemon Davis, *Trickster Travels: A Sixteenth-Century Muslim between Worlds* (New York: Farrar, Straus and Giroux/Hill and Wang, 2006).

في عام 1514، أهدى ملك البرتغال مانويل الأول King Manuel I of Portugal البابا ليو العاشر Pope Leo X فيلًا أبيضَ من الهند. وجرى استعراض هذا الفيل في شوارع روما في احتفال مُتْقَن، وأطلق عليه الرومان المحتفون اسم "أنّوني" أو "آنّو"، وعبّر لدى البابا عن نيّة الملك بسط السيطرة المسيحية على تلك الممالك الممتدة من شمال أفريقيا حتى الهند. عاش الفيل في حظيرته ثلاث سنوات، وكان له حضوره في المناسبات والاحتفالات الشعبية، ونال حظوة لدى البابا وعامّة الرومان. وتغنّى به الشعراء وجامعو الأساطير وكتّاب الأهاجي، ورُسمت له رسوم ولوحات، وحُفِرَ على الخشب، وكان يُرى في زينةِ نافورةٍ وفي نحتٍ بارز وعلى طَبَقٍ زاهٍ. وصمّم رافاييل جدارية الجصّ التذكارية الخاصة بهذا الفيل[1].

في عام 1518، تلقّى البابا نفسه من قرصان إسباني، فرغ لتوّه من حملاته الظافرة على سفن المسلمين في المتوسط، رحالةً ودبلوماسيًا أسيرًا من فاس في شمال أفريقيا يُدعى الحسن الوزّان. وكان الأمل أن يكون هذا الأخير مصدرًا نافعًا للمعلومات ورمزًا في حملة البابا المنشودة على الأتراك العثمانيين ودين الإسلام. ألم يَعْدُ الأتراك تهديدًا متزايدًا للعالم المسيحي منذ أن فتحوا القسطنطينية في عام 1453؟ ولقد أشارت يومياتٌ ومراسلاتٌ دبلوماسية إلى وصول هذا الدبلوماسي وحَبْسه. وكانت عمادته في كنيسة القديس بطرس بعد خمسة عشر شهرًا حفلًا عظيمًا. وثمّة قيّم مكتبة سجّل ما استعاره من كتب. لكنّ سنوات الحسن الوزّان التسع في إيطاليا مضت، بالقياس إلى "آنّو"، من دون أن يسجّلها أولئك الذين رأوه، ومن دون أن يحتفي بذكرى حضوره أولئك الذين خدمهم أو عرفهم، ومن دون أن يرسم أحدٌ صورته ويعيد رسمها، ومن دون أن يُشَار إلى عودته إلى شمال أفريقيا إلا لاحقًا ومواربةً. ولم يبقَ من حياته في ذاكرة الأوروبيين المهتمين بالآداب العربية وأدب الرحلات سوى أشتات تُتناقَل شفويًا ولم تُسَجَّل إلا بعد سنوات.

كانت ثمة ضروب من الصمت المحيِّر في شمال أفريقيا أيضًا. ففي سنوات خدمة الحسن الوزّان مبعوثًا لسلطان فاس في مدنٍ على طول ساحل مراكش الأطلسي، لا نجد ذكرًا له لدى العسكريين والإداريين البرتغاليين في رسائلهم المهذارة إلى الملك مانويل. وفي سنوات مهماته الدبلوماسية في القاهرة، لا نجد ذكرًا له لدى ذلك الراصد الحادّ النظر الذي كتب في تاريخه عن زوّار بلاط حكّام مصر والمشرق المماليك.

لكنَّ الحسن الوزّان خلّف وراءه في إيطاليا مخطوطات عدّة، نُشرت إحداها في عام 1550 وراجت أشدّ الرواج. ولقد اجتذب هذا الكتاب على مرّ القرون فضول القرّاء والباحثين في أنحاء كثيرة من المعمورة. وكانت الألغاز المتعلقة بصاحب هذا الكتاب، وشملت حتى اسمه، قد بدأت مع أول طبعة له؛ إذ عمد محققه، جيوفاني باتيستا راموزيو، إلى وسمه بـ *La Descrittione dell'Africa* (**وصف أفريقيا**)، ودعا مؤلّفه باسمه في المعمودية Giovan Lioni Africano (جيوفان ليوني أفريكانو)، وضمّن إهداءه سيرةً موجزةً له. وهكذا عُرِفَ في الطبعات المتعددة التالية التي نُشرت في البندقية لهذا الكتاب بوصفه الجزء الأول من سلسلة راموزيو الموسومة **أسفار بحرية ورحلات**. وكذا عُرف في الترجمات الأوروبية التي سرعان ما ظهرت: Iean Leon, African [sic] في الترجمة الفرنسية (1556)؛ و Ioannes Leo Africanus في الترجمة اللاتينية (1556)؛ وIohn Leo, a More في الترجمة الإنكليزية (1600)، ووصولًا إلى الترجمة الألمانية (1805) التي أوردت اسمه على النحو Johann Leo der Africaner، ظلّ هذا الكتاب يشكّل تصورات الأوروبيين عن أفريقيا بتلك القوة المطردة نظرًا إلى صدوره عن شخص عاش في تلك الأنحاء وجال بها[2].

1 Silvio A. Bedini, *The Pope's Elephant* (London: Carcanet, 1997), especially chaps. 2, 4, 6-7.

2 *Johann Leo's des Africaners Beschreibung von Africa*, Georg Wilhelm Lorsbach (trans.) (Herborn, 1805), discussed in: Dietrich Rauchenberger, *Johannes Leo der Afrikaner. Seine Beschreibung des Raumes zwischen Nil und Niger nach dem Urtext* (Wiesbaden, 1999), pp. 165-171.



في هذه الأثناء، وقع باحث في مكتبة الإسكوريـال في إسبانيا، وهو مسيحي ماروني من سورية، على مخطوطة عربية للوزّان تتناول موضوعًا آخر. وحملت هذه المخطوطة كلا اسميه المسلم والمسيحي اللذين ضمنهما قيّم المكتبة في قائمته المنشورة (1760-1770). وبعد قرن من ذلك، حين احتفى المستشرق الفرنسي البارز شارل شيفر بكتاب الوزّان **وصف أفريقيا** في عمله **جامع الرحلات**، ظهر اسمٌ عربي في المقدمة؛ أمّا في سلسلة جمعية هاكليت لأدب الرحلات في إنكلترا، فورد في صفحة العنوان: by Al-Hassan Ibn-Mohammed Al-Wezaz Al-Fasi, a Moor, baptized as Giovanni Leone, but better known as Leo Africanus (تأليف الحسن بن محمد الوزاز، مغربي عُمِّد باسم جيوفاني ليوني، لكنه اشتهر باسم ليون الأفريقي)[3].

لكنّ مؤلّف **وصف أفريقيا** بقي شخصية مبهمة. وفي العقود الأولى من القرن العشرين، قاربَ بعض الباحثين الكتاب والرجل بطرائق جديدة. وفي سياق "العلوم الاستعمارية" الفرنسية الجديدة التي عُنيت بجغرافيا أفريقيا وتاريخها وإثنوغرافيتها، قدّم لوي ماسينيون الشاب أطروحته في السوربون حول المغرب في أوائل القرن السادس عشر كما وصفه "ليون الأفريقي". استخلص ماسينيون، بقراءة وثيقة للنصّ (وهي تقنية سوف تزدهر في أعماله اللاحقة عن التصوّف والشعر الصوفي)، ما أمكنه استخلاصه، لا عن جغرافيا المغرب فحسب بل عن حياة الوزّان وأسفاره أيضًا، لا سيما عن مصادره وطرائقه في الملاحظة والتصنيف. ورأى ماسينيون أنَّ كتاب الوزّان "متأورب كثيرًا"، لكن "لُبَابه عربيّ إلى حدّ بعيد". نُشرت دراسة ماسينيون في عام 1906، وكانت هذه لحظة مهمة في خطوات فرنسا نحو جعْلِ المغرب محميّة لها[4].

اطّلعت المتخصصة بالجغرافيا التاريخية أنجيلا كوداتزي على كتاب ماسينيون أحسن اطّلاع وأخذت على محمل الجدّ أمله بأن يُعثَر يومًا على مخطوطة أصلية لكتاب الوزّان. ونظرًا إلى قربها من مجاميع المكتبات الإيطالية، كان في مقدورها أن تعلن في عام 1933 أنّها وقعت على مخطوطة إيطالية لـ **وصف أفريقيا**، وأنّها تختلف بالفعل عن طبعة راموزيو كما ظهرت في الجزء الأول من كتابه **أسفار بحرية ورحلات**. في الوقت ذاته، كان جورجيو ليفي ديلا فيدا، وهو باحث بارز في اللغات والآداب الساميّة، يقوم باكتشافاته. كان قد أُقصي عن التعليم الجامعي في عام 1931 لمناهضته الفاشية، ودُعي لتنظيم قوائم المخطوطات العربية في مكتبة الفاتيكان. وفي عام 1939، غادر إلى الولايات المتحدة، طلبًا للأمان كونه يهوديًا، ولكن ليس قبل وضع اللمسات النهائية على كتابٍ عن تكوّن المجموعات

---

3 Miguel Casiri, *Bibliotheca Arabico-Hispana Escurialensis*, 2 vols. (Madrid: Antonius Perez de Soto, 1760-1770), 1: 172-174; *Description de l'Afrique tierce partie du monde escrite par Jean Léon African*, Charles Schefer (ed.), 3 vols. (Paris: Ernest Leroux, 1896-1998).

أسس شيفر (1820-1898) مدرسة اللغات الشرقية École des langues orientales، وحقق عددًا من النصوص حول فارس والرحلة إلى أمصار الإسلام، وجمع قدرًا عظيمًا من المخطوطات العربية، اشترتها لاحقًا المكتبة الوطنية.

The History and Description of Africa, written by Al-Hassan Ibn-Mohammed Al-Wezaz Al-Fasi, a Moor, baptized as Giovanni Leone, but better known as Leo Africanus, Robert Brown (ed.), 3 vols. (London: Hakluyt Society, 1896).

أشارت ترجمة لورسباك الألمانية أيضًا إلى اسم عربي في مقدمتها (Rauchenberger, 31 n.118).

4 Louis Massignon, *Le Maroc dans les premières années du 16e siècle. Tableau géographique d'après Léon l'Africain* ((Alger: Typographie Adolphe Jourdan, 1906), pp. 43-45.

شكر ماسينيون كلًا من المشرف على أطروحته، الجغرافي الاستعماري أوغستين بيرنار Augustin Bernard، وباحث الفولكلور رينيه باسّيه René Basset، المتخصص بالحكايات الشعبية للبربر وشمال أفريقيا (ix-x). وقد أعدّ دانييل نوردمان Daniel Nordman ورقة بحثية ممتازة حول كتاب ماسينيون في ندوة "ليون الأفريقي" التي عُقدت في مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية، باريس، 22-24 أيار/ مايو 2003، بعنوان Le Maroc dans les premières années du XVIe siècle. Tableau géographique d'après Louis Massignon (المغرب في أوائل القرن السادس عشر: لوحة جغرافية بحسب لوي ماسينيون)، وقد نُشرت في:

François Pouillon & Oumelbanine Zhiri (eds.), *Léon l'Africain*, forthcoming at the Institut d'Étude de l'Islam et des Sociétés du Monde Musulman (IISMM), Paris.

حول "العلوم الاستعمارية" الفرنسية، ينظر:

Li-Chuan Tai, "L'ethnologie française entre colonialisme et décolonisation (1920-1960)," Doctoral thesis, École des Hautes Études en Sciences Sociales (EHESS), 2001.

الشرقية في الفاتيكان. ومن بين المزايا الكثيرة لهذا الكتاب أنّ لديه الكثير مما يقوله عن ممارسات الوزّان على صعيد القراءة والكتابة والغناء. وحين عاد ليفي ديلا فيدا إلى إيطاليا بعد الحرب، أعان كوداتزي على تفسير مخطوطتين وجدتهما لـ "جيوفاني ليوني أفريكانو" تتناولان مواضيع أخرى[5].

كان آخر تناول استعماري لجان ليون لوأفريكان ترجمةً وشرحًا فرنسيين جديدين أعدّهما أليكسي إيبولار. تأثّر إيبولار، خلال الأعوام التي قضاها في المغرب طبيبًا وضابطًا مع الحماية الفرنسية، بما لكتاب **وصف أفريقيا** من "قيمة استثنائية"، تاريخية وجغرافية على السواء. وبنى كتابه على عمل ماسينيون وكوداتزي من دون أن يتقيّد بروحيتهما. فقد استخدم المخطوطة الإيطالية في روما في عام 1939 - وقرّظ عزم كوداتزي على نشرها يومًا ما (الأمر الذي لم يتمّ، للأسف) - لكن **وصف أفريقيا** خاصته هو خليط ترجمات من راموزيو وترجمات عارضة من المخطوطة وطبعة مُحدَّثة من ترجمة القرن السادس عشر الفرنسية. وقد تجاهل إمكان أن تكشف الفروق بين النصوص عن فروق أوسع في وجهة النظر والحساسية الثقافية.

واجهت طبعة إيبولار، شأنها شأن كتاب ماسينيون، توكيدات جازمة وردت في **وصف أفريقيا** بأدلّة من خارج صفحاته - من المسافات بين الأماكن إلى الكشف عن الحوادث التاريخية - وعملت على تصويب الوزّان عند الضرورة، كما أوضحت الأسماء الجغرافية وحددت هوية المؤلّفين العرب الذين استشهد بهم. ولتحقيق ذلك، جمع إيبولار فريقًا من الباحثين الفرنسيين في دراسات أفريقيا جنوب الصحراء، كان اثنان منهم وقتئذٍ في داكار، في المعهد الفرنسي لأفريقيا السوداء Institut Français d'Afrique Noire، واستشار متخصصين بفولكلور شمال أفريقيا وتأريخه. وملاحظات إيبولار مفيدة، لكنها لا تتطرق إلى السؤال الذي طرحه ماسينيون في شأن الموقع الذي اتخذه النصّ أو مؤلّفه حيال العالم الذي كان يكتب عنه والعالم الذي كان يكتب له. وجرى تمليس الفروق مرّة أخرى؛ إذ راق لإيبولار أن يرى أنَّ "جان ليون" لم يترك قطّ حياته المسيحية في إيطاليا.

لم يعش إيبولار ليرى تحقق مشروعه. لكنّ الفريق أتمّ العمل، ونُشر **وصف أفريقيا** في باريس لدى المعهد العالي للدراسات المغربية Institut des Hautes Études Marocaines في عام 1956، بعد ثلاثة أعوام على استقلال المغرب[6].

تصوّر فريق إيبولار أنّ قرّاءهم هم مؤرّخو أفريقيا على نحوٍ خاص، وسرعان ما بدأ باحثو أفريقيا جنوب الصحراء يدلون بدلوهم في شأن موثوقية الوزّان بوصفه شاهدًا. وفي العقود الأخيرة من القرن، قارن متخصصون من أوروبا وأفريقيا وأميركا الصفحات التي كتبها عن أفريقيا السوداء بـأدلّة أخرى وروايات لاحقة. وزعم بعضهم أنّ الوزّان قدّم تفاصيل مقنعة وثمينة عن مجتمعات وممالك مغمورة، في

---

5 Angela Codazzi, "Leone Africano," *Enciclopedia italiana* (Rome, 1933), 20: 899; Angela Codazzi, "Dell'unico manoscritto conosciuto della *Cosmografia dell'Africa* di Giovanni Leone l'Africano," *Comptes rendus du Congrès international de géographie. Lisbonne 1949* (Lisbon, 1952), 4: 225-226; Angela Codazzi, "Il Trattato dell'Arte Metrica di Giovanni Leone Africano," in: *Studi orientalistici in onore di Giorgio Levi Della Vida*, 2 vols. (Rome: Istituto per l'Oriente, 1956), 1: 180-198 (henceforth *AMC*); Giorgio Levi Della Vida, *Ricerche sulla formazione del più antico fondo dei manoscritti orientali della Biblioteca Vaticana* (Vatican City: Biblioteca Apostolica Vaticana, 1939), viii (dedication dated Rome, August 1939), pp. 99-110.

6 Jean-Léon l'Africain, *Description de l'Afrique*, Alexis Épaulard (trad.), annotated by Alexis Épaulard, Théodore Monod, Henri Lhote, and Raymond Mauny, Publications de l'Institut des Hautes Études Marocaines, no. 61 (Paris: Librairie d'Amérique et d'Orient, 1956), pp. v-xvi.

أعيد طبع هذه الطبعة في 1980-1981. والحال أنَّ استخدام أليكسي إيبولار للمخطوطة V.E. 953 في المكتبة المركزية الوطنية Biblioteca Nazionale Centrale في روما، بين 6 و20 حزيران/ يونيو 1939، مسجَّل في القائمة المدسوسة في المخطوطة. درس إيبولار (1878-1949) الطبّ في جامعة ليون، وقدّم أطروحة حول "مصّ الدماء، الولع بالجثث، السادية بالجثث، أكل الجثث" Vampirisme, nécrophilie, nécrosadisme, nécrophagie (ليون، 1901). كان تيودور مونو Théodore Monod، وهو بروفسور في متحف التاريخ الطبيعي Museum of Natural History في باريس، ثاني الاثنين اللذين أسسا المعهد الفرنسي لأفريقيا السوداء في عام 1938. وفي الوقت الذي نُشرت فيه طبعة إيبولار من **وصف أفريقيا**، كان مونو قد غدا واحدًا من أنصار المجلة الجديدة *Présence africaine* التي أسسها المثقفون الأفارقة وكانت تصدر في داكار وباريس، ينظر: Tai, pp. 195, 253-255.

حين زعم بعضهم الآخر أنّه كان ينقل قصصًا طويلة التقطها في تمبكتو وأنّه لم يسافر قطّ أبعد منها. فهنا حاكم أُثبِتَ وجوده، وهناك غزو أُثبت زيفه، هنا ممارسة تجارية مؤكدة، وهناك حريق لم يذكره أحد غير الوزّان. ولقد عملت جملة هذه المقاربات - في سعيها المحقّ وراء "التدقيق الحريص في التعامل" مع مصدر رئيس - على تشظية **وصف أفريقيا** بدلًا من اعتباره ككلّ أو اعتبار ممارسات مؤلّفه الأدبية[7].

بينما كان المستفرقون يتجادلون، ظهر جيل جديد من قرّاء الوزّان ما بعد الاستعماريين. كانت الأهمّ بين هؤلاء أمّ البنين الزهيري التي أخذتها أسفارها هي نفسها من بلدها الأصلي المغرب إلى فرنسا ثم إلى الولايات المتحدة. وأظهر كتابها الصادر عام 1991 **أفريقيا في مرآة أوروبا: مصائر ليون الأفريقي في عصر النهضة**، ما كان لطبعات كتاب جان ليون من أثر في النظرة الأوروبية إلى شعوب أفريقيا ومشاهدها وماضيها. وكان منظور أمّ البنين الزهيري واسعًا - شمل كتب الأدب والتاريخ والجغرافيا - وهي تفصّل في ما أخذه الكتّاب الأوروبيون من وصف أفريقيا أو أعادوا صوغه أو تجاهلوه في بعض الأحيان. وقد أقحمت العالم غير الأوروبي في وعي عصر النهضة بطريقة جديدة. فبخلاف دراسات أسبق للمواقف الأوروبية من الأتراك، تلك الدراسات التي أتى فيها كامل التصوّر من الجانب الأوروبي، أقام كتاب أمّ البنين الزهيري ضربًا من التبادل، وترك لجان ليون الشمال أفريقي أن يُحدث فارقًا. وقد تابعت أم البنين الزهيري القصة قُدُمًا عبر القرون، وتلتفت الآن إلى قضايا في المخطوطة ذاتها[8].

تأتي الدراسة الكبرى الثانية من جزء آخر من العالم وتأخذ القصة في اتجاهات مختلفة. فبعد سنواتٍ عمل فيها الألماني ديتريش روشِنبِرغر Dietrich Rauchenberger ضابطًا ودبلوماسيًا في المغرب وتونس، غاص عميقًا يبحث في الحسن الوزّان الآسر. وساقه بحثه، بين محطات أخرى، إلى مخطوطة الأفريقي في روما، وهي أساس كتابه الضخم *Johannes Leo der Afrikaner* (**يوهانيس ليو دير أفريكانير**) (1999). عاد روشنبرغر في هذا العمل إلى حياة يوهانيس ليو وأعماله والوسط الإيطالي الذي عاش فيه، وكشف عن صدى أعماله غير المعروف كثيرًا لدى الباحثين الألمان. وتكمن قوّة الدراسة التي أنجزها

---

7 ينظر، على سبيل المثال:

Pierre Kalck, "Pour une localisation du royaume de Gaoga," *Journal of African History*, vol. 13, no. 4 (1972), pp. 520-540; R.S. O'Fahey & J.L. Spaulding, "Comment: The Geographic Location of Gaoga," *Journal of African History*, vol. 14, no. 3 (1973); Pierre Kalck, "Response," *Journal of African History*, vol. 14, no. 3 (1973), pp. 505-508; Humphrey J. Fisher, "Leo Africanus and the Songhay Conquest of Hausaland," *International Journal of African Historical Studies*, vol. 11, no. 1 (1978), pp. 86-112; Djibo Mallal Hamani, *Au carrefour du Soudan et de la Berberie: Le sultanat touareg de l'Ayar* (Niamey: Institut de Recherches en Sciences Humaines, 1989), pp. 177-178, 181, 184; John O. Hunwick (ed.), *Timbuktu and the Songhay Empire: Al-Sa'di's Ta'rikh al-Sudan down to 1613 and other Contemporary Documents* (Leiden: Brill, 1999), pp. 113, 285 n.74; Pekka Masonen, *The Negroland Revisited: Discovery and Invention of the Sudanese Middle Ages* (Helsinki: Finnish Academy of Science and Letters, 2000), chap. 4.

يشكّك هذا الكاتب الأخير، بيكا ماسونين، في أن يكون الوزّان قد رأى أيّ شيء من أفريقيا جنوب الصحراء يتعدّى زيارةً أولى إلى تمبكتو (ص 188-189). ويستنتج جون أوين هنويك أنَّ الوزّان زار على الأقلّ بعض مناطق جنوب الصحراء التي وصفها؛ واستخدامه نصّ الوزّان هو استخدام حصيف ومقنع يمليه تضلّعه الاستثنائي من مصادر تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء. أمّا بيير كالك فهو استثنائي في تفسيره ما يجده في **وصف أفريقيا** من خطأ أو إغفال بشيء غير الذاكرة الضعيفة أو تناقل الشائعات، إذ يتساءل ما الذي أراد "ليون لوأفريكان" أن يقوله وما الذي أمسك عن قوله، في الظرف الذي كان فيه وقت الكتابة، ينظر:

Kalck, "Pour une localisation," pp. 546-547.

8 Oumelbanine Zhiri, *L'Afrique au miroir de l'Europe: Fortunes de Jean Léon l'Africain à la Renaissance* (Geneva: Librairie Droz, 1991); Oumelbanine Zhiri, *Les sillages de Jean Léon l'Africain: XVIe au XXe siècle* (Casablanca: Wallada, 1995); Oumelbanine Zhiri, "'Il compositore'ou l'autobiographie éclatée de Jean Léon l'Africain," in: Ali Benmakhlouf (ed.), *Le voyage des theories* (Casablanca: Éditions Le Fennec, 2000), pp. 63-80.

في أعقاب كتاب أمّ البنين الزهيري، استخدم جيل أصغر من الباحثين الأدبيين نصّ الوزّان لإعادة التفكير في أثر قضايا العرق والجنس خارج أوروبا والاستعمار في المخيّلة الأوروبية. ينظر على نحو خاص:

Kim F. Hall, *Things of Darkness: Economies of Race and Gender in Early Modern England* (Ithaca/ London: Cornell University Press, 1995), pp. 28-40; Bernadette Andrea, "The Ghost of Leo Africanus from the English to the Irish Renaissance," in: Patricia Clare Ingham & Michelle R. Warren (eds.), *Postcolonial Moves: Medieval Through Modern* (New York: Palgrave Macmillan 2003), pp. 195-215.

ينظر أيضًا موقع كريستيل دو روفري Cristel de Rouvray الإلكتروني الغني بالمعلومات، في: www.leoafricanus.com

روشنبرغر في معالجته الرائعة صفحات الوزّان التي هي محلّ خلاف عن أفريقيا جنوب الصحراء. وقد استخدم روشنبرغر المخطوطة وضروب اختلافها عن الطبعات الصادرة كي يقوّم صدقية الوزّان بوصفه ملاحظًا ورحّالةً، وأدرج هذا التقويم ضمن لوحة شديدة الغنى لمنطقة جنوب الصحراء وشعوبها. وختم دراسته مستحسنًا ما قاله واحد من المتخصصين بأفريقيا عن فريق إيبولار: "'نحن محظوظون لأن عمل ليون الأفريقي كان موجّهًا إلى جمهور أوروبي في أوروبا. ولو كُتِب لجمهور عربيّ، لأُهْملت تفاصيل كثيرة ثمينة كان سيُعتبر أنّها معروفة'"[9].

الحال أنَّ باحثي الدراسات العربية والباحثين العرب في المغرب راحوا يلتفتون أكثر فأكثر إلى الوزّان وكتابه عن أفريقيا. ففي عام 1995، عمل سيرافين فنخول Serafín Fanjul، المتخصص بالأدب العربي، على ترجمة جديدة لطبعة راموزيو من **وصف أفريقيا إلى** الإسبانية. وسعى، من جهةٍ، إلى ردْم الهوّة ما بين المُستعربين والمشتغربين، وأراد، من جهة أخرى، أن يعلن حقّ "الإرث الثقافي" المختلط لإسبانيا بـ "خوانْ ليون" الذي وُلِد في غرناطة[10].

كانت لدى فنخول شكوكه حول صدق تحوّل خوان ليون إلى المسيحية، وهو فعل كان مربكًا للباحثين في المغرب منذ البداية. ففي دراسة رائدة تعود إلى عام 1933، وصف محمد المهدي الحجوي الحسنَ الوزّان بأنّه أسير اضطر إلى ذلك التحول، لكنه بقي على ارتباط دائم بشعبه ودينه، بل ترك أثرًا هو نفسه لدى البابا. وبعد ذلك بخمسة وأربعين عامًا، في عام 1980، صدرت في الرباط أوّل ترجمة عربية لكتاب الوزّان عن أفريقيا. وكان مترجمه، محمد حجي، قد دافع قبل بعض الوقت في السوربون عن أطروحته التي تتناول الحياة الفكرية في المغرب خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وبات أستاذًا للتاريخ في جامعة الرباط. وفي تقديم ترجمته عن النسخة الفرنسية التي أعدّها إيبولار، استعاد محمد حجي الوزّان بالإلحاح على تظاهره بالتمسّح وعلى الصبغة الإسلامية المتجلية في كتاب **وصف أفريقيا** كاستخدامه "نا" الدّالة على الجماعة كلّما تحدّث عن عادة أو عيد أو غير ذلك مما يخصّ المسلمين، ما يُظهر تمسّكه المتواصل بالإسلام[11].

أُعيد طرح مثل هذه المسائل في مؤتمر حول "ليون لوأفريكان" عُقد في باريس في عام 2003 وجمع باحثين من المغرب وأوروبا وأميركا الشمالية تهمّهم هذه الشخصية المُلْغِزَة. وعندها كانت مهمة استعادته للمغرب قد غدت أقلّ حساسية. وهو أمر لا يعود الفضل فيه إلى نصّ علميّ، بل إلى رواية مفعمة بالحيوية قُرِئت على نطاق واسع، هي **ليون الأفريقي** (1986) لأمين معلوف. وُلد معلوف في لبنان لأسرة ذات انتماءات دينية مختلطة وامتداد جغرافي واسع، وعمل مدّة في الصحافة العربية ثم رحل إلى فرنسا، حين مزّقت الحرب

---

9 Rauchenberger, p. 237 (quoting Raymond Mauny).

ينسخ روشنبرغر أيضًا صفحات الوزّان حول أفريقيا جنوب الصحراء.

10 Juan León Africano, *Descripción general del África*, Serafín Fanjul with the assistance of Nadia Consolani (ed. & trans.) (Barcelona/ Madrid: Lunwerg Editores, 1995), introduction, pp. 11-47.

مثل ماسينيون في سنوات القرن الأولى، وصف فنخول العمل بأنّه "عربي في موضوعه وإن كان إيطاليًا في شكله وإلهامه المباشر" (ص 43). كانت قد ظهرت ترجمة إسبانية أبكر لطبعة راموزيو في عام 1940، نشرها معهد الجنرال فرانكو للدراسات والبحوث الإسبانية العربية Instituto General Franco de Estudios e Investigación Hispano-Árabe.

11 محمد المهدي الحجوي، **حياة الوزّان الفاسي وآثاره** (الرباط: المطبعة الاقتصادية، 1935)؛ الحسن الوزّان، **وصف أفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر (الرباط: الشركة المغربية للناشرين المتحدين؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1980)؛ ينظر أيضًا:
Muhammad Hajji, *L'activité intellectuelle au Maroc à l'époque Sa'dide*, 2 vols. (Rabat: Dar El-Maghrib, 1976-1977).

قُدِّمت أوراق بحثية مهمة حول دراسة الحجوي وحول ترجمة حجي في الندوة الموسومة "Léon l'Africain," Colloque de L'Institut d'Étude de l'Islam et des Sociétés du Monde Musulman (IISMM), Paris, 22-24 May 2003. ينظر حول الموضوع الأول:
Alain Roussillon, "Une lecture réformiste de Leo Africanus: Patrimonialisation d'un renégat."

وينظر حول الموضوع الثاني ما كتبه إدريس منصوري. والمادتان ستنشران في:
Pouillon & Zhiri (eds.), *Léon l'Africain*.

الأهلية بلاده. وهناك أنهى دراساته في الاقتصاد وعلم الاجتماع، وكتب لمجلة **جون أفريك** *Jeune Afrique* وعمل في تحريرها، وهي دورية لحركات الاستقلال الأفريقية والبلدان المتشكلة حديثًا، وأصدر في عام 1983 عملًا واسع القراءة - بطبعتين فرنسية وعربية - حول الحروب الصليبية كما رآها العرب.

بعد ذلك بثلاثة أعوام، وجد معلوف صوته، بوصفه كاتب روايات تاريخية، يكتب بالفرنسية عن الماضي العربي والإسلامي، وأوجد في ليون الأفريقي/ الحسن الوزّان شخصيةً تمثّل تمام التمثيل طريقته هو نفسه في الارتفاع فوق "هوبات" اللغة والدين والأمّة الضيقة والإقصائية. يقول بطله في مطلع الرواية: "لم أصدر عن أيّ بلد، ولا عن أيّ مدينة، ولا عن أيّ قبيلة. فأنا ابن السبيل، وطني هو القافلة [...] جميع اللغات وكل الصلوات ملك يدي". ويقول معلوف عن نفسه: "أنتمي إلى قبيلة ترتحل منذ الأزل في صحراء وسع البسيطة. بلداننا واحات نفارقها حين يجفّ الينبوع [...] ما يصل بيننا، عبر الأجيال، وعبر البحار، وعبر بابل اللغات، ليس سوى هسهسة اسم". مسارات، وليس جذور: لقد رأى معلوف في ليون الأفريقي شخصية من ماضيه المتوسطي تضفر "ثقافات متعددة"[12].

قد يرى المؤرّخون أنَّ صورة الوزّان لدى المعلوف تعوم طليقةً بعض الشيء في مراكمتها اليسيرة أذواقًا ومواقف وحساسيات، لكنّها تفتح الباب لأسئلة جديدة. ففي ندوة عام 2003، كان لدى زملاء من المغرب نظرات متنوعة في شأن التنسيب المكاني الثقافي للوزّان، لكنهم كانوا يرون جميعًا أنَّ هذه قضية تجب مواجهتها. وقدّم الفيلسوف علي بن مخلوف سياقًا أوروبيًا صارمًا لفنّ الوصف عند الوزّان؛ ورأى الأنثروبولوجي التاريخي هواري تواتي أنَّ تناوله حيوانات أفريقيا متصل بتآليف عربية أسبق؛ ووجد أحمد بوشارب في تناول الوزّان للمعارك بين البرتغاليين والمغاربة امتدادًا لأشكال معينة من الكتابة التاريخية العربية، لكنَّ عدم تحيّزه يُظهر أنّه تخفف من كلّ شعور حيال عالمه الأصلي؛ أمّا عبد المجيد القدّوري فقد تأوّل كتاب الوزّان **وصف أفريقيا** على أساس الأجناس العربية والأوروبية على السواء[13].

***

اهتمام هؤلاء الزملاء المغاربة بالتنسيب المكاني والانتقال الثقافيين هو الأقرب إلى اهتماماتي. لقد وقعتُ على كتاب حسن الوزّان **وصف أفريقيا** أوّل مرّة منذ أكثر من أربعين عامًا، حين كنت قد أنهيت للتوّ أطروحتي للدكتوراه حول البروتستانتية وعمّال الطباعة في ليون القرن السادس عشر. كان واحدًا من بروتستانت ليون أولئك التاجر-الناشر جان تمبورال الذي كان يترجم كتاب الوزّان إلى الفرنسية وطبعه في أواسط خمسينيات القرن السادس عشر. وقد عجبت لاتساع اهتمامات تمبورال وللرسوم التوضيحية التي حفرها

12 Amin Maalouf, *Léon l'Africain* (Paris: Jean-Claude Lattès, 1986), pp. 7, 9; Amin Maalouf, *Les croisades vues par les Arabes* (Paris: Jean-Claude Lattès, 1983); "Amin Maalouf," in: Marcos Ancelovici & Francis Dupuis-Déri, *L'archipel identitaire. Recueil d'entretiens sur l'identité culturelle* (Montréal: Boréal, 1997), pp. 169-172; Amin Maalouf, *Origines* (Paris: Bernard Grasset, 2004), pp. 9-10; Amin Maalouf, interview by author, Paris, 17 October 1997.

13 Ali Benmakhlouf, "Cosmologie et cosmographie au XVIe siècle: Le statut épistémique de la description,"; Houari Touati, "La girafe de Léon l'Africain,"; Ahmed Boucharb, "La conquête ibérique du littoral marocain d'après la *Description de l'Afrique*: Vision d'une entreprise guerrière en terre d'Islam,"; Abdelmajid Kaddouri,"Al-Wazzan de part et d'autre de la Méditerranée: Lire Léon dans une perspective de regards croisés," all papers presented at the Colloque "Léon l'Africain,"to be published in Pouillon & Zhiri (eds.).

كما كتب باحثان مغربيان آخران عن الوزّان في كتاب وصلني بينما كان كتابي في طريقه إلى الطباعة، وهما حميد التريكي وأمينة أوشار اللذان ساهما بمقالتين افتتاحيتين لطبعة ذات رسوم توضيحية جميلة من ترجمة إيبولار لصفحات الوزّان عن فاس

Fez dans la Cosmographie d'Al-Hassan ben Mohammed al-Wazzan az-Zayyat: dit Léon l'Africain (Mohammedia, Morocco: Senso Unico Editions, 2004).

صهره لأفريقيا متخيّلة[14]. لكنّ انتباهي كان مركّزًا آنئذ على شيء آخر: على المواجهة بين عامل ورب عمل وبين رجل عادي ورجل دين ضمن الحياة الكثيفة لمدينة فرنسية، وهم رعايا قلّما عُنيت بهم كتابة التاريخ في خمسينيات القرن العشرين. أمّا المواجهة بين أوروبا وأفريقيا التي انطوى عليها **وصف أفريقيا** فبدت نائية وأقلّ إلحاحًا. ولعلّ التحولات المذهبية التي حاولت سبر أغوارها من الكاثوليكية إلى البروتستانتية كانت شائقة على نحو خاص لأنّها كانت تجري في قلوب بشرٍ قليلي الشأن وعقولهم. أمّا التفاعل المستدام بين الإسلام والمسيحية الذي لعلّني اكتشفته في حياة "جان ليون لوأفريكان" وكتابته فربما بدا موقفًا دينيًا أشدّ عادية من أن يثير التحليل.

في أواسط تسعينيات القرن العشرين، كانت العلاقة بين الشعوب الأوروبية وغير الأوروبية في مركز الأمور، وكان ثمّة تحدٍّ لطرائق التفكير القطبيّة. وكان باحثون مثل هومي بابا يقيمون العلاقات الثقافية بين المستعمَرين والمستعمِرين في الهند على أساس "الهجنة" لا "الاختلاف" و"الآخريّة" الواضحين. ومع أنَّ السيطرة والمقاومة كانتا لا تزالان أساسيتين في فهم الماضي، فإنَّه كان في مقدور المؤرّخ الأميركي ريتشارد وايت أن يمضي من هناك إلى رسم خريطة "المنطقة الوسطى" التي جرت فيها الدبلوماسية والتجارة وسواها من أشكال التبادل بين الأميركيين الأصليين والإنكليز الذين استوطنوا أرض أجدادهم. وكان بول غيلروي يخطط عمله **أطلانطا السوداء**، "آخذًا النقاش حول الثقافة السياسية السوداء أبعد من التضاد الثنائي بين المنظورين القومي والشتاتي [...] واضعًا العالم الأطلنطي الأسود في شبكة عنكبوتية، بين المحلي والعالمي". وكنت أنا، أيضًا، أعيد التفكير بتلك الأطلانطا في أثناء كتابتي عن النساء الأوروبيات "على الهوامش"، بالصلة مع نساء الإيروكوا والألغونكوين في كيبيك ومع النساء الكاريبيات والأفريقيات في سورينام[15].

بدت تلك لحظة مناسبة لأن أعود إلى جان ليون لوأفريكان الذي بدأت أفكر فيه بوصفه الحسن الوزّان، الاسم الذي حمله معظم حياته. وكانت لديّ حينها صلات عائلية بذلك الشطر الذي يخصّه من العالم، في المغرب وتونس. واستطعتُ، من خلال مثاله، أن أستكشف كيف أمكن لرجل تنقّل بين كيانين سياسيين مختلفين أن يفيد من مصادر ثقافية واجتماعية مختلفة، ويشبكها أو يفصلها بغية أن يبقى ويكتشف ويكتب ويقيم العلاقات ويفكّر في المجتمع وفي نفسه. وحاولت أن أرى ما إذا كانت هذه السيرورة يسيرةً أم ضربًا من الكفاح، وإذا ما كانت تجلب البهجة أم الخيبة. ومثل بعض الآخرين الذين كتبت عنهم، فإنَّ الحسن الوزّان هو حالة متطرفة - إذ لم يقع معظم مسلمي شمال أفريقيا في إسار القراصنة المسيحيين أو لم يُسَلَّموا، إذا وقعوا، إلى البابا - لكنَّ حالةً متطرفة كثيرًا ما يمكن أن تكشف أنساقًا متاحةً للتجربة والكتابة العاديتين[16].

لفتَ مهاجرٌ إلى فرنسا من أصل غير أوروبي انتباهي إلى خطر أكبر حين كنت أحاضر في ليون. كان يريدني أن أتحدث عن السياسات الشرسة التي تمارسها الحكومات تجاه الغرباء والاستغلال الاقتصادي والجنسي للمهاجرين، وليس عن ضروب التبادل الثقافي واستراتيجيات الوافدين في التكيّف، وبعضها خفيّ. وقد أخذت تحذيره هذا على محمل الجدّ - فعلاقات السيطرة وعلاقات التبادل

---

14 *Historiale Description de l'Afrique, tierce partie du monde*. Escrite de nôtre tems [sic] par Iean Leon, African, Jean Temporal (trad.) (Lyon: Jean Temporal, 1556-1557).

نجد في صفحة العنوان أنّ تاريخ النشر هو 1556، لكنَّ حظوة جان تمبورال لدى هنري الثاني تشير إلى أنَّ الطباعة انتهت في 4 كانون الثاني/ يناير 1556، بحسب التقويم القديم، الموافق 4 كانون الثاني/ يناير 1557، بحسب التقويم الجديد.

15 Homi Bhabha, *The Location of Culture* (New York and London: Routledge, 1994), chaps. 1, 6, 10; Richard White, *The Middle Ground: Indians, Empires and Republics in the Great Lakes Region, 1650-1815* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991); Paul Gilroy, *The Black Atlantic. Modernity and Double Consciousness* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993), p. 29; Natalie Zemon Davis, *Women on the Margins: Three Seventeenth-Century Lives* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995).

16 يجد القارئ بعض الأمثلة على هذه المقاربة في:
Leo Spitzer, *Lives in Between: Assimilation and Marginality in Austria, Brazil, West Africa 1780-1945* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989); Mercedes García-Arenal & Gerard Wiegers, *A Man of Three Worlds: Samuel Pallache, a Moroccan Jew in Catholic and Protestant Europe*, Martin Beagles (trans.) (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2003).



لا تني تتفاعل على نحو من الأنحاء - واللوحة التي أرسمها لحسن الوزّان تلاحظ متى كان تحت سلطة سيّد من الأسياد أو آسر من الآسرين أو حاكم من الحكّام.

كانت السنوات التي عاش فيها الوزّان، وهي العقود الأخيرة من القرن الخامس عشر والعقود الأولى من القرن السادس عشر، مزدحمة بالتغيير والصراع السياسيين والدينيين. ففي مشرق العالم الإسلامي، كان الأتراك العثمانيون سائرين قُدُمًا، فلم يغزوا جيرانهم الشيعة في بلاد فارس فحسب، بل الحكّام السنّة مثلهم في سورية ومصر. وفي المغرب (كما كان يُطلق على الغرب الإسلامي)، ولا سيما في مراكش، كانت الحركات الدينية الصوفية والزعماء القبليون المتحالفون يهددون بتغيير السلطة التي كان يستند إليها الحكم السياسي. وفي أوروبا المسيحية، كان الحكّام من آل هابسبورغ في صعود، ووسعوا هيمنتهم على الإمبراطورية الرومانية المقدسة من خلال زيجة محنكة أتاحت لهم السيطرة على إسبانيا. وتحدّاهم الملوك الفرنسيون عند كلّ منعطف، إن لم يكن في إمبراطوريتهم الخارجية المتنامية، فعلى السلطة في أوروبا ولا سيما في إيطاليا. وفي حين كانت كاثوليكيةٌ شديدة العزم تمنح قوةً جديدة لحكمٍ سلاليّ في إسبانيا، كانت الحركة اللوثرية تتبرعم في ألمانيا وتتحدى الحكم البابوي في الكنيسة. وفي حين كانت الصراعات تعتمل داخل كلٍّ من المسلمين والمسيحيين، كانت هاتان الجماعتان الدينيتان تتواجهان، وكان الإسبان والبرتغاليون يحرزون انتصارات في شبه الجزيرة الإيبيرية ذاتها وفي غرب المتوسط، في حين كان العثمانيون يحرزون انتصارات في البلقان وفي شرق المتوسط. غير أنَّ هذه العقود، وفي مفارقةٍ كثيرًا ما شهدها التاريخ، كانت مفعمةً أيضًا بالتبادل عبر الحدود ذاتها - تجارة وسفر وحركة أفكار وكتب ومخطوطات - كما كانت مفعمةً بالتحالفات المتبدلة التي تحوّل أعداء إلى متعاونين مؤقتين. هذا ما كان عليه هذان العالمان اللذان أدى فيهما بطل هذا الكتاب دوره، كما سوف نرى بمزيد من التفصيل.

حاولتُ أن أحدد موقع الوزّان على أكمل وجه ممكن في مجتمع شمال أفريقيا في القرن السادس عشر، ذلك المجتمع الذي كان مأهولًا بالبربر والأندلسيين والعرب واليهود والسود، وكان الأوروبيون يقرضون حدوده؛ وأن أبيّن المنظورات الدبلوماسية والعلمية والدينية والأدبية والجنسية التي جلبها معه إلى إيطاليا؛ وأن أُظهر تفاعله مع ذلك المجتمع الأوروبي المسيحي: ما تعلّمه، ما أثار اهتمامه وما أزعجه، ما فعله، كيف تغيّر، وخصوصًا كيف كتب في أثناء وجوده هناك. والصورة التي أرسمها هي صورة رجل ذي رؤية مزدوجة، يحافظ على عالمين ثقافيين، ويتخيّل جمهورين في بعض الأحيان، ويستخدم تقنيات مستمدة من الذخيرة العربية والإسلامية في الوقت الذي يضفر معها عناصر أوروبية على طريقته.

في أثناء سعيي وراء الوزّان، ظلّت تلفتني التناقضات أو الألغاز المتفرقة في نصوصه وضروب الصمت في السجل المعاصر له. فحين قرأتُ، مثلًا، رسائله إلى راعٍ كان الوزّان يُعِدّ له مخطوطة، حبستُ أنفاسي منتظرًا أن يذكر اسمه، وأغلقتُ الملفّ خائبةً حين لم أجده. وحين لاحظتُ تناقضات وأشياء لا يقبلها العقل في أوقات سفره أو بيانات سيرته الذاتية، على سبيل المثال، همّني أن أرى إنْ كان في مقدوري حلّها، وأخفقت بقدر ما أفلحت. وإذ لاحظت صمته في ما يتعلق بمواضيع حسبتُ أنّها أثيرة لديه، استهجنتُ ذلك. وأدركتُ، أخيرًا، أنّ ضروب الصمت والتناقضات والألغاز المتفرقة هي سمة من سمات الوزّان، وأنَّ عليَّ أن أتقبلها بوصفها مفاتيح لفهمه وفهم حاله. أيّ نوع من الأشخاص ذاك الذي يتشهّى الصمت في مجتمعاته وأزمانه؟ أيّ نوع من المؤلّفين ذاك الذي يترك في نصٍّ ألغازًا وتناقضات وابتداعات؟

تتمثّل استراتيجيتي في أن أبدأ بالأشخاص والأماكن والنصوص التي تؤكد أدلّة متينة أنّه عرفها أو تشير إلى ذلك، وأن أبني من مصادر إضافية تتعلّق بها ما كان محتملًا أن يراه أو يسمعه أو يقرأه أو يفعله. وكان عليَّ طوال الوقت أن أستخدم حالة الشرط ("لو ... لكان"، "قد يكون"، "كان يمكن أن يكون") والتخمين ("ربما"، "من الممكن"). وهذه هي دعوتي القارئ لأن يتتبّع قصة حياة يقبلها

العقل من مواد عصرها. وتنطوي كتابات الوزّان على المتن الرئيس لحكايتي، لا محتواها فحسب، بل استراتيجيات مؤلّفها وعقليته كما يمكن استخلاصها من مخطوطاته ومن لغة هذه المخطوطات. أمّا التغييرات في نصوص كتابه عن أفريقيا المطبوعة لاحقًا فتشير إلى نوع الرجل الذي فضّل الأوروبيون أن يكون عليه.

نظرًا إلى سفري مع الوزّان كلّ هذا السفر، حاولت أن أكتشف كيف انتهت قصته عندما عبر المتوسط من جديد إلى شمال أفريقيا. وما الذي كانت عليه حصيلة حياته وإرثه؟ هل أنّ أمر مياه المتوسط لا يقتصر على فصل الشمال عن الجنوب، فصل المؤمن عن الكافر، بل يتعدّاه إلى الوصل بينهما من خلال استراتيجيات مماثلة من التورية، والأداء، والترجمة، والسعي وراء الاستتارة السلمية؟





References

المراجع

العربية

• الحجوي، محمد المهدي. **حياة الوزّان الفاسي وآثاره**. الرباط: المطبعة الاقتصادية، 1935.

• الوزّان، الحسن. **وصف أفريقيا**. ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر. الرباط: الشركة المغربية للناشرين المتحدين؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1980.

الأجنبية

• Africano, Juan León. *Descripción general del África*. Serafín Fanjul with the assistance of Nadia Consolani (ed. & trans.). Barcelona/ Madrid: Lunwerg Editores, 1995.

• Ancelovici, Marcos & Francis Dupuis-Déri. *L'archipel identitaire. Recueil d'entretiens sur l'identité culturelle*. Montréal: Boréal, 1997.

• Bedini, Silvio A. *The Pope's Elephant*. London: Carcanet, 1997.

• Benmakhlouf, Ali (ed.). *Le voyage des theories*. Casablanca: Éditions Le Fennec, 2000.

• Bhabha, Homi. *The Location of Culture*. New York and London: Routledge, 1994.

• Casiri, Miguel. *Bibliotheca Arabico-Hispana Escurialensis*. Madrid: Antonius Perez de Soto, 1760-1770.

• Codazzi, Angela. "Dell'unico manoscritto conosciuto della *Cosmografia dell'Africa* di Giovanni Leone l'Africano." *Comptes rendus du Congrès international de géographie. Lisbonne 1949*. Lisbon, 1952.

• Davis, Natalie Zemon. *Trickster Travels: A Sixteenth-Century Muslim between Worlds*. New York: Farrar, Straus and Giroux/Hill and Wang, 2006.

• _______. *Women on the Margins: Three Seventeenth-Century Lives*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995.

• *Description de l'Afrique tierce partie du monde escrite par Jean Léon African*. Charles Schefer (ed.). Paris: Ernest Leroux, 1896-1998.

• *Enciclopedia italiana*. Rome, 1933.

• *Fez dans la Cosmographie d'Al-Hassan ben Mohammed al-Wazzan az-Zayyat, dit Léon l'Africain*. Mohammedia, Morocco: Senso Unico Editions, 2004.

• Fisher, Humphrey J. "Leo Africanus and the Songhay Conquest of Hausaland." *International Journal of African Historical Studies*. vol. 11, no. 1 (1978).

• García-Arenal, Mercedes & Gerard Wiegers. *A Man of Three Worlds: Samuel Pallache, a Moroccan Jew in Catholic and Protestant Europe*. Martin Beagles (trans.). Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2003.

• Gilroy, Paul. *The Black Atlantic. Modernity and Double Consciousness*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993.

• Hajji, Muhammad. *L'activité intellectuelle au Maroc à l'époque Sa'dide*. Rabat: Dar El-Maghrib, 1976-1977.

- Hall, Kim F. *Things of Darkness: Economies of Race and Gender in Early Modern England*. Ithaca/ London: Cornell University Press, 1995.
- Hamani, Djibo Mallal. *Au carrefour du Soudan et de la Berberie: Le sultanat touareg de l'Ayar*. Niamey: Institut de Recherches en Sciences Humaines, 1989.
- *Historiale Description de l'Afrique, tierce partie du monde*. Escrite de nôtre tems [sic] par Iean Leon, African. Jean Temporal (trad.). Lyon: Jean Temporal, 1556-1557.
- Hunwick, John O. (ed.). *Timbuktu and the Songhay Empire: Al-Sa'di's Ta'rikh al-Sudan down to 1613 and other Contemporary Documents*. Leiden: Brill, 1999.
- Ingham, Patricia Clare & Michelle R. Warren (eds.). *Postcolonial Moves: Medieval Through Modern*. New York: Palgrave Macmillan 2003.
- Jean-Léon l'Africain. *Description de l'Afrique*. Alexis Épaulard (trad.). annotated by Alexis Épaulard, Théodore Monod, Henri Lhote, and Raymond Mauny. Publications de l'Institut des Hautes Études Marocaines 61. Paris: Librairie d'Amérique et d'Orient, 1956.
- *Johann Leo's des Africaners Beschreibung von Africa*. Georg Wilhelm Lorsbach (trans.). Herborn, 1805.
- Kalck, Pierre. "Pour une localisation du royaume de Gaoga." *Journal of African History*. vol. 13, no. 4 (1972).
- ________. "Response." *Journal of African History*. vol. 14, no. 3 (1973).
- "Léon l'Africain." Colloque L'Institut d'Étude de l'Islam et des Sociétés du Monde Musulman (IISMM). Paris, 22-24 May 2003.
- Levi Della Vida, Giorgio. *Ricerche sulla formazione del più antico fondo dei manoscritti orientali della Biblioteca Vaticana*. Vatican City: Biblioteca Apostolica Vaticana, 1939.
- Maalouf, Amin. *Les croisades vues par les Arabes*. Paris: Jean-Claude Lattès, 1983.
- ________. *Léon l'Africain*. Paris: Jean-Claude Lattès, 1986.
- ________. *Origines*. Paris: Bernard Grasset, 2004.
- Masonen, Pekka. *The Negroland Revisited: Discovery and Invention of the Sudanese Middle Ages*. Helsinki: Finnish Academy of Science and Letters, 2000.
- Massignon, Louis. *Le Maroc dans les premières années du 16e siècle. Tableau géographique d'après Léon l'Africain*. Alger: Typographie Adolphe Jourdan, 1906.
- O'Fahey, R.S. & J.L. Spaulding. "Comment: The Geographic Location of Gaoga." *Journal of African History*. vol. 14, no. 3 (1973).
- Pouillon, François & Oumelbanine Zhiri (eds.). *Léon l'Africain*, forthcoming at the Institut d'Étude de l'Islam et des Sociétés du Monde Musulman (IISMM). Paris.
- Rauchenberger, Dietrich. *Johannes Leo der Afrikaner. Seine Beschreibung des Raumes zwischen Nil und Niger nach dem Urtext*. Wiesbaden, 1999.
- Spitzer, Leo. *Lives in Between: Assimilation and Marginality in Austria, Brazil, West Africa 1780-1945*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989.

- *Studi orientalistici in onore di Giorgio Levi Della Vida*. Rome: Istituto per l'Oriente, 1956.
- Tai, Li-Chuan. "L'ethnologie française entre colonialisme et décolonisation (1920-1960)." Doctoral thesis. The École des Hautes Études en Sciences Sociales (EHESS). 2001.
- *The History and Description of Africa*. Written by Al-Hassan Ibn-Mohammed Al-Wezaz Al-Fasi, a Moor, baptized as Giovanni Leone, but better known as Leo Africanus. Robert Brown (ed.). London: Hakluyt Society, 1896.
- White, Richard. *The Middle Ground: Indians, Empires and Republics in the Great Lakes Region, 1650-1815*. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.
- Zhiri, Oumelbanine. *L'Afrique au miroir de l'Europe: Fortunes de Jean Léon l'Africain à la Renaissance*. Geneva: Librairie Droz, 1991.
- ________. *Les sillages de Jean Léon l'Africain: XVIe au XXe siècle*. Casablanca: Wallada, 1995.

خالد زيادة

كاتب السلطان

حرفة الفقهاء والمثقفين



في كتابه كاتب السلطان: حرفة الفقهاء والمثقفين، الصادر حديثًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في طبعة رابعة (2020)، يبحث خالد زيادة في أصول المثقف في الفضاء العربي، من خلال العودة إلى الحقبتين المملوكية ثم العثمانية، وخصوصًا في مصر وبلاد الشام، لتعقّب أدوار رجال الدين وكتّاب الديوان، ومواقفهم من التحديث في بداية القرن التاسع عشر، وأثر التحديث في الحدّ من نفوذ المؤسسة الدينية - التي خسرت أجزاء من وظائفها القضائية والتعليمية بسبب إنشاء المحاكم المدنية والمعاهد التقنية - وفي انهيار جهاز كتّاب الديوان بعد أن أخذ الإداريون على عاتقهم تسيير شؤون الدولة.

قدّم المؤلف لهذه الطبعة بدراسة مسهبة عن نشوء المثقف في العالم الأوروبي، والآراء المختلفة في وظيفته ودوره، والظروف التي أدت إلى بروز المثقف العربي.





مراجعـــات كتب
Book Reviews



محمد عثمانلي | Mehmet Osmanli*

قراءة في كتاب "أتاتورك: السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة" للمؤرخ أندرو مانغو

A Reading of Historian Andrew Mango's "Atatürk: The Biography of the Founder of Modern Turkey"

عنوان الكتاب: أتاتورك: السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة.

عنوان الكتاب في لغته: *Atatürk: The Biography of the Founder of Modern Turkey*

المؤلف: أندرو مانغو Mango Andrew.

ترجمة: عمر سعيد الأيوبي.

الناشر: دائرة الثقافة والسياحة، مشروع كلمة.

مكان النشر: أبوظبي.

سنة النشر: 2018.

عدد الصفحات: 693 صفحة.

* طالب دكتوراه تاريخ عثماني حديث، جامعة باموكّله Pamukkale في تركيا، ماجستير دراسات إسلامية وإعلام، باحث ومترجم في التاريخ العثماني.

A translator and researcher, he is a PhD student in Ottoman History at Pamukkale University in Turkey, and holds a MA in Islamic Studies and Media.

مقدمة

وقعت حوادث في عام 1881، في عهد عبد الحميد الثاني (1842-1918)، قد تكون في عرف المشتغلين بالتاريخ غيرت مجرى العالم الشرقي، وربما الكوني، وكان لها أثرٌ أساسي في الإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط، أو بتعبير آخر، أعادت تشكيل موازين القوى في قارات العثمانيين الثلاث، بتعبير المؤرخ التركي المعروف إلبير أورتايلي İlber Ortaylı. ومن أهمّ هذه الحوادث احتلال بريطانيا لمصر وتأسيس هيئة الديون العمومية، وعلى مقربة من مسقط رأس القائد المستقبلي للبلاد، سلانيك/ ثاسالونيكا، كانت الأراضي في البلقان تتأكل، وبالتحديد في 24 أيار/ مايو 1881، تخلّت الدولة العثمانية، نهائيًا، عن إقليم ثاساليا لليونانيين، بعدما حكمته أربعة قرون مثخنة، خُتمت بعقود غاية في الحرج، أي بعد مولد الغازي بأيام عدة فقط، في 19 أيار/ مايو من العام نفسه؛ وفق روايته حينما نزل سامسون Samsun في 19 أيار/ مايو 1919، أو بحسب ترجيح أندرو مانغو أنه في بداية شتاء ذلك العام.

وُلد مؤلف الكتاب، أندرو مانغو، في الجمهورية التركية في اليوم نفسه الذي كشفت فيه محاولة اغتيال مصطفى كمال أتاتورك، أي في 14 حزيران/ يونيو 1926. ويحوي كتابه هذا، من القطع الكبير، متنًا مع مقدمة، معزّزًا بالصور المنوعة والخرائط التي توضح أهم أحداث تلك الحقبة. وحوى أيضًا تعريفات بجلّ الشخصيات التي عاصرت مناوشات التأسيس، يليها كرونولوجيا الأحداث، فضلًا عن الهوامش المنفصلة عن المتن، وخُتم بمسرد المراجع التي بلغت نحو 286 مصدرًا، تنوّعت بين الخطابات والمدوّنات الشخصية والسيَر الذاتية للرجال المقرّبين من المؤسس، مثل عصمت إينونو وعلي فؤاد جبسوي وفتحي أوقيار وفالح رفقي أتاي وغيرهم كُثر. كما تضمّن السيَر الغيريّة والمراجع العامّة المتعلقة بتأسيس الجمهورية التركية، حيث تناولت مواضيع شتّى، مثل العلاقات السياسية بين تركيا وجيرانها، ومَن كتب عن أتاتورك ورحلاته وإنجازاته في تركيا، وحروب الاستقلال التركية ومحاكمها، وديناميات الدولة التركية وما يتعلق بها، وغلب عليها اللغة التركية (230 مرجعًا) والإنكليزية (52 مرجعًا) وثلاثة مراجع فرنسية ومرجع يوناني واحد، مع العلم أن المؤلف يتقن اللغتين العربية والفارسية، وأحرز الدكتوراه في الأدب الفارسي.

يعتبر الكتاب واحدًا من بين الكتب الأساسية التي تبوّأت مكانة مهمة في الإنتاج التاريخي حول مصطفى كمال، على المستويين التركي والدولي؛ إذ يعتبر من أهم الأعمال التي يُرجع إليها عند دراسة سيرة أتاتورك.

شخصية أتاتورك وأثرها في سياسة الجمهورية التركية

كانت الأجواء السياسية في القرن التاسع عشر حرجة وتسودها دبلوماسية مهادنة ومداهنة، وهزائم عسكرية، واحتقان قومي بلغ أشدّه، وعسكرة على مدى واسع للنظام العثماني، على العكس من الحالة العامّة في أوروبا التي وصفها المؤلف بـ "حقبة السلام" (ص 21)؛ نتيجة تخلّص أوروبا من كثير من المشكلات التي واجهتها، أو لنقل إنها قطفت ثمار ما فقدته الدولة العثمانية آنذاك، ومن بين أشلاء هذه الحوادث الهائلة كان "مؤسس تركيا الحديثة" مصطفى قد وُلد، قبل أن يتسمّى بـ "كمال" من معلمه - وفق روايته - على اسم الشاعر والمثقف نامق كمال (1840-1888) أحد أبرز رموز العثمانيين الجدد، وقبل إضافة لقب "أتاتورك" بحسب قانون لقب العائلة الذي سنّه في ما بعد. ونشأ مصطفى منذ نعومة أظافره محبًّا وطامحًا للولوج في السلك العسكري، وهذا أمر طبيعي عام مثل سائر أقرانه الذين جايلوه وعاشوا معه هذه الأجواء.

استمرت دراسته العسكرية نحو 12 سنة، بدأها منذ كان في الثانية عشرة من عمره، في عام 1893، وانتهى منها في عام 1905، أي في الرابعة والعشرين من عمره، بأوّل تجربة له خارج البلاد في سورية وفلسطين، ليذهب في زيارة إلى سلانيك في السنة التي تليها،

لتأسيس جمعية سرية، ويبقى فيها حتى يتم إعلان المشروطية الثانية (الفترة الدستورية الثانية) في عام 1908. وفي السنة نفسها، ذهب إلى القتال في ليبيا في طرابلس "الغرب" وبنغازي، وعاد في السنة التي تليها، حيث بدأت عمليات التحضير للانقلاب الشهير على السلطان عبد الحميد الثاني. ويبيّن مانغو الدور "الثانوي" الذي يؤدّيه مصطفى آنذاك في هذه العملية (ص 112 و162). ثم طاف في السنتين التاليتين في جولات عسكرية في ألبانيا، وعاد إلى ليبيا، لذلك، ولعل هذا ما يبيّن، أن حياته العسكرية كانت حافلة، حاول المؤلف إبرازها بشكل لافت.

ساهمت هذه الخبرة العسكرية الواسعة التي اكتسبها على مختلف الجبهات في انتشار سمعته العسكرية، خصوصًا بين القادة العسكريين العثمانيين، وعلى سبيل أقلّ، بين كبار القادة الغربيين المحيطين بالأناضول (ص 175)، أو أنّ سمعته لم تصل إلى الآذان الغربية بشكل أساسي، إلّا عندما بدأ نجمه يسطع (ص 121)، مثلًا، عند زيارته أوروبا في عام 1918 مع ولي العهد وحيد الدين السلطان المستقبلي للبلاد تحت اسم محمد السادس (1918-1922) (ص 193)، كما اكتسب الخبرة الواسعة في التعامل مع الثقافات المنوعة والشعوب المتعددة؛ من أهل الأناضول، إلى بدو الصحراء في الغرب، وليس انتهاءً بالبلقان، وطبعًا ما حصل عليه من تجارب في سورية وفلسطين ولبنان بكل تأكيد، والأهم خبرته العسكرية في مدينة إسطنبول، التي اكتسبها منذ أن أسقط "جيش الحركة" عبد الحميد الثاني في عام 1909 وزياراته المكوكية إليها حتى عام 1911، وشغل بعدها، في عام 1913، وظيفةَ ملحق عسكري في بلغاريا حتى بداية أهم جولة للحلفاء في الحرب العالمية الأولى في (غاليبولي/ جنق قلعة) في عام 1915، ليكون له النصيب المهم من الانتصار في هذه المعركة التي سمّيت باسم المنطقة التي دارت فيها.

يتضح من تجربة أتاتورك العسكرية التي عرضها المؤلف، من خلال قيادة الجيش السابع في سورية وفلسطين، أنّه كان على معرفة بالتيارات القومية العربية الناشئة هنالك، واستشعر محاولتهم تكوين اتصالاتهم الدبلوماسية الخاصة مع مختلف القوى في المنطقة، يعني أنّ ثمة يقينًا لديه بأن سياسة إسطنبول الإسلامية للإبقاء على البلدان العربية وغير العربية في حضنها ما عادت نافعة، كما أن سياسة الاتحاديين المتمثلة في الإخضاع القومي فشلت أيضًا؛ ما حدا به بأن يكون الطرف الثالث في عملية تأسيس جمهوريته الجديدة؛ أي التوجّه إلى المحافظة على البلاد (الداخل الأناضول)، لحمايتها من الأخطار الخارجية التي ستكلّفها الكثير، والتي قد تنجم عن السعي وراء سياسة كلٍّ من إسطنبول وحزب الاتحاد والترقّي، وهو ما يمكن فهمه من مراجعة القسمين الأوّلَين من الكتاب: "السنوات المبكرة" و"الحرب الطويلة"، وفهم الفصول التالية في ضوئها؛ أي أثر نشأة استراتيجيته العسكرية وتكوينها في صنع هوية الأمة التركية الجديدة، وبناء الدولة القومية وفق النمط الذي يرتضيه.

طبعًا، كان لخبرته في المضائق البحرية دورٌ أساسي في النجاحات التي حققّها في ذلك النصر؛ إذ كان قائد جبهة "أنافارطالار" ANAFARTALAR[1] في عام 1915 بعد أن كان مديرًا لعمليات المضائق (ص 136) منذ عودته من جبهة برقة في ليبيا في عام 1912، وخلال تلك السنوات كلها، كان يترقّع بالرتب العسكرية وينالها لقاء إنجازاته، ليس بمعزل عن مجايليه ومن سبقه في الوصول إلى سدّة الحكم كقيادات عليا في جمعية الاتحاد والترقي، كان أبرزهم أنور باشا (1881-1922) الذي عوّق تحقيق أماني مصطفى كمال العسكرية، وآماله السياسية أيضًا، خصوصًا عند وجود الأول في السلطة وقيادته جمعية الاتحاد والترقي الذي انتسب إليه مصطفى كمال. كما، لا ننسى أن أنور باشا كان زوج أمينة نجية سلطان، ابنة الأمير سليمان أفندي، أخ عبد الحميد الثاني. لتنقلب الآية بعدها،

1 يمكن مراجعة الكتاب البحثي حول هذا الموضوع، خصوصًا، المتكوّن من نحو 70 صفحة باللغة التركية، في:
Uluğ İğdemir, *Anafartalar Muharebatı'na Ait Tarihçe*, 2. Baskı (Ankara: Türk Tarih Kurumu, 1990).
مع العلم أن لمؤلف هذا البحث سيرة عن مصطفى كمال، استخدمها أندرو مانغو في الكتاب تحت القراءة، لكن الباحث، على صعيد آخر، لم يجد هذا البحث ضمن قائمة مراجع الكتاب الضخمة، فجرى استحضاره في القراءة هنا للمزيد من البحث.

ويصبح أنور بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى يستجدي (ص 353) الغازي مصطفى كمال لتولّي مهمة ما في الجمهورية المستقبلية، خصوصًا بعد فشله في تحقيق مبتغاه في آسيا الوسطى والهند.

نشأة النظام الكمالي والتنافس مع الأقران

هنا تتّضح طبيعة مصطفى كمال في رفضه التعامل مع "أزلام" النظام القديم؛ ليبني شخصيته الخاصّة، في هذه الأعوام وفي ما بعدها، إلى حين تصفية بعضهم وابتعاد آخرين عن ساحة السياسة، وما جرّوه من "تبعات قراراتهم المتهوّرة لإدخال الدولة في الحرب العالمية الأولى"، فكانت هذه الجملة التهمةَ الاستراتيجية التي كانت تعجب أعداء الاتحاديين، سواء منهم الإنكليز (كرأس للحلفاء) المسيطرين في إسطنبول، أم حتى مبغضيهم من أحرار العرب (بسبب ما عانوه من الاتحاديين). كما استثمرت حكومة إسطنبول هذه الدعاية/ الحقيقة السياسية غاية الاستثمار (حزب الحرية والاتفاق المؤسس من رئيس الحكومة العثمانية آنذاك الداماد محمد فريد باشا (1853-1923)، وعلى رأس ذلك كله السلطان الذي أراد التخلّص من وجود الاتحاديين المنافسين له، وبالتأكيد هذا ما استفاد منه مصطفى كمال من أجل نيل دعاية له على الصعيدين المحلي والإقليمي.

إبّان حدوث الثورة العربية الكبرى، في جنوب الدولة العثمانية، في حزيران/ يونيو 1916، كان مصطفى كمال في جبهة الشرق الأناضولي والقوقاز يقاتل الروس، بصفته قائدًا للفيلق الـ 16، وهنا حاز رتبة الأميرالاي (عميد)، ليعود إلى سورية في عام 1917 وليقود الجيش السابع برتبة أعلى مما كانت له في السابق، لكنه ما لبث في العام ذاته أن عاد إلى إسطنبول ليرافق "الأمير" محمد وحيد الدين " في رحلة إلى ألمانيا، وهو الذي خلف، في ما بعد، أخاه محمد رشاد الخامس، أخ عبد الحميد الثاني الذي كان يبلغ من العمر في ذاك الوقت نحو 75 عامًا، ويشهد شهوره الأخيرة، حيث تكون هذه الرحلة مع هذا الأمير قد زادت من لمعان نجم مصطفى كمال، خصوصًا مع اقتراب انتهاء الحرب العالمية الأولى، وابتداء صعوده من ضباط الدرجة الثانية في الاتحاد والترقّي، وارتقائه في سلّم الرتب العسكرية، ليصبح في عام 1918 في رتبة الحارس الشخصي للسلطان وحيد الدين بعد تولّيه عرش السلطنة بشهر واحد فقط، أي في آب/ أغسطس من العام نفسه.

عاد إلى مجموعة من الصولات والجولات مع الإنكليز بقيادته الجيش السابع في سورية وفلسطين في عام 1918، لتنتهي هذه المناطق مع نهاية الحرب العالمية الأولى تحت سيطرة قوات الحلفاء عمليًا، وكما هو معروف، هو العام الذي تولى فيه محمد وحيد الدين السادس عرش السلطنة وهروب قادة الاتحاديين الأساسيين من البلاد، وبدء سطوع نجم مصطفى كمال، ليقيم بعدها توازناته وفرقه العسكرية، النظامية وغير النظامية، وليرسم خريطة الأناضول العسكرية، وليس ذلك بعيدًا عن همومه السياسية وأحاديثه مع زملائه عن مشاريعه الثقافية المستقبلية، كما يبيّن مانغو.

كان ذلك بمنزلة الشرارة الأولى لحروب الاستقلال التركية في عام 1919، وبدء مباحثاته مع إسطنبول، حيث ترك الجيش العثماني في آخر مهمة له فيه، بصفته مفتشًا في الجيش التاسع في الأناضول (ص 253-254)، ليتّخذ أنقرة معقلًا له، وبناها باعتبارها عاصمة مركزية في ما بعد، لتكون بعدها إسطنبول العاصمة الأخيرة للعثمانيين، بعد أن صمدت قرونًا، حيث كانت قبل اعتمادها عاصمة للدولة تعايش فوضى التنقل بين عواصم عدّة، من سوغوت وبورصة وحتى أدرنة، وما صاحب ذلك من فوضى وحروب داخلية.

عندما انتُخب مصطفى كمال رئيسًا للمجلس الوطني الكبير (مجلس النواب) *Büyük Millet Meclisi* في نيسان/ أبريل 1920، وهو بمنزلة مجلس المبعوثان الأول، بدأت معالمه السياسية وتوجهاته تطفو على السطح، مع استكمال انتصاراته العسكرية في الشرق،

خصوصًا على الأرمن، وهادن بعد ذلك، في العام التالي (1921)، الروس، وحطم القوات اليونانية في معركة سقاريا، وبدأت في هذه السنة بالتحديد تشكّلات الجيش التركي النظامي الرسمي في الظهور، وحُلّت الميليشيات والقوات غير النظامية في عساكر حروب الاستقلال، وهنا أصبح أتاتورك برتبة مشير وحمل لقب الغازي من المجلس الوطني الكبير، ضمن أحداث هي أشدّها ضراوة (يراجع الفصل الـ 16 بعنوان "الانتصار في الحرب").

يبيّن المؤلف أنّه من أجل حصول مصطفى كمال على الشرعية من مجلس الأمة الكبير، أُنشئت الذراع القضائية باعتبارها مكمّلًا لسلطة الجيش العسكرية والنواب السياسية، وكانت هذه الذراع ممثلة بمحاكم الاستقلال في الفترة 1919-1922[2] التي أعدمت في أربعة شهور (آب/ أغسطس- كانون الأول/ ديسمبر) في عام 1921 نحو نصف ما أعدمته في كامل قراراتها (ص 360)، حيث كان مجمل هذا النصف نحو 485 فردًا، منهم المعارض حكومة أنقرة، والفارّ من الجيش، والمتواطئ مع العدو - وفق وجهة نظر أنقرة - من الأرمن والأكراد والأتراك، ولم تتوقف عمليات التخلّص من المعارضين عن طريق تنفيذ أحكام الإعدام حتى بعد إغلاق محاكم الاستقلال، ويُقال الشيء نفسه عن الثورات التي قامت ضدّه (ثورة سعيد بيران، ص 454).

الطريق إلى الدولة

تتوالى أحداث عامي 1922 و1923 الساخنة والمهمة، حيث ينتهي الوجود الإنكليزي في إسطنبول، ليخرج وحيد الدين على متن باخرة إنكليزية، وجرى التخلّص من الوجود اليوناني في شرق الأناضول، وألغت عندها الجمعيةُ المليّة الكبرى النفوذَ الاسمي للسلطان، وانتخبت الخليفة عبد المجيد بن عبد العزيز، وتوفيت والدة "الغازي"، زبيدة، بعدما أصبح الزعيم الأول في الأناضول، مع بعض المنافسين من جيله، وتزوّج لطيفة التي فشلت علاقته الزوجية بها ولم تستمر سوى سنتين. ونقل المؤلف عنه أيضًا عدم رغبته في الزواج (ص 196)، ليتفرّغ بعدها للسياسة والجيش، ويؤسس حزب الشعب الجمهوري[3]، وكانت معاهدة لوزان الشهيرة أيضًا في هذه الفترة، وجرى تتويج العاصمة الجديدة، أنقرة، للجمهورية التركية، وتُعلَن في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1923.

في عام 1924، انتهى الوجود الشكلي للأسرة الحاكمة العثمانية في إسطنبول، وأُلغيت الخلافة بطرد رموزها من العاصمة القديمة وهروب بعضهم، ومثلما حل مصطفى كمال وجماعته في الفراغ مكان قادة الاتحاديين الأوائل، كان من عارض سياسته من مجايليه أرادوا الحلول مكان العائلة العثمانية في تأسيس حزب معارض أطلق عليه اسم "الحزب التقدمي الجمهوري"، من أبرز قادته كاظم قره بكر ورؤوف أورباي، المشهور بـ "بطل البارجة الحميدية"، غير أنه سرعان ما حلّ هذا الحزب - مع طلاق زوجته - في عام 1925؛ لشدّة الاستقطاب الموجود حول المجلس الوطني الكبير وحزب الشعب الجمهوري، كما قضى على المعارضة العسكرية وحلّ المعارضة السياسية أيضًا.

يُظهر المؤلف أيضًا أن ثمة محاولة سلطوية لمعارضة زائفة (ص 495) يقوم بها مصطفى كمال إبان توليه زمام الأمور وإنشائه الجمهورية التركية، وتجلّى ذلك في تأسيس الحزب الجمهوري الحرّ الذي تزعّمه أحد الموالين له، فتحي أوقيار، تمامًا كما فعل السلطان

---

2 كان أبرز الوجوه في هذه المحاكم: قيليتش علي بك ورشيد غالب بك، واستحضر المؤلف مراجع عدة خاصة بهذه المحاكم، خصوصًا بشأن الاسمين الواردين هنا، ويمكن الرجوع إلى المادة الغنية في **الموسوعة الإسلامية** باللغة التركية بشأنها للكاتب جودت كوتشوك؛ ينظر:
Cevdet Küçük, *İslam Ansiklopedisi*, cilt 23 (Türk Diyanet Vakfı, 2001), ss. 350-355.

3 يعتبر أوّل حزب أُسّس في الجمهورية هو "حزب تركيا الاشتراكي" الذي دعمه مصطفى كمال من أجل نيل المساعدات من البلشفيك الروس في موسكو إبان مناهضته الحلفاء في إسطنبول ومحاربته اليونان في غرب الأناضول، ومن أجل امتصاص الطاقة الشيوعية التي ستمتد في الأناضول في ما بعد، وأسّس هذا الحزب مقربون من أتاتورك، ينظر:
Erden Akbulut & Mete Tunçay, *Türkiye Halk İştirakiyun Fırkası (1920-1923)* (İstanbul: İletişim, 2016), ss. 42-50.

وحيد الدين (محمد السادس) في تحريك حزب الحرية والائتلاف بقيادة "الداماد" فريد باشا المعارض لحزب الاتحاد والترقّي، فكان أتاتورك يلعب بالحزب الجمهوري الحر ضدّ الحزب الجمهوري التقدمي الذي أسّسه معارضو سياسة مصطفى كمال في الجمهورية الفعليون، والذي كان يمثل نوعًا من النكوص إلى الوراء في رأي مصطفى كمال وأتباعه، فأُغلق بعد فترة ليست طويلة.

بعد ذلك، بدأت عمليات التغريب وخطط مصطفى كمال في الظهور في عام 1926، التي كان يُحدّث عنها زملاءه في الأناضول قبل سنوات من استلامه زمام الأمور (ص 184 و195)، وتُسنّ القوانين وتُعلن المساواة بين الرجال والنساء، نظريًّا على الأقل، ليجري تطبيقها بعد فترة لاحقة، ويقدّم نفسه أبًا للمرأة التركية لا كزوج لها. ويوضح المؤلف أن أتاتورك بدأ يصنع نفسه بصفته عرابًا جديدًا للبلاد من خلال نصب أول تمثال له في العاصمة القديمة إسطنبول بعد ثلاث سنوات من إعلان الجمهورية، التي انتهى معها الوجود العثماني، حيث تتضح من هذه العمليات نزعة الذات (ص 196)، وحُلّت الطرق الصوفية وأُغلقت المدارس الدينية، ورُبط كل ما يتعلق بالمؤسسات الدينية بالدولة، وقبل إلغاء محاكم الاستقلال في عام 1927، كان "الرئيس المتقاعد من الجيش" لا يزال يواجه خطر عمليات الاغتيال والتخلّص من فلول العسكر ومنافسي النظام القديم، وفي أثناء ذلك كانت لا تزال الحدود السياسية للبلاد تُرسَم شيئًا فشيئًا.

بدأ أتاتورك إجراءات التغريب على سنوات، بالتوازي مع إصدار قوانين تجديدية أخرى، منها الشكلي والجوهري، فأُغلِقت المدارس الدينية في عام 1924 مع إلغاء الخلافة، وأُقرّت القبّعة في اللباس، وأُغلقت التكايا الصوفية في عام 1925، وأُقرّت الحقوق الخاصة بالنساء في عام 1926، وقرئت المواعظ بالتركية، وأُزيل الإسلام باعتباره دينًا رسميًا للدولة من القانون، وبدأ العمل على الأبجدية اللاتينية، ذلك كله في عام 1928، واعتمدت فريحة توفيق[4] ملكة جمال تركيا في عام 1929، وسُمح بمنصب القاضيات في تركيا في عام 1930، وأُنشئت "مؤسسة أتاتورك العالية للغة والتاريخ والثقافة التركية"[5] في عامي 1930 و1931. وفي السنة نفسها، اعتُمد الأذان بالتركية. وعملت هذه المؤسسة كما هو واضح من اسمها على صوغ الوعي الثقافي العام والثقافة القومية للدولة الجديدة. وأُعلن عن قانون "اسم العائلة" لمواطني الجمهورية التركية في عام 1934، ومنه حصل مصطفى كمال على لقبه "أتاتورك" الذي يعني "سلف الأتراك"، وهنا لا بد من التأكيد أن كلمة ATA ليست بمعنى الأب العادي، بل تعني السلف الأول والجد الكبير.

كانت أوّل زيارة دبلوماسية إلى الجمهورية التركية من شاه إيران رضا بهلوي في عام 1934، في العام نفسه الذي مُنع اللباس الديني على غير رجال المؤسسات الدينية. وفي عام 1935 كان إقرار العطلة يوم الأحد، وبدأت بعدها محادثات بشأن لواء الاسكندرون (1936)، ثم جرت قوننة مبادئ الحزب الستة "الجمهورية والشعبية والقومية والعلمانية والدولتية والانقلابية"[6] في عام 1937، وفي هذه الشهور الأخيرة من حياة مصطفى كمال أتاتورك، كانت قيادته للبلاد روحية "فوقانية"، حيث جرى تعيين جلال بايار محل عصمت إينونو رئيسًا للحكومة، ليتحضّر الأخير لخلافة "سلف الأتراك وجدّهم" في قيادة الدولة، وكما يشير مانغو، كان مصطفى كمال يحلّ قضايا الدولة على مائدة طعامه وقتذاك، من جهة، ولأن المرض بدأ يفتك بجسده من جهة أخرى. وخصص مانغو الفصل السادس والعشرين من كتابه لهذه المسألة في القسم الخامس والأخير بعنوان "محادثات المائدة".

أهدى أتاتورك، في عامه الأخير (1938)، الجمهورية آخر إنجازاته بإلحاق منطقة هاتاي/ الاسكندرون، عسكريًا، بالدولة، ليتم ضمّها رسميًا (في عام 1939) بعد وفاته في أثر تعرّضه لوعكة صحية في قصر السلطان عبد المجيد الأول والد عبد الحميد الثاني، قصر دولما بهجة، الذي قُرع فيه جرس تنظيمات 1839 وإصلاحات 1856، وإعلان القانون الأساسي (1876)، ليُنتخب فورًا عصمت إينونو

4 مع الإفادة أن المؤلف لم يأت على ذكر اسمها.

5 من الجدير ذكره أن اسم هذه المؤسسة تطور وتغيّر مع الزمن.

6 يشار إلى أن هذه المبادئ لم "تصدر" دفعة واحدة، بل "تشكّلت" مع تشكّل الجمهورية.



رئيسًا للجمهورية، ويضيف لقب "القائد الخالد" إلى الغازي مصطفى كمال (باشا) أتاتورك، وبعد ذلك بـ 15 عامًا (1953)، وهي مدّة حكم أتاتورك نفسها، في عهد رئيس الحكومة التركية عدنان مندريس، نُقل جثمان أتاتورك من المتحف الإثنوغرافي في أنقرة، إلى ما سُمّي بالتركية بالـ Anıtkabir، أي "نصب القبر التذكاري الشهير" الذي بُني خصّيصًا له.

خاتمة

يلخّص أندرو مانغو سيرة مصطفى كمال منذ ولادته وحتى مماته، وكيف بنى ثوراته الثلاث العسكرية والسياسية والثقافية، وباعتماد كبير على أقرب ما كتب عنه، ليتفوّق بالفعل على كثير مما كُتب عنه حتى بالتركية. لكن، يبقى عنصر مهم قد يكون افتقر إليه هذا الكتاب، وهو عملية استخراج الوثائق المختلفة من الأرشيف، من أجل النظر إلى هذه السيرة بشكل أقرب، ولرفدها بما قدّمه بنقد وثائقي. يُضاف إلى ذلك التفصيلات الطويلة التي قد تُتعب القارئ غير الأكاديمي الذي يروم الحصول على معلومة عامّة لا دقيقة خاصة بشأن أتاتورك.

يمكن أيضًا أن نطرح سؤالًا أساسيًا، هو: ما مدى الرؤية النقدية للمؤلف بين ما حصل في حقيقة الأمر من أحداث لسيرة حياة مصطفى كمال، وما قام بالاجتهاد فيه لتدوينه في هذا الكتاب؟ وقد ينقلنا من السؤال عن التاريخ السياسي إلى السؤال عن التاريخ الفلسفي، أي إن البحث في سيرة حياة مؤسس الدولة التركية قد لا يكون بحثًا عن مجرد تاريخه الشخصي، بقدر ما هو تاريخ تحوّل أفكار، الذي، في نهاية المطاف، لا يستلزم منّا مجرد دراسات مقارنة عابرة ما كُتب عنه، أو مجرد قراءة أرشيفية عامة، إنما يتطلب بحثًا في حقبة طويلة أنتجت هذه الشخصية الثورية.

يضاف إلى ذلك، أن الكتاب من خلال فصوله، مرتّبٌ بناءً على أحداث سردية سياسية، وليس مقسّمًا وفق بنية سوسيولوجية سيكولوجية، لرجالات الدولة ونخب المجتمع، كما لا يتحدث عن البنية المجتمعية الموجودة إبان انتهاء العهد العثماني ونشوء الجمهورية التركية، إلّا ضمن لمحات وإشارات هنا وهنالك، متضمنة في الحدث السياسي، وليست مجلوبة ضمن تمايز يجعلها واضحة المعالم.

لا تقلل هذه الانتقادات من قيمة الكتاب العلمية والأكاديمية، لكنها تفتح المجال أمام إعادة طرح ما في الكتاب، أو لدراسات أخرى أكثر اتّساعًا لبيان تاريخ الجمهورية التركية بكل تأكيد.



المراجع
References

- Akbulut, Erden & Mete Tunçay. *Türkiye Halk İştirakiyun Fırkası (1920-1923)*. İstanbul: İletişim, 2016.
- İğdemir, Uluğ. *Anafartalar Muharebatı'na Ait Tarihçe*. 2. Baskı. Ankara: Türk Tarih Kurumu, 1990.
- Küçük, Cevdet. *İslam Ansiklopedisi*. cilt 23. Türk Diyanet Vakfı, 2001.

مهند مبيضين | Muhannad Mubaidin*

مذكرات مضر بدران: الطريق من دمشق إلى مؤتمر مدريد

Mudar Badran's Memoirs: The Road from Damascus to the Madrid Conference

عنوان الكتاب: القرار.

مؤلف الكتاب: مضر بدران.

الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

مكان النشر: بيروت.

سنة النشر: 2020.

عدد الصفحات: 424 صفحة.

* أستاذ التاريخ العربي الحديث في الجامعة الأردنية.

Professor of Modern Arab History at the University of Jordan.



مقدمة

يبرز للباحث في تاريخ الأردن المعاصر، من وجهة نظر أردنية، العديد من الأدبيات السياسية بصفة المذكرات أو اليوميات التي توالى نشرها وازداد حضورها مؤخّرًا، في مجموعة من الأعمال والسير مهّدت لها الأعمال الأولى التي رافقت نشأة الدولة وظروف الأردن السياسية ومواقفه من القضية الفلسطينية، وتناولتها في صور مختلفة[1].

بعض تلك المذكرات صاغها ملوك وأمراء العائلة الهاشمية[2]، وبعضها من النخبة العربية السياسية التي عملت في الأردن[3]، وقسم آخر اختصّ في القضية الفلسطينية على نحو مباشر منذ بدئها، مرورًا بالنكبة، ثم النكسة[4]، أو بالعمل العسكري ذي الصلة المباشرة بعمليات الجيش[5] أو من خلال التجربة السياسية[6]، أو الإدارة والعمل العام في الأجهزة الأمنية[7].

شهدت الأعوام الأخيرة كثافةً في نشر المذكرات السياسية التي تتحدث عن تاريخ الأردن في القرن العشرين، ومن هذه المذكرات واليوميات نشير إلى يوميات عدنان أبو عودة[8] ومذكرات أكرم زعيتر[9]، وهناك مذكرات الأمير زيد بن شاكر[10] ومذكرات فايز الطراونة[11]، ومؤخرًا صدرت مذكرات مُضَر بدران، وقد عمل أصحاب الأعمال الثلاثة الأخيرة رؤساء وزراء وفي مهمات سياسية وأمنية ودبلوماسية متعددة.

لأن السياسي يتحدث عن تاريخ المجتمع والدولة ومصائرهما، فإن ما يُطالعه القارئ في كل هذه الأعمال زمن سياسي محض، لا مكان فيه للحياة الاجتماعية والثقافية والدينية، إلا في ومضات قصيرة وتمهيدية، حين يتحدث رجال السياسة عن حياتهم ونشأتهم الأولى. والغريب في هذه المذكرات واليوميات قلة الحديث أو ندرته أثناء ذكر الأخطاء أو أي نقد ذاتي للتجربة، وكأن القارئ ليس مطلوبًا منه إلَّا أن يرى أصحابها في صورة ناصعة تطرح، في المجمل، إشكاليات الذاكرة السياسية العربية وبوح السياسيين بمغاليق التاريخ الوطني وأدوارهم فيه، أو صمتهم وتجاوزهم ذكر ما هو مُلك للناس وحق في المعرفة.

---

1 للمزيد بشأن أدب السيرة والمذكرات في الأردن، ينظر: **أدب السيرة والمذكرات في الأردن**، هند أبو الشعر (محررة) (عمان: منشورات جامعة آل البيت، 1998).

2 ينظر: عبد الله بن الحسين، **مذكراتي** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1973)؛ الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية** (طرابلس، لبنان: مؤسسة مصري للتوزيع، 1986)؛ الحسين بن طلال، **سيرة ذاتية** (عمان: منشورات دائرة التوثيق - الديوان الملكي الأردني، 2018).

3 خير الدين الزركلي، **عامان في عمان** (القاهرة: المطبعة العربية، 1925).

4 عبد الله التل، **كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس** (القاهرة: دار الهدى، 1959)؛ بطرس إسحق حمارنة، **زراع الحياة: تأملات عسكري أردني** (عمان: دار سندباد للنشر، 2000)؛ صادق الشرع، **حروبنا مع إسرائيل 1947-1973** (القاهرة: دار الشروق، 1997)؛ محمد إسحق هاكوز، **مذكرات وأوراق عسكري عن القضية الفلسطينية 1948-1964** (عمان: منشورات جامعة آل البيت، 1994)؛ علي أبو نوار، **حين تلاشت العرب: مذكرات في السياسة العربية 1948-1964** (لندن: دار الساقي، 1990).

5 من هذه المذكرات: يوسف كعوش، **الجبهة الأردنية: حرب حزيران عام 1967** (عمان: الدار العصرية، 1980)؛ فهد مقبول الغبين، **مذكرات محارب**، تحرير عمر العرموطي (عمان: منشورات مطابع الجزيرة، 2008).

6 من ذلك كتاب السياسي والطبيب جمال الشاعر، **سياسي يتذكر تجربة في العمل السياسي** (لندن: رياض الريس للنشر، 1987)، ص 221-225.

7 من ذلك كتاب: نذير رشيد، **مذكراتي: حساب السرايا وحساب القرايا**، ط 2 (القاهرة: سنابل للكتاب، 2009)، ص 157-159.

8 عدنان أبو عودة، **يوميات عدنان أبو عودة، 1970-1988**، إعداد معين الطاهر، سلسلة مذكرات وشهادات (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

9 أكرم زعيتر، **يوميات أكرم زعيتر: سنوات الأزمة، 1967-1970**، سلسلة ذاكرة فلسطين (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).

10 نوزاد الساطي، **زيد بن شاكر: من السلاح إلى الانفتاح** (عمان: دار الفارس، 2019).

11 فايز الطراونة، **في خدمة العهدين** (عمان: الآن ناشرون وموزعون، 2020).

مضر بدران: البدايات وتشكّل الوعي

ما بين يدي القارئ مذكرات مُفصّلة عن حقبة شديدة التعقيد من تاريخ الأردن والعرب خلال النصف الثاني من القرن العشرين؛ إذ يدور الزمن السياسي الذي تتناوله مذكرات بدران بين عامي 1956 و1989، وهي عقود التحديات الكبرى التي مرّ بها الأردن المعاصر وبدأ فيها بدران حياته الوظيفية في عام 1956، حين دخل الأمن العام أيام حكومة سليمان النابلسي (ص 17)؛ أي الحكومة الحزبية الوحيدة في تاريخ الأردن، وهي فترة يقتضب الحديث عنها ولا يُطيل في شرح ظروفها، وتطلّ المذكرات على المشهد السياسي العربي عمومًا، وعلاقات الأردن بجواره العربي وتعامله معه خصوصًا.

سبق ذلك نشأة متواضعة في بيت متديّن في جرش، حيث كانت سنوات طفولته الأولى، وكانت المدينة آنذاك كما يقول في "غاية البساطة، البلدة مقسمة إلى ستّ حارات، ولم تكن طرقها معبدة، ولا تصلها السيارات" (ص 37).

جاء جد مضر، عايش بدران، من نابلس (حيث أصل العائلة) واستقر في جرش. أمّا والده محمد، فبدأ العمل بين حقبتَي العهد الاتحادي التركي الذي شهد الحركة الطورانية وحلم الاستقلال السوري في القضاء، في حمص، وكان أزهريَّ الثقافة والتعليم، وأمه فريزة مولّى من عائلة شامية. وحين أنهى الدراسة في الأزهر، انتقل إلى إسطنبول ليتخصص في القضاء الشرعي، ثم عُيّن في حمص قاضيًا في عام 1913. وعلى عادة العثمانيين، كان يجري إرسال أبناء البلدان العربية إلى الخدمة في الوظائف الديوانية والدينية في ولايات السلطنة العربية، وهي سياسة انتهجها الاتحاديون مدّة مؤقتة لمسايرة مطالب النخب العربية بالإصلاح التي أكدت إشراك الموظفين العرب في الإدارة، وأن تكون الخدمة العسكرية في الولايات العربية[12].

بين حرب البلقان في عام 1913 وعقد المؤتمر العربي في باريس في العام نفسه، سعى الاتحاديون لكسب مَيل العرب، وكان جهاز المحاكم الشرعية واسعًا وفيه وظائف كثيرة، فعُيّن محمد بدران في حمص مأمور أجُره[13]، وكان خاله يومها قاضيًا فيها، واستأجر محمد بيتًا سكنه مع حسن الحكيم، أحد قضاة حمص، وسيكون للحكيم لاحقًا شأن كبير في زمن الحكم الفيصلي (1918-1920)، ثم في زمن الجمهورية، حيث رأس الحكومة مرتين. وبعد حمص انتقل محمد بدران إلى العمل قاضيًا في تبوك التي كانت تتبع ولاية الحجاز يومها. وبعد النهضة العربية، وتأسيس إمارة شرق الأردن في عام 1921، عاد إلى الأردن وعُيّن قاضيًا في لواء عجلون الذي كان يضمّ جرش وإربد وأغلبية مناطق الشمال، لتستقر الأسرة هناك. ثم نجده قاضيًا في الكرك حيث أكمل فيها الابن مضر دراسته الثانوية، وكان في الرابعة عشرة من عمره. ويُقر بدران بأن وعيه في الكرك تشكّل على وقع أحداث النكبة في عام 1948: "كنا نستقبل الشهداء بحكم القرب الجغرافي للحدث" (ص 41).

يكشف مضر لقارئه أن مدينة الكرك تأثرت بالنكبة ثقافيًا، حيث بدأ بعدها قدوم معلمين من فلسطين، "وكانوا أكفاء"، وكانت المقارنة واضحة في مستوى التعليم الذي كانوا يتلقونه بعد ذلك، أي بعد انتقال المعلمين الفلسطينيين إلى العمل في مدرسة الكرك: "رُفع مستوانا الدراسي بشكل واضح"، حيث ترك المعلمون الآتون من فلسطين الانشغال بالشأن الفلسطيني لنظرائهم الأردنيين (ص 42). وكان لذلك الاهتمام العلمي نتائجه، حيث نجح جميع الطلاب في امتحان "المترك".

---

12 بشأن مطالب العرب بإشراكهم في الإدارة، وبأن تكون الخدمة للموظفين والعسكر في البلدان العربية، ينظر: زهير غنايم، "التمثيل النيابي وقوانين الانتخابات في الدولة العثمانية وأثرها على الأوضاع السياسية في بلاد الشام في نهاية العصر العثماني 1876-1914م"، مجلة **المنارة** (جامعة آل البيت)، العدد 7 (2007)، ص 326.

13 هو الموظف في المحكمة الشرعية الذي توضع عنده الرسوم وتدفع الغرامات والحقوق المالية للمتداعين.

الطريق إلى دمشق

إلى دمشق، حيث الرغبة في إكمال التعليم، حمل مضر معه رسالة توصية من والده إلى رفيقه في السكن بحمص يوم كان قاضيًا، أي حسن الحكيم الذي برز دوره في مرحلة الحكومة العربية بدمشق (1918-1920)، وكان حينها (عام 1951) قد غدا رئيس وزراء سورية في حكومته الثانية.

ذهب مضر إلى مكتب رئيس الوزراء حسن الحكيم، ليجده في اجتماع مع علماء دمشق وحلب، وبعد الاجتماع تقدّم إليه وعرّفه بنفسه، وسأله: أنت ابن الشيخ محمد بدران، فأجاب نعم، "وعانقني بشدة [...] وقال أنت ضيفي" (ص 45)، وحمّله رسالة قبول موجّهة إلى رئيس جامعة دمشق، وتفاجأ بدران - حين خرج من الجامعة - بالشارع المكتظ بمظاهرة كانت تهتف بسقوط حكومة الحكيم: "غادرت الجامعة ولدى وصولي الباب شاهدت مظاهرة في الشارع [...] وبدأ المشاركون يهتفون يسقط يسقط حسن الحكيم" (ص 45). وكان ينوي المشاركة بالمظاهرة، لكنه لما سمع هتاف الجماهير، أحجم: "كيف لي أن أشارك بمسيرة تُطالب بإسقاط رجل ساعدني قبل قليل" (ص 46).

حاول بدران إقناع مدير التسجيل في الجامعة أنه يريد قبولًا في كلية الطب، بناء على توصية الرئيس المستقيل حسن الحكيم، لكن ذلك لم يفد، تسمّر المسجل عند الرفض، وخشي بدران أن يخسر عامًا، وعندها أشار "عليّ أن أسجل في الكليات الأخرى، واقترح عليّ التسجيل في كلية الحقوق فرفضت [...] وعاد مدير التسجيل محاولًا إقناعي أن له أصدقاء من الأردن درسوا الحقوق وصاروا رؤساء وزراء، وذكر منهم عبد الحليم النمر وشفيق ارشيدات، وقال مازحًا وأنت عليك دراسة الحقوق لتصبح وزيرًا في بلدك" (ص 46).

يستشعر ابن الشيخ القاضي، وهو في دمشق معنى الحياة السياسية وحراك الأحزاب وقيمة الأساتذة الكبار، متحدثًا عن رئيس وزراء سورية معروف الدواليبي: "وكان يأتي للدرس وهو رئيس دون تأخير، ويأخذ نصابه كاملًا دون تأخير أو استعجال أو تعطيل، ويشرف بنفسه على الامتحانات" (ص 47). كما يشير إلى العلاقات بين حزب البعث وحزب الإخوان المسلمين: "وكانت لهما مكانة سياسية"، وهناك القوميون السوريون، ويومها بدت الجامعة مصنع المظاهرات ضد حكم أديب الشيشكلي، "وشاركت في المظاهرات، وقدتُ بعضها، وتم إلقاء القبض عليّ في إحدى المرات ونجحت بالإفلات وهربت بعدها إلى الكرك وعدت للجامعة بعد أن تأكدت من عودة الهدوء" (ص 50).

جعلت هذه الأحداث مضر بدران يتفاعل بشدة مع المشهد السوري الداخلي: "اندمجت بالمجتمع السوري، وكان مجتمعًا حيويًا، بالمقارنة مع البيئات التي عشت فيها عمري في جرش والكرك"، حتى إن مختار الحارة التي سكنها في دمشق أعطاه ذات يوم بطاقة انتخابات "ورحت وانتخبت سعيد الغزي"، وكان المختار يظنه سوريًا (ص 54).

لم يكن هذا التفاعل شخصيًا، بل جعله يذهب أكثر في المسألة الوطنية السورية، وكان الدفاع عن الدولة هاجسًا عامًا: "لقد كنت عضوًا في اللجنة المركزية في الجامعة، حزتُ هذا الموقع على اعتبار أني طالب سوري، ولم ينتبه أحد أو يدقق بأنني أردنيّ [...] ذهبنا كمجموعة لمقابلة الرئيس شكري القوتلي [...] وبدأنا بعد خطبة له بالعمل، وجمعنا التبرعات، وأذكر أن من التبرعات خمسة آلاف ليرة سورية من الشركة الخماسية، كما كان البنك العربي قد تبرع بخمسة آلاف ليرة سورية" (ص 55).

بدت ساحة المرجة، قلب دمشق، تضجّ بالمتظاهرين، وكان خطيب المظاهرة الكبرى يومها مصطفى البارودي، "بقيت التبرعات معي، وكنت أمشي بالشوارع حاملًا كيسًا من ورق أضع فيه التبرعات. وقد انتهت دراستي الجامعية عام 1956" (ص 47).

العودة إلى الأردن: تحوّلات السياسة والأمن

صادفت عودة مضر إلى عمان مع انتخابات عام 1956، حيث شهدت البلاد تغيّرات سياسية، وكان يضم مجلس النواب في ذلك العام أكثرية من المعارضة السياسية التي انتهت بإعلان تعريب قيادة الجيش بتصويت المجلس وقرار الملك حسين الذي احترم إفرازات الانتخابات، وجاء سليمان النابلسي رئيسًا لوزراء هذا المجلس، ويرى بدران أن هذا المجلس هو أقوى المجالس النيابية في تاريخ الأردن، وكان نوابه أقوياء: "كانوا يملؤون مقاعدهم، يمثلون مواقف شعبية بمنتهى الصلابة والمواجهة والقوة" (ص 61).

بعد عودته، تزوج بدران بالسيدة مؤمنة السرايجي، وهي من عائلة شامية مستقرة في جرش، وقد سكنت الأسرة في جبل اللويبدة في عمان، وفي عام 1964 انتقلت إلى منطقة الشميساني ضمن سكن الضباط، ويستغرق الحديث مساحة واسعة عن الشأن العائلي (ص 61-65)، وعن الاستقرار وحبّه للبيت وشكل التربية التي تلقّاها الأبناء، وكيف أن الزوجة لم تفرح في عام 1976 عندما شكّل الحكومة الأولى له، بسبب المسؤوليات الضاغطة التي كانت تنتظره، ما سوف يشغله عن الأسرة والأبناء الذين لم يتدخل كثيرًا في توجيههم الدراسي، كما أنهم لم ينخرطوا كثيرًا في العمل العام.

في أواخر عام 1956، دخل بدران الأمن العام برتبة ملازم أول (لا يتحدث عن الراتب آنذاك). وبين عامَي 1957 و1958، بدأ العمل مساعدًا للمشاور العدلي بصفته حقوقيًا، ومن عمله كان يجري إعداد المذكرات الخاصة بالتوقيف ومذكرات الإخراج، ليتسلّم بعدها موقع رئيس قسم التحقيق بالوكالة (ص 72).

أول قرارات بدران الوظيفية المهمة كانت حين تولّى رئاسة قسم التحقيقات، وزار السجن العسكري، وهناك وجد عددًا من الموقوفين الذين كانت مدّة محكوميتهم قد انتهت، لكنهم بقوا في السجن، "وبعد حصر هؤلاء، قمت بالإفراج عن نحو 70 معتقلًا وموقوفًا" (ص 72).

على الرغم من أن المذكرات لا توضح كثيرًا سبب التوقيف والاعتقالات - لكنها تؤشر إلى طبيعة الموقف الرسمي من المشاركين في الأحزاب السياسية - فإن قراره عرّضه في اليوم التالي لمساءلة من رئيس هيئة أركان الجيش آنذاك صادق الشرع، فدافع عنه بجرأة وحزم، وكانت البلاد تعيش أوضاعًا سياسية وأمنية صعبة، وفي ظلّ ظروف مشحونة سياسيًا، كان من الطبيعي لشاب شجاع ومقدام أن يتعرّض للوشايات: "تعرّضت بوشاية كان من شأنها أن تُلحق سمعة سيئة بي، عبر حديث عن هروب قيادات من الجيش العربي، وطلبها اللجوء لدمشق" (ص 75).

في عام 1957، التقى بدران بالملك الحسين أول مرة، وكان حينها برتبة ملازم أول في الجيش، في اجتماع أمني، أشار فيه الحسين إلى نيّته تكليف وجوه جديدة لإدارة الحكومة، لكن تلك التغيرات طال حدوثها، حتى كان تعيين وصفي التل رئيسًا للحكومة في عام 1962، ويصف بدران التل قائلًا: "وكان شابًا متحمّسًا ونشطًا [...] وبدأ وصفي فعلًا بترك بصمات واضحة له في الإدارة العامة" (ص 77).

لم تدم حكومة التل طويلًا، حيث استقال بعد عام (آذار/ مارس 1963) وخلفه زيد الرفاعي الذي تعرّض لحجب ثقة عن حكومته في نيسان/ أبريل 1963، ليخلفه الشريف حسين بن ناصر، وبعد عام "تفاجئنا [كذا] بعودة بهجت التلهوني [...] حيث نسف رحمه الله كل ما قام به التل وألغى كل قرار لوصفي" (ص 77).



هنا يقف بدران نوعًا ما مع أكرم زعيتر في يومياته عن موقف بهجت التلهوني من وصفي وإرثه الإداري وعلاقته بالملك[14]. وكان ذلك الصراع بين النخب السياسية في مرحلة صعبة، وكان هدف القيادات الأمنية "تثبيت النظام السياسي وحفظ أمن الدولة" (ص 77).

بعد ذلك انتقل بدران إلى العمل محاميًا عن قضايا القوات المسلحة في قصر العدل، ثم التحق بالعمل في مكتب التحقيقات السياسية، رفقة هاني طبارة وأديب طهبوب وأحمد عبيدات وطارق علاء الدين، وكان المسؤول عنهم جميعًا محمد رسول الكيلاني.

في عام 1964، بعد أن أُنشئت دائرة المخابرات العامة، ترقّى بدران في الدائرة، وصار مساعدًا لمديرها في عام 1965. وفي عام 1968 صار مديرًا لها، برتبة زعيم "عميد"، بعد استقالة محمد رسول الكيلاني. وهنا ينفي أن يكون أسلوب المخابرات العامة في الأردن الضرب والتعذيب: "أنا بِصدق لا أعلم إن كان هناك ضباط من رتب أقل منا استخدموا أسلوب الضرب" (ص 82).

يؤكد بدران أيضًا أن إدارة المخابرات كانت تعمل على التحقيق مع شخصيات وطنية وسياسية، أما الإخوان المسلمون فلم يكونوا أقوياء قبل عام 1967، لكن بعد النكسة "أخذتهم قضية الجهاد، وكانت هي السبيل لفرض وجودهم أمام المدّ الفتحاوي والقومي". ويستغرق السرد في الحديث عن العلاقة بالاستخبارات الأميركية والعلاقات السورية - الأردنية والفصائل الفلسطينية والموقف من العمل الفدائي، وتداعيات النكسة، ومن ثم الانتقال إلى العمل أمينًا في الديوان الملكي الهاشمي في لحظة وطنية كانت غير مريحة، انتهت بحدث مأساوي هو أحداث أيلول الأسود في عام 1970، التي تعرّض خلالها بيت الأسرة للإصابة والتهديد أكثر من مرة، وفي إحدى المرات أُصيبت يده، "كنت أضع يدي على باب حديدي [...] فجأة شعرت بجسم اخترق يدي، لم أشعر بالرصاصة كيف دخلت" (ص 102)، وكانت الإصابة بالغة الأثر وكادت أن تعطب يده. ليسافر إثر ذلك إلى بيروت للعلاج في مستشفى الجامعة الأميركية، ومن ثم نقله أسامة الخالدي إلى مستشفى ميشيل خوري الخاص، "دخلت باسم مستعار هو مظهر عايش" (ص 123).

كانت النكسة ذات أثر بالغ في العرب، وحاول الأردن أخذ حركة الفدائيين إلى العقلانية: "حاولنا أن نقول للفدائيين إن المعركة صعبة" (ص 101). لكن بدران كان يُصرّ على أن عدو الأردن هو إسرائيل، وكان تعامل الأردن مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جيدًا، "كانت علاقتنا جيدة". وحاول بدران إقناع الفدائيين بأهمية العمل داخل الضفة لتحرير الأرض. كان الحديث قد بدأ مع ياسر عرفات "ليوجهوا جماعتهم هناك وليس هنا" (ص 103)، لكن الطريق كانت تسير بالبلد إلى مواجهات أيلول الأسود. ومع ذلك لا يخفي بدران أنهم، بصفتهم من المخابرات، تعاونوا مع الفدائيين في تهريبهم إلى الداخل، "ليصلوا إلى القدس"، وفي هذا الوقت، كانت سورية تحيك مؤامراتها ضد الأردن. ففي أحد الأيام من عام 1968، "حاول فصيل الصاعقة السورية اقتحام مقر مديرية الشرطة في عمان"، وفعلًا دخلوا إلى عمان بأسلحتهم وسياراتهم" (ص 105).

لم يكن الأردن محصّنًا بحسب مقولات بدران؛ إذ يروي محطات من التوتر والاستهداف للأمن الوطني، والشخصي له بوصفه مدير مخابرات، وكانت الأمور الأمنية تشير إلى الأسوأ. ولعل شخصيته كانت مقبولة لدى بعض المنظمات، فهو على صلة طيبة بسمير الخطيب قائد عمليات الكفاح المسلح (ص 107).

أما بالنسبة إلى ياسر عرفات، فكان يراه "رجلًا مناورًا"، لكنه كان قادرًا على التعامل معه، وهو يصرح بذلك: "لقد كنت مع أبو عمار دائم الجدال [...] وظلّ يتهرّب من مصارحتي، بينما كنت أحتاط له دائمًا بالمعلومات من دون أن أتركه يُمارس مراوغته" (ص 111).

14 يشير أكرم زعيتر إلى أكثر من موقف أظهر فيه التلهوني وحلفاؤه أمثال سعد جمعة موقفًا رافضًا لسياسات وصفي التل، ينظر: زعيتر، ص 53. ويقول زعيتر "ولا ريب أن وصفي يلازم الملك في داره دون انقطاع، وهو أحرص من كل من تولى الوزارة على أن لا يتخلى عن الملك في محنته [...] ومهما يكن من أمر فالواقع أن تمييع الحكم من قبل التلهوني قد جرّ البلاد إلى مآسٍ"، المرجع نفسه، ص 455.

كانت البلاد في حالة قلق عام، وكانت تسير إلى أيلول الأسود: "لقد بذلنا محاولات لسحب فتيل أزمة متوقعة. وسعينا إلى تشكيل لجنة مشتركة منّا ومن المنظمات لهدف كشف المواقع ومحاولة التعامل [...] كنت أنا عن الجانب الأردني، وكان ياسر عبد ربه عن الجانب الفلسطيني" (ص 113).

هنا يروي بدران فصولًا ومواقف ومحاولات "فشلت [...] لكننا كنا نخشى أن تقع الواقعة" (ص 113)، التي بدأت تزداد تسارعًا بعد 6 أيلول/ سبتمبر 1970، حين قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بخطف ثلاث طائرات أجنبية، وكانت تلك العملية ونقل الرهائن "مهينة للأردن وأساءت له، وأظهرت حجم الرخاوة الأمنية للنظام السياسي" (ص 115).

مع الملك الحسين واغتيال وصفي التل

استغرق الفصل الثالث الصفحات 127-162، وجاء بعنوان "إلى جانب الحسين"، وفيه يبدأ بدران العمل أمينًا عامًّا في الديوان الملكي، كانت البداية مملة بالنسبة إلى رجل أمن يحب التفاصيل، واعتاد اليقظة ومتابعة الشأن المحلي، "فصرت أقرأ الصحف بنهم شديد، وأضع المواضيع بحسب الأولوية" (ص 131).

آنذاك كان لبدران أن يستفيد من عمله الأمني وكتابة التقارير الأمنية، في إعداد التقارير الصحفية بطريقة منظمة. وفي ذلك التوقيت، كان محمد داود يهرب من موقعه، وهو رئيس وزراء، ويخلفه أحمد طوقان، ثم حكومة وصفي التل الثانية في 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1970. ويراه بدران إيجابيًا: "كانت علاقتي بوصفي جيدة" (ص 132). ويبارك التل اقتراح الملك الحسين بأن يكون مضر بدران الشخص المعني بالعمل لتأسيس مكتب خاص بشؤون الضفة الغربية.

يوثق بدران المزيد من التفاصيل، وكيفية إنشائه هذا المكتب، وأي بناية استأجر، وقيمة بدلات الأجرة؛ إنه رجل معني بالتفاصيل الدقيقة، كما هو معني بذكر بداية عمل طاهر المصري معه: "كان معي طاهر المصري الذي جاء مندوبًا عن البنك المركزي، حيث كان يعمل". ولاحقًا يُقرر بدران العمل؛ إذ سعى من خلال مكتب فلسطين لإنشاء جمعيات خيرية ومصانع للصناعات الخفيفة والمتوسطة: "وكان همي أن لا يعتمد الفلسطينيون على بضائع الإسرائيليين" (ص 133). وفي حادثة اغتيال رئيس الوزراء الأردني وصفي التل، يحضر بدران منذ البداية، صباح يوم 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971، ويتصل به أحمد طوقان ليصطحبه إلى الديوان الملكي، فيستغرب بدران ويرد عليه طوقان: "لقد اغتالوا وصفي التل [...] ودخلنا الديوان وإذا به مليء بشيوخ العشائر وكبار المسؤولين" (ص 135).

كان الأمير الحسن آنذاك وليًّا للعهد، ووقف يصافح الناس الذين كانوا يعزّونه، وهنا يذهب بدران لترتيب اللحظة السياسية: "تسلّلت إلى قاعة الاجتماعات التي أمام مكتب الملك حسين، وجلست وحدي أفكر بالخطوات الواجب اتخاذها بعد هذا الحدث [...] وكتبت على ورقة صغيرة الخطوات التالية: تكليف أحمد اللوزي برئاسة الوزراء [...] وترتيب شؤون جنازة وصفي وتكليف الشيوخ والمخاتير بمسؤولية حفظ الأمن بمناطقهم" (ص 135).

في سياق العمل على نحو لصيق مع الملك الحسين، يكشف بدران أنه كان للمخابرات الأردنية مصدر "مهم في القصر الجمهوري" في القاهرة: "كان يرسل لنا محاضر اجتماعات السادات أولًا بأول"، و"السادات لا يحب الملك الحسين"، وكما يشير المصدر: "أبلغتُ الملك حسين بذلك واستغرب من الأمر" (ص 151). وبدا السادات، بحسب المحاضر، مستعدًّا للتخلّي عن أي شيء للجلوس في حضن أميركا بدلًا من إسرائيل؛ يقول السادات في محاضر لقاءاته: "ما لمصر والاتحاد السوفييتي، أمريكا هي القوة العظمى" (ص 153). وفي



حين كان بدران يُطلع الملك الحسين على محاضر الاجتماعات تلك، كان الحسين يقرأ ويُفاجَأ. وفي ذلك التوقيت، لوّح بدران بتقديم استقالته، هو وعدنان أبو عودة من حكومة زيد الرفاعي: "إن لم نشارك بالحرب عام 1973 إلى جانب مصر وسورية" (ص 154).

كانت الخيبة بالسادات متوقعة، بحسب قول بدران: "علق بخاطري سؤال: لماذا توقف السادات عند ممر متلا في سيناء بالحرب؟ ولِم لَم يتقدم أكثر على الرغم من قدرة الجيش المصري على ذلك؟ وقد قال لي الرئيس حافظ الأسد ذات مرة إن السوريين لم يكن عندهم علم بذلك، وإنهم فُوجِئوا بانسحاب الجيش الإسرائيلي على الجبهة المصرية، وانتقاله للضغط على جبهة الجولان" (ص 154).

لم يكن السادات موضع ثقة، ولم تبعث المؤشرات على الاطمئنان إليه، كما يقول بدران: "كما أن الرجل لم ينجح باختبار الثقة، على الأقل من وجهة نظري، إن للسادات مشروعًا مختلفًا، ظاهرهُ الحرب مع إسرائيل، وباطنه تحسين شروط التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية، وظَفره بمقعد قريب من أمريكا كنظام يتوسع ويبسط نفوذه" (ص 155).

خرج بدران من حكومة الرفاعي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1974، ليتولّى رئاسة الديوان الملكي. لكن نظرًا إلى وجود زيد الرفاعي على رأس الحكومة، فقد أسّس ذلك الخروج لخلاف جذري بين الرجلين، في النظر إلى الداخل الأردني وعلاقات الأردن الخارجية، ومع ذلك حين كان بدران رئيسًا للديوان الملكي، كانت علاقة زيد الرفاعي بالملك عقبة أمامه، وكان في وسعه رؤية الملك متى شاء، ما قلّل من تدخّل بدران في وقف بعض القرارات وفي الديوان، وسعى بدران لترتيب سير العمل وتنظيم المساعدات المالية، فالحسين: "لم يكن يردُّ طلبًا لأحد، وقد كان الحسين يقترض من البنوك ليقدم مثل هذه المساعدات" (ص 157).

يأتي بدران على ذكر العلاقة الأردنية - الأميركية على نحو مختزل، بما لا يغطي الوجه الحقيقي لمتانة العلاقات المشتركة، وقيمة الأردن بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية بوصفه حليفًا مفضلًا في المنطقة، وظهر هذا الاختزال من خلال موقفه من وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر، فهو بحسب رأيه كان يتحايل على الملك فيصل بن عبد العزيز، وحينما كان كيسنجر يصل إلى عمّان، كان الملك الحسين يخرج لاستقباله، فاعترض بدران، وقال: "لا يجوز لملك أن يستقبل وزير خارجية الولايات المتحدة" (ص 160).

تتوالى قرارات بدران الحاسمة التي يدافع عنها في مذكراته، وتبدو أكثر حسمًا عند تشكيله حكومته الأولى في عام 1976، خلفًا لزيد الرفاعي الذي بقي عدد كبير من وزرائه في حكومة بدران الأولى، لكنه اضطر إلى تعديلها بعد ستة أشهر، وطلب إعادة التشكيل فجأة بعدد من وزراء الأمير الحسن في عام 1976، في محاولة للفصل بين علاقة الأمير بوزرائه ومهماتهم، وكان الحسين قد أبدى امتعاضًا من المجيء بوزراء محسوبين على مكتب الأمير الحسن، فقال الملك مخاطبًا بدران: "لقد نحّيتَ وزراء الرفاعي، ولكنكَ أتيتَ بوزراء الأمير الحسن" (ص 175)؛ يقول بدران: "كنا نسعى لثني الحسن عن بعض قراراته لكي لا يتدخل الحسين مباشرة في إلغائها، وكل ذلك فعلناه حمايةً لاستقرار النظام" (ص 175).

كانت البلاد تمرُّ بأسوأ ظروفها الاقتصادية، حيث لم تتوافر رواتب الموظفين، فاقترضت الحكومة من البنك المركزي، وتخلّفت الدول العربية عن دفع معوناتها المقررة للأردن. وهنا، يربط بدران منع المعونات العربية بمسألة تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي: "بدأتُ أشم رائحة تسوية في المنطقة" (ص 177). وفي تلك الفترة كانت فكرة الوحدة بين الأردن وسورية، التي قبِل فيها الملك الحسين بأن يكون نائبًا لحافظ الأسد؛ رئيس دولة الوحدة (ص 179).

في هذه الأثناء، عادت العلاقات الأردنية - العراقية، من خلال لقاء وزير الداخلية سليمان عرار مع نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين، "وشرح له عرار بالتفصيل، واستاء من ذلك على الرغم من أن علاقتنا مع العراق كانت سيئة جدًا"، قال صدام: "عيب علينا أن يكون الأردن بهذا الوضع وإحنا نتأخر عن المساعدة"، وسلّم عرار شيكًا بثلاثين مليون دولار، و"أنقذ بتلك الأموال موازنتنا" (ص 182).

تظهر قدرة بدران على الوقوف بحسم، ورفض ما كان يُسيء إلى البلد، والدفاع عن قراره، حيث كانت هناك مساعٍ أردنية لمصالحة مصرية - سورية، وكيفية خوضه جدلًا مع السادات على ضرورة المصالحة، وكيفية زيارته دمشق ليلًا في طريق العودة من القاهرة مع الحسين وإقناعهما الأسد بدعوة السادات إلى دمشق، لكن الأهم هو أنه كانت لدى السوريين - كالأردنيين - مخاوف من سعي السادات للسلام مع إسرائيل، وهو ما تحقق لاحقًا بزيارته لدولة الاحتلال، وفي ذلك الموقف كان الحسين يريد إرسال برقية إلى السادات للإشادة بشجاعته، لكن بدران رفض إرسالها، ودافع عن موقفه وسانده عدنان أبو عودة في ذلك (ص 182-185). وينسحب هذا على مواقف أخرى كان بدران فيها صاحب قرار وقدرة في الدفاع عن آرائه. أما رؤيته للسلام، فكان مقتنعًا بأنه غير ممكن، وأن توقيع الفلسطينيين على السلام منفردين لاحقًا في اتفاق أوسلو كان خطأً كبيرًا.

في تفاصيل مذكرات بدران حديث عن العلاقات بدول الخليج والعراق، وقمة بغداد 1978، والعلاقات الأردنية - الأميركية، والثورة الإيرانية في شباط/ فبراير 1979، وفي سيرته حديث عن الأمن والسياسة والاقتصاد، فهو الذي يعتبر نشر المخابز الآلية أمنًا غذائيًا، وهو ذاته الذي يبني مطارًا وصوامع حبوب ويتدخل في تفاصيل شراء اللحوم الأسترالية والرومانية، ويشترط وزن الذبيحة 12 كيلوغرامًا، ثم يشرع في بناء فندق عمرة، كي يؤمّن استقبال الوفود الرسمية ويشرح عقبات البناء (ص 215).

في التفاصيل الداخلية، يقول بدران: "في الأردن، ثمة ارتباط وثيق بين السياسة والأمن، ولا يمكن الفصل بينهما، كما أضيف لهذه المعادلة طرف ثالث لا يقل أهمية الاقتصاد" (ص 217). وسيكون هذا الأمر مدار عناية بدران واهتمامه في حكومته الثالثة التي دفع المرأة إلى المشاركة فيها، وكان عليه أن يواجه توتر العلاقة مع السوريين ومشروع ريغان للسلام الذي أُعلن عنه في 1 آب/ أغسطس 1982.

في حكومته الرابعة، يأخذ بدران القارئ بتمهيد معقول إلى ظروف "هبّة نيسان" 1989، والأمر المؤسف أنّ كل ما صدر منه وحذّر من عواقبه حدث في حكومة زيد الرفاعي الرابعة (1984-1989)، التي أدّت سياستها المالية إلى خفض قيمة الدينار، وحذّر بدران من أن نتائج قرارات الرفاعي ستكون كارثية؛ إذ كانت حكومة بدران الثالثة (1980-1984) قد حصّنت الحقوق الأردنية المالية في التعامل مع العراق وديونه، لكن الرفاعي تهاون بها، ما دفع بدران إلى طرح الأمر أمام مجلس الأعيان والتحذير من سياسة الرفاعي وحكومته، وهو ما قاد إلى حركة الاحتجاجات الشعبية في عام 1989 التي أُطلق عليها هبّة نيسان (ص 248).

يقول بدران عن أحداث نيسان/ أبريل: "بدأت الأحداث في نيسان، وعلى الرغم من سببها الأساسي، كان العامل الاقتصادي، إلّا أن تداعياتها سرعان ما توالت لتشمل المطالبات بوقف الأحكام العرفية والحريات [...] لقد أسميتها ثورة، وقلت لزيد بن شاكر إن انهيار الدينار يسبب ثورة" (ص 252). لكن بدران الرجل المولع بالتفاصيل، سيقرر أن الحل والطريق المؤدية إلى الخروج من الأزمة هو "إجراء الانتخابات بنزاهة ومواجهة خيارات الشعب مهما كانت، ولكن ضمن إطار قانوني" (ص 254).

هي رواية واقعية ومتصالحة مع الأحداث التي توقّع بدران حدوثها، ليتم الحديث لاحقًا عن عمله رئيسًا للديوان الملكي والتحضير للانتخابات: "بدأنا العمل كخلية نحل، فالوقت يداهمنا" (ص 255). وجرى التحول الديمقراطي بسهولة، وكانت انتخابات 1989 حرة ونزيهة، ولم تتدخل فيها أجهزة الدولة بأي شكل من أشكال التزوير، وهو أمر لم يتكرر لاحقًا.

في تلك اللحظة، وبعد إنهاء الانتخابات، كانت زيارة للملك الحسين إلى دار رئاسة الوزراء، ولا يخفي بدران نظرة رجال الملك إلى نتائج الانتخابات، بقوله: "في الصباح أُبلغنا أن الراحل الحسين سيزور رئاسة الوزراء [...] وبدأ الجميع ينتقدون نتائج الانتخابات، ويقولون: كيف لنا أن نواجه مجلسًا أغلبيته معارضة جاءت بالانتخابات؟" وقالوا إن هذا المجلس "مش ابن عيشه" (ص 256). وهنا

نقل الحسين الحديث طالبًا رأي بدران الذي قال: "لقد كشفنا ما في بطن الطنجرة وعرفنا ما الذي يريده شعبنا والمجلس وليد قرار ديمقراطي ويجب أن يبقى [...] وهنا أنهى الحسين النقاش" (ص 256).

كان بدران مؤيدًا الديمقراطية والتحول نحو الحياة الديمقراطية، واشترط على الملك الحسين، حين كلّفه بتشكيل حكومته الرابعة، الموافقة على مشاركة حركة الإخوان المسلمين في الحكومة. وكان بينه وبين الإخوان ثقة في التعامل، وقررت الحركة الإسلامية آنذاك منح الحكومة الثقة من دون الدخول إليها، وكان على بدران أن يواجه بركانًا غاضبًا في خطابات الثقة من النواب لحكومته، بعدما غابت الحياة الديمقراطية عن البلد، وإزاء ذلك يقول: "وصمدت في وجه تلك الانتقادات" (ص 259). بيد أنّ الثقة أمام المجلس لم تكن سهلة. وكذلك تشكيل الحكومة التي شدد على أن الملك الحسين لم يتدخل فيها، وواجهت صعوبة كبيرة في نيل ثقة البرلمان (ص 261).

يروي بدران العتاب مع السعوديين بشأن المساعدات، وأن التغلّب على الأزمة الاقتصادية كان بالديمقراطية، "وسأل الملك فهد عن الحل الجذري وكم يكلف: فقلت يكلفني كمملكة خمسة مليارات دولار، ويكلفك كمملكة عربية سعودية ثمانية مليارات، سأل كيف؟ قلت إن سددت أنا مديونية الأردن، فسأستفيد من خصم على السداد على القروض. وإن ذهبت أنت لتدفع مديونيتنا فسيأخذونها منك كاملة [...] وللحظة يسود الهدوء، وإذا بالملك فهد يكسر الصمت بالقول: ويحل مجلس النواب؟ قلت بلا تأخير، قال: ستبدأ اللجان بالعمل على الأمر" (ص 265).

يفيض بدران في الفصلين السادس والسابع بشرح الخطأ الكارثي الذي ارتكبه صدام حسين باحتلال الكويت في الأول من آب/ أغسطس 1990، محاولًا إفادة القارئ بظروف الحرب والموقف الأردني والتوتر العراقي - الكويتي والمساعي الأردنية لمنع الكارثة، لكنها مساعٍ اتضح أنها كانت أقل من أن تصمد أمام قرار الولايات المتحدة بمنع تحكّم أي شخص في النفط العالمي (ص 269). وباءت كل الجهود الأردنية لمنع الحرب وإقناع صدام بالخروج قبل الكارثة بالفشل، وكان العراقيون قد حزموا أمرهم بأنهم مستعدون للحرب حتى لو دُمّرت بغداد (ص 284).

فرضت حرب الخليج الثانية على الأردن أزمة كبرى، ما دفع ببدران إلى إجراء تعديل وزاري على حكومته في الأول من كانون الثاني/ يناير 1991، حيث أشرك نواب الحركة الإسلامية فيها، في وقت كان يشعر بامتنانه لموقف العراق الداعم للأردن منذ عام 1978. وكان عليه أن يخوض جهودًا قوية لردّ الجميل، لكن سيقع الأردن في أزمة كبرى، نظرًا إلى عودة الأردنيين من الكويت، وقدّر عدد العائدين بـ 750 ألفًا (ص 301). وكانت المغامرة الأخيرة التي قام بها بدران في زيارة بغداد، في ثاني أيام الحرب، مخاطرة كبيرة: "انطلقت صوب العراق ولم أخبر أحدًا من أسرتي [...] وكنا نمر على دوريات الجيش العراقي، وكانوا يطلبون الخبز. وكنت أستغرب من الأمر، فكيف لم يحسب الجيش العراقي حساب جنوده بالطعام اللازم" (ص 303).

تركت تلك الأزمة حملًا ثقيلًا على الأردن، ما استدعى القيام بإصلاحات اقتصادية، وإطلاق مشاريع بناء لتنشيط الاقتصاد، وعلى الرغم من التقديرات المتشائمة آنذاك، فإن نموًّا اقتصاديًا أردنيًا قد حدث، وعادت الحكومة إلى إطلاق مشاريع التحفيز الاقتصادي، وبناء مرافق حيوية، مثل مستشفى الملك المؤسس في جامعة العلوم والتكنولوجيا، ومركز جابر الحدودي، وطريق الأغوار، وبناء الجامعة الهاشمية (ص 323)، لكن العمل مع العراق المُدمَّر بعد الحرب كان بالغ الصعوبة.

الطريق إلى مدريد

عبّدت حرب الخليج الثانية الطريق إلى مؤتمر مدريد للسلام بدعوة من الرئيس الأميركي جورج بوش (الأب)، وكان الحديث عن الحلول المنفردة قد بدأ مبكرًا، لكنه لم يكن بعيدًا عن القلق الأردني من الادعاء الأميركي بحل القضية الفلسطينية (ص 330). وهكذا، كان على الأردن أن يشعر بأنه وحيد في "حمل القضية" الفلسطينية، لتكون بعد ذلك عملية التسارع إلى الحل الفلسطيني، وكان الأمل في أن يكون الموقف السوري مساندًا للأردن (ص 331)، لذا زار الحسين سورية في آذار/ مارس 1991، ورافقه بدران في الزيارة التي أخذت المسألة العراقية فيها أكبر حصة من المحادثات، فقد نقل الحسين صورة العراق في ما بعد الحرب.

استقال بدران من الحكومة في حزيران/ يونيو 1991، مقرّرًا أنه آخر عهده برئاسة الحكومات: "أنجزت المهمات المطلوبة مني، وخدمت المرحلة وفق الرؤية التي أمر بها الحسين" (ص 338). وهنا يكشف عن أن سبب الاستقالة عقيدته بعدم مدّ يده إلى السلام مع الإسرائيليين: "كنت واضحًا مع الحسين وقلت له: إنني كرئيس حكومة لن أشارك بأي لقاء مع الإسرائيليين؛ لأنه لن ينتج عن أي مفاوضات مباشرة، ونحن بحالة ضعف عربي، أيّ اتفاق سلام" (ص 339).

ولاحقًا التزم الرجل بأدبيات العمل السياسي، كما يقول بعد الاستقالة من الحكومة، حتى لا يشارك في أيّ مفاوضات مع إسرائيل (ص 342). وبعد توقيع اتفاق السلام، أعلن أنه طالب بأن ينال الأردن ثمنًا مناسبًا على الأقل، مثل سداد مديونيته: "وقلت لعبد السلام المجالي: خلوا الرئيس الأمريكي كلينتون واقف تحت قيظ الشمس وغبرة الصحراء في انتظار موقفكم من عدم التوقيع. إلّا بعد سداد المديونية" (ص 342).

جاء ختام الحديث في ذاكرة سياسية مشبعة بالأحداث، عن قانون الصوت الواحد الذي جاء بضغوط أميركية مباشرة من السفير الأميركي روغر هاريسون. لكنه بعد ذلك لم يبخل عن نصح السياسيين بشأن اتخاذ قرارات غير شعبية، ومنها قرار عبد الكريم الكباريتي برفع أسعار الخبز في عام 1996 (ص 349).

يختم بدران حياته مترئسًا اللجنة الملكية لإنشاء الجامعة الهاشمية التي استكملت في عهد الملك عبد الله الثاني، مستفيدًا من تجاربه السابقة في جامعتَي اليرموك والعلوم والتكنولوجيا الأردنية (ص 352). وفصل النهايات جاء عن وفاة الملك الحسين الذي وثِق ببدران دومًا، وكان يسمح له بأن يخالفه رأيه، ويجعله يتحمّل مسؤولية كاملة مع كل قراراته. وكان لمشهد الوفاة والجنازة أثر بالغ في ذاكرة بدران وأيامه الطوال في العمل العام (ص 355).

خاتمة: بنية المذكرات

رُتبت المذكرات في سبعة فصول، جاءت على حياة مضر بدران وظروف نشأته، وتكوّن وعيه السياسي؛ هي ذاكرة تشغلُ النصف الثاني من القرن العشرين، جاءت موسعة في أحداث، ومقتضبة في أخرى، أظهرت الجانب السياسي في حياته، وغفلت عن الجانب الإنساني فيها. وكفلَ له حسّه الأمني دومًا توقع الأخطاء، لكنه إن تحدّث عن أخطاء الآخرين، فإنه قلّما اعترف بأخطائه وتقديراته مثل زيارته بغداد قبيل الحرب الأميركية على العراق في عام 1991، أو رهاناته وتفضيلاته بشأن العمل مع الإسلاميين في الحكومة.

لغة المذكرات أقل مما كان يجب أن تكون عليه، ولا تخلو من أخطاء لغوية أو تحريرية أو توثيقية فادحة، فثمة غياب للشواهد والنصوص المقارنة، كما يندر فيها التوثيق أو التعريف بالأحداث أو الأعلام؛ ما يعزز صعوبة اختبار صدقيتها، خاصة حين يكون الشهود



قد فارقوا الحياة، ثمّ إنها لم تفد من الملف الوظيفي لبدران، الذي يحوي كل تفاصيل حياته العملية، وهو محفوظ في أرشيف رئاسة الوزراء الأردنية.

عمومًا، تطرح المذكرات إشكاليتين: التاريخ، والحاضر، جاء التاريخ فيها بوصفه فعلًا من صنع السياسيين ورجال الأمن، والحاضر بوصف الذين تحدّث عنهم بدران ظلوا في حالة بقاء في المشهد السياسي الأردني الراهن، وهو حاضر أردني ظلّ دومًا مثخنًا بالأزمات، ومليئًا بالتناقضات، وعنوانه غياب الفعل السياسي الحزبي والانفراد بالقرار من جهة السلطة التنفيذية.

لكن الناحية الإيجابية الكبيرة أن بنية المذكرات كانت منسجمة مع الزمن السياسي الذي شغل فيه بدران أكثر من وظيفة سياسية عُليا، وقد كان في ختام مهماته السياسية الكبرى، أي الحكومة الرابعة (1990-1991)، قادرًا على التخلّص من صفة الرجل الأمني، إلى صفة داعية الانتقال الديمقراطي والمراهن على خيارات الشعب المتعطش للديمقراطية يومها، في ظلّ محيط من رجال الملك الحسين الرافضين لذلك الخيار، والمشككين في القدرة على التعامل مع مجلس نواب يضم في أكثريته معارضة.

تكشف المذكرات عن رجل سياسة معتد برأيه، استطاع أن يخالف الملك الحسين مرارًا، وأن ينسج علاقات قوية مع زعماء عرب كبار، وفي حين كان السائد أردنيًا أن بدران لم يكن مقبولًا لدى السوريين، فإنّ المذكرات تُقدّم صورة معاكسة لذلك التصور، وأنه استطاع أن يخوض مع السوريين وقيادتهم حوارات مهمة في شأن القضايا العربية.

عمل بدران في زمن تعاقب فيه زعماء وقادة مؤثرون، في مصر وسورية والسعودية والعراق، إضافة إلى الملك الحسين، وكان مستعدًا دومًا لأن ينهض بمهمة رجل الملك الثقة، ويُغلّب مصلحة بلده على كل اعتبار. وفي كل مواقفه، كان لديه عقيدة رافضة للسلام مع الإسرائيليين، وإصرار كبير على الدخول في تفاصيل الإدارة المحلية ومحاربة الفساد.

خرج بدران من العمل العام وعمره خمسة وستون عامًا، ولم يعُد إليه، مُبديًا احترامًا لمبدأ التقاعد السياسي. وفي سنوات عمله السياسيّ، قلّما كان محايدًا، بل كان على وعي بأن الزمن المثالي للأردن هو دومًا العمل داخل الأزمات والخروج منها أكثر قوة. كان حضوره في عام 1990 بعد انتخابات نزيهة، مُهمًّا لوقف الجدل المتعلق بضرورة الديمقراطية، ولم يكن معاديًا لخيارات الناس في الانتخابات، لكنه كان على قدر من الذكاء بتحييد القوة النيابية الغالبة من المعارضة وهم الإخوان المسلمون، حين كلّف بتشكيل حكومته الرابعة، بأن عرض عليهم الشراكة في الحكومة، فمنحوه الثقة؛ إنها براغماتية السياسي حين يريد العبور وسط الأزمات لمصلحته ومصلحة استقرار بلده، لكنها كانت خطوة ضمنت استمرار مجلس النواب الذي قبل بدران على نحو غريب أن يفاوض السعوديين على حلّه، في مقابل سداد مديونية الأردن؛ ما يجعل مسألة دفاعه عن الديمقراطية في حاجة إلى إعادة نظر؛ كونه قَبِل بالمساومة عليها.

ربما تكون المذكرات قد طرحت أمام القارئ سيرة الباشا رجل الأمن، وسيرة رجل الحكم في أكثر من دور ومهمة، لكنها طرحت، على نحو أكبر، التناقضات السياسية في الأردن بين رجال الحكم، وصوّرت طبيعة العمل في بلد، ظلّت دومًا ظروفه وتحدياته أكبر من طاقاته وإمكاناته، هذا إلى جانب تعزيز حضور الملف الفلسطيني في تعقيدات المشهد الأردني المعاصر كلها.



المراجع
References

- أبو عودة، عدنان. **يوميات عدنان أبو عودة، 1970-1988**. إعداد معين الطاهر. سلسلة مذكرات وشهادات. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- أبو نوار، علي. **حين تلاشت العرب: مذكرات في السياسة العربية 1948-1964**. لندن: دار الساقي، 1990.
- **أدب السيرة والمذكرات في الأردن**. هند أبو الشعر (محررة). عمان: منشورات جامعة آل البيت، 1998.
- التل، عبد الله. **كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس**. القاهرة: دار الهدى، 1959.
- الحسين بن طلال. **سيرة ذاتية**. عمان: منشورات دائرة التوثيق - الديوان الملكي الأردني، 2018.
- ________. **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**. طرابلس، لبنان: مؤسسة مصري للتوزيع، 1986.
- حمارنة، بطرس إسحق. **زراع الحياة: تأملات عسكري أردني**. عمان: دار سندباد للنشر، 2000.
- رشيد، نذير. **مذكراتي: حساب السرايا وحساب القرايا**. ط 2. القاهرة: سنابل للكتاب، 2009.
- الزركلي، خير الدين. **عامان في عمان**. القاهرة: المطبعة العربية، 1925.
- زعيتر، أكرم. **يوميات أكرم زعيتر: سنوات الأزمة، 1967-1970**. سلسة ذاكرة فلسطين. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
- الساطي، نوزاد. **زيد بن شاكر: من السلاح إلى الانفتاح**. عمان: دار الفارس، 2019.
- الشاعر، جمال. **سياسي يتذكر تجربة في العمل السياسي**. لندن: رياض الريس للنشر، 1987.
- الشرع، صادق. **حروبنا مع إسرائيل 1947-1973**. القاهرة: دار الشروق، 1997.
- الطراونة، فايز. **في خدمة العهدين**. عمان: الآن ناشرون وموزعون، 2020.
- عبد الله بن الحسين. **مذكراتي**. بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1973.
- الغبين، فهد مقبول. **مذكرات محارب**. تحرير عمر العرموطي. عمان: منشورات مطابع الجزيرة، 2008.
- غنايم، زهير. "التمثيل النيابي وقوانين الانتخابات في الدولة العثمانية وأثرها على الأوضاع السياسية في بلاد الشام في نهاية العصر العثماني 1876-1914م". مجلة **المنارة** (جامعة آل البيت). العدد 7 (2007).
- كعوش، يوسف. **الجبهة الأردنية: حرب حزيران عام 1967**. عمان: الدار العصرية، 1980.
- هاكوز، محمد إسحق. **مذكرات وأوراق عسكري عن القضية الفلسطينية 1948-1964**. عمان: منشورات جامعة آل البيت، 1994.



وثائق ونصوص
Primary Sources





محمد عبد المومن | Mohamed Abdel Moumen*

سجناء حرب الريف من خلال وثائق إسبانية

Rif War Prisoners Through Spanish Documents

خلفت حرب الريف التي دارت رحاها بشمال المغرب، في الفترة 1921-1927، العديد من الضحايا ما بين قتيل وجريح ومعطوب، كما خلفت العديد من الأسرى من الجانبين المتحاربَين. وإذا كان الباحثون الإسبان قد اهتموا بقضية مواطنيهم الذين أسرتهم حركة المقاومة المغربية، فإن الأسرى المغاربة لم يحظوا بأيّ دراسات باستثناء بعض الإشارات المتفرقة. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على قضية الأسرى المغاربة الذين وقعوا في قبضة الجيش الإسباني، من خلال التركيز على الفضاءات السجنية وظروف السجن وأنواع السجناء، إضافة إلى موقف الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي من مسألة الأسرى. وقد اعتمدت الدراسة مجموعة من وثائق المندوبية السامية لإسبانيا بالمغرب، المحفوظة في الأرشيف العام للإدارة الإسبانية، ومقره مدينة ألكالا دي هيناريس.

كلمات مفتاحية: منطقة الحماية الإسبانية بشمال المغرب، حرب الريف، محمد بن عبد الكريم الخطابي، سجناء، سجون إسبانية.

The Rif War, which raged in northern Morocco between 1921 and 1927, left many killed and wounded, with many prisoners taken by both sides. While Spanish researchers were concerned with the issue of their citizens captured by the Moroccan resistance movement, Moroccan prisoners, save a few sporadic references, have not been the subject of studies. This contribution aims to shed light on the Moroccan POWs who had fallen into the hands of the Spanish army, with a focus on prison spaces, prison conditions, and types of prisoners, as well as political and military leader Mohamed ibn Abdelkrim El-Khattabi 's stance on the issue of prisoners. It draws upon a collection of documents of the High Commission of Spain in Morocco that are preserved in the General Archives of the Spanish Administration, located in Alcalá de Henares.

Keywords: Spanish Protectorate in Northern Morocco, Rif War, Mohamed ibn Abdelkrim El-Khattabi, Prisoners, Spanish Prisons.

* أستاذ التاريخ والجغرافيا بثانوية ابن زهر، تطوان، المغرب.

Professor of history and geography at Ibn Zahr High School, Tetouan, Morocco.

مقدّمة

يغلب الاعتقاد بأن حرب الريف "قُتِلَت بحثًا"، وأن جميع، أو على الأقل أكثر، جوانبها حُلِّلت وفُصِّلت ودُرست بما فيه الكفاية، كما هو شأن مواضيع حساسة كثيرة في تاريخ المغرب المعاصر. لكن ثمّة مواضيع فرعية كثيرة، وذات أهمية، ما تزال في حاجة إلى تعميق البحث بالنظر إلى ما تمثله في حد ذاتها، أو بالتداخل مع تيمات أخرى، ومن أبرزها المواضيع ذات الصلة بالسجناء والأسرى.

تُخلِّف الحروب كثيرًا من الضحايا ما بين قتلى وجرحى ومعطوبين وأسرى تضيع سنوات أعمارهم خلف جدران السجون والمعتقلات. ولا تمثّل حرب الريف استثناء لهذه القاعدة، فعلى الرغم من أن كثيرين كتبوا عن هذه الحرب إلى درجة أصبحنا نتوهم أن كل تفاصيلها صارت معروفة ومدروسة، فإن هناك قضايا أخرى لا تزال في حاجة إلى وقفات، ومنها قضية سجناء هذه الحرب الأليمة.

وما يستوجب التنبيه إليه بادئ ذي بدء هو أن مصائر السجناء الإسبان الذين وقعوا في قبضة المجاهدين، بعد معركة أنوال والمعارك التي تلتها، حظيت باهتمام الصحافيين والمؤرخين الإسبان؛ منهم لويس دي أوتيثا Luis de Oteyza الذي حل بالريف عام 1922، واطّلع مباشرة على أحوال الأسرى الإسبان، وكانت له لقاءات مع الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي. وقد نشر ملاحظاته على صفحات جريدة **الحرية** *La Libertad*، ثم جُمِعَت في كتاب عنوانه **عبد الكريم والأسرى**، وصار مصدرًا لا غنى عنه للمهتمين بالموضوع[1].

ومن الدراسات القيّمة التي تناولت قضية الأسرى نذكر الدراسة التي نشرها الباحث خوسي ماريا مارين أركي- José María Marín Arce وعنوانها: "حكومة التحالف الليبرالي وقضية تحرير الأسرى من قبضة عبد الكريم"[2]، ودراسة الباحث خافيير روميرو دي لا ماطا Javier Ramiro de la Mata وعنوانها: "الأسرى الإسبان المعتقلون عند عبد الكريم، إرث معركة أنوال"[3].

وممن اهتم بهذه القضية من المؤرخين المغاربة: أبو العباس أحمد سكيرج في كتابه: **الظل الوريف في محاربة الريف**[4]، وأحمد البوعياشي مؤلف كتاب **حرب الريف التحريرية ومراحل النضال**، وغيرهما ممن سعوا إلى تبرئة المقاومة من التهم التي أُلصِقَت بها، ولا سيما سوء معاملة الأسرى الإسبان. أما قضية السجناء المغاربة الذين وقعوا في قبضة القوات الإسبانية، فلم تحظَ باهتمام مماثل.

في هذا الصدد، تهدف هذه المساهمة التي استندتُ فيها إلى ما أمكن الحصول عليه من مادة وثائقية إلى لفت الاهتمام إلى هذه الفئة التي أغفلها البحث التاريخي، وإبراز بعض جوانب معاناة السجناء المغاربة الذين قضوا سنوات طوالًا خلف جدران المعتقلات وسجون الاستعمار الإسباني، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية: ما السجون التي أُودِع فيها سجناء حرب الريف؟ ومن كان يشرف عليها؟ وما الظروف التي عاشها أولئك السجناء؟ وما مصيرهم؟ وما أصناف السجناء؟ وما انتماؤهم القبلي؟

---

1 Luis de Oteyza, *Abd-el-Krim y los prisioneros* (Melilla: Consejería de Cultura, Servicio de Publicaciones, 2000).

2 José María Marín Arce, "El Gobierno de la Concentración Liberalel rescate de prisioneros en poder de Abd-El-Krim, Espacio, tiempo y forma," *Serie V, Historia contemporánea* (1988).

3 Javier Ramiro de la Mata, "Los prisioneros españoles cautivos de Abd-el-Krim: un legado del desastre de Annual," *Anales de Historia Contemporánea*, no. 18 (2002).

4 أحمد السكيرج، **الظل الوريف في محاربة الريف**، دراسة وتحقيق رشيد يشوتي (الرباط: المعهد الجامعي للبحث العلمي، 2010).



صورة لمغاربة في سجن فيكتوريا غراندي بمدينة مليلية



أولًا: لمحة عن المعتقلات الإسبانية بشمال المغرب وموقف الخطابي من قضية السجناء المغاربة

1. المصادر المعتمدة

حاول الباحثون الذين اهتموا بحرب الريف توثيق مختلف أطوار هذه الحرب وأحداثها والإحاطة بمختلف جوانبها، غير أنهم أهملوا موضوع السجناء الذين وقعوا في قبضة القوات الإسبانية، باستثناء إشارة يتيمة وردت في كتاب **حرب الريف التحريرية**، لأحمد البوعياشي[5]، كما أهملوا موضوع السجون التي أقامتها السلطات الإسبانية في مدينتي سبتة ومليلية والجزر.

ومن أجل إماطة اللثام عن هذا الموضوع، كان لا بد من الاعتماد على عينة من وثائق الأرشيف الإسباني، المحفوظة بالأرشيف الإداري العام في ألكالا دي هيناريس Alcalá de Henares[6]، وقد عثرتُ فيه على بعض الوثائق التي تساعد في تسليط الضوء على بعض جوانب الموضوع.

5 أحمد البوعياشي، **حرب الريف التحريرية**، ج 2 (د. م: منشورات عبد السلام جسوس وسوشبريس، د. ت)، ص 112.

6 Archivo General de la adminstracion, Alcala de Henares, Espana.



توجد هذه الوثائق ضمن المحفظة رقم 633/81 من ربائد المندوبية السامية لإسبانيا، المحفوظة بالأرشيف الإداري العام المذكور؛ وهي كالآتي:

أ. قوائم بأسماء سجناء سجن الباشا بتطوان، انتقينا منها لائحتَين تتضمنان قائمة بأسماء السجناء المُحتجزين فيه، وصنَّفنا السجناء فئات: الفئة الأولى تحمل تاريخ 6 حزيران/ يونيو 1927، والفئة الثانية تحمل تاريخ 17 آب/ أغسطس من العام نفسه، ولكل منهما ملحق يضم أسماء النساء الموجودات في السجن نفسه في كلا التاريخَين.

ب. وثائق عن أوضاع مجموعة من السجناء يعود تاريخها إلى عام 1928.

ج. تقارير مفصلة، نسبيًا، عن عدد من السجناء وطلبات العفو وأسباب عدم إطلاق سراح السجناء، ويعود تاريخها إلى عام 1931.

د. ملفات مفصّلة تضمّ محاضر الاعتقال وبعض البيانات المفصّلة تخصّ سجينَين قضيا مدة طويلة في سجن الباشا.

ه. تقرير عسكري إسباني يتناول وضع الجنود الإسبان والفرنسيين والسنغاليين الأسرى لدى المقاومة.

و. مشروع اتفاق قدمته السلطات الاستعمارية لتحقيق السلم مع الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي.

2. لمحة تاريخية عن المعتقلات الإسبانية بالمغرب

احتلت إسبانيا الجزر الجعفرية عام 1848، في سياق الضغط الاستعماري الأوروبي على المغرب الذي كان تلقى للتو هزيمة قاسية أمام القوات الفرنسية في معركة إيسلي في آب/ أغسطس 1844. وكان ضمن الحملة العسكرية، التي قادها الجنرال سيرانو Serrano[7]، مجموعة من السجناء الذين كُلِّفوا ببناء الثكنات العسكرية والتحصينات، إضافة إلى بنايات في جزيرة إيزابيلا الثانية Isabella Segunda، خُصصت لإيواء الجنود، وأخرى لإيواء السجناء ليظهر بذلك معتقل الجزر الجعفرية[8].

وقد خُصّص هذا المعتقل في البداية لعتاة المجرمين، لكن الاضطرابات التي عرفتها إسبانيا في أثناء الحروب الكارلية[9] وفترة الجمهورية الأولى[10]، وكذا صعود التيارات الاشتراكية بمختلف توجهاتها، إضافة إلى اندلاع حروب الاستقلال في كوبا والفلبين، حوّلته إلى معتقل خاص بالسجناء السياسيين، وقضى فيه بعضهم سنوات طويلة.

ومع اندلاع معارك عام 1909[11]، التي قامت بناء على رغبة الإسبان في ضم المناطق الغنية بالمعادن بالريف الشرقي وربطها بميناء مليلية بوساطة السكة الحديدية، أصبحت إسبانيا تحوي العديد من السجون والمعتقلات، من بينها سجن الهاشو بمدينة سبتة، وسجن فيكتوريا غراندي بمدينة مليلية، إضافة إلى معتقل الجزر الجعفرية.

وبعد فرض الحماية الإسبانية على شمال المغرب، استغلَّت السلطات الاستعمارية السجون الموجودة في المغرب قبل فرض الحماية، كسجن الباشا بتطوان على سبيل المثال، لاحتجاز الأعداد المتزايدة من سجناء الحق العام والمقاومين، وخصوصًا ممن وقعوا في الأسر في أثناء معارك حرب الريف، أو من سلَّموا أنفسهم بعد انتهاء العمليات القتالية.

---

7 سياسي وجنرال عسكري إسباني، قاد عام 1848 حملة عسكرية لاحتلال الجزر الجعفرية، وشغل مناصب رفيعة في الدولة الإسبانية.

8 Carlos Esquembri Hinojo, "Las Islas Chafarinas, Desde 1848 Hasta Finales Del Siglo XIX," *Aldaba*, UNED de Melilla, no. 37 (2013), p.213.

9 سلسلة من الحروب الأهلية التي عرفتها إسبانيا، خلال القرن التاسع عشر، سببها مطالبة كارلوس دي بوربون وأبنائه بعرش إسبانيا.

10 مرحلة مضطربة من تاريخ إسبانيا امتدت منذ تنازل الملك أماديو عن العرش عام 1873 إلى انقلاب الجنرال كامبوس عام 1874.

11 مجموعة من المواجهات المسلحة التي وقعت عام 1909 وبداية عام 1910 بين الجيش الإسباني وقبائل قلعية بقيادة الشريف محمد أمزيان.



3. موقف الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي من قضية السجناء المغاربة

دفع الضغط الشعبي الإسباني، المطالب بتحرير السجناء الذين وقعوا في قبضة المقاومين، السلطات الإسبانية إلى الدخول في مفاوضات طويلة مع الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي. وقام كل من محمد إدريس بن سعيد[12]، ومنظمة الصليب الأحمر، بدور الوسيط خلال هذه المفاوضات التي استمرت شهورًا، وتوقفت عدة مرات قبل أن ينجح الطرفان في التوصل إلى اتفاق[13].

في هذا السياق، ومن خلال الاطلاع على تقرير عسكري إسباني يتناول حالة الأسرى الإسبان والفرنسيين والسنغاليين الذين كانوا في قبضة المقاومين عام 1926[14]، وكذلك على نص مشروع الصلح المقترح على الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي[15]، يمكن أن نستنتج ما يلي:

- كانت قضية السجناء المغاربة مطروحة على طاولة المفاوضات، فقد أصرَّ الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي على إطلاق سراح جميع السجناء المغاربة الموجودين في قبضة السلطات الإسبانية، في حين اقترح الإسبان إطلاق سراح السجناء المنتمين إلى قبيلة بني ورياغل فقط؛ الأمر الذي رفضه الخطابي قبل الاتفاق على إطلاق سراح 92 معتقلًا، لم يكن في إمكاننا التأكد من انتمائهم إلى القبيلة السالفة الذكر[16].
- قضية الأسرى تخضع لمزاج الرأي العام الإسباني؛ إذ بعد إطلاق سراح أسرى معركة أنوال، تلاشى الاهتمام بموضوع الأسرى على الرغم من تزايد أعدادهم، ومن ثم أصبح في قبضة المقاومين سجناء من جنسيات مختلفة: إسبان، وفرنسيون، وسنغاليون. وقد فصَّل تقرير عسكري إسباني بإسهاب "أوضاعهم المزرية" من دون أن يشير إلى أيّ مفاوضات أو محاولات لإطلاق سراحهم. وقد اقترحت السلطات الإسبانية على ابن عبد الكريم اتفاقًا لتحقيق "السلم"، إلا أنه لم يتضمن أيّ إشارة إلى قضية السجناء، أو إمكانية تبادل الأسرى، أو اتخاذ إجراءات للتخفيف من معاناتهم[17].

ثانيًا: السجون

1. السجون والمعتقلات

وضعت السلطات الإسبانية المقاومين المغاربة الذين أُسِروا، خلال معارك حرب الريف التحريرية، في سجون عدة، من بينها:

- **معتقل الجزر الجعفرية:** أُسِّس عام 1848 لاحتضان عتاة المجرمين، كما احتُجِزَ فيه المنفيون من كوبا والفلبين وكذا الشيوعيون الإسبان. وانطلاقًا من عام 1909، ضمَّ السجن العديد من المغاربة الذين شاركوا إلى جانب الشريف محمد أمزيان في معارك التصدي

12 أحد موظفي المخزن، عمل في دار النيابة السعيدة (وزارة الخارجية)، وتولى مناصب أخرى، كما أدى دور الوسيط بين الإسبان والخطابي في قضية الأسرى.

13 André Durant, *Histoire du Comité International de la Croix-Rouge*, tome 2 (Genève: Institut Henry-Dunant, 1978), p. 196.

14 تقرير عن أوضاع الأسرى الإسبان، أرسله قائد القوات الإسبانية في مليلية لإدارة المغرب وشؤون المستعمرات بتاريخ 1926/7/5، ينظر:
Archivo General de la Administración, Sección Africa, Caja M9.

15 Bases con arreglo a las cuales podría admitirse en principio trataro ficiosamente con sid Mohamed ben Abdelkrim el Jattabi acerca de la paz, Archivo General de la Administración, Sección Africa, Caja M9.

16 Durant, p. 197.

17 تقرير عن أوضاع الأسرى الإسبان:
Archivo General de la Administración, Sección Africa, Caja M9.

للغزو الاستعماري الإسباني، كما احتُجِزَ به خلال حرب الريف التحريرية العديد من النساء والأطفال من قبيلة بني سعيد الريفية أُخِذوا رهائن لإجبار القبيلة على الاستسلام[18].

- **سجن فيكتوريا غراندي:** عبارة عن حصن تاريخي بمدينة مليلية، حُوِّل إلى سجن لاحتجاز أسرى القوات الإسبانية خلال مواجهات عامي 1893 و1909، وحرب الريف التحريرية (1921-1927).

- **سجن الهاشو:** بُنِيَ عام 1886 بجبل الهاشو بمدينة سبتة المحتلة، واحتضن في أول الأمر المعتقلين السياسيين والانفصاليين الكوبيين والفلبينيين، وفي مرحلة لاحقة آوى المئات من المغاربة الذين أُسِروا خلال حرب الريف. وعلى الرغم من أن طاقة السجن الاستيعابية كانت في حدود ثلاثمئة سجين، فإن العدد خلال تلك الفترة تجاوز سبعمئة سجين[19]. وعقب نهاية الحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939)، حُوِّل السجن والمنطقة المحيطة به إلى معسكر اعتقال ضمّ نحو ثلاثة آلاف شخص.

- **سجن الباشا:** سجن قديم بُني قبل الحماية، يقع ضمن مجمع ضمّ العديد من البنايات المخزنية، أهمها قصر الخليفة. والسجن بناء مؤلَّف من ثلاثة طوابق، وظَّفه الإسبان لاحتضان المتَّهمين والمدانين ممن شاركوا في حرب الريف، سواء من حمل السلاح ضد الإسبان أو أسهم في تموين المقاومة وتسليحها. وقد هُدِم السجن خلال خمسينيات القرن الماضي، وحلَّت محله بناية تابعة للهلال الأحمر المغربي.

2. إدارة السجون

كانت سجون المنطقة الخليفية تابعة لمندوبية الشؤون الأهلية (نيابة الأمور الوطنية). وقبل تأسيس هذه المندوبية عام 1927، كان هناك جهاز آخر يقوم بالمهمات نفسها؛ إذ يراقب المواطنين ويخضعهم لنظام الحماية، وهو جهاز المراقبة العسكرية الذي كان يشرف على السجون، أما السجون الموجودة في سبتة ومليلية والجزر الجعفرية، فكانت تابعة لوزارة الحرب الإسبانية، ويديرها عسكريون إسبان[20]. وقد جرى تكليف عدد من النسوة للإشراف على سجن الإناث، وأُطلِق عليهن لقب "العريفة"، كما ورد في أحد أعداد **الجريدة الرسمية**[21].

3. ظروف السجن

في الجزء الثاني من كتاب، **حرب الريف التحريرية ومراحل النضال**، لأحمد البوعياشي، وردت إشارة وجيزة ولكنها معبِّرة، جاء فيها: "بينما نحن حول الدار نتلظى بعذاب الضمير، الذي كانت وطأته أشد من وطأة العذاب بالسياط المُنصبّ على أجساد الأعمام، فإذا بضابط الصف مع خمسة أنفار من حراسه يركضون ركضًا على خيولهم قاصدين إلى دارنا، فهرع أبي إليهم واختلى به ضابط الصف، وبعد برهة أخذوا أخانا الأكبر يوسف وذهبوا به إلى المجزرة البشرية"[22]. فإلى أي حدّ ينطبق وصف المجزرة البشرية المخيف على سجون الاستعمار الإسباني؟

---

18 Carlos Esquembri Hinojo, "Las Islas Chafarinas durante el siglo XX," p. 25.

19 لوائح بأسماء السجناء المغاربة المعتقلين بسجن الهاشو عام 1927، ينظر:
Archivo General de la Administración, Sección Africa, Caja 81/633.

20 Hinojo, "Las Islas Chafarinas durante el siglo XX," p.14.

21 *Boletín Oficial de la Zona de Influencia Española en Marruecos*, Año I, Núm. 6, Madrid 25/6/1913, p. 11.

22 البوعياشي، ص 112.

لا شك في أنها إشارة مهمة، ولعل الوثائق التي كُشِفَت تُسهم في إلقاء مزيد من الضوء على بعض جوانب الاعتقال خلال فترة العشرينيات، وتسهم في تكوين صورة عامة عن سجناء تلك الفترة، وبخاصة سجناء حرب الريف.

وتفصح هذه الوثائق مثلًا عن التغذية السيئة التي كانت سمة ملازمة للسجون الإسبانية[23]، سواء تلك التي أُقيمت قبل الحماية في مدينتي سبتة ومليلية والجزر المحتلة، أو السجون والمعتقلات التي أُقيمت بعد ذلك. فبحسب المقاوم محمد بن عبد القادر الشتوكي، استمرت مسألة قلة الطعام المُقدَّم للسجناء ورداءته حتى حصول المغرب على استقلاله عام 1956[24]. ولعل أهم ما تشير إليه هذه الوثائق هو أنه كان على السجناء أداء تكاليف الإقامة، واضطر العاجزون ماديًا إلى استهلاك حصص الطعام الرديء الذي ألحق أضرارًا صحية بالعديد منهم[25].

في السياق ذاته، تكشف الوثائق عن خاصية أخرى للسجون الاستعمارية الإسبانية تتمثّل في الاكتظاظ؛ فقد كان على هذا الفضاء، الذي أُنشِئ في الأصل لإيواء عدد محدود من السجناء، استقبال العشرات ممن سلَّموا أنفسهم، ولا سيما في السنوات الأخيرة من الحرب، أو أولئك الذين تمكَّنت منهم القوات الإسبانية في أثناء المواجهات العسكرية أو بعدها، ليضافوا إلى العشرات من معتقلي الحق العام. ويبدو أن عددًا من سجناء الحرب جِيء بهم من مدن أخرى؛ نتيجة لاكتظاظ السجون.

وقد كان لظاهرتَي الاكتظاظ وسوء التغذية نتائج وخيمة؛ إذ وقعت وفيات[26] بين صفوف السجناء؛ ما أدى إلى توتر الأجواء داخل المؤسسات السجنية. ويشير عدد من هذه الوثائق إلى وقوع حالات من التمرد وحالات من العنف المتبادل، وقد كانت ردود الأفعال هذه ممارسات شائعة بين السجناء[27].

ولا بد من تأكيد أن معاملة السجّان لسجنائه خضعت لمقاييس محددة، فقد كان البعض منهم يحظون بمعاملة تفضيلية، إما بسبب المكانة الاجتماعية، أو ببساطة، لتوفرهم على إمكانات مادية تمكِّن من تقديم رشاوى للمسؤولين[28].

ثالثًا: السجناء

1. أصناف المعتقلين وانتماءاتهم القبلية

لتصنيف السجناء اعتمدت الدراسة على قائمتَين تتضمنان أسماء المعتقلين الذين كانوا محتجزين بسجن الباشا، وذلك بالنظر إلى التهم الموجهة إليهم:

- **سجناء الحرب:** الذين وقعوا في قبضة القوات الإسبانية في أثناء المواجهات العسكرية، فاستنادًا إلى القائمتَين اللتَين سلف ذكرهما، ينتمي أغلب هؤلاء السجناء إلى قبائل: بني حزمر، وبني ورياغل، وبني زروال.

---

23 Hinojo, "Las Islas Chafarinas durante el siglo XX," p.19.

24 محمد بن عبد القادر الشتوكي، **رحلة السلاح والزنازن الانفرادية** (الدار البيضاء: منشورات مؤسسة محمد الزرقطوني للثقافة والأبحاث، 2005)، ص 89.

25 Carlos EsquembriHinojo, "Las Islas Chafarinas durante el siglo XX," p.19.

26 لوائح بأسماء السجناء المغاربة المعتقلين بسجن الهاشو عام 1927، ينظر:
Archivo General de la Administración, Sección Africa, Caja 81/633.

27 Ibid.

28 محمد داود، **مختصر تاريخ تطوان**، مراجعة حسناء داود (د. م: منشورات المسارة، 2008)، ص 476.

- **المستسلِمون من غير تقديم السلاح:** وهم الفئة التي فضّلت تسليم نفسها إلى القوات الإسبانية من غير تسليم السلاح، وينتمي أغلبهم إلى القبائل المجاورة لتطوان، وبخاصة بني حزمر، والحوز، وأنجرة، وغمارة.
- **المتَّهمون بإخفاء السلاح:** أي الفئة التي اتُّهِمت بإخفاء السلاح قبل الاستسلام للقوات الإسبانية.
- **المعتقلون بسبب قضايا سياسية:** لم تحدّد هذه الوثائق بدقة طبيعة هذه القضايا، ولكن ما يمكن ذكره هو أن كل هؤلاء المعتقلين هم من مدينة شفشاون.
- **المتَّهمون بتقديم السلاح والمواد التموينية إلى "المتمردين":** ينتمي معظمهم إلى قبائل قريبة من تطوان مثل: أنجرة، وبني عروس، وبني مصور، وبني حسان، وبني حزمر.
- **المتَّهمون بتقديم معلومات حول تحرك الفرق الإسبانية إلى "المتمردين":** وينتمي معظم هؤلاء إلى قبائل محاذية لمدينة تطوان كذلك، خاصة قبائل وادراس، وبني حزمر، وبني حسان.
- **المعتقلون بسبب وجود أحد الأقارب أو الأصهار في صفوف "المتمردين":** معظمهن من النساء اللواتي اعتُقِلن بهدف إرغام أقاربهن الفارّين على الاستسلام.

الجدول (1)

تصنيف السجناء الواردة أسماؤهم في اللائحتَين بحسب التهم الموجهة إليهم

أنواع السجناء	عددهم في الوثيقة الأولى	عددهم في الوثيقة الثانية
سجناء الحرب	51	0
المستسلمون من غير تسليم السلاح	10	21
المتَّهمون بإخفاء السلاح	0	43
المعتقَلون بسبب قضايا سياسية	0	9
المتَّهمون بتقديم السلاح والمواد التموينية إلى "المتمردين"	11	3
المتَّهمون بتقديم معلومات حول تحرك الفرق الإسبانية إلى "المتمردين"	1	3
المعتَقلون بسبب وجود أحد الأقارب أو الأصهار في صفوف "المتمردين"	7	5
المجموع	**80**	**84**

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقًا من قائمة السجناء المحتجزين بسجن الباشا بتاريخ 6 حزيران/ يونيو 1927 (اللائحة الأولى)، وقائمة السجناء المحتجزين بسجن الباشا بتاريخ 17 آب/ أغسطس 1927. (اللائحة الثانية):

Archivo General de la Administración, SecciónAfrica, Caja 81/633.

الجدول (2)
تصنيف المتَّهمين الواردة أسماؤهم في اللائحتَين بحسب انتمائهم القبلي

القبائل التي ينتمي إليها المعتقَلون	العدد في اللائحة الأولى	العدد في اللائحة الثانية
بني حزمر	10	60
بني ورياغل	17	0
بني يدر	8	0
بني حسان	3	1
الأخماس	5	0
بني مصور	6	6
بني زروال	5	0
بني عروس	1	0
بني سعيد	7	0
بني منصور	1	0
بني سلمان	1	0
بني خالد	1	0
بني زجل	1	0
الفحص	1	0
أنجرة	4	0
شفشاون	0	9
وادلو	0	4
الحوز	1	0
المجموع	**72**	**80**

المصدر: المرجع نفسه.

2. السجينات

تتضمن اللائحة الأولى المشار إليها سابقًا، وتاريخها 6 حزيران/ يونيو 1927، أسماء ثمانٍ وعشرين امرأة، ست منهن سجينات بسبب السرقة والقتل والدعارة، والبقية إما بسبب قرابتهن العائلية بفارّين: أبناء، أزواج، أصهار، وإما بسبب نقلهن السلاح والذخيرة، وإما بسبب تقديم المؤن ورصد تحركات الجيش الإسباني. وأغلب هؤلاء السجينات ينتمين إلى القبائل المجاورة لتطوان، كالحوز، وبني حزمر، وبني حسان، وواد راس ... إلخ.

وتتضمن الوثيقة تاريخ الإفراج عن عدد منهن، والمدة التي قضتها أولئك النسوة في المعتقل، وقد راوحت بين أسبوعين وتسعة أشهر، لكن إحدى السجينات اعتُقِلت بتهمة نقل السلاح، ومكثت في السجن مدة تزيد على ستة أعوام.

3. مدة العقوبة السجنية ومصير المعتقلين

من خلال مقارنة القائمتَين السالفتَين بوثائق أخرى تضمّ معلومات تفصيلية حول سجناء الحق العام وسجناء الحرب المعتقلين بسجن الباشا، يعود تاريخها إلى عام 1931، يتبين أن السلطات الإسبانية أفرجت عن عدد من أسرى الحرب في مناسبات متعددة، ولا سيما في الأعوام 1928، و1930، و1931، بل إن بعضهم لم يمضوا في السجن إلا أيامًا أو أشهرًا معدودة، ولم يخضعوا لأيّ محاكمة. لكن مصير آخرين، وهم كثر، ظلّ معلّقًا بيد بعض قادة القبائل، أو بعض ضباط الجيش الإسباني، نذكر منهم العقيد أوسفالدو كاباث Osvaldo Capaz الذي شغل منصب مندوب الشؤون الأهلية[29].

وفي المقابل، لم تكن السلطات الإسبانية متسامحة على الإطلاق مع الجنود المغاربة المنتمين إلى الجيش النظامي، والذين خدموا في الجيش الإسباني وتعاونوا مع المقاومة، سواء عبر تهريب السلاح أو الإمداد بالمؤن أو المعلومات، فقد عُرِضوا على المحكمة العسكرية بتطوان، وصدرت في حقهم أحكام بالسجن لمدد راوحت بين 15 و30 عامًا[30].

ومن المفيد إيراد ما دوَّنه المقاوم محمد بن المختار الأنصاري في كتابه: **جولات في ذاكرة مقاوم**؛ إذ يذكر ما يأتي: "أدخلونا حجرة خاصة ببناية السجن، وبعد أخذ قسط من الراحة، خرجنا نتجول في فضاء السجن، فالتقينا سجناء طاعنين في السن أخذ منهم الكبر عتيًّا، فاتضح لنا أنهم معتقلون منذ ثورة محمد بن عبد الكريم الخطابي في عشرينيات القرن الماضي كمجاهدين أسرى. ولما تعرفوا علينا، أشاروا لنا بأن الاستعمار الفرنسي جنة بالمقارنة مع الاستعمار الإسباني الذي هو بمثابة جحيم وعذاب"[31].

خاتمة

يتبين، من خلال الوثائق المستثمَرة في هذا البحث، أن السجون الإسبانية في المغرب قديمة، وشُيِّدَت في البداية لاستقبال المجرمين والمعارضين الاشتراكيين ذوي الميول الفوضوية والراديكالية، وكذلك لاستقبال الانفصاليين الكوبيين والفلبينيين. لكن بعد فرض الحماية على المغرب واندلاع حرب الريف، تحولت تلك السجون إلى أداة للمراقبة وإنزال العقاب بالمواطنين المغاربة، كما صارت وسيلة للابتزاز، وخصوصًا أن عددًا مهمًا ممن مكثوا بين جدرانها لم تكن تربطهم أي علاقة مباشرة بمجريات الحرب.

كما نستنتج أن ظروف الاعتقال كانت قاسية على من حملوا السلاح أو أخفوه، وعلى من تعاونوا مع المقاومين من المجنَّدين المغاربة في صفوف الجيش الإسباني.

ومع أهمية هذه الوثائق وقيمتها التاريخية، فإن دراسة موضوع السجن والسجناء تتطلَّب مزيدًا من الحفر، كما تتطلَّب تعمّقًا يستند إلى وثائق إسبانية أكثر عددًا وشمولية، وما تحتويه الأرشيفات الإسبانية قمين بالقيام بهذه الدراسة.

29 عسكري إسباني، شغل منصب مندوب الشؤون الأهلية مرات عدة، أُعدِم عند اندلاع الحرب الأهلية الإسبانية عام 1936.

30 طلبات العفو التي تقدم بها عدد من الجنود النظاميين السابقين المسجونين في سجن الباشا بتاريخ نيسان/ أبريل 1931، ينظر:
Archivo General de la Administración, SecciónAfrica, 81/633.

31 محمد بن المختار الأنصاري، **جولات في ذاكرة مقاوم**، ج 1 (الرباط: دار أبي رقراق، 2012)، ص 63.



References

المراجع

العربية

- الأنصاري، محمد بن المختار. **جولات في ذاكرة مقاوم**. ج 1. الرباط: دار أبي رقراق، 2012.
- البوعياشي، أحمد. **حرب الريف التحريرية ومراحل النضال**. ج 2. د. م: منشورات عبد السلام جسوس وسوشبريس، د. ت.
- داود، محمد. **مختصر تاريخ تطوان**. مراجعة حسناء داود. د. م: منشورات المسارة، 2008.
- الشتوكي، محمد بن عبد القادر. **رحلة السلاح والزنازن الانفرادية**. الدار البيضاء: منشورات مؤسسة محمد الزرقطوني للثقافة والأبحاث، 2005.

الأجنبية

- Archivo General de la Administración, Sección Africa, Caja 81/633.
- Bases con arreglo a las cualespodríaadmitirse en principiotrataroficiosamente con sid Mohamed ben Abdelkrim el Jattabia cerca de la paz, Archivo General de la Administración, SecciónAfrica, Caja M9.
- *Boletín Oficial de la Zona de InfluenciaEspañola en Marruecos*. Año I, Núm. 6. Madrid. 25/6/1913.
- De Oteyza, Luis. *Abd-el-Krim y los prisioneros*. Melilla: Consejería de Cultura, Servicio de Publicaciones, 2000.
- Durant, André. *Histoire du Comité International de la Croix-Rouge*. tome 2. Genève :Institut Henry-Dunant, 1978.
- Esquembri Hinojo, Carlos. "Las Islas Chafarinas, desde 1848 hasta finales del siglo XIX." *Aldaba*, UNED de Melilla. no. 37 (2013).
- _______. "Las Islas Chafarinas durante el siglo XX." A*ldaba,* UNED de Melilla. no. 38 (2013).
- Marín Arce, José María. "El Gobierno de la Concentración Liberal: el rescate de prisioneros en poder de Abd-El-Krim." *Espacio, tiempo y forma.* Serie V. *Historia contemporánea* (1988).
- Ramiro de la Mata, Javier. "Los prisioneros españoles cautivos de Abd-el-Krim: un legado del desastre de Annual." *Anales de Historia Contemporánea.* no. 18 (2002).

عزيز العظمة

ترجمة: علي الرضا خليل رزق

أزمنة التاريخ

مباحث في كتابة التاريخ الإسلامي





صدر عن سلسلة "ترجمان" في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **أزمنة التاريخ: مباحث في كتابة التاريخ الإسلامي**، وهو ترجمة علي الرضا خليل رزق العربية لكتاب عزيز العظمة بالإنكليزية *The Times of History: Universal Topics in Islamic Historiography*. ويشتمل هذا الكتاب على دراسات مترابطة تتناول الزمان والزمانية في تواريخ العرب والمسلمين وغيرهم في مفاهيمها وحقائقها التاريخية، على نحو يعالج التاريخ الواقعي والخطاب التاريخي معًا، في سياق علاقاتهما الفعلية والوهمية بالحاضر، وذلك في الثقافات العربية والأوروبية. ويتألف الكتاب (516 صفحة بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) من ثمانية فصول في أربعة أقسام.



ندوة أسطور
Ostour Seminar



المؤرخ العربي ومصادره - القسم الرابع

Arab Historians and Their Sources - Section Four

عقدت مجلة **أسطور** للدراسات التاريخية، بالتعاون مع قسم التاريخ في معهد الدوحة للدراسات العليا، ندوتها بعنوان "**المؤرخ العربي ومصادره**"، خلال الفترة 29-30 نيسان/ أبريل 2019، في الدوحة، وذلك بمشاركة عدد من المؤرخين والباحثين من جامعات عربية مختلفة. دارت أشغال الندوة حول أربعة محاور ودراسة حالتين. يتعلق المحور الأول بتجارب في الأرشيف تهمّ طريقة استعماله وصعوباته، وأهمية الأجنبي منه في معالجة العديد من قضايا التاريخ العربي. أما المحور الثاني، فقد وقف فيه المشاركون عند مسألة تعدد مصادر المؤرخ. وأما المحور الثالث، فيتعلق بتاريخ الزمن الراهن، في حين خصص المحور الرابع لموضوع الغيرية والمصادر، وفي إطاره تعرض الباحثون للكتابات الرحلية عندما تتصدر الرحلة مدونة المؤرخ، وتصبح الرحلة نفسها أساسًا مصدريًا لكتابة تاريخ الغير. أما الحالتان اللتان جرت دراستهما، فتتعلق الأولى بحالة المصادر العثمانية، وتعامل المؤرخين العرب مع هذه النصوص. في حين تتعلق الثانية بتاريخ فلسطين، وفي هذا المحور جرى التطرق إلى تعامل المؤرخين والباحثين مع مصادر تاريخ فلسطين في فترات مختلفة، وفي مجالات بحثية متباينة. وسننشر في هذا العدد القسم الرابع والأخير من أعمال الندوة، وفيه ثلاثة أوراق، هي: "الرواية الأدبية والأغنية الشعبية: من مصادر كتابة التاريخ"؛ و"النكتة بوصفها مصدرًا تاريخيًا: هل يساهم النص المضحك في كتابة التاريخ العربي؟"؛ "من الصحافة إلى الحالة المدنية: أسئلة المؤرخة ومسار البحث عن المصادر".

Ostour, the ACRPS Journal for Historical Studies, in cooperation with the Department of History at the Doha Institute for Graduate Studies, held a symposium titled "Arab Historians and Their Sources", on 29-30 April 2019, in Doha with historians and researchers from different Arab universities participating. The symposium revolved around four main themes and looked at two case studies. The first theme relates to archive experiences; the way they are used, the challenges they pose and the importance of foreigners in dealing with many aspects of Arab history. The participants discussed the issue of multiple sources in the second theme, while the third theme focused on the history of the present and the fourth was devoted to the subject of biography and otherness their sources. In this context, the researchers took up travel writings when the trip highlights the historian's writing and the trip itself becomes a source for writing biographies. The first case study explored the state of Ottoman sources, and the handling of these texts by Arab historians. The second study looked at the history of Palestine and researchers touched on historians and researchers' dealings with sources of the history of Palestine in different periods, and in varying research disciplines. In this issue, we publish the fourth and last section of the symposium in three papers: "Novel and Popular Song Among Sources of History Writing" and "The Joke as Historical Source: Can a Humorous Text Contribute to Writing Arab History?" and "From Journalism to Civil Status: The Historian's Questions and the Path in Search for Sources".



عبد الواحد المكني | Abdelwahed Mokni[1]

الأغنية الشعبية والرواية الأدبية

هل هما من مصادر كتابة التاريخ؟

Popular Song and Literary Fiction

Sources for Writing History

رسّخت المدرسة الوضعية قناعة متداولة إلى اليوم مفادها تقديس "المكتوب والموثّق"، وما سماه عبد الله العروي "التاريخ بالعهد". وعندما يتعلق الأمر بفضاء الكتابة التاريخية عند العرب أو في بلاد العرب يصعب الأمر نسبيًا، بحكم طغيان الثقافة الشفوية وشيوعها.

والمؤرخ مطالب بتجديد مناهجه، ولكن عليه في الآن ذاته أن يحرص على تنويع مصادره وإغناء مدونته وإثرائها.

جادت قريحة عدة باحثين فآبوا إلى كتب الفقه والنوازل والمناقب، ومنهم من تجاسر أكثر فاشتغل على إعلانات الصحف في أوائل القرن العشرين، لما كانت الجرائد وسيلة وحيدة تقريبًا للإعلام والأخبار. وفي المقابل، استنبط مؤرخون أوروبيون مصادر نادرة وطريفة؛ فمنهم من اشتغل على لائحات أسعار المآكل بمطاعم المدن الكبرى ليحلل من خلال ذلك تطور الأسعار وتجدد الأذواق وتنوع المنتج الغذائي ... إلخ، ومنهم من اشتغل على بطاقات الزيارات Cartes visites حينما برزت بوصفها وسيلة تعريف بالأشخاص ومراتبهم ومهاراتهم، وفي إطار المزيد من تقسيم العمل والأدوار بالمجتمعات العصرية.

والسؤال ها هنا: أيدل البحث عن مصادر جديدة على القلق المعرفي وعقم المصادر المتوافرة أم أنه يتعلّق بشغف التجديد المنهجي، وما يتبعه من ضرورة تنويع المصادر وإثراء المدونة البحثية؟

لقد تخيرنا أن نستقرئ بعض المفاصل من التاريخ الاجتماعي لبلاد المغارب وتحديدًا تونس من خلال مصدرين اثنين، هما:

- **مدونة الأغنية الشعبية:** وهي رغم لهثها وراء مستلزمات القافية والإيقاع، كانت أحيانًا مصدرًا ثمينًا أرّخت لأحداث وظواهر منسية أو مغمورة أو غير معروفة.
- **الرواية الأدبية:** وهي المهتمة بتاريخ حقبة أو جهة أو مفصل ما من الحياة الجماعوية.

أولًا: الأغاني والأزجال الشعبية تحكي التاريخ، فهل ترتقي إلى أن تكون مصدرًا لكتابته؟

لا يأتي الخيال من خيال، فلا بد له من قاعدة مادية ينطلق منها. والأغاني بما هي تنفيس وفن وتذكار لا تنشأ من عدم، تمامًا مثل نظم الشعر، وهي في آخر الأمر أشعار ملحونة يسميها المبسّطون شعبية، والأصح أنها فلكلورية؛ "فن الشعب" الذي يخلّد ملاحمه ومنعطفاته

1 أستاذ التاريخ المعاصر والأنثروبولوجيا التاريخية ورئيس جامعة صفاقس، تونس.
Professor of Contemporary History and Historical Anthropology, President of the University of Sfax, Tunisia.

1. في أغراض الثورة والمقاومة

على الرغم من التحريف والتصحيف، فقد وصلت إلينا عدة أغانٍ وأزجال وأهازيج من المشرق كما من بلاد المغرب، أرّخت بصفة واعية أو خفية لمنعطفات التمرد والثورات ومقاومة الغازي والمحتل. وتخيّرنا أن نصطفي من المدونة تلك الأغاني التي كانت قريبة من الحدث وانتظمت مباشرة له، وليس بعد فترة زمنية طويلة؛ إذ تفقد الأغنية حينها مدلولها بوصفها شاهدة مواكبة للأحداث.

أ- مثال ثورة جبل وسلات بالبلاد التونسية

نا بكرتي شردت مع العزّابة ** خشّت بلاد الشيح والقطّابة
يا سالمة مكتوب ربّي راده ** على الحي بعد ابياضهم سواده
يا سالمة مكتوب ربّي قدّر ** فراق الحبايب في الجبين مسطّر
يا سايقين البل يا جمّالة ** تونس بعيدة والعرب قتّالة
يا تونس الخضراء يا مسمّية ** بلاد بعيدة والعرب قطعيّة
هاك الجبل الأزرق جبل والدتي ** يا ليتها عقرت ولا جابتني
ها يا جبل وسلات وسّع بالك ** اللّي جرى للحامّة يجرالك
يا لندره مكتوب وإلاّ دعوة ** وإلا خروجي من بلادي شهوة
يا لندره يا ضيم تتلاجاشي ** وإلا نموت بعلتي في جاشي[2]

تؤرخ هذه الأغنية لعنف التشتيت الذي لحق بجبالية وسلات عام 1762، بعد أن تتالت ثوراتهم وتمرّداتهم على السلطة المركزية. وترنّمت بهذه الأغنية الفنانتان صليحة وحسيبة رشدي، وقد هُذِّبَت الأغنية، وجمعها محمد الصادق الرزقي في مدونته الخاصة بالأغاني التونسية، وكان قد اشتغل مع البارون ديرلانجي (1872-1932) Baron d'Erlanger، وهو من المغرومين بالفن التونسي والأغاني تحديدًا.

كان جبل وسلات في العصر الحديث أكبر تجمع بشري بالإيالة (30000-40000 نسمة بحسب مختلف التقديرات) بعد مدينة تونس. وتعرض سكانه "الوسالتية" للاضطهاد عبر عنف التشتيت والتهجير القسري من بداية عام 1762، فكانوا عرضة منذئذ للنهب الجبائي والخطايا و"الرميات"[3]، ومُنزِّلًا عليهم عمال البلدان، وهناك من طولب في المجبى وعمره ثماني سنين، إضافة إلى "النبذ والكره" "كما تعلم يا سيدي رعاك الله أن الوسالتية مكروهون في البلدان"[4]، فضلًا عن التجنيد المكثف الذي شمل تقريبًا سُبع ذكور الشتات الوسلاتي في القرن التاسع عشر، في حين أُجبِر بعضهم الآخر على امتهان الأشغال الشاقة (التجديف في موانئ وكراكات حلق الوادي وغار الملح وحفر قناة الماء من عين الجبل الأحمر)، وامتهان الأشغال الوضيعة ومحدودة الكسب في المدن الكبرى (حمّالة وجيّارة وبيّارة وخدّامة حزام ... إلخ)، بل وصل الأمر إلى حد النيل من عرض المرأة الوسلاتية مثلما يدل على ذلك هذا الزجل الشعبي الذي أرّخ للحدث في حينه:

نا بكرتي شردت مع العزّابة ** خشّت بلاد الشيح والقطّابة
يا سالمة مكتوب ربّي راده ** على الحي بعد ابياضهم سواده

2 محمد الصادق الرزقي، **الأغاني التونسية**، ط 2 (تونس: الدار التونسية للنشر، 1989)، ص 244-245.

3 جمع رمية، وهي الخطية غير المبررة والاعتباطية، وقد عانى سكان الساحل رميات الجنرال زروق عامي 1864 و1865.
Khalifa Chater, *Insurrection et répression dans la Tunisie du XIX^e siècle: La Mehalla de Zarrouk au Sahel (1864)* (Tunis: Publication de l'université de, 1978)

4 مراسلة من قايد الوسالتية إلى رستم وزير العمالة، صندوق 93، ملف 498.

لقد مر عنف التشتيت وأزمة التهجير عبر المرأة التي تعدّ أضعف حلقات تلك المجموعة، وهكذا مثلت جالية الوسالتية منذ سنة 1762 حتى مطلع القرن العشرين نموذجًا لمسيرة التحطيم الذاتي لخلايا المجتمع الحية من المجموعة الجبلية، فقد اقتضى هاجس فرض الطاعة وتمهيد سبل الأمن لدولة الحسينيين الزجّ بهذه الجزيرة البشرية في دروب التخريب والتهجير والتهميش والتفقير.

يقع جبل وسلات على بعد 40 كيلومترًا غرب القيروان، وعُرف عن أهله أنهم من أصول بربرية. وقد تميز هذا الجبل بكثافة سكانية مهمة في أواخر العصر الوسيط؛ حيث كان ملجأً للمزارعين والسكان المحليين في الفترات التاريخية الحرجة، خاصة فترة زحف القبائل الهلالية على وسط إفريقية وتخريب القيروان والمدن المجاورة، وقد كان لجبالية وسلات دور مهم مع بداية الوجود العثماني بتونس في النصف الثاني من القرن السادس عشر في الصراعات القبلية في الوسط التونسي، كما شاركوا في أغلب التمرّدات ضد الأتراك العثمانيين برفضهم الخضوع لنظام الضرائب، مستغلين وعورة جبلهم واستعصاءَه عن أمحال العسكر.

وقد أشارت المصادر إلى مشاركة الوسالتية في أغلب الانتفاضات والثورات، خاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، فكان الجبل المنيع ملاذًا وملجأً لكل ثائر وخارج عن السلطة المركزية؛ فاحتضن أبا القاسم الشوك الذي قاد انتفاضة الوسالتية عام 1674، ومن بعده مراد الثالث (بوبالة) عام 1699، ثم علي باشا عام 1728، وأخيرًا حفيده إسماعيل بن يونس عام 1759. ومثلت حادثة التحاق علي باشا بجبل وسلات والاحتماء به نقطة تحول مهمة في تاريخ الجبل وسكانه؛ ففي عام 1728 فرّ علي باشا مع ابنه يونس ومناصريه إلى جبل وسلات لينظم صفوفه استعدادًا للانقضاض على عرش عمه حسين بن علي، ولكن بهزيمة الباشا وفراره إلى الجزائر أمر حسين باي بإجلاء الوسالتية من الجبل، فكانت أول عملية تهجير تعرَّض لها الوسالتية، واستمرت إلى عام 1735؛ تاريخ عودة علي باشا مع عسكر الجزائر والحنانشة إلى تونس والجلوس على العرش الحسيني، فأمر بعودة الوسالتية إلى موطنهم.

واقتداء بجده، لجأ إسماعيل بن يونس إلى جبل وسلات عام 1759، وأعلن الثورة ضد علي بن حسين، فاجتمعت حوله بعض القبائل الباشية، مثل أولاد عيار والوسالتية وماجر وأولاد سعيد. ولكن تمكّن علي باي من القضاء على هذه الثورة، وذلك بمحاصرة الجبل من جانب القبائل الحسينية، مثل جلاص وأولاد عون ودريد، وخاصة الكعوب والقوازين العدو الأساسي للوسالتية، فقطعوا المؤونة عن سكان الجبل الذين عانوا الكثير من هذا الحصار الذي تواصل ثلاثة أعوام.

وفي عام 1762، فرّ إسماعيل بن يونس إلى الجزائر، وترك أهل وسلات لمواجهة مصيرهم، بعد أن أدرك الفرق الكبير في موازين القوى، خاصة بعد حملة علي باي على أولاد عيار وهزيمة أولاد إسماعيل أمام أولاد عون. ولما شاع خبر هروب إسماعيل بن يونس إلى الجزائر، تفرق الوسالتية "شذر مذر"[5]، واستسلم أغلبهم، وأعلنوا خضوعهم للسلطة المركزية، وطلبوا الأمان؛ فأمّنهم علي باي على أرواحهم شرط أن يُخلوا الجبل ويتفرقوا في البلاد؛ فكانت ثاني عملية تهجير وتشتيت يتعرض لها الوسالتية في العصر الحديث.

تفرق الوسالتية على ثمانين تجمعًا سكنيًا من مداشر جبلية تحاكي ماضي الجبل، وقرى ومدن موزعة على مناطق مختلفة من البلاد، من أهمها مدينة القيروان ومدن الساحل ومدينة تونس وتستور وبنزرت والكاف والوطن القبلي وجهة باجة وزغوان[6].

لم تُستقَ كل هذه المعلومات من الأغنية الزاجلة والشجية، لكنها كانت مصدرًا مكملًا لما دونّه القلم المخزني والجبائي، وقد أعطت نظرة مغايرة نسبيًا عن الخطاب الرسمي الذي تحدث عن خروج سلمي من الجبل بلا أذية ولا تشفٍّ.

5 ذكرت في **الكتاب الباشي** لحمودة بن عبد العزيز في وصفه تشتيت الوسالتية.

6 عبد الواحد المكني، **شتات أهل وسلات بالبلاد التونسية من 1762 حتى مطلع القرن العشرين** (تونس: دار سحر للنشر، 1999).

عاش جبالية تونس أوضاعًا مشابهة في جهات خمير ومقعد وعمدون، كما في أقصى الجنوب بسلسلة جبال نفوسة ودمّر وحمادة الظاهر. ولا يتضمن لفظ الجبالية مدلولًا جغرافيًا فقط، بل يوحي بمدلول سياسي يتقاطع فيه وهج الاحتراب ومشاحنات الجباية مع تضاد الثقافات، فقد برزت المجموعات الجبلية في تاريخ تونس الحديث وكأنها جزر بشرية منفردة بخصائص عرقية (بربر) ومذهبية (إباضية)، ونزعت إلى ضرب من الاستقلالية وصل إلى حد التمرد الدائم، فشُبِّهَت بـ "بلاد السيبة" و"الغصة في الحلق"، وشبّه مؤرخو السلطة الرسميون سكانها بـ "القرود والكلاب"، حتى أحمد ابن أبي الضياف المصلح والمتنوِّر وصفهم بـ "الوعول".

شكلت مجموعات جبالية دمر والجبل الأبيض والمشّ وعرباطة وماجورة وكسرى ووسلات وبرقو وخمير وعمدون جماعات متشابهة في نمط العيش، فكثيرًا ما نُعِت سكانها بأهل المنعة، وشُبِّهَت مساكنهم بـ "عشوش النسر" كناية عن تحصّنهم واستفادتهم من وعورة المكان وتحديهم المتواتر للأمحال العسكرية الجامعة للضرائب والخطايا والدوايا.

حاولنا استنطاق الوثائق للإلمام بظاهرة تشتيت الجبالية في تاريخ تونس المعاصر[7]، ولم يكن مثال وسلات وحيدًا، بل كان الأكثر شهرة، ثم إن تفصيل الحديث عنه لا يجب أن يلهينا عن جماعات جبالية أخرى عرفت مصير التهجير والتشتيت، فقد عرف أهل جبل ماطوس بالجنوب التونسي مصيرًا محزنًا في مطلع القرن الثامن عشر أدى بهم إلى ترك معتصمهم الجبلي والرحيل إلى حوض مجردة الأوسط، حيث أسسوا حياة جديدة.

وقد سُئل "المواطيس"[8] عن سبب هجرتهم من جبلهم، فبرروا ذلك بالأسباب الآتية:

"الريح تالي وتعليق المخالي وهات يا جبالي"

يُقصد من هذا الإيجاز البلاغي الذي ورد في شكل جزل أن تتالي الجدب، وخاصة هبوب الرياح الغربية على الجبل (الشهيلي والسموم) لم يأتِ للجماعة بالفرج أو بالفرح، وكانت مطالب الفرسان العرب للبربر الجبالية بمنزلة العادة الراسخة التي تتطلب ملء الزنابيل والمخلاة حتى يوفي الفارس حق الحماية والصحبة، فكانت فوائض الحبوب والزيوت والثمار والتين في تناقص متزايد، أما مطالب الدولة الجبائية فكانت متكررة وشديدة الوطأة، وقد التقى هذا الثلاثي: الطقس الجائح والفارس الطامح والمخزن الجامح ليحدّ من حرية الجبالي البربري، ويدفعه نحو "الجلاء" عن أرضه، فلم يكن الإرهاق الجبائي والمخزني وضيق الموارد بسبب الجدب وتتالي مطالب الفرسان البدو سببًا في تهجير ماطوس فحسب، بل أيضًا في خلاء وسلات وبرق وتراجع كسرى وعرباطة والمشّ وعمدون وخمير. ولم تحتفظ الكتابات والأرشيفات الرسمية إلّا بتاريخ الانتفاضات التي لا نراها إلا رد فعل من مجموعات متميزة ثقافيًا وعرقيًا واجتماعيًا ومحاولات من أجل البقاء؛ فأهل الجبال لم يُجبَلوا على التمردات بل دُفِعُوا إليها. وإذا أردنا أن نقترب من تاريخ هذه المجموعات علينا ترك المسلّمات والأحكام العامة، فقد شُبه الجبالية بنصارى البر، ومُثلت مواطنهم بأبواب جهنم، واعتُبر النيل من مجالهم فتحًا مبينًا، واستنقص الناظرون تاريخهم، وقللوا من شأن إيمانهم، "يعملون أعطل دون الشريعة [...] وعقلهم خصيص [كذا] في الطاعة، ولا يعرفون خدمة الدولة"[9].

---

7 عبد الواحد المكني، **شتات أهل وسلات بالبلاد التونسية: مقاربة في الأنتروبولوجيا التاريخية** (تونس: دار سحر للنشر، 2020).

8 عام 2000 أنتجت التلفزة التونسية مسلسلًا دراميًا حول تهجير "ماطوس" من تأليف علي دب، وقد استنجد بالروايات الشفوية والأغاني الشعبية للتأريخ للمواطيس الذين شُرِّدوا في أواخر العهد المرادي، والتحقوا بجهة مجاز الباب.

9 وثيقة من **الأرشيف الوطني التونسي** (صندوق 29، ملف 346 مراسلة من عامل العطاطفة تتعلق بجبالية خمير) ذُكِرت ببحث: فاطمة بن سليمان: "مجال خمير والسلطة المركزية بتونس في القرن التاسع عشر: من التخوم إلى الحدود ومن المخزن إلى الدولة"، **مجلة روافد**، العدد 5 (2000)، ص 21.

كانت جماعات الجبالية طائعة للسلطة ما دامت تعفيها من المكوس؛ "يحيا الباي بدون ضرائب"، وهذا كان شعار الجماعات الجبالية قبل غيرها؛ لأنها لم تغنم من نظام البايات أي مكسب مادي ملموس، بل إنها لم ترتقِ حتى إلى مرتبة الرعية في تعامل السلطة معها.

ب- الأغنية الشعبية والسيطرة الاستعمارية

تسهم الأغنية الشعبية أيضًا في كشف النقاب عن معاناة الجماعات والأفراد في ظل السيطرة الاستعمارية. وقد تمكّنا من جمع عدد من المصنفات الغنائية والشعرية في كتاب نادر طُبِع عام 1902 بمطبعة فرنسية وصاحبه "سونك" الذي كان مديرًا بالمدرسة الكتانية بقسنطينة عاصمة الشرق الجزائري، وقد سمى كتابه **الديوان المغرب في أقوال عرب أفريقية والمغرب**، ونشره لما عاد للتدريس والبحث بباريس؛ ما يدل على تشبّعه بالثقافة العربية في شمال أفريقيا.

الصورة (1)

غلاف كتاب الديوان المغرب في أقوال عرب أفريقية والمغرب الصادر سنة 1902 (باللغة العربية)



الديوان المغرب

في أقوال عرب أفريقية والمغرب

سونك

بباريز

المصدر: قسطنطين لويس سونك، **الديوان المغرب في أقوال عرب أفريقية والمغرب** (قسنطينة: مطبعة أجوست بوردان، 1902).



الصورة (2)

غلاف كتاب الديوان المغرب في أقوال عرب أفريقية والمغرب الصادر سنة 1902 (باللغة الفرنسية)

CHANTS ARABES

DU

MAGHREB

ÉTUDE SUR LE DIALECTE
ET LA POÉSIE POPULAIRE DE L'AFRIQUE DU NORD

PAR

C. SONNECK

ANCIEN DIRECTEUR DE L'ÉCOLE SUPÉRIEURE MUSULMANE DE CONSTANTINE
PROFESSEUR A L'ÉCOLE COLONIALE

[illegible]

TEXTE ARABE

PARIS
LIBRAIRIE ORIENTALE ET AMÉRICAINE
J. MAISONNEUVE, ÉDITEUR
6, RUE DE MÉZIÈRES, ET RUE DE MADAME, 26
VI^e

1902

المصدر: المرجع نفسه.

الصورة (3)

نسخة من مكتبة هارفارد من كتاب الديوان المغرب في أقوال عرب أفريقية والمغرب الصادر سنة 1902

OL 19908.1



HARVARD UNIVERSITY

LIBRARY OF THE

Semitic Department

Deposited in
Harvard College Library
9 April 1915

المصدر: المرجع نفسه.

ومن بين الأغاني التي تؤرخ لاضطهاد الجزائريين وهضم خصوصياتهم الدينية والقومية في أرض كاليدونيا الجديدة ما تبينه الوثيقة المصورة في الصورة (4).



الصورة (4)

قصيدة تبين اضطهاد الجزائريين في كاليدونيا الجديدة

١	يا جام القصور راني مباصيa بالزور	من احكم المذمور الاحسان جات فويا
٢	يا جام القصور الساعه الفلك يدور	ذا الجيل امغرور وافعاله دونيا
٣	وعلاش يا احكام المحبوس عندكم ينضام	الابد خدام ويموت بلا ديا
٤	واحق بطل والمنستb ظنيت يفعل	ما شاف شي الباطل الّي راه داير بيا
٥	ما شاف شي الباطل وانا شبعت من الذل	داروا لي سلاسل من حديد في رجليا
٦	كانوا احكام هما عز الّي ينضام	يقرصوا كل عام ما حابوا شي بالسيا
٧	ربي عالم خلق كثير باصى في الظلم	واحكام تحكم وشهود الزور هما الّي بيا
٨	ربي عالم كالروم كالمسلم	كلها اتظل تخدم الجبال ولات وطيا
٩	وعلاش يا احكام تباصوا طول الدوام	هذا شي حرام ما هو شي في الشرعيا
١٠	راني معدم قلبي بلا امواس اتقسم	تبني وتهدم والوعد سايق بيا
١١	نبات سهران نبكي الدمع ويدان	والقلب فتان يغدا ويرجع ليا

a) *Le verbe* باصى bāṣa, *qui se conjugue comme les défectifs* ya, *est la transcription du français* passer [en jugement] *et, par voie de conséquence,* être condamné. *Il a aussi la valeur transitive* : faire passer, traduire en justice, condamner, *et est susceptible de la forme passive* تفعل ; *il devient alors* تباصى tĕbāṣa. *On lui a forgé des participes en appliquant les règles de formation de la grammaire arabe. On rencontre ici les deux valeurs du verbe, ainsi que le singulier et le pluriel du participe passif* (*voy. v.* ١, ٦, ١٢, ٣٣ *et* ٣٢).

b) *Ce morceau doit à son origine de renfermer beaucoup de mots français plus ou moins altérés par une audition, une prononciation et une transcription défectueuses. Ce sont : v.* ٤, المنست ĕlmĕnist, *le ministre; v.* ٦, يقرصوا ygĕrṣou, *3e p. du pl. de l'aor. d'un verbe formé du français* gracier; *v.* ١٣, القرديان ĕlgĕrdyān, *le gardien; v.* ١٠, ١٦ *et* ٣٠, نفيل Nofyl, *la Nouvelle-[Calédonie]; v.* ١٦, الصرفيصات ĕṣṣĕrfyṣāt, *les surveillants; v.* ١٦ *et* ١٧, لالوا lāloua, *la loi; v.* ١٨, لافريك lāfryk, *l'Afrique; v.* ١٩, كنبر kanbrou, *le Camp Brun; v.* ٢٢, فرنصة, frānṣa, *la France; v.* ٢٣, لنبرور lĕnbrour, *l'Empereur;* يقرصا ygĕrṣa, *il gracie; v.* ٢٦, جرنان jŏrnān, *journal* (ل=ن)*; v.* ٣٠, كناك kanāk, *Canaques; v.* ٢٥, صلات ṣalāt, *salles ;* كاشوات kachouāt, *cachots.*

١٢ وانا مباصيين موتى واحنا حيين   الالوان شينين ومحسنين الاعيا

١٣ المحبوس شايب والقرديان بيه يعذب   اقدمه والضرب وبات في احديد مشيا

١٤ المحبوس حيران يبكي الدمع ويدان   يخدم عريان الشر والمزريا ᶜ

١٥ جابونا لنبيل بغير حق ولا تاويل   والبطل ذليل ما بغات بيه منيا

١٦ نبيل صعب شيب النصارى والعرب   والصربيصات تضرب ويقولوا قالوا هذي هيا

١٧ قالوا صعب وانا في سيادي نطلب   طلبتك يا الراقب لنا توفي المنيا

١٨ حسراه كنا في الافريك وطننا   نديروا كالباقين ᵈ لباس زين ونعجب

١٩ مضاريين بالقدره حتى شبنا كثير والشر   لباسه شكايره ᵉ آلي يشوفه يروح راهب

٢٠ كالشباب كالشيباني ما كان من هو هانى   الشر والعريا ملكولي اقل نطلب

٢١ نطلب عالي القدر ᶠ يفكنا في ذي اخطره   للقلب ما بغات صبره وحش الغريب صعب

٢٢ يا الله اتفجينا من احكم جاروا علينا   حكام فرنصه بعدنا اهل الميدان واعرب

٢٣ حسراه لكان لتبرور ما يباصي شي في الزور   يقرصا الميسور ما يخليه شي يتعذب

٢٤ الظلم اكثر والناس كامل تهد،   العريا والشر واقدمه علينا صعب

٢٥ راني راهب من هذا احكم الصعب   انا بغيت نكتب للحكام بريا

٢٦ نكتب جرنان فيه نعمل ما كان   آلي فطان يشوف هذه القضيا

٢٧ المحبوس قول جلاد يبكي من فراق الاولاد   والموت داركته الاقدار هاذي هيا

٢٨ المحبوس عادم ما طاق ولا سلم   ويطل يخدم بحضنه قويا

٢٩ المحبوس قليل في يد احكام ذليل   والقلب ذليل ما زال طامع في الدنيا

٣٠ اذا كان اتسال ناسه النسا والرجال   نبيل في الاقوال كناك غير مرايا

٣١ ذا الجنس عريان قبيح ما فيه امان   يمشي حفيان لا لباس لا شاشيا

٣٢ مولى الكلام صابر ومباصي طول العمر   شاف الهم ياسر وقال هذه القضيا

c) المزريا ĕlmizĕryya, *l'esp.* miseria.

d) كالباقين, *pron.* kĕlbāqȳna *pour obtenir la consonance avec* كنا kŏnna *et* وطننا, oueṭenna.

e) شكاير *pron.* chĕkāyĕr *pour la consonance avec* القدر ĕlqĕdĕr *et* الشر ĕchchĕr.

f) *De la même façon il faut lire* زايد zāyĕd *pour rimer* (!) *avec* شاهد chāhĕd *et* نعاود nĕ'aouĕd.



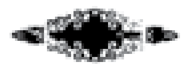
— ٨١ —

٣٣ ذا الكلام طيب طريب زين ويعجب   مولاه طالب قاري كتاب الايا

٣٤ ربي شاهد لا ناقص لا زايد   كما شبت انا نعاود ما طرى بي الدنيا

٣٥ امفلسيين صلات بي احديد والكاشوات   ذا حي ذا مات الاحكام هدني هيا

٣٦ ربي هالك الظلوم كالظالم   خلوا حرايم واولادهم بكايا



المصدر: المرجع نفسه، ص 79-81.

فعلت سنوات الاستعمار فعلها، وأثرت في منسوب اللغة بعد ستة عقود من "الفرنسة"، ويتضح ذلك جليًا في الألفاظ المستعملة في كلمات الأغنية على غرار: passé "مباصي" و"كاشو" cachot و"جرنان" Journal "الصرفيصات" les services "القرديان" le gardien.

يشتكي المُبعد إلى كاليدونيا الجديدة "كاليدون" كما كان ينطقها المنفيون العرب (ولم تكن الوجهة الوحيدة لإبعاد المنفيين من أهالي المستعمرات في شمال أفريقيا) من سوء المعاملة في منفاه البعيد، فهو يستشعر الظلم والضيم وجور الأحكام القضائية، كما أنه يخضع للخدمة الشاقة، ويبيت مصفدًا في الأغلال "دارولي سلاسل حديد في رجلية"، عاريًا حافيًا بلا "شاشية"؛ أي بلا غطاء الرأس، لباسه "شكارة"، أي كيس من القماش، ويركز المبعد على تفاقم البؤس مستعملًا لفظ "الميزيريا" Misère للدلالة على ضنك حياة السجن.

كما يصور مشقة الرحلة من الجزائر إلى كاليدونيا الجديدة، حيث يقضي المبعد أكثر من شهرين للوصول إلى أرض تبعد أكثر من 20 ألف كيلومتر بالنقل البحري في ظروف غير إنسانية. وبين عامي 1864 و1897 نُفي إلى كاليدونيا الجديدة أكثر من ألفي شخص من المغاربة، جلّهم من الجزائر، وهم مجموعة شاركت في انتفاضة المقراني، ومجموعة من الأشراف وزعماء بعض القبائل المتمردة في الغرب والشرق الجزائريَّين، أما الباقون فهم من منفيي الحق العام والمشاغبين في نظر القانون الفرنسي.

بلغة أخرى ومغايرة، تكلّم منصور الهوش عن "التقبيل" (نسبة إلى اتجاه القبلة) إلى ليبيا للهروب من المستعمر الفرنسي ومواصلة المقاومة، بعد أن اختاروا الغربة وضنك العيش في طرابلس الغرب على الخضوع للمحتل الذي تنعته الأغنية بـ "الكافر". والمعلوم أن القبائل التونسية في الجنوب والوسط عقدت ميعاد الحامة في تشرين الأول/ أكتوبر 1881، واتخذت قرار التحصن بطرابلس في انتظار نصرة الباب العالي، ولمواصلة المقاومة من هناك تحت قيادة علي بن خليفة النفاتي.

الصورة (5)
صورة للمساجين العرب في كاليدونيا الجديدة



المصدر: مقتطفة من الوثائقي التلفزيوني:
"Sur les traces du passé - Les 'arabes' de Nouvelle-Calédonie (1/2)," YouTube, min. 9:22, 15/5/2014, accessed on 31/1/2021, at: https://bit.ly/39Up6eL

الصورة (6)
صورة لمحاكمات عرب الجزائر المنفيين في كاليدونيا الجديدة



المصدر:
Ibid., min. 4:35.

الصورة (7)
صورة للحياة اليومية للمنفيين العرب في كاليدونيا الجديدة



المصدر:
Ibid., min. 4:42.

الصورة (8)
زنزانات السجن في كاليدونيا الجديدة



المصدر:
Ibid., min. 8:34.

ومنصور الهوش من قادة ورغمة وفرسانها الأشاوس وقد اتبع مبدأ التكفير والهجرة متخيرًا فتوى الإمام سيدي عليش الذي يبيح دم وأرزاق من يستسلم ويخضع للمحتل "الكافر"[10].

وعدَّ منصور الهوش حركة القبائل ضد التخوم التونسية جهادًا ضد الكفّار:

"واجب علينا الهجرة فرض وعام

بالشرع مولى الخايبة يتكافى"

وكان المقاومون "ما بين زوج ضوارٍ"؛ حيث فكَّا الجيش الفرنسي وتسلّط الباشا العثماني في طرابلس الغرب.

الصورة (9)

قصيدة تصف حال المقاومين التونسيين اللاجئين إلى طرابلس

١ من البازي القايد غدا يو مجيبه — لا من قبل مني بما نشكي له a

٢ توكلت بامر الوالي — والدام غطوه وخمسطاشه لتالي

٣ على جلاشه غير الكافر لا نمشي له — ومن حر نو الصيب هذا حالي

٤ واش قايلك جي الي قريب وجالي — وغير خير من ملكات بو برطله

٥ البازي عدانا بكبارنا بصغارنا بنسانا — سعدنا توكلنا على مولانا

٦ وكل من سرى يعرف صباح مقيله — سيدي علي الشارف تكون امعانا

٧ خطينا على عجب العدو باعينه — التوزني قامبينا

٨ والتوزني مستند عليه يمينه — جميع التواجع الكل طمعوا فينا

٩ اجنا جايته ما بين زوج ضواري — والنعريا مترونه لرونا

١٠ انا ريتها والغير ما هو داري

a) قرصوقين gārṣūṭīn, duel du fr. garçon (domestique).

a) نشكي له, pron. nechkī lā (pour leh = لَهُ).
b) خمسطاش khèmestāch, prononciation usuelle de خمستاش = خمسةَ عشر; on dit aussi khèmesṭa'ch خمسطاعش.
c) على جلاش 'ala jlāch = لِأَجْلِ أَنَّ.
d) يا مترونه yā mitrōwwen = يَا مَا أَرْوَنَ ; c'est le procédé de formation des verbes d'admiration (ou d'étonnement) appliqué à une 5e forme.

المصدر: سونك، ص 136.

وبعد رواج نبأ معاهدة الحماية في قصر السعيد تجنَّد الشعراء لتحفيز المقاومة والجهاد؛ ومنهم شاعر أصيل قفصة حمّل الباي الذي باع الوطن و"دخل سوق العدامة" المسؤولية، داعيًا إلى الحرب والمقاومة ضد "النصارى" وضد قوات الجنرال "بريار" وهو قائد الإنزال العسكري، وأثنى على قبائل دون أخرى على غرار بني زيد والهمامة وقفصة والجريد ونفزاوة والساحل وجبالية عمدون وخمير والشياحية، لكنه عاب على عروش دريد خذلانهم المقاومة.

10 فتحي ليسير، **من الصعلكة الشريفة إلى البطولة الوطنية: دراسة في سير بعض "المستبعدين" من تاريخ تونس المعاصر** (تونس: ميديا كوم/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، 1999).

الصورة (10)

قصيدة لأحد الثوار التونسيين يندد فيها بالباي حاكم تونس وببعض القبائل التي خذلت المقاومة بحسب رأيه

١	يـــامـــــةa نبيـنــــــا	يـا من طالب على الجهاد يجينـــا
٢	خـامـونـــــا الـكـبـــــار	كان خرتوا بينـا العيطه للنهـار
٣	من هـانــا الله يهينـه	ومن بـاعنـــا للنصـــارى
٤	ولا حـاز موجب علينـــا	ولا بين بينـــا دمــــاره
٥	كل مـا طلب اعطينــــاه	في كل يوم طـــالق الغاره
٦	على اجـــل ملـة نبينـــا	طلبنـــا احكـــام الجبـــاره
٧	حتى خان وخرب دينـــه	ودخـــل سـوق الغبـــاره
٨	وعلى القصبـه اعصينـــه	في الكـــاف عـــالي اسواره
٩	وافـريقيـه·الامر اعتنينـــه	قعدت دشــرة فبـــاره
١٠	جبـــل المديــرb علينــــا	ها هم يرجموا في حجـــاره
١١	كل يـــوم متحـــزمين	على اليمنى واليســـارى
١٢	بـاحمـــال متقـــابلينـــا	في البر شاطهc اخبــــاره
١٣	ويعيطـــوا مـــن يجينــــا	يـــا قـــاطعين الدبــــاره
١٤	ادوا كسبنـــا من ايدينـــا	لا يصير مـــا شي خســـاره
١٥	نحـــن احيـا نـاسينــه	وانتم رضيتـوا العفـــاره
١٦	مـكبــــر هـــــالعسرهd	ما بعد المعسار كان اليسرى
١٧	انتعـــت لــك مثـــــال	اذا يـــرم نصـــرة
١٧	في ســـورة الانفـــــال	هذا نزل على النبي يا حسره

a) يامة yömmet : rég. يا أمّة.

b) المدّير ëlmëddäyr = المتداير.

c) شاطه chāṭṭa est pour شاتّة ; ت devient ط.

d) مكبر هالعسره mëkbër hal'asra = ما اكبر هذه العسرة.

١٩ يا اماليء افسره يا الي بعتوا دينكم بالكسره

٢٠ تبعتوا جنرال ابريار كان خرتوا فينا العيطه للفهار

٢١ يا باي تونس نعزيك في دين بدر تمامه

٢٢ وخطاك واعواج كرسيك ودخلت دين النصارى

٢٣ والاسلام مستنصرين بيك مستوديه بالغرامه

٢٤ المال في باردوا تجيك والخلق بيدك كلامه

٢٥ السلاطين تسمع عليك وشيبك ولى رفامه

٢٦ سفطت اجعونك وسنيك ودخلت سوق العدامه

٢٧ درباك شيطان واهليك في بير ستين فامه

٢٨ وتفطعت وثايق فيك وبقيت تحت الظلامه

٢٩ يا سامع القول نوصيك بات السبعى على طعامه

٣٠ شمر على حد ركبيك واضرب شعشع علامه

٣١ ارفع طويله وفدريك واقصد جبل السلامه

٣٢ تلقى عساكر اترايك لا يفهموش الكلامه

٣٣ تمنع على من يعاديك وتفوز يوم القيامه

٣٤ والعور يستبشروا بيك يا طمها من كرامه

٣٥ كان مشت ربي ينجيك كان مت ما هي ندامه

٣٦ اوصي ذراري ذراريك على باي بايع مقامه

٣٧ من بعد حمودة نعمه للكبار عز جنوده

٣٨ واما الصادق لاش يخدم في السوده

٣٩ باع عماله باهيه مقدوده الى رومي ما يسواش

٤٠ ادخلها بجنوده بمدافعه وعساكره وباروده

٤١ توق فيها النار كان خرتوا فينا العيطه للفهار

٤٢ يا سعد من جاهد نهار في مخالفين الشريعه

٤٣ يرتاح من عذاب النار ورحمة الله وسيعه

e) يا أمالي yā om(ō)alȳ est pour يا موالي.

٤٤	كان مات ما يشوف الانكار	لا جرح لا لـه وجيعـه
٤٥	كان عـاش لـالخلق يـزار	وتنـال منـه النجيعـه
٤٦	نرجـع f على وطن الاحـرار	بـامـوه بيـع القطيعـه
٤٧	وشـراوه غـرمـاء شطـار	ابلا مـال عقدوا البيعـه
٤٨	دمعي مـن العين قـطـار	وهموم قـلبـي لسيعـه
٤٩	والفوت جي البحر امـرار g	كل يوم تنـزاد ليعـه
٥٠	لو مـا الجبل دار بـازار	والطبى من الكفر شيعـه
٥١	احي سنتك يا المختـار	لا يتـرضى بـالمنيعـه
٥٢	بجـاه زيـن اهـلـه	ورجال الديوان واوليا اللـه
٥٣	بجـاه حسن وحسيـن	يعطيـه مذلـه
٥٤	ويسلط له جي جواده علـه	هـذا خـارب ديـن
٥٥	سلـم جي المـلـه	وتبع جنرال لابس برطلـه
٥٦	اداء بـالاسعـار	كان خرتوا بينا العيطه للنهار
٥٧	يـا سامعني لاش تنشد جي	واصغى قولي كان قلت مـال
٥٨	تلـقـاش جيه عتـاب والا لي h	والا كلمـه خـاطيـة المثـال
٥٩	لـو مـا جبل عمدون دار مـزين	والله قديـنـا زيش على شعـال
٦٠	زيـد معه خميـر والشيحيـه	جبلـهم مـا يسكنـه ذلال
٦١	جـاتـه جنـود الفرنسيس ديبـه	حتى اليهـود ركـوب على البغـال
٦٢	سبايس i تقـدم جيه بالشهريه	من مين ماضي الى سوح واد هلال
٦٣	زاد بعث للنـاحيـه الظهـريـه	من وطن سيدي فريس جاوه معال
٦٤	سرى من عشايه جزع بـالجيـة	من قلعـة بني عبـاس ءالقتـال

f) نرجع nrëjja' *est* نرجع nërja' *dont la seconde radicale est arbitrairement redoublée.*

g) امرار ĕmrār, *I^re^ forme pop. de* مَرّ.

h) لي lëyy (*de* لوى) *a la même signification que* لُوىّ*, propos vains, dénués de sens.*

i) سبايس sbāys, *le fr.* spahis.

٦٥	ضرب واد بو مرزوڧ والجزيريه	وسوڧ اهراس تجي ڢي المنزال j
٦٦	تسمع طبولهم كانها رعديه	واما العساكر على الخنڧ اطال k
٦٧	حطوا على عمدون ضيڧ عشيه	وهم هجموا عليهم نسوة ورجال
٦٨	خلوا جرايسهم للنسور هديه	والوحش ياكل ڢي لحوم الارذال
٦٩	حسن بن الاطرش ڢي الجبل تبي l	وڧال لهم غدوة كملوا الي ما زال
٧٠	ولى جنرال ناڧلاته m هيه	ڧال هاذون ڢورصه n وهبال
٧١	الاسلام لا من عانهم بسريه	الجنه حازوها مشات ڧدال
٧٢	يلوموا على من يطلب المشليه	ويسل سيڢه ڢي العدو حلال
٧٣	بني زيد والهمامه الناشن o ڢيه	العرب لهم من ڧديم ابطال
٧٤	اما الدريدي كمثيل وليه	حازوا اعوايه مڧطرين اسبال
٧٥	يدوا كباش الڢحول شبانيه	باب الجهاد ڢي حڧهم بطال
٧٦	بيامة الڧطران بالشميه	والهنداي والجزار والنعال
٧٧	علي بن عماره صيد ڢي الترميه	محمد بن هذيلي بطل من الابطال
٧٨	وطن الساحل ڢيهم الرجليه	الواحد يلز كبده على الملال
٧٩	ڧڢصه ونڢزاوه وجريديه	مع وعد ربي ما يڧد احال
٨٠	اذا ڧدرب p شور كل ثنيه	يجي صاحب المعروڢ والاعمال
٨١	تجينا نصرة من البحر عتريه	نبشركم يا سامعين الڢال
٨٢	تڢرح النسوان والذريه	وتطڢى شيعة الكڢر والجهال
٨٣	ڢي اول رجب جبت ڧصيته	ثمانيه مع تسعين عام كمال
٨٤	نبلغ سلامي للرسول هديه	على ڧد موج البحر والنمال
٨٥	على ڧد ما ڢي الارض ميته وحيه	على ڧد ما ذا ڢصل الڢصال
٨٦	سلامي على سامعين كلامي	على ڧد حب الزرع والغصوال

j) المنزال ĕlmĕnzāl est المنزل *allongé pour la rime.*
k) اطال ăṭṭăl = تطلّ.
l) تبي tbĕy, *qui devrait être écrit* تباي, *signifie : être proclamé bey.*
m) ناڧلاته năqlāto = ناقلته, *part. act. f. sing. de* نقل.
n) ڢورصه fourṣa, *ital.* forza.
o) الناشن ĕṭnăchĕn, *altération de* اثنا عشر : n = r.
p) ڧدرب qĕddĕrrĕbbi = قدّر ربّي.

المصدر: المرجع نفسه، ص 137-140.

الصورة (11)

قصيدة يتأسف فيها الشاعر على سقوط إيالة تونس تحت هيمنة الفرنسيين

١ الشي من الله الواقع صار بى لوحه مكتوب اسطار

٢ الشي من الله رايد يا خوياني مكبر هاذله بي جاشي لهبت نيراني

٣ مكبر هاذله هذا سحاب لا يجلى

٤ الباشا علق برطله الله يخونه الصادق الغدار

٥ يعطيه بغدره اتسلطه دعوى مقبوله

٦ امنين a طيح قدره بي وطنه ثور برتونه b

٧ ثارت برتونه يا ربي ما تلصب زوله

٨ يعطيه بجمه مجوله بي راسه بلس مسمار

٩ قلبي قاللنى ما عتش c نوحي ما بي

١٠ كيباش اندني امكن داي لاط جواجي

١١ داي بى قلبي بي جاشي مدسوس مخبي

١٢ انقاسي مكتوبي من ربي امنين رخصتا للكبار

١٣ شوف جان بوليس d خدمنى ما شبق علي

١٤ اعييت من التهيس بيدنى طيب رجلي

١٥ اعييت من التهيش ما وجعني مخزن تونيس

١٦ رخصه ربي لبرنسيس عاد يخدم بي اتراب اجار e

a) امنين ĕmaȳa = من اين.
b) برتونه fĕrtouna, *l'ital.* fortuna, *tempête, orage, ouragan.*
c) ما عتش mā 'ottĕch, *contraction de* ما عدت شي.
d جان بوليس jān boulȳs, *fr.* agent de police.
e) اتراب اجار trābājār, *esp.* trabajar. *Ce verbe a le plus souvent le sens de*

المصدر: المرجع نفسه، ص 141.

حمّل الشاعر من قبيلة الهمامة باي تونس محمد الصادق باي المسؤولية، واتهمه بالخيانة "الصادق الغدّار" و"الباشا علّق بورطلة"؛ أي إن حاكم البلاد لبس قبّعة إفرنجية، وخرج من قشرته المحلية، وطاوع المستعمر والمحتل، ومن ثم فهو قد خان أمانة الوطن، و"باع البلاد للرِوامة"، وهي العبارة التي أطلقتها عامة الناس، وكانت عبارة عن شعار التعبئة العامة، وكلمة سر المقاومة الشاملة التي انطلقت بتنسيق من زعماء القبائل التونسية وبزعامة علي بن خليفة النفاتي.

2. تاريخ التقنيات والذهنيات: البحرية نموذجًا

تكتنز هذه المدونة بمعطيات مهمة عن تاريخ البحرية بولايتي (إيالتي) تونس والجزائر خلال القرن التاسع عشر، والمعلوم أن البحرية في العصر الحديث كانت عالمًا في البحر شكّل دومًا مصدر استرزاق وبوابة خطر بالنسبة إلى الإيالات العثمانية في شمال أفريقيا، وكانت البحرية تشمل ثلاثة اختصاصات: بحرية عسكرية وقرصنية وتجارية.

أ- البحرية القرصنية: نهاية عهد

أغنية صوفية شهيرة حول الولي أبي سعيد الباجي الذي تُنسب إليه ضاحية سيدي بوسعيد شمال العاصمة تونس، والتي كانت تُسمّى جبل المنار قبل شهرة الولي الذي يشرف مقامه على خليج تونس، وكان القراصنة يتبرّكون به في جهادهم البحري:

شيلة من الأدراك ** يا باجي نوب علية
داويني بدواك ** على الله يبرا اللي بية
يا باجي نوب ** جيب شكارة بالمجبوب
نملا المكتوب ** والفاضل للخرجية
يا باجي هات ** هات البيوت مع الخيمات
زيّارك جات ** عاونهم في البحر شوية
يا باجي فز ** مراكب في البحر تدز
وحل وفي الخز ** عاونهم في البحر شوية[11]

والباجي هو الولي أبو سعيد الذي كان يمتدحه الأتباع والمريدون، ويزوره مجهزو مراكب القرصنة قبل الخروج للبحر طلبًا للبركة وتبريرًا لذاك "الجهاد البحري" ضدّ "الكفّار"، وكان الباجي بالنسبة إلى القراصنة التونسيين عبارة عن الولي الحامي ومصدر البركة.

من خلال الأغنية نكتشف نمط الذهنيات، فالقرصنة تسبقها بركة الولي الحامي، وعرفت إلى حد نهاية حكم حمودة باشا باي الحسيني (1782-1814) ازدهارًا، ودرَّت أرباحًا وفيرة، ولكن خلال القرن التاسع عشر تراجعت القرصنة البحرية، بل خمدت نهائيًا خاصة مع حملة للورد اكسماوث في 27 آب/ أغسطس 1816، وحلَّ عصر تطور التقنيات البخارية والميكانيكية، وهو ما تشهد به هذه المصادر الغنائية التي تتحدث عن قطع الأسطول التونسي في عهد محمد باي، وكان "أسيطلًا" متواضعًا، أغلب قطعه مقتناة من طولون ورياسه وقباطينه في مرحلة بحث عن الذات، بعد أن انتهى عصر الرياس "العروجيين والدرغوثيين".

11 الرزقي، ص 94.

ب. البحرية العسكرية والتجارية

الصورة (12)

أغنية حول أسطول البحرية التونسية في عهد محمد باشا باي 1855-1859

١	شد الشيمه يا منصور	الريح ناسم على البابور
٢	سيدي محرز سيدي ناجي	يا رجال المنوبيه
٣	بو سعيد سيدي الباجي	كونوا نصره للبحريه
٤	شد الشيمه يا منصور	الريح ناسم على البابور
٥	كونوا اعوان للفرقاته a	لقبطان الحسينيه
٦	ستين مدفع كل برداته b	يدفع محمد الدزيريه c
٧	شد الشيمه يا منصور	الريح ناسم على البابور
٨	البشير والمنصور	والصاف d والمحرزيه
٩	زعمي في ضرب الكور	الله ينصر البحريه
١٠	شد الشيمه يا منصور	الريح ناسم على البابور
١١	دالي وامر وسيدي حسين	اليانقي وبن عطيه
١٢	قبطانات مقدودين	متاع الدوله الحسينيه
١٣	شد الشيمه يا منصور	الريح ناسم على البابور

a) ڨرڨاتة *fĕrgāta et plus communément* ڨرڨاطة *fĕrgāṭa, ital.* fregata.
b) برداتة bŏrdāta, *ital.* bordata.
c) الدزيريه ĕddzȳryya, *contraction de* الجزايرية ĕldjezāyryya, *les Algériens.*
d) صاف ṣāf, *orthographe incorrecte, mais qui donne la prononciation populaire de* ساف sāf; *ce terme désigne, selon les localités, les petits et moyens rapaces des genres épervier, faucon, milan, etc.*

١٤ رانا اولاد سيدي درفوت — سنجافنا في مبداليه
١٥ اولاد الكور والباروت — بالبندقه والحربيه
١٦ شد الشيمه يا منصور — الريح ناسم على البابور

١٧ عبد القادر الجيلاني — امر الزين البوهليه
١٨ سيدي مقرب والتيجاني — كونوا اعوان للبحريه
١٩ شد الشيمه يا منصور — الريح ناسم على البابور

٢٠ مولى الطبل يزهينا — والريح ناسم من الشرقيه
٢١ والصبارة تنادي علينا — شدوا الشيمه يا بحريه
٢٢ شد الشيمه يا منصور — الريح ناسم على البابور

٢٣ يا كربونجي[e] في الماكينه[f] — اعطي النار بالعقليه
٢٤ بالك تكون تسخيب علينا — رانا اولاد البحريه
٢٥ شد الشيمه يا منصور — الريح ناسم على البابور

٢٦ بالاجالى راه الموت — معدودين في اليوميه
٢٧ رانا اولاد سيدي درفوت — موالي الغلب والرجوليه
٢٨ شد الشيمه يا متصور — الريح ناسم على البابور

٢٩ يا الله يا الله يا طبال — جيب نوبة البحريه
٣٠ قوي الغيطه[g] يا قربال — شد الزكرة[h] يا بن كاليه
٣١ شد الشيمه يا منصور — الريح ناسم على البابور

e) كربونجي kărbŏŭndjy, *mot hybride formé de l'ital.* carbone *et du suffixe turc de métier* جي : *chauffeur.*

f) ماكينة makŷna, *ital.* macchina.

g) غيطة ȓŷța, *le même que* غايطة.

h) زكرة zĕkra; *on prononce aussi* zĕgra (زقرة).

٣٢ قوي حسك يا غناي   اشكر سيدنا والبحريه

٣٣ سيدي محمد باشا باي   بحلته وعساكريه

٣٤ شد الشيمه يا منصور   الريح ناسم على البابور

٣٥ ايا نركبوا يا بحريه   اللهَ ينصر الحسينيه

المصدر: المرجع نفسه، ص 155-157.

بحسب هذه الأغنية، لا تتجاوز قطع الأسطول خمسًا، وهي فرقاطات (جمع فرقاطة): الحسينية نسبة إلى حسين بن علي مؤسس العائلة الحاكمة بتونس منذ عام 1705، والبشير والمنصور، وهما اسمان للتفاؤل بالنصر والبشارة، والمحرزية نسبة إلى الولي الصالح سيدي محرز الذي حباه المخيال العام لسكان الحاضرة تونس بالتقديس ورسخ الاعتقاد ببركته، واعتبره سلطان المدينة وحاميها من الأعادي (يقول المثل العامي الرائج: "يحرز محرز يا تونس")، والساف (مكتوبة الصاف)، وهو طائر كاسر يوجد بالوطن القبلي من تونس.

ولم يقع اختيار تسميات القطع بصفة اعتباطية، فهي تجمع بين التفاؤل والتبرك بالأولياء الصالحين إما من سلالات الأتراك (دالي واعر) الذين ينتسبون رمزيًا إلى درغوث رايس (رانا أولاد سيدي درغوث)، وإما من مهرة رياس البحرية القراقنة (سيدي حسين اليانقي وبن عطية) نسبة إلى جزيرة قرقنة التي كانت تمد العسكر التونسي بالعنصر البشري المختص في البحرية.

ودعمًا للتبرك وخوفًا من أهوال البحر، تمعن الأغنية في الإشادة بدور زعماء الطرق الصوفية (عبد القادر الجيلاني والتيجاني) والأولياء الصالحين (بوسعيد الباجي وأم الزين الجمّالية وسيدي عقارب)، وتتغنى بشجاعة عسكر البحرية (الكور والسناجق والبندقية والرجولية ... إلخ)، لكنها تلمح أيضًا إلى التطور والعصرنة؛ فالسفن صارت بخارية سريعة (يا كربونجي في الماكينة أعطي النار بالعقلية) نسبة إلى الفحم الحجري الذي يزود المحرك البخاري، ومجهزة بالمدافع (ستون مدفعًا)، والقطعة البحرية لها نظامها وطاقمها من ذلك ترتيب الموسيقى العسكرية والفرقة التي تشحذ عزيمة البحرية، وتطرد عنهم الملل: (مولى الطبل يزهينا)، (يا طبال جيب نوبة البحرية/ قوي الغيطة يا غربال شد الزكرة با بن كالية قوي حسك يا غناي اشكر سيدنا والبحرية).

ولم يكن أسطول الجزائر بأفضل حالًا، فالأنواء والعواصف كانت تخيف الطاقم وتزعجه.



الصورة (13)

أغنية حول الأسطول البحري الجزائري في الربع الأول من القرن التاسع عشر

١ يا لاصه يا لاصه خرجت ليلا من الجزاير
يا لاصه يا لاصه بحر كبير وريح عجيج وعقلي مخبل

٢ يا لاصه يا لاصه صبحت بكره على بجايه
يا لاصه يا لاصه بغربي مشرق ورياه b

٣ يا لاصه يا لاصه جيجل سمي وحدي
يا لاصه يا لاصه القل عند العشيه

٤ يا لاصه يا لاصه اسكيكده لم مبالي
يا لاصه يا لاصه سيدي عكاشه وتكش

٥ يا لاصه يا لاصه هما جبال العلالي
يا لاصه يا لاصه الى عنابه بغيت ندخل

٦ يا لاصه يا لاصه تقطعوا حبال المراسي c
يا لاصه يا لاصه يا محل مكسر به راسي

٧ يا لاصه يا لاصه والريح اسماوي اقبالي
يا لاصه يا لاصه توسلت لكل صالح

٨ يا لاصه يا لاصه وسرت باديا جوق العلالي
يا لاصه يا لاصه بغيت نقصد القاله

٩ يا لاصه يا لاصه سبقني البحر والريح لاله
يا لاصه يا لاصه الى طبرقه لبيت ندخل

١٠ يا لاصه يا لاصه كملت ذاك العشيه
يا لاصه يا لاصه بنزرت لا شبعت مثلك

١١ يا لاصه يا لاصه الواد شق المدينه
يا لاصه يا لاصه الحوت سايح ورايح

١٢ يا لاصه يا لاصه قاصد شور الدرينه
يا لاصه يا لاصه تونس جيبها القعاني

١٣ يا لاصه يا لاصه فرحت وكل من في السفينه

1) حقّ ḥaqq = حتّى

a) يا لاصه يا لاصه yā lāṣṣa yā lāṣṣa, *expression qui équivaut à ô hisse! ô hisse!*

b) ورياه ōurya *est pour* وراي ouraya.

c) حبال المراسي *pron.* ḥbālĕmmĕrāsī.

المصدر: المرجع نفسه، ص 157-158.

وكان التحديث الاستعماري في النقل البحري العمومي بإدخال "بطّاح" مدينة بنزرت يثير فضول الأهالي، ويفتح أعينهم على عظمة التطور التقني لفرنسا والأقطار الأوروبية. والبطاح هو ناقلة بحرية كبيرة تربط بين ضفتي مضيق أو بوغاز وهي حالة رادس وأجيم في جربة وبنزرت، وتتبجح الأغنية بفضائل هذا الاختراع ومزاياه، فهو ينقل كل ساكني بنزرت بمختلف أجناسهم وأديانهم وقوافلها وعرباتها (بنزرت كفاها بلدية وعرب بكل قوافل وكرارط ونصارى ويهود الكل)، ويشيد بجدّة القطعة البحرية العصرية وبمحركها البخاري العجيب (حتى الماكينة عجبتني ترتيب شغل).

و"البطاح" يسير في كل الاتجاهات، وعلى الرغم من الضيق فهو يسير أيضًا إلى الوراء (بطّاح جديد/ يقدم ويوخّر فوق منه سكة وعجل) ومجهز (بكراسي وبيبان وسلاسل تتحل)، وتشيد الأغنية بصانع المركبة البحرية (اللي بدعه معلم مهندس ما صار قبل)، ومع ذلك فللبطاح بعض العيوب خاصة عندما يرسو فهو يثير ارتجاجًا مرعبًا للعابرين (أما فيه حويجة دونية إذا يوصل يركز يرعبني مثل بغل إن كان جفل).

الصورة (14)
أغنية حول البطاح الذي يعبر ضفتي بحيرة بنزرت

١ بطاح اجديد ما هو شي a كالي بدعوا قبل — ما بين سلالم متعلق في شيم b مثل
٢ يقدم ويوخر فوق منه سكه وعجل — حتى الماكينه c عجبتني ترتيب شغل
٣ خايف يتقطع ونروحوا d جمله بالكل — الي بدعه معلم مهندز ما صار قبل
٤ ما يتقطع شي مديت ثمنطاش حبل — لو يسقط واحد ونقولوا الثاني يتحل
٥ اما فيه حويجه دونيه اذا يوصل — يركز يرعبني مثل بغل ان كان جفل
٦ هو يعجبني ما يتعطل شي بالكل — كراسي وستاير بيبان وسلاسل تتحل
٧ مثل القيافه يحط يده الرايس تتسل — النافوز يخبر في الماكينه للترل e
٨ بنزرت كفاها بلديه وعرب بكلل — قوافل وكرارط f ونصارى ويهود الكل
٩ والعسكر زاده والي جا من الوطن الكل

a) ما هو شي *pron.* mōchȳ.
b) tchȳm, *pl. de* شيمه tchȳma *ou* چيما, *ital.* cima.
c) الماكينة ĕlmakȳna; *ital.* macchina.
d) ونروحوا *pron.* ourrōuhōu.

المصدر: المرجع نفسه، ص 179-180.

ثانيًا: نماذج من الرواية الأدبية وكتابة التاريخ

هل الرواية والتاريخ خطّان متوازيان لا يلتقيان أبدًا؟

هذا ما رسّخته نظريًا سلطة المدرسة "التاريخانية"، وأوحت به "المدرسة" الوضعية، لكن الواقع وتطوراته أثبت عكس ذلك، و"خلخل" ما تم التسليم به.

الأدب يؤثر في التاريخ، والتاريخ ينمّي الخيال الأدبي، ولا يولد الخيال من خيال، بل لا بد من حاضنة واقعية له، وعندما نقول (الواقعية)، فهي التسليم بمعطيات التاريخ؛ أي الوثيقة أو المعاينة الميدانية.

هل يمكن فهم تاريخ مصر وعالم حاراتها من دون روايات نجيب محفوظ؟ وهل يمكن النفاذ إلى مجتمع الصعيد المصري وثقافاته اللامادية واختلاجاته من دون العودة إلى عبد الرحمن الأبنودي؟ وهل يمكن العودة إلى تغريبة بني هلال من دون محمّد المرزوقي؟

ومن في إمكانه أن يتجاوز كتابات جرجي زيدان حول الحجّاج وشجرة الدر وفتاة القيروان، وهو لم يلتقط عناصرها من خياله، بل بعد أن جال في المصنفات وأمهات المصادر، وغاص فيها غوصًا عميقًا، وبعد نُفرة وتحقير عاد القرّاء إليها يتكشّفون ما لم يحسنوا تلقّفه في مطاويها من قبل؟

خصّصت مجلة "**الأنال**" (**الحوليات**) الفرنسية، ذات الصيت الذائع والتبصّر المنهجي الموروث والمتجدد منذ عصر مارك بلوخ ولوسيان فيفر وفرنان بروديل، عددًا خاصًا حول علاقة الرواية بالتاريخ[12]، وفيه تم التبحّر المنهجي من خلال أمثلة في علاقة الأدب بالذاكرة والعادات والتقاليد والفلكلور الشعبي، من ذلك كيف يتمثّل الناس السماء في العصر الكلاسيكي؟ وحدود العلاقة بين التأريخ والرواية وبين التأريخ والخيال.

ولم يكن هذا التنقيب المنهجي خاصًا بالمؤرخين الفرنسيين ومجلة **الحوليات** فقط، بل عُقِدَت ندوات ومؤتمرات حول علاقة التاريخ بالأدب والأدب الروائي تحديدًا في الهند والصين وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا وأميركا الشمالية في كبرى المدارس التاريخية التي اهتمت بالتاريخ المجهري وتاريخ الأشياء العادية أو "اليومي" وتاريخ "التابع".

وفي ورشة كتابة التاريخ الحديث والمعاصر في البلاد العربية، طرحت مرارًا مسألة تنويع المصادر وتجديدها، بل ابتكارها؛ لأن أرشيفات الدولة أو السلطة المركزية وما استتبعها من كتب المصنفات بقدر ما ساعدت على كشف جوانب من التاريخ العام المفصلي، فإنها لم تساعد على كشف "الجمال المخبوء تحت الأشياء العادية".

ومثال تطبيقي لذلك تطرح أعمال روائية عدة نفسها بوصفها مصدرًا مجدّدًا للتعمّق في التاريخ اليومي للمجموعات المحلية:

1. مثال رواية "الدقلة في عراجينها" للبشير خريّف

في هذه الرواية يستعذب القارئ أهمية الأرض والنخيل والماء والملكية الفردية وخطر "البلترة" ونزيف التجنيد الاستعماري، لكن من دون العودة إلى مراسلات القيادة أو إلى تقارير القلم الأمني أو مقتطعات الصحف، بل من خلال حبر يأتي من عمق الذاكرة بأسلوب أدبي وسخرية لاذعة.

البشير خريّف (1917-1983) أديب تونسي من مواليد نفطة بالجريد في الجنوب الغربي، وهي منطقة واحيّة بامتياز، اشتُهِرت بالحركة الصوفية وأهمية الحركية الأدبية بها حتى سماها بعضهم الكوفة الصغرى. ومثل كل أبناء الجريد، بدأ خريّف تعلمه في الكتّاب،

12 Etienne Anheim & Antoine Lilti (coordination), "Savoirs de la littérature," *Annales: Histoire, Sciences sociales*, vol. 65, no. 2 (2010).

ثم انتقل إلى الدراسة بالزيتونة، ومنها إلى الخلدونية التي اكتسب منها المعارف العصرية واللغات، بعد تجربة روائية أولى **حبك درباني** عام 1954 خصصها للأحاسيس، وكتب عام 1960 رواية تاريخية بديعة **برق الليل** حول نهايات العهد الحفصي في تونس، وهي فترة شحّت حولها الوثائق والكتابات، وأنهى كتابة روايته **الدقلة في عراجينها** عام 1966، جامعًا فيها بين ركام التجربتين؛ أي الأحاسيس والتاريخ، فأتت روايته التي قسّمها إلى عراجين (جمع عرجون) وشماريخ (جمع شمروخ) انعكاسًا لحبه لبيئته الواحيّة في منطقة الجريد التي تدور فيها الحياة حول النخلة والتمر، وتتويجًا لواقع تونس بين الحربين في فترة الاستعمار الفرنسي.

لقد صوّر الحياة الاجتماعية الجماعية وانقساماتها بواحات نفطة من الجريد التونسي ودقائق الحياة اليومية وخاصة الصراع على الأرض بين الملاكة والخماسة وبين العائلات والأسر الجريدية بأسلوب مكثف دقيق الوصف، فيه لمسة من السخرية والفكاهة. لا تكفي قراءة **الدقلة في عراجينها** وحدها لفهم توازنات المجتمع الجريدي وتقاليده وخصائصه. لكن كتابات المختصيّن (عبد الحميد هنية بخاصة[13] وجمال بن طاهر[14] ومصطفى التليلي[15]) تكتسب بعدًا استثنائيًا عندما تُضاف إليها حمولة الرواية التي نحن بصددها، وهي ليست الوحيدة التي اهتمت بشأن الجريد.

للرواية جاذبية كبرى خاصة لمن درس تاريخ المجموعات الواحية، ففي كل سطر من أسطرها تزداد دقة المعرفة بتفاصيل الحياة اليومية، ويتحول البديهي والمنسي منه إلى حقيقة متجددة على الرغم من أن الرواية في آخر الأمر خيال، لكن زادها استعمال اللهجة المحلية حلّةً من الصدق، يقول في شأنها الطيب صالح (الأديب السوداني الكبير) عندما قدّمها للنشر عام 1990: "عالم الجريد في الجنوب التونسي عالم تعرفه ولكنك نسيته أو نسيت بعض جزئياته كما ينسى المرء أبناء عمومة له [...] يستيقظ الجريد النائم على أبواب الصحراء أشعث أغبر يستيقظ عند ذلك كمن نضجت فيه الروح [...] هذه الرواية تعمل في الخيال كما يحدث حين تلقي حجرًا في بركة ساكنة تنطلق دوائر وراء دوائر [...] وحسبك اللغة فإن لغة الجنوب التونسي الدارجة التي يستعملها الكاتب دون تحفظ تشهد بأن اللغة العربية الفصحى بعد أكثر من ألف عام من الغربة ظلت محتفظة بفصاحتها وطلاوتها [...] كما حدث في كل بيئة حلّت فيها ولا عليك من هذا اللجج عن العامية والفصحى فإن اللغة في هذه الرواية دارجة أو عامية تقوم وحدها برهانًا على عظمة هذا العمل الفني"[16].

تبدأ أحداث الرواية في عيد "مايو" أي يوم 15 أيار/ مايو في الحساب "العربي"، وما هو بعربي بل أعجمي موروث من عهد أفريقيا الرومانية، وفي عادات أهل الجريد دعاء لفرعون على ضفاف الوادي طلبًا للخصب، ويذكرنا مقطع الرواية بنص بديع لابن أبي دينار القيرواني حول استقبال" النوروز" بمدينة تونس في العهد المرادي في التاريخ نفسه.

2. مجتمع الجريد: في حراكه وسكونه

وفقًا لما جاء في الرواية يعيش أهل الجريد على "بورصة" التمر، وتحت رحمة تقلبات الطقس: "على أنهم أبدًا في وجل من تقلبات الجو فإن أمطرت دقائق فوق ما ينبغي يتبلل التمر ويتعفن فلا تقبله السوق ولا يستسيغه الطاعم، سرعان ما يتكون فيه الدود وينتشر منه البعوض، فعلى صاحبه أن يستأجر من يريحه منه في الزبالة"[17].

13 Abdelhamid Henia, *Le Jérid: Ses rapports avec le beylik de Tunis 1676-1840* (Tunis: Publications de l'Université de Tunis, 1980).

14 جمال بن طاهر، **الملكية بواحات نفزاوة من خلال دفاتر القانون** (تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1982).

15 مصطفى التليلي، **قفصة والقرى الواحية المجاورة: حول الحياة الجماعوية من بداية القرن 18 إلى 1881**، تقديم عبد الحميد هنية (تونس: جمعية صيانة مدينة قفصة، 2009).

16 البشير خريّف، **الدقلة في عراجينها**، تقديم الطيب صالح (تونس: دار الجنوب للنشر، 1990)، ص 7-18.

17 المرجع نفسه، ص 28.

وفي سنوات الرخاء كما في سنوات الشدّة: "هناك فئة ناشطة هي فئة العدول، فذلك زمن الاقتراض والرهن والبيع والطلاق"[18]، تشخيص دقيق لفئة مهمة في المجتمع دورها التوثيق العدلي، وقد فطن المؤرخون[19] في المغرب إلى أهمية الأرشيف العدلي، ومن مدونتهم انبثقت أعمال جامعية عديدة.

ومن خلال دفاتر العدول التي اشتغل عليها المؤرخون، وممارسات بعضهم التي صوّر نزرًا منها خريف في روايته؛ تتضح معالم الأرض وعلاقات الإنتاج بالواحة: "خرج حقّة فصبّح عليه الخمّاسة باحترام، فرد عليهم، ثم سألهم عن الأشغال الفلاحية، وقرّعهم على كسلهم"[20].

اعتمل جدل كبير حول طبيعة المجتمعات في المغرب، وكان نظام الخماسة[21] محلّ جدل بين المحللين والمؤرخين، ولم تلغَ الخماسة في تونس رسميًا إلا عام 1981. وفي الرواية تفصيل مدقّق لاسترسال نظام "الخماسة" بالجريد وظواهر الإكراه الاقتصادي والأخلاقي، غير أن الخمّاس الجريدي لم يكن فقيرًا معدمًا ولا شبيهًا بأقنان العصر "الإقطاعي - السنيوريالي"، ويعدّل البشير خريف الصورة وهو ابن تلك البيئة التي خبرها.

وفي مفصل آخر يفصّل البشير خريف في أثر التمدّن الفرنسي ماديًا وثقافيًا في المجتمع المحلّي، وكيف غيّر من اللهجة والمظهر السائد التقليدي: "الطاهر الطرايور" Tirailleur (كان بجيش الرماة) والزلاميتا لمروكي Les allumettes (الولاعة بالفرنسية) والفكتور Facteur (ساعي البريد) والزوفري Les ouvriers (العامل في تصنيف تقزيمي وتحقيري) والشركة "الكبانية" Compagnie و"الكانطينة" (المقصف) Cantine و"مونيفر" عامل يدوي مختص Manœuvre.

وتصف الرواية بواقعية شديدة وأسلوب عذب صعوبة الجندية ومرارة التجنيد عند شباب بلاد الجريد: "وأخذ يتكلّم على العسكر وتراتيبه ووقعة فردان Verdun والعيش في فرنسا [...] وأخذوا ما يفعل الشباب الحاصلون في العسكر ليفسدوا أجسامهم فيتخلصون؛ كتعاطي الحشيش فيعتل الصدر والتبخير بالبنّ ليلة المقابلة فيصفرّ الوجه، وأكل البطاطة النيئة فتفسد المعدة"[22].

وتسرد الأغنية الشعبية في الجريد أهوال الحرب ووقعها على المجندين في جبهات القتال من أبناء الجريد:

يا أميمة ما زلت صغير ما زلت صغير

يوصل عمري للعشرين

ادوني للدردنيل

ذقت أعذابوا وأهوالوا[23]

تبدأ أحداث الرواية عام 1928، وتنتهي تقريبًا مع الحرب الثانية، وكان للتجنيد وقعه على الشبان والعائلات وخصوصًا أن تجربة الحرب الكبرى كانت قاسية، وخلفت عدة ضحايا من سكان القرى والمداشر والأرياف، ويبذل الشباب قصارى جهدهم لتفادي الجندية خوفًا من جبهات الحرب، ومنهم من يلجأ إلى العوض، أي دفع مبلغ مالي في إطار المعاوضة، ويتنزل مكانه شاب آخر من أوساط اجتماعية فقيرة، ويكون ذلك وفق عقد عدلي موثق به كل الشروط: "أنت قول لعمك يعاوض عليك، أنت بنخلك ولاباس عليك".

---

18 المرجع نفسه، ص 29.

19 **مسار مؤرخ وتجربة تأريخية: أعمال مهداة إلى محمد الهادي الشريف**، إشراف عبد الحميد هنية (تونس: مخبر دراسات مغاربية/ مركز النشر الجامعي، 2008).

20 خريف، ص 30.

21 الهادي التيمومي، **الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية: الكادحون الخمّاسة في الأرياف التونسية 1861-1943** (تونس: دار محمد علي/ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1999).

22 خريف، ص 123.

23 خريف، ص 191.

ثم ينتقل الروائي من الجريد وعالم النخل والخماسة والتمر إلى شمروخ جديد من عراجينه هو:

3. منجم المتلوي: "البلترة والمقاومة"

في المنجم الذي تحول إلى مدينة سماها بعضهم "باريس الصغرى" Petit Paris انبثقت حاضرة المتلوي وجزؤها الأوروبي "فيليب طوماس"، وهو اسم المهندس الذي اكتشف ثروة الفوسفات بتلك التلال الجرداء الشاحبة و"المتلوي المحطة" Metlaoui Gare؛ أي محطة أرتال سكة الحديد لشركة فوسفات صفاقس - قفصة، "الكبانية" تعريبًا للفظ Compagnie، والمكون الثالث هو أحياء الأهالي والعمال.

في المتلوي تنتظم الحياة حول صافرة المنجم: "وعلى الخامسة صباحًا أطلقت العياطة صياحًا كخوار عجل مستغيث وبقيت ترسله كل نصف ساعة حتى السابعة، كذلك يبدأ يوم المنجم مؤقتًا مضبوطًا"[24].

حياة المنجم عبارة عن حياة عسكرية صارمة لخليط من العمّال والأجناس واللهجات والأديان؛ منهم أصيلو عروش الهمامة من أولاد معمّر (أولاد بويحي وأولاد الديناري) والعبيدية والصوافة أصيلي الجزائر والطرابلسية والجريدية، لكن المراتبية كانت واضحة، فالفنيون الفرنسيون كانوا في أعلى السلم، وأحياؤهم لا يدخلها الدخلاء وبعدهم في المرتبة باقي العمال الأوروبيين من إيطاليا ومالطا "تحدثوا عن تصرفات الشركة وعما يشاهدون من حرمان التونسيين وتقديم كل أجنبي، وكلما كان أبعد جنسية كان أوفر حظًا، فاليوناني والمالطي ثم المروكي والطرابلسي والجزائري، أما التونسي فقد جعلوا قسمه في ظلمات الأرض"[25].

تصوير دقيق لواقع المدن والقرى المنجمية[26] التي نشأت غداة هيمنة الاستعمار المنجمي بالجنوب الغربي التونسي؛ مثل الرديف والمظيلة وأم العرائس ومثيلاتها في الجزائر والمغرب.

يدقق السرد والوصف والحوار لتصوير معاناة المنجميين، وخاصة النازحين من بلاد الجريد، وسرعان ما ينتقلون من الوعي العروشي المحلّي إلى الوعي العمّالي: "الزيادة في الأجر، الزيادة في الأجر إلى أمته الواحد يتحشّم"[27]، في البداية أعاقت التركيبة العروشية والعرقية تكتّل العمّال، وقد فشل محمد علي الحامي في آخر عام 1924 في جمع شتات العمال المنجميين بالمتلوي: "إن محمد علي القابسي حاول ذلك ولم يفلح [...] موش عيب الرجل يجيكم ويتمرمد عن حالكم ويقول لكم هيا، ولوا كيف العباد لا من بغى منكم"[28].

يتبحّر البشير خريف ويروي كيف نجح "الدبنجق" والمكّي في لمّ شتات العملة، وتجاوز الفُرقة والاختلاف لتوحيد أصواتهم ومطالبهم أمام إدارة الشركة: "نجفل [أي نُضرب] الكلّ لا من يخدم تقعد نهار اثنين ثلاثة عشرة وكيف الكبانية ما تلقى بيها واين تعطينا مطالبنا وترجعنا لخدمتنا الكبانية قوية بمالها وحنا أقوياء بأذرعتنا"[29].

24 خريف، ص 148.

25 المرجع نفسه، ص 152.

26 Noureddine Dougui, *Histoire d'une grande entreprise coloniale: La compagnie des phosphates et du chemin de fer de Gafsa, 1897-1930* (Tunis: Faculté des lettres de la Manouba, 1995).

27 خريف، ص 192.

28 المرجع نفسه، ص 204.

29 المرجع نفسه، ص 216.

انتهت الحركة الإضرابية بالقمع والمحاكمات والسجن، وقد كان خريف 1936 خريف الإضرابات العمالية التي تواصلت إلى الإضراب الشهير في 4 آذار/ مارس 1937 الذي خلف ثمانية عشر قتيلًا وأكثر من ثلاثين جريحًا وعشرين معتقلًا[30]، ولكنها رسخت ثقافة الوعي الطبقي المنجمي في وسط كان أميل إلى التضامنات التقليدية القائمة على العرش والعشيرة والزاوية والطريقة، فانتقل إلى النقابة والجمعية والحزب والإضراب، تحولات عميقة صورتها ريشة سلسة وبسيطة تجاذبت فيها موهبة الخيال الروائي وعمق المعرفة التاريخية.

ليس مثال **الدقلة في عراجينها** وحيدًا، فقد كان من الممكن أن تكون رواية توفيق عوّاد **الرغيف** لتوفيق عوّاد حول تجنيد شباب لبنان في الحرب الأولى "السفر برلك"، أو رواية **الخبز الحافي** للمغربي محمد شكري، وهي تصور حياة المهمشين بمدينة طنجة والحواضر المغربية الكبرى.

تواترت ألفاظ التهميش والإقصاء والتغييب نعوتًا وصفية في دراسات عديدة من دون أن ترفق بتعريف متكامل لفحواها وتاريخيتها، وقد قامت أعمال أدبية بهذا الدور بنجاح. فالتهميش أو الإقصاء الناتج منه ظاهرة تاريخية مادية اقتصادية، ولكنها أيضًا ظاهرة نفسية ومعنوية، والأدب الروائي والغنائي يحسن تصويرها وينافس فيها قلم المؤرخ.

تلمح أغلب الدراسات التي اعتنت بتاريخ المغرب المعاصر إلى احتداد الهامشية في ثلاثينيات القرن العشرين[31] من جرّاء أزمة 1929 التي عصفت بالتوازنات التقليدية، ورمت بجحافل النازحين الريفيين إلى المدن وخاصة الحواضر الكبرى؛ مثل: الدار البيضاء وتونس الحاضرة وعاصمة الجزائر، وتكونت أحزمة الصفيح ومدن القصدير بوصفها أقطابًا للتهميش والهامشية، ومثل هذه الأحكام على صحتها تتطلب تنسيبًا وتدقيقًا.

أمّا بخصوص الحيّز الزماني فلا جدال في أن فترة ما بين الحربين، وتحديدًا ثلاثينيات القرن العشرين التي ينعتها بعضهم بفترة "الطفرة"، قد مثلت زمن ذروة التهميش وتفاقم البؤس الاجتماعي. لم يكن من باب المصادفة أن يثير النابهون الوطنيون موضوع المساعفة الاجتماعية والشفقة على البؤساء في فترة ما بين الحربين، لقد خلّف الاستعمار بؤسًا وتهميشًا وتفقيرًا شمل شرائح جديدة كانت بمنأى عن تلك الشرور.

وقد جرفت الهامشية الاستعمارية عدة شرائح اجتماعية ضعيفة ومفقرة ينعتها المختصون بالفئات السفلى[32]، غير أن المهّمش ليس دائمًا الفقير والمحتاج فقط. وفي كل الأحوال، يرمز لفظ الفقر المتداول في بدايات الاستعمار إلى فقراء الزوايا والطرق والمتزهدين روحيًا ودينيًا لا إلى فقراء الجيوب فحسب.

خاتمة

لا شك في أن الأغنية التراثية - على غرار المدونة الروائية الواقعية - ساهمت في تبصير المتبحرين في الأرشيفات والمقدسين لها بأن كتابة التاريخ يمكن أن تستفيد كثيرًا من هذه المصادر الموازية والمكملة، بل الضرورية أحيانًا، وتساهم أيضًا في إضفاء حيوية على كتابة التاريخ، فبين الصرامة المنهجية والملل الرتيب خيط رفيع.

وعلى المؤرخ أن يجدد مصادره، ويكمن التجديد أحيانًا في إعادة النظر وبعث الروح فيما يبدو بديهيًا ومنسيًا، ومن ذلك الأدب والثقافة والمأثور الشفوي أو ما يُسمَّى الفلكلور؛ أي التراث الشعبي.

---

30 حفيظ الطبابي، **الحركة النقابية في مناجم قفصة خلال الفترة الاستعمارية** (تونس: المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية - جامعة منوبة، 2005).

31 Jacques Berque, *Le Maghreb entre les deux guerres* (Paris: Le Seuil, 1962); Ali Mahjoubi, *Les origines du mouvement national en Tunisie, 1904-1934* (Tunis: Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis, 1982).

32 François Furet, "Pour une définition des classes inférieures à l'époque moderne," *Annales: Histoire, Sciences Sociales*, vol. 18, no. 3 (1963), pp. 459-474.

References

المراجع

العربية

- بن سليمان، فاطمة. "مجال خمير والسلطة المركزية بتونس في القرن التاسع عشر: من التخوم إلى الحدود ومن المخزن إلى الدولة". **مجلة روافد**. العدد 5 (2000).
- بن طاهر، جمال. **الملكية بواحات نفزاوة من خلال دفاتر القانون**. تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1982.
- التليلي، مصطفى. **قفصة والقرى الواحية المجاورة: حول الحياة الجماعوية من بداية القرن 18 إلى 1881**. تقديم عبد الحميد هنية. تونس: جمعية صيانة مدينة قفصة، 2009.
- التيمومي، الهادي. **الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية: الكادحون الخمّاسة في الأرياف التونسية 1861-1943**. تونس: دار محمد علي/ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1999.
- خريف، البشير. **الدقلة في عراجينها**. تقديم الطيب صالح. تونس: دار الجنوب للنشر، 1990.
- الرزقي، محمد الصادق. **الأغاني التونسية**، ط 2. تونس: الدار التونسية للنشر، 1989.
- الطبابي، حفيظ. **الحركة النقابية في مناجم قفصة خلال الفترة الاستعمارية**. تونس: المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية - جامعة منوبة، 2005.
- ليسير، فتحي. **من الصعلكة الشريفة إلى البطولة الوطنية: دراسة في سير بعض "المستبعدين" من تاريخ تونس المعاصر**. تونس: ميديا كوم/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، 1999.
- المكني، عبد الواحد. **شتات أهل وسلات بالبلاد التونسية من 1762 حتى مطلع القرن العشرين**. تونس: دار سحر للنشر، 1999.
- ______. **شتات أهل وسلات بالبلاد التونسية: مقاربة في الأنتروبولوجيا التاريخية**. تونس: دار سحر للنشر، 2020.
- **مسار مؤرخ وتجربة تأريخية: أعمال مهداة إلى محمد الهادي الشريف**. إشراف عبد الحميد هنية. تونس: مخبر دراسات مغاربية/ مركز النشر الجامعي، 2008.

الأجنبية

- Anheim, Etienne & Antoine Lilti (Coordination). "Savoirs de la littérature." *Annales: Histoire, Sciences sociales*. vol. 65, no. 2 (2010).
- Berque, Jacques. *Le Maghreb entre les deux guerres.* Paris: Le seuil, 1962.
- Chater, Khalifa. *Insurrection et répression dans la Tunisie du XIXe siècle: La Mehalla de Zarrouk au Sahel (1864)*. Tunis: Publication de l'université de Tunis, 1978.
- Dougui, Noureddine. *Histoire d'une grande entreprise coloniale: La compagnie des phosphates et du chemin de fer de Gafsa, 1897-1930*. Tunis: Faculté des lettres de la Manouba, 1995.
- Furet, François. "Pour une définition des classes inférieures à l'époque moderne." *Annales: Histoire, Sciences Sociales.* vol. 18, no. 3 (1963).
- Henia, Abdelhamid. *Le Jérid: Ses rapports avec le beylik de Tunis 1676-1840*. Tunis: Publications de l'Université de Tunis, 1980.
- Mahjoubi, Ali. *Les origines du mouvement national en Tunisie, 1904-1934*. Tunis: Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis, 1982.

إبراهيم القادري بوتشيش | Brahim Elkadiri Boutchich[1]

النكتة مصدرًا تاريخيًا

هل يساهم النص المضحك في كتابة التاريخ العربي؟

The Joke as a Historical Source

Do Funny Texts Contribute to Writing Arab History?

مدخل: سؤال النكتة بوصفه مصدرًا في الدراسات التاريخية

تتجدّد أسئلة المادة المصدرية وتتناسل كلّما اتسعت رقعة التحولات المعرفية والطفرات المنهجية، وكلّما تكاثفت العلاقات البينية اللاحمة بين التاريخ والعلوم المجاورة التي تمدّ المؤرخ بآليات جديدة للاشتغال، وتدخله في عوالم معرفية لم تكن مألوفة لديه، ومن بينها عالم الضحك الذي أنتج نصوصًا هزلية تقدّم نفسها اليوم مادةً مصدرية لقراءة التاريخ، مقابل النصوص والوثائق الرسمية التي عادة ما تتميّز بخطاب جدّي ومنضبط، وبإيقاع لا يتجاوز سقف المعايير القيمية المتعارف عليها. وبحكم أنّ الإنسان "حيوان ضاحك"، وكائن ذو طبيعة نفسية مركّبة، تجمع بين الجدّ والهزل، فمن البديهي أن يُنتج نصوصًا مضحكة، بل إن النكتة التي يحكيها في شكلها الملفوظ جزء مما يسميه بول ريكور "حضارة الكلام" مقابل حضارة العمل والمنجزات[2]، فضلًا عن كونها إحدى تجليات التمثّلات الذهنية المتولّدة من قيم مجتمعية وذاكرة جماعية.

وبما أنه لا يمكن تصوّر تاريخ بشري خالٍ من الضحك، فإن السؤال المركزي الذي نروم إثارته في هذه الدراسة هو: إلى أي حدّ يمكن اعتبار النصّ المضحك، من نوادر ونكت ومستملحات وطرائف، مصدرًا من المصادر التي يستند إليها المؤرخ لسدّ بعض ثغرات التاريخ العربي، وتفسير التاريخ السياسي والاجتماعي؟ ثم أيمكن اعتبار النص المضحك مكمّلًا للنص "الجادّ" أم ناقضًا لصحته؟ وهل يعدّ الهزل في حدّ ذاته تعبيرًا عن واقع تاريخي مسكوت عنه، ولو بطريقة مراوغة ومليئة بالشيفرات؟

لا مشاحّة في أن النكتة تضرب بجذورها في عمق التاريخ، وتشكّل تعبيرًا رمزيًا دفينًا يحتلّ مساحة واسعة في المخزون الثقافي للمجتمع العربي وقيمه وتقاليده وأعرافه. ومع ذلك لم يتم تداولها في الدراسات التاريخية العربية المعاصرة، أو تمّ إهمالها بحجة أنها مجرد مصدر هامشي يفتقر إلى الجدية والانضباط، ويكتنفه غموض المعنى وتورية المقصد، ومن ثمّ لا يرقى إلى الدقة والقيمة التي تتميّز بها الوثيقة. مقابل ذلك، نهلت الدراسات النفسية والأدبية والسوسيولوجية والأنثروبولوجيا الاجتماعية من علم الفكاهة Humorology، ففتحت

---

1 أستاذ التاريخ والحضارة في جامعة مولاي إسماعيل بمكناس، المغرب. ورئيس المجموعة المغاربية للدراسات التاريخية والحضارات المقارنة.
Professor of History and Civilization at the University of Moulay Ismail, Meknes, Morocco. Head of the Maghreb Group for Historical Studies and Comparative Civilizations.

2 Paul Ricœur, *Histoire et vérité*, 3ème ed. (Paris: Seuil, 1967), p. 263.

ورشات جديدة في حقول البحث[3]؛ ما جعل النكتة تشكّل نقطة تقاطع في حقل الدراسات البينية Interdisciplinary-studies[4]. لذلك، تروم محاولتنا استنطاق النص المضحك في مجال التاريخ، وطرحه بصفته إشكالية مصدرية في هذه الدراسة، ووضعه تحت المجهر، بهدف تسليط الضوء عليه من حيث هو مادة تؤرخ للذاكرة الجماعية، ومناقشته بوصفه جنسًا أدبيًا - شفاهيًا يسعى إلى توليد إضافات جديدة، وتقديم إجابات عن أسئلة يطرحها البحث التاريخي؛ لأن النكتة في ظاهرها نشاط هزلي يروم إضحاك المتلقي، ولكنها في العمق رسالةٌ جديّة، وطرحٌ لقضايا مجتمعية وسياسية واقتصادية وذهنية شائكة، وأداةٌ لفهم العقليات وتحليل النظم والقيم الثقافية التي تندرج في قلب اهتمامات المؤرخ.

أولًا: النكتة نصًّا تاريخيًّا معبرًّا عن ذاكرة المجتمع

1. في مفهوم النكتة

على مستوى البنية اللغوية، تعرض المعاجم لمصطلح "النكتة"، ضمن شبكة مفاهيمية تتباين مع المفهوم الحديث للمصطلح، فالفعل "نَكَتَ" يعني الضرب أو القرع على الأرض بقضيب أو عود أو حصى. وقد ورد في معنى الرجل الذي يفكر ويحدّث نفسه. وقد يكون المعنى الأقرب إلى الاستهزاء هو ذاك الذي يحمله مصطلح "النكّات"، أي الطعّان في الناس، والنكيت المطعون فيه، وطعنه ونكته إذا ألقاه على رأسه. كما ورد في المعاجم أن "النكتة" هي النقطة السوداء أو شبه الوسخ في شيء صافٍ كالمرآة أو السيف[5].

ويستنبط من جملة هذه الدلالات اللغوية أنّ مفهوم النكتة لم يكن إلى حدود القرن الثالث الهجري هو المفهوم ذاته الذي يستخدم اليوم بمعنى الفكاهة والضحك. ويرى الباحث عباس علي السوسوة الذي أصّل، بكثير من العمق والدقة، مصطلح "النكتة"، عن طريق مسح لغوي وتطوري لدلالاته من المادي إلى المعنوي، أن أول من استخدم هذا المصطلح بمعنى التعليق الساخر هو بديع الزمان الهمذاني في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي (ت. 395هـ/ 1007م)[6].

وترد مصطلحات رديفة أخرى تقترب من مفهوم النكتة من قبيل الدعابة والتفكّه والهزل والمزاح والنوادر والمستملحات والسخرية والهجاء، مع وجود بعض الاختلاف في المعاني التي لا يَسمح المجال بعرضها كاملة[7].

---

3 من الدراسات التاريخية الغربية التي اعتمدت النكتة مصدرًا، كتاب **المنجل والمطرقة: تاريخ الشيوعية كما ترويه النكت**، وهو دراسة أكاديمية عن النكت التي أبدعها الشعب الروسي ضد تسلط الزعيم الروسي ستالين. كما اهتمت الدراسات الأنثروبولوجية بعلاقات التفكّه Joking Relationship في المجتمعات البدائية. ينظر:
Mahadev L. Apte, *Humor and Laughter: An Anthropological Approch* (Ithaka/ London: Cornell University Press 1985), pp. 29-30.

وننوّه بالدراسة القيّمة التي أنجزها الباحث أحمد شايب، والتي بيّن فيها أهمية علم الفكاهة في البحث العلمي. انظر: أحمد شايب، **الضحك في الأدب الأندلسي: دراسة في وظائف الهزل وأنواعه وطرق اشتغاله**، ط 2 (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2008)، ص 69، 76.

4 شايب، ص 10، ورد في:
Salvatore Attardo, "From Linguistics to Humor Research and Back: Applications of Linguistics to Humor and their Implications for Linguistic Theory and Methodology," PhD. Dissertation, Purdue University, 1992, p. 2.

5 محمد بن مكرم بن علي بن منظور، **لسان العرب**، مج 14، ط 6 (بيروت: دار صادر، 2008)، ص 350، مادة "نكت".

6 عباس علي السوسوة، "النكتة تأصيل لغوي تاريخي"، **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق**، العدد 79 (نيسان/ أبريل 2004)، ص 294.

7 ينظر حول هذه الاختلافات: أحمد الحوفي، **الفكاهة في الأدب: أصولها وأنواعها** (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001)، ص 87-88، 177-178.

بيدَ أننا إذا تجاوزنا المستوى اللغوي، لا يكون من السهل إعطاء النكتة مفهومًا اصطلاحيًا دقيقًا وشاملًا[8]، بسبب تنوع أصنافها وانتمائها إلى عدد من التخصصات المجاورة للتاريخ. لذلك اعتبرها البعض ضربًا من الألغاز وخبايا الأسرار التي تستعصي على تقديم تعريف مضبوط ومحدّد، بحكم علاقتها المعقدة باللاشعور[9].

وإذا حاولنا تركيب مختلف التعريفات الواردة حول مفهوم النكتة، أمكن القول إنّها آلية من آليات التواصل البشري، وجنس من الأجناس الفكاهية التي تسهم في الاندماج والتفاعل الاجتماعي، وتلامس مجريات الواقع وتداعياته. وعادة ما ترد في نصّ إبداعي لفظي شفهي تواصلي يبثّه المرسل للمتلقي، بهدف إحداث أثر سارّ في نفسيته بواسطة حكاية طريفة تتميز بالقدرة على إضحاكه، والتنفيس عما يختلج في ذاته من مشاعر مكبوتة يستعصي حلّها في عالمه الواقعي[10]. كما أنها شكل من أشكال التواصل المعتمد على تقنية الإشارات والتورية والإلماع. وقد نظر إليها سيغموند فرويد على أنها انتصار على النرجسية، وتحدّ للواقع، وتحرير للرغبات المكبوتة، وتحويل الضعف إلى قوة، والألم إلى لذة[11].

إلّا أن النكتة تتمظهر في عدة أصناف بحسب الدور الوظيفي الذي تقوم به، فهناك النكتة السياسية والنكتة الاجتماعية والنكتة الجنسية. وقد يرتبط نوعها بفئة مهنية كنكت الأطباء ونكت المعلمين ونكت الحرفيين، أو تكون ذات طابع جهوي أو قبلي أو عرقي[12]. ولكل صنف من هذه الأصناف قسماته الخاصة. وبحكم تركيز ورقتنا على النكتة السياسية، يُمكن تعريفها بأنها شكل من أشكال التعبير الجماعي عن قضايا المجتمع بطريقة مجازية ساخرة، فيها نوع من النقد للوضع السياسي والاجتماعي القائم. كما أنها رسالة خفية تتضمن الانتقاد الساخر الموجه إلى طرف معين، ومحاولة لتجاوز ظروف القهر والكبت، والتعبير عن موقف الفئات المظلومة، والأقلية ضد الأغلبية، وإبراز المواقف والتطلعات التي تختزنها الشعوب، ولا تقدر على الجهر بها علنًا[13]، وغالبًا ما يتمّ إنتاجها في الأوساط الشعبية وفئات المهمشين.

وإذا كان بعض الباحثين يصنفونها ضمن شبكة الأشكال الفنية كالأدب والشعر والموسيقى والرسم والنحت، باعتبارها نصًّا تعبيريًا يختزن أبعادًا شفافة وجمالية[14]، فهل يمكن اعتبارها أيضًا نصًّا تاريخيًا يستند إليه المؤرخ في بناء مادته التاريخية؟

2. في رصد صلة النكتة بالتاريخ والذاكرة الجماعية

يستشف الفاحص للحوليات التاريخية العربية خلوها من أي نصّ ضاحك يزرع البسمة في شفاه القارئ. وعلى العكس، تُهيمن على معظمها نصوص الخوف والعنف والعبوس والجهامة، وحتى في متون المعاهدات السلمية أو أخبار السفارات التي تشكل لحظة من اللحظات التي تختفي فيها لغة العنف والثأر والحروب، وترجح كفة التعايش والسلام بين البشر، لا نجد سوى النصوص الرسمية التي تتميز بالجدية و"الوقار"، وتهيمن عليها اللغة العالمة.

---

8 Louis Gazamian, "Pourquoi nous ne pouvons définir l'humour?" *Revue Germanique*, vol. 2, no. 1 (Novembre 1906), p. 631.

9 Marc Chapiro, *L'illusion comique,* Bibliothèque de philosophie contemporaine (Paris: PUF, 1940), p. 20.

10 شاكر عبد الحميد، **الفكاهة والضحك: رؤية جديدة**، سلسلة عالم المعرفة 289 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2003)، ص 387.

11 Sigmund Freud, *Le mot d'esprit et ses rapports avec l'inconscient*, Marie Bonaparte & M. Nathan (trads.), Une édition électronique réalisée à partir du livre de Sigmund Freud (1905) (Paris: Gallimard, 1930), pp. 120-121.

12 يحيى البشتاوي، "النكتة الشعبية ودورها في النقد السياسي"، **الفنون الشعبية**، العدد 20 (تشرين الأول/ أكتوبر 2016)، ص 8.

13 إدريس ولد القابلة، "في النكتة السياسية"، دار ناشري للنشر الإلكتروني، 2008/9/25، شوهد في 2020/12/10، في: https://bit.ly/3rgmAGx

14 حسين علي لوباني الداموني، **الملف السرّي للنكتة العربية** (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2005)، ص 272.

وفي المدونات التاريخية الرسمية تندر الإشارات التي تُشير إلى ضحك الملوك، رغم أن أروقة بلاطاتهم لم تكن تخلو من المتندّرين والشخصيات الكوميدية التي كانت تجبرهم على إظهار الجانب المتواري في حياتهم، خاصة أن الضحك كان يخفف عنهم أعباء الحكم، ويعيد لهم التوازن والراحة النفسية، ويساعدهم على الفهم والإدراك كما لاحظ ذلك أبو حيان التوحيدي[15]، وكما أثبت ذلك علماء النفس من خلال نظرية السرور[16]، فضلًا عن كون الضحك غريزة إنسانية مشتركة بين البشر ملوكًا ورعايا. ومع ذلك، تنأى النصوص التي كتبت حول الملوك عن إيراد أي شيء من ذلك في الغالب الأعم.

رغم هذا الفراغ والندرة في روايات النكت والهزل في الحوليات التاريخية، لا نعدم نوادر ومستملحات وردت في المصادر الدفينة مثل كتب الطبقات والتراجم، و**أخبار الحمقى والمغفلين**، والموسوعات التاريخية العامة، يمكن من خلالها قراءة ذلك "التاريخ الصغير" المتواري خلف صفحات "التاريخ الكبير" المليء بالجدية، والأخبار الرسمية والسياسية، ووقائع الحروب.

وباستقراء نصوص النكت، يمكن أن نتلمّس خمسة مؤشرات دالة على صلة النكتة بالتاريخ والذاكرة الجماعية، واعتبارها مصدرًا من مصادره البديلة:

- إذا كان التاريخ يجعل من سلوك الإنسان موضوعًا للدراسة والتحليل، فإن الضحك الذي تختزنه النكتة هو كذلك تعبير وسلوك مرتبط بالإنسان دون غيره؛ إذ لا يمكن أن يضحكنا إلا ما هو بشري، فالحيوان والأشياء لا تضحك، حتى ولو قمنا بإضحاكها بالإشارات. وقد يكون في الحيوان مشهد مضحك، ولكنه لا يثير فينا الضحك، ولو صدر هذا المشهد عن إنسان كما يقول هنري برغسون لأضحكنا، لأنه تعبير غير مألوف، وله دلالات[17]. ومن هذا المشترك البشري، يشكل الإنسان نقطة تقاطع بين التاريخ ونصّ النكتة، لأنها تترجم هموم الإنسان ومشكلاته المستعصية، وهو ما تعكسه الأمثال الشعبية التي ربطت بين الضحك وهموم الإنسان[18].
- يشترك التاريخ والنكتة أيضًا في اهتمامهما بالخبر، فإذا كان التاريخ في مستواه الظاهري الإخباري "لا يزيد على إخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأول" كما يشير إلى ذلك ابن خلدون[19]، فإن النكتة بدورها مادة خبرية قصيرة، ترد في شكل حكاية أو لفظ يثير الضحك[20]. وإذا كان للتاريخ معنى ظاهري وآخر باطني، فللنكتة أيضًا المعنيان أنفسهما كما سنحلّل لاحقًا.
- إذا كان التاريخ يصبو إلى الكشف عن الحقيقة، فللنكتة الدور الوظيفي نفسه؛ لأن الحقيقة فيها تختفي وراء الهزل، والهزل هو نقطة عبور نحوها، وتكتيك ذكي، ومسلك مناور، يخفي النيات الحقيقية لبلوغ المقاصد الجادة التي تتوارى خلف الكلمات الهزلية[21]. ونسوق في هذا الصدد جوابًا لسفيان الثوري في جداله مع من استهجنوا المزاح، بحجة أن فيه تبعيدًا للجدّ والحقيقة؛ إذ ردّ على المعارضين

---

15 يقول أبو حيان التوحيدي: "إياك أن تعاف سماع الأشياء المضروبة بالهزل، الجارية على السخف، فإنك لو أضربت عليها جملة لنقص فهمك وتبلّد طبعك". ينظر: أبو حيان التوحيدي، **البصائر والذخائر**، تحقيق محمد السيد عثمان، ج 1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 2014)، ص 48.

16 حامد عبد القادر، **دراسات في علم النفس الأدبي** (القاهرة: المطبعة النموذجية، [د. ت.])، ص 139.

17 هنري برغسون، **الضحك: بحث في دلالة المضحك**، ترجمة سامي الدروبي وعبد الله عبد الدايم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998)، ص 16.

18 يقول المثل المغربي الشعبي: "كثرة الهمّ تضحّك" (شرّ البلية ما يضحك).

19 عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ط 3 (بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د. ت.])، ص 3-4.

20 نبيلة إبراهيم، **أشكال التعبير في الأدب الشعبي** (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، [د. ت.])، ص 175.

21 Micheel Mulkay, *On Humor: Its Nature and Its Place in Modern Society* (Cambridge, UK/ Oxford, NY/ New York: Polity Press and Blackwell, 1988), p. 69.

لهذه الفكرة بالقول: "بل هو سنّة لقوله عليه السلام: إني لأمزح ولا أقول إلا الحق". وفي حديث بصيغة أخرى، رواه أبو هريرة: "قالوا: يا رسول الله! إنك تداعبنا؟ قال: إني لا أقول إلا حقًّا"[22].

ومن جهة أخرى، فإن الحقيقة في التاريخ ليست دائمًا هي الحقيقة الظاهرة للعيان، بل إن ميزتها تتجلى أحيانًا في تمنّعها وحرصها على التحجب، وعلى تخزين المكبوتات، من دون البوح بها صراحة. وبناءً على ذلك، فإن ما يميّز الحقيقة في النكتة أيضًا هو أنها ليست خبرًا مباشرًا أو نقدًا مباشرًا فحسب، بل هي تلميح إلى شيء خفي[23]، وخداع وتلوّن، وظهور في مشاهد مجازية وتخيّلية، ومن ثمّ لا تقدّم نفسها جاهزة للمتلقي، بل عليه أن يبحث عنها في طيات عباءتها الساخرة.

۞ ترتبط النكتة بالواقع، رغم تلوّنها بمسحة من الخيال؛ إذ لا يمكن أن تنشأ من فراغ، لأنها انعكاس أمين للواقع، وصدى للنظام السياسي والاجتماعي. ومن ثمّ، فهي نصّ تاريخي يجيب عمّا تعذّر الإجابة عنه في الواقع التاريخي، فرغم اختراع بعض شخصياتها ومشاهدها، فإن مؤلف النكتة يسعى إلى مطابقة إبداعه النصي بالواقع، وربطه بمجريات الأحداث التاريخية. والنكتة السياسية هي في العمق تواصل وحوار غير مباشر بين السلطة والمجتمع كما سنثبت في موضعه، لذلك فخطابها لا يخلو من نبرة الانتقاد اللاذع للمشهد السياسي، والتعبير عن شعور وأحاسيس ومواقف الرأي العام.

۞ مما يثبت صلة النكتة بذاكرة المجتمع أنها لا تحقق ذاتها إلا في سياق جماعي[24]، ولا يمكن أن يحكيها الفرد لنفسه ليضحك من دون أن يشاركه فرد أو تتجاوب معه جماعة، "فضحكنا هو أبدًا ضحك الجماعة"[25]. وحتى في حالة الضحك الفردي، فإنه يتسم بالمحدودية وعدم الجدوى. يقول الجاحظ: "ولكن ضحك من كان وحده لا يكون على شطر مشاركة الأصحاب"[26]. كما أن النكتة تستقي مواضيعها من مرجعيات القيم الاجتماعية والثقافية السائدة في مجتمع ما، لذلك فهي لا تعكس ثقافة الفرد، بل هي جزء من مخزون الذاكرة الجماعية، فالحسّ الفكاهي ليس مجرد مظهر من مظاهر التفاعل فحسب، بل هو صدى لصوت الجماعة، وتجلٍّ للبنى الاجتماعية والثقافية[27].

وتكمن أهمية النكت والنوادر بصفتها مصدرًا تاريخيًا وتمثّلًا للذاكرة الجماعية في ما تتيحه دلالاتها من إمكانيات الكشف عن البنية النفسية المخبأة، والمشاعر والمواقف لمكونات وثقافة المجتمع وقيمه، وهي بذلك تزيل عن المجتمع القشرة السطحية، وتغوص في ترسّباته الذهنية وتاريخه وعمقه الحضاري، بأسلوب هزلي وممتع، عبر كتلة نصّية صغيرة تستطيع، بفضل حركة التمويه والتورية، أن تجعله يبوح بما لا يمكن البوح به في ظل الثوابت والتابوهات واحتباسات حرية التعبير، وتبعده عن مقص الرقابة.

---

22 محمد ناصر الدين الألباني، **صحيح سنن الترمذي**، مج 2 (الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 2000)، حديث 1990، ص 375؛ شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق يحيى الشامي، مج 4 (بيروت: دار الكتب العلمية، 2004)، ص 5.

23 إبراهيم، ص 181.

24 Eugène Dupreel, "Le problème sociologique du rire," *Revue philosophique de la France et de l'Étranger*, vol. 106 (Juillet- Décembre 1928), p. 219.

25 برغسون، ص 17-18.

26 أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، **البخلاء**، تحقيق محمد علي أبو العباس (القاهرة: دار الطلائع، 2005)، ص 124.

27 شايب، ص 76.



3. تأصيل النكتة والضحك بوصفهما ظاهرة ثقافية في تاريخ المجتمع العربي

إن تاريخ الإنسان هو عملية مركّبة من الجدّ والضحك. والنكتة، بصفتها نصًّا مضحكًا، سلوك إنساني مشترك وجد منذ حقبة المجتمعات البدائية. ولعلّ أقدم نكتة مدونة تم العثور عليها في مصر تتمثّل في ورق بردي فرعوني، يعود تاريخه إلى سنة 3200 قبل الميلاد[28]. وتواصل إيقاع إبداع النكت في كل مراحل التاريخ البشري.

ولم يخرج المجتمع العربي عن مجتمعات الفكاهة والمرح، بل جعل العرب من الضحك رمزًا وجدانيًا يعكس التفاؤل والأمل، فسمّوا أولادهم الضحاك، وبسامًا، وطلقًا، وطليقًا، وبشرًا، وفرحان[29]. وفي الحقبة الإسلامية، ورد مصطلح الضحك في القرآن الكريم علامةً مقترنة بالحياة، وسمة عجائبية خارجة عن المألوف، أو جاء في مفهوم السخرية، أو دليلًا على الشعور بالنعمة: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ (النجم: 43)؛ ﴿وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ (هود: 71)؛ ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾ (الزخرف: 47)؛ ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ﴾ (المطففين: 29)؛ ﴿فَالْيَوْمَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾ (المطففين: 34)؛ ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ (النمل: 19). ولا نعدم من المتون الحديثية ما يثبت سلوك النبي (ص) المتميّز بالبشاشة والتبسم مع المخاطب[30]. كما كان له من المواقف والقصص الطريفة التي تفيض بالضحك، وتستخدم فيها التورية والكناية ما لا يسمح المجال بعرضها كاملة[31]. وبالمثل، عرف الإمام علي بن أبي طالب بالمواقف الطريفة مع أبي هريرة. وكان بدوره من أنصار السلوك الترفيهي الذي يعتبر النوادر والنكت والمستملحات من الأدوات التي تحسّن وظائف السلوك الإنساني والصحي[32].

وإذا كان أفلاطون (ت. 347 ق. م.) في كتابه **الجمهورية**، وكتّاب الآداب السلطانية قد نصحوا الحكام والسلاطين بعدم الضحك، باعتباره مدعاة للتنقيص من هيبتهم[33]، وإذا كانت كتب التاريخ لا تقدم الملوك والسلاطين إلا في صورة جديّة وعابسة، فالواقع التاريخي يثبت أن الضحك سلوك عمّ الجميع حاكمين ومحكومين. وهناك نصوص وردت في مدونات غير تاريخية، أماطت اللثام عن ملوك كانوا يضحكون حتى تظهر نواجذهم. ففي كتاب **البيان والتبيين** يورد الجاحظ (ت. 253هـ/868م) حوارًا بين أبي شعيب القلّال، والخليفة العباسي هارون الرشيد الذي استدعاه إلى بلاطه، فقابله القلّال بكلام جعله يضحك "حتى غطى وجهه"[34]، والأمثلة على هزل الملوك وضحكهم في المصادر غير التاريخية، كثيرة، ولو أنها وردت متفرقة.

---

28 ولد القابلة.

29 الجاحظ، ص 124.

30 ورد عند الإمام البخاري في حديث مرفوع لجرير: "ما رآني رسول الله (ص) منذ أسلمت إلا تبسّم في وجهي"، محمد بن إسماعيل البخاري، **الأدب المفرد**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (القاهرة: المطبعة السلفية، 1955)، باب التبسم، حديث رقم 250، ص 73.

31 النويري، ص 5-6.

32 النويري، ص 3. وينقل عن محمد بن عبد ربه رواية منسوبة إلى علي بن أبي طالب "أجموا هذه القلوب والتمسوا لها طرف الحكمة فإنها تملّ كما تملّ الأبدان، والنفس مؤثرة للهوى، آخذة بالهوينى، جانحة إلى اللهو [...] طالبة للراحة".

33 أفلاطون، **كتاب الجمهورية**، ترجمة فؤاد زكريا، ج 3 (القاهرة: دار الكتاب العربي، 1965)، ص 388؛ شايب، ص 19. وينظر أيضًا ما كتبه المرادي الحضرمي حول آداب السلطان، ونصحه له "بقلّة الضحك": أبو بكر محمد بن عبد الله المرادي الحضرمي، **كتاب السياسة أو الإشارة في تدبير الإمارة**، تحقيق سامي النشار (الدار البيضاء: دار الثقافة، 1981)، ص 89.

34 أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، **البيان والتبيين**، تحقيق محمد عبد السلام هارون، ج 2، ط 7 (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998)، ص 262.

وحتى الفقهاء الذين عُرفوا بجديتهم وهيبتهم ووقارهم لم يخرجوا عن دائرة الضحك والدعابة، ونذكر منهم على سبيل المثال، لا الحصر، عبد السلام بن عبد الله الذي "كان كثير النادرة"، وحباب بن زكريا الذي "كان فكهًا مداعبًا"[35]، وحمد بن عيسى المعروف بالأعشى (ت. 3هـ/625م) الذي "كانت فيه دعابة، وأخباره في ذلك كثيرة مشهورة" وغيرهم من الفقهاء[36]، بل إن بعض المؤرخين أنفسهم مثل لسان الدين بن الخطيب وابن خلدون كانا يتبادلان رسائل هزلية، وإن كانت لا تندرج في نمط النكتة.

وجدير بالإشارة أيضًا أن عدة شخصيات عربية برزت في مجال الهزل، بل إن بعضهم احترف مهنة الإضحاك و"حكي" النكت مهنة لكسب الرزق، ونذكر من بينهم أبا النجم الفضل بن قدامة (ت. 130هـ/ 747م)، وأشعب بن جبير (ت. 154هـ/ 770م)، وأبا وهب بهلول بن عمر الصيرفي الكوفي (ت. حوالى 190هـ/ 805م)، وأبا الشمقمق مروان بن محمد (ت. 200هـ/ 815م)، وأبا الطيب محمد بن أحمد الوشاء (ت. 305هـ/ 917م)[37]. بيدَ أن أبرزهم هو أبو الغصن دجين بن ثابت اليربوعي الفزاري المشهور باسم "جحا" الذي يرجح أنه عاش في أواخر العصر الأموي وبداية العصر العباسي، وعرف بطابعه الساخر، وبإبداعاته الفكاهية التي اعتمد فيها على التظاهر بالغفلة والتحامق[38]. وفي الأندلس ذاع صيت بعض الفكاهيين و"الكوميديين" من أمثال الفكاهي المشهور باسم "الزرافة" الذي كان من المضحكين لسليمان بن المرتضي[39]، والمضحك المعروف بالخطارة الذي كان يؤنس المتوكل، وأبي القاسم بن لبّ أحد جلساء عبد الرحمن الناصر، وأبي الحسن البغدادي الفكيك (عاش في القرن 5هـ/ 11م) الذي كان مصاحبًا لابن شهيد، وعاش في كنف المعتمد بن عباد، واشتهر بـ "قفشاته" ونوادره المضحكة التي كان يحكيها من دون أن يضحك[40]، وهي طريقة لرفع وتيرة الإضحاك، فضلًا عن ابن دريدة القلعي[41].

ولا تخلو مكتبة التراث الشعبي العربي من سيل من النوادر والنكت واللطائف والطرائف التي حوتها بعض المصنفات من قبيل ما كتبه الجاحظ في **البخلاء**، وأبي الحسن علي نور الدين بن سودون اليشبغاوي (ت. 878هـ/ 1473م) صاحب كتاب **نزهة النفوس ومضحك العبوس**[42]، وابن الجوزي (ت.597هـ/1201م) مؤلف **كتاب الأذكياء**، **وأخبار الظراف والمتماجنين**، **وأخبار الحمقى والمغفلين** الذي ضمّنه أخبار الحمقى، وجعل منها نكتًا تسيل لها دموع المتلقي من كثرة الضحك[43]. أضف إلى ذلك أبواب المزاح والفكاهة التي خطّها المؤلفون العرب كابن قتيبة[44]، علمًا أن جميع هذه النكت المضحكة لم تكن سوى انعكاس أمين لمكونات العقل العربي، ورؤيته للعالم والوجود[45].

---

35 أبو الوليد عبد الله بن محمد بن الفرضي، **تاريخ علماء الأندلس**، ج 1 (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966)، ص 107، 165، 287، 371.

36 أبو الوليد عبد الله بن محمد بن الفرضي، **تاريخ علماء الأندلس**، ج 2 (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966)، ص 5، 87.

37 الحوفي، ص 17.

38 عباس محمود العقاد، **جحا الضاحك المضحك** (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013)، ص 83-84.

39 شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عباس، ج 3 (بيروت: دار صادر، 1988)، ص 590-591.

40 المرجع نفسه، ص 119.

41 شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عباس، ج 1 (بيروت: دار صادر، 1988)، ص 473.

42 الحوفي، ص 18؛ العقاد، ص 80-81.

43 أحمد خصخوصي، **الحمق والجنون في التراث العربي: من الجاهلية إلى أواخر القرن الرابع** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992)، ص 267.

44 رياض قزيحة، **الفكاهة في الأدب الأندلسي** (صيدا/ بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1998)، ص 81.

45 لمزيد من التفاصيل حول المؤلفين المسلمين الذين أثاروا موضوع النوادر والملح والنكت، ينظر: السوسوة، ص 295 وما بعدها.



ثانيًا: بنية نصّ النكتة

تسعى الدراسة من خلال طرح إشكالية بنية نصّ النكتة، وتفكيك نسيجها الداخلي، إلى فهم تعقيدات هذا النص وتفهّمها، فضلًا عما يطرحه هذا النص على المؤرخ من إشكالات غير مألوفة في النص التاريخي الذي تحويه الحوليات التاريخية والوثائق المتميزة بوضوحها وعدم التواءاتها، وبعدها عن الغموض والتوريات، وإخفاء المعاني والتلاعب بالألفاظ، والقلب والمعاكسة، والتمويه والمخاتلة. وبمعنى آخر، فإننا سنسعى إلى تبيان بعض الخصائص التي تميّز نصّ النكتة من النصّ التاريخي المألوف، والقواعد التي تتشكل منها بنيته، علمًا أن هذا الاختلاف لا يعني عدم إمكانية توظيف النكتة في الكتابة التاريخية، فهي لا تخرج عن دائرة المصادر اللاإرادية مثل الكرامات الصوفية، والنصوص الروائية، وغيرها من المتون الإبداعية المتخيّلة التي تخالف أيضًا بنية النصّ التاريخي، ولكنها تثري الكتابة التاريخية، وتسدّ الفجوات التي تسودها. فما الذي يميّز نص النكتة عن النص التاريخي؟

1. مؤلف نصّ النكتة: هوية مجهولة

إن ذكر اسم مؤلف أي متن أو نص في العلوم الإنسانية يقوم بوظيفة مزدوجة تعيينية وإشهارية، فضلًا عمّا يعكسه الاسم من ذاكرة ثقافية قائمة الذات. فكيف يمكن تفسير بعض المصنّفات التاريخية التي يغيب فيها اسم المؤلف؟ في هذا السياق، طرح بعض الباحثين فرضية جنوح المؤلف إلى التحصّن بالسرية بوصفها أداة لحمايته من الرقابة أو العقوبة[46]. فهل ينطبق ذلك على النكتة التي يغيب اسم مؤلفها؟

يجمع الباحثون المتخصصون في مجال النكتة على أنها من أشكال النصوص التي يصعب التحكم في مصدر صناعتها أو تعيين اسم الكاتب الذي ألّفها، ومن ثم تصبح "الملكية الفكرية" لنصّ النكتة ضربًا من المستحيل، بل يمكن القول إن ملكيتها الفكرية تتجاوز الملكية الفردية لتصبح ملكية جماعية، لأنها من إنتاج الكل[47]، أو هي من إنتاج الضمير الجمعي. فمؤلف النكتة ليس مؤرخ دولة، أو كاتبًا مرموقًا، أو علمًا نحتاج أن نبحث عنه في كتب التراجم، أو نغوص في قلب حياته وأيديولوجيته ونفسيته ومشاربه الفكرية والمذهبية لنكتشف هويته، إنه بكل بساطة المؤلف الافتراضي الذي هو المجتمع، فالمجتمع هو الذي فكّر وأبدع وصاغ شكل النصّ من دون نسبته إلى أحد.

لذلك، غالبًا ما تحكى النكتة في صيغة الضمير المبني للمجهول من قبيل: "ذُكر" أو "قيل" ("قالك" بالدارجة المغربية)، أو "قال أحدهم" ("قالك هذا واحد") أو "ذكر أحد الرواة" (هذا واحد السيد)، وغيرها من العبارات التي يتجنب فيها السارد ذكر الراوي. وحتى المتلقي لا يهتم عادة بمصدر الحكي عندما تحكى له النكتة، بقدر ما يهتم بمضمونها الهزلي، والرسالة التي يراد تمريرها. ويصبح في إمكانه تغيير كلمات النص وتعديلها بحسب مهارته، وقدرته على الرفع من قيمة الرسالة التي تحويها عندما يحكيها بدوره لمتلق آخر، ليصبح نصّ النكتة نصًّا "متعدد الطبعات" من دون أن يفقد أصالته، لكن الراجح أن مصدر إنتاجه يرتبط بالأوساط الشعبية التي أنتجته بوصفه أداة للتعبير عن المعاناة[48].

---

46 مولود عشاق، **تاريخ المغرب وإشكالية المصادر** (الرباط: مطابع الرباط نت، 2016)، ص 74.

47 ولد القابلة.

48 هشام جابر، **النكتة السياسية عند العرب: بين السخرية البريئة والحرب النفسية** (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2009)، ص 30. وفيها سأل مؤلف هذا الكتاب أحد المصريين البسطاء: لماذا تنكت؟ جاء جوابه عفويًا: "من الغُلب يا بيه".

ولا يُشترط في مؤلف النكتة العلم والمعرفة، بقدر ما يحتاج إلى الخبرة بأحوال المجتمع، والملاحظة الدقيقة لما يشوبه من عيوب وهنات، وإلى الرؤية بالبصيرة لا بالبصر فحسب، وذلك لالتقاط نقط الضعف في المنكّت عنه، فضلًا عن الموهبة والبراعة في صياغة نصّ النكتة بأسلوب مضحك، مشفّر ومفعم بالمعاني، وتضمينه رسالة هادفة قد تكون أخلاقية أو تربوية أو معارضة سياسية. ولتبليغ رسالة النص يشترط في المؤلف أن يكون ذا بديهة مسعفة وعبارات مختزلة، وقدرة خلاقة على التخيّل، للجمع بين متناقضين، أو تحويل المعاني في تخليط مركّب، لتجسيم الصورة التي توازن بين الواقع، وما ينبغي أن يكون عليه، علاوة على قدرة بيانية مواتية يستطيع بها أن يصل إلى وجدان المتلقي[49].

2. إشكالية الزمان والمكان في نص النكتة

لا خلاف في أن عنصر الزمن يعدّ من المكونات الأساسية في النص التاريخي، غير أن الزمن في نص النكتة - على غرار زمن الكرامات الصوفية وبعض النوازل الفقهية غير المؤرخة - يتميّز بالافتراضية والتمطّط والتعويم؛ إذ من العسير التعرف إلى بداية نكتة، وتتبع التحولات التي طرأت عليها، فهناك نكت عاصرت الأجيال، وانتقلت من عصر إلى عصر آخر، مع إلحاق بعض التغيرات الطفيفة عليها كنوادر جحا مثلًا. وثمة من النكت التي أنتجت في زمن معيّن، وانتهت بانتهاء ظرفية إنتاجها. ويستشف من ذلك أن النكتة تتميز بتداخل الأزمان[50]، غير أنه لا يمكن تعميم هذا الحكم، فبعض النكت ارتبطت بزمن معين، تعجز بعده عن الإضحاك في زمن آخر تصير فيه فاقدة لصلاحيتها، لذلك حقّ لأحد الباحثين أن يحدّد من بين شروط راوي النكتة اختيار التوقيت المناسب لبثّها[51].

كما أنّ المجال المكاني للنكتة قد يطرح بعض الإشكالات المستعصية أحيانًا، فثمة نكت تمّ تداولها انتقادًا للزعيم الألماني هتلر أو الزعيم الإيطالي موسوليني أو الروسي ستالين، ثم أطلقت بعد ذلك بسبب تشابه الأوضاع على بعض قادة الأنظمة العربية المستبدة[52]. فالنكتة هي نصّ متنقّل، عابر للقارات وللهويات، ومهاجر بين الأمكنة والمجالات من دون استئذان، فلا يحتاج مؤلفها إلّا إلى إخراج سيناريو محلي قريب من الذهنية السائدة، ومن الثقافة السياسية والاجتماعية المحلية، لتمريرها من فضاء جغرافي إلى آخر، أو من شخص في بيئة معينة إلى شخص يعيش في بيئة أخرى. ورغم ذكر المكان أحيانًا في نص النكتة، فقد ينتقل إلى اسم مكان آخر يلائم مضمونها، فكم من نكت وطّنت في مدن وعواصم عربية مختلفة، بالمضمون نفسه، بسبب تشابه البيئات العربية عبر صيغة ما يعرف بالإلصاق والإنساب[53]. لذلك، حقّ للبعض تشبيهها بـ "طائر يعيش في كل مكان، ويعيش فوق كل الرؤوس، فوطنه حيث يوجد الإنسان"[54].

3. لغة نص النكتة

إنّ اللغة التي يكتب بها نص النكتة، وخاصة النكت الحديثة، لغة متحررة من قواعد اللغة العالمة المعيارية، فهي تتوسّل باللغة العامية القريبة من الفئات الشعبية والمهمّشة، لذلك غالبًا ما تحكى باللهجات الدارجة. وأحيانًا تنسخ باللهجات العامية المحلية عندما يتمّ تحويلها من الصيغة الشفهية إلى الصيغة المكتوبة. وهذا الخرق لقواعد اللغة المعيارية والانفلات من أنساقها وضوابطها هو المثير

49 الحوفي، ص 10، 30، 87، 233-234. وقد ألف المصنفون القدامى في شروط مؤلف المستملحات والنوادر. ينظر: الحصري القيرواني، **جمع الجواهر في الملح والنوادر**، تحقيق علي محمد البجاوي، ط 2 (بيروت: دار الجيل، 1953)، ص 7-8.

50 العقاد، ص 112-113.

51 جابر، ص 30.

52 ولد القابلة.

53 فاروق بلحسن، "النكتة السياسية في الجزائر: دراسة سيميائية تداولية"، جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس، مركز المنشورات الأكاديمية، 2012، ص 12.

54 جابر، ص 179.

للضحك؛ إذ إن السامع يتحرر عند سماعه النص النكتوي من رتابة المنظومة اللغوية، ومن عبء قواعدها الصارمة[55]، فيكون ذلك جالبًا للضحك، ومناسبة لتمرير الرسالة التي يريد مؤلف النكتة تمريرها بسلاسة ومهارة في التواصل.

وقد فطن الجاحظ منذ زمن باكر إلى دور العامية في التأثير في نفسية المتلقي وإضحاكه، فصاغ ذلك بقوله: "وكذلك إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام وملحة من ملح الحشوة والطغام، فإياك وأن تستعمل فيها الإعراب، أو تتخيّر لها لفظًا حسنًا، أو تجعل لها من فيك مخرجًا سريًا، فإن ذلك يفسد الإمتاع بها، ويخرجها من صورتها، ومن الذي أريدت له، ويذهب استطابتهم إياها واستملاحهم لها"[56]. وبذلك لا يكون مضمون النكتة هو جوهر الضحك فحسب، بل تتحول اللغة نفسها إلى موضوع للضحك[57]، ولذلك يرى البعض أن الناحية الجمالية في النكتة غير مطلوبة، بل إن جمالها يكمن في قبح لغتها، وقبح وسائل تمرير معانيها[58]. والأهم في لغة النكتة بالنسبة إلى المؤرخ، يتجلى في الوقوف على تركيب مفرداتها، من حيث الوظيفة التداولية، والبحث في خصائصها الشكلية من أفعال، وبنى حجاجية، وتكرار، وحذف، وخشونة بعض المفردات وغرائبيتها، وما لها من معانٍ ووقع في بناء الدلالات.

4. شكل النكتة وتقنيات سرد النص

النكتة نص شفهي يعتمد على تقنية سرد الجمل القصيرة، والتكثيف والإيجاز والتحويل، وقد غدت مع العصر الرقمي أكثر قصرًا، وأكثر ذيوعًا وانتشارًا.

ويعتمد نصّ النكتة أيضًا على تقنية الإضحاك والتفكّه، والانتشار السريع والتفاعل الاجتماعي. ولبلوغ ذلك يسعى الناصّ إلى إحداث مفاجأة لم يكن يتوقعها السامع، وهذا لا يتم إلا بمقدرة صاحب النكتة وبراعته، وهو ما يسميه جون موريل نظرية التنافر القائم على مبدأ الاصطدام بين الاستمتاع بشيء يصدم القوالب الذهنية لتوقعات المتلقي. ولعلّ هذه النظرية التي أسسها إيمانويل كانط Immanuel Kant، تؤكد الدور الذي تقوم به المفاجأة في إثارة الضحك[59]، وغالبًا ما تحدث عندما يتمّ اختراق قواعد المنطق. ولا شك في أن هذا الاختراق هو الذي يدفع المتلقي إلى تكوين معنى حول ما سمعه، والبحث عن تأويل التنافر الذي يقف عليه. كما أن التحويل ينعرج بالمتلقي بنقله من التركيز النفسي على موضوع ما إلى موضوع مختلف عن الموضوع الأصلي.

ويقوم نص النكتة على تضخيم العيوب للمنكّت عنه، ولكنه تضخيم عذب ومقبول؛ لأنه يروم الإفصاح عن الحقيقة بصورة مكبّرة وهازئة، وهذا شأن الرسم الكاريكاتيري. وفي الوقت نفسه، وعلى النقيض من ذلك، يمكن أن تعتمد النكتة على تقنية التلطيف الذي يدلّ على الكثرة في الأصل، كوصف سكير قام بتكسير جميع أثاث منزله بأنه شرب قليلًا من الخمر![60].

ومن المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها بنية نص النكتة قاعدة التناقض؛ كأن يبدأ السارد بكلام ينقض آخره أوله من دون أن يدري، أو أن يقيس الشخص قياسًا صحيحًا في شكله، باطلًا في مضمونه، فيحكم بما يخالف ما هو متداول من أعراف المجتمع

---

55 شايب، ص 56؛ الحوفي، ص 5، 252.

56 أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، **البيان والتبيين**، تحقيق محمد عبد السلام هارون، ج 1، ط 7 (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998)، ص 146.

57 برغسون، ص 84-85.

58 ولد القابلة.

59 John Morreal, "Enjoying Incongruity," *HUMOR: International Journal of Humor Research*, vol. 2, no. 1 (1989), pp. 1-18.

60 شايب، ص 123.

وثقافته. وفي هذا السياق يمكن إيراد النكتة التالية: "أتت جارية إلى أبي ضمضم، فقالت إن هذا الفتى قبّلني! فقال لها قبّليه، فإن الله يقول: والجروح قصاص"[61].

ويقوم تناقض نص النكتة أيضًا على كلام يراد به الإصلاح، ويغفل عمّا فيه من إفساد، من دون وعي بذلك. فقد ذهب رجل إلى شيخ صالح يشكو له زوجته، ويدعوه إلى التدخل لإصلاح ذات البين، فقصد الشيخ إلى الزوجة، وخاطبها بالقول: اعذري زوجك فقد أرهقته الزوجة الثانية، وأكثرت عليه من الديون، وهو يخضع لرغباتها لصغر سنّها وجمالها، وتجارته على وشك البوار بسببها، والدائنون يريدون مقاضاته، فارحميه وقدّري ظروفه ولما رجع الشيخ وأخبره بما قال لزوجته، ردّ عليه الرجل: قبحك الله فقد كشفت لها من أسراري ما لم تكن تعلمه، وزدت في الطين بلّة.

ومن نماذج التناقض الذي تقوم عليه بنية النص في النكتة، أن يكون الشخص في حالة تقتضي تصرفًا معينًا، فإذا به يفعل نقيض ذلك[62]، ومن هذه النماذج ما رواه ابن عبد ربه الأندلسي (ت. 328هـ/940م) صاحب **العقد الفريد** من أن الحجاج بن يوسف "ضرب أعرابيًا سبعمائة سوط وهو يقول عند كل ضربة سوط: 'شكرًا لك يا رب'. فلقيه أشعب فقال له: أتدري لم ضربك سبعمائة سوط؟ قال: ما أدري! قال لكثرة شكرك، أما علمت أن الله تعالى يقول لئن شكرتم لأزيدنّكم"[63].

وتتأسس بنية نص النكتة كذلك على التلاعب بالمصطلحات بسبب اللكنة الجهوية أو المحلية التي قد تؤدي إلى معنيين مختلفين. ويمكن أن نستدل على ذلك بإحدى النكت التي تقول إنه في وقت كانت العلاقات متوترة بين المغرب وإيران، استوقف رجل من سكان فاس إحدى سيارات الأجرة الصغيرة، وركبها. ومعلوم أن عددًا من أهل فاس ينطقون الكاف بالألف. فسأله السائق إلى أين؟ فأجابه الرجل الفاسي: إلى إيران، فغضب السائق ظنًا منه أنه يستهزئ به، خاصة في ظروف كان الكلام فيها عن إيران يدعو إلى الشبهة وإمكانية الاعتقال، فطلب منه النزول فورًا من سيارته، وكاد الأمر يتحول إلى خصام، لولا أن مرّ بالقرب منهما رجل، فتدخل لإصلاح ذات البين. فلما عرف أن مصدر المشكل يكمن في اللكنة، سأل الرجل: من أي مدينة أنت؟ فقال: من فاس، ففهم الرجل أن الرجل الفاسي ينطق الكاف ألفًا، فبادر إلى مخاطبة السائق على الفور: خذه إلى محطة "الكيران" أي محطة حافلات النقل العمومي بالدارجة المغربية!

وبالمثل، ترد الكناية جزءًا من بنية نصّ النكتة، وغالبًا ما يستعملها السارد لإضحاك المتلقي. والكناية هي التعبير بجملة، أو جمل، يراد بها ما وراءها من المعنى المرتبط بمعناها الأصلي، وتقوم على التعبير عن الفكرة المقصودة بألفاظ أخرى تثير الضحك. ونسوق في هذا الصدد نكتة حول جندي مغربي اسمه "موحا"، كان قد دخل إلى مجال التدريب العسكري. وفي الصباح الأول من حصّة التدريب، طلب الضابط من الجنود تحية الراية الوطنية، وبعد تقديم الجندي "موحا" التحية لها سأله الضابط: من هي تلك التي تقوم بتحيّتها؟ فأجاب: راية الوطن، فقال له: لا، إنها أمك (كناية عن أن الراية ترمز للوطن الذي هو بمنزلة الأم). وبعد ذلك جاء دور الجندي الثاني مباشرة، فسأله الضابط بعد التحية: من هي تلك التي قمت بتحيّتها؟ فأجاب على الفور: هي "أمّ موحا".

61 أحمد بن محمد بن عبد ربه، **العقد الفريد**، شرح وضبط وتصحيح أحمد أمين [وآخرون]، ج 6، ط 2 (القاهرة: منشورات لجنة التأليف والترجمة والنشر1949)، ص 346.

62 الحوفي، ص 46.

63 ابن عبد ربه، ج 3، ص 479.



ويمكن تسطير مجموعة من الخصائص والميزات التي تميّز نصّ النكتة وتقنياتها، ومن أهمها:

- التورية: معناها أن يعبّر المصطلح عن معنيين منفصلين، وهي ظاهرة شائعة في الأدب العربي وكذلك في الأدب الإنكليزي [64] The Pun وقد تصير التورية نكتة إذا تمّ تحويلها من المعنى غير المقصود إلى المعنى المقصود. ويحدث الضحك إذا كان المعنيان متناقضين، وهو ما تدل عليه النكتة التالية: "سار رجل اسمه جمل، مع رجل اسمه صالح جزرة، فصادفا جملًا عليه حمل من جزر. فأراد جمل أن يداعب صالحًا فقال له: يا أبا علي، ما هذا الذي على البعير؟ قال صالح: ألا تعرفه؟ قال جمل: لا، قال صالح: هذا أنا عليك!".

- الإجابة بغير المطلوب من السائل: وهو ما يسميه البديعيون أسلوب الحكيم، مع أن هذا الشكل من الجواب يعتبر جوابًا غير مباشر، وهذا ما نستشفه من نص النكتة الآتية: "سأل رجل مصري آخر: أين بلدة طرة؟ فقال له جنوبي القاهرة. فسأله: وأي طريق يوصل إليها؟ فأجابه محكمة الجنايات"[65].

- التعريض: يتجسّد في انطلاق المخاطب بكلام لا يريد معناه الأصلي، وإنما يشير به إلى معنى بعيد يفهمه المتلقي، وهو ما يعكسه نص النكتة الآتية: "قال المتوكل لأبي العيناء إن سعيد بن عبد الملك يضحك منك. فقال أبو العيناء: إن الذين أجرموا كانوا من الذين آمنوا يضحكون"[66].

- القلب والعكس: يتأسس نص النكتة على قاعدة قلب الصور المألوفة وعكسها، وقلب المعاني بتغيير المظهر إلى نقيضه، أو قلب الجملة أو الفكرة إلى نقيضها؛ لتدل على معنى آخر يبعث على الضحك، كأن يستشهد سارد النص في مقام تافه حقير سبق أن قيل في مقام جليل، أو قلب الجملة ضد قائلها، فيظهر القائل الأول مناقضًا لنفسه. كما يمكن أن تقوم على قلب الجواب الذي يتوقعه الباثّ من المبثوث إليه قلبًا مفاجئًا لا يتوقعه[67]. ومن هذا القبيل النكتة القائلة إن الرئيس الراحل معمر القذافي كان في جلسة عمل مغلقة مع الرئيس الراحل زين العابدين بن علي، فسأله الرئيس التونسي عند بداية الجلسة: سيادة الرئيس معمر، ماذا تريد؟ صبرين أم صفاء؟ (يقصد أنواعًا من المياه المعدنية)، فأجابه الرئيس الليبي على الفور: لا، خلّي البنات بعدين! (أي اترك البنات بعد انتهاء الجلسة حتى يتفرّغ لهن)[68].

وبعد عرض هذه المرتكزات والخصائص التي تميز بنية نصّ النكتة، يتأكد أن تعامل المؤرخ معه ليس بالأمر اليسير؛ فالنكتة مرتبطة بمنظومة هزلية تنسلّ من الواقع ظاهريًا لكنها تعود إليه من باب آخر، تبتعد عن الصراحة المعتادة غير أنها تدخل إلى دوائر الصراحة الضمنية، معتمدة في هذا التحوّل على آليات متعددة كالتلميح والإشارة، والكناية والتعريض، وقلب المعاني، وتحويل المحاسن إلى مساوئ، وقلب الجواب إلى سؤال، والتمويه والتضليل بالألفاظ والمصطلحات التي تتداخل فيها المعاني وتتواشج، ليبقى نصّها ملتبسًا، مخاتلًا وزئبقيًا، يصعب الإمساك بناصيته إذا لم يتسلح المؤرخ بالتحوّط والاحتراز خلال عملية تفكيكه، لإدراك معانيه الثاوية، وفكّ شيفراته الغامضة.

---

64 الحوفي، ص 67.

65 المرجع نفسه، ص 75-76؛ قزيحة، ص 153-154.

66 خليل بين إيبك الصفدي، **نكت الهميان في نكت العميان** (القاهرة: المطبعة الجمالية، 1911)، ص 267.

67 ينظر التفاصيل في: الحوفي، ص149-151.

68 نكتة شفهية حكيت لصاحب البحث أثناء وجوده بليبيا على هامش مشاركته في إحدى الندوات خلال عهد الرئيس الراحل معمر القذافي (تموز/ يوليو 2005).

ثالثًا: النكتة السياسية مصدرًا لقراءة التاريخ

1. إطار نصّ النكتة السياسية ومرجعيته

تبيّن من خلال المبحث السابق أن نص النكتة نصّ مراوغ ومخاتل وزئبقي. وتزداد هذه المخاتلة والمراوغة في نصّ النكتة السياسية التي تتجاوز سقف الإضحاك، لتتحول إلى هزل يراد به جدّ، ومن نص بريء إلى فعل من أفعال الكلام الذي يصبح فيه الرأي صنعة[69]، وأداة لكسر المحظور، وتجاوزًا للتابوهات، وخاصة "الثالوث المقدس، كما في جميع بقاع العالم: الدين والجنس والسياسة"[70].

وبحكم هذه الملابسات يحتاج تدخّل المؤرخ في عملية تحليل التركيبة المعقدة لنصّ النكتة السياسية إلى منهج لتحليل الخطاب يروم استقصاء شروط إنتاج المعنى، ودراسة علاقة الضاحك بالمضحك، واستقراء شكل التلفظ، وسياق النصّ، والسياق الخارج نصي، وتفكيك اللغة المكتوبة أو الشفهية التي تمّ بها سرد النكتة، والربط بين بنية الخطاب ووظائفه لتأويل مرامي الرسالة المشفّرة التي يسعى الملفوظ الهزلي إلى تمريرها[71]. كما يحتاج المؤرخ إلى التركيز على التفاعل الخطابي انطلاقًا من البنية الثقافية السائدة في كل مرحلة من مراحل تاريخه، لأن النكتة السياسية تتغير مع تغيّر الأجيال، فهناك النكت التي أفرزتها المرحلة الاستعمارية كتلك النكات التي قاوم بها عبد الله النديم (ت. 1314هـ/ 1896م) القوى الاستعمارية لمصر من خلال **صحيفة التنكيت والتبكيت**[72]، وتلك التي أنتجها جيل استقلال الدول العربية، وصولًا إلى نكت الزمن الراهن، فكل نكتة سياسية تحمل أجوبة عن المرحلة التي أنتجتها، رغم ما يمكن أن تتضمنه من إعادة إنتاج المعاني المتداخلة في الأزمان.

إن النكت السياسية تعدّ مصدرًا لتاريخ الأزمات السياسية والصراع على السلطة، والفضائح التي تكشف تورّط مسؤول سياسي، أو كلامًا نشازًا صدر عنه يبيّن إفلاسه السياسي. كما أنها تعبّر عن موقف الرأي العام، ومشكلات المجتمع المستعصية مثل البطالة وارتفاع الأسعار، وضعف الطاقة الشرائية، وهزال الرواتب، وتزوير الانتخابات، وغيرها من القضايا الحساسة. وبذلك تكون النكتة، إلى جانب وظيفتها الإضحاكية، نصًّا معبّرًا عن معارضة المجتمع الذي يرى في بعض القرارات التي يتبناها النظام السائد انحرافًا سياسيًا، أو اختيارًا يكرّس التناقضات الاجتماعية، ويناقض الاختيارات الشعبية.

فالنكتة في المجال السياسي لا تثير الضحك العادي، بل الضحك الممزوج بالألم، لأنها تضحك من الواقع ومن مآسي المجتمع، وتحاول بهذه الضحكة "التعسة" أن تشرك المتلقي في الإحساس بمرارة هذا الواقع، والعمل على تغييره أو إصلاحه. فإذا اعتمدنا التقسيم الثلاثي الذي وضعه جون أوستين John Austin في كتابه **كيف نصنع الأشياء بالكلمات**، الذي ميّز فيه بين الغرض الكلامي Locutionary act، والغرض التكلّمي Illocutionary act، والغرض التكليمي Perlocutionary act، أمكننا وضع النكتة في الضلع الثالث الذي ينجزه المتكلم بتلفظه ونطقه جملة أو مجموعة جمل، أو برسم مضحك (كاريكاتيري)، من أجل الإقناع وإحداث أثر معين، أو رد فعل إيجابي ومشارك لدى المتلقي[73].

69 جابر، ص 179.

70 أصدرت مجلة **نيشان** المغربية عددًا خاصًا حول النكت تحت عنوان: "كيفاش المغاربة كيضحكو على الدين والجنس والسياسة" وتعرّض هذا العدد للمصادرة.

71 شايب، ص 10-11، 105.

72 نجيب توفيق، **عبد الله النديم: خطيب الثورة العرابية** (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1970)، ص 160-172.

73 شايب، ص 106.

كما أن تحليل النكت السياسية، بوصفها مصدرًا من مصادر التاريخ، يستلزم التمييز بين النكت التي تنتج "الضحك مع"، وهي ما يسمّيها أحد الباحثين[74] "ضحك الاستقبال" Le rire d'accueil الذي يهدف إلى مدّ جسور المودة بين السارد والمتلقي، وتحقيق الألفة وإشاعة جوّ المرح، و"الضحك من"، الذي يسميه "ضحك الإبعاد" Le rire d'exclusion، وهي النكت التي تتسيّد فيها السخرية والاستهزاء والعدوانية غير المباشرة. وفي هذا الصنف الأخير يمكن إدراج النكت السياسية التي تتضمن شكلًا من أشكال العنف اللفظي الذي يروم كسر شوكة الخصم بالكلام المضحك، وكأنه على حدّ تعبير برغسون "وجد ليخجل ويخزي"[75].

ويخيّل إلينا أن النكتة السياسية، بما تملكه من قوة بيانية، قادرة على اختراق معايير المجتمع وقيمه وتجاوز حدود اللياقة والمثل والثوابت والمقدسات، وتستطيع إحداث ثقوب في المجال السياسي، ليصل الاختراق إلى أعلى قمة الهرم السياسي والنخب السياسية، وإسقاط هيبتها أمام الرأي العام، وإبرازها في صورة فاضحة تعرّيها، وتنفّر الجمهور منها، بخلق انزياح هزلي بين المقدّس والمدنّس، وتفعيل التوتّر بين هذين القطبين. فمؤلف النكتة السياسية عادة ما يبحث عن عورات الخصم السياسي المنكّت عنه، ويتقصّى نقاط ضعفه بمهارة في التصوير[76]، بل إنه يسعى إلى تحويل نقط قوته إلى نقط ضعف بواسطة التنكيت والهزل. لذلك تغدو النكتة أداة طيّعة ومعطاء ومؤثرة في الصراع السياسي، يوظفها الخصم بوصفها أسلوبًا من العدوان المراقب. ومن ثم فهي في منظور بعض الباحثين سلوك جسماني يعبّر عن الأصل العدواني بإظهار الأسنان والتكشير، وتجسّد في الوقت ذاته صورة حرب غير معلنة يشعر بها المنكّت عنه بالهزيمة[77]؛ ما يجعل نصّ النكتة، بهذه التمثّلات المتباينة، نصًّا تاريخيًا دسمًا مليئًا بالرموز والدلالات، كاشفًا لأطراف الصراع، وقابلًا للتحليل والتفسير والتأويل.

وجدير بالإشارة أن مؤلف النكتة السياسية يمكن أن يمرّر رسالته من دون أن يتحمل المسؤولية عن كلامه تجاه خصمه، لأن الهزل يمنحه هامشًا من الحرية والمناورة لتمرير خطاباته في موضوعات ممنوعة من التداول داخل المجتمع؛ إذ إنه يتحصّن وراء الغموض الذي يشوب اللغة الواصفة، والترميز والإيحاء والتلميح والإيماء، وتعدّد الدلالات التي تجعله قادرًا على التنصّل من أي مسؤولية، من خلال استبعاد التأويلات التي يفهمها مخاطبه. كما أن النكتة بأسلوبها التمويهي تلهم السارد مزيدًا من الشجاعة والجرأة والتخلص من الحرج[78]، فيتمّ بها معاقبة الخصم والانتصار عليه معنويًا دون خشية من المتابعة. ولعلّ التملص من مسؤولية القول، وجرأة الخوض في الممنوعات والثوابت والمقدسات، من العوامل التي تجعل نص النكتة إضافة جديدة إلى المسكوت عنه في التاريخ.

وتتجسد النكتة السياسية، بوصفها مصدرًا من المصادر التاريخية أيضًا، في كونها تشكل مؤشرًا لقياس الرأي العام، ومعرفة مواقفه واتجاهاته وموقفه من السلطة؛ فإلقاء نظرة فاحصة على الأماكن التي تنتشر فيها النكتة السياسية يبيّن سرعة انتشارها كالنار في الهشيم داخل الفضاءات المفتوحة مثل المقاهي والشوارع والمدارس والجامعات وأماكن العمل، وهي تتوزع على نحوٍ انشطاري توالدي تكاثري[79]؛ ما يشكل خزانًا لمعرفة موقف الرأي العام من النظام السائد، لذلك تهتم المخابرات في بعض الدول العربية بالنكت وتداولها داخل المجتمع لجسّ النبض، والاستطلاع، للوقوف على ما يجري في نسيج المجتمع من ردود فعل تجاه الحاكم.

---

74 Dupreel, p. 228.

75 برغسون، ص 158.

76 الحوفي، ص 87.

77 شايب، ص 21، ورد في:
Konard Lorenz, *On Aggression*, Marjorie Wilson (trans.) (London/ New York: Taylor and Francis e- Library, 2005), pp. 393- 397, accessed on 3/1/2020, at: https://bit.ly/2KNLrkN

78 Antony J. Chapman & Hugh C. Foot (eds.), *It's a Funny Thing, Humor* (Oxford: Pergamon Press, 1977), p. 13.

79 بلحسن، ص 11.

ونستحضر في هذا الصدد اهتمام الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر بالنكت التي أنتجها المجتمع المصري بعد نكسة 1967. فبعد أن اتضح له ما تعكسه النكتة من ارتداد لشعبيته عقب الهزيمة أمام إسرائيل، وما يمكن أن تخلفه من وقع نفسي انهزامي على مصر ونظامها وجيشها، ناشد الشعب المصري في إحدى خطبه أن يقوم بترشيد النكتة السياسية حتى لا تؤدي دورًا سلبيًا. وعلى نفس المنوال، كان الراحل ياسر عرفات لا يخفي انزعاجه من بعض النكت التي كانت ترشقه بسهامها[80].

والحصيلة أن نصّ النكتة السياسية يعدّ مصدرًا مهمًّا للكشف عن موقف الرأي العام من الدولة والقضايا السياسية عبر التاريخ، كما يعدّ مصدرًا يكشف عن عقلية المعارضة التي كثيرًا ما همّشتها الكتابات التاريخية المنشدة إلى مراكز الحكم والنفوذ.

2. ارتباط النكتة السياسية بمنظومة الاستبداد وانعدام حرية التعبير

يمكن الوقوف على أهمية النكتة السياسية، من خلال استحضارها بوصفها نصًّا معارضًا للسلطة القائمة، حمّالًا لمجموعة من المواقف المضادة لها، لكن في أسلوب هزلي، لذلك اعتبر برغسون النكتة نصًّا إنذاريًا يوجهه المجتمع، بالكلمة أو بالحركة أو بالإشارة، ضد سلطة مستبدة[81]. وفي غياب توازن القوى بين المنكّت والمنكّت عنه، تتحول أشكال مقاومة الاستبداد من أسلوب الجدّ إلى أسلوب الهزل والتنكيت، وتصبح النصوص الهازئة تعبيرًا عن فساد السلطة، وانغماسها في الظلم والغطرسة. فنوادر جحا، سواء كان صاحبها شخصية حقيقية أم وهمية، ابتدعها مخيال المجتمع العباسي كشكل من أشكال مقاومة الاستبداد وكسر المحظور، ومعارضة قرارات السلطة الحاكمة آنذاك[82]. وهذا ما جعل أحد الباحثين يذهب إلى القول إن "النكتة السياسية نوع من صحيفة سرية معارضة تلجأ إليها الشعوب عندما تعجز على التعبير عن رأيها بدقة وبصراحة، وبشكل مباشر وبشكل مكثف، فأن تعبّر بهذه النكتة، معناه أيضًا أنها تصيب بطلقة حادة جدًا ما تراه مؤلمًا، وفي نفس الوقت لا تريد أن توجع نفسها، فيكفي وجع الواقع نفسه، فهي تعبّر بقسوة تجاه الواقع، ولكنها تحاول أن تخفف على نفسها بالسخرية من هذا الواقع"[83].

وتنبثّ في التراث العربي نوادر وطرائف تفضح بعض الطغاة العسكريين، وتعرّي أسلوبهم في التفرد بالحكم، وقد وظفت ثلاث وسائل للتعبير عن مقاومة الاستبداد تتمثل في تأليف كتب تتضمن طرائف تتندّر ببعض الشخصيات المستبدة، أو توظيف أقوال من ادعوا النبوة، أو أقوال الحمقى والمجانين لتوجيه النقد إلى الطغاة.

وفي هذا السياق، اشتهر أبو المكارم الأسعد بن مماتي (ت. 606هـ/ 1209م) بنكته الساخرة المعارضة لسلوك القائد العسكري قراقوش الذي كان صلاح الدين الأيوبي ينيبه عنه في حكم مصر كلما غاب عنها في مهمات عسكرية. بيد أن صورة قراقوش وصلت إلى أسوأ الحالات عند الشعب المصري بسبب طغيانه؛ ما جعل ابن مماتي يواجه هذه الحالة من الاستبداد بتأليف كتاب **الفاشوش في حكم قراقوش**، وهو كتاب ذو طبيعة ساخرة يحوي العديد من النوادر الشعبية المدوّنة بلغة عربية ممزوجة باللغة العامية، تسعى إلى تشويه سمعة قراقوش وتجسيد قسوته واستبداده وعجرفته بأسلوب ساخر[84].

---

80 ولد القابلة.

81 برغسون، ص 24.

82 جابر، ص 27.

83 عادل حمودة، **النكتة السياسية: كيف يسخر المصريون من حكامهم؟** (القاهرة: دار الفرسان للنشر، 2003)، ص 9.

84 الحوفي، ص 18.



أما أقوال وردود فعل مدعي النبوة التي وظفت لمناهضة الاستبداد، فتحفل بها كثير من المصنفات، ونكتفي بما ورد عند أحمد شهاب الدين النويري (ت. 733هـ/ 1333م) من أن "رجلًا ادعى النبوة أيام الخليفة العباسي المعتصم، فلما أحضر بين يديه سأله الخليفة: أنت نبي؟ قال: نعم، قال: إلى من بعثت؟ قال: إليك. قال: أشهد أنك سفيه أحمق، قال: إنما يبعث إلى كل قوم مثلهم"[85].

وبالمثل، وظفت مجموعة من النكت أخبار الحمقى والمجانين والمغفلين لتمرير خطابها المناهض للاستبداد. ومن هذا القبيل النادرة التي أوردها جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت. 597هـ/ 1201م) حول الحجاج بن يوسف الثقفي الذي خرج للتنزه، فلما فرغ من نزهته صرف عنه أصحابه وانفرد بنفسه، فإذا برجل من بني عجل، فسأله: من أين أنت أيها الشيخ؟ قال: من أهل هذه القرية. قال: كيف ترون عمالكم؟ قال: شرّ عمال يظلمون الناس، ويستحلون أموالهم. قال الحجاج: فكيف قولك في الحجاج؟ قال: لم يتول العراق شرّ منه، قبّحه الله، وقبّح من ولّاه، قال الحجاج: أتعرف من أنا؟ قال الرجل: لا. قال: أنا الحجاج، فقال الرجل: جعلت فداك، أو تعرف من أنا؟ قال الحجاج: لا. فقال أنا فلان بن فلان، مجنون بني عجل، أصرع في كل يوم مرتين، فضحك الحجاج وأمر له بصِلة"[86]. ويستشف من هذه النادرة أن صاحبها وظّف الحمق والجنون للتعبير عن حالة من الاستبداد التي يجسّدها الحجاج أيقونة الطغاة في التاريخ الأموي.

وترد نادرة أخرى ترتبط زمنيًا بعصر العثمانيين في المنطقة العربية (1516-1918) مفادها أنّ واليًا تركيًا كان يصلي في أواخر أيامه، ويختم صلاته بالبكاء والدعاء والاستغفار، بسبب قتله أربعة نفر، فسمعه أحد زملائه الذي اندهش لكون الوالي يستعظم هذا الذنب الصغير، ويبكي كل هذا البكاء من أجل أربعة أشخاص قتلهم، فقال له كأنما يؤنبه: ألم تقتل في حياتك غير أربعة يا آغا؟ فقال له: بلى يا صاحبي، أربعة من الترك، أما الفلاحون فلا عِداد لهم في ما أتذكر[87]، وهو ما يشير إلى احتقار الفلاحين واعتبارهم من المنبوذين.

ولا سبيل إلى إنكار العلاقة الطردية بين النكتة السياسية وانعدام الحرية والتضييق على الرأي في المجتمعات عمومًا؛ فبقدر ما يتقلّص فضاء حرية التعبير، يرتفع إيقاع النكتة السياسية، تعبيرًا عن السخط الذي يشعر به الرأي العام، ويتحوّل بسببه إلى فعل من أفعال التكلم التي تحمل موقفًا مضادًا لتوجهات الحاكم، ومتحرراً من قبضته، حتى إن الروائي الإنكليزي جورج أورويل George Orwell اعتبر النكتة "ثورة صغيرة" يشهرها المجتمع المدني في وجه الطغاة، لتصبح محاولة لقهر القهر، ولغة تعبّر بها الفئات الصامتة عن مواقفها، ونزهة في المقهور والمكبوت والمسكوت عنه، وانعكاسًا للوعي الشعبي وإدراكه التصورات والمعتقدات. ولا شك في أن مواطن الاستبداد تشكّل أرضًا خصبة لاستنبات النكتة؛ تعبيرًا عن حالة خاملة أو متردية للحرية داخل البلد، ومؤشرًا نوعيًا وحقيقيًا لدرجة القهر السياسي الذي يسوده، ودليلًا على مستوى الفساد الذي ينخره[88]. وهكذا، لا يمكن التأريخ للحرية في المجتمع العربي قديمًا وحديثًا من دون استحضار النكتة مصدرًا أساسيًا.

ومن نصوص النكت التي تعكس انعدام حرية التعبير بالمغرب في سبعينيات القرن الماضي تلك التي انتشرت في الأوساط الاجتماعية آنذاك، ومفادها أنه "ذات يوم ذهب كلب إلى باب سبتة، المدينة المغربية المحتلة من الإسبان، وأول ما فتح الشرطي الحاجز لمرور أحد السياح لمغادرة التراب المغربي، استغلّ أحد الكلاب الفرصة، وجرى بأقصى سرعة ممكنة لتجاوز الحاجز، فتبعه الشرطي المغربي وهو

85 النويري، ص 18.

86 جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، **كتاب الأذكياء**، بعناية بسام عبد الوهاب الجابي (بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص 163-164.

87 أوردها الحوفي، ص 271.

88 بلحسن.



يصرخ: أنت كلب محسوب على المغرب، فلماذا أردت المغادرة؟ فأجابه الكلب أنا ذاهب لكي أنبح بعض الوقت عندهم (يقصد إسبانيا)، لأن النباح ممنوع عليّ في المغرب" (في هذا دلالة على تضييق الحرية في المغرب في تلك الفترة).

وفي المنحى الخطابي الفكاهي المجسّد لأزمة حرية التعبير بالمغرب نفسه، خاصة خلال الفترة المعروفة بسنوات الرصاص، سئل مغربي عن أكبر سدّ في المغرب فأجاب: "أكبر سد في المغرب هو سدّ فمك!" (أي أغلق فمك ولا تتكلم).

وفي نصّ فكاهي آخر يجمع بين انعدام الحرية والفقر في العالم العربي "سئل مصري وسوداني وعراقي عن آرائهم في أكل اللحمة، فرد السوداني: يعني إيه أكل؟ وقال المصري: يعني إيه لحمة؟ وأجاب العراقي: يعني إيه رأي؟!".

كما أن نصّ النكتة السياسية يكشف أزمات المجتمع وخفاياه، ويعبّر بصدق عن المعيش اليومي وعن التطلعات إلى التغيير، ويعلن في رمزية بديعة عن معارضة القرارات السياسية التي تتفرد الدولة بالتخطيط لها من دون اعتبار الأضرار التي تتمخض عنها على حساب الفئات الشعبية. ولا يكتفي نص النكتة بالنقد، بل يضع الأصبع على مكامن الأعطاب ومواضع الخلل، ويكشف عن الوجه القبيح الذي يخفيه الجهاز الحاكم والنخب السياسية بلغة هازئة مموهة، ولكنها أبلغ من التعبير الصريح الذي يعدّ ممنوعًا في العديد من المجتمعات العربية، لذلك لم يسلم الحكام في المجتمع العربي من ملاحقة الألسن ووخزات النوادر والنكت، وكل أشكال التهكّم.

في هذا الصدد، وردت نكتة تقول إن أحد المواطنين المغاربة شاهد رجلًا وهو يصلي في مسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء، ورجله ممتدة خارج باب المسجد، بسبب الاكتظاظ بالمصلين، فقال له: "دخّل رجلك قبل ما يقولوا لينا خاصنا نبنيو جامع آخر" (أي أدخل رجلك قبل أن يقولوا لنا (يقصد المسؤولين) يجب أن نبني مسجدًا آخر)، علمًا أن بناء هذا المسجد كلّف المغاربة مساهمات واكتتابات مالية كبيرة وصلت إلى حد اقتطاع ثلث رواتب الموظفين، فجاءت هذه النكتة انعكاسًا للتذمر الشعبي من القرار القاضي ببناء هذا المسجد من جيوب المواطنين الذين يعانون أصلًا ضعف الرواتب. لذلك تعتبر هذه النكتة نصًّا مهمًّا لاستجلاء موقف المغاربة من بناء هذه المعلمة الدينية، وسخطهم على المساهمات المالية التي فرضت عليهم، وهو ما يناقض الرواية الرسمية التي تمجّد هذا الإنجاز.

كما تذكر إحدى النكت المصرية في هذا الصدد أن رجلًا "اصطاد سمكة، فسارع إلى زوجته طالبًا منها قليها في المقلاة، لكن الزوجة اعتذرت لعدم وجود زيت في البيت. فقال لها: اسلقيها في الماء، فاعتذرت الزوجة لعدم وجود قنينة غاز، فطلب منها أن تقوم بشوائها، فصرخت الزوجة أننا لا نملك حطبًا ولا فحمًا، فحمل الرجل السمكة، وراح بها إلى البحر، فألقاها، فهتفت السمكة 'تعيش الحكومة'".

واتجهت النكات أيضًا إلى البعد القومي العربي، حيث حضرت القضية الفلسطينية وتعقيداتها وخذلان الزعماء العرب وانهزاميتهم في نصوصها، فقد قيل: "رسم زعيم عربي وشمًا على ذراعه يصور خريطة فلسطين المحتلة، فلما سئل عن السبب قال: حتى لا أنسى، قالوا له: لكن ماذا ستفعل لو تحررت فلسطين والوشم لا يمحى، فقال ببساطة: أقطع ذراعي"، وهو نص يعكس اليأس والروح الانهزامية التي هيمنت على مواقف الرؤساء العرب.

وللدلالة على استحالة تحرير فلسطين في ظل الأوضاع العربية الراهنة، تمّ إبداع نكتة مفادها أن شيخ الأزهر أفتى - تجنّبًا لعدم إقدام أي مسلم على الإفطار في شهر رمضان - بأن تكون كفارته "صيام قرن، وإطعام شعب الصين، وتحرير فلسطين!"، كناية عن كفارة صيام ثلاثة أيام، وإطعام ستين مسكينًا، وتحرير رقبة، كما هو مقرّر في الشريعة الإسلامية، وهو نصّ مفيد في دراسة العقلية العربية الانهزامية، والزمن الرديء الذي يعيشه العالم العربي.

وقد يكون هدف بعض النكت توجيه رسالة إلى الحاكم بهدف إصلاحه وتقويم اعوجاج نظامه بنكت معتدلة، تغيب فيها الكلمات الجارحة، وهي بذلك تؤدي وظيفة تأديبه أو "القصاص الخفيف" منه.

3. آليات توظيف نص النكتة السياسية

وظّف مصنفو النكت والنوادر أسلوبًا ساخرًا يرتكز على آليتين للإضحاك والتندر لنقد النخب السياسية وتوجهاتها، هما الغباء والجهل. فتوظيف الغباء في النكتة هو آلية تسعى لتشويه سمعة المنكّت عنه، وتلطيخ صورته أمام الرأي العام. كما أن الغباء يزيد وتيرة الضحك منه، بحكم أن الجمهور يعرف عيوب المنكّت عنه، في الوقت الذي يجهل ذلك عن نفسه[89]. والغبي هو الشخصية الطريفة في النكتة التي تفاجئ الناس بما هو غير متوقع، لأنه يرى ما ليس موجودًا، ويسمع ما ليس ملفوظًا، وينطق بما لا يوافق المقام، أو يقيس قياسًا خاطئًا، أو يتحدث بحديث يظن أنه يقرر حقيقة، أو يأتي بجديد، والحال أن حديثه من البديهيات والمسلمات المعروفة. ومن هذا القبيل تلك النكتة التي قيلت، وإن كانت قد وردت في المجال الاجتماعي لا السياسي، عن رجل أراد أن يختن ابنه فـ "حمله للحجام، وقال له: ارفق به، فإنه ما اختتن قط"[90].

وفي تاريخ المغرب الراهن، نشطت نكت الغباء التي تتندّر بالنخب السياسية، وبرزت في هذا المنحى شخصية خاطري ولد سعيد الجماني[91] بوصفها شخصيةً مغفلةً دارت حولها النكت على نحوٍ لافت، قد يثير شهية المؤرخ في تحليل هذه الظاهرة والسياقات التي انتعش فيها ما بات يعرف بنكت "الجمانيات"، وهي شبكة من النوادر والطرائف الفكاهية التي صيغت حول هذه الشخصية ذات المكانة المتميّزة بين الأعيان الصحراويين، والتي ظهرت على نحوٍ لافت في المشهد السياسي المغربي سنة 1975.

والراجح أن هذه النكت المتعلقة بشخصية الجماني ارتبطت بظرفية سياسية واقتصادية عصيبة مرّ بها المغرب في سبعينيات القرن الماضي، تمثلت في استرجاع أقاليمه الصحراوية، وما نجم عن ذلك من تقشف اقتصادي لإعادة تأهيل المناطق المسترجعة، واستحداث لضرائب جديدة خصصت لدعم ميزانية المناطق الصحراوية بهدف تنمية اقتصادها، ودعم الدفاع العسكري والدبلوماسي عنها. وأضيف إلى هذه الضرائب التي زادت من معاناة المواطنين المغاربة سنوات عجاف عصفت بالمغرب في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، وأصبحت القضية الصحراوية تعتبر من المقدسات التي لا يسمح بالخوض فيها أو مناقشة الميزانية المخصصة لها، بل دخلت على امتداد مرحلة طويلة في مجال اختصاص المؤسسة الملكية، لذلك فإن ذيوع النكت حول هذه الشخصية الصحراوية (الجماني) مثّل أسلوبًا من أساليب تكسير هذا "التابو السياسي"، للتعبير عن معاناة الشعب المغربي الناجمة عن التضحيات البشرية والمالية والاقتصادية التي قدمها في سبيل هذه القضية. كما تعكس هذه النكت الشعبية شعورًا بالإحباط بسبب الاهتمام الذي كان يحظى به الأعيان الصحراويون الذين استفادوا من العديد من الامتيازات والمناصب السياسية[92].

وثمة نكت تندّ عن الحصر، أبدعت حول غفلة الجماني، نكتفي بواحدة منها بما تحمله من دلالة: فقد قيل إن الجماني شارك في اجتماع لمجلس وزاري ترأسه الملك الراحل الحسن الثاني لدراسة قضية وطنية في غاية الأهمية. وبعد أن أدلى كل وزير برأيه الخاص حول القضية، ظلّ الجماني صامتًا لا ينبس ببنت شفة؛ ما أثار انتباه الملك، فسأله عن سرّ هذا الصمت، وما يشغل باله، وما إذا كان لديه

---

89 قزيحة، ص 136.

90 جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، **أخبار الحمقى والمغفلين**، شرحه عبد الأمير مهنّا (بيروت: دار الفكر اللبناني، 1990)، ص 167.

91 ولد سنة 1915 في منطقة ثلاثاء الخصاص بنواحي مدينة كلميم وتزنيت من أسرة محافظة، وترعرع في هذه المنطقة قبل أن ينتقل عبر الصحراء، وهو أصلًا ينتمي إلى قبيلة الرقيبات الصحراوية. وكان أبوه شيخًا لهذه القبيلة، وبعد وفاة والده كلّفته القبائل بتحمّل مسؤولية إدارة شؤونها. وبالرغم من أميته، كان الجماني حافظًا للقرآن. تولى رئاسة الجماعة الصحراوية في العهد الإسباني، وعضوية مجلس النواب الإسباني "ديس كورتس"، لكنه رفض التعاون مع الاستعمار الإسباني لإقامة دولة صحراوية مستقلة. قدم البيعة للمرحوم الملك الحسن الثاني سنة 1975. وكان من الموقعين على معاهدة مدريد بين المغرب وموريتانيا وإسبانيا من أجل انسحاب هذه الأخيرة من الصحراء في السنة نفسها. ومنذئذ استقر في الرباط حتى وفاته سنة 1993. نسجت حوله العديد من النكت التي لم يكن ينزعج منها، بل كان يرى أن شخصيته المتميزة هي التي ساهمت في ظهورها.

92 محمد شقير، "نكت الملك والجماني و'مستر بنكيران'.. سخرية المغاربة تغلب الأحزان"، **هسبريس**، 2017/5/6، شوهد في 2020/12/9، في: https://bit.ly/37EohCE

رأي في الموضوع المطروح للنقاش، فأجابه الجماني بتلقائية: سيدي أطال الله عمرك، إن الشيء الذي شغل فكري طيلة هذا الاجتماع هو الكيفية التي تمّ بها إدخال الطاولة التي جلس حولها الوزراء إلى غرفة الاجتماع، مع أن مساحة باب الغرفة ضيقة ولا تتسع لإدخال طاولة بهذا الحجم!

وبالمثل وظفت بعض النكت السياسية عنصر الجهل باللغة العربية، والخطأ في القراءة لإضحاك المتلقي. ونحسب أن التركيز على الجهل باللغة يندرج ضمن وظيفة الرقابة التي يمارسها المجتمع على النخبة السياسية، من خلال استغلال أي زيغ أو خرق لقواعد اللغة العربية وبنيتها، للتنكيت على النخب والمسؤولين السياسيين، والنيل من سمعتهم، وإظهار عجزهم عن احترام السلوك اللساني بوصفه نقيصة وعيبًا يبعث على الضحك، وبذلك يصبح هذا الصنف من النكت نصًّا ساخرًا ينتقد طريقة المسؤولين والنخب السياسية في الكلام، والاستهزاء بعجزهم اللغوي في التواصل، ومن ثمّ القدح في أهليتهم وكفاءتهم.

ومن هذا النوع من النكت الساخرة ما نسج حول شخصية وزير التشغيل المغربي في الثمانينيات من القرن الماضي المرحوم أرسلان الجديدي الذي ألقى في إحدى المناسبات خطابًا في تجمّع لسكان منطقة دكالة، فقال لهم: "إننا جميعًا مخلصون، إلا صاحب الجلالة"، ويقصد بذلك أن "أهل دكالة جميعًا مخلصون للملك"، لكن كلمة "إلى" تحوّلت عنده إلى كلمة "إلا" التي تعني الاستثناء، وبهذه الزلة اللغوية المدروسة منهجيًا في علم النفس انقلب المعنى، فأصبح يعني أن الكل مخلص باستثناء الملك. وفي تجمع آخر قال الوزير السالف الذكر مخاطبًا ساكنة دكالة أيضًا "غادي نرجعو دكالة كلها بقر". (كان يريد أن يقول إن منطقة دكالة ستصبح غنية بثروة الماشية، وخاصة البقر، لكن المعنى الذي جاءت فيه لغة تواصله مع المخاطبين أعطت كلامه معنى آخر، وهو أنه سيحوّل سكانها أنفسهم إلى بقر).

ومن النكت التي وظفت عنصر الجهل والأمية ومستوى المسؤولين التعليمي المتدني ما روي حول الجماني السالف الذكر من أن الملك الراحل الحسن الثاني أراد أن يختبر مستواه الثقافي، فأجرى له بمعية الوزير أرسلان الجديدي السالف الذكر امتحانًا، فلما صحح أوراق الامتحان اكتشف أن الجماني قد نقل عن الوزير أرسلان كل ما كتب من أجوبة، بما فيها اسمه الشخصي والعائلي![93]

كما استخدمت النكتة السياسية عنصر الغباء لخدش صورة النخبة السياسية والبرلمانيين وإظهار جهلهم وأميتهم، فقد ورد في إحدى النكت أن الملك الراحل الحسن الثاني كان يركب سيارته، وبجانبه السيد أحمد عصمان الذي شغل منصب رئيس وزراء الحكومة المغربية، من 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972 إلى 27 آذار/ مارس 1979، فإذا بحمار يتوقف أمام السيارة ويعرقل سيرها. ورغم كل المحاولات لسحب الحمار، فإنه ثبت ولم يتحرّك من مكانه قيد أنملة، فنزل أحمد عصمان من السيارة، وهمس في أذن الحمار الذي تحرّك أخيرًا، تاركًا الفرصة أمام السيارة الملكية لمواصلة السير، فسأل الملك وزيره عمّا همس في أذن الحمار، فأجابه بأنه وعده بمقعد داخل البرلمان (في دلالة على أن البرلمانيين كالحمير، لا يفقهون شيئًا في أمور السياسة ولا غيرها)[94]. وتعبّر هذه النكتة عن الصورة التي ترسّخت في مخيال الشعب المغربي حول ممثليه في البرلمان، وموقف الرأي العام الذي غالبًا ما تعرّض للتهميش في التاريخ الرسمي، وهو ما يعطي المؤرخ أسئلة عديدة لبحث هذا الملف واستقصاء جوانبه المغيبة.

ولا نعدم بعض النكت التي يمكن توظيفها مصدرًا في التأريخ للتطرف الديني، وما يطرحه من تخوفات المجتمع المغربي في التاريخ الراهن، بسب إمكانية اتهام أي مواطن مشتبه فيه بالتطرف الديني، تبعًا لقانون مكافحة الإرهاب الذي تمّ سنّه في المغرب بعد أحداث 16 أيار/ مايو 2003 بالدار البيضاء. وفي هذا السياق تمّ إبداع نكت تعكس هذا التوجس والشعور بانعدام الأمان، وإمكانية الاعتقال بسبب الشبهة حتى خلال أداء الصلاة، فقد راجت في المغرب نكتة تقول إن إمام مسجد كان يصلي بالناس، فافتتح قراءته بسورة

93 المرجع نفسه.

94 المرجع نفسه.



الفاتحة: "الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين ...". فلما وصل إلى الآية "اهدنا ..."، توقف فجأة، فظنّ أحد المصلين الذين كانوا يصلون وراءه أنه نسي الآية، فأتمّها بذكر: "الصراط المستقيم"، فتوقف الإمام عن الصلاة وردّ عليه: "أنت الذي قلت ولست أنا!". والسبب في ذلك أن هذا الاسم "الصراط المستقيم" كان مرتبطًا بإحدى الجماعات السلفية المتطرفة التي اتهمتها السلطات المغربية بالإرهاب. فمثل هذا النص يرمّم النقص الذي يعتري روايات التاريخ الرسمي حول التخوف الكبير الذي انتشر داخل الوسط الديني بالمغرب، حيث أصبح كل من يؤم المساجد قابلًا للاشتباه في إمكانية انتمائه إلى إحدى تلك الجماعات المتطرفة. كما يرتبط نص النكتة بواقع الأحداث الإرهابية التي حدثت في المغرب آنذاك، المتمثلة في تفجير بعض المؤسسات السياحية كفندق فرح، والمطعم الإسباني بوزيتانو، فضلًا عن تفجير المقبرة اليهودية بالمدينة القديمة[95].

وجدير بالملاحظة أن النكتة السياسية عرفت تطورًا كيفيًا ونوعيًا مع ظهور العالم الرقمي؛ إذ أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي آلة لإنتاج نكت سياسية للنقد والفضح بالكلمة والشعارات والرسوم الكاريكاتيرية، متوسلة ببلاغة وسائطية جديدة تتميز بالحوارية والتشاركية والتفاعل، مشكّلة بذلك سلطة مضادة للسلطة الرسمية. وتمخّض عن ذلك أحيانًا مواقف في غاية الأهمية، من قبيل نكت المقاطعة التي تبناها الرأي العام المغربي طوال سنة 2018 ضد بعض الشركات الاحتكارية، وقد أسفرت عن تنازلات من هذه الشركات لصالحهم. وبالمثل، انتشرت في مواقع التواصل الاجتماعي النكت الخاصة برئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران[96] الذي عرف بتصريحات و"قفشات" مضحكة، وكذلك بعض الوزراء، ومن بينهم الوزير محمد الوفا الذي تولى سابقًا حقيبة وزارة التربية الوطنية؛ فقد اشتهر آنذاك بخرجاته الإعلامية، فرشقه الرأي العام بمجموعة من النكت يعكسها عنوان لكتاب افتراضي روّج له رواد مواقع التواصل الاجتماعي بعنوان **خرجات محمد الوفا في ما اختار واصطفى**[97].

ومع تصاعد وتيرة العالم الرقمي، ومواقع التواصل الاجتماعي التي تزامنت مع انتفاضات الربيع العربي، خاصة فيسبوك وواتساب والهاشتاغات الساخرة، تعددت النكت السياسية وتناسلت بكثافة، واتخذت أشكالًا جديدة مثل الكاريكاتير، والخربشات على الحائط، والغرافيتي، والفيديوهات القصيرة على يوتيوب، أو تمّ اقتباس بعض العبارات الشهيرة من الأفلام أو المسرحيات، وتعديلها للتعليق على الطغاة والأجهزة السياسية الفاسدة، فأصبحت النكتة أسلوبًا معبّرًا عن تطلعات الشعوب العربية نحو الديمقراطية والكرامة والثورة ضد الاستبداد، وأفرزت سيلًا من النكت التي تسخر من الحكام. وفي هذا الصدد أبدعت نكتة حول الرئيس المصري الراحل محمد حسني مبارك، وقد صوّرته كأنه مات (قبل وفاته طبعًا)، فلما قابل السادات وعبد الناصر سألاه: "هاه؟ سم ولا منصة؟ رد عليهم بحرقة بقوله: بل فيسبوك!".

كما وظفت نكت الربيع العربي لإظهار أمية الرؤساء العرب وغباوتهم، ومنها النكتة التي تسخر من مقولة الرئيس اليمني الراحل علي عبد الله صالح التي مفادها أنه لن يترك السلطة إلا في أياد أمينة، وما زال الشعب اليمني يبحث إلى الآن عن "السيدة أمينة" التي ترك السلطة بين يديها!

95 المرجع نفسه.

96 من الشخصيات السياسية المثيرة للجدل. ولد بمدينة الرباط عام 1954، وعمل مدرسًا قبل أن يدخل مجال السياسة نائبًا في البرلمان المغربي لثلاث ولايات (1997 و2002 و2007). انخرط في عدة حركات إسلامية، وترأس حركة التوحيد والإصلاح منذ سنة 1996، واندمج في هذه الحركة في حزب عبد الكريم الخطيب المعروف باسم الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، التي تحولت إلى حزب العدالة والتنمية. وظلّ يشغل منصب الأمين العام لهذا الحزب منذ سنة 2008، حتى انتخاب سعد الدين العثماني أمينًا عامًا جديدًا له. تولى رئاسة الحكومة المغربية بعد فوز حزبه، العدالة والتنمية، في الانتخابات التشريعية عام 2011، وبقي في هذا المنصب حتى عام 2017.

97 شقير.

ولم تحد نكتة أخرى أفرزتها الثورة التونسية عن هذا المسار، مفادها أن أحد المعلمين نعت تلميذه بالغباء، بعد أن عجز عن حل مسألة حسابية رغم مرور ساعتين على بداية التفكير في حلّها، فأجابه التلميذ: "سيدي، لقد ظل بن علي 23 سنة يحكم تونس ليقول في النهاية: 'أنا فهمتكم'، فلماذا تعاتبني ولم يمض على إلقاء سؤالك سوى ساعتين فقط!".

وفي المنحى نفسه، تمّ إبداع نكتة أخرى حول أمّية الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، حين سئل عن معنى الثورة، فـ "رجع برأسه إلى الوراء مفكرًا بعمق، ثم قال ببطء: مممم، الثورة هي ... أنثى الثور"! وعندما سئل عن حق المرأة في الترشح، أجاب بأن من حقها ذلك، سواء كانت ذكرًا أو أنثى[98]! وعندما سمع أن الرئيس التونسي بن علي في "غيبوبة"، سأل وزيره: قداش تبعد غيبوبة عن ليبيا؟"[99].

والواقع أن مجال هذه الدراسة لا يتسع لعرض وتحليل الموجة العارمة من النكت التي رافقت الربيع العربي، والتي جمعت فيها بعض النكت في شكل كتب[100] اعتبرها البعض تأريخًا لانتفاضة الربيع العربي باليمن في شكل ساخر. ونكتفي بالقول إن هذه النكت وغيرها تشكل نصوصًا مهمة تؤرخ لأحداث الربيع العربي، وهو موضوع يستحق أن تفرد له دراسة مستقلة.

ونوصي في نهاية هذه الدراسة بتأسيس مجموعات بحث ومختبرات بالجامعات ومراكز البحث في الوطن العربي تتولى مهمة جمع النكت وتدوينها كتابة، وتوثيقًا رقميًا، ودراستها وتحليلها، بوصفها نصوصًا سردية فكاهية، وخزانًا لذاكرة الشعوب، تعبّر عن ظواهر ثقافية، لا يستفيد منها المؤرخون فحسب، بل ذوو التخصصات والحقول المعرفية الأخرى أيضًا.

خاتمة

حاولت هذه الدراسة رسم الخطوط الأولية لنظام القول في نصّ النكتة، والإجابة عن إمكانية استثمار النص المضحك ضمن النصوص التي يستند إليها المؤرخ بوصفها مصدرًا من المصادر لاستكمال مادته التاريخية، ورفع سقفها بغية توليد إضافات جديدة.

ومع أن نصّ النكتة لا يساير في مظهره الخارجي القواعد نفسها التي تميّز النصوص والوثائق المألوفة في الكتابة التاريخية، فإنّ هذه الدراسة سعت إلى رصد صلة النكتة بالتاريخ وبالذاكرة الجماعية، من خلال مجموعة من المؤشرات والنصوص القديمة والمعاصرة، تبيّن من خلالها أن النكتة بقدرتها على تجاوز الخطوط الحمراء العصية على الاختراق، تشترك مع أجناس المصادر التاريخية الأخرى في سعيها لتقديم الحقيقة في ثوب هزلي، وأنها تعكس الواقع رغم تلوّنها بمسحة من الخيال. كما أنها تشكّل تمثّلًا للذاكرة الجماعية، بما تتيحه دلالاتها من إمكانيات فكّ شيفرات البنية النفسية المخبأة، والمشاعر والمواقف العاكسة لقيم وثقافة المجتمع.

وبعد أن أصّلت الدراسة النكتة والضحك ظاهرةً ثقافية في تاريخ المجتمع العربي، ودرست بنيتها وخصائصها بوصفها نصًا إبداعيًا، ووقفت على تقنيات سردها، وما تطرحه من إشكاليتي الزمن والمكان، خلصت إلى أنها تجسد نصًا مخاتلًا وزئبقيًا، يصعب الإمساك بناصيته إذا لم يوظف المؤرخ منهج تحليل الخطاب، لاستقصاء شروط إنتاج المعنى، ودراسة علاقة الضاحك بالمضحك، واستقراء شكل التلفظ وسياق النص، إلى جانب السياق الخارج عن النص، وتفكيك اللغة المكتوبة أو الشفهية التي تمّ بها سرد النكتة، والربط بين بنية الخطاب ووظائفه.

---

98 عادل عبد الصادق، "شعارات ثورة 25 يناير: قراءة في المغزى والدلالات"، **المركز العربي لأبحاث الفضاء الإليكتروني**، 2014/1/24، شوهد في 2020/12/10، في: https://bit.ly/3h8QAiI

99 "موسوعة نكات القذافي والثورة"، موقع **النيلين**، 2011/2/27، شوهد في 2020/10/9، في: https://bit.ly/3hJGipJ

100 من بينها: منصور جراد، **النكتة في الثورة اليمنية: سياسة ساخرة** ([د. م.]: [د. ن.]، 2014).
ينظر قراءة في هذا الكتاب: "النكتة في الثورة اليمنية"، موقع **التغيير**، شوهد في 2020/12/31، في: https://bit.ly/3odNOf8



وركزت الدراسة على النكتة السياسية، فأبان التحليل، من خلال عرض نماذج منها، أنها تتجاوز وظيفتها الإضحاكية، لتصبح مصدرًا لتاريخ الأزمات السياسية والصراع على السلطة، والفضائح التي تتورط فيها النخب السياسية. كما أنها تؤرخ لمشكلات المجتمع المستعصية مثل البطالة، وارتفاع الأسعار، وتزوير الانتخابات، وتكشف عن أزمة المجتمع وخفاياه، وتعبّر بصدق عن المعيش اليومي، وعن التطلعات إلى التغيير.

كما استنتجنا، تأسيسًا على مجموعة من النكت والنوادر، أن النص المضحك يجسّد فعلًا من أفعال التكلّم التي تحمل مشروعًا مضادًّا لتوجهات النخبة الحاكمة، ومحاولة للتحرر من مراقبتها، وتضييقها مجال حرية التعبير؛ وبذلك فإنها تشكّل بامتياز "ثورة صغيرة" يشهرها المجتمع المدني في وجه الاستبداد، لتصبح محاولة لقهر القهر، ولغة تعبّر بها الفئات الصامتة عن مواقفها، ونزهة في المقهور والمكبوت والمسكوت عنه بلغة هازئة مموهة، ولكنها أبلغ من التعبير الصريح الذي يعدّ ممنوعًا في العديد من المجتمعات العربية؛ ما يجعلها نصًّا تاريخيًا دسمًا مليئًا بالرموز والدلالات، وقابلًا للتحليل والتفسير والتأويل، ومساهمًا في إعادة بناء وترميم السؤال المصدري على نحوٍ متجدد. كما تفتح أمام الباحث شهية التنقيب أيضًا في الرسوم الكاريكاتيرية بوصفها مصادر تعبّر عن التاريخ بلغة ساخرة ومختزلة، وهو موضوع جدير كذلك بالدراسة في أبحاث مستقبلية.



المراجع

References

العربية

- إبراهيم، نبيلة. **أشكال التعبير في الأدب الشعبي**. القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، [د. ت].
- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي. **أخبار الحمقى والمغفلين**. شرحه عبد الأمير مهنّا. بيروت: دار الفكر اللبناني، 1990.
- ______. **كتاب الأذكياء**. بعناية بسام عبد الوهاب الجابي. بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
- ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد. **تاريخ علماء الأندلس**. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966.
- ابن خلدون، عبد الرحمن. **مقدمة ابن خلدون**. ط 3. بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د. ت.]
- ابن عبد ربه، أحمد بن محمد. **العقد الفريد**. شرح وضبط وتصحيح أحمد أمين [وآخرون]. ط 2. القاهرة: منشورات لجنة التأليف والترجمة والنشر 1949.
- أفلاطون. **كتاب الجمهورية**. ترجمة فؤاد زكريا. القاهرة: دار الكتاب العربي، 1965.
- الألباني، محمد ناصر الدين. **صحيح سنن الترمذي**. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 2000.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. **الأدب المفرد**. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: المطبعة السلفية، 1955.
- برغسون، هنري. **الضحك: بحث في دلالة المضحك**. ترجمة سامي الدروبي وعبد الله عبد الدايم. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998.
- البشتاوي، يحيى. "النكتة الشعبية ودورها في النقد السياسي". **الفنون الشعبية**. العدد 20 (تشرين الأول/ أكتوبر 2016).
- بلحسن، فاروق. "النكتة السياسية في الجزائر: دراسة سيميائية تداولية". جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس. مركز المنشورات الأكاديمية، 2012.
- التوحيدي، أبو حيان. **البصائر والذخائر**. تحقيق محمد السيد عثمان. بيروت: دار الكتب العلمية، 2014.
- توفيق، نجيب. **عبد الله النديم: خطيب الثورة العرابية**. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1970.
- جابر، هشام. **النكتة السياسية عند العرب: بين السخرية البريئة والحرب النفسية**. بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2009.
- الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحر. **البخلاء**. تحقيق محمد علي أبو العباس. القاهرة: دار الطلائع، 2005.
- ______. **البيان والتبيين**. تحقيق محمد عبد السلام هارون. ط 7. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998.
- الحضرمي، أبو بكر محمد بن عبد الله المرادي. **كتاب السياسة أو الإشارة في تدبير الإمارة**. تحقيق سامي النشار. الدار البيضاء: دار الثقافة، 1981.
- حمودة، عادل. **النكتة السياسية: كيف يسخر المصريون من حكامهم؟**. القاهرة: دار الفرسان للنشر، 2003.



- جراد، منصور. **النكتة في الثورة اليمنية: سياسة ساخرة.** [د. م.]: [د. ن.]، 2014.
- الحصري، أبو إسحاق إبراهيم بن علي. **جمع الجواهر في الملح والنوادر.** تحقيق علي محمد البجاوي. ط 2. بيروت: دار الجيل، 1953.
- الحوفي، أحمد. **الفكاهة في الأدب: أصولها وأنواعها.** القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.
- خصخوصي، أحمد. **الحمق والجنون في التراث العربي: من الجاهلية إلى أواخر القرن الرابع.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992.
- الداموني، حسين علي لوباني. **الملف السرّي للنكتة العربية.** بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2005.
- السوسوة، عباس علي. "النكتة تأصيل لغوي تاريخي". **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق.** العدد 79 (نيسان/ أبريل 2004).
- شايب، أحمد. **الضحك في الأدب الأندلسي: دراسة في وظائف الهزل وأنواعه وطرق اشتغاله.** ط 2. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2008.
- الصفدي، خليل بين إيبك. **نكت الهميان في نكت العميان.** القاهرة: المطبعة الجمالية، 1911.
- عبد الحميد، شاكر. **الفكاهة والضحك: رؤية جديدة.** سلسلة عالم المعرفة 289. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2003.
- عبد القادر، حامد. **دراسات في علم النفس الأدبي.** القاهرة: المطبعة النموذجية، [د. ت.]
- عشاق، مولود. **تاريخ المغرب وإشكالية المصادر.** الرباط: مطابع الرباط نت، 2016.
- العقاد، عباس محمود. **تاريخ علماء الأندلس.** القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966.
- ______. **جحا الضاحك المضحك.** القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.
- قزيحة، رياض. **الفكاهة في الأدب الأندلسي.** صيدا/ بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1998.
- المقري، شهاب الدين أحمد بن محمد. **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب.** تحقيق إحسان عباس. بيروت: دار صادر، 1988.
- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب. **نهاية الأرب في فنون الأدب.** تحقيق يحيى الشامي. بيروت: دار الكتب العلمية، 2004.

الأجنبية

- Apte, Mahadev L. *Humor and Laughter: An Anthropological Approach.* Ithaka/ London: Cornell University Press 1985.
- Attardo, Salvatore. "From Linguistics to Humor Research and Back: Applications of Linguistics to Humor and Their Implications for Linguistic Theory and Methodology." PhD. Dissertation. Purdue University. 1992.
- Chapiro, Marc. *L'illusion comique.* Bibliothèque de philosophie contemporaine. Paris: Presses Universitaires de France, 1940.
- Chapman, Antony J. & Hugh C. Foot (eds.). *It's a Funny Thing, Humor.* Oxford: Pergamon Press, 1977.



- Dupreel, Eugène. "Le problème sociologique du rire." *Revue philosophique de la France et de l'Étranger*. Presses Universitaires de France. vol. 106 (Juillet- Décembre 1928).
- Freud, Sigmund. *Le mot d'esprit et ses rapports avec l'inconscient*. Marie Bonaparte & M. Nathan (trads.). Une édition électronique réalisée à partir du livre de Sigmund Freud (1905). Paris: Gallimard, 1930.
- Gazamian, Louis. "Pourquoi nous ne pouvons définir l'humour?" *Revue Germanique*. vol. 2, no. 1 (Novembre 1906).
- Lorenz, Konard. *On Aggression.* Marjorie Wilson (tran.). London/ New York: Taylor and Francis e- Library, 2005. at: https://bit.ly/2KNLrkN
- Morreal, John. "Enjoying Incongruity." *HUMOR: International Journal of Humor Research*. vol. 2, no. 1 (1989).
- Mulkay, Micheel. *On Humor: Its Nature and Its Place in Modern Society.* Cambridge, UK/ Oxford, NY/New York: Polity Press and Blackwell, 1988.
- Ricœur, Paul. *Histoire et vérité*. 3ème ed. Paris: Seuil, 1967.

فاطمة الزهراء قشي | Fatima Zohra Guechi[1]

من الصحافة إلى الحالة المدنية

أسئلة المؤرخة ومسار البحث عن المصادر

From Journalism to Civil Status

The Historian's Questions and the Path in Search for Sources

مقدمة

تتجه هذه الدراسة إلى مساءلة طبيعة بعض من المصادر التي عالجناها طوال مسارنا البحثي، باختيار الصحافة من جهة، والوثائق العدلية من جهة ثانية، بوصفها نماذج نستنطقها اعتمادًا على الأسئلة والتوجيهات المنهجية الواردة إلينا. وتقترح عقد مقارنة غير مباشرة بين الجرائد والعقود العدلية بصفتها مصدرًا لدراسة التاريخ، من حيث طبيعة الوثائق، ونوعية المعطيات المستقاة، ومنهجية المعالجة.

كيف تنتج الكتابة التاريخية الرصينة؟ وكيف يتم اختيار المصادر أو انتقاؤها لبناء مدونة البحث؟ وكيف يتم تحديد الموضوع الأكاديمي؟ وما السؤال الأساسي الذي يريد الباحث/ة طرحه والإجابة عنه، عند الإقدام على إنجاز بحث في التاريخ؟

نشير، في البداية، إلى أن للسياق والظروف دورًا كبيرًا في اختيار الموضوعات، وخصوصًا الأكاديمية (الجامعة، والأستاذ المشرف، والأسئلة المطروحة على الساحة الفكرية/ السياسية أو التاريخية، وكذا محاور البحث في المخابر).

من حيث المبدأ، تُبنى المدونة انطلاقًا من مكونات العنوان. عمليًا، قد يتم تحديد العنوان بناءً على ما هو متوافر من مادة ومصادر معلومة المكان والمحتوى. وقد تتم المسألة بعد سبرٍ أوّلي حول مدى إمكانية جمع المصادر أو الاطلاع عليها، إن لم تكن معلومة بعد، من خلال الدراسات السابقة. وقد أخذنا بالعاملين معًا، في موضوعي: دكتوراه الحلقة الثالثة بباريس، ودكتوراه الدولة بتونس.

ومهما كان المصدر، علينا أن نتساءل عمّا نبحث عندما نحاول جمع شتات المعلومات من قراءة الجرائد، وعما نبحث عندما نفكك، ونركب معطيات عقود الزواج والطلاق أو الوفاة أو التركة أو الوقف.

أما عن طبيعة الوثائق، فقد كانت الجرائد منشورات ورقية وعلنية، وموجهة إلى القراء، وغالبًا ما تحظى برخصة للطبع والنشر والتوزيع تتيحها الإدارة. ويتمثل عمل أصحاب الجرائد بترويجها ثم الحفاظ على مجموعاتها، من منطلق المحافظة على التراث والإبقاء على شواهد حركة النهضة والإصلاح أو التيارات الفكرية المختلفة التي تتنافس في الساحة؛ ذلك أن الصحافة ظهرت في العالم العربي في القرن التاسع عشر، وتبلورت في مواجهة موجات التوسع الاستعماري والاحتلال الأوروبي. وقد مثّلت، في البداية، المنفذ الأول والوحيد لإبداعات الأدباء والشعراء، ولمحاولات المفكرين في ميادين شتّى، فضلًا عن المواقف السياسية.

1 أستاذة التاريخ في جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

Professor of History, Constantine 2 University, Algeria.

في المقابل، تُعدّ الوثائق العدلية عقود معاملات ومبادلات تتم بين الأطراف، أمام شاهدَي عدل، وتحت إشراف القاضي؛ على الأقل بالنسبة إلى فترة ندرسها. وهي وثائق إدارية قضائية، لها قيمة الدليل والإثبات على البحث المدون فيها. وإن كانت تحظى بعملية إشهار للضرورة - الزواج والبيع والعتق والوقف مثلًا - فهي محدودة النطاق. ومن يحتفظ بالعقود العدلية، فذلك لغرض شخصي أو عائلي أو إداري للدلالة على حقيقة ما وقع. ولذا، قلَّما تمَّ الاحتفاظ بكل العقود عبر الزمن، ولم ينظر إليها بوصفها مصدرًا للتأريخ إلا في القرن العشرين، تقريبًا. إنها وثائق محايدة، لكنها تتسم بمواصفات المؤسسة المنتجة لها، ولذا يجب إخضاعها، هي الأخرى، للنقد الخارجي، وللنقد الداخلي خاصةً. وهذا ما قمنا به قبل توظيف معطيات سجلات المحاكم الشرعية في قسنطينة، على سبيل المثال.

هل تتساوى المصادر من حيث قيمة المعلومات وصدقيتها؟ يجب تحديد الزمان والمكان، لوضع المصادر في سياقها التاريخي، ثم دراستها في ضوء البيئة الحضارية، فضلًا عن الانتباه إلى هدف وضعها وصدورها. في الواقع، لا يميز البحث العلمي الرصين بين مختلف المصادر، إنما يكمن الفرق في أسلوب المعالجة، بعد التعريف بكل مصدر، وتوضيح ظروف إنتاجه، ومدى ما يسمح به من تفكيك وتحليل وتركيب.

أولًا: الصحافة موضوع بحث ومصدرًا لدراسة التاريخ

مثلت الصحافة بالنسبة إلى دارسي الفترة المعاصرة مادةً أولية وأولى لأبحاثهم، وذلك لتوافرها في مراكز التوثيق والأرشيف، ولأنها متاحة من دون رخصة، ولأنها مجموعات محفوظة، فاعتبرت سجلًا لاهتمامات الصحافيين ورجال الإعلام والثقافة والسياسة في وقت محدد. كما أنها تعبير المجتمع ومرآته التي صدرت عنه ونشرت فيه. وتعبّر الجرائد عن موقف المجموعات الضاغطة والقوى المؤثرة في المجتمع من حيث المال والجاه والتمكّن الثقافي في الدرجة الأولى، فهي رافد يحمل مختلف الصور عن المجتمع المتعدد، خاصة، في ظل حرية الصحافة.

لقد بدأ الباحثون ينهلون من الصحف والمجلات، بوصفها مصدرًا للمعلومات فحسب، وسرعان ما تفطنوا إلى كونها موضوعًا مستقلًا جديرًا بالبحث، من حيث ظروف إنشاء الصحف، وكيفية تقنين عملية النشر والتوزيع، فضلًا عن التمويل والإدارة في علاقتها بالسياسة والاقتصاد. و"لم يغب عن مؤرخي الجزائر المعاصرة أن الصحافة تمثل مصدرًا ثريًا للمعلومات في كل المجالات، وخاصة في وصف مظاهر الحياة الاجتماعية والدينية والثقافية والسياسية. من ثم اعتمدوا عليها واستشهدوا بمقالاتها. ولكن الصحافة بحكم هدفها منحازة المواقف، ولها أفضليات في الموضوعات ومصادر الأنباء والمعلومات. لذا وجب التعامل معها بكل حذر. فالحذر منهج ينطبق على كل كبيرة وصغيرة وليس حذرًا مبدئيًا نعلنه في البداية ثم نستشهد بما يرد على علّته مما يوقع في المغالطات وحتى التناقضات"[2].

فما الأسئلة المطروحة على الباحثين في الصحافة؟ وما نوعية المعلومات الواردة فيها؟ وما محدودية الإجابات؟

تطورت الصحافة إلى مرفق عمومي للإعلام ونشر الخبر، بشيء من الحيادية. ولكن، تبقى الجريدة ناطقة باسم صانعيها. كان هدفها الجامع هو الإخبار والإعلام والترويج لرأيٍ أو موقف أو تيار والدفاع عنه. أما الصحافة، موضوع دراستنا هذه، فهي صحافة رأي ظهرت في الجزائر في ظل الحكم الاستعماري الفرنسي، كانت صحافة نضال سياسي ومجتمعي في الدرجة الأولى. ولذا، وجب الاهتمام بالقائمين عليها والبحث عن أهدافها التي اختلفت، بحسب الظرفية السياسية، وبحسب إمكانيات الناشر والقرّاء. كانت الجرائد تُباع

---

2 فاطمة الزهراء قشي، "خصائص الصحافة الجزائرية المكتوبة بالعربية"، في: **الصحيفة وآثارها في الجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين**، إشراف محمد القورصو (وهران: منشورات الكراسك CRASC، 2017)، ص 42.



بالاشتراك، وبالعدد عند الموزعين والباعة، في زمن كانت الكتب قليلة التداول. ونظرًا إلى أهميتها أو إلى ارتباط القراء بها وبمؤسسيها، تمّت المحافظة على الجرائد، بصفة انتقائية أحيانًا، واعتباطية أحيانًا أخرى. ورغم أنها كانت تصدر علنًا، صعُب على الباحثين العثور على كل الصحف في دور المحفوظات؛ فقد توجد مجموعة كاملة من الجريدة أو المجلة أو أعدادًا متفرقة.

للظرفية السياسية في الجزائر دورٌ في اختفاء هذه الجرائد، أو إخفائها عن أعين الرقابة، أو التخلي عنها وقت الخطر، خاصة في مدة ثورة التحرير (1954-1962). وإن لم تكن ممنوعة، فقد كان اقتناؤها دليلًا أو مؤشرًا على الانتماء السياسي الذي يكون تهمة كافية للمتابعة.

في المقابل، عملت بعض الدول على المحافظة عليها، وعيًا بأهمية أرشيف الحركات الإنسانية وتأريخها بمختلف تعبيراتها، وتم تخزين الدوريات في المكتبات الوطنية. واستفادت مصالح المحفوظات، في الجزائر مثلًا، من قاعدة الإيداع القانوني المعمول به في فرنسا، والمتمثل بإيداع أول نسخة من كل منشور في إدارة الولاية، من أجل الرقابة أولًا، ثمّ من أجل الحفاظ عليها بوصفها أرشيفًا ثانيًا. كما وجدت جرائد خضعت للحجز الإداري في الحال التي تكون فيها المنشورات غير مرخصة، أو تجاوزت الخط الأحمر المسموح به في قانون حرية الصحافة. وكانت الصحف الوطنية تُحتجز أو تُسحب من على رفوف المكتبات، وتُفتكّ عنوة من أيدي الباعة المتجولين بتهمة "المساس بأمن الدولة" أو "المعاداة لفرنسا".

1. المنهج الكمي وبناء مدونة الصحافة

كيف تقرأ الأحداث الواردة في الخطاب الصحفي؟ وما مكانة التحقيق والتعليق والرواية الشفهية والنقل عن وكالات الأنباء في الكتابة الصحفية؟ وما نوع المعرفة التاريخية التي يمكن كتابتها انطلاقًا من الصحافة كونها مصدرًا للمعلومات؟

لا يمكن استصغار الصحافة أو احتقارها، بوصفها مصدرًا للبحث وموضوعًا له؛ لأنها تفتح مجالات واسعة للكشف عن الحراك الثقافي والسياسي، فضلًا عن عرضها ومضات من الحياة اليومية.

وبناءً عليه، ومن أجل توظيفٍ أمثل للوثائق المدروسة، يلجأ الباحثون إلى وضع خريطة على الطريق، تتمثل بسؤال أولي من قبيل: هل نريد التأريخ للصحافة على أنها مرآة عاكسة لاهتمامات المجتمع في مجال الفكر والسياسة؟ أم نعتمدها مصدرًا للمعلومات التي تم تداولها للتأريخ لحركةٍ أو ظاهرة أو مسار؟

أقبلنا على دراسة الصحافة والتعريف بها من خلال ما نشر على صفحاتها. ولتحقيق ذلك، اعتمدنا المنهج الكمي الإحصائي بالجرد والتبويب والتصنيف. ثم تساءلنا عن كيفية استعمال الإحصاءات لقراءة توجهات هذه الجريدة أو تلك. وكيف نقيس عدد المقالات ومساحتها ومكانها بين طيات الجريدة التي كانت لا تزيد على أربع صفحات في جلّ الحالات، باستثناء جريدة البصائر ذات الثماني صفحات؟ وكيف نقرأ مختلف العبارات ونفهمها؟ وما طريقة توظيفها في سياق عرض للأحداث؟ وما المصطلحات التي يتغير معناها مع الزمان أو المكان؟

لقراءة تلك النصوص والوثائق، وظّفنا أدوات تفكيك الخطاب بشرح المفاهيم وتحليلها في ضوء السياق، والوقوف عند الاستعمالات المختلفة للكلمة الواحدة، وأسباب تواترها. ما معنى الكلمة؟ وما المقصود بتوظيفها في هذا السياق أو ذاك؟ وما مدى كثافة هذه الجملة أو تلك في المقالات والخطب السياسية؟ توقفنا مثلًا عند عدد من الكلمات، مثل: الأمة، والبلد، والقطر، والحقوق، والوطن، والمواطنة، والوطني، وغيرها من الكلمات التي تعبّر عن الوضعية القانونية للفرد (الجزائري)، وعن التوجه السياسي، وعن مطالب تياره. لقد اعتبر

توظيف مصطلح "الأقطار الشقيقة" في عنوان ركن صحيفة **الجزائر الجديدة** (1946-1955) لسان حال الحزب الشيوعي الجزائري، تحولًا رمزيًا واعترافًا بالعروبة والإسلام مكونًا أساسيًا للشعب الجزائري.

إذا ما غيرنا النظرة، وتساءلنا عن الصحفي والصحيفة وظروف نشأتها وأهدافها، انتبهنا إلى أن الجريدة قد تُعَرف بأصحابها أحيانًا، أكثر مما تدرس الموضوعات المعالجة. كيف نلِج إلى عالم الصحيفة إذًا؟ وكيف نفكك الصورة التي تقدّم للقراء؟ قد نواجه أسئلة كبيرة وعامة من قبيل: ماذا تكشف الصحافة عن المجتمع، واقعه وماضيه؟ في الواقع، لا يكفي الاطلاع على الصحافة لإيجاد الجواب. ولذا، وجب تحديد أسئلة فرعية لضبط الموضوع بدقة، والتركيز على نقاط بعينها يمكن دراستها من هذا المنظور أو ذاك. ثم أخذنا أمثلة من الكتابات الصحفية لتفكيك خطابها من جهة، أو إعادة تركيب معلوماتها من جهة ثانية في سياق اهتمامات تلك المرحلة.

تكونت مدونة الصحافة من 16 جريدة و7 مجلات عربية اللغة أو مزدوجة مع الفرنسية، في حين كانت جلّ المجموعات، وإن كانت غير كاملة، في المدة 1946-1954 محفوظة في دور الأرشيف الجزائرية، وكذلك في المكتبة الوطنية الفرنسية التي ورثت ما يسمى بـ "الإيداع القانوني"، وما تم احتجازه بشكل غير قانوني، كما سبق ذكره. من ثَمَّ، كان البحث عن الجرائد، لاستكمال المجموعات وتركيب المدونة، من أولى مهمات طلبة شهادة الدكتوراه حينئذ.

تم تحديد الموضوع والمدة بناءً على الدراسات السابقة التي تناولت تاريخ الصحافة في الجزائر، منذ ظهورها تحت الإدارة الاستعمارية في القرن التاسع عشر إلى غاية عام 1939[3]، عندما دخلت فرنسا الحرب، وعلّقت كل الحريات، ومنها حرية الصحافة. وتمثلت الإشكالية بالتعريف بما ينشر في الصحف الجزائرية باللغة العربية، مقارنة بما هو منشور باللغة الفرنسية وكان معروفًا، نسبيًا، لدى السياسيين والباحثين. وكان التساؤل حول وجود خطاب موجّه إلى الناطقين بالعربية وآخر إلى الجمهور الفرنسي الواسع والسلطات في فرنسا، وخاصة خطاب الأحزاب والمنظمات التي تنشر باللغتين. ثمّ تبلورت الفكرة واتسعت إلى دراسة شاملة للصحف في شكل جرد وتصنيف أوّلي للتعريف بها، ثم في مرحلة ثانية، من خلال التوقف عند الموضوعات التي نالت اهتمامها من حيث الكمّ والنوع.

عندما أقدمنا على هذا البحث (1978)، كانت الدراسة الكمية بالقياسات والحسابات في الجامعة الفرنسية في أوجها، على أساس أنها منهجية تضمن نسبة من الحياد بتطبيق المقاييس نفسها على المسائل والموضوعات المطروحة. وقد تعلّمنا في دروس البحث وحلقاته في دبلوم الدراسات المعمقة أسلوبين لاستغلال الصحافة، نحو تحليل المحتوى بدراسة المفردات والتوجهات السياسية من حيث المعنى، وقياس المحتوى بتصنيف مواد الجريدة بين الافتتاحية والتحقيق والإعلان ومختلف الأركان الإخبارية الخدماتية؛ ما يساعد على تحديد طبيعة طبيعتها، إخبارية كانت أم جريدة رأي ونضال، أم عامة جامعة، أم متخصصة في مجال محدد، ثمّ قياس مدى تداول الموضوع وتكراره فيها من حيث الكم، بحسب المساحة المحررة بالعمود (طولًا وعرضًا بالسنتمتر) ومكانه في الصفحات.

ثمّ وجب الانتباه إلى التكرار بوصفه أسلوبًا لتعميق فكرة ما، أو ترسيخها، ولو في جملٍ محدودة، ومقابلة العنوان الكبير والمقال الاستثنائي الطويل والكثيف من حيث الأفكار والمعلومات. كل هذه التوجيهات المنهجية، تصاغ أسئلةً، ويتم الإجابة عنها بما توافر من مادة.

---

3 الزبير سيف الإسلام، **تاريخ الصحافة في الجزائر** (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، [د. ت.])؛ محمد ناصر، **المقالة الصحفية الجزائرية: نشأتها، تطورها، أعلامها من 1903 إلى 1931** (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978)؛ محمد ناصر، **الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1939** (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1984)؛
Zahir Ihaddaden, *Histoire de la presse indigène en Algérie: des origines jusqu'en 1930* (Alger: E.N.A.L, 1983).

لماذا هذه التواريخ الفاصلة؟ ولماذا ليس 1945؟ ولمَ لا نستمر إلى غاية 1955، تاريخ إيقاف جرائد **البصائر** و**الجزائر الجديدة** و**الجمهورية الجزائرية** بقرار إداري؟ إن معرفة السياق الذي صدرت فيه هذه الجرائد - فضلًا عن الإطار القانوني الذي ينظمها - هي الكفيلة بمنح جواب موضوعي. لم تعد الصحافة العربية التي توقفت خلال الحرب العالمية الثانية إلى الظهور إلا سنة 1946. أما إعلان ثورة التحرير، فقد صاحبته إجراءات استثنائية وضغوطات على الناشرين، على نحوٍ يجعل تقويم الكتابات بعد ذلك التاريخ صعبًا؛ لاختلاف الأطر القانونية التي تخضع لها.

ولأننا اخترنا عنوان "الصحافة الجزائرية الناطقة بالعربية من 1946 إلى اندلاع ثورة التحرير 1954"، كان علينا أن ندرس توجهاتها السياسية وتحديد تلك التي تنتمي إلى التيار الوطني وغيره بالوقوف على كل التعبيرات الدالة على "الوطنية" من جهة، وتحديد مفهومها عند كل تيار من جهة أخرى. أما اختيار العنوان الفرعي، "بحث في دراسة المحتوى"، فكان توضيحًا للمنهجية وتحديدًا للموضوع، في آن واحد[4]. فهو يترك المجال للباحثة، بل يفرض عليها مناقشة المسائل المهمة من منظور الجريدة نفسها، كما أفرزها التصنيف الإحصائي. ومن ثمّ، تتغير الإشكالية، وتنتقل الجريدة من مصدر للمعلومات والمعطيات إلى موضوع بحث مكتمل الشروط. تتم دراسة ظروف إنتاجها وصدورها وانتماء القائمين عليها بوصفها مدخلًا ضروريًا قبل التمعن في فحوى ما نشر من حيث الأفكار والمواقف والمعارف. ويَفترض تحليل المحتوى الإلمام بكل مواد الجريدة وتصنيفها بحسب مقاييس معلنة ومعترف بها علميًا، قبل انتقاء هذا الموضوع أو ذاك أو تفضيله للوقوف عنده وتحليله بوصفه نموذجًا أو عينة. وتسنى لنا، بعد طول انتظار، نشر هذه الأطروحة، معدلةً ومنقحة بعنوان مختلف، ومنها نستقي معطيات هذه الدراسة، ولو بتصرف[5].

2. الجرد وتصنيف الموضوعات

عمليًا، تم الاطلاع على أكثر من 600 عدد من مختلف الجرائد موضوع الأطروحة (1946-1954)، وقمنا بجردٍ شامل لما يزيد على 280 عددًا، أي ما يقارب نصف أعداد الجرائد. ويتمثل الجرد الدقيق بوضع فهرس لمقالات كل عدد مهما كان حجمها، وقياس مساحتها وذكر محرريها والصفحة التي صدرت فيها، مع ملاحظة حول الخط المستعمل في العناوين، وإشارة إلى الرسومات والصور والألوان. ولقد اتخذنا "المقال" وحدةً تحريريةً متكاملةً، لاستحالة تقسيمه إلى كل النقاط الواردة فيه. وتم تصنيف المقال من عنوانه غالبًا، وهذا ما سمح بتصنيف الجرائد بحسب اهتماماتها. من جهة أخرى، حدّدنا مواقف كل جريدة من القضايا المطروحة على الساحة التي نالت مكانة على أعمدتها، فخرجنا بجداول ترصد عدد الأركان وتواترها والقائمين عليها، فضلًا عن التوقف عند مدلولات عناوينها المعبرة.

كما رتبنا المحررين بحسب مساهماتهم في الجريدة أو في الجرائد، بالتوازي أو بالتتابع. واتضح أنه لا يوجد صحافيون محترفون (باستثناء صحافي واحد) وإنما كانت الجرائد في أيدي المناضلين بالنسبة إلى الأحزاب، وفي أيدي المعلمين والمثقفين بالنسبة إلى صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. وتظهر هذه الدراسة اعتماد جريدة **البصائر**، مثلًا، على شخصية مثل أحمد توفيق المدني في تحرير ربع المساحة المكتوبة بتعليقه على "السياسة الدولية"، في صفحتين من بين ثماني صفحات، وقد أضاف إليها "الشؤون المغاربية". وكان عدم التوقيع من بين أساليب التمويه حول عدد المحررين. أما الأسماء المستعارة فهي تهرب من المتابعة القضائية من جهة، وتخفي قلة عدد المحررين أيضًا.

---

4 Fatima Zohra Guechi, "La presse algérienne de langue arabe de 1946 au déclenchement de la révolution en 1954: Essai d'analyse de contenu," Doctorat de troisième cycle, Université Paris 12, 1982.

5 Fatima Zohra Guechi, *La presse algérienne de langue arabe, 1946-1954, Enjeux politiques et jeux de plumes* (Algérie: Bahaeddine éditions, 2009).

لا تفي المعلومات الواردة في الجرائد وحدها بغرض رسم ملمح شخصية، ولو كانت عامة، أو بتتبع مسارها في محطة أو محطات من حياتها. إنما قد تسمح بوضع المعالم على الطريق في ميدان التراجم. ويمكن أن ينطبق ذلك على المظاهر والحركات، وقد تصبح الصحافة مصدرًا أساسيًا، ولكنه لا يفي وحده بالغرض المنوط بالبحث الأكاديمي.

لقد استخلصنا مواصفات الصحافة الجزائرية في المدة 1946-1954، وهي عقد حافل بالنشاط الصحافي المعبّر عن تحولات عميقة في المجتمع الجزائري. لجأت الأحزاب الجزائرية إلى اتخاذ جريدة ناطقة باسمها باللغة العربية، وإن كانت قليلة الدورية، مثل **الجزائر الجديدة** (1946-1955) نصف شهرية، لسان حال الحزب الشيوعي الجزائري، أو غير منتظمة الصدور بسبب القمع، مثل جرائد حركة الانتصار للحريات الديمقراطية **المغرب العربي**، أو كانت تصدر في شكل صفحات باللغة العربية على جريدة **المساواة**، ثم **الجمهورية الجزائرية** (1946-1955) للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، أو في شكل جريدة مستقلة بمناسبة الحملات الانتخابية اسمها **الوطن**.

كانت جلُّ الصحف أسبوعية الصدور مع قلة عدد الصفحات. كما اتسمت الصحافة الجزائرية الناطقة بالعربية بالتنوع السياسي، وبقصر العمر والانحسار نحو الجزائر العاصمة، مقارنة بالبدايات التي ظهرت فيها جرائد في عديد المدن الداخلية، مثل عنابة ووهران وتلمسان وقسنطينة وبسكرة.

بعد عرضٍ لملفات الجرائد في شكل مقاربة مونوغرافية للتعريف بها، كرسنا الجزء الثاني من الأطروحة لتحليل الموضوعات المحررة بدراسة الأركان، من حيث التسمية والوتيرة والانتظام والمحررون في كل جريدة.

كما استخرجنا الموضوعات المتداولة بكثافة وعالجناها في فصول البحث، وهي: "فصل الدين عن الدولة"، و"الاستعمار بمختلف أوجهه"، و"مناقشة القضايا المغاربية"، و"البعد المغاربي بين العروبة والاتحاد الفرنسي ورهانات السياسة الدولية"[6]، ومكانة "الدين، التربية والمجتمع" في الصحافة، وكذا "التاريخ والثقافة والمجتمع". وختمنا فصول الأطروحة بدراسة وافية حول "تحقيق جريدة **المنار**" التي فتحت صفحاتها في المدة (6 شباط/ فبراير6- تشرين الأول/ نوفمبر 1953) من العدد 36 إلى العدد 48، لعشرات الإجابات عن ثلاثة أسئلة، بادر إليها السيد محمود بوزوزو، مدير الجريدة والقائد العام للكشافة الإسلامية الجزائرية في ذلك التاريخ. إنه تحقيق فريد من الناحية الصحفية، وجريء من حيث الأسئلة، مسّ شريحة واسعة من أعيان المجتمع. كان "استفتاء" بحسب تعبير الجريدة نفسها حول مدى إمكانية الاتحاد (بين الأحزاب) في الجزائر. فكان الإجماع في الرد على السؤال الأول مفاده أن الاتحاد أكثر من ممكن، بل ضروري أيضًا. يترك السؤال الثاني، وكذا الثالث، مجالًا للتعبير عن الحساسيات المختلفة بتقديم "قاعدة أو قواعد الاتحاد" والوسائل الكفيلة بتحقيقه.

نشرت الجريدة 68 إجابةً (مع ذكر الاسم والوظيفة مرفقًا بصورة)؛ من بينها إجابات 10 طلبة وامرأتين. واعتبر التحقيق عرضًا ذكيًا لقضية حيوية، وطنية، قومية في فترة احتدم فيها الصراع ضد الاستعمار، وأنه لزم علينا توحيد صفوفنا لمواجهة الأوضاع الجديدة[7]. وأسفر الاستفتاء عن ضرورة اتحاد الحزبين (حركة الانتصار، واتحاد البيان)، وأنه لا داعي لإنشاء حزب جديد. كشف التحقيق عن درجة عزوف المستجيبين عن النشاط الحزبي وما كان يميزه من تنافس وفرقة. بل منهم مِثل أحمد رضا حوحو الذي لخّص الوضع، واستنتج أنه "لم يبق لدينا إذن إلا أن نبنيه [الاتحاد] على أساس شعبي متين، تتقدمه دعاية واسعة [اعتبر هذا الاستفتاء فاتحتها المباركة] حتى

---

6 Fatima Zohra Guechi, "La presse algérienne et l'Union Française," in: *Les Chemins de la décolonisation de l'empire français 1936-1956* (Paris: Editions du CNRS, 1986), pp. 377-385.

7 Guechi, *La presse algérienne de langue arabe, 1946-1954*, pp. 318-346.

ما إذا نضجت الفكرة عقد مؤتمر شعبي عظيم تقرر فيه الأمة اتحادها وتضع فيه أسسه الصالحة، وتفرضه فرضًا على الأحزاب ولا يسعها حينئذ إلا أن ترضخ لإرادة الأمة أو تتنحى عن طريقها إلى غير رجعة"[8]. نلاحظ من هذا الموقف مدى النضج الذي بلغته النخب في الجزائر عشية اندلاع ثورة التحرير. وآثرت ذكر هذا الاستفتاء لما له من تميز من حيث المعالجة الصحفية ومن حيث تنوع الآراء المعبر عنها.

كانت هذه معالم على الطريق حول ما توصلنا إليه في أطروحتنا حول الصحافة، ومن خلال المقالات الصحفية. ولكن مهما كان ثراء المادة في مصدر ما، فإنه غالبًا ما يجب استكماله أو مقارنته بمعلومات من مصادر مغايرة قد تتكامل وقد تتضارب. وهنا تتدخل أدوات التحليل والتفكيك والتركيب.

3. المعطيات الدفينة: أركان الخدمات والإعلانات الإشهارية

في هذا السياق، نقدم لمحة خاطفة حول أركان الخدمات بوصفها مصدرًا ثريًا عندما تصدر الصحافة بانتظام على مدى فترة طويلة مع إبراز محدوديتها في الوقت نفسه، عندما تتسم الجريدة بقصر العمر (بضعة أشهر أو بضع سنوات) وقلة الإمكانيات المادية والبشرية، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى صحافة مدونتنا. وتندرج هذه المعلومات في خانة "المعطيات الدفينة" التي لا ينتظر فحواها ولا يتوقع إلا بعد الاطلاع عليها والكشف عنها.

وهذه نبذة مقتضبة عمّا تسمح المعلومات المتناثرة في الصحافة بدراسته. ففي الحالة الأولى، كان انتظام النشر لدى جريدة **البصائر** عاملًا قويًا، ساعد على رواجها وجعلها وعاء إعلانات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الخاصة بالتربية والتعليم. لقد مثّلت قوائم الطلبة الناجحين في مختلف الامتحانات، ومنها المتعلقة بالطلبة الموفدين سنويًا إلى جامع الزيتونة بتونس، على سبيل المثال، مادة ثرية لدراسة سياسة الجمعية في التعليم والتكوين، وتقويم مكانة الطلبة الجزائريين في الزيتونة في الحركة الوطنية الجزائرية، وتنافس الأحزاب على تأطيرهم. كما سمحت أخبار الشُعَب عبر الجمعيات الخيرية بقياس مدى انتشار مدارس جمعية العلماء عبر التراب الوطني. وتفيد المقالات والتقارير حول تأسيس معهد عبد الحميد بن باديس في قسنطينة عام 1947 من متابعة جهود الجمعية لضمان المستوى التكميلي من التعليم، بإرسال وفود الطلبة إلى الزيتونة أساسًا، ثم الأزهر وإلى الجامعات العربية للمستويات العليا. إذًا، كان لأركان الخدمات هذه دور إعلامي في وقتها، وبُعد توثيقي أرشيفي بعد عشرات الأعوام، وخاصة في غياب الوثائق الأصلية أو ضياعها أو صعوبة الرجوع إليها، لقد ألهمت الجرائد عديد الباحثين لسبر التوجهات الفكرية لرواد الجمعية وغيرهم من زعماء الحركات السياسية والثقافية، من ذلك - على سبيل المثل لا الحصر - الربط بين محمد عبده وعبد الحميد بن باديس[9].

كانت فكرة مغرية أن ندرس أهمية الإشهار الذي بدأ يظهر على صفحات الجرائد والمجلات الجزائرية العربية بناءً على مختلف الإعلانات. وقد اتضحت لنا محدودية المعطيات لافتقادنا أسعار الإشهار الذي يخضع للمفاوضة بين الناشر والزبون، والظروف التي تحكم هذه المعاملة الجديدة على الصحافة الجزائرية، وإن كانت تدرّ بعض الأرباح المساعدة على تحمّل أعباء الطبع والتوزيع الثقيلة.

وكان لمقابلة المعطيات المستقاة من الجرائد بآراء الفاعلين أهمية كبرى في توضيح المشهد حول مسائل تبدو محسومة. في هذا السياق، روى لي المرحوم إسماعيل العربي مدير **مجلة إفريقيا الشمالية** (1948)، في مقابلة في بيته في مدينة الجزائر (1980)، حول

8 محمود بوزوزو، "استفتاء المنار"، **جريدة المنار**، 1953/2/6، العدد 17 (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، سلسلة التراث، 1982).

9 عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى** (الجزائر: دار مداد يونيفارسيتي براس، 2009)؛ عبد الكريم بوصفصاف، **الفكر العربي الحديث والمعاصر: محمد عبده وعبد الحميد بن باديس نموذجًا** (الجزائر: دار مداد يونيفارسيتي براس، 2009).

تجربته بوصفه ناشرًا، تفاصيل مثيرة ومريرة مع الإدارة الاستعمارية ومع الإشهار. وكانت "المعركة" مع الإدارة الاستعمارية حول تمكينه من الورق الضروري لطبع المجلة من جهة، والاستفادة من الإعفاء الضريبي لتوزيع المجلة بحسب القواعد المطبقة على الدوريات، وليس بحسب الوزن المعمول به مع البضائع العادية عبر البريد. وهذا وضع اشتركت فيه عديد المنشورات غير المرخص لها التي لم تعمر، مثل **مجلة إفريقيا الشمالية**.

وفي إجابة طريفة وغريبة عن استفسار طرحته حول سبب محو ما كتب على صفحة الغلاف الأخيرة من ثالث عدد من المجلة بالحبر الأسود، قال لي الأستاذ إسماعيل العربي رحمه الله إن صاحب الإشهار كان قد منح المجلة مبلغًا ماليًا للانطلاق في طبعها. اعتبر مدير المجلة هذا المبلغ دعمًا خيريًا، واعتبره التاجر بمنزلة عربون لعملية إشهار لبضاعته. لم يمانع المدير، ونشر الإعلان. ولكن التاجر توقف عن الإمداد، وكان ينتظر أن تستمر المجلة في نشر الإعلان. تفاقم الوضع واستفحل الخلاف وكان رد صاحب الجريدة بأن صبّ الحبر الأسود على الإعلان الإشهاري بعد طبع العدد الثالث. وبقي فحوى النص واضحًا إلى حد ما، رغم سواد الصفحة وسواد حروف النص. وتعتبر تجربة مريرة؛ لأن صاحب المجلة كان يعاني ضائقة مالية خانقة اضطرته إلى بيع ما لديه من أشجار زيتون لتمويل المجلة. إلا أن الأعباء فاقت طاقته، فأوقف المجلة بعد أربعة أعداد واعدة بالتفتح العلمي والثقافي.

كان الإشهار، من حيث المساحة، لا يفوق 0.5 في المئة في جريدتَي **المغرب العربي والجزائر الجديدة**، في المدة 1947-1948. وليس لعدد اللوحات الإشهارية ومساحتها تأثير مباشر في مردودها المالي الذي لم نتمكن من قياسه، إنما كانت بداية تعامل الصحافة العربية مع الإعلانات الإشهارية وكانت، من دون شك، ذات مردود مكمل للاشتراكات وثمن البيع بالنسخة؛ ذلك أن جريدة **البصائر** - لسان حال جمعية العلماء الجزائريين المسلمين - التي تأففت منه من حيث المبدأ، لجأت إليه ابتداء من أيار/ مايو 1954[10]. في الواقع، كانت تأخذ في بعض الأحيان شكل مساندة ودعم (إحسان) مقابل دعم بنشر الإعلانات. وكانت الإعلانات تخضع لمفاوضات مع إدارة الجريدة. وما رواه لنا الأستاذ إسماعيل العربي معبرٌ جدًا، بغض النظر عن طرافة الموقف لولا جانبه المأساوي[11].

تنوعت تلك الإعلانات بحسب المجالات، فمن الأدوية والمواد الغذائية والأدوات الكهرومنزلية إلى ستوديوهات التصوير الفني والمكتبات والوراقات.

وإذا كان مردود الإشهار ضعيفًا، فإن الأمر أساسًا، يعود إلى قلة انتشار الجرائد والمجلات الحاملة لها. فكان الدخل الأول للجرائد هو مردود البيع بالاشتراك السنوي أو بالعدد. لقد وردت، في عديد الجرائد المدروسة شكاوى وطلبات بتسديد الاشتراكات في وقتها، وإلا تخلّف صدور الأعداد الموالية لقلة السيولة المالية. وفي السياق نفسه، يطالب أصحاب الجرائد بإرجاع النسخ التي لم يتم بيعها؛ لتسهيل عملية المحاسبة وتقدير ما يجب طبعه مستقبلًا، وقد بلغت عمولة البائع، أو الموزع، 20 في المئة من سعر النسخة الواحدة عام 1950 مثلًا.

كانت الجرائد تقدم حصيلتها السنوية وتقريرًا ماليًا تركز فيه على الصعوبات التقنية، وعلى أسعار الورق والطبع المتزايدة دومًا التي تضاعفت مرتين خلال عام واحد هو عام 1948. وبناءً على دراسة أسعار الجرائد باللغتين العربية والفرنسية مقارنة بحجم كل منها، أمكن قياس درجة النقص في المطابع العربية. إن التنديد بالرقابة المسبقة، وبالقمع المسلط على الصحافة والصحافيين، وحتى الباعة أيضًا، كانت له مكانة معتبرة في صفحات الجرائد. كما مثل الحجز الاحتياطي أداة للضغط، عندما أصبحت اللغة العربية لغة رسمية (القانون العضوي للجزائر 1947) تتمتع بحرية الرأي، فضلًا عن تحديد كمية الورق بوصفه أسلوبًا للضغط والتقليل من الرواج بإيعاز من مصالح الشرطة.

---

10 Guechi, *La presse algérienne de langue arabe, 1946-1954*, pp. 111-116.

11 فاطمة الزهراء قشي، "إشكالية الكتابة والنشر في الجزائر قبل 1954 كما عولجت في الصحافة المعاصرة"، في: **الكتاب أداة انفتاح الثقافة الإسلامية**، تنسيق فاطمة الزهراء بوعياد (الجزائر: المجلس الإسلامي الأعلى، 2017).



كثيرًا ما تنبّه الدراسات المنهجية من خطر قبول المعطيات على علتها، وتُذكّر بضرورة مقابلتها وتقاطعها مع ما يوجد في مصادر أخرى. وكان الحذر قائمًا في دراسة رواج أي جريدة بناءً على عدد النسخ المسحوبة، لعلمنا أن نسبة منها كانت لا تباع؛ لضعف شبكة الموزعين والباعة ولقلة عدد القراء المشتركين. في المقابل، كان الرواج الفعلي أكبر كثيرًا من عدد النسخ المبيعة؛ وذلك لأن العدد الواحد من أي جريدة كان يقرؤه مجموعة من الأشخاص، في العائلة الواحدة، في النوادي والمقاهي وبين الأصدقاء، وخاصة أنها صحافة رأي أسبوعية، نصف شهرية أو شهرية؛ ما يترك مجالًا لتداول العدد الواحد. وهو ما يفسر انتشار الأفكار الوطنية بالسمع والمجالسة في المقاهي والنوادي، وحتى الأسواق أيضًا.

من خلال العودة إلى الصحافة مصدرًا للبحث التاريخي، يمكن القول إنّ الصحافة، إجمالًا، تسمح بلفت انتباه الباحثين إلى مسائل وموضوعات قد لا تكون على قائمة التساؤلات عند الانطلاق في البحث. وقد تكشف قراءة الصحف والمقابلات عن الجو العام الذي يحيط بالنشر أو بحدث، من دون الإجابة الشافية عن المسألة المطروحة للنقاش.

كانت "الصحافة الجزائرية عمومًا والمكتوبة بالعربية خصوصًا، تعيش في وسط معادٍ ومنافس وكانت واعية بهذا الوضع الذي تتخبط فيه وتسعى للكفاح على جبهتين: نشر الروح الوطنية لصد الاستعمار، ونشر اللغة العربية لمنحها الصدارة المسلوبة. ويُفهم من هذا أن إصدار جريدة بالعربية هو في حد ذاته موقف سياسي وحضاري لم تغفل السلطات الاستعمارية عن تأويل أبعاده"[12].

صحيح أن الصحافة تُظهر للقارئ الباحث تنوّع التركيبة الاجتماعية والثقافية وتعدد الاهتمامات وتحصي الآفات والمشاكل وتناقشها بأساليب مختلفة؛ من التقرير، إلى النقد والوعظ، إلى النكتة السياسية التي برعت فيها جريدة **الشعلة** مثلًا. ومع هذا، تبدو الصور التي تقدمها الجرائد عن المجتمع سطحية بالمعنى الأولي للكلمة، أي ما يرى من السطح، أو ما يمكن ملاحظته من مواقف، وتسجيله من أقوال، وأنّ هذه الجرائد لا تغوص في مقومات المجتمع وتراكيبه القاعدية؛ فبماذا تبوح، أو عما تكشف المصادر المحفوظة بعيدًا عن أنظار العامة، وحتى المؤرخين؟

ثانيًا: الوثائق العدلية والمعطيات "الدفينة"

هل يمكن كتابة تاريخ رصين بناءً على الأرشيفات المحلية؟ وهل تفي هذه الوثائق بالغرض من حيث النوعية والكمية؟ وكيف يمكن تجاوز شح المعلومات وثغرات المجموعات الوثائقية؟ وهل تسمح الوثائق العدلية بالتعرف إلى بنى المجتمع وآلياته أو تُمكّن من ذلك؟

هذا ما حاولنا القيام به، في جامعة تونس، في أطروحة دكتوراه الدولة، تحت إشراف الأستاذ القدير والمتميز المرحوم محمد الهادي الشريف (1932-2021)، فاتفقنا على دراسة "قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري 'من نهاية القرن 18 إلى منتصف 19م'" اعتمادًا أساسًا على سجلات المحكمة في المدينة التي سلّمت إلى مصلحة الأرشيف الولائي لمدينة قسنطينة في تلك الفترة. وهذا ما دفع بي إلى الإقدام على هذا الموضوع. لقد استخرجت من هذه الأطروحة التي ناقشتها في شباط/ فبراير 1999، كتابين وعدة مقالات[13]، كما انفتحت لي مجالات بحثية جديدة مثل الأسماء والحالة المدنية.

12 قشي، "خصائص الصحافة"، ص 46.

13 فاطمة الزهراء قشي، **قسنطينة في عهد صالح باي البايات** (الجزائر: ميديا بلوس، 2004)؛ فاطمة الزهراء قشي، **الزواج والأسرة في قسنطينة في القرن 18** (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007).

1. مواصفات سجلات العدول بقسنطينة (1787-1856)

تصنف الوثائق العدلية ضمن الأرشيفات العائلية، الإدارية والشرعية في الوقت نفسه. وكانت في شكل سجلات في قسنطينة أواخر العهد العثماني، تم تجليدها بعد نقلها إلى مصلحة الأرشيف. لماذا لا توجد سجلات بهذه العقود في كل المدن التي كانت فيها محاكم شرعية؟ لماذا حفظت عقود مدينة الجزائر في لفافات ودوّنت معاملات محكمتي قسنطينة المالكية والحنفية في سجلات ابتداء من عام 1202هـ/ 1787م؟ لماذا لم يتم التدوين بالأسلوب نفسه في مدينتي الجزائر وقسنطينة؟ هل يدل هذا على استقلالية البياليك[14] في تنظيم الإدارة، أم أنها بصمة صالح باي الذي أمر بتسجيل كل أملاك المساجد الموقوفة، ومن ثمّ انسحب الأمر على كل العقود المبرمة في المحكمتين المالكية والحنفية بداية من 1202هـ/ 1787م إلى غاية 1273هـ/ 1857م تاريخ فرنستها؟

تبدو عقود محكمة مدينة الجزائر أشدّ تنوعًا من حيث المعلومات، وقد اتخذت عقود قسنطينة الخاصة بالزواج والطلاق شكلًا نمطيًا محدود المعلومات، وكأنه ملخصٌ للعقد الذي تم تسليمه إلى المعنيين بالأمر. لاحظنا الاختصار نفسه في تحرير عقود الأحباس، أو الأوقاف، التي لا تزيد على ثلاثة أسطر أو أربعة، وكانت تقتصر على ذكر ألقاب معدودة للباي الحاكم في التاريخ: "الحمد لله بعد أن استقر على ملك المعظم الأرفع الفاضل الشهير الأمنع سيدنا صالح بي أيده الله جميع الأراضي المعروفة بالوطا، المذكورة بمحوله، التي صارت الآن جنة" ... إلخ[15].

تعتبر الوثائق العدلية (التي تشمل كل أنواع العقود والمعاملات التي نالت تزكية قاضٍ أمام شهود عدل) أشد حيادية؛ لأنها كتبت ونقلت لأغراض نفعية يحتاج إليها المتعاملون. هل يعني هذا أن حرص المتعاملين والهيئة المراقبة (القضاء والعدول) كفيل بضمان صحة المعلومات وصدقيتها؟ الجواب نعم، من حيث المبدأ. ولكن على الباحثين أن يدركوا أن القاضي والعدول يشرفون على تدوين المعلومات كما يدلي بها أصحابها، وبناءً عليه يجب التمييز بين الوثيقة الصحيحة والسليمة وبين المعلومات الواردة فيها التي تحتمل الهفوة أو الخطأ. على الباحثين أن يسائلوا هذا الواقع الذي يتجلى من الممارسات المسجلة. فعندما تسجل عديد الهبات أو التنازل عن مناب في الإرث من النساء لفائدة الإخوة مثلًا، يجب دراسة السياق قدر الإمكان، ومحاولة فهم وضعية الورثة - الإخوة والأخوات - بعد وفاة الأب. إلى أي مدى تتنازل المرأة عن حقها في الميراث بمحض إرادتها؟ ومتى تبرّئ زوجها أو طليقها من "كالي"[16] صداقها؟ وماذا تكسب في المقابل؟ في نادر الحالات وجدت إشارات إلى أنها تقوم بالهبة مقابل تكفّل أخيها بالنفقة عليها؛ لأنها مطلقة[17].

وسأعرض فيما يلي نبذة عمّا استقيته من "معطيات دفينة" لم تكن منتظرة في تلك المصادر؛ "دفينة" الخزائن هي الأخرى. ويقصد بها تلك التي يجمع منها الباحثون معطيات مختلفة، يمكن تفكيكها وتركيبها في غير السياق الذي وضعت من أجله عند إنتاجها. ولذا، لم ينتبه المؤرخون إليها إلا في القرن العشرين. كانت كتب الطبقات والنوازل والمناقب وسجلات المحاكم معلومة ومحفوظة، ولكنها لم تُستغل من منظور التاريخ الشامل؛ لأنها لا تؤرخ للأمراء والحكام، ولا تسرد الأحداث، ولا تهتم بالحوليات. لقد ظهر الاهتمام بمثل هذه المصادر عندما تطورت مناهج الحساب والإحصاء، وتم توظيفها في العلوم الإنسانية والاجتماعية لدراسة الظواهر الطبيعية، مثل المناخ وأثره في الإنتاج الزراعي أو الأسعار والحركة التجارية، وصولًا إلى التحولات الاجتماعية من زاوية الديموغرافيا.

---

14 البياليك هي المناطق الإدارية الثلاث في الجزائر العثمانية، وعلى رأس كل منها باي يعينه باشا الجزائر الذي يقيم في مقاطعة رابعة، عرفت باسم "دار السلطان"، وهي تشمل مدينة الجزائر وضواحيها الكبرى.

15 فاطمة الزهراء قشي، **سجل صالح باي للأوقاف**، تحقيق وتقديم وتصدير عبد الجليل التميمي (الجزائر: بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2009).

16 مؤخر صداقها الذي لم يدفع إليها حالًا عند الزواج.

17 فاطمة الزهراء قشي، "الهبة ومؤخر الصداق: ممارسات قسنطينة في القرن الثامن عشر"، **مجلة سيرتا**، جامعة قسنطينة، عدد خاص حول النساء والسلطة (تشرين الأول/ أكتوبر 2000)، ص 33-40.

طمحنا إلى أن نستفيد من معطيات الزواج والطلاق لإعادة النظر في تعداد سكان المدينة عشية الاحتلال الفرنسي، لكن طبيعة المعلومات المدونة، وإهمال بعضها، نحو عمر المتزوجين، إضافة إلى غياب التصريح بالولادات في مجتمعاتنا، عوامل جعلتها لا تفي بالغرض الإحصائي للسكان.

ومع هذا، يمكن استغلال عقود المحكمة الشرعية لدراسة المجتمع من زوايا عدة، مثل تكرار الزواج وكان واردًا بين الرجال والنساء على السواء، وتشجع الأيامى والمطلقات على زواج ثانٍ، وثالث إن لزم الأمر. ولكن تعدد الزيجات لا يمس سوى شريحة ضئيلة جدًا، تمامًا مثل تعدد الزوجات عند الرجال الذي لا تفوق نسبته عشرة في المئة. إنما اللافت في النتائج هو ما يخص الطلاق الذي تبين أنه عنصر مؤسس للزواج يمس كل الشرائح ومختلف الأعمار. في المقابل، تبيَّن أيضًا أن أكثر من نصف الزيجات - الخاصة بالأبكار فقط؛ لأنها هي التي تمثل الزواج الأول - لم تعرف الافتراق بالطلاق، في الفترة (1202-1208هـ/ 1787-1794م). كما بينت الدراسة أن الزواج بابنة العم نادر جدًّا؛ وبناءً عليه، كانت دوائر المصاهرات منفتحة، على غرار ما سجل في عديد المدن العربية في الفترة الحديثة. أما زواج الأقارب، فلا يمكن قياسه لاعتمادنا على أسماء الأزواج فقط، بوصفها عنصر تصنيف.

ليس هدف الدراسة التذكير بنتائج البحث، بل عرض جوانب هامشية منه، لكنها مكملة، ومعطياتها لم تكن متوقعة، أو كانت دفينة وغير مباشرة، مثل شطر الأمة في الصداق أو زواج العتقاء.

2. ظاهرة الاسترقاق والعتق

عندما يفكك المؤرخ المعطيات في غير الهدف أو السياق الذي وضعت من أجله عند إنتاجها، قد يخرج من المسالك المعبدة، ويكشف مظاهر غير معروفة من قبل. لنأخذ بعض الأمثلة؛ عن الإماء، وعن العتقاء والمُعْتقات.

تُعدّ ظاهرتا الاسترقاق والعتق من الموضوعات الجادة والخطيرة التي لا يمكن اختزالها فيما تكشف عنه هذه العقود من حيث العدد، ومن حيث المحتوى. ثمّ إنها تفيد في طرح المسألة، ثم تناولها بحسب إشكالية البحث وبحسب المعلومات المتوافرة.

عندما درسنا عقود الزواج واستخرجنا منها ما يهم مكونات الصداق في المدة المدروسة، اكتشفنا أن المجتمع القسنطيني ما زال يمارس الاسترقاق بـ "اشتراط أمة من جنس الرقيق الصالح للخدمة". وإنْ كانت النسبة قليلة جدًا، لا تفوق اثنين في المئة، فإنّ الظاهرة موجودة ومسجلة. لا يفكر المؤرخ، أول وهلة، في البحث في هذه المصادر لدراسة تجارة الرقيق التي فترت، وإنما أصبح اقتناء الإماء خاصة للخدمة في البيوت وضمان رفاه العيش لفئة محدودة. ولذا، كان عديد الملاك يقدمون على تدبير إمائهم، أي يوصون بعتقهن بعد وفاتهم. ومنهم من أعتق أمته، أي حررها تحريرًا نافذًا عند صدور العقد. وعلى احتشامها، تبدو موجة العتق في نمو وتزايد أثناء نهاية القرن الثامن عشر. ففي قسنطينة، خلال نهاية هذا القرن، في مدونة فاقت 3400 عقد زواج ومراجعة، حضرت الأمة في مكونات صداق 46 امرأة في حين منحت 6 نساء خديمًا ذكرًا بدلًا من الأمة. وبناءً عليه، فإنّ هذا المطلب قد كان استثنائيًا، حكرًا على العائلات الميسورة والنافذة. أما عدد عقود العتق والتدبير المسجلة في الفترة نفسها بالمدينة، فلا تمكن من دراسة الظاهرة بصفة مستقلة.

ومن الممارسات التي أثارت الدهشة، لإهمالها تمامًا في وقتنا الحاضر، تلك المتمثلة بتأجيل إنجاز شطر من المهر وبعض بنود الصداق إلى تاريخ معلوم، يحدد بالفصول أو السنوات. وغالبًا ما بقي شرط الأمة، على ندرته، معلَّقًا مع مؤخر الصداق، ولم ينجز فعلًا إلا لعدد قليل منهن لا يفوق العشر، ما يجعل امتلاك الأمة عملية رمزية للتفاخر، أكثر من الاستفادة من خدماتها فعلًا، إلا فيما ندر.

حاولنا استخلاص مواصفات الزيجات التي وجدت "أمة" في صداقها. فمن حيث مبلغ النقد نجد توافقًا واضحًا بين المهور النقدية العالية التي تفوق عادة المئة ريال (بلغ معدل الصداق في المدونة 62 ريالًا) وبين شرط الأمة. أمّا من حيث الألبسة المرفقة، فقد ورد

القفطان والحزام في تواتر مع الأمة، وإن بأعداد مختلفة. بل ربما اجتمعت المطالب كلها مع بعض الشروط التفصيلية في النوع والسعر، مثل "الحزام حرير" و"القفطان موبر"[18].

أما من حيث الحالة المدنية، فوجدت "المجبرة" و"المهملة" اليتيمة من الأبكار، وكذلك المطلقة والأيم في قائمة من طمحن في خدمة أمة. وكان توزيع الإماء أو الخدم مناصفة بين الأبكار والثيبات. وهكذا يتأكد أن مبلغ المهر ومكونات الصداق لا تتبع بالضرورة "الحالة المدنية" للمرأة فحسب، وإنما يؤخذ في الحسبان مبدأ "الكفاءة" في "الحسب والنسب" أيضًا؛ بمعنى "المستوى الاجتماعي" للمتصاهرين[19].

من منبع المعطيات الدفينة، تم استخراج قائمة العتقاء والعتيقات الواردة في عقود الزواج والطلاق، فبدا المجتمع القسنطيني في حركية نشطة نحو استيعابهم في زواج داخلي بين المعتقين، أو في انفتاح تدريجي على "الأحرار" بالمولد، إن صح التعبير. كما سجلت زيجات عديدة مع بنات أهل الذمة، غالبًا بعد إسلامهن، ومع حديثي العهد بالإسلام من اليهود "الإسلاميين".

لقد تم عقد قران ثلاثين عتيقًا وعتيقة، وهي أكبر نسبة تزاوج داخل الفئة الواحدة، إذ شملت نصف عدد العتيقات وثلاثة أرباع المعتوقين في المدونة. وتزوج الباقون من "الأحرار". وراوح صداق العتيقات بين حد أدنى قدره عشرة ريالات، وبلغ أقصاه مئة وخمسة ريالات. وقد كان الحد الأقصى من نصيب "فاطمة بنت عبد الله عتيقة عز الدين بن حسين التي تزوجت مبارك بن عبد الله الجناوي، المملوك، الذي التزم لها ألا يتزوج عليها وإلا فهي طالق"، وقد زوجها منه ابن سيدها "محمد بن عز الدين" وهو الذي يكون قد حرص على هذا الشرط لسببٍ نجهله، وقد يكون زوجها هذا ما زال تابعًا (مملوكًا) للعائلة نفسها "عز الدين"[20]. يطرح هذا العقد والعقود المماثلة مكانة الأمة والمعتقة في بيت سيدها أو سيدتها، ويحيل على تساؤلات أخرى من قبيل وضعية أم الولد، وإنْ تعذرت دراسة الظاهرة لانعدام الوثائق، ولكن سُجل عقد فريد يثبت هذه الحالة.

إذًا، يمكن المنهج الكمي، بالجرد والحساب والقياس، أن يساعد على رسم التيارات الكبرى التي لا تظهر جلية عبر دراسة نماذج مختارة، وتفرض على الباحثين محاولة شرح المنحى الذي اتخذته موجة العتق أو ثروة النساء أو استقرار مكونات الصداق على مدى عشرات السنين، أو تطور دوائر المصاهرات في المدينة على سبيل المثال[21].

كما تفيد الحسابات في الخروج بنتائج تسمح بالتمييز بين الشاذ اللافت للانتباه، والظاهرة المتواترة، أو كثافة الحرف الجلدية في قسنطينة على مر الأجيال.

وللقيام بالمهمة على أكمل وجه، يجب على المؤرخ "التزود بالأدوات المنهجية الأساسية التي تمكنه من مساءلة هذه المادة"؛ كما ذكّر بها الأستاذ عبد الحميد هنية في ورقة بحثية لهذه الندوة، وكما سبق له أن أشار إلى المسألة في تقديمه للأعمال المهداة إلى الأستاذ

---

18 Fatima Zohra Guechi, "Le çadaq à Constantine au XVIIIe siècle," in: Dalenda Largueche, *L'histoire de la vie matérielle au maghreb* (Tunis: C.P.U., 1998).

19 قشي، **الزواج والأسرة**، ص 45-46.

20 المرجع نفسه، ص 168.

21 للمزيد، ينظر: عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر 1710-1830** (الجزائر: الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، 2010)؛ خليفة حماش، **الأسرة في مدينة الجزائر في العهد العثماني** (الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، قسنطينة عاصمة الثقافة العربية، 2017)؛ ليلى خيراني، **المرأة في مجتمع مدينة الجزائر 1818-1830م**، سلسلة دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني (الجزائر: كوكب العلوم، 2017)؛ سهام بوديبة، "دوائر المصاهرات في مدينة قسنطينة في الربع الأول من القرن التاسع عشر"، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2019.

محمد الهادي الشريف، "مسار مؤرخ وتجربة تاريخية"[22]. ومن هذه الأدوات المعلوماتية والتاريخ الكمي التي تعلمتها في الجامعة التونسية أساسًا، بإشراف الأستاذين الجليلين، ووظفتها في أطروحتي وفي بحوثي بعد ذلك.

3. دفتر الوفيات وتقاطع المعطيات

غالبًا، لا تحتوي المصادر على المعطيات المنتظرة من الباحثين للإجابة عن أسئلة بعينها. وهذا شأن دفتر الوفيات التي سجلت في قسنطينة ثلاث سنوات بعد استقرار الإدارة الاستعمارية في المدينة، سجلٌّ دُونت في ورقاته تصريحات 475 وفاة حدثت عام 1252هـ (في المدة آب/ أغسطس 1840-آذار/ مارس 1841) بحسب تاريخ التصريح بها في المحكمة. كان المصرح يُحضر، في كل مرة، شاهدَين لإثبات أقواله.

وقد تضمن العقد بعد الحمد لله، وذكر التاريخ بالتقويم الهجري (1252هـ) اسم المصرح وسنّه ووظيفته أو حرفته وعنوانه، ثم يأتي اسم المتوفّى، عمره (بالسنوات أو بالشهور إن كان رضيعًا)، وحرفته (إن أمكن) وخاصة عنوان دار سكناه، فضلًا عن سبب الموت أو المرض الذي أدى إلى الوفاة، وتوقيت الوفاة باليوم والساعة. ويشهد على هذا التصريح شاهدان بالاسم والحرفة والسن وعنوان المسكن. ويضع القاضي فوق السجل توقيعه وختمه في نهاية كل شهر، فضلًا عن ختم الإدارة الاستعمارية للمدينة في التاريخ. ولذا، يتسم هذا الدفتر/ الوثيقة بالطابع العدلي والإداري معًا.

إنه، إذًا، دفتر ثري يمكن استغلاله من عدة جوانب، وعلى المؤرخ/ة أن ينطلق من أسئلة كبيرة توجيهية، وأن يترك الباب مفتوحًا أمام ما تقدمه المصادر من مادة ومعطيات معرفية لا يمكن الاستفادة منها بصفة مطلقة، وإنما يستطيع إدراجها في سياق تساؤلات فتنير قضايا وتفسر مسارات.

كانت نوعية المعلومات المسلسلة وعددها مغرية لدراسة اجتماعية، ديموغرافية مرتكزة مثلًا على تعداد الأمراض وأسباب الوفيات من جهة، وتعداد الحرف المزاولة في المدينة من جهة ثانية، لكن السجل يتيم، وحيد. لم نعثر على ما قبله وما بعده من سجلات، إن وجدت. ولذا راجعنا طموحنا وعدّلنا المطلب نحو عدد الحرفيين المذكورين في السجل وخريطة سكناتهم عبر أحياء المدينة.

واعتبرنا عينة الحرفيين التي جمعناها من هذه التصريحات، عينة "اعتباطية"، رغم الجرد الكامل، بحكم الظروف التي جعلت هذا الحرفي يصرح، وهذا يشهد بوفاة قريب أو قريبة أو جار. وبناءً عليه، لا يسعنا تعميم نتائجها حول قائمة الحرف الإجمالية، إلا أنها تبقى عينة ذات صدقية، وتفي بالغرض في توزيع سكنات الحرفيين على النسيج العمراني للمدينة، ومدى تجمع أصحاب الحرفة الواحدة في حي بعينه أو تحت سقف واحد. نِصف المصرحين والشهود ذكروا اسم حرفتهم وبلغ عددهم 700 حرفي، موزعين على مساحة مدينة لا تفوق 40 هكتارًا داخل الأسوار. وفي الحصيلة، تعتبر هذه العينة كافية ومعبرة من حيث الكمية أيضًا. وما يزيد من قيمة هذه المعلومات أنها مركزة على فترة قصيرة (8 أشهر من عام 1252هـ) فتمدنا بصورة أو لوحة واقعية عن الحرف والحرفيين بقسنطينة؛ بالاسم وعنوان المسكن.

أكدت نتائج هذه الدراسة ما ورد في دراسات سابقة، وإشارات في وثائق أخرى إلى أهمية الحرف في المدينة وتنوعها، وخاصة الدباغة ومشتقاتها من الحرف الجلدية.

22 عبد الحميد هنية [وآخرون]، **مسار مؤرخ وتجربة تاريخية** (تونس: مخبر دراسات مغاربية ومركز النشر الجامعي، 2008)، ص 14.

كما سمح السجل بطرح مسألة ملكية دار السكنى، والمسكن العائلي والسكن الجماعي بالأجرة، بناءً على تصريحات من قبيل: "يسكن في داره"، "سكن في دار فلان". فاستخرجنا قائمة للدور القسنطينية والمعالم العمرانية الكبرى من مساجد وفنادق وحمامات وأسواق. وبذلك أثرينا قائمة الحرف المعروفة في المدينة، وقاموس المعالم العمرانية. وبصفة غير مباشرة، بدت لنا علاقات التضامن واضحة بين الجيران عند التصريح بالوفاة أو الإشهاد عليها[23]. وتبقى الدراسة قابلة للإثراء من زوايا أخرى إذا ما عُثر على معطيات مماثلة، أو تم البحث عنها في فترات لاحقة.

في سياقات أخرى، تكمّل هذه المعطيات ما ورد في عقود البيع والشراء، وكذا في عقود الزواج والطلاق التي لا تذكر الحرفة إلا نادرًا. كما تضيء ما يمكن استقاؤه من عقود الأوقاف التي تذكر اسم الواقف - وأحيانًا حرفته - مع التركيز على موقع الأملاك الموقوفة. وقد سمحت لي عقود البيع والشراء والمعاوضة التي سبقت عمليات التحبيس برسم ملامح سياسة صالح باي (1771-1792) العمرانية، كما شرحناها في الأطروحة.

وقد تتفتح وثائق الأوقاف عن مسائل قضائية ونوازل فقهية، نحو محاولة التراجع عن الحُبُس أو فسخه أو - على العكس - العمل على تأكيده وتثبيته بحكم شرعي مثلما فعل ذلك صالح باي لمصلحة ابنته آمنة[24].

ما من شك في أن المؤرخ يبني مدونته المصدرية بإيحاء من سؤال يطرحه أولًا. ومن ثمَّ، فإنّ السؤال هو في صميم المنهج الذي يوجه المؤرخ نحو البحث عن السبل التي من شأنها أن تطور الكتابة التاريخية. فمن سجلات الزواج والطلاق استخرجنا قائمة بأسماء الرجال والنساء الذين أقدموا على الزواج أمام القاضي، من سكان قسنطينة أواخر القرن الثامن عشر. وصادفت نتائج هذه الدراسة، بروز مسألة الألقاب العائلية في الجزائر بوصفها موضوع بحثٍ، من زاوية لغوية واجتماعية وتاريخية. ومن النتائج غير المباشرة، تلك التي تخص تركيبة الأسماء الثلاثية بنسبة تفوق الـ 75 في المئة، ومنها الأسماء العائلية التي قاومت الزمن وقانون التلقيب الاستعماري (1882)، وما زالت في التداول بين عائلات المدينة والجزائر[25].

لتخطي طبيعة الوثيقة التي لا تتلاءم وشروط السبر العشوائي للإحصاء، لجأنا إلى الجرد الكامل، واستعمال الحاسوب، وبرنامج تنظيم الملفات وتطبيقه على وثائق ما قبل عهد الإحصاء، قصد بناء قاعدة بيانات ذات صدقية.

كانت السجلات غير مرقمة الصفحات والعقود تتابع من دون فضاء فاصل بينها، ومن دون ترقيم، ومن دون هوامش؛ لا على اليمين واليسار، ولا من الأعلى والأسفل. ولم تتميز عقود الزواج من عقود الطلاق والمراجعة إلا بقراءة العقد وفكّ رموز خطه المغربي (الواضح إجمالًا، لولا قدم الأوراق، وحواشيها المهترئة).

لكنْ نلاحظ، في المقابل، أن الألقاب نحتت من قاموس أسماء القبائل والفرق، فضلًا عن الأماكن والحرف، وكانت الألقاب متداولة شفاهة، ولا تدون إلا الأنساب، وهذا ما قد يفسر ظاهرة الأسماء القبيحة أو البذيئة - على ندرتها عدديًا - بترسيخها ألقابًا عائلية تحت تعنت بعض أعوان الإدارة الاستعمارية في تطبيقها للقانون أو ترك العائلة من دون اسم لقبي SNP، وقد تعددت الدراسات الآن وتنوعت حول هذه الإشكالية، ولا مجال لذكرها في هذا السياق.

---

23 Fatima Zohra Guechi, *Artisans et métiers à Constantine en 1840: voisinage et solidarité*, Mélanges Charles Robert Ageron (Tunis: FTERSI, 1996).

24 فاطمة الزهراء قشي، "قراءة في حياة صالح بن مصطفى، باي قسنطينة"، في: **المغارب في العهد العثماني**، تنسيق عبد الرحمن المودن (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1995)، ص 67-89؛ قشي، **سجل صالح باي**، ص 263.

25 Fatima Zohra Guechi, "Du nasab au laqab, héritages controversés," in: Fatima Zohra Guechi, *Constantine, une ville des héritages* (Algérie: Media-Plus, 2004), pp. 31-75.

وتطرح تركيبة الأسماء الجزائرية مسألة التقنين لفرض التداول باللقب العائلي في الجزائر في الوقت نفسه الذي صدر فيه قانون تأسيس الحالة المدنية للأهالي. وفي المقابل، فصل التصريح بالولادات والوفيات عن التداول باللقب العائلي في تونس والمغرب، رغم مناقشة المسألة طوال فترة الحماية الفرنسية، وهذا ما دفعني إلى الاهتمام بالحالة المدنية في البلاد المغاربية وتطبيقاتها المتباينة وهو موضوع كتابي المقبل، بإذن الله.

خاتمة

إذا ما عدنا إلى سؤالين مطروحين في هذه الندوة: كيف للمؤرخ العربي أن ينهض بالمعرفة التاريخية؟ وهل للمصادر دور في ذلك؟ فإننا نجيب بما يلي: لكي ينتج المؤرخ معرفة تاريخية رصينة وطريفة يحتاج إلى مادة مصدرية متنوعة ومتجددة. إن تجديد الأسئلة التاريخية يدفع إلى البحث عن المصادر، وقد تفرض بعض المصادر حضورها فيُلهم الاطلاع عليها الباحثَ في كشف أغوارها وخباياها. وللمنهج أيضًا، أهمية وتأثير مباشر في نتائج البحث. فكلما كان المنهج دقيقًا، واعتمد إشكالية واضحة، أمكن الباحث مساءلة مدونته بوعي ورصانة. ومع ذلك، قد لا يصل الباحث إلى إجابات شافية من حيث المعلومات.

في الختام، نلاحظ أنه بتداعي الأفكار وتوسع الاهتمامات وتداخلها مع ظروف البحث، يمكن الانطلاق من الصحافة في الجزائر والوصول إلى "تأسيس الحالة المدنية في البلاد المغاربية" في رحلة بحث عن المعنى والتفكير في "السياقات التي تولّد الأسئلة التاريخية"، ومن ثم البحث عن المصادر وبناء المدونات؛ للإسهام ولو بالنزر القليل في كتابة تاريخ بلادنا.



المراجع

References

العربية

- بودبية، سهام. "دوائر المصاهرات في مدينة قسنطينة في الربع الأول من القرن التاسع عشر". رسالة دكتوراه. جامعة قسنطينة 2. الجزائر، 2019.
- بوصفصاف، عبد الكريم. **الفكر العربي الحديث والمعاصر: محمد عبده وعبد الحميد بن باديس نموذجًا**. الجزائر: دار مداد يونيفارسيتي براس، 2009.
- ________. **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى**. الجزائر: دار مداد يونيفارسيتي براس، 2009.
- حماش، خليفة. **الأسرة في مدينة الجزائر في العهد العثماني**. الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، قسنطينة عاصمة الثقافة العربية، 2017.
- خيراني، ليلى. **المرأة في مجتمع مدينة الجزائر 1818-1830م**. سلسلة دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني. الجزائر: كوكب العلوم، 2017.
- سيف الإسلام، الزبير. **تاريخ الصحافة في الجزائر**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، [د. ت.].
- **الصحيفة وآثارها في الجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين**. إشراف محمد القورصو. وهران: منشورات الكراسك CRASC، 2017.
- غطاس، عائشة. **الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر 1710-1830**. الجزائر: الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، 2010.
- قشي، فاطمة الزهراء. "الهبة ومؤخر الصداق: ممارسات قسنطينة في القرن الثامن عشر". **مجلة سيرتا**. جامعة قسنطينة. عدد خاص حول النساء والسلطة (تشرين الأول/ أكتوبر 2000).
- ________. **الزواج والأسرة في قسنطينة القرن 18م**. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007.
- ________. **سجل صالح باي للأوقاف**. تحقيق وتقديم وتصدير عبد الجليل التميمي. الجزائر: بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2009.
- ________. **قسنطينة في عهد صالح باي البايات**. الجزائر: ميديا بلوس، 2004.
- **الكتاب أداة انفتاح الثقافة الإسلامية**. تنسيق فاطمة الزهراء بوعياد. الجزائر: المجلس الإسلامي الأعلى، 2017.
- **المغارب في العهد العثماني**. تنسيق عبد الرحمن المودن. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1995.
- ناصر، محمد. **الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1939**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1984.
- ________. **المقالة الصحفية في الجزائرية: نشأتها، تطورها، أعلامها من 1903 إلى 1931**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978.
- هنية، عبد الحميد [وآخرون]. **مسار مؤرخ وتجربة تاريخية**. تونس: مخبر دراسات مغاربية ومركز النشر الجامعي، 2008.



الأجنبية

- Guechi, Fatima Zohra. *Artisans et métiers à Constantine en 1840: voisinage et solidarité*. Mélanges Charles Robert Ageron. Tunis: FTERSI, 1996.
- ________. *Constantine, une ville des héritages*. Algérie: Media-Plus, 2004.
- ________. "La presse algérienne de langue arabe de 1946 au déclenchement de la révolution en 1954: Essai d'analyse de contenu." PhD. Dissertation. Université Paris. Paris, 1982.
- ________. *La presse algérienne de langue arabe. 1946-1954, Enjeux politiques et jeux de plumes.* Algérie: Bahaeddine éditions, 2009.
- Ihaddaden, Zahir. *Histoire de la presse indigène en Algérie des origines jusqu'en 1930*. Alger: E.N.A.L, 1983.
- Largueche, Dalenda. *L'histoire de la vie matérielle au maghreb*. Tunis: C.P.U., 1998.
- *Les Chemins de la décolonisation de l'empire français 1936-195*. Paris: Editions du CNRS, 1986.

مجلة "أسطور" للدراسات التاريخية

مجلّة **أسطور** للدراسات التاريخية دورية محكّمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (ISSN: 2305-2473). وقد صدر عددها الأول في كانون الثاني/ يناير 2015، وهي دورية نصف سنوية محكّمة تصدر مرّةً واحدةً كلّ ستة أشهر، ولها هيئة تحرير علمية أكاديمية متخصصة وهيئة استشارية دولية فاعلة تُشرف على عملها، وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر وللعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في مختلف أنواع الاختصاصات.

يَستوحي اسم المجلة المشتق من لغة العرب ومصطلحاتهم إيحاءات العلاقة بين الدلالة اللغوية العربية والقرآنية للجذر "س. ط. ر" وكلمتي Historia وIstorein من أصول يونانية اللتين انبثق منهما علم التاريخ بصيغة History وHistoire. وتعتمد المجلة اسم "أسطور" بالمعنى الاصطلاحي الحديث لتأسيس "تاريخ عربي جديد" يتواصل مع الإنجازات العربية الأولى ولا يقطع معها، بل يجدّدها ويطوّرها ويؤسّس إبداعات جديدة.

تعتمد مجلة **أسطور** في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة وفق ما يلي:

- **أولًا**، أن يكون البحث أصيلًا مُعدًّا للمجلة حصرًا، وألّا يكون قد نُشر جزئيًا أو كليًا، أو نُشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أو إلى أيّ جهة أخرى.
- **ثانيًا**، أن تُرفق مع البحث السيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- **ثالثًا**، يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

1. عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز للباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها وآخر إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.

2. الملخّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو 250-300 كلمة، والكلمات المفتاحيّة (Key Words) بعد الملخص، ويُقدّم الملخص في جمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث.

3. تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهمّيتها، والمراجعة النقديّة لما سبق أن كُتب في الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضيّة البحث أو أطروحته، ووضع التصوّر المفاهيميّ وتحديد مؤشّراته الرئيسة، ووصف منهجيّة البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلًا بقائمة بيبليوغرافية في آخره تتضمن أهمّ المراجع التي استند إليها الباحث، إضافةً إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يُشر إليها في الهوامش. وتُذكر في القائمة بيانات الأبحاث بلغتها الأصلية؛ أي باللغة الأجنبية في حال العودة إلى مصادر بلغة أجنبية.

4. أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفق نظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز (انظر: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).

5. لا تنشر المجلة مستلات أو فصولًا من رسائل جامعية أُقرّت إلا على نحوٍ استثنائي، وبعد إعدادها من جديد للنشر في المجلة من جهة الباحث، وفي هذه الحالة يجب على الباحث أن يشير إلى ذلك، ويقدّم بيانات وافيةً عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.

6. أن يكون البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.

7. تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثًا في مجالات اختصاصها بأيّ لغة من اللغات، على ألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألّا يتجاوز عدد كلماتها 2800-3000 كلمة. ويجب أن يكون هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماته البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.

8. تهتم المجلة بنشر وثائق أصيلة من أرشيفات مختلفة أو نصوص مخطوطات. ويشترط في نشر الوثيقة أو النص المخطوط الالتزام بالمعايير المعمول بها في تحقيق ونشر النصوص، ويصحب النص المنشور بصورة الوثيقة أو صورة من الصفحة الأولى من النص، إضافة إلى معلومات تعريفية بالنص ومكان حفظه.

9. تُفرد المجلة بابًا خاصًا لمناقشات متعلّقة بفكرة أو نظرية أو قضية مُثارة في مجال علم التاريخ، من دون أن يتجاوز عدد الكلمات المناقشة فيها 2800-3000 كلمة، وتخضع المناقشات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.

10. يراوح عدد كلمات البحث بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، والقائمة البيبليوغرافية وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها أيضًا، بين 6000-8000 كلمة. وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وعلى نحوٍ استثنائيّ بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

11. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استُغلت بها في الأصل بحسب برنامجي إكسل (Excel) أو وورد (Word)، ولا تقبل الأشكال والرسوم والجداول التي تُرسل في شكل صور.

۞ **رابعًا**، يخضع كلّ بحث لتحكيم سرّي تامّ، يقوم به محكّمان متخصّصان تخصّصًا دقيقًا بموضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أُنجز في مجاله، ومن المعتمدين في قائمة المحكّمين- القراء في المركز. وفي حال تباين تقارير المحكّمين، يُحال البحث على محكّم مرجّح ثالث. وتلتزم المجلة بموافاة الباحث بقرارها الأخير النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محدّدة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون ستة أشهر من استلام البحث.

۞ **خامسًا**، تلتزم المجلة بميثاق أخلاقي يشتمل على احترام الخصوصية والسرية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلوماتٍ بخصوص البحث المُحال عليهم إلى أيّ شخصٍ آخر غير المؤلّف والمحكّمين وفريق التحرير (الملحق 2).

1. يخضع ترتيب نشر الأبحاث لمقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

2. لا تُدفع مكافآت ماليّة عن الموادّ من البحوث والدراسات والمقالات التي يتمّ نشرها؛ مثلما هو متَّبَعٌ في الدوريات العلميّة في العالم، كما لا تتقاضى المجلة أيّ رسوم على النشر فيها.

the submitting author must include an image of that manuscript (or of its first page), as well as some explanatory details about the nature of the manuscript and the location in which it is archived.

9. *Ostour* carries a special section devoted to essays that address a point of contemporary, theoretical debate within the historical sciences. Such essays are between 2,800 and 3,000 words in length, and are subject to all of the same guidelines as regular research papers which apply.

10. Research papers submitted to *Ostour* must be between 6,000 and 8,000 words in length, not inclusive of bibliographies, footnotes and appendixes. The editorial board of *Ostour* reserves the right to publish articles of greater length, in exceptional circumstances where it deems this is merited.

11. All charts and tables must be submitted in a format compatible with Microsoft Office (specifically Word or Excel), making it possible for the data to be accessed. Submissions will not be accepted if any accompany graphs or charts are included purely as image files (such as JPEGs, GIFs, etc.).

❂ The peer review process for *Ostour* and for all journals published by the Arab Center for Research and Policy Studies is treated with the strictest confidence. Two preliminary readers are selected from a short list of approved reader-reviewers. In cases where there is a major discrepancy between the first two readers in terms of a submitted paper's value, it is referred to a third reviewer. The editors undertake to notify all authors of a decision either to publish, to publish after modifications, or to decline to publish, within two months of the receipt of the first draft.

❂ *Ostour* adheres to a strict code of ethical conduct, which has the clearest respect for the privacy and the confidentiality of authors. For a complete description of the ethical guidelines which adopted by *Ostour*, please see Appendix II.

1. The order of publication of submitted articles follows a set of purely technical determinants, and has no relation to the academic standing of the submitting author.

2. In keeping with global norms in the academic publishing industry, *Ostour* neither accepts payment in return for publishing an article nor does it offer payment to authors whose papers are published in the journal.



2. An abstract, ranging between 250 and 300 words in length, in both Arabic and English versions as well as a list of keywords. The abstract must explicitly detail the problematic that the research tackles, the methodologies used to cover it and the main conclusions which the author presents.

3. A clear exposition of the research problematic, the main aims of the paper and the importance of the results must be included. In addition, papers published in *Ostour* must include a critical review of the literature previously published on the topic. The hypothesis as well as the conceptual framework of the author and an analysis of the answers must all be presented. In addition, any research papers submitted for consideration must include a complete bibliography inclusive of all references, regardless of whether or not these appear in the footnotes. References must be maintained in the original language in which the source was written.

4. Authors must follow the referencing guidelines adopted by the Arab Center for Research and Policy. See Appendix I for a complete guide to the reference style used across all of our journals.

5. Doctoral theses and other student projects are only published as part of the journal in exceptional circumstances. In such exceptional circumstances, the editorial board will require exhaustive information about the way in which the thesis in question was examined, and institutional correspondence information of those responsible for it.

6. All works must fall within the broad scope of *Ostour*.

7. Book reviews will be considered for submission to the journal provided that the book covers a topic which falls within the scope of the journal and within the reviewer's academic discipline and/ or main areas of research. Reviews are accepted for books written in any language. Book reviews are subject to the same standards of rigorous scrutiny which apply to research papers. Book reviews must be between 2,800 and 3,000 words in length. Book reviews/critiques are only accepted for titles published within the three years leading up to the submission.

8. *Ostour* carries a special section devoted to the examination of original documents, primary sources and manuscripts which are relevant to the journal's scope of interest. To the extent possible, publication of manuscripts/original documents follows the same standards and guidelines as research articles submitted to the paper. Before the publication of a text related to a manuscript can be considered,



Ostour: the Arab Journal for Historical Studies

Ostour is a peer-reviewed academic journal focused on the academic study of history (ISSN: 2305-2473). The first edition of this bi-annual journal was published by the Arab Center for Research and Policy Studies in January, 2015. *Ostour* is overseen by a specialist academic editorial board and an active international advisory board. Publication in *Ostour* and relations between authors and the editorial staff are all governed by a strict code of ethics. Review of submitted journal articles is overseen by a carefully selected list of approved reviewers who cover a broad range of academic specialisms and is governed by an internal set of by-laws.

The name of the journal draws on the archaic Arabic root *s-t-r* and also echoes, if only phonetically, the Greek and Latin *historia* and *Istorein* which have their contemporary cognates in today's *history*. In a similar fashion, *Ostour* seeks to establish a "new Arabic history", one which is rooted in an older tradition of Arabic historical writing and also builds to renew it.

In line with academic titles from across the globe, and in keeping with the standards set by the Arab Center for Research and Policy Studies across all of its journals, publication in *Ostour* follows a set of clear guidelines and procedures. Specifically, these include:

- Only original work which is drafted exclusively for publication within the journal will be accepted. No work which has been previously published fully or in part will be considered for publication in *Ostour*, except as part of an approved translation. Similarly, work which was previously presented at academic conferences will not be accepted for publication in the journal, with the exception of conferences hosted by the ACRPS.
- Submissions must be accompanied by the author's curriculum vitae (CV), in both Arabic and English versions.
- All submissions must include the following elements:

1. A title in both Arabic and English, as well as the author's correspondence information and institutional affiliation.

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

الكتب

اسم المؤلّف، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرّر، الطّبعة (مكان النّشر: النّاشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة؛ كما يلي:

نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطنيّ للثّقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.

كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، حيدر حاج إسماعيل (مترجم) (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلًا: ناش، ص 116. (ما لم يكن يوجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يتمّ استخدام العنوان مختصرًا: ناش، **السوسيولوجيا**، ص 116).

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي: ناش، كيت. **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، حيدر حاج إسماعيل (مترجم)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة "وآخرون". مثال: السيد ياسين وآخرون، **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109. ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين وآخرون، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالآتي: ياسين، السّيد وآخرون. **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

الدوريات

اسم المؤلّف، "عنوان الدّراسة أو المقالة"، **اسم المجلّة**، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال: محمد حسن، "الأمن القوميّ العربيّ"، **إستراتيجيات**، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب: حسن، محمد. "الأمن القوميّ العربي"، **إستراتيجيات**، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 120-135.

مقالات الجرائد

لا تُذكر إلّا في الهوامش (في قائمة المراجع لا تُذكر).

مثال: إيان بلاك، "الأسد يحثّ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطّرق الدبلوماسية مع دمشق"، **الغارديان**، 2009/2/17.

المنشورات الإلكترونية

اسم الكاتب (إن وجد)، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وجد)، شوهد في: 2016/8/9، في: http://www، مثال:

كريستوفر هِل، "السياسة الخارجية الأميركية على طريقة ترامب"، الجزيرة نت، 2016/8/7، شوهد في 2016/8/9، في: http://bit.ly/2aOCz9M

في حال وجود سلسلة تنشر على الموقع الإلكتروني، تُكتب بخط سميك (مثال: **تقدير موقف** أو **تقييم حالة** أو **تحليل سياسات** أو **دراسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ... إلخ).

إذا جرى الاقتباس عن كتاب أو تقرير أكاديمي أو دولي أو عن مجلة دورية تنشر على الإنترنت، تُذكر بيانات النشر حسب نوع الإصدار (كتاب، مجلة، تقرير)، ولكن يُضاف الرابط الإلكتروني بعد البيانات المعتادة لنشر تلك الإصدارات مع ضرورة ذكر رقم الصفحة التي جرى الاقتباس منها.

يتعين ذكر الرابط كاملًا بحيث يوصل القارئ إلى الصفحة الإلكترونية التي جرى الاقتباس منها مباشرة وليس إلى العنوان العام للموقع.

يتعيّن اختصار الرابط الإلكتروني من خلال "مُختصِر الروابط الإلكترونية" (e.g. Bitly or Goo.gl Shortener).

ملاحظة: في الهوامش وقائمة المراجع العربيّة، ينبغي أن يكون عنوان الكتاب أو المجلّة بالخطّ العريض. أمّا إن كان بلغة أجنبية، فينبغي أن يُكتب بخطٍّ مائلٍ.



Corresponding Bibliographical Entry: Springborg, Robert. "State-Society Relations in Egypt: The Debate Over Owner-Tenant Relations," *Middle East Journal*, vol. 45, no. 2 (Spring 1991), pp. 232-249.

Newspaper articles

Newspaper articles should be cited only in the footnotes (not in the Bibliography). As an example:

Ellen Barry, "Insisting on Assad's Exit Will Cost More Lives, Russian Says," *The New York Times*, 29/12/2012.

Electronic Resources

Author's name (if available), "The electronic resource's title," The website name, Date of publication (if available), accessed on d/m/y, at: shortened URL. As an example:

"Sovereign Wealth Fund Rankings 2015," Sovereign Wealth Fund Institute, accessed on 9/8/2016, at: http://bit.ly/1sQqBfr



Footnotes and Bibliography

Books

Author's name, *Title of the book in italics* (Place of Publication: Publisher, Year of Publication), page number. As an example:

Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99-100.

Successive footnotes would be in the form: Pollan, p. 3.

If there is more than one reference by the same author, we use a short title: Pollan, *Omnivore's Dilemma*, p. 3.

The corresponding bibliographical entry: Pollan, Michael. *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals*. New York: Penguin, 2006.

Books written by four or more authors should follow the same rules as above, but only the first author is named, followed by "et al.". As an example: Dana Barnes et al., *Plastics: Essays on American Corporate Ascendance in the 1960s* (Chicago: University of Chicago Press, 1982), p. 142.

In successive footnotes: Barnes et al., p. 142.

The corresponding bibliographical entry: Barnes, Dana et al. *Plastics: Essays on American Corporate Ascendance in the 1960s*, Chicago: University of Chicago Press, 1982.

Periodicals

Author's name, "Title of the article," *Name of Journal in italics*, volume number, issue number, page number. As an example:

Robert Springborg, "State-Society Relations in Egypt: The Debate Over Owner-Tenant Relations," *Middle East Journal*, vol. 45, no. 2 (Spring 1991), p. 247.

أخلاقيات النشر في مجلات المركز العربي

- تعتمد مجلات المركز قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والمحكّمين على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على محكّمَين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين المحكّمين، تُحيل المجلة البحث على قارئ مرجّح آخر.
- تعتمد مجلات المركز محّكمِين موثوقِين ومجرّبِين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
- تعتمد مجلات المركز تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- لا يجوز للمحرّرين والمحكّمين، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أيّ شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلّف. وينبغي الإبقاء على أيّ معلومةٍ متميّزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال التحكيم قيد السرّية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.
- تقدّم المجلة في ضوء تقارير المحكمين خدمة دعم فنّي ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.
- تلتزم المجلة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير التحكيم، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلات المركز بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب.
- احترام قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ مؤلّف من المؤلّفين، أو الشركات، أو المؤسّسات ذات الصّلة بالبحث.
- تتقيد المجلات بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.

- **النسخة النهائية للبحث والتعديلات**: تعرض المجلة النسخة المحررة شبه النهائية من البحث بصيغة PDF على الباحث قبل النشر. وفي هذه المرحلة، لا تُقبل أيّ تعديلات مهمّة أو إضافات على البحث، إلّا ما كان من تصحيحاتٍ أو تصويبات أو تعديلات طفيفة؛ وذلك ضمن أمدٍ زمني وجيز جدًا تُحدّده رسالة المجلة إلى الباحث.

- **حقوق الملكية الفكرية**: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلاته العلمية المحكّمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًا أو كليًا، سواءً باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز العربي.

- تتقيد مجلات المركز في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.

- **المجانية**: تلتزم مجلّات المركز العربي بمجّانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلّفين من جميع رسوم النشر.



10. Confidentiality: Unpublished data obtained through peer review must be kept confidential and cannot be used for personal research.

11. Intellectual property and copyright: The ACRPS retains copyright to all articles published in its peer reviewed journals. The articles may not be published elsewhere fully or partially, in Arabic or in another language, without an explicit written authorization from the ACRPS.

12. *Ostour*'s editorial board fully respects intellectual property when translating and publishing an article published in a foreign journal, and will not proceed before obtaining the authorization from the journal in question.

13. *Ostour* does not make payments for manuscripts published in the journal, and all authors and researchers are exempt from publication fees.



Ethical Guidelines for ACRPS Periodicals

1. The *Ostour* editorial board maintains confidentiality and adheres to objectivity in the peer reviewing process. It adopts an anonymized peer review process, where the editorial board selects the appropriate reviewer to assess paper's suitability for publication, according to specific criteria. In case of a conflict between the reviewers regarding the publication assessment, a third reviewer will be selected.
2. *Ostour* relies on a pool of experienced peer reviewers who are up to date with the latest developments in their field.
3. *Ostour* adopts a rigorous internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
4. Disclosure: With the exception of the editor in charge (Editor-in-Chief or those standing in for the editor), neither the editors, nor the peer reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes must be kept confidential and cannot be used for personal gain.
5. When needed, based on the reviewer report, the editorial board may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.
6. *Ostour*'s editors commit to informing authors of the acceptance or otherwise of their manuscripts, based on the reviewers' report, or to notify authors in case of rejection, specifying the reasons for rejection.
7. The journal is committed to providing quality professional copy editing, proof reading and online publishing service.
8. Fairness: The editors and the reviewers evaluate manuscripts for their intellectual and scientific merit, without regard to race, ethnicity, gender, religious beliefs or political views of the authors.
9. Conflict of interests: Editors and peer reviewers should not consider manuscripts in which they have conflicts of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.

دعوة للكتابة

تدعـو دورية أُسطـــور الأكاديميـين والباحثين وسـائر الكتّاب المهتمـين بالبحث التاريخـي -المنفتح عن منهجيـات العلـوم الأخرى ومقارباتهـا بما فيها مقاربات العلـوم الدقيقة- إلى الكتابـة في صفحاتها. تقبـل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، وتفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب ونـشر النصوص والوثائق الدفينة. تخضع كل المواد التي تصل إلى أُسطـور لتحكيم أكاديميين متخصّصين. ولذلـك تتوخّى الدورية التزام المعايـير الدوليّة المتعارف عليها. ويضمن هذا الالتـزام تراكمًا علميًا جادًا وجـودة المادة التي تصـل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكـون طيّعة الفهم لدى المتخصّصين وغير المتخصّصين من القراء من دون التضحيةِ برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة إلى النشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

ostour@dohainstitute.org

قسيمة الاشتراك

OSTOUR أسطور

الاسم ....

العنوان البريدي ....

البريد الإلكتروني ....

عدد النسخ المطلوبة ....

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز



Invitation to Submit Papers



The editors of *Ostour* invite scholars from across all the disciplines and specializations of history to submit papers for consideration in future editions of the journal. *Ostour* publishes in Arabic across all fields of history. The journal also carries critical, incisive essays and book reviews as well as primary source materials. All submitted manuscripts will be subject to the same rigorous peer review process. The journal aims to advance historical knowledge and understanding for diverse audiences of professional historians and non-specialists alike while continuing to uphold its high academic standards.

All manuscripts submitted for publication should be addressed to the Editor-in-Chief by email to:

ostour@dohainstitute.org



الاشتراكات السنوية

(عددان في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

للأفراد:

20 دولارًا في لبنان.
30 دولارًا في الدول العربية والأفريقيّة.
50 دولارًا في أوروبا.
60 دولارًا في القارة الأميركية.

للمؤسسات:

30 دولارًا في لبنان.
40 دولارًا في الدول العربية والأفريقيّة.
60 دولارًا في أوروبا.
80 دولارًا في القارة الأميركية.

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIESS
جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي 174 - مار مارون
ص.ب: 11-4965 رياض الصلح 2180 1107 بيروت - لبنان
هاتف: 9/8/991837 1 961+
فاكس: 991839 1 961+
بريد إلكتروني: distribution@dohainstitute.org

عنوان التحويل البنكي:

Beneficiary: ARAB CENTER FOR RESEARCH AND POLICY STUDIES
Bank: SOCIETE GENERALE DE BANQUE AU LIBAN SAL
Branch: MAZRAA - AL MAMA STREET - SGBL BLDG.
BEIRUT - LEBANON
Swift: SGLILBBX
IBAN: LB63 0019 0001 1004 3696 6650 4023
Account No.: 011 004 369 666504 023